الأردن الحديث

منذ 1986 إلى 2022

تأليف

د. ناصر محمود طهبوب

الإهداء

إلى والدي محمود أحمد طهبوب الذي حباني بكل عطف ومحبة،

وإلى روح والدتي الحاجة فاطمة عبد الرحمن طهبوب

أُهدي هذا الكتاب، آملاً أن أكون قد أوفيتهم بعض حقهم.

ناصر طهبوب

شكر خاص

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة هبه أحمد بيضون على المجهود الكبير الذي بذلته في تدقيق وتنقيح وتحرير هذا الكتاب بجزئيه الأول بعنوان: الأردن الحديث منذ 1921 إلى 1986 والثاني بعنوان: الأردن الحديث منذ 1986 إلى 2022، الأمر الذي ساعد في إخراجه بالصورة التي هو عليها الآن.

لقد ساهمت الأستاذة هبه إلى حد كبير في التحرّي حول دقة المعلومات أينما أمكن ذلك، وكذلك مراجعة التوثيق. وكونها صاحبة عقل ماض ولديها حكمة في مناقشة الطرح، فقد كان لذلك دور في ارتقاء الكتابين الى مستوى البحث العلمي.

المحتويات

المقدمة.....6

الفصل الأول

العلاقات الأردنية الفلسطينية / النشأة والتطور.....9

الفصل الثاني

الحراك السياسي الأردني منذ اتفاقية شباط 1985 وحتى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.....53

الفصل الثالث

واقع الدور الأردني في القضية الفلسطينية.....129

الفصل الرابع

عملية السلام في الشرق الأوسط.....163

الفصل الخامس

القدس 2020.....291

الفصل السادس

السياسة الداخلية للملك عبدالله الثاني وأهم الإصلاحات التي ركّز على تحقيقه.....377

الفصل السابع

سياسات الملك لتحقيق الإصلاح الشامل بأسرع وقت.....599

الفصل الثامن

تحديث المنظومة السياسية.....627

الفصل التاسع

مشروع الشام الجديد 2020.....673

المراجع.....697

مقدمة

يأتي هذا الكتاب تحت عنوان "الأردن الحديث منذ 1986 إلى 2022" مكملاً للجزء الأول تحت عنوان "الأردن الحديث منذ 1921 إلى 1986"، حيث أنّ هذا الكتاب يغطي الفترة التي تلت اتفاقية الحادي عشر من شباط لعام 1986 وحتى يومنا هذا. وكنت قد تناولت في الكتاب الآخر المذكور سابقاً، السياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها، والعلاقة بين الأردن والقضية الفلسطينية منذ ظهورها، كما تناولت التوجه السلمي للأردن، في محاولة لإيجاد حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي. كما عالجت بالتفصيل اتفاقية الحادي عشر من شباط لعام 1986 بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي جاءت كمحاولة من جانب الأردن لتنسيق الجهود معها، وذلك من أجل توفير الأرضية المناسبة لمشاركة المنظمة في مؤتمر عملية السلام في الشرق الأوسط، ومن الجدير بالذكر أنّ الجانب الأردني كان قد أعلن فشل هذا المؤتمر في شباط عام 1986.

فالأردن، وبسبب علاقته التاريخية والجغرافية مع فلسطين والقضية الفلسطينية، وبسبب قربه من بؤرة الأحداث في الأراضي المحتلة، يعتبر من أكثر الأطراف العربية التزاماً بتحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي عامة، وللقضية الفلسطينية بشكل خاص، وذلك لأنه يدرك المخاطر الكامنة من استمرار حالة اللاسلم

في الشرق الأوسط، ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإنما بالنسبة لأمنه الوطني والقومي أيضاً.

لقد ظهرت حكمة القيادة الهاشمية في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال إدراكها لحقيقة المواقف والتوازنات الدولية في مختلف مراحل تطور هذا الصراع وحتى يومنا هذا، حيث أدرك الأردن أنّ الوضع السياسي الدولي وتوازن القوى على الساحة الدولية، يجعلان خيار السلام السياسي هو الخيار الوحيد للتوصل إلى حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي، لذلك، كان الأردن حازماً في تأييده لجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام في فلسطين والشرق الأوسط، ولعب دوراً هاماً في إطار جامعة الدول العربية، وذلك من أجل تحقيق حالة من الإجماع والتوافق فيما يتعلق بالموقف من مفاوضات السلام. ورغم ضياع فرص عديدة، إلّا أنّ الأردن حافظ على نهجه السياسي المعتدل، إلى أن تمّ التوصل إلى توافق عربي حول هذا الموضوع، وتم التعبير عنه من خلال المشاركة العربية في مؤتمر مدريد وما تبع ذلك من اتفاق فلسطيني– إسرائيلي، حيث أُتيحت الفرصة بعد ذلك من أجل الوصول إلى اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية التي عزّزت من قدرة الأردن على التأثير الإيجابي في الجهود المتواصلة لتحقيق التسوية الشاملة في المنطقة.

وبعد وفاة جلالة الملك الحسين بن طلال، طيّب الله ثراه، في شباط عام 1999، تسلّم العهد جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، حيث دخلت المملكة عهداً جديداً، وقد تزامن هذا العهد مع وقوع العديد من الأحداث الساخنة على المستويين الإقليمي والدولي،

وكان لهذه الاحداث تأثيراً كبيراً على السياسة الداخلية والخارجية، وأحدثت تغيرات ديناميكية في الشرق الأوسط، وكذلك تغير في التعاطي مع هذه الاحداث.

جاء هذا الكتاب على شكل مقتطفات لمواضيع مكملة للسياسة الخارجية الأردنية، خاصة تلك المتعلقة بالعلاقة الأردنية الفلسطينية، لما تتمتع به من خصوصية على مر العصور، ودور الأردن الهام في عملية السلام، وبعض السياسات الداخلية والخارجية في عهد الملك عبد الله الثاني، حيث تضمن الكتاب أوراق بحثية ومواضيع حول الإصلاحات السياسية في العهد الجديد، والسياسات الملكية لتحقيق تلك الإصلاحات، وتحديث المنظومة السياسية، ومشروع الشام الجديد الذي دخل الأردن شريكاً فيه.

الفصل الأول

العلاقات الأردنية الفلسطينية
النشأة والتطور وصولاً إلى الخصوصية الاستثنائية

ملخص

يحاول هذا الفصل، وفي ضوء الجدل الذي يثور أحياناً حول حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن، تسليط الضوء على مراحل نشأة وتطور العلاقة الأردنية الفلسطينية، آخذ بعين الاعتبار أبرز الأحداث والمحطات التاريخية التي ساهمت في تشكيل هذه العلاقة وتطورها، بدايةً من حرب 1948، ومروراً بوحدة الضفتين وظهور التنظيمات الفلسطينية وتأسيس منظمة التحرير، وحرب حزيران عام 1967 وما تلاها من أحداث كمعركة الكرامة وأحداث أيلول، كما تم التطرق إلى قرارات قمة الرباط وفك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين.

تناول الفصل الدور الأردني في عملية السلام، في محاولة لإظهار فاعلية هذا الدور، حيث أنّ الأردن يعد طرفاً رئيسياً في المفاوضات وكذلك وسيطاً في دفع عملية السلام كما حدث في واي بلانتيشن. كما تناول أيضاً علاقة الأردن بحركة حماس، حيث يعتبر هذا البعد أحد مكونات العلاقة الأردنية الفلسطينية.

فيما يخص العلاقات الاقتصادية الأردنية الفلسطينية، فقد تمت الإشارة إلى أهم الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين الأردني والفلسطيني في قطاعات التجارة والصحة والعمل، إضافة إلى الدور الأردني في دعم الاقتصاد الفلسطيني، حيث لوحظ عدم تأثر هذا الدعم بتراجع العلاقات بين الطرفين على الصعيد السياسي، ما يؤشر على أن أساس هذه العلاقات قائم على دعم القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم وفق قرارات الشرعية الدولية.

أما الجزء الأخير من الفصل، فقد تناول عدد من العناصر التي عزّزت خصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية، كلجنة فلسطين النيابية، والبعد الديمغرافي، وما يميز تعاطي الأردن مع قضية اللاجئين الفلسطينيين عن سواه من الدول المضيفة لهم، إضافة إلى الدور الأردني في رعاية المقدسات في القدس.

محطات هامة في تاريخ العلاقة الأردنية الفلسطينية

بدأت نشأة وتطور العلاقة الأردنية الفلسطينية بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، حيث تم تهجير حوالي 750 ألف فلسطيني من أراضيهم، واستقبل الأردن أكبر عدد منهم في تلك الفترة، وخشية من ضياع الضفة الغربية واستيلاء إسرائيل عليها، عقد مؤتمر أريحا في ديسمبر عام 1948 برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل، وحضور عدد من الشخصيات الفلسطينية، واتخذ قرار بمبايعة الملك عبدالله

الأول ملكاً على المملكة الأردنية وفلسطين والقبول بالوحدة، وتمت وحدة الضفتين في عام 1950. (أحمد الرواشدة 2010).

تم حل مجلس الأمة الأردني عام 1950، وأجريت انتخابات نيابية وفق قانون جديد يمثل ضفتي نهر الأردن، وفي نيسان من ذات العام، وافق مجلس الأمة الجديد على الوحدة بين الضفتين تحت اسم المملكة الأردنية الهاشمية. كان هناك ردود فعل متباينة حول الوحدة في جميع أنحاء المملكة، وكانت الأحزاب السياسية تخوض الانتخابات بقوائم موحدة، ولم تستثن الزيارات الانتخابية أي منطقة، حيث لم يكن للبعد الجهوي أي دور، وبلغ الاندماج الاجتماعي والسياسي أوجه عندما كان يترشح ابن الخليل في السلط وابن الكرك في القدس، وهو ما أسّس للخصوصية التي نراها اليوم في العلاقة بين الجانبين الأردني والفلسطيني. (مركز الدراسات الاستراتيجية 1995).

لا بد من الإشارة إلى أنه واستناداً إلى قانون الجنسية الأردني الصادر عام 1954 فإنه يعتبر أردنياً كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ 1948/5/15 ويقيم عادة في المملكة الاردنية الهاشمية خلال المدة الواقعة ما بين 1949/12/20 لغاية 1954/2/16. (قانون الجنسية رقم 6 لسنة 1954).

يظهر مما سبق، أنه منذ بدء تشكل العلاقة الأردنية الفلسطينية بعد حرب عام 1948، كانت ظروف اللاجئين الفلسطينيين أفضل من ظروفهم في الدول العربية، حيث ركّز

الأردن على دمجهم في المجتمع الأردني، واعتبارهم أردنيين يتمتعون بكافة الحقوق التي كفلها الدستور الأردني، في إضافة إلى خصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية منذ البدايات، وبقي الأردن هو المتحدث باسم القضية الفلسطينية حتى الإعلان عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964.

لقي قرار الوحدة بين الضفتين معارضة من قبل معظم الدول العربية، التي حاولت اتخاذ قرار بفصل الأردن من عضوية الجامعة العربية في 15 أيار 1950 ولكنها لم تنجح.

بعد حرب 1948، ساد شعور لدى الدول العربية بضرورة وجود كيان تمثيلي للشعب الفلسطيني، فصدر قرار من مجلس الجامعة العربية في عام 1959 يدعو إلى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، واختير أحمد الشقيري ممثلاً للفلسطينيين، وتم تكليفه في مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في القاهرة بداية عام 1964، بالتواصل مع الشعب الفلسطيني والدول العربية للوصول إلى قواعد صحيحة لتنظيم الشعب الفلسطيني. في أيار عام 1964 عُقد المؤتمر الوطني الأول في القدس، والذي عرف لاحقاً بالمجلس الوطني الفلسطيني، بحضور الملك حسين، وتم الإعلان فيه عن ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية، وانتُخب أحمد الشقيري رئيساً لها، وتمت المصادقة على الميثاق القومي الفلسطيني الذي أقرت تسميته في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في القاهرة، ليصبح" الميثاق الوطني الفلسطيني". (محسن صالح 2012).

لعب الأردن دوراً هاماً عبر رعايته للمؤتمر الأول للمجلس الوطني الفلسطيني، ما يؤشر على التأييد الأردني للجهود الرامية آنذاك من أجل تنظيم وتأطير التنظيمات الفلسطينية في كيان يشمل الشعب الفلسطيني بجميع أطيافه.

أما الدول العربية التي عارضت الوحدة بين الضفتين، فقد سعت إلى دعم الكيانات والتنظيمات الفلسطينية المُطالبة بكيان فلسطيني مستقل، وذلك بُغية إذكاء حركة الانفصال بين الضفتين.

جاءت حرب حزيران في عام 1967 إيذاناً بمرحلة جديدة في العلاقة الأردنية الفلسطينية، حيث أسفرت الهزيمة عن موجة جديدة من التهجير لسكان الضفة الغربية إلى الأردن، وأصبح هناك حدود فاصلة بين الأردن والضفة الغربية. أصبح الأردن فيما بعد مركزاً للعديد من العمليات المسلحة التي نفّذتها التنظيمات ضد القوات الإسرائيلية، الأمر الذي منحها دعماً جماهيرياً، كما مارست تلك التنظيمات نشاطاً سياسياً داخل الأردن، وساد هناك حالة من الإحباط والخلافات بين القبائل الفلسطينية نتيجة لتباين الشعارات المطروحة، ما أثّر على هذا النشاط السياسي، الأمر الذي انعكس على الأوضاع الداخلية، وأثار العديد من الخلافات السياسية التي تحولت لاحقاً إلى صدام مسلح بين الجانبين الأردني والفلسطيني. (خالد عايد 1995).

جاءت معركة الكرامة في 21 آذار 1968، في وقتٍ كانت الدول العربية فيه بأمس الحاجة لما يخفف من وطأة هزيمة عام 1967، وكان النصر هذه المرة حليف

الجانبين الأردني والفلسطيني، حيث قاتلت الفصائل الفلسطينية إلى جانب الجيش العربي، ما شكّل حالة من الثقة بقوة وأهمية الوحدة الوطنية وتنحية أي خلافات، ولكن حاول إعلام الكفاح الفلسطيني المسلح تصوير النصر في الكرامة وكأنه تحقّق بفضل المنظمات الفلسطينية، الأمر الذي أدّى إلى توتر العلاقة بين منظمة التحرير والسلطات الأردنية، وانعكس سلباً على مجمل العلاقة بين الجانبين.

تطورت الأحداث في عام 1970، حيث انتقلت التنظيمات الفلسطينية المسلحة إلى داخل المدن الأردنية، بعد أن كانت مواقعها في الأغوار في المناطق المجاورة لإسرائيل، فأصبحت بذلك مصدر تهديد حقيقي للإستقرار السياسي في الأردن، ما أدّى إلى ازدياد حالة التوتر وتصاعد حالة الاحتقان وشيوع الاضطراب والفوضى، وبالتالي اختلال الأمن، وصولاً إلى الصدام بين التنظيمات الفلسطينية والسلطات الأردنية.

ساهم الخلاف بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير في تأجيج الصراع، وبدأت التنظيمات تفكر في أن تحل محل السلطة في الأردن، وهو ما أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه في أيلول من عام 1970، حيث كان هناك سعي لنشر الفوضى والقيام بأعمال من شأنها العودة بتبعات سلبية على الأردن، منها اختطاف ثلاث طائرات تابعة للخطوط الجوية الأمريكية وهي في طريقها من أوروبا، إضافة إلى محاولة اغتيال شخصيات أردنية واغتيال رئيس الوزراء الأردني في عام 1971 وصفي التل في مصر. (ياسين أبو عمر 2010).

عادت الحرب الباردة تلقي بظلالها على التطورات في الشرق الأوسط، فهناك دول عربية أخذت بدعم التنظيمات الفلسطينية القومية محاولةً توظيفها لصالحها، بهدف إضعاف الأردن الذي كان أقرب إلى المعسكر الغربي، وبعد ذلك انتهت الأزمة بإنهاء وجود التنظيمات الفلسطينية داخل الأراضي الأردنية. (خالد عايد 1995).

خرجت التنظيمات الفلسطينية من الأردن إلى لبنان لتغرق هناك في مستنقع الحرب الأهلية قبل أن تخرج منه في عام 1982، ثم أغلقت مصر وسورية حدودها في وجه المقاومة الفلسطينية، وأصبح العمل الفدائي من خارج فلسطين أمراً صعباً. (محسن صالح 2012).

في عام 1974، قرّر مؤتمر القمة العربي الثامن الذي عقد في الرباط اعتبار أنّ منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد جاء هذا القرار معارضاً لرغبة الحكومة الأردنية، وأسهم في توتير العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير مرة أخرى، دون أن ينعكس ذلك سلباً على وحدة الشعبين. (جواد الحمد 2014).

كما أدّى هذا القرار إلى إدخال القضية الفلسطينية في حالة من الإرباك والتعطيل، حيث تحوّلت البوصلة من القضية الفلسطينية وملفاتها الشائكة إلى قضية من الطرف الذي يمثلها، فبعد تهميش الدور الأردني نتيجة هذا القرار، بدأت المراهنة على قدرة منظمة التحرير على القيام بالدور التمثيلي الذي يضطلع به الأردن.

لا شك أن الأردن قد وافق على قرار قمة الرباط، رغبة منه في الحفاظ على العمل العربي المشترك، وحرصه أيضاً على الحفاظ على علاقاته مع دول الجوار العربي، والتي بدورها سعت لرأب الصدع بينه وبين منظمة التحرير. كما توجه وفد من المجلس الوطني الفلسطيني إلى عمّان لتحسين العلاقة بين المنظمة والأردن، وعلى إثر ذلك، أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته التي عقدها في دمشق عام 1978 الموافقة على إجراء حوارات بين الأردن ومنظمة التحرير، وجرى بعدها لقاء بين الملك حسين وياسر عرفات قرب الحدود الشمالية بين الأردن وسورية لتحسين العلاقات بين الجانبين. (خالد الحسن 1985).

بعد تراجع الدعم العربي للمقاومة وتنظيماتها المختلفة، وما حدث في لبنان، بدأت منظمة التحرير تفكر بمكاسبها السياسية، وجنحت باتجاه عملية السلام، وكان الاتفاق المشترك الأردني الفلسطيني في عام 1985، بمثابة الفرصة لتحسين العلاقة التي شابها التوتر بين الجانبين من جهة، ومدخلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية للولوج إلى العملية السياسية من جهة أخرى.

إنّ حالة التوتر التي شهدتها العلاقة الأردنية الفلسطينية خلال فترة السبعينيات، والضغوط الدولية التي فضّلت التعامل مع القضية الفلسطينية من خلال الأردن، وخروج منظمة التحرير من لبنان، بالإضافة إلى الترابط والتاريخ المشترك بين الأردن وفلسطين، وكذلك التطورات والاستراتيجيات الدولية المتبعة في الشرق الأوسط، ناهيك عن الموقف

الأمريكي من إسرائيل، وتهديدات ما يعرف بالوطن البديل، والعوامل الإقليمية المتمثلة بمؤسسة القمة العربية التي اتخذت قراراتها، خاصة القرار الصادر عام 1974، الذي غيّر مجريات الأحداث وأثّر على الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية. كل ما سبق ساهم في الوصول إلى توقيع الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك (إتفاق عمّان) بتاريخ 11 شباط 1985، حيث أنه كان من الضروري أن يحافظ الأردن على دوره العميق في المنطقة، ليبقى فاعلاً وحاضراً في القضية الفلسطينيية، والذي عزّزته مبادرة ريغن سنة 1982 التي توافق مضمونها مع التوجهات السياسية للأردن، في مقدمتها الاعتراض على سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة أو ضمّها إليها، وعدم إنشاء مستوطنات يهودية. وفي ضوء ما سبق، تم الاتفاق الأردني الفلسطيني وفق الأسس التالية:

1- الأرض مقابل السلام استناداً لقرارات الأمم المتحدة.

2- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار اتحاد كونفدرالي.

3- حل قضية اللاجئين استناداً لقرارات الأمم المتحدة.

4- حل القضية الفلسطينية بكافة جوانبها.

5- وبناء على ما سبق يتم عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك.

لاقت الاتفاقية الأردنية الفلسطينية ردود فعل واسعة ومتباينة، أبرزها ما صدر عن العديد من الفصائل الفلسطينية التي رفضت هذه الاتفاقية، ونظراً لعدم اعتراف منظمة التحرير بقرار مجلس الأمن رقم (242)، وبالتالي عدم إتاحة الفرصة لفتح أبواب الحوار، فقد أعلن عن وقف الاتفاقية في شباط من عام 1986. (محمد ابو ركبة 2011).

قرار فك الارتباط عام 1988

أعلن الملك حسين عن فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في تموز من عام 1988، جاء هذا القرار بهدف التخفيف من حدة التوتر بين الأردن والمنظمة، وسعياً من جانب الأردن لمنح المنظمة مزيداً من القدرة التمثيلية للشعب الفلسطيني، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد رحّبت المنظمة بالقرار، وفي العام ذاته، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قيام الدولة الفلسطينية.

يُلاحظ مما سبق أن العلاقة الأردنية الفلسطينية تأسّست وتجّذرت وفق أسس قوية يصعب على أي من الأطراف تجاوزها، ولكن يمكن لكل طرف إدراك خصوصيتها، فبالرغم من التوتر السياسي الحاد الذي شاب هذه العلاقة، إلّا أنّ وحدة الشعبين لم تتأثر في بعض الأحيان، ومن جهة أخرى، يلاحظ المتتبّع للأحداث، أنّ الصراعات والانقسامات السياسية الإقليمية والدولية التي شهدتها تلك الفترة، ألقت بظلالها على الجانبين الأردني والفلسطيني، وذلك عبر ممارسة الضغوط على الطرفين، وخاصة منظمة التحرير،

لتحقيق مكاسب سياسية، في وقت أثّرت فيه الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وصراعاتها المختلفة، على الدول العربية التي تدعم كل طرف منهما.

العلاقة الأردنية الفلسطينية بعد فك الارتباط عام 1988

دخلت العلاقة الأردنية الفلسطينية مرحلة جديدة بعد عام 1988، ركّزت على إيجاد صيغ للعمل والتعاون، حفاظاً على المصالح المشتركة، آخذين بنظر الاعتبار عدم تطور أي خلافات، والاستمرار بالتأكيد على أن القضية الفلسطينية هي قضية كلا الطرفين الأردني والفلسطيني، كما برزت عدّة متغيرات أثّرت على مسار وطبيعة هذه العلاقات، أبرزها ظهور حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في قطاع غزة، وجهود التسوية السلمية التي بدأت بمؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

جاء الميثاق الوطني الأردني في عام 1991 مُؤكداً للعلاقة الأردنية الفلسطينية، حيث أشار إلى الواقع الثقافي والحضاري والتاريخي المشترك بين الجانبين، كما أوضح المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها العلاقة الأردنية الفلسطينية، وأهمها:

1. إنّ الهوية العربية الفلسطينية هوية نضالية سياسية وهي ليست في حالة تناقض مع الهوية العربية الأردنية.
2. تؤكد التطورات السياسية المتمثلة بفك الارتباط وموافقة منظمة التحرير الفلسطينية على ذلك وإعلان الدولة الفلسطينية، على خصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية.

3. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تستغل العلاقة الأردنية الفلسطينية بما فيها من خصوصية من قبل أي طرف، بحيث تصبح مدخلاً للانتقاص من حقوق وواجبات المواطنة. (الميثاق الوطني 1992).

يُلاحظ بأن التركيز بدا واضحاً على الهوية الوطنية الجامعة والوحدة الوطنية، وهو ما أعادت لجنة الحوار الوطني التأكيد عليه بعد عشرين عام في مخرجاتها، حيث كان التأكيد على ضرورة تعزيز الهوية الوطنية الأردنية وترسيخها. وفي جميع الأحوال فإن الإطار السياسي المعتمد يجب أن يؤكد على دعم الوحدة الوطنية واندماج جميع الأردنيين في العملية السياسية وكذلك في صنع القرار.

الدور الأردني في مفاوضات السلام

بدأ أثر الخصوصية في العلاقة الأردنية الفلسطينية يظهر خلال عملية السلام، فبالرغم من فك الارتباط والتوتر الذي شاب العلاقات بين الطرفين، ظلّ الجانب الأمريكي والإسرائيلي متمسكين بهذه الخصوصية، عبر إصرارهما على حضور الجانب الفلسطيني لمؤتمر مدريد ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، فإسرائيل والولايات المتحدة أرادتا تجاوز منظمة التحرير التي عارضت فكرة الوفد المشترك في بداية الأمر، ولكن، وخوفاً من ضياع فرصة إقامة الدولة الفلسطينية جاء القبول، وبدأ الجانبان مباحثات تشكيل هذا الوفد الذي كان على رأسه الملك حسين والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. (حازم زغرب 2011).

لابد من الإشارة إلى أن الطلب الأمريكي الإسرائيلي بعدم مشاركة الوفد الفلسطيني إلا ضمن وفد أردني، أدّى إلى إعادة حالة الريبة والخوف لدى الفلسطينيين من عودة السيطرة الأردنية على الضفة الغربية، خاصة بعد طلب الأردن من الجانب الإسرائيلي تحديد فهمه للقرار (242)، الأمر الذي اعتبرته منظمة التحرير الفلسطينية إحياءً للدور الأردني. (أحمد نوفل 2007).

استمر التفاوض في واشنطن بين الأطراف المعنية بما فيها الطرف الفلسطيني والإسرائيلي بحضور أردني، حيث كان المُضي في هذه المفاوضات بمثابة إنجاز، ولكن في عام 1993، أبرم الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي اتفاقية أوسلو الذي تم دون أي تنسيق مع الأردن، وقد أتبع ذلك في عام 1994 بتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وبالتالي أصبحت مسألة الوفود المشتركة غير موجودة. (خالد عايد 1995).

بعد هذه التطورات، وتوقيع الاتفاقيات، واعتراف الأردن بالسلطة الوطنية الفلسطينية، بدت العلاقات الأردنية الفلسطينية تأخذ شكلاً آخر يقوم على المؤسسية، وأصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلاً للفلسطينيين في الضفة الغربية، واقتصرت مخاوف الأردن – والتي من شأنها أن تحدث توتراً – على توقيع السلطة الفلسطينية اتفاقيات مفاجئة تؤثر على مصالحه، على الرغم من الانفصال في التمثيل ووجود كيان سياسي فلسطيني، إلا أنّ الخصوصية في العلاقة، والتي من صورها وجود العديد من الملفات المشتركة كملف القدس على سبيل المثال، وما صرّح به آنذاك رئيس الوزراء الأردني السابق عبدالله النسور، حول خشية الأردن من مفاوضات فلسطينية إسرائيلية

تنتهي باتفاقية على غرار اتفاقية أوسلو التي مرّ عليها عقود، يكشف مدى الحرص الأردني على دوره في عملية السلام، وكذلك مدى التشارك والتشابك في الملفات الأردنية الفلسطينية نتيجة خصوصية العلاقة بين الجانبين.

إنّ الطلب من الملك حسين المشاركة في قمة واي بلانتيشن، يظهر أن الدور الأردني لم يعد يتعلق بالتمثيل، بل أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية هي من يتولى رسمياً مهمة التفاوض، وتحوّل الدور الأردني إلى دور الميسر والمُهيء للظروف المناسبة للمُضي قُدماً في المفاوضات، وتأتي قمة العقبة في عام 2003 التي شارك فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش، ومحمود عباس الذي شغل منصب رئيس الوزراء الفلسطيني في تلك الفترة، ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، كجزء من تلك الجهود، حيث أعقب القمة الإفراج عن خارطة الطريق للسلام، وإعلان للهدنة من جانب الفصائل الفلسطينية، ووقف الانتفاضة المسلحة. (الأمم المتحدة 2003).

وبالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الأردن في المفاوضات، فقد وضع جملة من المرتكزات التي يقوم عليها موقفه من أي تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، تتمثل بالتسليم بصعوبة إيجاد تسوية دائمة وعادلة في ظل استمرار إراقة الدماء، وبالتالي لا بد من وقف العنف والإلتزام بقرارات الشرعية الدولية أولاً، وعدم الاعتماد على الإتفاقيات الانتقالية التي ثبت عدم جدواها، وضرورة إشراك كافة أعضاء الأمم المتحدة في عملية إيجاد الحلول للصراع العربي الإسرائيلي، وعدم الاكتفاء بالدور الأمريكي في ذلك. (مجلة الدراسات الفلسطينية 2002).

استمر الأردن بلعب هذا الدور الذي تحكمه الثوابت التي تطالب بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 استناداً لقرارت الأمم المتحدة، فبعد المبادرة العربية عام 2002 وخارطة الطريق عام 2003 ومؤتمر أنابوليس عام 2007، جاء خطاب أوباما الذي وجهه إلى العالم الإسلامي عام 2009 من جامعة القاهرة، والذي شدّد فيه على حل الدولتين، وعلى أنّ الولايات المتحدة لن تُدير ظهرها للفلسطينيين، مؤكداً التزامه بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، مع تأكيده في ذات الوقت على العلاقات القوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كما دعا فيه إسرائيل إلى وقف الاستيطان.

تباينت ردود الأفعال بين التأييد والنقد لخطاب أوباما الذي أسّس لمرحلة جديدة للقضية الفلسطينية، تضمنت اعترافاً أمريكياً بحق الفلسطينيين بدولة مستقلة، وخرجت تظاهرات في بلدة بلعين في الداخل الفلسطيني متزامنة مع الخطاب، طالبته بالضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان. (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2009).

وبعد توقف المفاوضات بين الجانبين، عاد وزير الخارجية الأمريكي ليعلن من عمان في عام 2013، التوصل إلى صيغة اتفاق لاستئناف المفاوضات، في إشارة إلى الدور الأردني فيها، إضافة إلى تركيز الخطاب الأردني في مختلف المحافل الدولية على ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، باعتباره مفتاح معالجة كافة القضايا في الشرق الأوسط.

بعد وصول ترمب إلى البيت الأبيض، وتصريحاته خلال لقاء رئيس الوزراء نتنياهو بأنه ليس بالضرورة أن يكون الحل هو حل الدولتين، وأنّ خيار الدولة الواحدة واردٌ أيضاً، ومع تنفيذه لقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، الذي ظلّ مجمدّاً لما يزيد عن العقدين، تزايدت تعقيدات تسوية القضية الفلسطينية، وبدت السياسات الإسرائيلية – بعيداً عن السياسات الأمريكية– كفيلة بتشكل اعتقاد شعبي فلسطيني بأنّ تحقيق حل الدولتين آخذ بالتراجع، وفق استطلاعٍ للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون الأول 2016، أشار إلى أن 65% من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يرون بأن حل الدولتين قد انتهى.

أصبح الجانب الإسرائيلي أكثر عنصرية وتشدّداً من ذي قبل، وأظهرت السياسات الإسرائيلية بأنّ هدف إسرائيل هو حل الصراع على حساب الأردن، فالطرح الأمريكي الإسرائيلي عن حل الدولة الواحدة، يستوجب التفكير بالسيناريوهات المطروحة وليس مجرد المراقبة والاكتفاء بردود الأفعال. (مروان المعشر 2017).

وبعيداً عن حيثيات وتفاصيل تسريبات صفقة القرن التي لم تعلن رسمياً، فقد تعّرض الأردن لضغوطات عدة، تجلّت بإثارة الشائعات التي هدفت إلى خلق البلبلة والتشكيك بالموقف الأردني من الصفقة، والتي من شأنها أن تؤثر على درجة الثقة بالسياسة الخارجية الأردنية، إضافة إلى التأثير على العلاقة الأردنية الفلسطينية، التي يجهد صانع القرار التأكيد عليها، وعلى الموقف الأردني الثابت من القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية. (جميل النمري 2018).

وأوضح كوشنير في مقابلته مع رئيس تحرير صحيفة القدس التي نشرت في حزيران 2018، أنّ ما يجعل صفقة القرن مختلفة، هو البعد الاقتصادي الذي يتصدرها، وذلك انطلاقاً من فكرة أن جلّ اهتمام الشعب الفلسطيني هو توفير فرص عمل للأجيال القادمة، وتحقيق مستقبل أفضل، وقال إنّ هناك استثماراتٍ ضخمة ستعود بالفائدة على الجانبين الأردني والمصري –علماً أنّ الباحث قام بمراجعة الطرح الذي تم طرحه في مؤتمر البحرين، ولم يجد أنّ الطروحات الاقتصادية تعكس أي من مستوى التسريبات المتعلقة بما سيقدم الى الأردن من استثمارات ضخمة وإنعاش الاقتصاد الأردني– وتمسك بالحديث عن المكاسب الاقتصادية، مُخاطباً مشاعر الفلسطينيين الذين يعانون اقتصادياً ومعيشياً، وابتعد في مقابلته عن الحديث عن القضايا الأساسية: القدس واللاجئين والدولة الفلسطينية المتصلة جغرافياً.

بعد القرار الأمريكي بنقل السفارة إلى القدس، شارك الملك عبدالله بالقمة الإسلامية في اسطنبول دعماً للقدس، وبعث برسائل تؤكد الموقف الأردني من تصفية قضية القدس وإسقاطها من ملفات حل الصراع، على الرغم من المنافع الاقتصادية التي تحدثت عنها تسريبات صفقة القرن، حول ربط الأردن مع الميناء الدولي في غزة بمنظومة طرق تتكون من سكة حديدية وأنبوب نفطي، بحيث يتم توسيعها – حسب التسريبات– من خلال اقتطاع أراض من سيناء، وبالتالي توفير منفذ بحري للأردن عبر الميناء، وإنعاش غزة اقتصادياً، وعودة الغزيين الذين يعيشون في الأردن إلى القطاع.

ما يزيد الشعور بالقلق لدى الأردن هو إمكانية تصفية قضية اللاجئين، خاصةً وأن وقف دعم الولايات المتحدة للأنروا أثّر سلباً على قدرتها على القيام بمهامها والوفاء بالتزاماتها، كما أنّ عدم إشراك الأطراف المعنية بقرار الصفقة، عزّز من هذه المخاوف لدى الأردن، الأكثر قرباً وتأثراً بمجريات وتداعيات القضية الفلسطينية (محمد أبو سعدة 2018).

إذاً، فالشائعات التي تطارد الموقف الرسمي الأردني، تستهدف موقفه من القضية الفلسطينية التي تمثل المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الأردنية، نظراً للارتباط والعلاقة الوثيقة بين الأردن وفلسطين، ناهيك عن أن إقامة الدولة الفلسطينية والتسوية الشاملة والعادلة للقضية الفلسطينية تعد مصلحة وطنية أردنية، حيث أنّ عدم قيام دولة فلسطينية يهدّد الأمن الوطني الأردني، ويبقي مصطلح الوطن البديل متداولاً ومتطوراً بين صفوف الإسرائيليين.

إنّ الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تتضمن ملفات تؤثر على الجانب الأردني، سواء تلك المتعلقة بالاقتصاد أو الديمغرافيا أو الأمن، ولكن المماطلة الإسرائيلية وعدم الوفاء بالإلتزامات، والرغبة في تنفيذ حلول آنية، يجعل الأردن ماضياً في محاولاته لتفعيل الحوار والدفع بعملية السلام إلى الأمام، لأنّ في تعثرها خطر مباشر عليه، أيّ أنّ المصلحة الوطنية الأردنية تكمن في الضغط المستمر على الجانب الإسرائيلي للوفاء باستحقاقات اتفاقيات السلام، ووقف أيّ تكهنات تتعلق بحلول على حساب الجانب الأردني. وتشير التحليلات والدراسات إلى أنّ الحديث عن الكونفدرالية في الوقت الحالي أمر مرفوض شعبياً من جانب الأردنيين والفلسطينيين، لأنّ ذلك

يعني نقل الهاجس الأمني والديمغرافي من إسرائيل إلى الأردن وضياع حق العودة، وبالتالي فالخيار الاستراتيجي للجانبين الأردني والفلسطيني هو التمسك بحل الدولتين (صحيفة الغد 2014).

إنّ شيوع ما يسمى بالخيار الأردني يعكس الترابط بين المشروعين الوطنيين الأردني والفلسطيني وتأثيرهما على بعضهما البعض، فبعد فك الإرتباط القانوني والإداري، بقيت الملفات متشابكة وملازمة لبعضها البعض نتيجة للعلاقة الوثيقة بين الجانبين منذ وحدة الضفتين في عام 1950، وبقيّ ما يسمى بالخيار الأردني مصطلح يُراد به التأثير على وحدة واستقرار الأردن، واستمرار الممارسات الإسرائيلية من تهجير وتهويد وضغط على الفلسطينيين من أجل ترك أراضيهم وتهجيرهم، والاستيلاء على الجزء الأكبر من الضفة الغربية من خلال تقطيع أوصالها، وبالتالي إجهاض المشروع الفلسطيني وتكريس الخطر على المشروع الوطني الأردني.

إنّ قضايا الحل النهائي وهي القدس واللاجئين والمياه والأمن والحدود على تماسٍ مباشر مع الأردن، ولها أثر مباشر على أمنه الوطني، لذا فإنّ الأردن لن يقبل بأيّ إملاءات أو اتفاقيات يتم التوصل إليها دون علمه، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى الإصرار الأمريكي على أن تكون أيّ مفاوضات عربية إسرائيلية مفاوضات مباشرة، ما يشير إلى نيّة الولايات المتحدة إبعاد الأردن عن دوره الذي تؤكد عليه الاتفاقيات الموقعة سابقاً في مفاوضات الحل النهائي (إبراهيم محمد 2013).

العلاقة بين حركة حماس والأردن

تتمتّع حركة حماس بحضور شعبي واسع داخل الأراضي الفلسطينية وفي قطاع غزة بشكل خاص، وهي تشكّل عاملاً من العوامل المؤثرة في العلاقة الأردنية الفلسطينية إلى جانب المنظمة، وتعتبر أحد المكونات الهامة لهذه العلاقة، والتي لا بد من تسليط الضوء عليها عند دراستها.

بدأت العلاقة بين حماس والأردن في التسعينيات، حيث تزامن ذلك مع مرحلة ساد فيها التوتر بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن نتيجة توقيع المنظمة على اتفاقية أوسلو، وما يتعلق بمسألة التمثيل التي سبقت مؤتمر مدريد للسلام والمذكورة سابقاً.

في عام 1992 وافق الأردن على فتح مكاتب لحركة حماس، وجاء القيادي موسى أبو مرزوق إلى الأردن، حيث كان هناك ارتباط بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وبين حركة حماس التي تعد امتداداً للجماعة الأم، خاصة أنّ غالبية أعضاء المكتب السياسي كانوا من جماعة الإخوان التي كانت تعيش عصراً ذهبياً في تلك الفترة، ونتيجة العلاقة الوثيقة المتداخلة بين الحركة والإخوان في الأردن، فقد ضبطت محاولات لتهريب الأسلحة إلى فلسطين عبر الأردن، واعتُقل عدد من قيادات الجماعة والحركة، والذين أفرج عنهم بعد عفو ملكي عام. أدّت تلك الأحداث إلى إعادة ترسيم العلاقة بين الأردن وحركة حماس، انتهى بتعهدها عدم القيام بأيّ عمل عسكري داخل الأراضي الأردنية.

ومن أبرز الأحداث التي اتسمت بها علاقة حماس بالأردن كانت الضغوط والوساطة الأردنية للإفراج عن مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين من سجون الاحتلال، والضغط على الجانب الإسرائيلي لإرسال ترياق السُم الذي كاد أن يودي بحياة خالد مشعل بعد محاولة اغتياله في الأردن، والضغط على الولايات المتحدة للإفراج عن موسى أبو مرزوق الذي اعتُقل لدى وصوله إلى الولايات المتحدة، ومنح الملك حسين له حق الإقامة في الأردن حال وصوله. (نبيل غيشان 2001)

من الواضح أنّ للتطورات الداخلية والإقليمية والدولية دورٌ في التأثير على العلاقة بين الأردن وحماس، ففي بداية التسعينيات، كان الجانب الأردني يعاني من الحصار والضغط من قبل المجتمع الدولي نتيجة وقوفه إلى جانب العراق في حرب الخليج الثانية، إضافة إلى النفوذ الكبير للحركة الإسلامية في الأردن آنذاك، ولكن ومع مرور الوقت، وجنوح الأردن باتجاه السلام مع إسرائيل، ومشاركة الملك حسين ودوره في توقيع اتفاقية واي ريفر عام 1998، فرض على الجانب الأردني ضغوطاً دولية من أجل الضغط بشكل أكبر على حماس، فجاء الإعلان عن إغلاق مكاتب الحركة في عام 1999 لتبدأ بذلك مرحلة جديدة تحكمها عدة عوامل، أهمها الضغوط الإقليمية والدولية، خاصةً بعد انتشار المدّ الإيراني وظهور التحالف السوري الإيراني في المنطقة وانضمام حماس له، والعلاقة المضطربة بين جماعة الإخوان المسلمين والسلطة السياسية في الأردن، وأخيراً الموقف الأردني من عملية السلام، والذي يتعارض مع رؤية حماس للصراع مع إسرائيل، بالنتيجة،

فإنّ ما يحكم العلاقة بين الأردن وحماس هو المحدّدات السياسية التي يتم تحويلها إلى محدّدات أمنية.

في الوقت الراهن، ومع استمرار الانقسام الفلسطيني وتسريبات صفقة القرن المتعلقة بغزة، وما تكرسه هذه التسريبات من تقسيمٍ للأراضي الفلسطينية بين ضفةٍ غربية وقطاع غزة، وفي ظل تحالفات حركة حماس وتطورات علاقاتها الخارجية، يبقى التأكيد الأردني على وحدة الشعب الفلسطيني وضرورة إنهاء الانقسام الذي يعد استمراره واحداً من الأسباب التي قد تعزّز وتسهم في إنجاح مشروع ترامب للسلام.

العلاقات الاقتصادية الأردنية الفلسطينية

قبل احتلال الضفة الغربية عام 1967، كانت الوحدة الاقتصادية قائمة كجزء من وحدة الضفتين، فلم يكن للتطورات السياسية التي ظهرت في أوائل ستينيات القرن الماضي أبعاداً اقتصادية، وكانت الضفة الغربية تشكل رافداً هاماً للأردن في مختلف القطاعات.

ففي القطاع الزراعي، شكّلت ما نسبته (61)% من إنتاج الفواكه، (82)% من إنتاج الزيتون و(45)% من إنتاج الخضراوات، ويقدر إنتاج الضفة الغربية من الثروة الحيوانية حوالي (35)% من إنتاج المملكة ككل، وعليه، تكون مساهمة الضفة في القطاعين الزراعي والحيواني في ذلك الوقت (45)% من إنتاج المملكة ككل.

أمّا القطاع الصناعي، فقد شكّلت مساهمة الضفة الغربية في القطاع الصناعي ما نسبته (54)% من مجموع المؤسسات الصناعية في الضفتين (وديع شرايحة 1968).

يُلاحظ مما سبق أنّ فقدان الأردن للضفة الغربية تسبب بخسائر وضغوط كبيرة، انعكست على الاقتصاد الأردني، فإضافة إلى خسارة ما كانت تغطيه الأرقام السابقة من إنتاجٍ زراعي وصناعي، خسر الأردن أراضٍ كان يعمل على إنشاء مشاريع اقتصادية فيها، كما خسر ما أنجزه طيلة فترة الوحدة بين الضفتين، ناهيك عن ارتفاع عدد السكان في الأردن بسبب الهجرات السكانية التي تلت حرب 1967.

بعد الحرب، ظهرت العلاقة الاقتصادية الأردنية الفلسطينية مرة أخرى بخصوصيتها، فالأردن هو المنفذ البري الوحيد للضفة الغربية على بقية الدول العربية، كما أنّ الفلسطينيين يتعاملون بالدينار الأردني بشكل مألوف، سواءً بالتداولات الرأسمالية أو الاجتماعية، الأمر الذي يجعل التعاون الأردني الفلسطيني أكثر تطوراً وتنوعاً، وفي سياق الحديث عن الجانب المصرفي، لا بد من الإشارة إلى أن (50)% من الاستثمارات المصرفية هي استثمارات أردنية. (خليل سرداح 2012)

يعمل في فلسطين (8) بنوك أردنية رئيسية هي (البنك العربي وبنك الإسكان للتجارة والتمويل والبنك الأردني الكويتي والبنك الأهلي وبنك القاهرة عمّان وبنك الأردن والبنك التجاري الأردني وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار)، يتفرع منها حوالي (71) فرعاً و(4)

مكاتب موزعة داخل المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة (هبه العيساوي 2014).

على الصعيد التجاري، استمرت العلاقة التجارية بين الأردن والضفة الغربية، واقتصرت صادرات الضفة الغربية بعد عام 1967 على الصادرات الزراعية. أرادت إسرائيل، التي كانت قد احتلت الضفة الغربية حينها، حفظ مصالحها عبر السماح لها بالاستيراد من الخارج عبر الأردن، الذي استمر بالاعتماد على المنتجات الزراعية الفلسطينية لسد العجز لديه، وباعتبار أنّ الأردن هو المنفذ الفلسطيني الوحيد، فإنّ التعاون بين الجانبين يشمل عدة نواحي منها: الخدمات التسويقية والنقل وخدمات الاستيراد والتصدير والتجارة الخارجية بين فلسطين والدول العربية، إضافة إلى تطوير مشاريع إنتاجية مشتركة بين الأردن وفلسطين. (خليل سرداح 2012)

أمّا العوامل التي تؤثّر سلباً على هذا التبادل التجاري الأردني الفلسطيني، هي: العوائق والإجراءات الإسرائيلية التي تُفرض على عمليات الاستيراد والتصدير، إعتماد الواردات الفلسطينية من السلع القادمة من الأردن على بروتوكول باريس وملحقاته، التشابه الكبير بين الاقتصادين، العلاقة الترابطية اجتماعياً واقتصادياً، وكذلك الظروف السياسية. (ناصر العارضة 2000)

بعد عام 1988 شهدت العلاقة الاقتصادية الأردنية الفلسطينية عهداً جديداً، حيث وقّعت اتفاقية للتبادل التجاري بين الطرفين عام 1995، ركّزت الاتفاقية على الالتزام بمبدأ

التجارة الحرة، واعتمدت مبدأ القوائم السلعية المعفاة من الرسوم الجمركية والضرائب بين الجانبين. (جميل الخالدي 2003)

وبعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية التجارية عام 1995، والانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998، عقد الاجتماع الأول للّجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة عام 2000، وبعد خمس سنوات، أيّ في عام 2005، ارتفعت الصادرات عنها عمّا حققته في عام 2000.

في عام 2006، تم إعفاء كافة المنتجات من الرسوم الجمركية، ما زاد من حجم الصادرات الفلسطينية إلى الأردن حتى عام 2013 ولكن بصورة محدودة. خلال الأعوام 2011 – 2013، عقدت الدورة الثالثة للّجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة، وتم توقيع العديد من مذكرات التفاهم. (مركز التجارة الفلسطيني 2014)

جاء التحرك الذاتي للمؤسسات الاقتصادية غير الحكومية بهدف تعزيز هذا القطاع، حيث وقّعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم مع ملتقى رجال الأعمال الفلسطينيين عام 2014، والتي تّدل على أهمية التعاون الاقتصادي الأردني الفلسطيني، باعتبار الأردن هو المنفذ الوحيد للاستثمارات العربية والأجنبية التي قد تدخل إلى فلسطين. (مجلة مجتمع الأعمال 2014)

كما تمّ توقيع اتفاقية أخرى في المجال الزراعي بين وزيريّ الزراعة الأردني والفلسطيني بهدف توسيع تبادل المنتوجات الزراعية بين الجانبين في ظل تراجع استهلاك المنتج الإسرائيلي نتيجة لحملات المقاطعة، وتأتي هذه الاتفاقية ضمن التفاهمات التي توصلت إليها اللجان العليا المشتركة بين البلدين. (صحيفة الغد 2014)

ولتعزيز التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين، انطلق مشروع بتنظيم "ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني الأردني" و" ملتقى الأعمال الفلسطيني" في الخليل، وبمشاركة رجال أعمال أردنيين وفلسطينيين، يهدف إلى إطلاق مبادرات كإقامة معارض للشركات والمنتجات الفلسطينية في الأردن والمنتجات الأردنية في فلسطين، والوقوف على معيقات التبادل التجاري خاصة تلك المتعلقة ببروتوكول باريس الذي يُقيّد الاقتصاد الفلسطيني ويجعله تابعاً لإسرائيل، وبالتالي كانت المطالبة والضغط من أجل تعديله. ومن المعيقات أيضاً ما يخص عبور البضائع والاكتظاظ على المعبر الحدودي (جسر الملك حسين) وإيجاد حلول لهذه المعيقات. (وكالة الأنباء الأردنية 2015)

من خلال تتبّع واقع التبادل التجاري الأردني الفلسطيني، يُلاحظ بأنّ هذا التبادل يُعد ضعيفاً لعدة أسباب، منها التدخلات الإسرائيلية التي تحاول السيطرة على السوق الفلسطيني والناجمة عن اتفاقية باريس الموقعة عام 1994، والتي أعطت إسرائيل الحق بالتدخل بالحياة الاقتصادية الفلسطينية بما فيها التجارة الخارجية، حيث تحدّد السلع التي يُسمح باستيرادها من الدول العربية بما فيها الأردن، كما يجب أن تكون البضاعة المستوردة من أيّ دولة مطابقة للمواصفات الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى أنّ

فلسطين ما زالت تحت الحكم الذاتي المحدود جداً، وكذلك انعدام الحدود الحرة بين فلسطين والأردن، والضعف في إمكانيات التمويل المشتركة بين البلدين.

ومن جهة أخرى فإنّ تاريخ العلاقة التجارية الأردنية الفلسطينية يُظهر بأنّ الأردن وفلسطين تتمتعان بسمات مشتركة تشمل مختلف النواحي الاقتصادية والمالية، ما يعني وجود أرضية تعاون ذات مقومات، كتقارب مراحل النمو الاقتصادي وتماثل البيئة والمناخ الجغرافي. (محمد قرّش 2012)

أما في القطاع الصحي، فقد امتد التعاون بين الأردن وفلسطين ليشمل هذا القطاع، حيث وُقّعت اتفاقية أردنية فلسطينية عام 1996 ركزت في بنودها على التعاون في المجالات التالية:

1. تدريب الكوادر الصحية الفلسطينية في مجالات الرعاية الصحية الأولية، خاصة في مجالات صحة البيئة، صحة وسلامة الغذاء، الوبائيات، الأمراض المتوطنة، طب المجتمع، طب الأسرة، الأمراض السارية وغير السارية والتمريض التخصصي للرعاية الصحية الأولية.
2. تعاون الطرفين في تبادل الخبرات والمعلومات والنشرات الصحية في مجال الرعاية الصحية الأولية.
3. تقدّم وزارة الصحة الأردنية (10) منح علاجية سنوياً لوزارة الصحة الفلسطينية ولمدة ثلاث سنوات، وتعامل وزارة الصحة الأردنية المرضى الفلسطينيين والمحولين رسمياً من

قبل وزارة الصحة الفلسطينية معاملة المواطن الأردني القادر، بحيث لا يزيد عدد المرضى المحولين سنوياً عن (15) حالة ولمدة ثلاث سنوات وضمن إمكانيات وزارة الصحة الأردنية. (موقع وزارة الصحة الإلكتروني)

كما تمّ توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة الأردنية ووزارة العدل الفلسطينية عام 2013 من أجل التعاون في مجال الطب الشرعي وتدريب الكوادر الفلسطينية، حيث عُقدت ورشة عمل في رام الله شارك فيها خبراء أردنييون في مجال الطب الشرعي. (وكالة الأنباء الأردنية 2013)

ومن صور التعاون في المجال الصحي الأردني الفلسطيني، الزيارة التعليمية التي قام بها وفد من كلية فلسطين الأهلية الجامعية عام 2015 إلى عدد من الجامعات والمراكز الطبية المعنية بالعلاج الطبيعي، والتي اختُتمت بتوقع اتفاقية تعاون بين الكلية وجامعة العلوم والتكنولوجيا بُغية التعاون وتبادل الخبرات. (صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية 2015)

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى المستشفيات الأردنية الميدانية في فلسطين، والتي تعد خطوة في طريق التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، خاصة خلال الأزمات والانتفاضة والمواجهات مع إسرائيل، فهناك المستشفى الميداني الأردني في رام الله الذي أنشىء عام 2000، حيث يوفر العلاج والدواء بشكلٍ مجاني للمرضى يومياً، وبذلك فإنّه

يخفّف العديد من الضغوط والأعباء عن الفلسطينيين الذين لا يستطيعون تغطية تكاليف العلاج بالعيادات والمستشفيات الفلسطينية، وهناك أيضاً المستشفى الميداني في جنين وأيضاً في قطاع غزة، الذي يعمل على تخفيف معاناة أهالي القطاع المحاصر، ونقل الجرحى للعلاج في المستشفيات الأردنية.

أمّا في قطاع التعليم، هناك تاريخ طويل بين الأردن وفلسطين في هذا المجال، فبعد حرب عام 1948، أصبح الأردن مسؤولاً عن تعليم الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث كانت البنية التعليمية ضعيفةً، وخلال فترة الوحدة من 1950 وحتى حرب حزيران عام 1967، كان هناك إقبال شديد على التعليم، حيث شكّلت تلك الفترة نقطة تحول في التعليم الفلسطيني، وكان الطلبة ممن ينهون المرحلة الثانوية يلتحقون بالجامعات العربية، ما ساهم في إيجاد فرص عمل وبالتالي تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين.

استمر النظام التعليمي في الضفة يتبع النظام الأردني من حيث تطبيق المناهج الأردنية ومن حيث تبعية الموظفين والمعلمين، لحين إصدار قرار فك الارتباط عام 1988، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، أصبحت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية هي المسؤولة عن العملية التعليمية في الضفة الغربية.

وفي إطار دعم التعليم في فلسطين، قرّرت كل من الجامعة الأردنية وجامعة العلوم الإسلامية العالمية معاملة الطلبة الفلسطينيين معاملة الطالب الأردني فيما يتعلق بدفع

الرسوم على البرنامج الموازي، ويُضاف إلى ذلك برامج التعاون الثقافي بين الأردن وفلسطين، حيث تم توقيع البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والذي استمر من عام 2016 حتى 2019، وسعى البرنامج إلى تدعيم التبادل الثقافي عبر المشاركة في الندوات والمؤتمرات الثقافيّة والفكريّة والأدبيّة، وتمتين العلاقات الثقافيّة بين مؤسسات المجتمع المدني الثقافيّة في البلدين، وتبادل المحاضرين والخبراء والمعلومات والزيارات بين العاملين في المؤسسات الثقافيّة في مجال ثقافة الطفل والنشر، ومعارض الكتاب والمطبوعات الثقافيّة والفنيّة والوثائق، ركّز البرنامج أيضاً على تدريب الكوادر العاملة في المؤسسات والمراكز الثقافية، إضافة إلى الحفاظ على الإرث الثقافي والتاريخي الأردني والفلسطيني عبر حفظ المخطوطات والوثائق. (صحيفة الغد 2013)

وكجزء من هذا البرنامج، وقّع الجانبان الأردني والفلسطيني على برنامج تنفيذي لتطوير التعليم العالي في عام 2015، وأبرز ما يتضمنه البرنامج تقديم عدد من المقاعد الدراسية للطلبة الفلسطينيين، بما يشمل (350) مقعداً لدرجة البكالوريوس في مختلف التخصصات ومختلف الجامعات الحكومية الأردنية، ويُعامل فيها الطلبة الفلسطينيين معاملة الطلبة الأردنيين من حيث الرسوم الدراسية، إضافةً إلى (40) مقعداً في مجال الدراسات العليا.

ومن مجالات التعاون أيضاً التي تعكس العلاقة المترابطة بين الأردن وفلسطين قطاع العمل والأيدي العاملة، فقد شهدت نهاية عام 2015 توقيع اتفاقية بين وزارتي العمل الأردنية والفلسطينية يتم بموجبها تبني مواقف موحدة من قضايا العمل على صعيد

المنظمات العربية والدولية، وفيما يخص الاعتماد وضبط الجودة، عملت الاتفاقية على تطوير وتحديث التصنيف والتوصيف المهني وإعداد المعايير المهنية بما يخدم تنظيم العمل المهني، والتعاون في مجال إعداد وتدريب كادر في مجالات ذات علاقة بقطاع العمل والتشغيل والتدريب المهني والتقني. (وكالة الأنباء الأردنية 2015)

كما تمّ توقيع اتفاقية في ذات العام بين مؤسسة التدريب المهني ووزارة العمل الفلسطينية، يتم بموجبها تطوير المناهج والمواد التعليمية والتدريبية، وتدريب وتأهيل المدربين على اقتصاديات العمل المهني بما يحقّق الإنتاج بأقل كلفة، إضافة إلى الاستفادة من خبراء مؤسسة التدريب المهني الأردنية للمساهمة في تطوير قانون تنظيم العمل المهني، والإطار المهني للمؤهلات، ونظام الإرشاد المهنين ورفع كفاءة خريجي الجامعات والكليات. (صحيفة الغد 2015)

هناك أيضاً اتفاقية التعاون السياحي بين الأردن وفلسطين الموقعة عام 2014 التي استمرت عامين، والتي تضمّنت الترويج المشترك والتسويق السياحي وتبادل الخبرات وإقامة المعارض والتوأمة بين الفنادق والمنشآت ومجالات السياحة الدينية والعلاجية والبيئية، إضافة الى تدريب وتأهيل الكوادر البشرية.

أما مجال النقل، فقد تمّ توقيع البروتوكول الأردني الفلسطيني عام 1995 بهدف تسهيل عمليات النقل للمواطنين والبضائع بين البلدين، إضافة إلى الاتفاقيات الخاصة بالطاقة والربط الكهربائي بين الجانبين.

بعد هذا العرض لأبرز الاتفاقيات والجهود المبذولة من جانب الأردن وفلسطين لتعزيز النشاط الاقتصادي والتعاون في مختلف المجالات، يظهر بأن العلاقة الأردنية الفلسطينية ترتكز في أساسها على دعم القضية الفلسطينية، بمعنى أنه وبالرغم من الاهتمام بتحقيق المردود الاقتصادي الذي تطمح له كل دولة عند إبرامها لأي اتفاق أو توقيعها لأي مذكرة تفاهم، إلّا أنّ الجانبين الأردني والفلسطيني ينطلقان في عملهما المشترك من منطلق تعزيز صمود الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً، وهو ما تُشير إليه التصريحات الفلسطينية التي تصاحب التوقيع على هذه الاتفاقيات. إنّ درجة استفادة كل من الاقتصاديين الأردني والفلسطيني – اللذان يتشابهان بدرجة كبيرة – من الاتفاقيات المبرمة ليست كما هو مطلوب، نظراً للتحدّيات الكبيرة، خاصة تلك التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال، الأمر الذي يبرز الدور الأردني الساعي لدعم هذا الاقتصاد عبر توقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات والاجتماعات الدورية للّجان المشتركة، التي تهدف إلى تطوير البروتوكولات والاتفاقيات المبرمة بين الجانبين في مختلف المجالات.

ومن الملاحظ بأنّ أيّ خلافات أو تنافرات سياسية نشبت خلال السنوات الماضية بين الحكومة الأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية أو حركة حماس، لم تؤثّر على حيوية العلاقة الاقتصادية بين الجانبين أو حتى على درجة الدعم الأردني للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني سواءً في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، ولا نُبالغ إن قلنا إنّ الضغوط على الأردن واستغلال أزمته الاقتصادية، يأتي للحدّ من دعم الفلسطينيين اقتصادياً سعياً لإيجاد موطىء القدم الاقتصادي الذي يبحث عنه مروجو صفقة القرن.

مؤشرات الخصوصية في العلاقة الأردنية الفلسطينية

بعيداً عن وحدة الضفتين التي تعتبر من أهم عوامل تشكل العلاقة الاستثنائية بين الأردن وفلسطين والتي سبق وأشرنا إليها، إلّا أنّ هناك العديد من مؤشرات الخصوصية لهذه العلاقة تجدر الإشارة إليها، لما تظهره من دور الأردن المتميز ومكانته بالنسبة للقضية الفلسطينية.

البعد الديمغرافي

أشرنا سابقاً إلى أنّ اللاجئين الفلسطينيين الذين قدموا إلى الأردن حصلوا على جميع حقوق المواطنة، وتمّ منحهم الجنسية الأردنية، وهو ما لم نشهده في أيٍّ من الدول التي استقبلت اللاجئين الفلسطينيين عام 1948، ما انعكس إيجابياً على حياتهم من حيث إمكانية العمل والتعليم والحصول على مختلف الخدمات والحقوق المدنية والسياسية، مع تأكيد الأردن على حق العودة. كما أنّ وحدة الضفتين أدّت إلى تغيرات في التركيبة السكانية والبناء الديمغرافي، ما أوجد الخصوصية الاجتماعية بين الأردنيين والفلسطينيين التي عزّزت بعد حرب عام 1967 التي شهدت موجات نزوح إلى الأردن من الضفة الغربية.

تجّلت حالة الانصهار بين الشعبين منذ البدايات نتيجة الوحدة الاجتماعية التي أسّست لها وحدة الضفتين، فوحدة الأفكار الاجتماعية والسياسية التي أطّرت المواطنين، حالت دون حصول مواجهة أو خلافات ذات أصول عشائرية بينهما. (مركز الدراسات الاستراتيجية 1995)

كما قام الأردن باتخاذ سياسات وإجراءات من شأنها معالجة الأوضاع المعيشية والخدمية للّاجئين الفلسطينيين، منها مشروع إعادة تأهيل الوحدات السكنية للأسر الفقيرة في المخيمات والذي بلغت قيمته عام 2012 ستة ملايين دينار، وكذلك تخصيص (350) مقعداً جامعياً لأبناء المخيمات. (وكالة الأنباء الأردنية 2012)

وفيما يتعلق بإدارة شؤون المخيمات، قامت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأنروا)، وبالتعاون مع الحكومة الأردنية عبر دائرة الشؤون الفلسطينية[1]، بتشكيل لجنة في كل مخيم تسمى "لجنة تحسين المخيم" يتم اختيار أعضائها من قادة وشخصيات المخيم، تقوم اللجنة بدور مشابه لدور المجلس البلدي، حيث تعمل مع الجهات السابقة الذكر بُغية معالجة أي مشكلات خدمية تتعلق بالمخيمات، يذكر أن هناك حوالي (100) ألف لاجيء غزاوي نزحوا إلى الأردن بعد عام 1967 لا يحملون الجنسية الأردنية.

يمكن تلمّس الخصوصية الأردنية في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بشكل أكبر إذا ما طالعنا أوضاع اللاجئين في دول أخرى، ففي لبنان، يعيش اللاجئون أوضاع إنسانية ومعيشية صعبة، فهم على سبيل المثال ممنوعون من ممارسة ما يفوق (70) مهنة، أمّا من الناحية الصحية، فإنّ اللاجئين الفلسطينيون لا يتلقون الخدمة الصحية في المستشفيات اللبنانية بالمجان شأنهم شأن اللبنانيين.

[1] دائرة الشؤون الفلسطينية هي امتداد للمؤسسات الرسمية التي انشأتها المملكة الأردنية الهاشمية لرعاية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين.

بالنسبة للتعليم، فإنّ الطلبة الفلسطينيون لا يتلقونه في المدارس اللبنانية الحكومية إلّا في نطاقٍ ضيق، كما أنّ الجيش اللبناني يتحكم بشكل كبير في المخيمات عبر وضع نقاط التفتيش للتحكم بدخول وخروج اللاجئين، وكذلك التدقيق في بطاقات القادمين من خارج المخيمات، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى التوترات الأمنية التي تعيشها المخيمات الفلسطينية كمخيم عين الحلوة ومخيم نهر البارد. (المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان 2015)

في سورية، دفع وما يزال يدفع اللاجئون في سورية، وخاصة في مخيم اليرموك، ثمن الأزمة السورية، فقد دُمّر المخيم ومخيمات أخرى، مثل مخيم العائدين ومخيم تجمع الحسينية ومخيم خان الشيح، وتشتّت اللاجئون في دول سورية ولبنان وأربيل والعراق وتركيا، ومنهم من ذهب إلى الدول الأوروبية. (مصطفى الهرش 2014)

أما مصر التي تستضيف هي الأخرى أعداداً من اللاجئين الفلسطينيين، فهي تضع العديد من التعقيدات، فإذا أراد اللاجىء المقيم فيها السفر إلى الخارج لمدة تزيد عن ستة أشهر، عليه استخراج وثيقة عودة إن أراد الاحتفاظ بإقامته، وفي حال أراد السفر لأكثر من مرة متتالية خلال ستة أشهر، عليه استخراج تأشيرة متعددة السفرات تسمح له بالسفر ثلاث مرات على الأكثر. (مجلة العودة 2013)

ولا يتوقف الأمر على ذلك، فمصر، وبسياساتها تجاه قطاع غزة، تضيّق الخناق على الفلسطينيين، حيث تقوم بإغلاق الأنفاق وفتح وإغلاق معبر رفح على فترات وفي حدودٍ ضيّقه.

لجنة فلسطين النيابية

بالعودة إلى الخصوصية الأردنية الفلسطينيةُ، يُعد وجود لجنة نيابية باسم لجنة فلسطين، من المؤشرات والدلائل على عِظم وحجم العلاقة الأردنية الفلسطينية، وكذلك تمحور وتركز هذه العلاقة على خدمة القضية الفلسطينية. فاللّجنة النيابية بما قامت به في السنوات الماضية من أنشطة، تحاول دعم كل ما له صلة بالقضية الفلسطينية عبر زيارة المجلس الوطني الفلسطيني، والاتفاق على تشكيل وفد مشترك لزيارة سفارات الدول التي اعترفت برلماناتها بدولة فلسطين، والتأكيد على التنسيق المشترك بين الجانبين لتقديم الدعم للمجلس الوطني الفلسطيني. (وكالة الأنباء الأردنية 2014)

فبالإضافة إلى دعم القضية الفلسطينية، تركز لجنة فلسطين النيابية جهودها على متابعة كل ما يتعلق بالشأن الفلسطيني في الأردن، وخاصة ما يتعلق بالمخيمات، حيث تدأب هذه اللجنة باستمرار على متابعة الواقع الخدمي في المخيمات ومعالجة ما يواجهه هذا الواقع من مشكلات، وذلك عبر اللقاء مع لجان تحسين المخيمات، إضافة إلى أنّ اللجنة تأخذ على عاتقها متابعة شؤون الفلسطينيين المقيمين في الأردن من أبناء قطاع غزة، محاولةً الضغط على الوزارات المعنية للتخفيف من إجراءات الإقامة والعلاج في الأردن.

القدس والمقدسات

إنّ البعد المقدسي في العلاقة الأردنية الفلسطينية هو من أكثر الأبعاد التي تجذر هذه العلاقة وتبيّن مدى خصوصيتها، فالخلفية التاريخية للرعاية الهاشمية للقدس ومقدساتها بدأت منذ عهد الشريف الحسين بن علي، الذي قام بالإعمار الهاشمي الأول سنة 1924، كما رفض استثناء فلسطين من المملكة العربية التي كان من المفترض أن تُقام بعد الثورة العربية الكبرى، وقد كان ثمن هذا الرفض هو النفي، إلى أن توفيّ ودفن في القدس، واستمرت الرعاية الهاشمية في عهد الملك عبدالله الأول الذي أمر الجيش العربي الأردني، وتحديداً الكتيبة السادسة، بالدّفاع عن القدس، وكانت المعارك شديدة في مختلف أحيائها، إلى أن وقّع الجانب الإسرائيلي وثيقة وقف إطلاق النار بحضور ممثل الأمم المتحدة في القدس.

واستمر الاهتمام الأردني بالمقدسات، ففي عام 1954، صدر قانون رقم (23) بتشكيل لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، وجاء الإعمار الهاشمي الثاني للمسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة خلال الفترة من 1956 و1964، وبعد احتلال القدس الشرقية 1967، وسعياً للحفاظ على القدس ومقدساتها، شكّل مواطنو الضفة الغربية اللجنة الإسلامية العليا، والتي أكدّت أنّ القدس العربية جزء من الأردن، وذلك بهدف الحفاظ على القدس من الاعتداءات الإسرائيلية. (عبدالسلام العبادي 1995)

ومن السياسات والخطوات الأردنية في الدفاع عن مدينة القدس وحمايتها من التهويد، تقديم الأردن في عام 1981 طلباً لمنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة، بضم البلدة القديمة في القدس إلى لائحة التراث العالمي المهدّد بالخطر، وانعكس اهتمام اليونسكو بشكل إيجابي عبر زيادة العناية بالقدس وحمايتها من الممارسات الإسرائيلية، التي تسعى لطمس الهوية العربية والإسلامية فيها.

بعد قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، استثنيت مدينة القدس، حيث بقي الأردن ملتزماً بدفع رواتب الموظفين العاملين بالدوائر الخدمية المختلفة، واستثنيت دوائر الأوقاف والمحاكم الشرعية في الضفة من قرار فك الارتباط، واستمرت وزارة الأوقاف ودائرة قاضي القضاة بالإشراف على المقدسات الإسلامية في القدس. (عبدالسلام العبادي 1995)

ثم جاء الإعمار الهاشمي الثالث للمسجد الأقصى في أوائل تسعينيات القرن الماضي، وشمل الإعمار كافة أجزاء المسجد الأقصى وقبة الصخرة، حيث أعيد إلى حالته السابقة التي سبقت الحريق الذي تعرض له المسجد عام 1969، وتمّ في عام 2003، حيث تمّ إعادة بنائه بعد إحراقه. (الموقع الإلكتروني للّجنة الملكية لشؤون القدس)

في عام 1994، نصّت إتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل على احترام إسرائيل للدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، على

أن تعطى أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن عند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي.

في نهاية آذار عام 2013، جاءت الاتفاقية الأردنية الفلسطينية لتعيد التأكيد على الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، فوصاية الملك عبدالله الثاني تجعله أقدر على حماية وصون المقدسات من منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية بموجب الاتفاقية.

وتكمن أهمية الاتفاقية في توقيتها، فهي تأتي تزامناً مع تسارع الإجراءات الإسرائيلية لتغيير الواقع على الأرض في القدس وتهويدها، وكذلك تعاظم التحدّيات التي تواجه القضية الفلسطينية بمختلف ملفاتها، وليس فقط ملف القدس.

ومع تحدّيات صفقة القرن ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، كانت الرسالة الأردنية واضحة عبر المشاركة الأردنية في قمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بالقدس، واستمرار تمسك الأردن بموقفه الثابت رغم الضغوطات عليه، وقد صرّح الملك عبدالله خلال لقائه بمجموعة من الطلبة بالجامعة الأردنية، أنّ الأردن يتعرض للضغوط بسبب مواقفه السياسية، وخاصة مواقفه بشأن القدس، كما أكّد خلال اللقاء أنّ المسلمين والمسيحيين مستهدفون، وأنّ التعاون يجب أن يكون مع أوروبا والعالم المسيحي للدفاع عن القدس.

يظهر مما سبق أنّ الموقف الأردني ينطلق من عدة مبادئ هي:

1. إنّ القدس جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتنطبق عليها القرارات 242 و338 في رفض السيادة الإسرائيلية على المناطق المقدسة.

2. يمكن أن تكون القدس (بشقيّها الشرقي والغربي) عاصمة لدولتين فلسطينية وإسرائيلية، ولا يمكن أن تكون عاصمة حصرية لطرف واحد.

3. الفصل بين البعد الديني والسياسي للقدس، ويظهر ذلك من خلال الحديث عن البلدة القديمة وما تضمه من أماكن مقدسة لكافة الديانات.

الخلاصة

من خلال تسليط الضوء على مراحل نشأة وتطور العلاقة الأردنية الفلسطينية، يظهر بأنّ هناك وعيّ لدى صانع القرار الأردني والفلسطيني بالعناصر الحرجة المكونة لهذه العلاقة، وأهمها: العلاقة الأردنية الفلسطينية في بعدها الداخلي، فهي كما يُلاحظ، أثّرت وتؤثر حتى الآن على سير العلاقة الأردنية الفلسطينية، فقرار فك الارتباط على سبيل المثال، ما يزال مثار البحث والحديث حتى الآن بين مؤيدٍ لدسترته ومعارضٍ لها، وتظهر تداعيات هذا الملف في الميثاق الوطني وكذلك في مخرجات لجنة الحوار الوطني، وعلى لسان كل من يصرّح ويؤكد على الوحدة الوطنية، والحفاظ على النسيج الوطني الأردني، الأمر الذي يعكس إدراك أهمية البعد الداخلي، بوصفه أكثر العوامل تأثيراً في ظل استقرار وتطور العلاقة الأردنية الفلسطينية سياسياً واقتصادياً، والاتفاقيات المبرمة والتي يُعمل على مراجعتها بشكلٍ مستمر تؤكد ذلك.

على ضوء ما سبق، لا بدّ من التركيز على البعد الداخلي في العلاقة الأردنية الفلسطينية، في ظل ما تشهده تلك العلاقة بين الفينة والأخرى من تذبذبات، وكذلك في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة، والسياسات الإسرائيلية التصعيدية، بما تحويه من تصريحات عنصرية تصدر عن ساسة إسرائيل، والحديث عن حل الدولة الواحدة الذي تحدّث عنه الرئيس الأمريكي.

إنّ المطلوب هو زيادة الاهتمام في المخيمات الفلسطينية من ناحية تحسين ظروف المعيشة، ورفع درجة الوعي لدى الرأي العام بأهمية الحفاظ على النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية الجامعة، والتذكير دائماً بالتمسك بحق العودة في ظل محاولات تصفية قضية اللاجئين عبر التضييق على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والابتعاد عن كل ما من شأنه إشاعة التوتر وبالتالي خدمة المشروع الإسرائيلي، وإبقاء هاجس الوطن البديل الذي قد يعكر صفو العلاقة الأردنية الفلسطينية.

إذن، يبدو واضحاً أنّ الخطر الذي يواجه الأردنيين والفلسطينيين مشتركاً بفعل تعثّر عملية السلام، كما ويهدّد مستقبل الأردن وفلسطين، هذا الخطر الذي يفرضه تعثّر بحث قضايا الحل النهائي، والانتقال من تجميد البحث بها إلى محاولة تصفيتها، ومحاولات تحييد الجانب الأردني في حال الشروع في بحثها رغم ارتباط الأردن وتأثره بها.

أمّا اقتصادياً، فالتشابه في اقتصاد الجانبين من حيث المكونات والتحدّيات، والتركيز المستمر على توظيف الاتفاقيات في خدمة القضية الفلسطينية، من شأنه تعزيز فرص رفع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الأردن وفلسطين من أجل الحدّ من الهيمنة الإسرائيلية، لذا، لا بد من الاستمرار بمراجعة الاتفاقيات الثنائية في مختلف المجالات، فذلك يسهم في تأكيد وتطوير واستمرارية العلاقة الأردنية الفلسطينية، وخلق المزيد من المشتركات المعزّزة للعلاقة بين الجانبين، بل ومواجهة أيّ مشاريع تصفوية مستقبلية ذات حوافز اقتصادية كصفقة القرن، فهذه الحوافز وعبر ما أثير من تسريبات تبدو هي المقدمات.

أمّا بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإنّه دائماً يُنظر للدور الأردني في جميع ملفاتها، فأحياناً، يتم الحكم على حالة العلاقة الثنائية بين الجانبين من خلال الدور الأردني فيها. وأهم هذه الملفات هي قضية القدس، فتوقيع اتفاقية الوصاية والموقف الثابت بعد تطورات نقل السفارة أسهم في تعزيز العلاقة بين الجانبين، وكذلك المتابعة الأردنية والجهود التي تُبذل لحماية الأقصى تعكس التطور الإيجابي في العلاقة الأردنية الفلسطينية.

الفصل الثاني

الحراك السياسي الأردني منذ اتفاقية شباط عام 1986 وحتى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

أولاً : الجهود الدبلوماسية الأردنية لدعم الاعتدال في المنطقة بعد فشل اتفاقية الحادي عشر من شباط 1986.

ثانياً: الحوار مع الولايات المتحدة وإسرائيل حول المؤتمر الدولي.

لم تتوقف الجهود الدبلوماسية بإعلان وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية وفشل اتفاقية الحادي عشر من شباط عام 1986، فعلى الرغم من هذه العقبات، بقيّ الأردن مؤمناً بضرورة استمرار المسيرة السلمية، فقام بتحرك دبلوماسي جديد، وبدلاً من إقناع منظمة التحرير بقبول قرار مجلس الأمن رقم (242) كأساس للتسوية السياسية، عمل الأردن على تكثيف نشاطه الدبلوماسي من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام، وهكذا دخل في حوار جديد مع الولايات المتحدة وبالتالي مع إسرائيل، حول عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط[1].

[1] عدنان أبو عودة، إشكإلبات السلام في الشرق الأوسط – رؤية من الداخل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت1999، ص172.

وفي أواخر عام 1985، بدأ شمعون بيريز بالحديث عن نوع من الرعاية الدولية لمفاوضات عربية إسرائيلية مباشرة[1]، حيث أعلن من خلال منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تأييده للمؤتمر الدولي للسلام، والذي لا يعدو، حسب اعتقاده، أكثر من كونه إطار أو مظلة دولية، حيث لا يستطيع فرض أو إلغاء اتفاقيات، ولن يكون بديلاً عن المفاوضات المباشرة[2].

وفي الوقت الذي حدث فيه هذا التعديل في الموقف الإسرائيلي، بدأ وزير الخارجية الأمريكي، جورج شولتز، يلّوح بأنّ الجانب المعارض من الإدارة الأمريكية لفكرة عقد مؤتمر دولي آخذة في التراجع، وهكذا تهيّأت الأجواء لإعادة إحياء فكرة المؤتمر الدولي للسلام[3].

في هذه المرحلة، نشط الأردن بغية الوصول إلى صيغة يتم من خلالها عقد المؤتمر الدولي، فاعتبر أنّ هدف المؤتمر الدولي هو إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية، وحل القضية الفلسطينية بكافة جوانبها، وإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. كما حدّد الأردن قراريّ مجلس الأمن رقم (242 و 338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، كأساس لعقد هذا المؤتمر، ورأى ضرورة أن يتمتع هذا المؤتمر

[1] وليام ب-كوانت ،عملية السلام- الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994، ص340.

[2] حمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات الدولية، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق1991، ص77.

[3] وليام ب-كوانت، مرجع سابق، ص340.

بصـــلاحيات، منوطة بالدول الخمس الدائمة العضـــوية في مجلس الأمن، وألّا يقتصـــر دور هذه الدول على الحضـــور فقط، وأن يُعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن يُدعى إليه جميع أطراف النزاع، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي للشـــعب الفلســـطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشـــروعة للشـــعب العربي الفلسطيني وتطلعاته الوطنية.

واكتسب الجهد الدبلوماسي الأردني زخماً واضحاً خاصة بعد تحسّن العلاقات الأردنية السورية، وذلك في إطار جهود الأردن لإعادة ترتيب أوراقه السياسية على المستويين العربي والإقليمي، حيث أنّه عندما أُعلنت الحركة التصـــحيحية لحركة فتح، لقيت الدعم والتأييد من الأردن، وفي هذه الأثناء عبّرت ســـوريا عن اهتمامها بفكرة عقد مؤتمر دولي، وحصلت الأردن على الموافقة السورية على خطّة تتألف مما يلي:

1- عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.
2- يتحول هذا المؤتمر إلى إطار للمفاوضات على أسس جغرافية.
3- تدعى منظمة التحرير الفلسطينية إلى الانضمام للمؤتمر.
4- تكون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بالمؤتمر الدولي مشروطة بقبول قراريّ مجلس الأمن (242 و 338) ونبذها للإرهاب.

وتشير المصادر الأمريكية المطّلعة أنّ رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي، قدّم خلال

زيارته إلى واشنطن في الرابع من نيسان عام 1987، ورقة عمل تحت عنوان (مشروع لعقد مؤتمر السلام الدولي للشرق الأوسط)، حيث لاقى هذا المشروع تأييداً واسعاً، وأنعش الآمال بإمكانية تحقيقه، غير أنّ فكرة عقد المؤتمر الدولي بدأت تختفي بمجيء أسحق شامير رئيساً للوزراء في إسرائيل، كجزء من اتفاق التناوب بين حزبيّ العمل والليكود وذلك برفضه لها، ويعود هذا الرفض إلى تصميمه على عدم الانسحاب من الضفة الغربية، بل أنّه استمر في طرح الخيار الأردني كحل للمسألة الفلسطينية.

انقسم الإسرائيليون إلى معسكرين: معسكر الرفض بقيادة شامير، ومعسكر الاعتدال بقيادة بيريز، وللمرة الأولى، أصبحت صيغة الأرض مقابل السلام مثار جدل في إسرائيل، غير أنّه، وبوقوف الإدارة الأمريكية على الحياد، ضعفت الأصوات المعتدلة في إسرائيل، والتي كانت تتفق بشكل عام مع الرأي العربي، وبذلك سقطت فكرة المؤتمر الدولي، الأمر الذي جعل بيريز يُحمّل الليكود مسؤولية الانتفاضة الفلسطينية الأولى، فكانت الخاتمة لهذه المرحلة من الدبلوماسية الأردنية.

قمة الوفاق والاتفاق

بعد فشـــل الجهود الدبلوماســـية الأردنية في عقد المؤتمر الدولي للســـلام، أدركت الدبلوماسـية الأردنية أنّ الحل من أجل الخروج من المأزق السـياسـي، هو العمل على تنسيق الجهود العربية وتضـامنها، من أجل إيجاد مناخ للتفاهم والتشـاور حول القضـايا المصـيرية التي تواجه المنطقة العربية، وفي مقدمتها الصـراع العربي الإسـرائيلي، ومن منطلق إحســاســه بالمســؤولية القومية، بادر الملك حســين بالمطالبة بعقد مؤتمر قمّة عربي طارئ، وقد حقّق – رحمة الله – إنتصــاراً اســتراتيجياً حين حصــل على موافقة جميع الدول العربية لحضور مؤتمر القمة العربي غير العادي، والذي عقد في العاصمة الأردنية عمان، في الفترة من الثامن حتى الحادي عشر من شباط عام 1986.

وقد خرجت القمة بالعديد من القرارات الهامة، فعلى صـعيد الصـراع العربي الإسـرائيلي، أعادت الدول العربية المجتمعة التأكيد على التزامها باستمرار البحث عن تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ومساندة النهج المعتدل في المنطقة.

وقد أجمعت الدول العربية على اتخاذ قرار ينص على عقد المؤتمر الدولي للســلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة فاعلة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إضـافة إلى جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسـطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، مع اعتبار أنّ المؤتمر هو السبيل المناسب لتسوية سياسية عادلة وشاملة، تكفل استعادة الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وحل

القضية الفلسطينية بكافة جوانبها.

أمّا القرار الثاني الهام الذي خرجت به القمة، هو ترك أمر إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر لأعمال السيادة، بحيث تقرّر كل دولة ما يتناسب مع دستورها وقوانينها، وليس من اختصاص الجامعة العربية.

ومن الجدير بالذكر، أنّ الأردن، ومنذ عام 1983، لعب دوراً رئيسياً لإعادة مصر للصف العربي، حيث بادر وطرح قضية عودتها في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الدار البيضاء عام 1985، وكان هدف الأردن من تلك العودة هو العمل على تقوية الجانب العربي، بعد تفاقم الخلل في ميزان القوى بين الدول العربية وإسرائيل، وهكذا، تم إلغاء المقاطعة العربية لمصر، ورحب القادة العرب بعودتها إلى المجموعة العربية.

ولعلّ أبرز الانتصارات السياسية التي حقّقها الملك حسين – رحمه الله – في قمة عمان، تمكنه من عقد لقاء مصالحة بين الرئيس السوري حافظ الأسد ونظيره العراقي الرئيس السابق صدام حسين، على خلفية لقاء سابق بينهما في الأردن بوساطته.

ويعتبر ذلك اللقاء إنجازاً كبيراً نظراً للعداء القائم بين الرئيسين، اللذان ينتميان إلى جناحين متعارضين لحزب البعث، حيث وافقت سوريا على تبنّي قرار إدانة احتلال إيران لأراضي عراقية، وذلك بعد أن كانت تدعم إيران في حربها مع العراق.

من النتائج الإيجابية أيضـــاً لقمّة عمّان، إعادة فتح الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلســـطينية. وبذلك شـــهدت قمة عمان تنقيةً للأجواء العربية، وتركيزاً على تحقيق المصالحة العربية ومن هنا، جاءت تسميتها ب" قمة الوفاق والاتفاق" .

هذا وقد أســفرت جهود الأردن عن تبلور محور ضـــم القاهرة والرياض وعمان وبغداد، شـكّل هذا المحور نواة للتضـامن العربي الذي ظهر في قمة عمان، والتي اسـتحقت أن تســـمى ب "عاصـــمة العرب" تقديراً لما قام به العرب من جهود لتحقيق المصـــالحة العربية.

الجهود التي بذلها الأردن من أجل تقريب منظمة التحرير الفلســـطينية من خط الاعتدال.

بإعلان الملك حســين إلغاء العمل باتفاقية شــباط، تعزّز الشــعور بأن منظمة التحرير الفلســـطينية قد فقدت فاعليتها، وأصـــبحت غير قادرة على تنظيم وضـــعها الداخلي واســـتعادة مكانتها وعافيتها، وبالتالي لن تكون قادرة على تقديم المزيد من التنازلات السياسية التي تسـهم في إيجاد حل واقعي ومقبول للقضـية الفلسـطينية[1]، ونتيجة لذلك، تبنّى الأردن ما يمكن اعتباره ســياســـة جديدة تجاه منظمة التحرير الفلســـطينية، التي تميّزت بالتنسيق بين الأردن والمنظمة.

[1] يزيد صايغ، مرجع سابق، ص75.

وفي الوقت الذي أكّدت فيه بعض المصادر العربية على أنّ الأردن طلب من السعودية والعراق قطع المساعدات المالية عن المنظمة، بهدف تقليص مكانتها إقليمياً وفلسطينياً، وإرغامها على التعاون مع الأردن[1]، قامت الحكومة الأردنية بإغلاق مكاتب لحركة فتح في عمّان في تموز عام 1986، ورافق ذلك تشديد الرقابة على حركة انتقال أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية من وإلى المملكة، ما أدّى إلى تقلّص الوجود الرسمي الفلسطيني في الأردن أواسط عام 1986. وكان الأردن قد أعلن أنّ الخطوة الأردنية ارتبطت بنشاطات تنظيمية غير مشروعة قامت بها حركة فتح في البلاد، وألمح إلى تورط منظمة التحرير الفلسطينية في الاضطرابات الطلابية الدامية التي جرت في جامعة اليرموك في إربد، والتي شارك فيها الشيوعيون والإسلاميون الأصوليون[2].

وفي أواسط عام 1986، اختار الأردن التوجه إلى سكان الضفة الغربية بمعزل عن المنظمة[3]، فجاء الإعلان الأردني عن تنظيم مشروع دعم اقتصادي للضفة الغربية تبلغ قيمته المرتقبة (1.3) مليار دولار على امتداد (5) سنوات، أيّ من عام 1986 إلى عام 1990. شمل المشروع قطاعات الصحة والاقتصاد والصناعة، ورافق ذلك فتح فرع لمصرف أردني في نابلس، وفتح اعتمادات قروض بقيمة أربعة ملايين دولار على الفور، إضافة إلى عقد مؤتمر في عمّان لتدشين الخطة الاقتصادية، وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلون عن مختلف القطاعات الرسمية وغير الرسمية من الضفة الغربية،

[1] أحمد الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية.

[2] يزيد صايغ، مرجع سابق، ص75.

[3] عدنان أبو عودة، مرجع سابق، ص75.

بالإضـــافة إلى مندوبين أمريكيين وممثلين عن صـــندوق النقد الدولي، لتأمين الدعم المالي للمشـروع. كان يهدف المشـروع إلى المحافظة على الهوية العربية، وتحسـين أوضـاع المواطنين، وتعزيز قدرتهم على مقاومة ضـغوط الاحتلال الاقتصـادية، الأمر الذي سيخفف من هجرتهم إلى الضفة الشرقية، في وقت كان فيه هاجس الوطن البديل يتفاقم، غير أنّه كان هنالك هدف بعيد لهذا المشـــروع، فالأردن كان يأمل من خلال خطة التنمية، أن تتبلور قوة فلســـطينية جديدة، لكنّ ظهور بعض الظروف الداخلية منها: الضـــغط على المنظمة لقبول قرار (242) كأســـاس للتفاوض، والفتور الذي صاحب بعض الدول المروّجة للمشروع، أصاب خطّة التنمية بنكسة كبيرة.

وجاء الحدث الفاصـل في اندلاع الانتفاضـة الفلسـطينية في كانون الأول عام 1987، والتي غيّرت كل الموازين وقلبت كل المفاهيم، حيث تبين للأردن عدم جدوى اســتمرار هذه الخطة، ومع اشتداد الانتفاضة واتساعها، وتباهي قادتها بالمنظمة، تبين للأردن أنّ الاسـتمرار بمشـاركة فلسـطينيي الداخل بالتسـوية السـلمية أصـبح غير ممكن، فبدأت عملية التحلل من التلازم[1].

الانتفاضة الفلسطينية والموقف الأردني منها

خلال سـيطرة إسـرائيل على الضـفة الغربية، والتي دامت عشـرين عاماً، لم تخل هذه الأعوام من حالات الاضطراب، ولكن الحكومة الإسرائيلية لم تشعر بأن كلفة الإحتلال

[1] عدنان أبو عودة، مرجع سابق، ص188.

باهظة، إلّا بعد أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية، التي فرضت على إسرائيل حرباً من نوع جديد وأحدثت هزة في عدد من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعقيدة الأمنية الإسرائيلية، وألحقت أضراراً بها تفوق الأضرار التي سببتها حرب تشرين أول عام 1973 حسب ما أجمع عليه المفكرون الإستراتيجيون في إسرائيل[1].

إنّ حالة الجمود السياسي التي استمرت قرابة العشرين عاماً، والتي أدّت إلى وجود حالة من اليأس الممزوج بالإحباط، وعدم وجود تحرك فاعل للسلام، كل ذلك أمدّ الفلسطينيين بروح جديدة للقتال. ففي التاسع من كانون أول من عام 1987، أي بعد ستة أشهر من انعقاد قمة عمان، اندلعت ثورة مفاجئة عُرفت بالانتفاضة، وسرعان ما انتشرت من غزة إلى سائر مناطق الضفة الغربية. حيث أخذ الفتية بإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال الذين ردّوا عليهم بإطلاق النار والقنابل المسيلة للدموع، إضافة إلى اتخاذ إجراءات صارمة كنشر آلاف الجنود في الأراضي المحتلة واتباع سياسة الاعتقال والتعذيب والإبعاد[2].

لقد وضعت الانتفاضة الفلسطينية القضية الفلسطينية على سُلّم الأولويات لدى أطراف الصراع، كما كان لها تأثير على الرأي العام الدولي، حيث جاء رد الفعل الأردني على الانتفاضة على لسان الملك حسين حين قال: "إنّ الانتفاضة ما هي إلّا استمرار لشعور الإنسان الفلسطيني بالداخل بالعزلة وخيبة الأمل، وإنه إن كانت قد نشأت أسباب

[1] حمد الموعد، مرجع سابق، ص227.

[2] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص334.

لظهور العنف والتطرّف، فإنّ سببها الاحتلال ذاته بحكم ما اتبعه من سياسة الحرمان والرفض للحقوق الطبيعية الإنسانية، وهي السياسة التي صنعت غليان التطرف في المنطقة[1].

ومنذ اليوم الأول للانتفاضة، بادر الأردن إلى تأليف لجان حكومية وأهلية لجمع التبرعات واتخاذ التدابير لدعم صمود الأهالي في الأراضي المحتلة، وقدّم جميع التسهيلات الممكنة من خلال الأجهزة المختصة لدائرة شؤون فلسطين واللجنة الفلسطينية الأردنية العليا، كما استمرت الحكومة الأردنية بدفع رواتب الموظفين في المؤسسات الرسمية التي كانت تابعة لها قبل احتلال عام 1967، وتخصيص الرواتب لأسر الشهداء، وتقديم المعونات المالية لطلبة الجامعات، كما استمرت الحكومة الأردنية بفتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ مجموع التبرعات من عام 1987 وحتى عام 1995، ثمانية ملايين دينار أردني، قدّمها أبناء الأردن لإخوانهم في الأراضي المحتلة[2].

وفّرت الانتفاضة دعماً سياسياً كبيراً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وساهمت في تعزيز موقف المنظمة على المستويين العربي والدولي في نضالها من أجل الاعتراف العالمي

[1] صبحي العتيبي، الوسطية بين الكلمة والفعل في التجربة الأردنية، منشورات لجنة تاريخ الأردن سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة – عمان1994، ص43.

[2] أحمد الخلايلة، مرجع سابق، ص325.

والإسـرائيلي بالدولة الفلسـطينية المسـتقلة[1]. وبالرغم من تفاجؤ منظمة التحرير بتوقيت الانتفاضة وبسرعة انتشارها، إلّا أنها قامت بتبنّيها على الفور، وتمّ إنشاء شبكات موالية لها من جانب السـكان في الأراضـي المحتلة[2]، حيث شـكّلت المنظمة القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضـة، لتضـبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السـياسـي، وهكذا عملت على استثمارها سياسياً لتقدم نفسها طرفاً مقبولاً لا يمكن تجاوزه، في أيّ تسوية متعلقة بالقضية الفلسطينية.

وبحلول كانون ثاني من عام 1988، اعترف الإسـرائيليون بعدم قدرتهم على إخماد الانتفاضـة، وهو ما أجمعت عليه الصـحف الإسـرائيلية التي قالت إنّه لا يوجد حل لها بواسـطة المعدات الحربية، كما لا توجد إمكانية أكبر للاسـتفادة من القوات في الميدان، ولا بدّ من التفتيش عن حل سياسي[3].

وفي الثالث والعشـرين من كانون الثاني عام 1989، اضـطر وزير الدفاع الإسـرائيلي إسـحاق رابين أن يعترف بأنّ الخيار العسـكري وصـل إلى طريق مسـدود قائلاً: إنّ الجيش الإسرائيلي لا يزال عاجزاً عن التغلب على الانتفاضـة، منذ أكثر من عام ونحن

[1] ذات المرجع ، ص326.

[2] وليام كوانت، مرجع سابق، ص343.

[3] حمد الموعد، مرجع سابق، ص230. ونقلاً عن صحيفة معاريف الإسرائيلية.

في حالة مواجهة في الضـــفة والقطاع، وهي حالة مواجهة صـــعبة لا تختلف عن المواجهة مع الجيوش والإرهابيين، ولها ذات الأهداف التي تشكل خطراً على إسرائيل"[1].

مبادرة شولتز

كان من شأن سياسة القبضة الحديدية التي اتبعها رابين لوقف الانتفاضة، أن أثارت الرأي العام العالمي لمشهد النساء والأطفال وهم يتعرضون للضرب بلا رحمة، فارتفعت الأصـــوات وتتالت الانتقادات وثارت مشـــاعر القلق، حتى من جانب الجالية اليهودية الأمريكية الموالية لإسرائيل[2]، حتى أنّ (غراهام فولر)، وهو ضابط كبير بالاستخبارات المركزية الأمريكية، وخبير أيضاً في شؤون الشرق الأوسط، قد أعدّ تقريراً لصالح وزارة الدفاع الأمريكية بعنوان "ضـــفة إســـرائيل الغربية... نقطة لا رجوع"، وقد توصّـــل إلى الاستنتاج التالي: "يمكن لأوساط القمع الإسرائيلية أن تنجح في تأجيل التغيير مؤقتاً، وبعدها ستنشأ الحاجة لمواجهة جديدة مع التطلعات الفلسطينية، وسيكون الثمن ثمناً سياسياً أغلى بكثير، فهذا نضال وطني له جذوره العميقة التي لا يمكن أن تختفي"[3].

وفي خضم هذه الظروف، تحرك جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي بمبادرة سلام جديدة، خوفاً من تفاقم الأوضاع في الشرق الأوسط بشكل يضفي طابعاً راديكالياً على المنطقة بأكملها، فبدأ جولة في الشـــرق الأوســـط قام خلالها باســـتطلاع أفكار جميع

[1] حمد الموعد، مرجع سابق، ص230.
[2] وليام كوانت، مرجع سابق، ص344.
[3] حمد الموعد، مرجع سابق، ص231.

الأطراف، بما فيها الأردن وسـوريا والسـوفييت وإسـرائيل، وفي الرابع من آذار عام 1988، أطلق جورج شـولتز مبادرته، والتي أعتبرت أهم مشـاركة أمريكية في صـنع السلام العربي الإسرائيلي منذ مبادرة ريغان عام 1982 حيث نصّت بنودها على:

1- إنّ الهدف المتفق عليه هو تحقيق سـلام عادل وشـامل يضـمن أمن جميع دول المنطقة، وكذلك يضمن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.
2- البدء بمفاوضات ثنائية على أساس قراري مجلس الأمن (242 و 338).
3- تبدأ مفاوضات بين وفد أردني فلسطيني مشترك ووفد إسرائيلي، خلال ستة أشهر حول ترتيبات نهائية، ويتم الانتقال لبحث الوضع النهائي بعد سبعة أشهر.
4- المؤتمر الذي سيعقد، لن يكون له سلطة فرض الحلول أو الاعتراض على اتفاقيات تم التوصل إليها، وإنما يتلقّى تقارير عن سير المفاوضات[1].

وقد اختلف المراقبون السياسيون حول تفسير مبادرة شولتز، فباستثناء مصر التي أيّدت المبادرة، فقد استقبلت سوريا والاتحاد السوفييتي المبادرة بفتور، ومن الجدير بالذكر أنّ الاتحاد السوفييتي لم يتحمس للصفة الرمزية للمؤتمر الدولي[2].

[1] حمد الموعد، مرجع سابق، ص222. ونقلا عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية.
[2] وليام كوانت، مرجع سابق، ص345.

أمّا الجانب الفلسطيني، فقد أعلن عن رفضه القاطع لمبادرة شولتز، على الرغم من ارتياحه لردة الفعل الأمريكية على الانتفاضة[1]. أمّا إسرائيل، فقد اعتبرت مبادرة شولتز استسلام للإرهاب والعنف، وعارض شامير فكرة المؤتمر الدولي رغم تأكيد شولتز على أنّ المؤتمر هو مجرد محطة إجرائية لمباشرة المفاوضات الثنائية،[2] كما نسف شامير فكرة الأرض مقابل السلام، حيث رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة، كما رفض تحديد موعد لمفاوضات الحل النهائي، فهو إن كان لا يمانع بالدخول في مفاوضات مع وفد فلسطيني أردني من أجل وضع ترتيبات انتقالية، فقد كان يأمل أن تكون هذه الترتيبات هي الوضع النهائي[3].

أمّا الملك حسين، فقد بذل جهداً كبيراً حتى لا يتخذ موقف الرفض من مبادرة شولتز، حيث وجه أسئلة وطلب العديد من الإيضاحات، وحاول جاهداً الحصول عليها، كما أشار علناً إلى أهمية أن تلعب منظمة التحرير الفلسطينية دوراً رئيسياً في هذه المفاوضات، واعتبر أنّ المؤتمر الدولي للسلام يجب أن يكون صاحب سلطة في القضايا الجوهرية، كما يجب أن يحوي إعلان مبادئ، يتضمن الأمور الشكلية في المؤتمر، والاتفاقيات الانتقالية، والوضع النهائي على أساس قراري مجلس الأمن (242

[1] ذات المرجع، ص345.

[2] طارق العاص، مرجع سابق، ص147.

[3] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص258.

و 338)، وبصـــفة عامة، ســـعى الملك حســـين إلى الإبقاء على خياراته المتفائلة مفتوحة[1].

ومن الأسئلة التي وجهها الأردن إلى الإدارة الأمريكية: ما هو الضمان الذي يكفل عدم إبطاء وتيرة المحادثات، ومن هو المرجع لحل سوء التفاهم أو تطبيق الاتفاقيات، طالما أنّ المؤتمر الدولي لا يملك أيّ صـــلاحيات، ومتى ســـتبدأ المباحثات حول المســـائل الجوهرية، وهل الحقوق المشروعة تعني الحقوق المدنية أم السياسية أو كلاهما، ومن هي الجهة التي ستشرف على الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية[2]، لكن الإدارة الأمريكية رفضت الإجابة عن هذه التساؤلات بحجة أنها لا تريد تكرار ما حدث في كامب ديفيد.

وجاء في ملخص لســـمو الأمير حســـن أنّ خلافات الأردن مع الولايات المتحدة كانت حول ما يلي: طبيعة المؤتمر الدولي، طبيعة حق تقرير المصير للفلسطينيين ومشاركة منظمة التحرير الفلســـطينية، توقيت ربط الترتيبات الانتقالية والوضـــع النهائي، تردّد الولايات المتحدة في توضيح تفسيرها للقرار (242) بحجة السياسة الداخلية، والخشية من تحول تفسير القرار إلى مسألة انتخابية رئاسية في الولايات المتحدة[3]، وهكذا فشلت مبادرة شولتز.

---

[1] وليام كوانت، مرجع سابق، ص345 .

[2] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص288 .

[3] أحمد الخلايلة، مرجع سابق، ص612.

وفي الثامن من نيســـان عام 1989 أعلن رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي خلال مؤتمر صحفي، أنّ الأردن سلّم شولتز خلال مباحثاته في عمان، ورقة تتضمن المبادئ الأســاســية التي يلتزم بها في أيّ خطة لتســوية النزاع العربي الإســرائيلي والقضــية الفلسطينية وهذه المبادئ هي:

1- عدم جواز الاستيلاء على الأراضــي بالقوة، وأنّ انسـحاب إسـرائيل من الأراضــي المحتلة هو أساس لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي .

2- تستوجب تسوية النزاع العربي الإسرائيلي حل القضية الفلسطينية بكافة جوانبها، بما في ذلك حق تقرير المصير للفلسطينيين.

3- ينبغي أن تكون تسـوية القضــية الفلسـطينية شـاملة، وهذا لا يكون إلّا من خلال مؤتمر دولي.

4-لا ينبغي أن يكون المؤتمر الدولي مؤتمر مراســـم، وإنما يجب أن يعكس الوزن الأخلاقي للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

5- إنّ مبدأ الانسحاب الذي تضّمنه القرار (242) يشمل كافة الأراضـي المحتلة عام 1967 وهو أساس المفاوضات.

6- إنّ الأردن على اسـتعداد لحضــور المؤتمر الدولي مع الأطراف الأخرى، لكنّه لن يمثل الشـــعب الفلســـطيني في المؤتمر، ولن يتفاوض نيابة عن منظمة التحرير

الفلسطينية حول تسوية القضية الفلسطينية، كما أنّ الأردن على استعداد لحضور المؤتمر بوفد أردني فلسطيني مشترك إذا وافقت الأطراف المعنية على ذلك[1].

أمّا موقف بقية الدول العربية، فقد اتضح بعد قمة الجزائر الطارئة لبحث أساليب دعم استمرار الانتفاضة، التي انعقدت في حزيران من عام 1988، حيث كرّر البيان الختامي للقمة شروط السلام التي تضّمنها بيان مؤتمر فاس عام 1982، كما انتقدت الأقطاب العربية مبادرة شولتز[2].

الموقف الأردني من قمة الجزائر

كما ذكرت سابقاً، فإنّ الموقف العربي من مبادرة شولتز قد توّضح من خلال القمة العربية الطارئة التي عقدت في الجزائر في حزيران 1988 بهدف دعم الانتفاضة الفلسطينية، حيث حيّا المجتمعون الانتفاضة الفلسطينية، وأشادوا بأطفال الحجارة، وتعّهدوا بدعم منظمة التحرير الفلسطينية مالياً وإيجاد السبل الكفيلة لاستمرار الانتفاضة. كما وصف الملك حسين الانتفاضة بأنها ثورة ضد الحكم الإسرائيلي والتعسف الاستيطاني، ودعا الدول العربية إلى دعمها.

وفي البيان الختامي للقمة، أكدّ المؤتمرون على ضرورة السلام التي تضمنها بيان قمة فاس عام 1982 وانتقد العرب مبادرة شولتز، كما أدانوا الموقف الأمريكي المعادي

[1] طارق العاص، مرجع سابق، ص147 .

[2] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص291 .

للحقوق الفلسطينية والمنحاز لإسرائيل، والذي يشجعها على مواصلة العدوان ووضع العراقيل في طريق السلام[1].

وفي قمّة الجزائر، ألقى جلالة الملك حسين خطاباً أكّد فيه على دعم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأكّد على الدعم الأردني لصمود الشعب الفلسطيني حتى إنهاء الاحتلال، وتطرق الملك في خطابه إلى حساسية العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تعود إلى شكوك المنظمة حول نوايا الأردن، حيث نفى الملك حسين ما تردّد في بعض الدوائر العربية حول نية الأردن الالتفاف على المنظمة من أجل الهيمنة على القضية الفلسطينية[2]، كما أكدّ على أنّه ليس هنالك أي مخططات للأردن، سوى تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة[3].

وأعلن الملك حسين احترامه ومباركته لرغبة الشعب الفلسطيني في حال رغب بالانفصال عن الأردن، وهكذا اتضحت الأوضاع السياسية للملك حسين حتى يتخذ الخطوة الثانية، وهي قطع العلاقات القانونية والإدارية مع الضفة الغربية.

---

[1] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص291.

[2] أحمد الخلايلة، مرجع سابق، ص336.

[3] طارق العاص، مرجع سابق، ص149.

فك الارتباط

في ضوء الاتهامات والشكوك التي وجهت للأردن في قمة الجزائر، كان يجب على الأردن أن يقوم بعمل فاعل ويضع الأمور في نصابها، وذلك لإنهاء حالة الشك والحفاظ على ديناميكيته اللازمة لبقائه.

وفي ضوء هذه الحقائق السياسية الجديدة في المنطقة، كان يجب على الملك حسين أن يتخذ قراره الاستراتيجي، فجاء خطاب الملك حسين في الحادي والثلاثين من تموز عام 1988 الذي أعلن فيه فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، منهياً بذلك، ليس فقط ستّ سنوات من الجهود المبذولة للوصول إلى صيغة عمل مشترك، وإنما إنهاء ثمانية وثلاثين عاماً من الوحدة، كان الأردن على مداها يعلن التزامه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بعد تحرير أرضه.

وقال الملك حسين في خطابه "في الفترة الأخيرة"، تبيّن أنّ هنالك توجهاً فلسطينياً وعربياً عاماً يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها، كما تبيّن أنّ هناك قناعة عامة في أنّ العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين، وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الأخوة الفلسطينين تحت الاحتلال، من خلال المؤسسات الأردنية في الأراضي المحتلة، يتناقض مع هذا التوجه، كما سيكون عائقاً أمام النضال الفلسطيني الساعي لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب ناضل ضد

احتلال أجنبي، وأنّ هذا التوجه أصبح لزاماً أن يكون جزءاً منه وأن نتجاوب مع متطلباته[1].

وأشار الخطاب إلى أنّ هذه الإجراءات تتصل فقط بالأرض المحتلة وأهلها وليس بالمواطنين الأردنيين في المملكة من أصل فلسطيني، فلهؤلاء جميعاً كامل حقوق المواطنة وعليهم كامل التزاماتها. وأخيراً، قال الملك إنّ هذه الإجراءات لا تعني تخلي الأردن عن واجبه القومي تجاه القضية الفلسطينية، وإنّ الأردن لن يتخلى عن التزامه بالمشاركة في عملية السلام[2].

كما أشار البيان إلى أنّ القرار تمّ اتخاذه في نطاق العمل على إبراز الهوية الفلسطينية، وعلى ضوء قرارات مؤتمر القمة غير العادي المنعقد في الجزائر، والتزاماً بقرارات قمة الرباط وقرارات قمة فاس التي دعت إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية. وأكّدت الحكومة الأردنية في بيانها أنها ستساند الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة بكافة الوسائل المتاحة، وأنّ هذه الإجراءات لن تؤثر على الوحدة الوطنية[3].

---

[1] خالد العرموطي، فكر الحسين في الميزان، وكالة النعيم للنشر، عمان، 1992 ص142.

[2] سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين(1958-1995)، الجزء الثاني، منشورات مكتبة المحتسب، عمان، ص502.

[3] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص502.

وقد سبق هذا القرار سلسلة من الإجراءات التمهيدية، كانت الخطوة الأولى قرار الحكومة الأردنية وقف خطة التنمية في الضفة الغربية، وحل سائر لجان العطاءات والمشتريات في إطار تلك الخطة، ثمّ صدرت الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب الذي كان نصف الأعضاء فيه من الضفة الغربية.

ثمّ بدأ الأردن بعد ذلك بالإجراءات الضرورية من أجل إكمال فك الارتباط، حيث تمّ إحالة جميع موظفي الحكومة في الضفة الغربية إلى التقاعد أو الاستيداع، باستثناء موظفي دائرة الأوقاف العامة ودائرة قاضي القضاة، وذلك من أجل استمرار العناية بالأماكن المقدسة، وألغت الحكومة قانون شؤون الأرض المحتلة ووزارة شؤون الأرض المحتلة[1].

ومع أنّ هذا القرار أثّر على الأردن من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال انخفاض المساعدات العربية المقدمة له، كونه على طول خط المواجهة مع إسرائيل، إضافة إلى التزامه بتغطية الإنفاق على المؤسسات داخل الضفة الغربية، فقد أكدّ الملك حسين أنّ هذا القرار لصالح الشعب الفلسطيني ويخدم القضية الفلسطينية، وعليه فإنّ الأردن سيدفع بهذا الاتجاه دون النظر إلى مقاييس الربح والخسارة[2].

[1] ذات المرجع، ص502.

[2] خالد العرموطي، مرجع سابق، ص143.

جاءت ردود الفعل متضـــاربة بشـــأن أهداف ودوافع الأردن من قرار فك الارتباط، فقد أبدت بعض الأوساط الفلسطينية رفضها لمثل هذا الإجراء، في حين شكّكت مصادر فلسطينية أخرى في نوايا الأردن من وراء هذا القرار، وكان هنالك شخصيات فلسطينية عارضـــت قرار فك الارتباط بقولهم: إنّ الذين دفعوا الأردن إلى فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، أساءوا إلى فلسطين، وإنّ القضية الفلسطينية تراجعت إلى الوراء[1].

أمّا منظمة التحرير الفلســـطينية، فقد رحبت بالقرار، ورأت أنّه يلبي طموحات المنظمة في الانفراد بتمثيل الشعب الفلسطيني، وانقسمت القيادة الفلسطينية في هذا السياق إلى قسمين: القيادة الراديكالية التي أبدت سرورها من الخطوة الأردنية، ودعت المنظمة إلى ملء الفراغ الســياســي والإداري الذي تركه الأردن، وقســم آخر متمثل بقيادة فتح التي تحفظت على القرار، وأبدت إســـتياءها من عدم تباحث الأردن مع قيادة المنظمة قبل إعلان القرار، حيث ارتأت المنظمة أنّ القرار حمّلها مســؤوليات كبيرة بصــورة مفاجئة دون القيام بترتيب داخل المنظمة لاستيعاب ذلك[2].

وفي محاولة من المنظمة لاستجلاء الموقف الأردني، وإبراز الأسس التي ستسير عليها العلاقة المستقبلية بين الجانبين، وصـل إلى عمان في الحادي عشـر من آب 1988 وفد من منظمة التحرير الفلســطينية برئاســة محمود عباس، حيث عقد اجتماعات مع

[1] أحمد الخلايلة، مرجع سابق، 327.

[2] طارق العاص، مرجع سابق، ص151.

وفد أردني برئاســـة زيد الرفاعي رئيس الوزراء آنذاك، وفي البيان الذي صـــدر عن الاجتماع، أعلن الوفد الفلسطيني عن ارتياحه التام لقرار فك الارتباط، وأنّه جاء لصالح القضـية الفلسـطينية والشـعب الفلسـطيني، كما أنّه جاء داعماً للإنتفاضـة الفلسـطينية ولمنظمة التحرير الفلسـطينية من أجل إقامة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة على التراب الوطني الفلسطيني، واتفق الجانبان على مبدأ التشاور، كما أكّد الوفد الفلسطيني التزام المنظمة بإقامة إتحاد كونفدرالي بين المملكة الأردنية الهاشـــمية والدولة الفلســـطينية المستقلة.

اســـتقرار العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلســـطينية في إطار التنســـيق المشترك من أجل التسوية لمبادرة السلام الفلسطينية ودور الأردن فيها.

كان من شـأن قرار فك الارتباط أن وضـع المسـيرة السـلمية على الطريق الصـحيح، فبدأت منظمة التحرير خطواتها العملية نحو تحقيق السـلام، ونشـط الرئيس الفلسـطيني السـابق ياسـر عرفات في تحركاته الدبلوماسـية، فألقى في الحادي والثلاثين من أيلول عام 1988 خطاباً أمام البرلمان الأوروبي في سـتراسـبورغ، وكرّر بيان القاهرة ضـد الإرهاب، وأعلن عن قبوله للقرارين (242 و 338) كأسـاس لعقد المؤتمر الدولي، وأكّد رغبته في التوصل إلى سلام دائم وشامل، والتوصل إلى تعايش حقيقي مع إسرائيل من خلال المفاوضات[1].

[1] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص292.

وقد تبنّى الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية النهج السلمي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، فقد أخذت العلاقة بينهما وضعاً استراتيجياً أكثر ثباتاً من ذي قبل[1]، وتعزّز هذا الموقف بعد الزيارة التي قام بها كل من الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس ياسر عرفات إلى الأردن في الثاني والعشرين من تشرين أول عام 1988، واللقاء مع الملك حسين في مدينة العقبة، حيث تمّ في لقاء القمة بين الرؤساء الثلاثة بحث سبل ترتيب وتنسيق العلاقات الأردنية الفلسطينية، وعقْد المؤتمر الدولي للسلام بحضور الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع.

وأكّد الملك حسين على عمق العلاقات الأردنية الفلسطينية وعلى أهمية القرار (242) باعتباره المدخل الوحيد لطرح منظمة التحرير الفلسطينية كطرف رئيسي في أيّ مؤتمر دولي للسلام، واتفقت الدول الثلاث على دعوة الدول الكبرى لإحياء مبادراتها السابقة حول الشرق الأوسط وكذلك المبادرات العربية، للخروج بمبادرة شاملة للسلام والقيام بجميع الخطوات اللازمة لتفعيل هذه المبادرة[2].

وبعد قمة العقبة الثلاثية، عُقدت في الجزائر دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني في الثاني عشر من تشرين الثاني عام 1988، حيث أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وجاء في إعلان الإستقلال: (استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين،

[1] أحمد الخلايلة، مرجع سابق، ص339.

[2] طارق العاص، مرجع سابق، ص152.

وتضـــحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واســـتقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية وقوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1948، فإنّ المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف)[1].

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى انعقاد المؤتمر الدولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشـــاركة الدول الخمس الدائمة العضـــوية في مجلس الأمن وكافة أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلســـطينية، وذلك وفق قراري مجلس الأمن (242 و 338) التي تم التصـويت عليها وإقرارها في المجلس الوطني[2]، مع التأكيد على ضـمان الحقوق الوطنية المشـروعة للشـعب الفلسـطيني وفي مقدمتها حق تقرير المصـير وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويعترف الإعلان ضـمنياً بقرار (181) لسـنة 1947، أي خطة تقسـيم فلسـطين أسـاسـاً للشرعية الدولية، كما أعلن المؤتمر رفضه للإرهاب بجميع أنواعه بما فيه إرهاب الدولة، وأكّد على العلاقة المميزة بين الشـعبين الأردني والفلسـطيني[3]، وأنّ العلاقة المسـتقبلية بين الأردن والدولة الفلسـطينية سـتقوم على إطار كونفدرالي، وأسـاس الاختيار الطوعي الحر بين الشعبين الشقيقين، تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح المشتركة بين الشعبين.

---

[1] أحمد الخلايلة، مرجع سابق، ص338.

[2] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص292.

[3] طارق العاص، مرجع سابق، ص152.

واعترف بالدولة الفلسطينية حال الإعلان عنها ثلاثٌ وتسعون دولة من أصل مائة وستين وهم الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأقطار العربية وفي مقدمتها الأردن، الذي قرّر إعلان مكتب المنظمة في عمان سفارة لفلسطين[1]، أمّا سوريا وبعض الفصائل الفلسطينية التي تتخذ من دمشق مقراً لها، فقد رفضت مقرّرات المجلس الوطني الفلسطيني، واعتبرتها جريمة بحق الشعب الفلسطيني[2].

وكانت الولايات المتحدة قد اشترطت منذ أمد طويل ثلاثة شروط للدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وهي: الموافقة على القرار(242)، وإعلان وقف العمليات الحربية ضد إسرائيل، وإعلان نبذ الإرهاب، وحتى يسترضي الرئيس الفلسطيني عرفات الولايات المتحدة، فقد اجتمع بمجموعة من اليهود الأميركان الأعضاء في مركز تل أبيب للسلام الإسرائيلي الفلسطيني، برعاية وزير الخارجية السويدي شان آندرسون، وجاء في بيان الاجتماع ما يلي:

استعداد المنظمة للتفاوض مع إسرائيل على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي استناداً للقرارين (242 و 338)، وتتعهد الدولة الفلسطينية بالعيش بسلام مع إسرائيل، كما تدين منظمة التحرير الفلسطينية الإرهاب بجميع أشكاله، وتتعهد بعدم اللجوء إليه، وتعلن المنظمة وقف جميع أعمال العنف في حال بدأت المفاوضات[3].

---

[1] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص292.

[2] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص508.

[3] وليام كوانت، مرجع سابق، ص351.

وفي الثالث عشر من كانون الأول عام 1988، ألقى الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة خاصة في جنيف، وفي هذه المرّة إستعمل عرفات الألفاظ التي طالبت بها الدبلوماسية الأمريكية منذ اتفاقية سيناء (2)، وهي الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، والقبول بالقرارات (242 و 338)، وإدانة الإرهاب بجميع أشكاله[1]. كما تطرّق خطابه إلى مبادرة سلام فلسطينية تشتمل على العناصر التالية:

1- عقد اللّجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام.

2- إشراف مؤقت للأمم المتحدة على الأراضي الفلسطينية ووضع قوات دولية تشرف على انسحاب القوات الإسرائيلية.

3- تعمل الولايات المتحدة للوصول إلى تسوية شاملة بين أطراف النزاع في إطار المؤتمر الدولي للسلام[2].

وأعلن الملك حسين تأييده لخطوات المنظمة. وفي الرابع عشر من كانون أول عام 1988، أعلن جورج شولتز أنّ عرفات قد أوفى بالشروط الأمريكية لبدء المفاوضات، وبالتالي فإنّ الولايات المتحدة على استعداد لإجراء حوار مع ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، وسيقوم السفير الأمريكي في تونس روبرت بليدر بهذه المهمة. وقال شولتز إنّ ذلك لا يعني قبولنا بدولة فلسطينية مستقلة، وموقفنا في هذا الصدد هو

[1] هنري لورانس،المشرق العربي، اللعنة الكبرى والأطماع الدولية، دار قرطبة للنشر- ليماسول (1992)، ص252.

[2] أحمد الخلايلة، مرجع سابق، ص339

أنّه سيتم الاتفاق على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في المسيرة التفاوضية، ولا بد من الإشـــارة إلى أنّ التزامنا بأمن إســـرائيل لن يتغير[1]، إذن، وفي نهاية الأمر، فإنّ الولايات المتحدة رفعت الحظر الذي كانت تفرضـــه على تعاملها مع منظمة التحرير الفلسطينية[2].

كان أول اتصال رسمي بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية في الخامس عشر من كانون الأول عام 1988، واستمرت الاتصالات بين الجانبين بشكل متقطع، إلى أن توقفت عام 1990.

وفي محاولة لتجديد الدور الأردني في هذا التعديل المنهجي للمسار السياسي للمنظمة، نجد أنّ قرار فك الارتباط الذي أزال التشابك في المسؤولية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية حول القضية الفلسطينية، كان بمثابة تجسيد لدور المنظمة للقيام بمسئولياتها كممثل للشعب الفلسطيني، كما أنّ تراجع الدور العسكري للمنظمة، خاصة بعد الخروج من بيروت وزيادة نفوذ المعتدلين في المنظمة، ومحاولة المنظمة اسـتغلال الانتفاضـة لتحقيق مكاسب سياسية إعتماداً على التعاطف الدولي معها، كل هذه العناصر لعبت دوراً في تعديل سياسة المنظمة[3].

---

[1] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص294.

[2] وليام كوانت، مرجع سابق، ص353.

[3] سميح المعايطة، في التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، (1993)، ص(199-200).

خطة شامير

لم يكن رئيس الوزراء الإسـرائيلي الليكودي إسـحاق شـامير راغباً بتقديم أيّ تنازلات للفلسطينيين، وكانت سياسته بالتعاون مع شريكه الحكومي حزب العمل هي القضاء على الانتفاضـة، بل أنّ الحكومة الإسـرائيلية سـميّت حكومة اللاءات: لا للدولة الفلسطينية، لا للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا للإنسحاب من الأراضي المحتلة[1].

غير أنّ الانتفاضة قامت بتشويه الوجه الإسرائيلي أمام العالم، إضافة إلى ذلك، فإنّ تنامي اليسار الإسلامي الجهادي في إسرائيل، كان أمراً هاماً للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على حد سواء، ومع وصول جورج بوش الأب إلى الحكم في الولايات المتحدة وتبنّيه منهج بناء الثقة من أجل صنع السلام في الشرق الأوسط، اضطر شامير أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة عام 1989، وتحت الضغوط الأمريكية، إلى تقديم خطة للسلام عُرفت بخطة شامير ذات النقاط الأربع[2]، والتي أعلنها ردّاً على هجوم السلام

[1] حمد الموعد، مرجع سابق، ص81.

[2] تتضمن الخطة ما يلي:

تنظر إسرائيل إلى السلام بين إسرائيل ومصر المعتمد على اتفاقيات كامب ديفيد، ليكون حجر الزاوية لترسيخ السلام في المنطقة.

تطالب إسرائيل بإقامة علاقات سلام بينها وبين الدول العربية التي لا تزال في حالة حرب معها.

تنادي إسرائيل بجهود دولية لحل مشكلة سكان المخيمات في الضفة والقطاع والعمل على تحسين أوضاعهم المعيشية.

الفلسطيني، وفي محاولة لإخراج الإدارة الأمريكية من زاوية الحرج السياسي. والنقطة الأهم في خطة شامير هي تلك المتعلقة بإجراء انتخابات لاختيار ممثلين تقوم إسرائيل بالتفاوض معهم من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية[1].

وتستمر المرحلة الانتقالية التي تحدّث عنها شامير مدة خمس سنوات، بعد ذلك، تبدأ مفاوضات التسوية النهائية بمشاركة إسرائيل والممثلين المحليين للفلسطينيين، إضافة إلى الأردن، للوصول إلى سلام دائم مع الفلسطينيين والأردن، على أن تبذل الولايات المتحدة جهداً لتسوية الجانب الإنساني من مشكلة اللاجئين في الضفة وقطاعى غزة، وأن تدعو الدول العربية لوقف معاداتها لإسرائيل[2].

والمفهوم الضمني لهذا النهج هو أنّ إسرائيل لا تريد مؤتمر دولي للسلام، بل ترى أنّ المسيرة السلمية تكون من خلال مفاوضات مباشرة تقوم على أسس إتفاقية كامب ديفيد، كما أنّ إسرائيل لن تقوم بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وترفض إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة[3].

تقترح إسرائيل إجراء انتخابات حرة وديمقراطية بين السكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة، حيث سيتم من خلال هذه الانتخابات اختيار ممثلين يتم التفاوض معهم حول فترة انتقالية من الحكم الذاتي، وفي فترة لاحقة ستجري مفاوضات من أجل تسوية موافق عليها، ستحقق السلام بين إسرائيل والأردن.

[1] وليام كوانت، مرجع سابق، ص366.

[2] أحمد الخلايلة، مرجع سابق، ص616.

[3] سميح المعايطة، مرجع سابق، ص158.

ولم يخف شامير أنّ هدفه الأساسي من المبادرة هو القضاء على الانتفاضة، حيث جاء في تصريح له في السابع عشر من أيار عام 1989 "أنه عندما تكون في إحدى يديك مبادرة سلام، فإنّ يدك الثانية ستكون حرة أكثر لضرب المشاغبين وخارقي النظام"[1].

أمّا وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين، فقد كان أكثر وضوحاً في تحديد أهداف المبادرة، حيث نقلت صحيفة (جروزالم بوست) عن رابين قوله: "إنّ هدف الحكومة الإسرائيلية هو قطع الصلة بين الفلسطينيين في الداخل والفلسطينيين في الخارج، وكلما عزّزنا هذا الفصل، كلما مهدنا الطريق للمفاوضات بين إسرائيل وفلسطينيي المناطق المحتلة[2].

وجاءت الاستجابة الأولية لواشنطن تجاه أفكار شامير إيجابية، وتوضح الموقف الأمريكي في الثاني والعشرين من أيار عام 1989، عندما تحدّث وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في المؤتمر السنوي للّجنة الأمريكية الإسرائيلية المعقود في واشنطن، حيث رحّب بمبادرة شامير واعتبرها بداية هامة وإيجابية للسير على طريق المفاوضات، وأوضح بيكر ضرورة تخلّي إسرائيل عن فكرة إقامة إسرائيل الكبرى[3].

بعث الرئيس الأمريكي بوش برسالة إلى الملك حسين يدعو فيها الرؤساء والقادة العرب المجتمعين في كازبلانكا، للموافقة على خطة شامير، وقال بوش إننا نعتقد أنّ الانفراج

---

[1] حمد الموعد، مرجع سابق، ص234.

[2] ذات المرجع، ص234.

[3] هنري لورانس، مرجع سابق، ص262.

الإسـرائيلي قد يسـاهم في إقامة حوار بين الفلسـطينيين والإسـرائيليين حول الأراضـي المحتلة[1].

في الوقت الذي حظيت به الخطة بتأييد من جانب الحكومة الإسرائيلية، كان شامير قد طمأن أعضـاء حزبه القلقين من التنازلات التي تُظهرها خطته، حيث قال: لقد أقسـمت بألّا نعطي العرب شبراً من أرضنا، ولو لزم الأمر جعل المفاوضات تدوم عشر سنين[2].

واعتبرت الحكومة الإسرائيلية وهي تقر بالمشروع في الرابع عشر من آيار عام 1989، أنّ خطّة شـامير هي المشـروع الوحيد الذي يصـلح لحل القضـية الفلسـطينية، ولا ترى الحكومة الإسرائيلية، ولا حتى أحزاب المعارضـة، أيّ مشروع لحل القضـية الفلسطينية خارج إطار خطة شامير[3].

أمّا الملك حسين، فقد رأى أن خطة شامير ستصل إلى طريق مسدود، ما لم يكن هناك موافقة إسرائيلية على مبادلة الأرض بالسلام.

بالنسـبة لمنظمة التحرير الفلسـطينية، فقد عارضـت خطة شـامير، ورأت بأن تكون الانتخابات جزءاً من خطة شـاملة للسـلام من خلال عقد مؤتمر دولي يعرض فيه

[1] سميح المعايطة، مرجع سابق، ص165.

[2] هنري لورانس، مرجع سابق، ص267.

[3] سميح المعايطة، مرجع سابق، ص156.

الفلسطينيون قضيتهم بأنفسهم[1]، وفي الخامس عشر من أيار عام 1989، أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بياناً أشارت فيه إلى "أنّ هذا المشروع لا يعني الشعب الفلسطيني لأنه لا يعترف بوجوده الوطني، كما أنّه يتجاهل جميع القرارات الدولية بما فيها القرارين (242 و338)، وأنّ هذا التضليل لن ينطلي على الرأي العام العالمي والقوى السياسية المؤثرة في العالم[2].

ورغم فشل الخطة في حصد التجاوب العربي معها، إلّا أنّ الأمريكيين ظلوا متشددين فيما يخص مبادئ سياستهم في البقاء على الحياد، حسب ما أعلنه مسؤول في الخارجية الأمريكية في الخامس عشر من آب عام 1989 "إن منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت تفاوض الولايات المتحدة حول ما ينبغي على إسرائيل أن تفعله، وهي لا تدرك أن الولايات المتحدة لا تفاوض نيابة عن إسرائيل، كما أنها لا تعتبر نفسها في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، فنحن عندما نقول بأنّنا الآن نتحاور، فذلك ما نود قوله بالضبط، إنّنا بصدد محاولة تحريك الأمور بتقديم العرض الإسرائيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن نقول لها إنّ من صالحها أن تأخذ به إلى حدٍ ما"[3].

---

[1] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص295.

[2] سميح المعايطة، مرجع سابق، ص164..

[3] هنري لورانس، مرجع سابق، ص268.

أما بقية الدول العربية، فقد أثارت تساؤلات حول الخطة وطلبت إيضاحات حولها، مما حدا بمصر إلى عرض خطة من عشر نقاط قدمتها لإسرائيل في السادس عشر من أيلول عام 1989.

مبادرة مبارك

جاءت خطة مبارك في محاولة لردم الهوّة بين مواقف الأطراف المتنازعة، والخروج من حالة الجمود السياسي، ومعالجة الغموض الذي اكتنف خطة شامير فيما يتعلق بحق تقرير المصير وآلية الانتخابات في الأراضي المحتلة. وكأساس للمفاوضات، استندت خطة مبارك على قراريّ مجلس الأمن (242 و338)، وعالجت في سبع نقاط الإشكاليات المتعلقة بالانتخابات، حيث نصّت على حق كل شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ترشيح نفسه، والإدلاء بصوته في انتخابات تجري تحت رقابة دولية، تؤدّي إلى تسوية نهائية تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام مع انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي ستجري بها الانتخابات، ووقف الاستيطان الإسرائيلي. كما عالجت الخطة ثلاث نقاط هامة وهي: مبدأ الأرض مقابل السلام الذي أغفلته خطة شامير، واقترحت مصر كمرحلة أولى عقد إجتماع بين مصريين وإسرائيليين من جهة، ومسؤولين من الأمم المتحدة من جهة أخرى، وذلك للتباحث حول ترتيب اجتماع بين الفلسطينيين والإسرائيلين في القاهرة[1].

[1] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص296.

وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على إجراء محادثات فلسطينية إسرائيلية للتمهيد للإنتخابات، على أن تكون هذه المحادثات ضمن الحل الدائم وبمشاركة دولية، حتى لو كانت صورية، وطالبت بإشراك عضو واحد على الأقل في تركيبة الوفد الفلسطيني المقترح، كما اشترطت على ألّا يكون لأيّ طرف من الأطراف المتحدثة أيّ شروط مسبقة قبل هذه المحادثات[1].

وفي حين جاء الرد الأمريكي على الخطة المصرية على لسان مارغريت توتويلر، الناطقة باسم الخارجية الأمريكية، والتي قالت "إننا نواصل تشجيع جميع الأطراف على إيجاد وسائل لإطلاق حوار فلسطيني إسرائيلي حول المبادرة الإسرائيلية، وبمقدار ما تستطيع النقاط العشر المضي قدماً في هذا الاتجاه، فإننا نرحب بالجهود المبذولة"[2].

وهذا يعني أنّ الولايات المتحدة تشترط موافقة إسرائيل على الخطة لدعمها، كما أنّها لن تمارس أيّ ضغوط عليها لقبولها، في حين كانت تشكيلة الوفد الفلسطيني موضوع نقاش مكثّف بين الإسرائيليين والأمريكيين، الذين رأوا أنه لا مانع من أن يضم الوفد الفلسطيني عضواً على الأقل لا علاقة له بالقدس الشرقية، كما طلبت منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن إسرائيل رفضت ذلك[3]. كما برز خلاف آخر بين حزبي الليكود والعمل حول الخطة المصرية، وبالتحديد فيما يتعلق بموضوع الأرض مقابل السلام،

[1] سميح المعايطة، مرجع سابق، ص196.

[2] سميح المعايطة، مرجع سابق، ص196.

[3] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص296.

ففي الوقت الذي كان حزب العمل لا يعارض هذه النقطة من حيث المبدأ، إلّا أنّ حزب الليكود أصّـر على رفضـه التفاوض حول هذا الموضـوع أو الحديث فيه. وأخيراً رفض شامير خطة مبارك[1] من أساسها، ووصف المباحثات المفتوحة بأنّها مباحثات استسلام، وقال في تعليقه على الخطة: "أعارض خطة مبارك لأنها لا تذكر التســـوية المرحلية، كما أنها تشكل انتصاراً لقاذفي الزجاجات الحارقة، ويجب احترام المبادرة الإسرائيلية كما أقرتها الحكومة في الرابع عشر من آيار عام 1989، ولا أرى أي طريق آخر[2].

خطة جيمس بيكر

في ظل التباين في المواقف بين الجانبين الإسـرائيلي والفلسـطيني، وفي ضـوء ما ظهر من خلاف بين حزبي العمل والليكود حول مبادرة النقاط العشـر المصـرية، والتهديدات المتزايـدة بحـل حكومـة الائتلاف، ومـا يترتـب على ذلـك من مرور فترة زمنيـة طويلـة تستلزمها إجراءات تشكيل حكومة جديدة، كان المأزق كاملاً لدرجة أنّ الولايات المتحدة

---

[1] نقاط خطة مبارك:

إجراء انتخابات حرة لاختيار ممثلين فلسطينيين يشرعون لإجراء مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي حول تسوية مرحلية.

ضمان حرية التعبير للمرشحين.

إشراك عرب القدس الشرقية في الانتخابات.

تتم الانتخابات تحت إشراف دولي.

تنسحب القوات الإسرائيلية مؤقتاً من مناطق صناديق الاقتراع.

ضمان أمن المرشحين المواقف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وقف إقامة مستوطنات جديدة قبل الانتخابات.

القضـية الفلسـطينية تحل على مرحلتين: الأولى التسـوية المرحلية التي يحظى من خلالها الفلسـطينيون بحكم ذاتي، كأمل يعقبه الحل الدائم.

الخطة تستند إلى قراري الأمم المتحدة (242،338).

الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

[2] سميح المعايطة، مرجع سابق، ص196.

اضطرت إلى اللجوء إلى ما كانت قد رفضته في السابق، وهو صياغة خطة أمريكية خالصة، ما استلزم إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي في القاهرة، بعد موافقة إسرائيل على التباحث مع الفلسطينيين، مع إعطاء الحق لإسرائيل في قبول أو رفض أيّ عضو من الوفد الفلسطيني، على أن يطرح الفلسطينيون في المفاوضات أيّ مواقف تتصل بعملية السلام[1]. ويتضح من خطة بيكر أنها مجرد إجراءات لبدء الحوار الفلسطيني الإسرائيلي وفقاً لمبادرة شامير، التي كانت أساس الحل وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية[2].

أعلنت إسرائيل موافقتها المشروطة على خطة بيكر، وكان من شروطها ألّا يكون للمنظمة أيّ دور في اختيار الوفد الفلسطيني المفاوض، أو تحديد شكل المحادثات، ولا يجوز للفلسطينيين إثارة أيّ مسائل تتعلق بكيفية إجراء الانتخابات أو مسيرة المفاوضات، كما علّق إسحاق شامير على المقترحات قائلاً: "على الولايات المتحدة أن تعلم بوضوح بأنّ إسرائيل لن توافق على إشراك ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية

[1] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص297.

[2] تتضمن خطة بيكر ما يلي:

فتح حوار بين وفد فلسطيني ووفد إسرائيلي في القاهرة.

يستشير الفلسطينيون مصر في جميع مجالات الحوار، كما تستشير إسرائيل الولايات المتحدة.

يحضر الفلسطينيون الحوار بعد أن يتم اختيار قائمة مقبولة إسرائيلياً.

تأتي إسرائيل للحوار على أساس مبادرة الحكومة الإسرائيلية المعلنة في الرابع من أيار عام 1989.

تتم المفاوضات والانتخابات بشكل يتفق مع المبادرة الإسرائيلية، كما تقترح الولايات المتحدة أن يلتقي وزراء خارجية الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر في واشنطن لتسهيل العملية.

في عملية السـلام، وعلى الأمريكيين أن يعرفوا أنّه إذا كانت المنظمة في الداخل فإنّ إسرائيل في الخارج"[1].

ورغم أنّ منظمة التحرير الفلسطينية طالبت بأن تكون هي الطرف الوحيد الذي يحق له تشكيل الوفد الفلسطيني، وأن تكون أجندة المفاوضات مفتوحة وبدون شروط مسبقة، وأن يكون الحوار خطوة على طريق المؤتمر الدولي، إلّا أنّها لم ترفض خطة بيكر بشكل قاطع.

أمّا وقد تحوّلت إحدى النقاط الخمس، وهي المتعلقة بتشكيلة الوفد الفلسطيني، إلى حجر عثرة، فقد أخذت السياسة الأمريكية على عاتقها إقناع منظمة التحرير الفلسطينية بأن تسمح لفلسطينيين من خارج صفوف المنظمة، بأن يباشروا المفاوضات مع إسرائيل، حيث أظهرت المنظمة مرونة في هذا المجال، ووافقت أن تبقى بالظل، بشرط أن تستطيع اختيار الوفد الفلسطيني، وأن يكون عضو واحد على الأقل من خارج الضفة وغزة[2].

ومع إصرار إسرائيل على ألّا يكون للمنظمة أيّ دور في تحديد الرقم، توقف الحوار بين الولايات المتحدة والفلسطينيين، وهنا تدخل الرئيس مبارك للتوسط بين الطرفين، وبالفعل، في أواخر عام 1989، أعلن المصريون أنّ عرفات قد وافق على النقاط الخمس التي اقترحها بيكر. وعلى الرغم من المرونة التي أظهرها عرفات تجاه خطة

[1] سميح المعايطة، مرجع سابق، ص222.

[2] وليام كوانت، مرجع سابق، ص347.

بيكر، إلّا أنّ الإسرائيليين استمروا في وضع الشروط، ففي مطلع عام 1990، وبعد أن حظي بيكر بالتأييد المصـــري والفلســـطيني، اقترح أن يجتمع مع وزيري الخارجية المصــري والإســرائيلي في القاهرة، إلّا أنّ شــامير، وبضــغط من الجناح اليميني، بدأ بالتراجع عن مواقفه، في الوقت الذي كان حزب العمل يهدّد بالانســـحاب من الحكومة إذا لم يقبل شامير بهذه الخطة[1].

في ذلك الوقت، كانت هنالك أعداد ضخمة من اليهود السوفييت يتجهون إلى الأراضي المحتلة، بينما أكّد بيكر أمام الكونغرس بأنه لن تصل إسرائيل أيّ مساعدات إضافية تخص استقبال المهاجرين اليهود السوفييت في إسرائيل، إلّا بعد تقديم إسرائيل ضمانات بوقف الاســتيطان[2]. كما أنّ بوش انتقد علناً المســتوطنات في الضــفة الغربية والقدس الشرقية، وهنا تحولت قضية المستوطنات إلى حجر عثرة جديد. ومع كلمة (لا) التي أطلقها شامير، تجمّدت المرحلة الأولى من محاولة صنع السلام التي قامت بها إدارة بوش، كما دبّت الخلافات بين بيريز زعيم حزب العمل وشـــامير زعيم حزب الليكود، وعلى إثر ذلك انهارت حكومة الائتلاف الإســرائيلية بعد إنســـحاب حزب العمل منها، لكن شامير استمر رئيساً للوزراء، مع أنّ حكومته الجديدة كانت يمينية بامتياز.

في الثالث عشر من حزيران عام 1990، ردّ بيكر بخشونة على شامير حيث قال: "إنّ رقم هاتفنا موجود لديكم، وحين تصبحون جادين بالسلام أطلبونا عليه".

---

[1] ذات المرجع، ص347.

[2] هنري لورانس، مرجع سابق، ص267.

وبعد مرور ثمانية عشر شهراً من الحوارات الفلسطينية الأمريكية، جاءت عملية الإنزال الفلسطينية على شواطئ تل أبيب، والتي قامت بها مجموعة فلسطينية تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية بزعامة (أبو العباس) في الثلاثين من أيار عام 1990، ومع أنّ هذه العملية لم تحدث أيّ خسائر في الجانب الإسرائيلي، إلّا أنّ الولايات المتحدة طالبت المنظمة بإدانة العملية ومحاسبة المسؤولين عنها، ومع رفض المنظمة إدانة العملية بشكل صريح، أعلن بوش عن تعليق الحوار الأمريكي الفلسطيني[1]، وهكذا عادت عملية السلام إلى سباتها حتى تفجّرت أزمة الخليج.

التغيرات الإقليمية والدولية في عقد التسعينيات وانعكاساتها على عملية السلام

لم تحظَ قضية في القرن العشرين بمثل هذا الاهتمام العالمي الذي حظيت به القضية الفلسطينية، كما لم يحظَ أيّ صراع بهذا الزخم والحضور الدولي الفاعل في إدارته، كما في الصراع العربي الإسرائيلي. من هنا كان التأثير الكبير والمباشر للمتغيرات على الساحة الدولية فيما يتعلق بتوجهات هذا الصراع، سواء كانت سياسية أو تصعيدية، فعملية السلام ما كانت لتنطلق في الشرق الأوسط، لولا المناخ الدولي الذي كان يدفع بهذا الاتجاه، وقد حفل عقد التسعينيات بالعديد من الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية التي انعكست على الصراع العربي الإسرائيلي، ودفعت باتجاه إيجاد حل دائم وشامل له، وأبرز المتغيرات التي سيتم مناقشتها هي:

[1] حسني عمرو، الحوار الأمريكي الفلسطيني، رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث الخليل، (1990)، ص113.

1 – حرب الخليج الثانية والتي بدأت بالغزو العراقي للكويت.

2 – إنهيار الاتحاد السوفييتي، وما أسفر عنه من انتهاء نظام الاستقطاب الدولي الذي ساد العلاقات الدولية لأكثر من أربعة عقود.

3 – المتغيرات الإسـرائيلية التي دفعت إسـرائيل للاسـتجابة لدعوة الرئيسـان بوش وغورباتشوف لحضور مؤتمر دولي للسلام.

حرب الخليج

في الثاني من آب عام 1990، قام العراق بغزو الكويت بعد تفاقم التوتر بين الجانبين على خلفية قضـيتي الحدود وإنتاج النفط[1]، حيث قام باحتلال الكويت احتلالاً كاملاً خلال بضـع سـاعات، ما دفع السـعودية إلى اسـتدعاء القوات الأمريكية التي اغتنمت الفرصـة، ووظفت الأمم المتحدة بمبادئها المختلفة لتأمين الغطاء الشـرعي لحمايتها، ونجحت في إنشـاء تحالف دولي ضـد العراق ضـم الكثير من الدول العربية باسـتثناء أقطار عربية قليلة في مقدمتها الأردن، الذي أصّر على ضرورة احتواء الأزمة عربياً.

وهكذا تمّكنت الولايات المتحدة من إرسـال أكثر من سـبعمائة وخمسـين ألف جندي من ثمانٍ وعشـرين دولة، شـنّت هجومها البري والجوي والبحري على العراق لمدة سـبعة أسـابيع، كانت كافية لتدمير العراق تدميراً شـاملاً[2]. ولا يخفى على أحد أنّ سـياسـة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط تتمثل بعاملين أساسيين:

[1] حافظ برجاس، نفط الخليج والصراع الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت(1998)، ص361.

[2] مروان اسكندر، غيوم فوق الكويت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، (1991)، ص178.

الأول: ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة، وفي مقدمتها النفط العربي.
الثاني: ضمان أمن إسرائيل وتفوقها العسكري في المنطقة.

لقد حرصت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي، وفي أعقاب حرب عام 1973 وردّاً على الحظر النفطي العربي ضد الدول الداعمة لإسرائيل، عمدت الولايات المتحدة إلى تدريب فرق خاصة للتدخل السريع لاحتلال آبار النفط عند الحاجة. وفي الثمانينيات، طوّر الرئيس كارتر رؤيته بما يتعلق بالنفط العربي فيما عُرف بمبدأ كارتر. ومما لا شكّ فيه أنّ قرار الحرب في الخليج استهدف تأمين النفط بسعر تقبله الولايات المتحدة، وتسهم في تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

ولذلك أعلن الرئيس بوش في تصريح له نشرته مجلة نيوز ويك في التاسع عشر من آب عام 1990 "إننا لا نستطيع أن نسمح لصدام حسين أن يفرض علينا ابتزازاً اقتصادياً، وإنّ أمن الطاقة هو جزء من الأمن القومي، وعلينا أن نتهيأ للتصرف على هذا الأساس"[2]. من جهة أخرى، فقد كانت الترسانة العراقية مقلقة لإسرائيل، وقد فاجأ العراق إسرائيل عندما أعلن عن إطلاق صاروخ تجريبي يبلغ مداه ستمائة وخمسين كم

[1] محمد الأطرش، أزمة الخليج، جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، العدد (155) ، عام (1992)، ص33.

[2] محمد عبدالعليم، اجتياح الكويت وحرب الخليج نموذج لأزمات ما بعد الحرب الباردة، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد(11)، آب(1992)، ص21.

عام 1989، وهذا يعني أنّ بإمكانه إصـابة العمق الإسـرائيلي. وتواترت معلومات لدى إسرائيل بأنّ العراق قد استأنف العمل ببرنامجه النووي بعد ضرب إسرائيل لمفاعل تموز العراقي عام 1981. في البداية، فكّرت إســرائيل بتوجيه ضــربة جوية اســتراتيجية تسـتهدف المنشـآت العراقية، إلّا أنّه، ومع تسـرب هذه المعلومات إلى الجانب العراقي، وجّه الرئيس العراقي الأسـبق صـدام حسـين تهديده المعروف في آذار من عام 1990 بحرق نصف إسرائيل بالسلاح الكيميائي إن أقدمت على ضرب العراق[1].

وإذا كانت إســرائيل قد امتنعت عن توجيه هذه الضــربة خوفاً من رد عراقي مؤلم، فإنّ الولايات المتحدة قد قامت مع الحشـد الدولي بهذه المهمة، ولعلّ هذه الحقيقة التي عبّر عنها رئيس الوزراء الإســرائيلي الأســبق رابين عندما قال: "إنّ ما يحدث في الخليج معجزة، لأنّ الآخرين يقومون بدلاً منا بالعمل لصالحنا".

[1] عبد الإله بلقزيز، أزمة الخليج/ العرب بعد نهاية الحرب الباردة، دار الكلام (1992) الرباط، ص26.

موقف الأردن من أزمة الخليج

انطلق الموقف الأردني من أزمة الخليج من مبدأين :

الأول: هو القناعة المطلقة بعدم وجوب احتلال أراضـــي الغير بالقوة، ومن هنا كانت الدعوة الأردنية للعراق من أجل الانســحاب من الكويت كأســاس للتحرك الأردني، وقد تأكّد ذلك من خلال التصــريحات الأردنية التي أعلن فيها الملك حســين أنّ الأردن لا يعترف بضـــم الكويت إلى العراق، وقال إنّه ما زال يعترف بالنظام الأميري والحكومة الشرعية التي كانت قائمة قبل الغزو.[1] وفي خطاب للملك حسين، جاء فيه "إن الأردن ملتزم بمبدأ عدم جواز احتلال الأرض بالقوة، وهي قاعدة ينطلق منها بجميع القضـــايا المماثلة، ومبدأ تمسَّــكْنا به طوال حياتنا الســياســية، بما في ذلك الصــراع العربي الإسرائيلي[2].

الثاني: الإيمان المطلق بضــرورة احتواء الأزمة وحصــرها داخل الأسـرة العربية، وعدم الســماح لها بالخروج عن الإطار العربي، حيث قال الملك: "إننا مهتمّون في الأردن بإيجاد حل للنزاع العراقي الكويتي ضــمن الإطار العربي، ونأمل في معالجته بأنفســنا

[1] بشار فخر الدين، دور جامعة الدول العربية في أزمة الخليج، رسالة ماجستير، منشورات الجامعة الأردنية، (1995)، ص53.

[2] خالد المحاميد، الاقتصاد وسياسة الأردن الخارجية (1952-1999)، دار الثقافة ط1، (2002)، ص251.

وبالطريقة الملائمة، وإنّ أيّ محاولات خارجية للتدخل في النزاع ســـتعمل على تعقيد الأمور بدلاً من حلها"[1].

لقد كان الأردن إبّان الغزو العراقي للكويت في وضـــع دقيق للغاية، فمن ناحية، إنّ انحياز الأردن إلى جانب العراق يعّرضـــه إلى توقف الدعم الخليجي البالغ خمســـمائة مليون دولار، إضـــافة إلى تهديد مصـــالح ثلاثمائة ألف أردني يعملون في دول الخليج. وفي الوقت ذاته، فإنّ انحيازه للكويت، يعّرض اقتصـــاده لمخاطر شـــديدة، وذلك نتيجة للتداخل الكبير بين الاقتصـــاد الأردني والاقتصـــاد العراقي، كما أنّ موقع الأردن بين العراق وإســـرائيل وإدراكه لأثر التغيرات في البيئة الدولية وفي ميزان القوى العربي الإسرائيلي، قد دفعه للعمل على حل مشكلة احتلال الكويت عربياً، والحفاظ على العراق كعمق إستراتيجي للعرب[2].

لقد تنبّهت القيادة الأردنية باكراً إلى خطورة خروج الأزمة عن الإطار العربي، وأشـــارت إلى أنّ النتائج الســـلبية لهذا التدخل، لن تقتصـــر على النتائج المباشـــرة للدمار الذي ستلحقه هذه الحرب، والتي تتجمع فيها أعظم القوى العسكرية العالمية ضد بلد عربي وعلى أرض عربية، بل ســـتتخطاها إلى النتائج البعيدة التي تتمثل في فقدان الســـيطرة

[1] خالد العرموطي، مرجع سابق، ص132.

[2] أسامة السليم، مرجع سابق، ص161.

على أهم مواردنا الطبيعية وهو النفط، وإلى ما ســـتحمله مغبات التدخل الأجنبي من انقسام في الصف العربي، وإرساء لقواعد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية العربية[1].

لقد كان موقف الملك حسين يدل على بُعد نظر، وعلى تمرّس سياسي يظهر من خلال قدرته على استشفاف خطورة التدخل الأجنبي، والنتائج السلبية للحرب على العراق، في الوقت الذي غفل فيه الكثيرون عن توقّع مثل هذه النتائج. ولم يكتف الملك بالتنبيه والتحذير، بل كثّف جهوده من أجل حل الأزمة قبل تفاقمها. وفي أثناء تصـــاعد الأزمة وقبل الغزو بثلاثة أيام، ذهب الملك حسـين إلى العراق والكويت، وناشـد الملك كلاً من الرئيس صـــدام حســين والأمير جابر الأحمد الصـــباح بأن يسـويا الخلاف ودياً، وفور سماعه نبأ الغزو، سافر الملك حسين إلى مصر للقاء الرئيس مبارك من أجل التوسط لحل الأزمة، كما عمل على الاتصـــال بالرئيس بوش لإقناعه بإعطاء الفرصـــة لحل الأزمة سلمياً. ثم ذهب الملك حسين إلى بغداد للحصول على إلتزام من صدام حسين من أجل الانسحاب، وكاد ينجح في ذلك لولا إدانة وزراء الخارجية العرب للغزو، ثم قام الملك بزيارات لكل من ليبيا والسـودان والجزائر والمغرب واليمن وتونس وعواصـم الدول الغربية، حيث زار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنســـا وإيطاليا وألمانيا وإســـبانيا، وذلك لبحث السبل الكفيلة لإيجاد حل سلمي للأزمة[2].

[1] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص189.

[2] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص177.

وبذلك يكون مجموع الدول التي زارها حوالي خمس وعشـرين دولة، هادفاً إلى منع تفاقم الأزمة، شارحاً وجهة نظر الأردن لأبعاد الأزمة وملابساتها[1].

إنّ المبـادئ التي طرحهـا الأردن لحـل الأزمـة في الإطـار العربي لم تكن غريبـة عن الممارسات الأردنية في نزاعات سابقة، إذْ كان الموقف الأردني يؤكد باستمرار على أنّه لا يمكن لخطأين أن يولّدا صواباً، وأنّ خطأ العراق يجب ألّا يتضاعف بخطأ أكبر[2].

لقد كان الموقف المبدئي للأردن من أزمة الخليج ســـبباً في تعرض الأردن للعديد من الضـغوط والانتقادات التي وصـلت إلى حد اعتبار الأردن شـريكاً في الذنب، فالولايات المتحدة، وفي سعيها الحثيث للحصول على مظلّة عربية شاملة في بناء تحالفها، ونظراً للعلاقة المتميزة التي جمعت الأردن بالعراق، وكذلك الموقع الاستراتيجي للأردن بوصفه واقعاً بين العراق وإسرائيل، ما جعل للمظلة الأردنية أهمية كبرى، ومن هنا كان الضغط الكبير الذي مورس على الأردن، ســـواء من جانب دول الخليج أو من جانب الدول الغربية، وبشكل خاص الولايات المتحدة[3].

وعندما بدأت سماء العراق تُمطر بقنابل دول التحالف، ودمّرت المنشـآت والجسـور في كافة مدن العراق، شـجب الملك حسـين عمليات دول التحالف وضـاعف نداءاته لوقف

[1] غازي نهار، القرار الســياســـي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج، دار مجدلاوي للنشـــر والتوزيع، عمان(1993)، ص91.

[2] ليلى شرف، مرجع سابق، ص102.

[3] ذات المرجع، ص101.

القتال، كما سـخّر الأردن وسـائل إعلامه ودبلوماسـيته من أجل كشـف حجم وخطورة المؤامرة، وما يحدث من تدمير وخراب أمام الرأي العام، محذراً من مغبة الاسـتمرار في هذا النهج[1].

أمّا على صـعيد الموقف الشـعبي، فقد فجّرت أزمة الخليج العواطف الجياشـة، ليس في الأردن فحسـب، بل في كافة أرجاء الوطن العربي، ولم يخرج الموقف الشـعبي الأردني عن هذا الإطـار العـام. لقد كـانـت العلاقـة الوثيقـة التي جمعـت الأردن والعراق طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية، سبباً إضافياً في التعاطف الشعبي الأردني.

لقد عبّر الموقف الشـــعبي عن ذاته باندفاع وحرية، ســـواء كان من خلال البرلمان أو الصـــحافة أو المظاهرات أو حتى حملات المســـاعدات الإنســـانية لشـــعب العراق، وقد جنّب هذا النشاط البلاد من أيّ انفجار كان يمكن أن يحدث نتيجة الضغوط المتزايدة[2].

وجاء الموقف الأردني من الأزمة منســـجماً مع الموقف الشـــعبي، حيث عبّرت القيادة السـياسـية في الأردن عن النبض الشـعبي القومي في الأردن، كما في غيره من البلدان العربية، فبقي الوضـــع الداخلي الأردني متماســـكاً، شـــعر المواطنون أنهم شـــركاء في المسـؤولية والقرار، فاطمأن الأردنيون إلى هذه الظاهرة وإلى المصـداقية التي اكتسـبتها

[1] صبحي العتيبي، مرجع سابق، ص47.

[2] ليلى شرف، مرجع سابق، ص102.

قيادتهم على ساحة الوطن الشعبية، كما تولّد شعور بالإلتحام مع هذه القيادة وبالاعتزاز بموقفها، وإن كانوا قد دفعو ثمناً غالياً[1].

وبعد توقف العمليات العسكرية، جدّد الأردن مساعيه لمعالجة آثار الحرب، وقد عمل في الاتجاهات التالية:

– محاولة إيجاد حل مشرّف وعادل لإخراج العراق من محنته.

– محاولة رأب الصدع الذي حدث في الصف العربي، وفتح صفحة جديدة من التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين الدول العربية.

– محاولة إعادة بناء الثقة مع الدول التي انتقدت الموقف الأردني خلال الأزمة.

– الدعوة للاستفادة من الحماس الدولي الذي نجم عن هذه الأزمة، لحل قضايا الصراع في المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[2].

إنعكاسات حرب الخليج على الأردن

يأتي الأردن من حيث الأضرار بالمرتبة الثانية بعد كل من الكويت والعراق، حيث فُسّر رفض الأردن الانضمام للتحالف الدولي، وكذلك سعي الأردن لعدم تدويل الأزمة، على أنه انحياز للعراق[3]، وقد دفع هذا الموقف كلاً من السعودية ودول الخليج مجتمعة، إضافة إلى الولايات المتحدة، إلى معاقبة الأردن اقتصادياً، حيث توقفت المساعدات

[1] ليلى شرف، مرجع سابق، ص102.

[2] صبحي العتيبي، مرجع سابق، ص(46–47).

[3] خالد المحاميد، مرجع سابق، ص254.

العربية الاقتصـادية المقدمة للأردن، والبالغ قيمتها خمسـمائة مليون دولار[1]، وفرضـت السعودية حظراً تجارياً على الأردن، فأغلقت حدودها أمام الصادرات والواردات الأردنية، ومنعت الشـاحنات الأردنية من الوصـول إلى أقطار الخليج الأخرى، ومنعت كذلك تحميل البضـائع الأردنية التي ألقت بها البواخر الأجنبية في ميناء جدة، كما أغلقت مجالها الجوي في وجه الطائرات الأردنية[2].

هذا بالإضـافة إلى تأثر معظم القطاعات الاقتصـادية الأخرى للأردن، كقطاعات الصناعة والنقل والسياحة، جرّاء هذا الحظر[3].

كما فرضت دول التحالف الحصار على الأردن، فمنذ آب 1990، أخذت سفنه تراقب ميناء العقبة وتعترض السـفن المتجهة إليه، وخلال عام واحد، تم إيقاف أو إعاقة أو تحويل اتجاه حوالي أربعمائة وواحد سـفينة، وازداد الحصـار شـدّة عندما أوقفت كافة شـركات الطيران العالمية رحلاتها إلى الأردن، ورفعت شـركات التأمين رسـومها عدة أضعاف، فتحوّل جزء كبير من الاستيراد الأردني عن طريق سوريا[4].

[1] أسامة السليم، مرجع سابق، ص161.

[2] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص185.

[3] خالد المحاميد، مرجع سابق، ص254.

[4] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص185.

وبلغت الأزمة ذروتها عندما قرّر مجلس الأمن فرض الحصـــار على العراق، والامتناع عن التصـــدير إليه أو الاســتيراد منه، فتوقّف الأردن عن اســتيراد النفط العراقي، حيث كان يستورد قبل الأزمة (80-90)% من احتياجاته النفطية من العراق، ويستورد الباقي من الســعودية، ولكنه فوجئ بانقطاع الضــخ من الســعودية، ومن هنا بدأ الأردن يواجه أزمة خطيرة، ورفع شكواه إلى مجلس الأمن الذي سمح له باستيراد النفط العراقي. وهكذا مضـــى الأردن بنقل النفط العراقي بالصـــهاريج، لكن الطائرات الأمريكية قصـــفت الصـهاريج، مما اضـطره لوقف جلب النفط من العراق، وأخذ الأردن بوضـع سـياسـات تخفيف الاســتهلاك النفطي، ثم لجأ إلى اســتيراد النفط من ســوريا واليمن وابتاع لذلك ناقلتين للنفط. ومما زاد الوضـع سـوءاً، أنّ سـعر برميل النفط قد ارتفع من أربعة عشـر دولاراً قبل الغزو إلى واحدٍ وأربعين دولاراً بعد الغزو[1]. واســـتمر الأردن يعاني من هذا الوضـع حتى حصـل في أيار عام 1991 على قرار من مجلس الأمن يتيح له اسـتيراد النفط العراقي.

من جهة أخرى، جمّدت الولايات المتحدة بعض مســـاعداتها المتعلقة بتزويد الأردن بالحبوب، كما تمّ تعليق المسـاعدات العسـكرية للأردن، إلّا أنّ مجلس النواب الأمريكي أذن للرئيس بوش بدفع اعتمادات السنة التالية، والتي تبلغ سبعة وعشرون مليون دولار، إذا تعهدّ الأردن بإجراء مفاوضـــات مباشـــرة مع إســـرائيل وتوقف عن كل تعاون مع

[1] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص(187-188).

العراق. وفي عام 1992، قرّر الكونغرس الأمريكي وقف مساعدات أمريكية للأردن كانت تبلغ خمسين مليون دولار في تلك السنة[1].

لقد عانى الاقتصاد الأردني من انكماش حاد وصل إلى حد الأزمة في الفترة التي أعقبت الاحتلال العراقي للكويت، حيث وصلت نسبة البطالة إلى (33)% من إجمالى قوة العمل الأردنية، ووصلت نسبة التضخم إلى أكثر من (35)%، ما دفع الحكومة الأردنية إلى وضع عدد من الإجراءات التقشفية التي تمثلت في خفض قيمة الدينار (40)%، ورفع أسعار المواد الأولية بنسبة زادت عن (30)%، والسعي إلى إعادة جدولة الديون الخارجية. وأدّت الخسائر التي وصلت في النصف الأول من عام 1991 إلى أربعة مليارات دولار إلى إصابة الاقتصاد الأردني بانتكاسة حادة، أجهضت الجهود المبذولة لإنعاشه[2]، خاصة مع تدّفق أعداد كبيرة من الوافدين وبالتالي توقف حوالاتهم، وترتّب على الأردن جرّاء ذلك تكاليف باهظة بلغت أربعين مليون دولار خلال شهرين نتيجة قيامه بواجبه الإنساني تجاههم[3]، إضافة إلى ما ترتّب على الأردن من استيعاب (300) ألف مواطن من الأردنيين والفلسطينيين العاملين في الخليج، الأمر الذي خلق أزمة في المرافق العامة في مجاليّ التعليم والصحة[4].

---

[1] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص190.

[2] طارق العاص، مرجع سابق، ص181.

[3] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص186.

[4] جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط، الدوافع والانعكاسات، ص25.

قدّرت خسائر الأردن الاقتصادية نتيجة أزمة الخليج أحد عشر ألفا وتسعة وثمانون مليون ديناراً أردنياً عام 1990 وألفان ومائتان وأربعة وستون مليون ديناراً أردنياً عام 1991.

لقد خسر الأردن جرّاء تلك الأزمة وموقفه منها، الداعم الإقليمي العربي (الدول الخليجية والعراق)، وخسر أيضاً الداعم الرئيسي الخارجي (الولايات المتحدة)، في وقت كان فيه الأردن بأمس الحاجة إليهما، فمن ناحية كان يعيش أزمة إقتصادية خانقة ظهرت بوادرها أواخر الثمانينيات، وتعطّل تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الأول الذي شرع في تطبيقه للخروج من أزمته الاقتصادية في أوائل عام 1989، بالتعاون مع الدول الغربية الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وبالتالي، وفي سبيل الخروج من هذه الضغوط والتخلص من آثارها، لم يجد الأردن سبيلاً سوى الانخراط في مفاوضات سلام مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية نشطة، حيث انطلقت عمليات التفاوض بعد انتهاء الأزمة عام 1991 من خلال مؤتمر مدريد للسلام، أيّ أنّ العامل الاقتصادي كان من أهم العوامل التي دفعت الأردن إلى الانخراط بتلك العملية[1].

[1] ذات المرجع، ص254.

إنعكاسات حرب الخليج على الصراع العربي الإسرائيلي

يمكن اعتبار حرب الخليج الثانية هزيمة العرب الكبرى في العصر الحديث، حيث يمكن رصد آثار حرب الخليج عربياً بالنقاط التالية:

1- تراجع مفهوم الأمن القومي العربي.

2- إختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح إسرائيل.

3- فقدان السيطرة على النفط العربي.

4- الآثار الاقتصادية السلبية على الاقتصاد العربي، وبشكل خاص على اقتصاديات دول الخليج والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

5- تزايد الضغوط على الانتفاضة داخل الأراضي المحتلة.

لقد أدّت هذه الأزمة إلى انقسام النظام العربي إلى معسكرين، وبالتالي وصل إلى أضعف حالاته، حيث انقسم العرب، ليس على المستوى الرسمي فحسب، بل أيضاً على المستوى الشعبي، وبالتالي أصيب النظام العربي بالشلل الكامل بعد أن انتقلت إدارة الأزمة للنظام الدولي.

ومن جهة أخرى، فقد استخدم التحالف الدولي مختلف أنواع أسلحته التكنولوجية المتطورة لتدمير العراق، فالكم الهائل من القذائف والصواريخ التي ألقيت على العراق كانت كافية ليس فقط لتدمير الترسانة العراقية، بل أيضاً للقضاء على البنى التحتية في العراق، وقد تكرّس هذا التدمير من خلال فرض الرقابة الدولية على قدرات العراق

العسـكرية، والتي تشـكل نواة القوة العسـكرية العربية، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد نجحت في منع العراق من أن تكون قوة عسـكرية إقليمية قادرة على تهديد إسـرائيل، وأبقت على دولة واحدة في الشـرق الأوسـط تملك القوة العسـكرية والتكنولوجية المتطورة وهي إسرائيل[1].

هذا وقد أظهرت أرقام صـندوق النقد الدولي أنّ خسـائر العرب خلال الاعوام (1990-1991) بلغت ستمائة وست وسبعون مليار دولار[2].

لقد قطعت دول الخليج الدعم عن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن تمّ اتهامها بدعم العراق[3].

كما توقّفت المساعدات المالية التي كانت تقدمها دول الخليج للفلسطينيين، ما أثّر سلباً على الانتفاضـة، ومن الجدير بالذكر أنّ إسـرائيل قد اسـتغلت انشـغال العالم بأزمة الخليج، وقامت بقمع الانتفاضـة ومحاصـرتها، إضـافة إلى أنّ الإحباط والتدهور الذي سـاد البلاد العربية، قد أبهت وهج الانتفاضـة، وبدت البدائل الاجتماعية والسـياسـية أمامها محدودة أو مقفلة مع هذه المتغيرات الإقليمية[4].

---

[1] عبد العليم محمد، مرجع سابق، ص14.

[2] سليمان الموسى، مرجع سابق، ص183.

[3] جواد الحمد، مرجع سابق، ص18.

[4] عدنان السيد حسين، التسوية الصعبة، مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت (1996)، ص77.

إنّ الظروف الاقتصادية السيئة التي تعرّض لها الفلسطينيون، قد أوجدت رأياً عاماً أكثر قبولاً للمفاوضات مع إسرائيل، في الوقت الذي كانت المعارضة لهذه المفاوضات قوية قبل الأزمة، وكان الرأي العام الفلسطيني يعارض أيّ تسوية لا تحقق عودة الحقوق الفلسطينية والأراضي المحتلة[1].

ولمّا كانت ملابسات حرب الخليج وما نتج عنها من تدمير للعراق وإضعاف للنظام العربي، قد أخّل بالتوازن العسكري لصالح إسرائيل، فإنّ الولايات المتحدة وجدت بذلك الترتيب الأمثل لمصالحها في المنطقة، ما جعلها تسعى لاستقرار المنطقة على أساس هذا الوضع، غير أنّ هذا الاستقرار لا يمكن تحقيقه إلّا بإيجاد تسوية دائمة للصراع العربي الإسرائيلي، وهكذا أصبحت الولايات المتحدة في أعقاب حرب الخليج الثانية، قوة دافعة في اتجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي[2].

وعلى صعيد آخر، فقد وضعت أزمة الخليج المجتمع الدولي على المحك في درجة تطبيق قرارات مجلس الأمن وتنفيذ بنود القانون الدولي، حيث أثار موضوع احتلال العراق للكويت، موضوع احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، والرابط بين تطبيق الشرعية الدولية على العراق وعلى إسرائيل.

---

[1] جواد الحمد، مرجع سابق، ص31.

[2] تحديّات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، أوراق عمل المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي- باريس (1993)، ص487.

ويعلّق وليام كوانت الكاتب الأمريكي على ذلك قائلاً: "كيف يذهب الرئيس بوش إلى حرب الخليج دفاعاً عن الشـــرعية الدولية وعن مبدأ عدم جواز احتلال أراضـــي الغير بالقوة، ولا يفكر بذلك لحل المســألة الفلســطينية، وكيف يريد العالم الاقتناع بعدم وجود رابط أو تشابه؟"[1] وفي حين رفضت دول التحالف والولايات المتحدة والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن مبادرة العراق للربط بين المســـألتين، إلّا أنّ عدداً من الدول العربية وفي مقدمتها الأردن، قد أكّدت على الربط بين الاحتلالين، واتهمت الولايات المتحدة بأنّ سياستها في الشرق الأوسط تقوم على أساس الكيل بمكيالين. وقال الملك حسين في هذا الصدّد "يتوجب على الولايات المتحدة في هذا الوقت وأكثر من أيّ وقت مضى في تاريخها، تحمّل مسؤولية كبرى على المستوى الخلقي لتحافظ على المبادئ والمعايير الرفيعة من خلال معاملة متســـاوية لشـــعوب العالم كافة، كما أنّ مســـؤولية الولايات المتحدة تشمل توفير القيادة وتقديم المثال في معاملتها للقضايا المتشابهة بمعيار واحد في جميع أرجاء عالمنا هذا"[2]. وفي جانب آخر قال "إننا نأخذ علماً بالشـــعور أنّ الربط بين هذه الأزمة والمشاكل الأخرى في المنطقة ربما يعقّد الأمور أكثر مما يُسهم في حل أيّ منها، ولكن يجب الاعتراف أنّ الإحباط الكبير المتأتي من عدم التقدم في حل النزاع العربي الإســـرائيلي، قد ترك أثره على الأزمة، ونتيجة لفقدان الحماس لتطبيق قرار مجلس الأمن (242) كالقرار (660) والذي يرتكز على مبدأ عدم جواز احتلال أراضي

[1] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص299.

[2] خالد العرموطي، مرجع سابق، ص132.

الغير بالقوة، تولّد شـــعور بالمرارة لدى الرأي العام العربي، الأمر الذي دفعه للتســـاؤل حول حقيقة الحوافز التي تقف وراء حماس الولايات المتحدة لتطبيق القرار (660)"[1].

وردّاً على إثارة هذا الرأي، أعلن الرئيس بوش في خطاب ألقاه بعد انتهاء حرب الخليج مباشرة في السادس من آذار عام 1991 "إننا على قناعة بأنّ تحقيق السلام في الشرق الأوســـط لم يتحقّق بعد تحرير الكويت، وقد حان الوقت لوضـــع حد للصـــراع العربي الإسرائيلي"[2].

وكانت الزيارات الثماني التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في الفترة من آذار حتى تشرين أول من عام 1991 لعدد من الزعماء العرب، خير دليل على أنّ الولايات المتحدة وجدت في أزمة الخليج فرصة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي[3].

إنهيار الاتحاد السوفييتي

جاء انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية عام 1991 نتيجة حتمية لجملة من المشكلات المزمنة والمتفاقمة التي عانى منها على الصـــعيدين الاقتصـــادي والأيدولوجي، فعلى ضـــوء الأزمات الاقتصـــادية والإدارية التي عانى منها النظام الاشـــتراكي، والتي كانت نتيجة أســـاســـية للحرب الباردة الثانية التي شـــنّها الرئيس ريغان، جاء غورباتشـــوف في

[1] خالد العرموطي، مرجع سابق، ص132.

[2] مديحة مدفعي، مرجع سابق، ص300.

[3] وليام كوانت، مرجع سابق، ص373.

منتصف الثمانينيات، حاملاً معه مشروع إعادة البناء في الداخل (البروسترويكا) الذي استند على سياسة الانفتاح في العلاقات الخارجية (الغلاسوناست)، غير أنّ هذا الانفتاح السياسي تزامن مع تفاقم المشكلات الاقتصادية والإدارية للدولة السوفييتيه، ذلك أنّ البروسترويكا عرّت النظام الاقتصادي الذي تبناه الاتحاد السوفييتي طوال سبعين سنة مضت، وساعدت على نمو الميول الانفصالية في جمهوريات الإتحاد السوفييتي، وتجاوزت الحركة الإصلاحية جميع الحدود التي رسمها الرئيس السوفييتي غورباتشوف، بل إنّها تجاوزته شخصياً، فكانت النتيجة الإنقلاب العسكري واستقالة غورباتشوف واندثار الاتحاد السوفييتي كنظام سياسي كان يحكم سُدس اليابسة، وقيام كومنولث الدول المستقلة على أنقاضه[1].

إنعكاسات انهيار الإتحاد السوفييتي على الصراع العربي الإسرائيلي

إذا كان انهيار الاتحاد السوفييتي قد ترك فراغاً كبيراً في كثير من فضاءات العالم السياسية، إلّا أنّ الخسارة التي أحدثها في العالم العربي كانت الأبرز، بحيث يمكن القول بأنّ المصالحة الشرقية الغربية قد تمّت على حساب العالم العربي وقضاياه. لقد ارتبط الصراع العربي الإسرائيلي بشكل مباشر بمسار العلاقات الأمريكية السوفييتية لعقود طويلة، إذ وقف كل منهما إلى جانب طرف وداعماً له بكافة أنواع الدعم المادية والمعنوية، من هنا فإنّ تراجع الدعم لأحد الطرفين سيصب بالضرورة في مصلحة الطرف الآخر.

[1] شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت(1997)، ص38.

وتتضح لنا انعكاسات انهيار الإتحاد السوفييتي على الصراع العربي الإسرائيلي من خلال النقاط التالية:

1- فقدان العرب نقطة الإسناد الدولي التي مثّلها الإتحاد السوفييتي.
2- هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل.
3- إنفراد الولايات المتحدة بإدارة الصراع العربي الإسرائيلي.

فقدان العرب نقطة الإسناد الدولي

إنّ فُقدان نقطة الإسناد الدولي التي جسّدها الاتحاد السوفييتي تظهر مادياً من خلال خسارة الدعم العسكري والاقتصادي الذي قدّمه الاتحاد السوفييتي للعرب، ومعنوياً بالخسارة السياسية على المستوى الدولي التي مثّلها الاتحاد السوفييتي كقطب استراتيجي حليف للعرب. فمنذ منتصف الخمسينيات، طرح الاتحاد السوفييتي ذاته كمساند للعرب في صراعهم مع إسرائيل، فقام بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والتقنية للعرب، وكان المصدر الرئيسي للإمدادات العسكرية العربية[1]، حيث تلّقت الدول العربية في الفترة بين (1965-1975) ما يقارب من (70)% من إجمالي الأسلحة والمعدات العسكرية السوفييتية إلى العالم الثالث[2].

[1] عبد القادر محمد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (1997)، ص(21-22).
[2] قاسم جعفر، سوريا والاتحاد السوفييتي، دراسة في العلاقات العربية السوفييتية، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، ص22.

كما أنّ العلاقات التي ربطت العرب بالاتحاد السوفييتي، كانت كافية بالحد الأدنى لممارسة قدر من التحجيم للعدوانية الصهيونية تجاه الأمة العربية، وتوفير حماية نسبية للأمن العربي[1].

وكان الإنذار الذي وجّهته الحكومة السوفييتية بضرب لندن وباريس وتل أبيب بالصواريخ، إذا لم توقف حربها ضد مصر عام 1956، أكبر دليل على مدى التزام موسكو بالدعم العربي[2].

وفي أعقاب حرب عام 1967، بادر الاتحاد السوفييتي إلى تدريب وتسليح الجيش السوري والجيش المصري، كما شارك بالدفاع عن العمق الجوي المصري خلال حرب الاستنزاف، مطالباً بضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 كأساس لتسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي[3]، وأقام جسور جوية لنقل التعزيزات إلى مصر وسوريا خلال حرب تشرين[4]. تطورت الأمور إلى حد المواجهة النووية في أعقاب حرب 1973 بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، عندما حشد الأخير جيوشه استعداداً لتحرك منفرد ضد إسرائيل، ردّاً على انتهاكها لوقف إطلاق النار[5].

---

[1] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص150.

[2] العرب والاتحاد السوفييتي، سلسلة الثقافة للشعب، دار التقدم، موسكو، ص55.

[3] طارق العاص، مرجع سابق، ص24.

[4] قاسم جعفر، مرجع سابق، ص24.

[5] طارق العاص، مرجع سابق، ص166.

ومنذ ذلك التاريخ، أخذ الاتحاد السوفييتي ينادي بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يضم جميع أطراف النزاع، ويقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة (242 و 338)، بحيث تكون له صلاحية تحديد مضمون التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وفي هذا السياق، عُقد مؤتمر جنيف للسلام في كانون أول من عام 1973 برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كما طرح أكثر من مبادرة سلام للصراع العربي الإسرائيلي، أبرزها مبادرة بريجينف في كانون أول من عام 1980، والتي أشار فيها الرئيس السوفييتي إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي يضم أطراف النزاع تحت رعاية الأمم المتحدة، والاستناد إلى مبادئ الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إقامة الدولة المستقلة، ومن ناحية أخرى كان الاتحاد السوفييتي مصدر القوة الذي عوّلت عليه القوى العربية الراديكالية، التي آمنت بضرورة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، وفي مقدمتها سوريا، حيث صعّد الاتحاد السوفييتي من دعمه العسكري لها في الثمانينيات، في أعقاب خروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي[1].

غير أنّه مع انهيار الإتحاد السوفييتي، فقدت سوريا الأمل بتحقيق هدفها هذا، حيث ازداد الخلل في ميزان القوى في المنطقة لصالح إسرائيل بشكل كبير، من هنا، بدأت تتقبل فكرة تسوية الصراع خشية من أيّ مواجهة عسكرية محتملة مع إسرائيل، والتي سيكون لها عواقب وخيمة بعد غياب الدعم السوفييتي. لقد توّجت المصالحة الأمريكية

[1] طارق العاص، مرجع سابق، ص169.

السـوفييتية بعد قمة هلسـنكي في أيلول من عام 1990، حيث أيّد الاتحاد السـوفييتي سياسة الولايات المتحدة في أزمة الخليج، وغض الطرف عن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، والذي كان يعتبر قبل ذلك من الخطوط الحمراء في العلاقات السـوفييتية الأمريكية[1]، ومع الإعلان الرسـمي عن تفكك الاتحاد السـوفييتي في نهاية عام 1991، فقدَ العرب حليفاً قوياً ساندهم في المحافل الدولية، وأمدهم في ساحات الحرب، وقدّم لهم الكثير من الدعم والعون على مدى ثلاثة عقود.

هجرة اليهود السوفييت

طوال الفترة التي كان السـوفييت ينادون فيها بفكرة المؤتمر الدولي لحل الصـراع العربي الإسـرائيلي، كانت الولايات المتحدة وإسـرائيل تحاول ابتزازه بضـرورة قبول الشـرطين اللذين وضـعتهما كل من واشـنطن وتل أبيب، قبل السـماح لموسـكو بلعب دور ما في حل الصراع، وهذه الشروط هي:

- إعادة العلاقات الدبلوماسـية بين موسـكو وتل أبيب، والتي قُطعت في أعقاب حرب حزيران عام 1967.
- السـماح لليهود السـوفييت بمغادرة الاتحاد السـوفييتي، إلّا أنّ موقف السـوفييت كان ثابتاً برفض هاذين الشـرطين، واشـترط لإعادة العلاقات مع إسـرائيل، الإنسـحاب من أراضـي عام 1967، غير أنّه، ومع التوجه الجديد للسـياسـة السـوفييتية في عهد

[1] جواد الحمد، مرجع سابق، ص13.

غورباتشوف، والأوضاع الاقتصادية المتردية للاتحاد السوفييتي، فقد قبل غورباتشوف بالمقايضة الأمريكية وقبول الشرطين، مقابل الإفراج عن مساعدات اقتصادية لموسكو[1].

وقد أعلن نائب وزير الخارجية السوفييتي (فلاديمير بتروفسكي) في أيلول عام 1989 عن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وفي نهاية عام 1989، فتح الاتحاد السوفييتي باب الهجرة لليهود الروس إلى إسرائيل[2]. وهكذا بدأ التدفق الكثيف لموجات المهاجرين اليهود السوفييت إلى إسرائيل، وقد تصاعدت هذه الهجرة لتصبح ثاني أكبر هجرة يهودية إلى إسرائيل[3].

ووصف شامير هجرة اليهود السوفييت بأنها الهجرة التي ستحل كل مشاكل إسرائيل، فهي ستبطل مفعول القنبلة الديمغرافية الفلسطينية، كما أنّ توطين المهاجرين في القدس والأراضي المحتلة، سيخلف حقائق ثابتة على الأرض، وهو ما يتفق تماماً مع العقيدة الصهيونية، وهكذا ستكون موجات الهجرة ذريعة للاحتفاظ بالمناطق المحتلة. ولعلّ أخطر ما قاله شامير "إننا بحاجة إلى إسرائيل كبرى لاستقبال هؤلاء المهاجرين، ونحتاج إلى الأرض لتوطينهم"[4].

---

[1] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص152.

[2] جواد الحمد، مرجع سابق، ص13.

[3] عبد اللطيف المياح وحنان الطائي، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي، دار مجدلاوي للنشر، عمان (2002)، ص148.

[4] عدنان أبو عودة، مرجع سابق، ص(258-259).

إضـافة إلى ذلك، فإنّ قدوم هؤلاء المهاجرين سـيزيد من الدعم المقدّم من جانب الجالية اليهودية في الولايات المتحدة لإســـرائيل، ما يعكس الوضـــع إيجاباً على الاقتصـــاد الإسرائيلي.

ومن هنا تكمن خطورة هذه الهجرة، فالاتجاه الإسرائيلي لتوطين المهاجرين في الأراضـي المحتلة سـنة 1967، يهدّد باسـتحالة اسـتعادة هذه الأراضـي كأراضـي عربية، كما أنّه يهدّد الدول العربية المجاورة، وفي مقدمتها الأردن، حيث ســـاهمت هذه الهجرة في رفع شعار "الأردن هو فلسطين" بعد أن تضـاعفت أعداد المهاجرين السوفييت بشكل كبير[1]، ولعل طروحات الوطن البديل التي استعادت زخمها بهذه الهجرة، قد زادت من الضـغوط على الأردن في أعقاب حرب الخليج، فابتداءً من تشـــرين ثاني عام 1989، توالت تصـريحات شـامير القائلة "بأنّ الدولة الفلسـطينية في الأردن، ولن نتراجع عن سـنتيمتر واحد، نريد إسرائيل الكبرى لكي نوطّن اليهود السوفييت"[2].

إنفراد الولايات المتحدة بإدارة الصراع العربي الإسرائيلي

وإذا ما أضـفنا إلى النقطتين السـابقتين نقطة ثالثة، فإنّ الاسـتقطاب الدولي الثنائي أدّى إلى دخول الصـراع العربي الإسـرائيلي في دائرة هذا الاسـتقطاب، فما يدعو إليه الاتحاد

[1] صـالح زهر الدين، مشـروع إسـرائيل الكبرى بين الديمغرافية والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتسـويق بيروت، ص34.

[2] شـفيق الغبرا، إسـرائيل والعرب من صـراع القضـايا إلى سـلام المصـالح، المؤسـسـة العربية للدراسـات والنشـر بيروت، (1997)، ص127.

السوفييتي، ترفضه الولايات المتحدة، لمجرد أنّه صادر عن الاتحاد السوفييتي، القوى العظمى المنافسة.

أمّا وقد تلاشى التحدّي السوفييتي للدور الأمريكي، وبدأ الروس بالتعاون مع الأمريكان، فقد أصبح من الممكن الحديث عن تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، بعد أن كان وجود الاتحاد السوفييتي كقطب استراتيجي عالمي سبباً في رفض الولايات المتحدة لفكرة المؤتمر الدولي، خوفاً من دور فاعل ومؤثر له في عملية التسوية، فالدور السوفييتي المحدود في المؤتمر كان سبباً في نجاح الدعوة إلى عقده، وهذا ما أعطى زخماً لبدء عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط[1].

التغيرات على الساحة الإسرائيلية والموقف من السلام

في ظل المناخ الدولي الذي ساد في بداية التسعينيات، والذي كان سبباً في تصاعد الدعوات الأمريكية لتحقيق السلام في المنطقة، وللتغيّر الذي طرأ على المواقف العربية الرافضة أو المتحفظة على فكرة السلام مع إسرائيل، ما كان له ليطلق عملية التسوية لولا موافقة الطرف الآخر في الصراع على ذلك، وهذا الطرف، الذي كان حتى وقت قريب، يرفض صيغة المؤتمر الدولي جملةً وتفصيلاً.

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص(154-155).

وفي هذا القسم، سنناقش الدوافع والأسباب التي كانت وراء تبدّل الموقف الإسرائيلي من السلام ومن فكرة المؤتمر الدولي، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

1- الضـــغوط الأمريكية: إذ ســـبق وذكرنا أنّ حرب الخليج قد انتهت بترتيب أمثل للمصـــالح الأمريكية في المنطقة، فبعد حرب الخليج، أصـــبح الهدف الأمريكي هو الوصــول إلى محاولة دمج إســرائيل في نظام أمني إقليمي شــامل، يقوم على أســاس ضمان استقرار منطقة النفط واستمرار الأسعار والكميات التي تلائم الولايات المتحدة[1].

وهذا الاستقرار لا يمكن تحقيقه إلّا من خلال تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية[2]، كما أن هنالك مصدر آخر للقلق الأمريكي وهو الجمود في الساحة العربية الإسـرائيلية، خاصــة وأنه في حال طال أمده، فإنه قد يفرض طابعاً راديكالياً على الرأي العام الإســرائيلي، وكذلك بين الفلســطينيين أيضــاً، ما ينســف أي احتمالية للتســوية المستقبلية للصراع[3].

لقد أدركت الولايات المتحدة أنّ بقاء الصــراع دون حل، من شــأنه الإســهام في تعميق أســباب التوتر في الشــرق الأوســط، وهو ما لا تحبذه الولايات المتحدة في هذا الوقت

---

[1] خلود الاسمر، إنعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان (2005)، ص115.

[2] تحدّيات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص487.

[3] وليام كوانت، مرجع سابق، ص374.

بالذات. من هنا، بدأت الولايات المتحدة بالضـــغط باتجاه إيجاد حل ينهي القضـــية الفلسطينية كعنصر إثارة للوعي القومي، ويكرّس وجود إسرائيل كجزء من دول المنطقة، فوجدت أنّ عليها إعادة دور إســرائيل في المنطقة، وتحجيم هذا الدور بما ينســجم مع المصـالح الأمريكية ولا يضـر بها[1]، حيث شـعر البعض في الإدارة الأمريكية بالقلق من اسـتمرار الوضـع الراهن فيما يتعلق بالعلاقات مع إسـرائيل، فهل سـيسـتمر الرأي العام الأمريكي في تأييد تخصـــيص مبالغ ضـــخمة من المعونة لإســـرائيل، الآن وبعد أن انخفض وزن الحجة القائلة "إنّ إســرائيل هي رصــيد اســتراتيج"[2]، فقد أصــبح موقف إسـرائيل أضـعف في علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد انهيار الإتحاد السـوفييتي، في الوقت الذي زادت فيه حاجتها لهاّ هجرة إليهود الســـوفييت تشـــكل عبئاً مالياً كبيراً لا تستطيع إسرائيل تحمله من دون مساعدات ضخمة من جانب الولايات المتحدة[3].

كان منطق التفكير الأمريكي يقول إنه من شـــأن الهزيمة التي لحقت بالعراق، أن تقنع أشد الأطراف العربية تطرفاً بأنّ الحل العسكري للنزاع العربي الإسرائيلي أمر مستحيل، كما أنّ وضـع الفلسطينيين والأردنيين بعد حرب الخليج كان من الضـعف بحيث أنه من المتوقع أن يردّوا بشكل إيجابي على أي مبادرة دبلوماسية جادة[4]. وهنا، وجدت الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لممارسة بعض الضـغوط على إسرائيل، وبالفعل ربط الرئيس

[1] طارق العاص، مرجع سابق، ص177.

[2] وليام كوانت، مرجع سابق، ص375.

[3] شفيق المصري، مرجع سابق، ص42.

[4] وليام كوانت، مرجع سابق، ص373.

بوش بين المســـاعدات المقدمة لإســـرائيل من أجل توطين اليهود الروس، والتي قدّرت بحوالي عشـــر مليارات دولار، بحضـــور إســـرائيل لمؤتمر مدريد عام 1991[1]، ورغم المقاومة التي أبداها شـــامير في بداية الأمر، إلّا أنّ الضـــغط الأمريكي والاعتبارات الأخرى التي سنتطرق إليها لاحقاً، أجبرته على الرضوخ في النهاية.

2- الإنتفاضة الفلسطينية: أظهرت الانتفاضة الفلسطينية حاجة الفلسطينيين إلى كيان خاص بهم، حيث حسمت مسألة أساسية هي استحالة قيام تعايش فلسطيني يهودي في إطار فدرالي ضـــمن دولة إســـرائيل[2]، حيث كشـــف الأمين العام للأمم المتحدة (خافير ديكوبار) أنّ الإنتفاضـة أبرزت الحاجة إلى مفاوضـات تجري بشكل مقبول، وتؤدي إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي[3].

لقد كان استمرار الإنتفاضـة وفشـل إسرائيل في قمعها واعتمادها على نوع من المقاومة لم يألفه الجندي الإسرائيلي، عامل ضـغط كبير على الحكومة الإسرائيلية، خاصـة بعد أن أثّرت على موقف الجاليات الإســـرائيلية من دعمهم لإســـرائيل[4]، غير أن الخوف الأكبر لإســـرائيل كان في الإنتفاضـــة التي أظهرت تيارات راديكالية ترفض الوجود الإسرائيلي كاملاً، ممثلة بالحركات الإسلامية كحماس والجهاد الإسلامي، وهذه التيارات

---

[1] جواد الحمد، مرجع سابق، ص22.

[2] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص76.

[3] ذات المرجع ، ص76.

[4] عدنان أبو عودة، مرجع سابق، ص258.

أخذت شعبيتها بالازدياد في الشارعين الفلسطيني والعربي، فوجدت إسرائيل نفسها مجبرة على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية التي تطالب بحدود عام 1967، بدلاً من هذه الحركات التي تطالب بتحرير كامل فلسطين، خوفاً من أنّ تزايد قوة وشعبية هذه الحركات قد يلغي شرعية منظمة التحرير الفلسطينية نسبياً .

3- الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية: لقد عانى الاقتصاد الإسرائيلي من أزمة حادة في بداية التسعينيات، تعود جذورها إلى الكلفة الاقتصادية للإنتفاضة، والتي أدّت إلى زيادة كلفة الإدارة الأمنية للمناطق المحتلة، وعدم انتظام العمالة العربية العاملة في إسرائيل، وقد قدّرت خسائر إسرائيل جرّاء الانتفاضة حسبما قاله وزير الاقتصاد الإسرائيلي عام 1988، بستسعمائة مليون دولار، أي ما يعادل (2)% من الدخل القومي الإسرائيلي[1]. وكان لتدفق موجات الهجرة من اليهود الروس إلى إسرائيل، أثر في تدهور الأوضاع الاقتصادية فيها، حيث وصلت نسبة البطالة إلى (6.12)% في أواخر عام 1989[2]. لقد كانت الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل متأزمة، وكانت الحاجة للمساعدات الأمريكية أكثر من ملحة، ولكن هذه المرّة، كانت المساعدات مقيّدة بالشرط الأمريكي، وهو حضور مؤتمر مدريد.

4- إنهيار نظرية الأمن الإسرائيلية: إنّ السلام الإسرائيلي مرتبط إرتباط وثيق بمفهوم الأمن الإسرائيلي وتطبيقه، وقد تطور هذا المفهوم على مدى العقود الماضية، إلّا أننا

[1] جواد الحمد، مرجع سابق، ص20.

[2] جواد الحمد، مرجع سابق، ص20.

لا نستطيع القول بشكل عام أنّ نظرية الأمن الإسرائيلي قد قامت على فكرة العمق الاستراتيجي والحرب الخاطفة، غير أنّ سقوط صواريخ سكود العراقية على تل أبيب قد أسقط أسطورة الحدود العسكرية الآمنة لإسرائيل[1]، ما أدّى إلى انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية التقليدية القائمة على الحرب الخاطفة. وفي حال كان العراق قد امتنع عن استخدام الأسلحة الكيميائية ولم يكن يمتلك بعد الأسلحة النووية، فهل سينطبق هذا الموقف ذاته على حرب عربية إسرائيلية تنشب في وقت لاحق من هذا العقد؟ كما أنه لا يمكن لأحد أن يكون واثقاً من ذلك، ولكن من الحكمة السعي إلى تفادي اختيار آخر للأسلحة لو كان هذا ممكناً[2]، فقد أكّدت هذه الأزمة لصانعي القرار الإسرائيلي، وخاصة المؤسسة العسكرية، نهاية الحرب التقليدية وبداية نوع جديد من الأخطار الأمنية التي تسببها الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل[3]، كان لا بد معها من تطوير الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية من خلال اتفاقيات سلام مع الدول العربية.

5- فوائد السلام: لقد خلُصت الولايات المتحدة إلى أنّ تحقيق السلام في الشرق الأوسط يستلزم إرساء أسس إقليمية لعلاقة إسرائيل بجيرانها، بحيث تندمج فيها إسرائيل في إطار هذه المنظومة بعلاقات طبيعية مع دول المنطقة.

---

[1] نبيل السمان، طريق السلام الإسرائيلي، السمان للنشر دمشق (1996)، ص7.

[2] وليام كوانت، مرجع سابق، ص375.

[3] جواد الحمد، مرجع سابق، ص21.

هذه الأفكار لم تكن غريبة عن الفكر الصهيوني الذي استهدف إقامة إسرائيل الكبرى حرباً أو سلماً منذ نشأته، فقد تصور هيرتزل، مؤسس الصهيونية، في مذكراته، كومونولث شرق أوسطي بقيادة الدولة إليهودية التي تكون المركز الرئيسي للتطور التكنولوجي والتقني، وقدّم ناحوم غولدمان فكرة السيطرة الاقتصادية على هذه المنطقة كبديل للحروب المكلفة، أما تصوّر موشيه دايان للمفهوم الإسرائيلي للسلام، فهو سلام بحدود مفتوحة بغير قيود، ومشروعات مشتركة وحرية انتقال لرؤوس الأموال[1].

هذه التصورات كانت في فكر بعض صانعي القرار في إسرائيل، الذين وجدوا أنّ الدخول في عملية سلام مع العرب يمكن أن تمكّن إسرائيل من تحقيق أهداف سياسية واقتصادية أكثر مما تحققه القوة العسكرية، وهذا ما عبّر عنه شلومو غازيت، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق، بقوله "إنّ السلام في نظر إسرائيل هو ضرورة حيوية، السلام هو التعبير الأسمى عن اتجاه الصهيونية، ودلالته بالنسبة إلينا هو قبولنا في هذه المنطقة من الشرق الأوسط، ودقٌّ وتدٍ لنا فيها"[2].

وتبنّى هذا الاتجاه شيمون بيريز، رائد فكرة "الشرق أوسطية"، الذي روّج عام 1986 لفكرة مشروع مارشال تحت اسم "مشروع التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، والذي قال في مقال له في الهيرالد تريبيون عام 1992: "إنّ الحروب هي أسوأ وسائل

[1] عبد اللطيف المياح وحنان الطائي، مرجع سابق، ص182.

[2] جواد الحمد، مرجع سابق، ص183.

السيطرة، بل إنّ السيطرة الحقيقية تكون بالاقتصاد والتكنولوجيا والعلم، ولا بد أن نكسر الحواجز النفسية، بوضع منظومة اقتصادية يرتبط بها الجميع"[1].

6- المشـــكلة الديمغرافية: في أوائل الثمانينيات، حدّدت تقديرات أعداد الســـكان في فلسطين التاريخية، أنه إذا استمرت نسبة الزيادة السكانية للفلسطينيين واليهود كما هي عليه الآن، فإنّ الفلســطينيين ســيشــكلون عام 2000 ما نســبته (49)% من مجموع السكان في كل أنحاء فلسطين و (53)% عام 2015[2].

وبالرغم من التدفق الكثيف للمهاجرين اليهود الســـوفييت إلى إســـرائيل منذ منتصـــف الثمانينيات، إلّا أنّ المشــكلة الديمغرافية التي تعاني منها إســرائيل أكبر من أن يحلها بضـــعة آلاف من المهاجرين، هذا ما خلص إليه زائيف شـــيف، المحرر العســـكري لصحيفة هاآرتس الإسرائيلية في الدارسة التي أجراها بتكليف من معهد دراسات الشرق الأدنى في واشـــنطن، حيث قال "إنّ تأثير الهجرة محصـــور بالجانبين الســـياســـي والاجتماعي، وإنّ الفلســطينيين يشــعرون بالثقة بســبب التطورات الديمغرافية المواتية، والهجرة اليهودية لن تغير كثيراً من المأزق الديمغرافي الذي تواجهه إسرائيل"[3].

[1] حمد الموعد، مرجع سابق، ص255.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص159.

[3] حمد الموعد، مرجع سابق، ص217.

7- الدور السوفييتي: كان الدور السوفييتي المحدود في مؤتمر السلام عاملاً إضافياً أثّر في قبول إسرائيل حضور مؤتمر السلام، وسبق أن تطرّقنا إلى هذا الموضوع بشيء من التفصيل في موضعٍ سابق.

الفصل الثالث

واقع الدور الأردني في القضية الفلسطينية ومستقبله

مقدمة

أدّت العديد من المتغيرات كصعود اليمين الإسرائيلي، واتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية التي وُقّعت مؤخراً مع عدد من الدول، واستمرار الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس، وحالة الاضطراب التي تشهدها المنطقة العربية نتيجة تداعيات الربيع العربي، إلى تراجع القضية الفلسطينية على أجندات الدول والمجتمع الدولي بشكل عام، هذا بالإضافة إلى أنّ تلك المتغيرات أفرزت عدداً من الوقائع الجديدة، الأمر الذي زاد في تعقيد القضية الفلسطينية. كما شكّلت ضغطاً على الجانب الأردني وتراجع دوره في عملية السلام عمّا كان عليه في السابق، خاصة وأنّ الأردن كان وعلى مدار سنوات الصراع العربي الإسرائيلي، حاضراً بشكلٍ فاعل، وذلك نظراً لطبيعة العلاقة التاريخية الأردنية الفلسطينية التي تحكمها الكثير من العوامل، كالجغرافية وصلة الدم ووحدة المصير، والأثر الذي تتركه تطورات القضية الفلسطينية على الأردن وأمنه القومي، الأمر الذي يستدعي الوقوف على محدّدات هذا الدور وآليات استنهاضه.

مقدمة عن المتغيرات المؤثرة في الصراع العربي – الإسرائيلي

تعد القضـية الفلسـطينية أكثر القضـايا على السـاحة الإقليمية والدولية تأثراً بما تشـهده السياسة الدولية والإقليمية، وذلك بسبب وقوعها في منطقةٍ صراعٍ على النفوذ والهيمنة، وليس هناك أدل على هذا التأثر بمتغيرات الإقليم والسـياسـة الدولية، من حالة التراجع التي شهدتها القضية الفلسطينية، خاصة مع ثورات الربيع العربي التي أدّت إلى تراجع الاهتمام بالمسألة الفلسطينية إقليمياً ودولياً، نتيجة انشغال دول الربيع العربي والمنطقة بأزماتها الداخلية، التي تفاقمت وتحوّلت في بعض الدول إلى سـاحاتٍ للاسـتقطاب وصـراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية، كما حدث في الأزمة السورية، إضـافة إلى ذلك، فإنّ تغيراً في سـياسـات بعض الدول العربية وإبرام اتفاقيات سـلامٍ مع إسـرائيل، شـكّل تحوّلاً في مسـار الصـراع معها، الأمر الذي أثّر على فكرة التسـوية السـلمية ومشـاريعها، خاصـة مبادرة السـلام العربية التي كانت قد ربطت إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

إضـافةً إلى الواقع الإقليمي المضـطرب والمتغير، فقد شكّلت السياسات الإسرائيلية التي انتهجتها الحكومات اليمينية التي تزعمها نتنياهو، وحتى حكومة ائتلاف بينت/لابيد، مزيداً من التراجع في ملفات القضية الفلسطينية، وذلك بسبب الاستمرار في الاستيطان والتهويد، خاصة وأنّ القضية الفلسطينية بملفاتها المختلفة، هي قضية ذات أبعاد قومية ودينية وسياسية.

أمّا المتغير الآخر الذي أثّر على مسار القضية الفلسطينية وفاقم من أزمتها، هو

السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل أكثر من أي وقتٍ مضى، خاصة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، والتي ساهمت في فرض الكثير من الوقائع على الأرض، خاصة نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ودعم الانتهاكات الإسرائيلية فيها.

ونظراً لارتباط الأردن بملفات الحل النهائي وهي (القدس، اللاجئين، الحدود) وغيرها من القضـــايا، فإنّ عدّة متغيرات شـــكّلت تأثيراً على الجانب الأردني أكثر من ســـواه، إضـــافة إلى أنّ الأردن، كان طيلة العقود الفائتة، إلى جانب الطرف المصـــري، لاعباً أساسياً في جولات التسوية والتفاوض، وذلك قبل دخول أطراف أخرى على ملف توقيع معاهدات ســـلام مع إســـرائيل، ما قد يؤدي إلى التأثير على الدور الأردني والمصـــالح الأردنية في هذا الجانب، خاصة وأنّ الممارسات الإسرائيلية تشكل تهديداً للأردن.

وعندما نتحدث عن الجانب الأردني وارتباطه بالقضـــية الفلســـطينية، فإنّ فهم هذا الجانب، يســـتدعي إعادة التذكير بالارتباط الذي فرضـــته الوقائع التاريخية، فقد كان الأردن تاريخياً، ومنذ اندلاع الصـــراع العربي الإســـرائيلي، طرفاً رئيســـياً في الصـــراع، فإضـــافة إلى معارك الجيش العربي في حرب 1948، كانت وحدة الضـــفتين، حيث كانت الضـــفة الغربية جزءً من الأردن إلى أن احتُلت ومدينة القدس الشـــرقية عام 1967، وبقي الدور الأردني حاضـــراً في الضـــفة الغربية والقدس الشـــرقية بعد حرب الأيام الستة في حزيران، نظراً لأنها كانت أرضاً أردنية عند احتلالها، إلى أن جاء قرار فك الإرتباط القانوني والإداري بين الضـــفة الغربية والأردن عام 1988، ليصـــبح الدور الأردني داعماً وشـــريكاً للطرف الفلســـطيني الممثل بمنظمة التحرير الفلســـطينية، حيث

شـــهدت تلك المرحلة الجديدة تنســيقاً بين الجانبين، ووفوداً مشــتركة إلى مؤتمر مدريد للســـلام عام 1991 وفي جولات التفاوض التي تلته في واشـــنطن، إلى أن تمّ توقيع اتفاقية أوســلو عام 1993، ومن ثم معاهدة الســلام الأردنية الإســرائيلية (وادي عربه) التي وقعت عام 1994. وبعد اغتيال رئيس الوزراء الإســرائيلي اســحاق رابين، دخلت عملية الســـلام مرحلتها العصـــيبة، لتبدأ بعد ذلك مرحلة أقرب إلى الصـــراع منها إلى السلام، والذي أصبح ذلك الوضع بين الجانبين الأردني والإسرائيلي يوصف مع مرور الوقت، بالسلام البارد.

في ضوء ما سبق، فإنّ الحاجة تبدو مُلحة لقراءة أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على القضية الفلسطينية والأردن، والدور الأردني في تسوية هذه القضية، وآليات بعثها من جديد.

أولاً: صــعود اليمين في إســرائيل وتأثيره على القضــية الفلســطينية والعلاقة مع الأردن تتوافق الأحزاب في إسرائيل على عدة عناوين هي: القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، ضــرورة التواجد والتمركز في غور الأردن، الثبات وتعزيز وتيرة الاســتيطان، ومنع حق العودة للّاجئين الفلســـطينيين. في حين أنّ النقاط الخلافية بين الأحزاب الإســـرائيلية متعلقة بآلية التعامل مع الضفة الغربية، وإن كان يجب ضمها كلياً أو فقط أجزاء منها.

بصورة عامة، فإنّ الأحزاب الإسرائيلية تتفق على رفض حقوق الشعب الفلسطيني،

وكذلك رفض ما تطالب به السلطة الوطنية الفلسطينية من إحقاق لتلك الحقوق، محاولةً الاستمرار في سياساتها الاستيطانية، وكذلك توظيف انتهاكاتها لحسابات انتخابية، وذلك عبر ما يتم الإشارة إليه من ضرورة حفظ أمن إسرائيل، وضرب حركة حماس التي أصبحت تشكل خطراً على أمنها، ومصادرة الأراضي وسياسات التهويد التي تسعى من خلالها الأحزاب الإسرائيلية الحاكمة إلى فرض سياسة الأمر الواقع في القدس[1].

تشير إحصاءات حقوقية أن عام 2021 كان من أكثر الأعوام التي شهدت انتهاكاتٍ وسياساتٍ تهويدية واستيطانية، حيث أشارت حركة السلام الآن الإسرائيلية إلى وجود (666) ألف مستوطن، و(145) مستوطنة كبيرة، و(140) بؤرة استيطانية أقيمت بصورة عشوائية في الضفة الغربية ومدينة القدس، كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية خلال عام 2021 عن (100) مخطّط استيطاني بهدف خدمة 53 مستوطنة في الضفة، ومصادرة (10) آلاف دونم لصالح الاستيطان. أمّا فيما يتعلق بمدينة القدس التي يتم التركيز عليها في تغيير معالمها الجغرافية وتاريخها وطابعها الديمغرافي، تُشير التقديرات إلى مصادرة حوالي (15) ألف دونم من أراضي المدينة لخدمة المشاريع الاستيطانية، حيث قُدّر مجموع ما أنفقته إسرائيل عام 2021 بهدف تهويد القدس (3.5) مليار دولار.

[1] عبد الحميد صبرة، حمزة أبو شنب، نظرة الأحزاب الإسرائيلية إلى القضية الفلسطينية (1-2)، موقع العربي الجديد، 2019/4/8.

بصورة عامة، فإنّ وتيرة الاستيطان قد ارتفعت بنسبة (160)% خلال عام 2021، فما كان قد أقّر ولم يُنفذ من مشاريع استيطانية منذ عام 2012 ولغاية عام 2021، تمت المصادقة عليها ودخلت حيّز التنفيذ1.

سيطر حزب الليكود بزعامة نتنياهو على السلطة في إسرائيل مدة (12) سنة، إلى أن جاء نفتالي بينيت، وهو زعيم حزب يمينا الديني المتشـــدّد، كما أنّه أول رئيس حكومة في إسرائيل ذو خلفية يمينية متشددة، وقد ساهمت تصريحاته العنصرية المتشدّدة بمضاعفة شعبيته، حيث كان قد دعا إلى قتل "الإرهابيين" الفلسطينيين وليس إطلاق سراحهم على حد وصفه، كما قال إنّ الضفة الغربية ليست تحت الاحتلال، لأنه لم تكن هناك دولة فلســطينية هنا، كما أنّه لا يرى بأنّ هناك حلاً للصــراع الفلســطيني الإسرائيلي، وهو ضد إقامة دولة فلسطينية، وتصريحاته جميعها في هذا الاتجاه. وعلى الرغم من الجنوح الإســرائيلي نحو اليمين، إلّا أنّ هناك لقاءاتٍ فلســطينية إســرائيلية عُقدت، كان الهدف منها مقتصــراً على التنســيق الأمني والجانب المتعلق بحياة الفلســطينيين ومعيشــتهم اليومية، دون النظر إلى القضــايا الجوهرية في القضــية الفلسطينية، الأمر الذي قد لا يحدث أثراً أو يقلّل من مخاطر انسداد الأفق في تسوية القضية الفلسطينية2.

[1] بعد تصاعده في 2021 .. الاستيطان حقائق وأرقام، صحيفة الغد العدد 6231، 24 كانون الأول 2021، ص14.

[2] تقرير بعنوان: من هو نفتالي بينيت تلميذ نتنياهو الذي أطاح به، شبكة الجزيرة.

من الواضح أن الجانب الإسرائيلي استغل تراجع القضية الفلسطينية على سُلّم أولويات المنطقة والعالم، والناتج عن تداعيات الربيع العربي وما خلّفه من أزماتٍ في المنطقة، الأمر الذي منحه فرصةً للإمعان في تطبيق مخططاته الاستيطانية والتهويدية، إضافة إلى أنّ نجاح الأحزاب اليمينية وصعود اليمين الديني المتطرف في إسرائيل، قد ساهم في زيادة الإجراءات الإسرائيلية استرضاءً لليمين، وتحقيقاً لأهداف انتخابية في ظل ظرفٍ إقليمي ودولي موات.

كان الأردن على مدى سنوات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ونتيجة للارتباط التاريخي ديمغرافياً وجغرافياً وسياسياً مع فلسطين، وكونه الأكثر تأثراً بهذا الصراع من جميع النواحي، أكثر الدول انخراطاً في محاولة حله، ما يعني أنّ إمكانية فصل العلاقة الأردنية الإسرائيلية عن مسار القضية الفلسطينية غير وارد، وتأزم العلاقات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي خلال السنوات الماضية مردّه بالدرجة الأولى تراجع القضية الفلسطينية بسبب الممارسات التي تنتهجها إسرائيل تجاه الضفة الغربية والقدس والمقدسات، خاصة وأنّ للأردن دور مهم ووصاية على هذه المقدسات.

بالنسبة للأردن، هو مستمرٌ في موقفه الداعم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهذه السياسة ثابتة بالنسبة إليه، ذلك لأن حل الدولتين، علاوة على أنه حق للشعب الفلسطيني، فهو مصلحة أردنية عليا تضع حداً لفكرة الوطن البديل، وسيعمل على ترسيم الحدود. كما استمر الجانب الأردني في دعم مبادرة السلام العربية

للســلام في الشــرق الأوســط لعام 2002، التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك الســعودية آنذاك في القمة العربية التي عقدت في بيروت، والقائمة على فكرة حل الدولتين، وتعبئة المجتمع الدولي، وإقناع الولايات المتحدة بضــرورة تطبيق هذا الخيار وحل هذا الصــراع. وقد بدأت الحركة الوطنية الفلسـطينية تنشـط بشـكل واضـح سـعياً لتحقيق حل الدولتين، قبل أن يأتي الانقســام الفلســطيني ليؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، مما أثّر سلباً على جهود الطرف الفلسطيني لإقامة دولة فلسطينية مستقلة1.

ومع تراجع فرص تسوية القضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية، ازدادت التهديدات التي تواجه أمن واسـتقرار الأردن، وذلك بسـبب سـياسـات الجانب الإســرائيلي في ضــم الأراضــي في الضــفة وتهويد مدينة القدس، دون مراعاة للوصاية الهاشمية على القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، ودون أي احترام لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعه في عام 1994 والتي عرفت بمعاهدة وادي عربه. وفي ســياق الحديث عن المعاهدة الأردنية الإســرائيلية، فإنّه وبالرغم من إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية بين الأردن وإسرائيل، فإنّ الحديث عن تقييم العلاقات بين الطرفين، يحكمه مدى التأزّم في العلاقة ومسـتوى تراجعها، دون التطرق إلى مسـتويات التعاون، إلّا من الجانب الأمني المرتبط بأمن واســتقرار المنطقة، وكانت حالة التراجع في العلاقة الأردنية الإسرائيلية قد ظهرت بصورة لافتة، نتيجة تأثير القضية الفلسطينية على تلك العلاقة كعاملٍ رئيســي، ومن الشــواهد على هذا التراجع ما تحدّث به الملك

[1] حسن البراري، الأردن وإسرائيل علاقة مضطربة في إقليم ملتهب، مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب عمان، 2019، ص(14-144).

عبدالله الثاني بن الحسين في نيويورك عندما قال: " إنّ العلاقات الأردنية الإسرائيلية وصلت إلى الحضيض في الأعوام الأخيرة، خاصة في العامين الأخيرين "أي منذ عام 2017، وقد عزى العاهل الأردني هذا التراجع إلى الوضع السياسي في داخل إسرائيل.

من الواضح أنّ سياسات الحكومات الإسرائيلية كانت العامل الأبرز في تأزّم العلاقات الأردنية الإسرائيلية، والحديث عن ارتفاع مستوى التوتر في العلاقة الأردنية الإسرائيلية خلال وبعد عام 2017 يعود للأسباب التالية:

1. سياسة الإدارة الأمريكية، خاصة خلال ولاية الرئيس دونالد ترمب، التي منحت دعماً لليمين الحاكم داخل إسرائيل ومحاولة إنهاء حل الدولتين، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، بالإضافة إلى تجاهل الولايات المتحدة للموقف الأردني والمصالح الأردنية فيما يتعلق بالملف الفلسطيني.

2. الأحاديث والتوجهات الإسرائيلية حول مزيد من الضم للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، خاصة ضم منطقة غور الأردن، إضافة إلى الانتهاكات المتصاعدة في المسجد الأقصى المبارك، وتهميش الدور والوصاية الأردنية على المقدسات بالاعتداء عليها.

3. إتّساع نطاق السياسات الإسرائيلية التي تستهدف الأردن من خلال اعتقال مواطن ومواطنة أردنيين، حيث عمل الأردن على استدعاء السفير الأردني في تل أبيب رفضاً للممارسات الإسرائيلية، وكان الموقف الأردني يشير إلى حالة من الاحتقان، وقد أفرج لاحقاً عن المواطنين الأردنيين، هذا بالإضافة إلى حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان، والتي قام حارس إسرائيلي فيها بقتل مواطنين أردنيين، عقبها استقبال نتنياهو له استقبال الأبطال في إسرائيل1.

لم تقتصر السياسات الإسرائيلية التي تهدّد مصالح الأردن على خطواتٍ تتعلق بالقضية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة فحسب، بل بدأت، واستناداً لما ذُكر سابقاً، تأخذ أبعاداً أكثر حدّة تجاه الأردن وأمنه، حيث تحدّث الملك عبدالله الثاني في مقابلته مع مجلة دير شبيغل الألمانية في أيار من العام 2020 حول صدامٍ كبير مع الأردن في حال أقدمت إسرائيل على ضم أجزاءٍ من الضفة، إضافة إلى أنّه أشار إلى انتشار التطرف والفوضى كنتيجةٍ لفكرة قيام دولة واحدة وانهيار السلطة الفلسطينية، وفي ردٍ على سؤال حول تعليق معاهدة السلام مع إسرائيل، أجاب الملك قائلاً: "لا أريد أن أطلق التهديدات أو أن أهيّئ جواً للخلاف والمشاحنات، ولكننا ندرس جميع الخيارات،

[1] انطوان شلحت، الأردن وإسرائيل: من علاقات باردة إلى متوترة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2019/12/22.

ونحن نتفق مع بلدان كثيرة في أوروبا والمجتمع الدولي على أنّ قانون القوة لا يجب أن يطبّق في الشرق الأوسط"[1].

إذن، شكّلت سياسات اليمين الإسرائيلي عاملاً رئيسياً في رفع درجات التوتر مع الأردن، للحد الذي أصبح فيه أمن المنطقة مهدداً، فتصريحات الملك مع المجلة الألمانية، حملت في طياتها تحذيراتٍ من وقف التعاون الأمني، الذي كان المسار الوحيد القائم بشكل مستمر بين الجانبين، إضافة إلى أنّ الموقف الأردني من مخططات الضم، كان قد حظي بدعمٍ وتأييد فلسطيني، ما يعكس وحدة الحال وكذلك أثر تراجع القضية الفلسطينية وملفاتها على كلا الجانبين الأردني والفلسطيني، ويبدو بأنّ التحذيرات الأردنية عكست أهمية الدور الأردني ومراعاة المصالح الأردنية، وما تقوم به حكومة الائتلاف بين بينت ولبيد، التي خلّفت حقبة حكومة نتنياهو، من محاولاتٍ لترميم العلاقات مع الأردن، ما يؤكد أيضاً على أهمية الدور الأردني في القضية الفلسطينية وتسوية الصراع من وجهة نظر إسرائيلية، وكذلك أهمية القضية الفلسطينية ودورها في جلب الأمن والاستقرار وبالتالي الازدهار للمنطقة.

ثانياً: زيادة درجة الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل

[1] مقابلة جلالة الملك عبدالله الثاني مع مجلة دير شبيغل الألمانية، الموقع الإلكتروني للملك عبدالله الثاني بن الحسين، 2020/5/15.

من المعروف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي الرئيس لعملية السلام بين العرب وإسرائيل، وبين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أنّه لا يخفى على أحد الانحياز الأمريكي لصالح الجانب الإسرائيلي طيلة أمد الصراع العربي الإسرائيلي، وتأكيده على دعم إسرائيل ووصفها حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك، حرصت الولايات المتحدة، ومنذ انطلاق جهود التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، على المحافظة على ما من شأنه عدم تفاقم هذا الصراع، فعلى سبيل المثال أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس عام 1995 والاعتراف بها عاصمةً لإسرائيل، ولِما لهذا القرار من نتائج سلبية على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية لكون ملف القدس أهم ملفات الحل النهائي وأكثرها تعقيداً، فإنّه لم يدخل حيّز التنفيذ رغم تعاقب ثلاث رؤساء على البيت الأبيض منذ ذلك الوقت، إلى أن جاء الرئيس دونالد ترمب الذي وقّع على المرسوم المتعلق بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

أتبع قرار نقل السفارة بمشروع السلام أو ما عُرف ب "صفقة القرن"، وهي مشروع يقوم على فرض حالة الأمر الواقع ورفض قرارات الشرعية الدولية، حيث تنطلق خطة السلام من نقطة أساسية هي ضمان أمن إسرائيل، وتحقيق السلام من بوابة اقتصادية تحت عنوان خطة السلام من أجل الازدهار.

منح مشروع السلام الأمريكي الذي قدّمه ترامب القدس غير مقّسمة إلى إسرائيل، معتبراً إياها عاصمتها الموّحدة الأبدية، كما تضمّن مشروعه وجوب أن يكون غور

الأردن تحت السيادة الإسرائيلية، وذلك نظراً لأهميته لها، وإنهاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة (50) ألف لاجىء فقط على مدار (10) سنوات، وفي هذا السياق، عمل ترامب على وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" خلال فترة تولّيه رئاسة الولايات المتحدة، الأمر الذي انعكس على قدرتها على الوفاء بالتزامها بتوفير الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين من تعليم وصحة وغيرها، سواء في المخيمات في غزة أو في مخيمات الشتات ومنها الأردن.

أمام ضغوط إدارة ترامب، تمسّك الأردن بموقفه الرافض لصفقة القرن، حيث أكّد الملك عبدالله بن الحسين على أنّ التسوية العادلة للقضية الفلسطينية وقيام دولة فلسطينية هو مصلحة أردنية عليا، ما يعني أنّ التراجع عن حل الدولتين، يعتبر مساس بالمصالح الأردنية1.

لقد اعتمد الأردن برفضه للصفقة ولعملية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس على الشرعية الدولية والقانون الدولي، حيث ظلّ متمسكاً بهما كأساسٍ لتسوية القضية الفلسطينية، حيث أنّ القدس التي طالها الاعتراف الأمريكي تعتبر أرض محتلة بموجب القانون الدولي، كما أنّ قرارات الأمم المتحدة تطالب بوقف الاستيطان والإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، التي تهدف إلى تغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية لصالح إسرائيل، وفي السياق ذاته، فإنّ قيام إدارة ترامب بالاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، يوقع عليها ما يُعرف بالمسؤولية

[1] أمين المشاقبة، «مضامين صفقة القرن وانعكاساتها على الأردن»، صحيفة الدستور 2020/2/26.

الدولية، والتي مفادها أنّ كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليتها الدولية، والمادة (16) من المدونة تنص على أنّ الدولة التي تعاون أو تساعد دولة أخرى في ارتكاب فعلٍ غير مشروع دولياً، تعد هي أيضاً مسؤولة عن ذلك الفعل دولياً، ذلك في حال قامت بهذا الفعل وهي تعلم بالظروف المحيطة به وبأنّه غير مشروع دولياً. إذاً، ومن خلال ما سبق، فإنّ إقدام ترامب على الاعتراف، بالرغم من معرفته بالظروف المحيطة وتعهدات الرؤساء السابقين للولايات المتحدة، وتأكيدهم بأنّ القدس مسألة يجب أن تخضع لاتفاق الطرفين المتنازعين، وأنّ الظروف المحيطة تفرض على الولايات المتحدة مراعاة هذه السياسة والالتزام بها، تحمل الولايات المتحدة مسؤوليتها الدولية حول الفعل وهو نقل السفارة إلى القدس1.

لقد ساهم وضوح قرارات الشرعية الدولية في دعم الأردن دولياً في مواجهته لصفقة القرن والسياسات الإسرائيلية، خاصة من الناحيتين السياسية والدبلوماسية، إلّا أنّه وفي ظل اعتماد الأردن المعروف تاريخياً على الولايات المتحدة أمنياً واقتصادياً، جعله يواجه ضغوطاً كبيرة نتيجة سياسات إدارة ترامب، والسبب الرئيس في ذلك هو محاولة تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن، الأمر الذي دعا العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إلى الخروج باللاءات الثلاث وهي: لا للتوطين، لا للوطن البديل، لا لصفقة القرن، والتي جاءت نتيجة حجم الضغط الذي تعرض له الأردن، ومحاولة تهميش دوره في المنطقة وفي عملية السلام، وذلك عبر رمي إدارة ترامب بثقلها

[1] ملف ندوة قرار نقل السفارة الأمريكية ووضع القدس القانوني والسياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2018)، ص8.

الســـياســـي من أجل إنجاز موجة من تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وبين إسـرائيل، متجاهلة المصـالح الأردنية والدور التاريخي للأردن في القضـية الفلسـطينية بصورة واضحة، هذا بالإضافة إلى فصل مسار العلاقات العربية مع إسرائيل عن مسار تسوية القضية الفلسطينية.

مع قدوم بايدن إلى البيت الأبيض، كان التركيز منصّـباً على إعادة تصـحيح العلاقة الأمريكية مع الأردن، حيث أنّ مدى الحرص على العلاقة الأمريكية الأردنية والتأكيد على اسـتراتيجيتها، يدلّل على مقدار ما تعرضـت له من ضـغوط إبّان حكم الرئيس ترامب. ناهيك عن حفاوة الاسـتقبال التي حظي بها الملك عبدالله عند زيارته للولايات المتحدة بعد تولّي بايدن السـلطة، حيث كان أول زعيم عربي يلتقيه بايدن بعد انتخابه رئيساً.

لقد سـاهم قدوم بايدن، ومغادرة نتنياهو الحكم، ووجود أرضـية صـلبة مثّلتها قرارات الشـرعية الدولية، في عودة الاتصـالات الأردنية الإسـرائيلية، والتي انعكسـت بصـورة إيجابية على القضية الفلسطينية، فقد ارتفع التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين من (140) مليون ليصـل إلى (700) مليون دولار وفقاً لبروتوكول باريس الذي كان قد عارضه نتنياهو، محاولاً الضغط على الجانبين الأردني والفلسطيني، هذا بالإضافة إلى شراء الأردن للمياه من الجانب الإسرائيلي.

تساهم الاتفاقيات الثنائية والثلاثية بين الأطراف الثلاث (الأردن، فلسطين، إسرائيل) في إرساء أسس السلام وزيادة فرصه اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، فمن المعروف أنّ تعزيز المصالح المشتركة، من شأنه جعل الأمن والاستقرار مصلحة للجميع، وهو ما حاول نتنياهو زعزعته فلسطينياً وأردنياً من خلال محاولاته الضغط على الأردن لتعطيل دوره، ومضاعفة الضغوط على الفلسطينيين إرضاءً لقواعده الانتخابية1.

تبدو المناخات الإقليمية والدولية الآن أكثر ملاءمة للحديث عن تسوية القضية الفلسطينية وفق حل الدولتين، دونما تجاهل للحقوق الفلسطينية المشروعة، فبالرغم من السنوات العصيبة التي مرّت بها القضية الفلسطينية نتيجة السياسات الإسرائيلية الممنهجة والدعم الأمريكي المستمر خلال ولاية ترامب، والتي سادت فيها الأجواء المحبطة لإحياء عملية السلام، فقد شكّلت صلابة الموقف الأردني والمقاومة الفلسطينية ورحيل كل من ترامب ونتنياهو، فرصة جديدة للحديث عن السلام، على الرغم من استمرار السياسات الاستيطانية وخلق حالة من الجمود في قضايا الحل النهائي عند إجراء أيّ مباحثات، إلا أنّ الجولة الأخيرة من الصراع بين المقاومة الفلسطينية في غزة واسرائيل، أدخلت معادلة جديدة مفادها أنّ أمن إسرائيل مرتبط بحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وأنّ الأردن مستمرٌ في الدفاع عن وصايته على المقدسات، ورفضه أيّ حلول من شأنها التأثير على مصالحه وأمنه، حيث يؤكّد الدعم الأمريكي للأردن، وتحسين العلاقات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي، وأثرها الاقتصادي

[1] محمد المومني، تحسن العلاقات الأردنية الإسرائيلية، صحيفة الغد، 2021/7/11.

والسياسي على القضية الفلسطينية، أنّ اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية التي وقّعت مع دول بعيدة جغرافياً عن بؤرة الصـــراع، لن تغني عن محورية الدور الأردني لأهمية موقعه وتاريخية دوره، وهو ما يدركه الأمريكيون، وأكّدت عليه السنوات القليلة الفائتة1.

ثالثاً: إتفاقيات أبراهام للسلام وأثرها على القضية الفلسطينية

بداية، فإنّ اتفاقيات أبراهام أو الاتفاقيات الإبراهيمية، هي اتفاقياتٌ وقّعت لإنهاء حالة الحرب، وبداية حقبة جديدة من التعاون والاعتراف المتبادل بين كل من إســـرائيل من جهة، والإمارات والبحرين والمغرب والســـودان من جهةٍ أخرى، وذلك برعاية أمريكية، وقد وقّعت هذه الاتفاقيات في البيت الأبيض في العام 2020، وسُـــميت باتفاقيات أبراهام أو الاتفاقيات الإبراهيمية نسبة إلى نبي الله إبراهيم عليه السلام، حيث قال سفير الولايات المتحدة في إســرائيل، ديفيد فريدمان، إنّ إبراهيم هو أبو الديانات الثلاث، وهو يمثل القدرة على التوحيد بين الديانات العظيمة الثلاث (الإسلام، المسيحية، اليهودية).

إنّ أوّل التأثيرات التي تركتها الاتفاقيات الإبراهيمية على القضـية الفلسـطينية هو تراجع وأفول مبادرة الســـلام العربية، التي ربطت إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل بتسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة، وإقامة الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية، على حدود الرابع من حزيران عام 1967.

[1] أنور الزيادات، تقرير هل يستمر توتر العلاقات الأردنية الإسرائيلية في عهد بينت، موقع العربي الجديد، 2021/7/19.

أمّا عربياً، فإنّ لاتفاقيات أبراهام وما تبعها من تطبيعٍ لعلاقاتٍ عربية إسـرائيلية أثرٌ في إضـعاف الحاضـنة العربية الرسمية للقضـية الفلسطينية، كما أنّ تعاقب هذه الاتفاقيات بصـــورة مفاجئة، جعل من الادعاء الإســـرائيلي الأمريكي بأنّ الســـلام الإقليمي قابل للتطبيق دون حلٍ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حقيقة، خاصـة في ظل حالة الانقسام في المواقف العربية، وتفاقم أزماتها التي خلّفها الربيع العربي، فكثير من الدول العربية، باتت ترى إيران – على سبيل المثال – أكثر تهديداً لأمنها من إسرائيل، بل أصـبحت تراها المهدّد الوحيد لأمنها، وبالتالي تراجعت أولوية القضية الفلسطينية بالنسبة لها.

من جهة أخرى، فإنّ تعاقب الحديث والإعلان عن الاتفاقيات والتعاون مع إســـرائيل، بصـــرف النظر عن مجال وحجم هذا التعاون، ســـيجعل فكرة تغليب المصـــالح على حســـاب القضـــية الفلســـطينية أمراً وارداً أكثر من ذي قبل، إضـــافة إلى أنّ ما أحدثته وحقّقته إسـرائيل يعتبر اختراقاً سـياسـياً واسـتراتيجياً للعمق العربي، ما أدّى إلى تراجع المســـاحة التي يمكن للدبلوماســـية الفلســـطينية أن تنشـــط فيها في مواجهة المشـــروع الإسرائيلي[1].

إنّ اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية الأخيرة التي جرت في ظل حكم اليمين المتطرف في إســـرائيل، تمنح الأخيرة فرصـــة أو موافقة على القيام بمزيد من مخططات الضـــم والاستيطان، وتحقيق يهودية الدولة، والقضاء على حل الدولتين.

[1] رامز الشيشي، أثر اتفاقيات أبراهام على النظام الإقليمي العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية،2021.

من الواضـح أنّ توقيت اتفاقيات السـلام العربية الإسـرائيلية التي تعاقبت مؤخراً، شكّلت تحدّياً جديداً أمام خروج القضية الفلسطينية من مأزقها، إضافة إلى أنّ سياق توقيع هذه الاتفاقيات مختلفٌ عن سـياق الإتفاقيات التي وقعتها كل من مصـر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن سابقاً، فالجانب الأردني، موضع التركيز في هذه الدراسة، استطاع أن يحقّق مكاسـب ذات صـلة مباشـرة بالقضـية الفلسـطينية، تتمثل في تثبيت الدور الأردني في القدس والمقدسـات، وترسـيم الحدود، إضـافة إلى الحصـول على حقوقه المائية، كما أنّ تمسـكٌ الأردن بحل الدولتين، لا يقل عن تمسـكه باتفاقية السـلام مع إسرائيل، وذلك وفق ما صرّح به رئيس الديوان الملكي الأسبق عدنان أبو عودة، الأمر الذي يعزّز فرضية أنّ حل الدولتين هو السبيل الوحيد لضمان أمن الأردن ووأد مشروع الوطن البديل الذي تطرحه إسرائيل1.

أمّا فيما يتعلق بالموقف الأردني من اتفاقيات السـلام المتعاقبة بين الدول العربية المطبّعة وإسـرائيل مؤخراً، فالأردن لم يعرب عن رفضـه لها، إلّا أنّه في الوقت ذاته لم يدعمها، حيث تمسّـك الجانب الأردني بموقفٍ مفاده أن السـلام لن يحل بالمنطقة دون تطبيق حل الدولتين، وفق ما صـرّح به العاهل الأردني خلال قمة ثلاثية جمعته مع الرئيس المصري ورئيس الوزراء العراقي.

[1] أيمن فضيلات، تقرير بعنوان: في ظل هرولة عربية للتطبيع.. هذا ما جناه الأردن بعد 26 عاما من السلام مع إسرائيل، شبكة الجزيرة.

كما أثّرت اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية على الأردن في مسألة نقل الحجاج إلى القدس، حيث ستتولى أبوظبي هذا الدور بعد أن كانت الأردن هي الممر، وهذا مؤشر على عدم مراعاة المصالح الأردنية، كما أنّ الأردن خسر دوره كوسيط بين دول الخليج وإسرائيل في إقامة بعض الترتيبات. إذن، يمكن القول إنّ السلام الحاصل اليوم، أدّى إلى تراجع الحضور الأردني بشكل عام، وقد تسعى الدول الخليجية الموقعة على اتفاقيات سلام مع إسرائيل إلى لعب دور أكثر فاعلية، نظراً لأهميتها الاقتصادية والسياسية في الخليج العربي، والتي تفوق أهمية الأردن وتأثيره خليجياً1.

وعلى الرغم من مرور ما يقارب ثلاثة عقود على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، إلّا أنّ العلاقات بين الجانبين لم تصل إلى درجة العلاقات الطبيعية، والسبب في ذلك هو ما اصطلح على تسميته في حقل العلاقات الدولية "معضلة الأمن"، وهي الطريقة التي يمكن من خلالها للدولة أن تحفظ أمنها، حيث أنّه ومع استمرار السياسات الإسرائيلية التي تهدّد أمن الأردن، وعدم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة تضمن تطبيق حل الدولتين، سيبقى أمن الأردن مهدّداً، وسيبقى السلام الأردني الإسرائيلي سلاماً بارداً.

إذاً، فإنّ مسألة الأمن في العلاقة بين الأردن وإسرائيل، تختلف عنها مع بقية الدول العربية التي أقامت سلاماً معها، حيث أنّ المعضلة الأمنية ليست حاضرة نظراً للبعد الجغرافي، إضافة إلى أنّ ثمار هذه الاتفاقيات إقتصادية بالدرجة الأولى، مع التأكيد

[1] حسن البراري، اتفاق أبراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2020 ، ص(11-12).

على أثرها السلبي على القضية الفلسطينية، خاصة وأنها ستدعم الاقتصاد الإسرائيلي وتنعش قطاعاته بما يُضخ فيها من استثمارات.

رابعاً: الانقسام الفلسطيني وأزمة العلاقة بين السلطة والرأي العام داخل فلسطين

على الرغم من حجم الضغوط التي تعرضت لها القضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، التي هي أهم احتياجات القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، إلّا أنها لم تنجح في تحقيقها، فبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلت في ذلك السبيل، والتي أعقبت الإعلان عن صفقة القرن، والتي تمثلت باجتماع الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع قادة الفصائل الفلسطينية، وذلك لمناقشة صفقة القرن، وعمليات التطبيع العربية مع إسرائيل، ومخططات إسرائيل لضم مساحات شاسعة من أراضي الضفة، وكذلك لقاءات حركتيّ فتح وحماس في تركيا في أواخر شهر أيلول عام 2020، حيث تم الاتفاق على رؤية مشتركة تؤسس لحوار وطني فلسطيني بين الفصائل والقوى الفلسطينية، إلّا أنّها لم تؤسس لتحقيق المصالحة الفلسطينية، ولعل العدول عن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، قد ساهم في عدم البناء على ما تمّ التوصل إليه من اتفاقيات.

من جهة أخرى، وعند الحديث عن الداخل الفلسطيني، فإنّ التنظيمات والقوى الفلسطينية الأخرى تعاني تراجعاً، فالقوى والأحزاب الفلسطينية اليسارية تعاني من إشكاليةٍ في العلاقة بين قياداتها وجمهورها، حيث يغيب التواصل بين القادة والقواعد، ما يؤثر على قدرة هذه الأحزاب على التكيف والتفاعل مع المتغيرات والوضع

السياسي، كما أنّ هناك ضعف في الدور الاجتماعي لصالح طبقات العمال والفلاحين، وضعف الموارد المالية للقوى والأحزاب اليسارية، وعدم تولّيها زمام المبادرة في نقد أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية على صعيد المفاوضات وتهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية[1].

أدّى الانقسام الفلسطيني، وحالة الضعف الذي تعيشه السلطة الفلسطينية في مواجهة السياسات الإسرائيلية، وعدم امتلاكها أيّ خيارات، وتمسّكها بمسار التفاوض كخيار استراتيجي، إلى تراجع صورتها أمام الرأي العام، إضافة إلى أنّ الانقسام الفلسطيني قد أدّى إلى تراجع القضية الفلسطينية إعلامياً، فبالإضافة إلى تعدّد وازدحام أجندات الدول العربية بقضاياها المحلية، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، أخذت كثير من وسائل الإعلام تنقد وتهاجم الفلسطينيين نتيجة خلافات واصطفافات سياسية مع فصيل فلسطيني ضد الآخر، الأمر الذي أدّى إلى تراجع الأحداث المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وولوج الجانب السلبي المرتبط بالانقسام وتبعاته[2].

كما أدّى الانقسام الفلسطيني إلى تفكك الحركة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات الوطنية الفلسطينية سياسياً وجغرافياً، فأصبحت الضفة الغربية لوحدها، وقطاع غزة لوحده، وعرب الداخل في مناطق 48 لوحدهم. أمّا على صعيد المؤسسات، فلم يعد

[1] محمود معياري، تحولات في التأييد الحزبي والاتجاهات نحو حل القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية شتاء2021، ص(125-127).

[2] محمد زريعي، لماذا تراجعت القضية الفلسطينية سياسيًا وإعلاميًا؟ شبكة الجزيرة، 2017/6/28.

هناك مؤسسات تمتلك شعبية وشرعية وطنية وديمقراطية، وأصبح هناك سلطتين، سلطة في الضفة الغربية، وسلطة أمر واقع في قطاع غزة، بعد أن كانت سلطة موحدة تقودها منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن مشكلات الحركة الوطنية الفلسطينية أيضاً، حالة الإنكار التي تسود بين النخب السياسية الفلسطينية تجاه فشل اتفاقية أوسلو، وفشل حل الدولتين، فاستطلاعات الرأي تشير إلى أنّ الشعب الفلسطيني يرى بأن حل الدولتين بات غير ممكن في ظل التغييرات التي تحدثها إسرائيل على الأرض، والإجراءات التي تقوض هذا الخيار[1].

إنّ استعادة القضية الفلسطينية لصدارتها تحتاج تفاعلاً فلسطينياً داخلياً، فالحرب الأخيرة على غزة كانت مثالاً على مدى الأثر الذي يمكن للداخل الفلسطيني إحداثه إقليمياً ودولياً، في محاولة لإعادة ترتيب أوراق القضية الفلسطينية، لتعود وتتصدر المشهد، فإنها تحتاج إلى استعادة الحركة الوطنية الفلسطينية والهوية النضالية الفلسطينية.

إنّ استمرارِ الاعتداءات وسياسة التهويد والتمادي في الاستيطان، يعيدنا إلى فرضية أنّ الانقسام الفلسطيني وحالة التراجع التي يشهدها الرأي العام الفلسطيني، تحول دون صعود القضية الفلسطينية، لذلك كان لا بد مما يلي:

[1] جميل هلال، الفلسطينيون على مفترق طرق.. وقائع مائدة مستديرة، مركز القدس للدراسات السياسية، 2018، ص115.

أن يكون هناك إرادة ودعم من القيادة الفلسطينية، أيّ لا بد للسلطة الفلسطينية بكافة مكوناتها، خاصة الأمنية أن تدعم الصمود الفلسطيني وأن تدعم المقاومة السلمية/ الشعبية.

أهمية التوافق بين فتح وحماس، ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، حتى ولو كان ذلك تحت قيادتين منفصلتين.

إنّ القراءة الواقعية، لما سبق تشير إلى أنّ القيادة الفلسطينية غير معنية بالمواجهة والتصعيد إلّا من خلال المقاومة السلمية، حيث أنها عادت إلى طريق اللقاءات مع الجانب الإسرائيلي، وهو ما قد يعزّز الفجوة بين القيادة والشعب الفلسطيني، ويباعد أكثر في وجهات النظر بين التنظيمات الفلسطينية، التي يرى بعضها وجوب المقاومة، أما المشاركة الشعبية الواسعة في المقاومة السلمية لن تكون متوفرة، رغم وجود قطاع واسع من أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية داعم لهذا النوع من المقاومة، حيث أنّ أحد أسباب غياب الزخم الشعبي، هو الضغوط الاقتصادية والمعيشية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وعدم وجود اقتصاد مقاوم داخل الضفة كما في السابق1.

[1] عزيز كايد، فرص اندلاع انتفاضة في الضفة الغربية، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2022، ص(6-7).

في إطار الحديث عن المجتمع الفلسطيني، فإنّ قطاعاً واسعاً منه يندرج تحت الطبقة الوسطى التي باتت تعتمد على الوظيفة، أو ما يمكن تسميته رأس المال الثقافي، كالتعليم وغيره من الوظائف في الشركات والبنوك والمجالات الإدارية، ومثل هذه القطاعات، تحتاج لاستمرار مردودها من رواتب وتحويلات، فعلى الرغم لما يمكن توجيهه للسلطة الوطنية الفلسطينية من انتقادات، إلّا أنّ بقاءها وبقاء حالة الاستقرار داخل الأراضي الفلسطينية، يعد مصلحةً لمختلف فئات المجتمع الفلسطيني، أما الطبقة العاملة داخل فلسطين، فإنّ غالبيتها ممن يعملون بمنشآت صغيرة، وهي غير مؤطرة، حيث أنها لا تنتمي إلى نقابات أو اتحادات، ما يصعب تحريكها سياسياً أو تحشيدها، مع ملاحظة أن ما نسبته (15)% تقريباً من طبقة العمال، يعملون في داخل الأراضي المحتلة عام 48.

بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال، فهم من العاملين في قطاعات البنوك والتجارة والعقارات، أيّ أنّ رؤوس الأموال ليست منتجة زراعياً وصناعياً لتتمكن من الانخراط في الأحزاب والحركات النضالية الاجتماعية، وبقاؤها يستدعي منها التعاطي بدبلوماسية مع سياسات الاحتلال وتحملها، وكذلك مع سياسات السلطة الفلسطينية.[1]

في ضوء ما سبق، فإنّه وإضافةً إلى التراجع الذي تشهده القضية الفلسطينية، فقد أثّر ذلك على الدور الأردني داخل الأراضي الفلسطينية، والذي لم يكن حاسماً على غرار

[1] جميل هلال، مرجع سابق، ص116.

الدور المصـري، ولعلّ السـبب في ذلك، هو عدم انفتاح الأردن على حماس لأسـباب سـياسـية وحسـاباتٍ إقليمية، وذلك نتيجة تأثير القوى الإقليمية وانقسـام مواقفها المتعلقة بالقضية والفصائل الفلسطينية.

كما أنّ لضعف السلطة الفلسطينية تأثيراً سلبياً أيضاً على الدور الذي يقوم به الأردن، وفي محاولة لتقوية هذا الدور، جاء تصـــريح وزير الخارجية الأردني أثناء لقائه مع نظيره المصـري، حيث أعلن عن تواصـل المملكة الأردنية الهاشـمية مع حركة حماس مشدّداً على أنّ الهدف هو حماية الفلسطينيين. وبالنظر للدور الأردني في القدس، فإنّ الأردن معني بتطوير علاقته مع السـلطة الفلسـطينية أيضـاً، وليس فقط مع حماس، ومعني بالعمل لاحقاً من أجل أن يكون طرفاً في دفع جهود المصـــالحة بين فتح وحماس، ناهيك عن أنّ ضـعف السـلطة الفلسـطينية وتراجعها في ظل السـياسـات الإسـرائيلية، قد يؤدي إلى انهيارها وتفرد الجانب الإسـرائيلي، وهو ما قد يشـكل خطراً على الأمن القومي الأردني1.

خامساً: فرص استعادة القضية الفلسطينية لأولويتها على أجندة المجتمع الدولي

على الرغم من حالة الركود السـياسـي الذي تشـهده جهود التسـوية العادلة والشـاملة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، إلّا أنّ فرص استعادة القضية الفلسطينية لأولويتها على أجندة المجتمع الدولي تبقى متاحة، وذلك من خلال ربط هذه التســوية

[1] تقرير بعنوان: الأردن مجبر على إعادة النظر في سياساته مع انحسار تأثيره في المشهد الفلسطيني، صحيفة العرب اللندنية، 2021/6/11.

باســـتقرار المنطقة وخفض التوتر فيها. وفي حديثٍ له أمام مجلس الأمن الدولي في تشـرين الأول من عام 2021، صـرّح منسـق عملية السـلام في الشـرق الأوسـط، تورو‌ينسـلاند، قائلاً: إنّ الوضـع في الأراضـي الفلسـطينية يتدهور، وإنّ عدم وجود أي تقدم نحو تحقيق حل الدولتين قد يؤدي إلى تأجيج التوتر وخلق حالة عدم الاســـتقرار، موضـحاً أنّ الأنشـطة الاسـتيطانية، وهدم ومصـادرة الممتلكات الفلسـطينية، وعمليات الجيش الإسرائيلي خاصة – في المنطقة "أ"–1، والقيود المفروضة على الحركة بما في ذلك الإغلاق الشـــديد على قطاع غزة، مؤكداً أن هذه الإجراءات تُغذي دائرة العنف. وحول قطاع غزة، أوضـــح المبعوث الأممي أنّ الوضـــع الأمني فيها هشٌ، والآليات الأمنية في الضـفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، آخذة في التدهور، بما في ذلك زيادة التوتر داخل وحول المواقع المقدسـة. يتضـح مما سـبق أن المبعوث الأممي للشرق الأوسط، كان قد ركّز على أثر السياسات الإسرائيلية على مسار عملية السلام، مطالباً باتخاذ خطواتٍ كزيادة الحوارات الفلسطينية الإسرائيلية، وانخراط المجتمع الدولي فيه، والقيام بمزيد من الحراك السـياسـي والاقتصـادي لمعالجة ما أفرزته حالة الركود، وما تمارسه إسرائيل من ضـغوطٍ على الشارع الفلسطيني اقتصـادياً وسياسياً، منوهاً إلى أهمية دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" الأونروا"2.

[1] المنطقة "أ" هي المناطق الواقعة تحت حكم وإدارة السلطة الفلسطينية أمنياً وسياسياً بموجب اتفاقية أوسلو.

[2] تقرير بعنوان: وينسلاند يدعو إلى استعادة الأمل في حل سلمي ومستدام للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي عبر التفاوض، الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة، 2021/10/19.

وفي إطار الحديث عن أهمية الحراك السياسي، والحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودور المجتمع الدولي، وفي لقاء الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في شهر شباط، ربط استقرار المنطقة باستعادة المسار السياسي الذي يسمح بتسوية القضية الفلسطينية، إضافة إلى حديثه عن أهمية تنشيط الحضور العربي في الدول التي تعاني من أزمات، لسد الثغرات وتفويت الفرصة على الأطراف الأقليمية والدولية، ومنع خلق مناطق نفوذ لها.

يشير ما سبق إلى أهمية انفتاح الأردن على كافة الأطراف سياسياً ودبلوماسياً، لما في ذلك من دور في اتساع مساحة الحراك السياسي، كما أنّ الأردن معنيٌ بأن يوصل رسائله، التي توضّح أثر تعثر تسوية القضية الفلسطينية على المنطقة وعلى الأردن، لأكبر عدد من الأطراف الفاعلة، إضافة إلى أنّ تعزيز دوره في ملفات المنطقة الأخرى، ما سيعزّز من أهمية الدور الأردني، والحرص على أمنه واستقراره، الأمر الذي يضاعف من فرص الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وإعادة طرحها بزخمٍ أكبر، لما لها من أثر على أمن المنطقة ككل وليس فقط الأردن[1].

إنّ إحدى أدوات إعادة بعث القضية الفلسطينية، هو الانفتاح الرسمي للدول على شعوبها، فقد أشار تفاعل الشعوب مع الفلسطينيين في مواجهتهم للسياسات الإسرائيلية في القدس، والعدوان على قطاع غزة، إلى مدى قدرة الرأي العام الدولي على إعادة

[1] أبو الغيط: استقرار المنطقة يتطلب استعادة فرص مسار سياسي يسمح بتسوية القضية الفلسطينية، موقع صحيفة القدس.

طرح القضية الفلسطينية، فقد خرجت مسيرات شعبية بالآلاف تطالب بالاعتراف بحقوق الفلسطينيين، ومندّدة بالقصف الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث أطلق المشاركون في تلك المسيرات شعار "حياة الفلسطينيين مهمة"، في إشارة إلى الحركة الأمريكية المناهضة للعنصرية التي رفعت شعار "حياة السود مهمة"، إنّ اتّساع مساحة الدعم الشعبي لحقوق الفلسطينيين، وإعادة استحضار قرارات الشرعية الدولية التي يستثنى الفلسطينيون من الاستفادة منها، وتمعّن إسرائيل في تجاهلها، تعيد المطالبة بتطبيق القرارات الدولية ذات العلاقة إلى الواجهة، وتزيد من الضغط على المجتمع الدولي، وفي هذا السياق، يواجه الرئيس الأمريكي جو بايدن انتقاداتٍ من الجناح التقدّمي في الحزب الديمقراطي، مطالباً إياه بمراجعة سياسات الولايات المتحدة التقليدية في دعم إسرائيل، ومراعاة حقوق الفلسطينيين، في إشارة إلى أنّه بالرغم من تغيّر الإدارة الأمريكية، إلّا أنّ الدعم الأمريكي لإسرائيل على الأرض لم يشهد تراجعاً، ينطبق ذلك الأمر أيضاً على دعم الشعب الفلسطيني وحقوقه، التي لم تشهد موقفاً أمريكياً نوعياً على الأرض1.

أمّا بالنسبة للأردن، ووفق استطلاعٍ للرأي أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، فإنّ إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديداً للأمن الوطني الأردني، حيث يعتقد (32)% من الأردنيين بذلك، تليها الولايات المتحدة الأمريكية (5)%، كذلك رأى (48)% من الأردنيين الذين شاركوا بالاستطلاع، أنّ إسرائيل هي الدولة الأكثر

[1] تقرير بعنوان: "حياة الفلسطينيين مهمة": عودة الروح للقضية الفلسطينية.

مسؤولية عن حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. تلتها الولايات المتحدة الأمريكية (11)1%.

من الواضـح أنّ التمادي الإسـرائيلي الأمريكي خلال الفترة الماضـية، وانحياز الولايات المتحدة لصـالح إسـرائيل، قد انعكس على الرأي العام الأردني، فبالرغم من أن الشـارع الأردني يرى بأنّ الولايات المتحدة هي الداعم غير العربي الأول للأردن اقتصـادياً، إلّا أنّه يرى فيها، في الوقت ذاته، خطراً على الأمن الوطني الأردني واسـتقرار المنطقة، ومن شـأن هذه المؤشـرات أن تلعب دوراً في تطوير السـياسـة الخارجية الأردنية، بحيث تأخذ بتوسيع وتنويع خياراتها، والاهتمام بأثر القضية الفلسطينية على العلاقات الأردنية الأمريكية، خاصـة وأنّ الإدارة الأمريكية اليوم، ترى بالأردن حليفاً اسـتراتيجياً في المنطقة.

في ضـوء ما سـبق، وبالنظر إلى مجمل التطورات الداخلية والخارجية المتعلقة بالقضـية الفلسـطينية والدور الأردني فيها، وجد الكاتب أنّ هناك جملة من الاسـتنتاجات التي من شـأنها تقديم فهمٍ لمسـتجدات الصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي، والمتغيرات التي أثّرت به، مع التركيز على أثر هذه المستجدات على الدور الأردني في القضية الفلسطينية.

[1] استطلاع للرأي العام حول: السياسة الأردنية الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

1. شـــكّلت ثورات الربيع العربي وما خلّفته من بيئة إقليمية مضـــطربة، فرصـــةً للجانب الإسرائيلي للمضـيّ قدماً في سياسـاته التي من شـأنها تصـفية القضـية الفلســـطينية، فما أدّى إليه الربيع العربي من ضـــربٍ للأمن والاســـتقرار في الإقليم، ضـاعف من تحدّيات دول المنطقة، وأعاد ترتيب أولوياتها، خاصـة مع تفشّي خطر الإرهاب في المنطقة.

2. لم يقتصر تأثير الانقسام الفلسطيني على إضعاف الموقف الفلسطيني فحسب، بل كان عاملاً من عوامل تراجع إقامة الدولة الفلســطينية المســتقلة، نتيجة ما أفرزه من انقسام اجتماعي وجغرافي فلسطيني.

3. انعكس الانقســـام الفلســـطيني على المحيط العربي، نتيجة ما أدّى إليه من اصطفافاتٍ أضرّت بالقضية الفلسطينية، وأدّت إلى مزيد من الاضطرابات في المنطقة.

4. على الرغم من توقيع معاهدة سلام أردنية إسرائيلية، إلّا أنّ هذا السلام لم يمكن قراءته بمعزلٍ عن القضية الفلسطينية، ما يعني أنّه لا يمكن الحديث عن إقامة علاقات طبيعية بين الأردن وإسرائيل، في ظل تراجع القضية الفلسطينية وعدم حلها.

5. من شـأن ضـعف السـلطة الفلسـطينية زيادة الضـغوط على الجانب الأردني، وبالتالي، فإذا كان الأردن يريد أن يعزّز من موقفه كطرفٍ في حل القضـــية الفلسطينية، عليه الوقوف إلى جانب السلطة الفلسطينية، ودعمها سياسياً في المحافل الدولية، وذلك عبر انتزاع مزيدٍ من القرارات الدولية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، وداخلياً، من خلال العمل المستمر لإعادة مسار المصالحة الفلسطينية إلى الواجهة.

6. سـاهمت قرارات الشـرعية الدولية الصـادرة عن الأمم المتحدة، وعلى الرغم من عدم الالتزام في تطبيقها، بدعم الموقف الأردني ومســـاندة الأردن في مواجهة صفقة القرن واليمين الإسرائيلي، الأمر الذي يدعو إلى مزيد من الضـغط على المجتمع الدولي لاستصـدار مزيدٍ من القرارات التي تحفظ الحقوق الفلسـطينية، في ضوء اختلال ميزان القوى بين أطراف الصراع.

7. يسـاهم انخفاض مسـتوى التوتر في العلاقة بين الأردن وإسـرائيل، في تخفيف الضغوط على الجانب الفلسطيني، خاصة من الناحية الاقتصادية.

8. في ضـــوء المســـتجدات الأخيرة التي شـــهدتها جولات الصـــراع الفلســـطيني الإسرائيلي، أصبح أمن إسرائيل مرتبطاً بإيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع، فقد كشفت التطورات الأخيرة التي تلت معركة سيف القدس، أنّ سياسات

إسرائيل لم تجلب الأمن للمجتمع الإسرائيلي.

9. تركت اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية التي تعاقبت في الآونة الأخيرة، آثاراً سلبية على القضية الفلسطينية ومعادلة الصراع العربي الإسرائيلي، إلّا أنّ هذا التأثير بقي محدوداً على الدور الأردني ومحوريته في تسوية القضية الفلسطينية، نتيجة للعوامل التاريخية والجغرافية والديمغرافية التي تجعل الدور الأردني جزءً أصيلاً من جزئيات الصراع وتسويته.

10. لا يمكن وضع اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية في سلةٍ واحدة، ذلك لأنّ الظروف والسياقات التي وقّعت فيها هذه الاتفاقيات مختلفة، كذلك فإنّ مواقع الأطراف الموقعة لهذه الاتفاقيات مختلفة من الناحية الجغرافية.

11. من الضروري أن ينفتح الجانب الأردني على مختلف الأطراف فلسطينياً وإقليمياً وعربياً، وذلك إذا أراد استغلال المناخ الإيجابي الذي خلقته إدارة بايدن، من أجل تفعيل الدور الأردني، وزيادة حضوره بملفات القضية الفلسطينية دفاعاً عن مصالحه العليا، خاصة وأنّ ملفات القضية بمجملها، تؤثر على الأردن وأمنه وهويته.

الفصل الرابع
عملية السلام في الشرق الأوسط

أولاً: مؤتمر مدريد

1- الطريق إلى مدريد: جرى التحضير لمؤتمر مدريد في خريف عام 1991، أيّ بعد أشهر معدودة من حرب الخليج الثانية، وقبل شهرين من الإعلان الرسمي عن تفكك الاتحاد السوفييتي، فكان التحضير لهذا المؤتمر والدعوة إليه من جانب الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي معاً، لكن الفاعلية الدولية التي تفرضها القوى الإقليمية والدولية كانت لمصلحة الولايات المتحدة[1].

ففي السادس من آذار عام 1991، بعد أن تم تحرير الكويت، أعلن الرئيس الأمريكي في حديث أمام جلسة مشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب، أن الوقت قد حان لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، ويجب أن يستند السلام الشامل إلى قراري مجلس الأمن (242 و338) وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن يشمل هذا المبدأ أمن إسرائيل والاعتراف بها، وكذلك ضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي أعقاب ذلك، بدأ وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر سلسلة من الزيارات إلى المنطقة وصلت إلى ثماني زيارات، حيث انتهت إلى ترتيب عقد مؤتمر السلام في مدريد في الفترة الواقعة بين الثلاثين من تشرين أول إلى الأول من تشرين ثاني عام 1991.

[1] حسن أبو شنب، الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، الرأي والرأي الآخر، مكتبة مدبولي القاهرة ط1، (1995)، ص74.

والواقع أنّه عند النظر إلى الظروف التي أنتجت مؤتمر مدريد، نجد أنّه قد بدأ في وقت كان العرب فيه في أقصى درجات الضعف[1].

فالموقف الاستراتيجي المتردّي للعالم العربي الذي تبلور عشية انتهاء حرب الخليج الثانية، وما نجم عنها من انقسام بالصف العربي، وفرض الوصاية على العديد من الأقطار العربية، إضافة إلى انهيار الإتحاد السوفييتي، الحليف التاريخي للعرب، وبروز القوى الأمريكية كقوة وحيدة على الساحة الدولية السياسية، قد دمّر الأسس الاستراتيجية العربية التقليدية، وألغى أي فرص لاستمرار المواجهة مع إسرائيل، غير أنّ ما ظهر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ليس نضجاً للإرادة العربية بتحقيق الحل السلمي، بقدر ما هو مصلحة أمريكية في وقف الحرب في الشرق الأوسط، وتشجيع الوصول إلى تسوية إقليمية، وقد وجد صدى وقبول لدى العرب وإسرائيل في وقت انحسر فيه الدور الاستراتيجي الإسرائيلي كحامية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، كما أنّ الانتفاضة لعبت دوراً في الموقف الإسرائيلي، خاصة وأنها أنهكت إسرائيل وجعلتها تعيد التفكير في سياستها[2].

وفي هذه الأثناء، استثمرت الولايات المتحدة هذا الوضع لدفع الأطراف إلى مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، والذي لها فيه مصالح استراتيجية كبرى، على أمل زيادة الاستقرار فيه، بما يضمن استمرار مصالحها الحيوية.

---

[1] صلاح منتصر، الطريق إلى السلام، مدريد (1991)، دار المعارف مصر 1992، ص(15-16).

[2] برهان غليون، نقد السياسة العملية العرب ومعركة السلام ،المركز الثقافي العربي الدار البيضاء ط1، 1999، ص30.

وخلال أيام من خطاب بوش، كان جيمس بيكر في طريقه إلى الشرق الأوسط من أجل عرض أفكاره المتعلقة بالسلام، حيث توقف بالمملكة العربية السعودية، ثم انتقل إلى إسرائيل، إضافة إلى اجتماعه مع الفلسطينيين، ثم توجه إلى دمشق[1].

ويقول د. فايز الطراونة، نائب رئيس الوفد الأردني لمحادثات السلام، في هذا الصدد: "لقد بدأ جيمس بيكر جولاته في الشرق الأوسط بين آذار وتموز من عام 1991، وفي تلك الفترة كانت العلاقات الأردنية الأمريكية في أسوأ أحوالها، حيث وصلت إلى حد انقطعت فيه الإتصالات بين الجانبين بشكل كامل، وكان ذلك واضحاً عندما استثنى جيمس بيكر الأردن من جولاته الثلاث الأولى، وتركّزت مباحثاته مع مصر وسوريا وإسرائيل حول الترتيب لعقد مؤتمر السلام، إلّا أنّ محاولات بيكر لترتيب حضور الأطراف المعنية للمؤتمر كانت تواجه برفض إسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت العقبة الرئيسية التي تقف أمام الولايات المتحدة لإنجاح المؤتمر، هي قضية التمثيل الفلسطيني، وهنا بدأت فكرة الوفد الأردني الفلسطيني المشترك تظهر للوجود، لأنه لم يكن بالإمكان لأي من الدول العربية الثلاث (سوريا، مصر، لبنان) أن تلعب هذا الدور، مما اضطر بيكر إلى أن يأتي إلى المنطقة ويقوم بزيارته الأولى للأردن في منتصف عام 1993، وكان ذلك أول لقاء بين مسؤول أمريكي ومسؤولين أردنيين منذ حرب الخليج، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر صحفي بعد انتهاء مباحثاته في الأردن، أنه لا يعتقد أن هنالك شخصاً أكثر شجاعة ومرونة ودعماً

[1] وليام كوانت، مرجع سابق، ص375.

للسلام من الملك حسين، وكان ذلك اعترافاً من الولايات المتحدة بالدور الحيوي للأردن في عملية السلام[1].

ومع التصلب الإسرائيلي للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، طلب الرئيس بوش في السادس من أيلول عام 1991 من الكونغرس، إرجاء النظر في طلب القرض الإسرائيلي، كما وأصدر تصريحات تعارض بشدة إقامة المستوطنات وقيام جماعات الضغط الإسرائيلية في محاولة للضغط على إسرائيل، إلى أن اقترع مجلس الوزراء الإسرائيلي لصالح حضور المؤتمر.

وفي الثامن عشر من تشرين أول عام 1991، وجّهت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي رسائل الدعوة للدول العربية وإسرائيل لحضور المؤتمر، حيث جاء فيها: "وبعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين، تعتقد الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي أنّ هناك فرصة تاريخية قائمة بالفعل، تدفع الإمكانيات قدماً باتجاه سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة، وأنّ الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة وملزمة وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين، وتركّز على قراريّ مجلس الأمن (242 و 338)، وهدف هذه العملية هو سلام عادل وشامل، ولتحقيق هذه الغاية، يتقدم رئيس الولايات المتحدة ورئيس

[1] توفيق أبو بكر، مسيرة التسوية السياسية (1977-1994) – حوارات وشهادات- حوار مع الدكتور فايز الطراونة، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية ط1، 1998، ص19.

الاتحاد السوفييتي إلى مؤتمر سلام تتبناه الدولتان، ويليه فوراً مفاوضات مباشرة، وسيتم عقد المؤتمر في مدريد في الثالث عشر من تشرين أول عام 1991.[1]

أمّا عن أبعاد الموقف الأردني في المشاركة في مؤتمر مدريد، فقد لخّصه الملك حسين في خطابه القومي الشـــامل، الذي ألقاه أمام المؤتمر الوطني العام الذي دُعي اليه، والذي شـــاركت فيه مختلف الهيئات الشـــعبية والفعاليات الممثلة للشـــعب الأردني في الثاني عشر من تشرين أول عام 1991، حيث قال:

"**أولاً:** لا أجد غضـــاضـــة في تذكيركم بحقيقة سـبق وأن أشـرت اليها، وهي أنّ المدقّق بالخط البياني للقضـــية الفلســـطينية، لا يمكن أن يغفل عن ملاحظة أنّ هذا الخط في انحدار مسـتمر، فما من فرصـــة للسـلام أتيحت عبر مسـار القضـية، إلّا كان ما هو ممكن من تحقيقه منها، أقل مما أتاحته الفرصة التي سبقتها، فنحن كعرب وفلسطينيين لم نتعامل مع فرص السـلام في إطار الممكن والمعقول، الأمر الذي أدّى إلى إضـاعة الفرصـــة تلو الأخرى، إلى أن وصـــل الحال إلى حد مصـــادرة إسـرائيل لما يقرب من (65)% من أراضي الضفة الغربية.

[1] توفيق ابو بكر، مرجع سابق، ص20.

ثانياً: إنّ الإدارة الإسرائيلية الحالية هي المستفيدة الوحيدة من استمرار حالة اللاحرب واللاسلم التي توظفها في تغيير الواقع على الأرض، وباستقدام المهاجرين اليهود بعشرات الألوف، وبناء مستوطنات جديدة.

ثالثاً: إنّ انهيار الشيوعية، وما نجم عنها من تهاوي لموازين القوى العالمية، أدّى إلى انهيار النظام العالمي القائم على الثنائية القطبية.

رابعاً: إنّ تهاوي النظام العربي واختلال موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط نتيجة أزمة الخليج، وما نجم عن ذلك من توجه واضح نحو القطرية، ترك آثاره المباشرة على التعامل مع القضية الفلسطينية.

خامساً: إنّ الأردنيين والفلسطينيين هم المحاصرون والمتضررون المباشرون من استمرار حالة الأمر الواقع في النزاع العربي الإسرائيلي.

سادساً: إنّ زيادة الاهتمام الأمريكي بمسألة الاستقرار في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج، وهو الاستقرار المستند إلى تسوية النزاعات ومعالجة جذورها، وليس الاستقرار المبني على احتواء الأزمات، كما كان حتى وقت قريب"[1].

[1] محمد المجالي، السلام في فكر الحسين، بدون ناشر، عمان(1995).

وهكذا، افتُتح مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد يوم الأربعاء الموافق الثلاثين من شهر تشرين أول عام 1991، وقد شارك في هذا المؤتمر كل من الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان كأطراف نزاع وتفاوض، إضافة إلى مصر التي حضرت بصفة شريك كامل، ودول المغرب العربي عدا ليبيا، ودول مجلس التعاون الخليجي كأطراف معنية بعملية السلام في الشرق الأوسط. أمّا الأمم المتحدة، فقد مثّلها الدبلوماسي السويسري إدوارد برونو بصفة مراقب، وحضرت المجموعة الأوروبية بصفة مراقب أيضاً، ومثّلها وزير خارجية هولندا هانز فان دين بروك، وعقد المؤتمر برعاية أمريكية سوفييتية، كما شارك الأردن وفلسطين ضمن وفد واحد برئاسة كامل أبو جابر كرئيس للوفد المشترك، وكان الافتتاح عبارة عن جلسة احتفالية، اقتصرت على خطابات الرئيس الأمريكي بوش والرئيس السوفييتي غورباتشوف وممثل الأمم المتحدة وممثل المجموعة الأوروبية ورؤساء وفود الأقطار الشرق أوسطية الستة المشاركة في المؤتمر.

2- محدّدات صيغة مدريد

1. المنهج التفاوضي والإطار الإجرائي - ويمثل الأسس والآليات التي تقوم عليها المفاوضات، حيث قام المنهج التفاوضي في مدريد على تحديد هيكلية عملية السلام من خلال مراحل ثلاث متمايزة للعملية التفاوضية، فبعد تهيئة البيئة الدولية والإقليمية للمفاوضات، وجدت الولايات المتحدة أنّ المفاوضات يجب أن تتم وفق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى – هي مؤتمر ســـلام يعقد في مدريد، وهو بمثابة الجلســـة الافتتاحية للمفاوضـــات، وفي هذه المرحلة، يتم إلقاء البيانات التي تعبّر عن مواقف أطراف النزاع من القضايا والنقاط الواردة في خطاب الدعوة للمؤتمر.

المرحلة الثانية – هي مرحلة المفاوضات المباشرة، والتي تبدأ في واشنطن عقب انتهاء المؤتمر، حيث تتم المفاوضـات على مسائل الأرض، وتجري المفاوضـات بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، كلٌّ على حدة.

المرحلة الثالثة – وهي المفاوضـــات الإقليمية متعدّدة الأطراف، وتكون للبحث في المشـــاكل الرئيســـية الأخرى في المنطقة، وتبدأ بعد أســـبوعين من بداية المفاوضـــات الثنائية. وفي هذه المرحلة، تتم مناقشـــة موضـــوعات الأمن الإقليمي التي تخرج عن نطاق مبادلة الأرض بالســـلام في العلاقات الثنائية بين إســـرائيل وجيرانها العرب، إلى آفاق نظام إقليمي شـــرق أوســـطي للأمن والتعاون، وتتميّز هذه المرحلة عن غيرها من المراحل، من حيث اتساع قاعدة عضويتها لتشمل أطراف آخرين غير الولايات المتحدة وروسيا، مثل الجماعة الأوروبية وكندا واليابان[1].

وحول الإطار الإجرائي للمفاوضـــات، قال الدكتور فايز الطراونة في هذا الســـياق "لقد كان هنالك خوف حول آلية المفاوضـات، فإسرائيل تريد المفاوضـات بشكل ثنائي بينها

[1] بكر عبدالمنعم، دولة فلسطين، مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، دار الشروق، عمان، ص32.

وبين كل دولة عربية على حدة، أما العرب فكانوا يرفضـــون هذا الاقتراح، مما دفع الولايات المتحدة إلى تقديم حل وســـط تمثل بأن يعقد المؤتمر برعاية دولية، ويعقبها مفاوضات ثنائية مباشرة بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، على أن يكون هنالك مفاوضـــات متعدّدة الأطراف تســير بشــكل موازي للمفاوضـــات الثنائية، وذلك لبحث القضايا التي لها علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي، بحيث تشارك بها دول عربية أخرى خارج إطار دول الطوق، وهذا ما تم الاتفاق عليه من قبل كافة الأطراف[1].

دلالات الإطار الإجرائي

1- كمراقب (رقابة الأمم المتحدة)

إنّ الأمم المتحدة كمنظمة دولية لا تقود هذا المؤتمر، بل تشـــارك فيه بصـــفة مراقب، وهذا ما يســـحب الصـــفة الدولية عن المؤتمر، ويعقد المؤتمر برعاية الولايات المتحدة والإتحاد الســـوفييتي، مما يعني أنّه يعقد فعلاً تحت رعاية وإشـــراف الولايات المتحدة، خاصـــة بعد ما حدث من متغيرات إقليمية ودولية. إنّ الأعضـــاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن: بريطانيا، فرنســـا، والصـــين ليس لهم مشـــاركة فعلية فيه، حيث كانت مشـــاركة بريطانيا وفرنســـا ضـــمن الجماعة الأوروبية، أي بصـــفة مراقب فقط، وهذا يتعارض مع صيغة المؤتمر التي طُرحت في السابق، فالمؤتمر ليس مؤتمراً دولياً على النحو الذي كان يطالب به العرب، بل هو مجرد غطاء للمفاوضـات الثنائية المباشـرة، ولا يملك ســـلطة إبداء الرأي أو الاعتراض على اتفاقيات الأطراف، بل إنه ينقض بعد

[1] محمد المصالحة، الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية، مركز الدراسات البرلمانية عمان، 2005، ص(108-109).

افتتاحه وإلقاء كلمات الوفود، ولا يستأنف عقده إلّا باتفاق الأطراف المتنازعة، باختصار، لا دور للأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية فيه، وإنما ترعاه الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي فقط[1].

2- الإطار الموضوعي لمؤتمر مدريد والأسس المرجعية لعملية السلام

تتمحور الأسس المرجعية لعملية السلام في أربعة أسس رئيسية هي:

1 . قراريّ مجلس الأمن (242 و 338).

2 . رسالة الدعوة للمؤتمر.

3 . رسائل التطمينات الأمريكية.

4 . خطاب الرئيس بوش في الكونغرس في السادس من آذار عام 1991[2].

وبتحليل هذه الأسس الأربعة، نجد أنها تطرح أربع أفكار رئيسية هي:

1- الإنسحاب المشروط: تضمّنت رسائل التطمينات الأمريكية عبارة الحل الشامل، الذي يجب أن يستند إلى قرارات مجلس الأمن (242 و 338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومن قراءة القرار (242) نجد الدعوة للإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة بالتزامن مع تحقيق سلام عادل وشامل، وإقامة حدود آمنة في الشرق الأوسط، وهذا

[1] طاهر شلش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحدّيات، دار الشروق- القاهرة، 1999، ص(44-45).

[2] بكر عبدالمنعم، مرجع سابق، ص33.

يعني الانسحاب المشروط المرتبط بتحقيق السلام والحدود الآمنة، غير أنّ ربط مدى الانسحاب من الأرض بمدى ما تحقق من سلام بحسب التصور الإسرائيلي، يؤدّي إلى تفسير خاص للقرار (242)، فالانسحاب من الأراضي العربية محدّد بحسب التفسير الإسرائيلي، ومتطلبات السلام مفتوحة تبعاً لهذا التفسير، وهذا ما ينافي جوهر القرار (242).

ويقول الدكتور فايز الطراونة بهذا الخصوص" لقد كان الاتفاق في مدريد على أساس أنّ مرجعية عملية السلام هي القرارات (242 و 338) ورسالة الدعوة من الراعيين، وقد أكّد الأردن وما زال يؤكد على أنّ مرجعية السلام تشمل، إضافة إلى ذلك، ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبالتحديد معاهدة جنيف الرابعة، لأنها حدّدت بشكل رئيسي تعريف الاحتلال، وقد وافقت جميع الدول العربية على هذه المرجعيات، إلّا أنّ إسرائيل وكعادتها، كان لها تفسيرها الخاص للقرار (242) وبعض المرجعيات الأخرى[1].

لقد خرج مبدأ الأرض مقابل السلام عن التفسير المنسجم مع القانون الدولي تبعاً للتصور الإسرائيلي، الذي لم يجد اعتراضاً من جانب الولايات المتحدة، عندما اعترفت في رسالة التطمينات إلى إسرائيل بوجود تفسيرات مختلفة للقرار (242)، وأنّ هذا الأمر عرضة للنقاش ومفتوح للتفاوض.

[1] محمد المصالحة، مرجع سابق، ص(109-110).

2- صيغة الحكم الذاتي: تمحورت وجهة النظر الأمريكية حول القضية الفلسطينية بأن تتم تسويتها على مرحلتين:

الأولى: هي مرحلة انتقالية يتمتع بها الفلسطينيون بحكم ذاتي، يسمح لهم بالسيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية، ولكن دون الإشارة إلى حق تقرير المصير الذي يقود إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

الثانية: هي مرحلة أخيرة، يتم التوصل إليها بعد مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول جميع التفاصيل، وتطمئن الإدارة الأمريكية الفلسطينيين، وتعترف بحقهم في إثارة أي قضية أثناء المفاوضات، بما فيها قضية القدس الشرقية، غير أنّ هذه الإدارة ذاتها، تعطي الإشارة للإسرائيليين بأنّ مفاوضات الحكم الذاتي ستبدأ بعد الترتيبات الانتقالية في ضوء التشاور بينهما.

أدّى هذا الغموض الذي يكتنف الموقف الأمريكي إلى تسجيل نقاط اختلاف جوهرية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وذلك فيما يتعلق برؤيتهم للحكم الذاتي، فهو حكم ذاتي غير محدّد الهوية بالنسبة لإسرائيل، وتتلخص صلاحياته بالجانب الإداري،

وتكون السيادة فيه فقط على السكان، أمّا الفلسطينيين، فقد قرأوا فيه حكماً ذاتياً انتقالياً له صلاحيات تشريعية، تكون السيادة فيه للفلسطينيين على السكان والأرض والمياه[1].

أمّا القرار (242)، فقد وجد الإسـرائيليون أنه لا يشـمل مرحلة الحكم الذاتي، في الوقت الذي أصّر فيه الفلسطينيون على أنه يشمل مرحلتي الحكم الذاتي والحل النهائي.

3- **مفهوم الأمن في رسـائل التطمينات الأمريكية للعرب:** نجد أنّ هناك تأكيدات على توفير الأمن والاعتراف بجميع دول المنطقة، بما فيها إســـرائيل، من غير الدخول في تفاصـيل الأمن، وفيما يخص مسـائل الأرض والإنسـحابات الإسـرائيلية والأمن الإقليمي الإسـرائيلي، نجد في رسـالة التطمينات الأمريكية لإسـرائيل أنّ الولايات المتحدة تعترف بحق إسـرائيل بأن يكون لها حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، وتتفق بشـأنها مع جيرانها، فهي تعد إســـرائيل بعدم بلورة موقف نهائي تجاه الحدود، كما وتعترف بحق إســـرائيل بالأمن على طول الحدود الشـمالية مع لبنان، وما يترتب على ذلك من اسـتعداد الإدارة الأمريكية لقبول أي تعديلات على الحدود تتفق مع تحقيق الأمن لإسرائيل. أما مضمون الأمن الاقليمي، فإنه ينطلق من أولوية الأمن الإســرائيلي ومتطلباته، فالولايات المتحدة تؤكد التزامها بأمن إسـرائيل والحفاظ على تفوقها النوعي (تفوقها العسـكري) على الدول العربية مجتمعة، وتعد بالتشـاور معها، وأن تضـع في اعتبارها المواقف الإسـرائيلية من عملية السلام[2].

---

[1] بلال الحسن، السلام الأجوف من مدريد إلى أوسلو، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق ط1، 1994، ص22.

[2] طاهر شلش، مرجع سابق، ص46.

4 – معارضة النشاط الاستيطاني: أبدت إدارة بوش في رسائل التطمينات التي بعثت بها للفلسطينيين والإسرائيليين، وبشكل صريح، عدم تأييدها لضم الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل أو بقاءها تحت حكم إسرائيل، كما أنها لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها، وترى أن يتقرّر وضعها من خلال المفاوضات، كما أنّها تعارض النشاط الاستيطاني، وكذلك الإجراءات أُحادية الجانب التي تؤثر على المفاوضات.

وفيما يخص الجولان، أعلنت الإدارة الأمريكية رفضها للقانون الإسرائيلي الذي يقضي بضم الجولان، وكذلك رفض التشريعات الإدارية التي اتخذتها إسرائيل، وهي تدعو إلى التفاوض المباشر، ذلك أنّ الاتفاق النهائي، كما ترى الإدارة الأمريكية، يأتي عبر التفاوض، وليس من الأمم المتحدة ومجلس الأمن[1].

ولم يكن هذا الموقف الأمريكي من قضية الجولان ليرضي إسحاق شامير، الذي قبل بمبادرة السلام على مضض، ولم ير فيها سوى وسيلة لكسب الوقت من أجل المضي في عمليات الاستيطان وتفتيت الأرض الفلسطينية، وذلك من أجل إغلاق الطريق أمام إقامة كيان فلسطيني مكتمل، لكن الإدارة الأمريكية وجدت في مواصلة شامير للإجراءات الاستيطانية عقبة تحول دون تقدم المفاوضات، فما كان من الرئيس بوش إلّا تشديد شروط ضمانات القروض بقيمة عشرة مليارات دولار، تلك التي كان قد طلبها

[1] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص84.

شـامير، وذلك في محاولة منه لحثه على وقف بناء المسـتوطنات، فأعلن بوش أنه لن يوافق على تقديم هذه الضـمانات إلّا إذا غيّرت إسـرائيل من سـياسـتها الاسـتيطانية في المناطق المحتلة، ولكن، ومع تعنت شامير ورفضه وقف الاستيطان، خسر الانتخابات، وجاء حزب العمل لقيادة الحكومة الإســـرائيلية بزعامة رابين، فأعلنت الولايات المتحدة عن موافقتها على تقديم ضمانات القروض لإسرائيل[1].

ومع حلول الانتخابات الأمريكية وتولّي بيل كلينتون رئاســـة الولايات المتحدة، بدأت مرحلة جديدة من مراحل عملية السلام.

5- العبور إلى المفاوضات الثنائية والمتعدّدة الأطراف

المفاوضات الثنائية:

على قاعدة صـــيغة مدريد في مضـــمونها الإجرائي والموضـــوعي، اعتمدت جلســـات المفاوضات الثنائية بين الدول العربية وإسرائيل كل على حدة، وتماشياً مع وجهة النظر الإسرائيلية في التفاوض مع الدول العربية.

حيث يتم التفاوض مع كل وفد بمعزل عن الوفود الأخرى، فإلغاء أي شـكل من أشـكال التعاون والتضـامن والتقارب العربي، هو أحد شروط إسرائيل للتفاوض مع العرب، وهو

[1] بلال الحسن، مرجع سابق، ص24.

ما كرّسته في مبدأ المفاوضات الثنائية[1]، الأمر الذي أدّى إلى تفسخ الموقف العربي في مواجهة الوفد الإسرائيلي، وتمكين إسرائيل من تحقيق مكاسب في مفاوضاتها.

وقد بدأت أول جولات المفاوضات الثنائية في الثالث عشر من شهر تشرين الثاني عام1991، بين الوفد السوري والوفد اللبناني والوفد الأردني– الفلسطيني المشترك مع إسرائيل، وتم فيها بحث النزاعات بين إسرائيل ودول الطوق، كما تم فيها بحث قضية المستوطنات في الضفة الغربية والحكم الذاتي للفلسطينيين، وانسحاب إسرائيل من الجولان. وفي الجولة الثانية من المفاوضات التي بدأت في واشنطن في العاشر من شهر كانون الأول عام 1991، طالب الوفد الفلسطيني بفصل المسارين الأردني والفلسطيني، حيث تم ذلك اعتبارا من بداية الجولة الثالثة. ثم تتابعت الجولات على المسار الفلسطيني إلى حين توقيع إعلان المبادئ في الثالث عشر من أيلول عام 1991، والجولات على المسار الأردني إلى حين توقيع معاهدة سلام في السادس والعشرين من شهر تشرين أول عام 1994، بينما تعّثرت الجولات على المسارين السوري واللبناني.

غير أنّ تلك المفاوضات الثنائية، لم تحقّق نتائج جوهرية في العامين (1992–1993)، قياساً بما حقّقته الدبلوماسية السرية على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، إذ تكّفلت الدبلوماسية السرية بردم الهوة بين الأطراف والتمهيد لتوقيع إتفاقية أوسلو.

[1] برهان غليون، مرجع سابق، ص27.

لقد أعادت صيغة مدريد مسار التسوية إلى المفاوضات الثنائية المباشرة، حيث لا وفد عربي موحد إلى مدريد، ولا ربط بين سائر المسارات التفاوضية، ولا قدرة لمؤتمر مدريد على فرض توصيات على الأطراف أو تعديل ما يتفقون عليه في المفاوضات الثنائية، ولطالما كان هذا الاسلوب الدبلوماسي في التفاوض (المفاوضات الثنائية) مطلباً إسرائيلياً منذ إقامة دولة إسرائيل، والحقيقة أنّ سياسة كامب ديفيد هي التي أرست هذه القاعدة في العلاقات العربية الإسرائيلية، ودفعت لتطبيقها على الجبهة المصرية تمهيداً لتطبيقها على سائر الجبهات الاخرى[1].

المفاوضات متعدّدة الأطراف

تعد المفاوضات متعدّدة الأطراف حجر الزاوية في بناء فكرة الشرق الأوسط الجديد، الذي يسمح لإسرائيل بأخذ دور في تشكيل المنطقة. ويعد هذا المشروع خياراً وهدفاً لإسرائيل لبلوغ غاياتها في المنطقة، حيث طرحت إسرائيل فكرة الشرق الأوسط الجديد لتسهيل دخولها في تحالفات مع دول المنطقة، ولعب دور أكبر في سياسات تلك الدول، الأمر الذي يساعدها في تحقيق ما كانت تطمح إليه من تطبيع مع الدول العربية، واعتبارها همزة الوصل بين الشرق والغرب[2].

فالتطبيع هو جوهر المفاوضات المتعدّدة الأطراف لمواكبة المفاوضات الثنائية، وهو خلاصة المفاوضات الدائرة حول مسائل المياه، التسلح، اللاجئين، التنمية والبيئة ، وهو

[1]. عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص(86-87).

[2] محمد المصالحة، مرجع سابق، ص28.

مضـمون السـلم بالمفهوم الإسـرائيلي ومعياره، ووسـيلة إسـرائيلية دائمة للتأكد من تخلي العرب عن العدائية تجاه إسـرائيل، ومن دون التطبيع، لن تنسـحب إسـرائيل من أجزاء من الأراضي العربية، ولن تعطي للفلسطينيين حتى حكماً ذاتياً محدوداً.

وقد عقد أول اجتماع في المفاوضات متعدّدة الأطراف في موسكو في الثامن والعشرين من شـــهر كانون ثاني عام 1992، وانبثق عن هذا الإجتماع خمس مجموعات عمل متخصـــصـــة هي: مجموعة عمل حول المياه، مجموعة عمل حول الأمن والتســـلح، مجموعة عمل حول التنمية الإقتصـــادية، مجموعة عمل حول البيئة، وأخيراً مجموعة عمل حول اللاجئين.

ولم يشـارك وفدا سـوريا ولبنان في المفاوضـات المتعدّدة، لقناعة سـوريا بأنّ لا معنى لبحث مســـائل مثل التعاون الإقليمي والمياه والعلاقات الاقتصـــادية، بينما لم يبدأ بعد البحث في جوهر العملية، وهو الانســحاب الإســرائيلي من الأراضـــي العربية المحتلة حسب تعبير فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري[1].

وعلى الرغم من غياب سـوريا ولبنان، فإنّ المفاوضـات متعدّدة الأطراف تكثفت، وذلك بمشـاركة دول عربية وشـرق أوسـطية وأوروبية، فضـلاً عن مشـاركة الولايات المتحدة واليابان، وعدد من الدول الصـناعية، وقد شكّلت ضـغطاً قوياً على العرب لكي ينخرطوا

[1] محمد المصالحة، مرجع سابق، ص29.

في البحث في مســـتقبل العلاقات الاقليمية مع إســـرائيل والقوى الدولية، قبل أن تنجح المفاوضـــات الثنائية في التوصـــل إلى نتائج مقبولة من الأطراف المعنية، حيث برز ضغط دولي من نوع آخر، يستند إلى مشاريع إقليمية شرق أوسطية قديمة، هو ضغط المفاوضات متعدّدة الأطراف على العرب قبل غيرهم.

ولعل أبرز ما تمخضت عنه سياسة مدريد، هو اعتماد الدبلوماسية السرية لتحريك مسارات التفاوض، بالتزامن مع طرح أفكار الشرق أوسطية.

لقد تكّفلت الدبلوماسية السرية، بإيجاز مضمون اتفاقية أوسلو، الموقع في الثالث عشر من أيلول عام 1993، أكثر من المفاوضات المباشرة في واشنطن، وكثيراً ما طالب الإسرائيليون باعتماد هذا الأسلوب الدبلوماسي على المسارات الأخرى.

لقد وضعت صيغة مدريد تصوراً ما لعلاقات شرق أوسطية، عمادها إسرائيل وراعيتها الولايات المتحدة، خاصة وأنّ المتغيرات الدولية الصاخبة التي حصلت، قد زادت من ضعف العرب واختلال التوازن الاستراتيجي لمصلحة إسرائيل، مثلما زادت من النفوذ الإسرائيلي في الشرق الأوسط والعالم.

وباتت صـيغة مدريد بمثابة اسـتدعاء للعرب إلى طاولة المفاوضـات الثنائية المباشـرة، ووفقاً لشروط غيرهم[1].

ثانياً: إتفاقية أوسلو

هي اتفاقية أوسـلو، أو اتفاقية غزة أريحا أولاً، أو إعلان مبادئ بشـأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقّع في واشـنطن في الثالث عشـر من أيلول عام 1993، من قبل الحكومة الإسرائيلية والوفد الفلسطيني المفاوض، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الروسي، ثلاثة أسماء لمسمّى واحد، هي اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني التي اصـطلح على تسـميتها "إتفاقية أوسـلو" نسـبة إلى عاصـمة النرويج حيث جرت المفاوضـات السـرية التي أدّت إلى الاتفاق على مجموعة مبادئ بين الفلسـطينيين والإسرائيليين.

كيف تم التوصل إلى اتفاقية أوسلو؟

أطلق مؤتمر مدريد مفاوضـات ثنائية مباشـرة بين العرب وإسـرائيل، وانخرط الجانب الفلسطيني في هذه المفاوضات ضمن وفد مشترك مع الأردن، ثم أخذ يستقل تدريجياً، وصولاً إلى ثنائية إسرائيلية – فلسطينية في المفاوضات التي انعقدت في واشنطن من الجولة الأولى في تشرين الثاني عام 1991، إلى الجولة التاسعة في نيسان من عام 1993، والتي تعثرت وانتهت إلى الفشـل. وخلال هذه المرحلة لم تتحقق نتائج إيجابية

[1] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص88.

تذكر، وظهر التعنت الإسـرائيلي جليّاً في رفض الاعتراف بأبسـط الحقوق المشـروعة للشعب الفلسطيني، حتى أنّ التسوية الثنائية بدت نوعاً من المستحيلات.

وفي الوقت الذي اتجهت فيه الأنظار إلى مفاوضـــات واشـــنطن الثنائية بين الوفدين الفلسـطيني والإسـرائيلي، وبينما كان الوفد الفلسـطيني يعلن عن المراوحة والجمود على لسـان أبرز أعضـائه: حيدر عبد الشـافي، حنان عشـراوي، فيصـل الحسـيني، صـائب عريقات، لم يعلم هؤلاء المفاوضـون أنّ ثمّة طريق آخر يسلكه مفاوض فلسطيني آخر، هو طريق الدبلوماسـية السـرية في العاصـمة النروجية أوسـلو، برعاية يوهان يورغن هوسـت وبمشـاركة محمود عباس، أحمد قريع، حسـن العصـفور وماهر الكردي عن الجانب الفلســطيني، ويوســي بيلين ورون بونديك ويائيير هيرشــفيلد عن الجانب الإسرائيلي.

بدأت الاتصـالات السرية في كانون الثاني عام 1993 بعد فشل المفاوضـات الثنائية في واشـــنطن، وبعد تراجع فاعلية ودور منظمة التحرير الفلســطينية داخل الأراضـــي الفلسطينية وخارجها، والواقع أنّ هذا الفشل بدأ في عهد حكومة الليكود برئاسة اسحاق شامير، الأمر الذي دفع الفلسطينيين إلى دعم حزب العمل في انتخابات الكنيست التي جرت في حزيران 1993، وقد ســاهمت الأصــوات العربية المؤيّدة لحزب العمل بأن يتفوق إسحاق رابين، وأن يتمكن من تشكيل الحكومة الإسرائيلية، وتعتبر تفاصيل هذه المعركة الانتخابية جزءً لا يتجزأ من مفاوضات أوسلو السرية.

مع فوز حكومة إسحاق رابين، شعر الفلسطينيون بالارتياح، فقد كان برنامجه الانتخابي مشجعاً، كما وأن الاتصالات التي سبق وأن أجروها مع شخصيات من حزب العمل، كانت قد أقنعت رابين بأنّ الوقت قد حان للتعامل المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية[1].

وهكذا، بدأت المفاوضات السريّة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في النرويج في البداية ببضعة لقاءات للأكاديميين برعاية المسؤولين النرويجيين، إلى أن كلّف رابين شمعون بيريز برفع مستوى صلاحيات المفاوضين الإسرائيليين في أوسلو، ومن الجدير بالذكر، أنّ بيريز قد تبني فكرة السلام مع العرب ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد منذ أواخر الثمانينيات، وأصبح راعياً لمجموعة صغيرة من أنصار السلام في داخل حزب العمل، كان من أهم شخصياتها يوسي بيلين. وكانت أفكاره تتمحور حول أنّ السلام بين العرب وإسرائيل يجب أن يُفضي إلى تكوين مجال اقتصادي في الشرق الأوسط وفق النموذج الأوروبي، بحيث تكون عماده إسرائيل.

وتبدو طموحات رابين أكثر براغماتية وواقعية، فمنذ الثمانينيات، انتهى إلى فشل سياسة إسرائيل الكبرى، فالنمو المتواصل للسكان الفلسطينيين، سوف يترتب عليه تهديد الطابع اليهودي للدولة في حالة الاتجاه إلى ضم الأراضي المحتلة، في حين أنّ العنف

[1] هنري لورنس، المشرق العربي في الزمن الأمريكي، ص38.

سيصبح بشكل دائم، إذا ما استمرت السيطرة البوليسية والعسكرية، لذا فقد انتهى إلى خلاصة مفادها أنه يجب الفصل بين الشعبين.

وعلى الجانب الفلســـطيني، نجد أن انتهاء الدعم المالي من جانب بلدان الخليج قد اختزل بشــكل ملحوظ هامش حركة منظمة التحرير الفلســطينية داخل الأرض المحتلة لصالح الإسلاميين، وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

لقد اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية، أنّ المفاوضـات السرية مع إسـرائيل، هي نوع من صراع البقاء على المسرح السياسي بعد مفاوضات طويلة في واشنطن، لم تكن ذات نتيجة إيجابية، وهذا ما ذهب اليه الكاتب البريطاني ديفيد هيرست الذي وجد أنّ "اهتزاز مكانة عرفات فلسطينياً، بالإضـافة إلى فشل رهانه مع الأمريكيين بعد التنازلات الكبيرة التي قدّمها دون مقابل، وكان الدافع الأسـاس وراء طرحه خيار غزة– أريحا"، فالمنظمة حسب ما أشار اليه عزمي بشارة "مستعدة لدفع ثمن باهظ من أجل تأمين عودتها إلى الساحة الدبلوماسية"[1].

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه إســـرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلســـطينية أقل خطراً من التفاوض مع المنظمات الإســـلامية، التي ترفض إســـرائيل عقائدياً، وجدت إسـرائيل في محادثاتها السـرية فرصـة لتحقيق أهدافها السـياسـية، خاصـة إيجاد سـلطة

[1] حسين أبو شنب، مرجع سابق، ص69.

فلسطينية في الضفة والقطاع تستطيع أن تتحمل مسؤولية الأمن، في ظل سيطرة إسرائيلية كاملة على الشؤون الخارجية، كما وجدت أنّ المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية قد تفتح لها أبواب الدول العربية التي ستسعى للتفاهم مع إسرائيل وفق شروطها[1].

وهكذا أشرف الرئيس اللفلسطيني السابق، ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، على سير المفاوضات بكتمان، حتى عن أعضاء اللجنة التنفيذية، وتابع وزير الخارجية الأمريكي شيمعون بيريز هذه المسألة بواسطة نائبه يوسي بيلين، الذي كان له دور مميز إلى جانب عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة محمود عباس، المكلف بتنسيق المفاوضات.

وقد ذكر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أنّ الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات أوسلو، أبلغ الوفد الفلسطيني أهمية إعلام الحكومتين المصرية والأمريكية بقناة أوسلو، وكان أن أبلغت منظمة التحرير الفلسطينية الطرف المصري بمجريات المفاوضات في إطار محدّد من السرية، فيما أبلغ شمعون بيريز وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر، ثم توالت الإشارات والتبليغات السرية على المستويين الإقليمي والدولي، فيما إستمرت المفاوضات بين الإسرائيليين وعرفات الذي كان يدعو الإسرائيليين إلى الانسحاب من منطقة ما من الضفة الغربية، إلى جانب الانسحاب من غزة، القنبلة الديموغرافية

[1]. جواد الحمد، مرجع سابق، ص35.

الضاغطة، حيث بدأ خيار غزة – أريحا كاقتراح إسرائيلي غير رسمي، يدعو لانسحاب إسرائيل من طرف واحد من قطاع غزة، بعد أن اشتدت أعمال الانتفاضة في القطاع، وبعد أن بدى لإسرائيل أنّ الاحتفاظ بقطاع غزة أصبح مكلفاً للغاية[1].

وهكذا، تم اختيار أريحا من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لأنها خالية من المستوطنات، وهي في موقع جغرافي لا يحدث مشاكل للطرفين في بداية الانسحابات، حسبما أعرب عنه شمعون بيريز في السادس عشر من آب عام 1993 أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي.

وهكذا طغى تعبير(غزة– أريحا) على مسار مفاوضات أوسلو، لقد كان واضحاً أنّ جوهر المفاوضات السرية، هو قبول التراجع عن جميع المطالب الفلسطينية الأساسية التي كانت تقوم عليها المفاوضات الثنائية العلنية في واشنطن[2].

وفي الوقت الذي اهتم فيه الجانب الإسرائيلي بمضمون الاتفاقية منذ بداية المفاوضات، وأشرك كبار المختصين القانونيين في وضع النصوص، وعلى رأسهم المستشار القانوني يوئيل زينغر، الذي شارك في مفاوضات فك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية بعد حرب تشرين 1973، فإنّ الجانب الفلسطيني لم يشرك أيّ مختصين

[1] بلال الحسن، مرجع سابق، ص73.

[2] بلال الحسن، مرجع سابق، ص66.

قانونيين تحت ضـغط سـرية المفاوضـات، وهنا برز ضـعف المفاوض الفلسـطيني في صياغة إعلان المبادئ، الذي تم الوصول إليه في شهر تموز.

وقد عبّر أحد الأعضاء المفاوضين الإسرائيليين في بداية المفاوضات وهو زينغر، عن فرص إسرائيل الذهبية في رده على بيريز، الذي استفسر منه عن إمكانية الوصول إلى نتيجة مع منظمة التحرير الفلسـطينية، حيث قال بفرحة غامرة: "إذا لم نتوصـل إلى اتفاقية مع هؤلاء الأشخاص سنكون حميراً".

وهكذا اجتمعت ثلاث آلاف شـخصـية أمريكية في البيت الأبيض في الثالث عشـر من أيلول عام 1993، وعلى رأسـهم بيل كلينتون وجورج بوش وهنري كيسـنجر، ليشـهدوا توقيع اتفاقية أوسـلو بين شـمعون بيريز عن الحكومة الإسـرائيلية، ومحمود عباس عن منظمة التحرير الفلسطينية، بشهادة كل من وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي، وأندريه كوزيريف، وزير الخارجية الروسي[1].

لقد كان توقيع اتفاقية أوسـلو، التي ولدت من رحم المفاوضـات السـرية، مفاجأة هائلة للعالم أجمع، حيث توالت المواقف وردود الأفعال على هذه الاتفاقية، الذي كانت له أصداء متباينة لدى دول وشعوب الشرق الأوسط.

[1] حسن الجلبي وعدنان السيد حسين، سلم أوسلو – الدولة والقضية والشرق أوسطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، (1995)، ص(121-122).

1 - فلسفة إعلان مبادئ اتفاقية أوسلو

قامت فلسفة إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أن يكون السلام بينهما على مراحل، أي مرحلة (غزة – أريحا) أولاً، واتفق على تأجيل القضايا الحساسة كالقدس واللاجئين إلى ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة؛ وذلك من خلال تقسيم أراضي الضفة إلى ثلاث مناطق:

أ) تحت السيادة الفلسطينية الكاملة.

ب) تحت سيادة فلسطينية، ومسؤولية أمن إسرائيلي.

ج) تحت السيادة الإسرائيلية والأمن الإسرائيلي.

كما ونصت الاتفاقية على أن يتم الدخول في مفاوضات الحل النهائي مع بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، التي يجب أن تبدأ مع عام 1996، وأنه حسب الاتفاقية، فإنه يتم التوصل إلى حل نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال خمسة أعوام تحل فيها قضية القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والترتيبات الأمنية.

حيث جاء في المادة الأولى من إعلان المبادئ، أنّ هدف المفاوضات هو إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم عل أساس قراري مجلس الأمن (242 و 338).

كما ونصّت المادة الخامسة من إعلان المبادئ، على أن تبدأ السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، على ألّا يتعدّى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، وتغطي هذه المفاوضات القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الجيران.*(راجع بنود إعلان المبادئ واتفاقية القاهرة).

2 - محتويات اتفاقية أوسلو

أوسلو(1): تحتوي اتفاقية أوسلو على ديباجة وسبع عشرة مادة وأربعة ملاحق، ومحضر اجتماع واحد ينقسم إلى بندين: (أ) و(ب)، ويندرج تحت البند (ب) عشر مواد، وتعّد اتفاقية القاهرة (أوسلو1)، الذي وُقّع عليه في الرابع من أيار عام 1994، مفصّلا للمرحلة الأولى (Phase1) من اتفاقية إعلان المبادئ، والتي قامت على قاعدة: "غزة – أريحا أولاً "، وذلك لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في إعلان المبادئ في أوسلو، إضافة إلى الاتفاقية الاقتصادية الموقعة في باريس، في التاسع والعشرين من نيسان عام 1994، والتي اعتُبرت ملحقاً لاتفاقية القاهرة. واعتُبرت هذه الاتفاقية الشق الأول من نقل الصلاحيات للجانب الفلسطيني، على أن يتبعه شق ثاني لتوسيع صلاحيات سلطة الحكم الذاتي في بقية مناطق الضفة الغربية. ووقّع عليه من الجانب الفلسطيني ياسر عرفات ومن الجانب الإسرائيلي إسحاق رابين، كما وقّع عليه كلٌّ من الرئيس المصري حسني مبارك، ووارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي، وأندريه كوزيروف وزير الخارجية الروسي، وبحضور عمرو موسى وزير الخارجية المصري.

وتحتوي الاتفاقية على ديباجة وثلاث وعشرون مادة وست خرائط، تحدّد بشكل خاص المناطق التي ستبقى تحت سلطة إسرائيل في مناطق الحكم الذاتي. كما احتوت الاتفاقية على ثلاثة ملاحق: أمني واقتصادي وتجاري، وبلغ عدد صفحاتها أربعمائة وخمسون صفحة.

أما أهم ما تضمّنته اتفاقية (أوسلو1) فهو "الإعتراف المتبادل" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ووضع حد شبه تام لكافة أنماط المواجهة التقليدية في الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى إقامة حكم ذاتي في منطقتي غزة وأريحا كخطوة أولى من نقل الصلاحيات إلى الجانب الفلسطيني، يتم إلحاقها بتوسيع صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، والتعاون الفلسطيني الإسرائيلي في المجالات الاقتصادية.

أوسلو (2): وبعد مرور سنتين على الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد ثمانية عشر شهراً على أول موطئ قدم للحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا، وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية في طابا، في الرابع والعشرين من أيلول عام 1995، إتفاقية طابا لتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية، باعتبارها المرحلة الثانية من توقيع إعلان المبادئ في أوسلو (أوسلو 2) (Phase 2)، باعتباره مرحلة أخيرة لنقل صلاحيات الحكم الذاتي في غزة وأريحا إلى بعض أجزاء من الضفة الغربية، وفق قواعد مشابهة لقواعد اتفاقية القاهرة .

وهي تتألف من ديباجة تتضمن إحدى عشرة فقرة، وخمسة فصول تتضمن إحدى وثلاثون مادة، وأربع عشرة مادة ختامية، وملحق يتضمن ستة ملاحق، تتعامل مع ترتيبات الأمن، والانتخابات، ونقل السلطة، والمسائل القانونية، والعلاقات الاقتصادية، والتعاون الفلسطيني الإسرائيلي.

حيث تقول المادة (1)، وعنوانها نقل السلطة: سوف تنقل إسرائيل سلطات ومسؤوليات محدّدة في هذه الاتفاقية، من الحكومة العسكرية الإسرائيلية إلى المجلس الفلسطيني المنتخب، وذلك في مجالات التعليم، الثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة، والسياحة. كما وفصّلت الاتفاقية الحديث عن إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في أراضي الضفة والقطاع، وعن إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة، وعن ترتيبات الأمن والنظام العام[1].

حيث تم تقسيم مناطق الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، على أن يتم إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي على مراحل كل ستة أشهر:

أ) **منطقة (أ):** وهي المناطق كثيفة السكان، وتشمل ست مدن فلسطينية هي: نابلس، جنيين، طولكرم، قلقيلية، رام الله، بيت لحم، والجزء الأكبر من مدينة الخليل، حيث

[1] أحمد صدقي الدجاني، أزمة الحل العنصري لقضية فلسطين وسبيل التحرير، دار المستقبل العربي، القاهرة ،(1999)، ص148.

ستطبق ترتيبات أمن خاصة لحماية المستوطنيين، وتبلغ مساحتها نحو (3)% من مساحة الضفة الغربية، على أن تتولى سلطة الحكم الذاتي المسؤولية الأمنية فيها.

ب) منطقة (ب): تضم أربعمائة وخمسون بلدة وقرية، وتبلغ مساحتها (27)% من مساحة الضفة الغربية، ويقيم فيها نحو (68)% من سكان الضفة الغربية، تتولى الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام، بالإضافة إلى مسؤوليات إدارية ومدنية، بينما تحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الأمنية العليا في هذه المنطقة.

ج) منطقة (ج): تشمل المساحة المتبقية من الضفة الغربية، أي نحو (72)% منها حسب تصريح شمعون بيريز، وتضم كل منطقة القدس الكبرى، وجميع المستوطنات الإسرائيلية، ومختلف القواعد العسكرية الإسرائيلية. تتولى السلطة الفلسطينية فيها مسؤولية أمنية محدودة جداً، بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على الأراضي.

أما على الصعيد الأمني: تنص الاتفاقية على إنشاء قوة أمنية فلسطينية قوامها إثني عشر ألف رجل أمن. وتتعاون إسرائيل والمجلس الفلسطيني المنتخب في الكفاح ضد الإرهاب من خلال لجان أمن مشتركة، ودوريات مشتركة على الطرق في المنطقة (أ).

وبذلك تُفضي اتفاقية أوسلو الثانية إلى حكم ذاتي تحدّد صلاحياته بالسلطة المدنية الإدارية، دون أي سيادة على الأرض على غالبية السكان العرب في الضفة الغربية، بينما تسيطر إسرائيل على أكثر من (70)% من مساحة الأرض تحت اعتبارات أمنية.

مع الإشـارة إلى أنّ تنفيذ هذه الاتفاقية يسـتلزم فترة سـنتين، بحيث تجري المفاوضـات على الوضع النهائي أثناء تنفيذها.

وهنا تتكشف مجمل استراتيجية حكومة رابين للعيان، فهذه الاستراتيجية تتمحور بشكل واضـح على الفصـل بين الشـعبين، ولكن مع الاحتفاظ لإسـرائيل بالحد الأقصـى من الأراضي المحتلة في عام 1967 باسم ضرورات الأمن، وبالمقابل، نجد أنّ هذا الفصل إنما يعطي الفلســطينيين الإشــباع الرمزي المتمثل في قيام حكومة حرة مع إمكانية الوصول إلى وضع دولة[1].

عمومية اتفاقية أوسلو

لقد تبيّن بالفعل والممارسة، أنّ اتفاقية أوسلو الأول هي مجرد إعلان مبادئ عامة تحكم تسوية فلسطينية – إسرائيلية مرحلية، من شأنها التمهيد لإجراء مفاوضات لاحقة على الوضع النهائي لهذا الحكم الذاتي. فاتفاقية أوسلو الأول ليس مضموناً متكاملاً للتسوية، بل مجرد إطار لها يحمل عناوين عريضــة، وكل عنوان يحتاج إلى شــرح وتفاصــيل ومفاوضات صعبة، لذلك كان دخول الجانب الفلسطيني في هكذا صيغة للتسوية بمثابة مغامرة محفوفة بالمخاطر ومفتوحة على المفاجآت.

[1].أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص150.

ومما يؤكد عمومية اتفاقية أوسلو الأولى، دخول الفلسطينيين والإسرائيليين في مفاوضات معقدة لتطبيق مبادئه، والتوصل إلى اتفاقيات تفصيلية لاحقة، أمنية وسياسية واقتصادية، حيث بدأ من اتفاقية القاهرة الخاص بالمعابر والتدابير الأمنية في العاشر من شباط عام 1994، إلى اتفاقية الخليل في القاهرة في الحادي والثلاثين من آذار عام 1994، والتي قضت بدخول الشرطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا بعد أسبوع من توقيع الاتفاقية (لم ينفّذ في موعده)، إلى البروتوكول الاقتصادي في باريس في التاسع والعشرين من نيسان عام 1994، إلى اتفاقية القاهرة التنفيذية لاتفاقية أوسلو في الرابع من أيار عام 1994، إلى اتفاقية نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية الموقّع في القاهرة في الرابع والعشرين من آب عام 1994، إلى اتفاقية أخرى لنقل الصلاحيات المدنية وقّعت في القاهرة في السابع والعشرين من آب عام 1995، إلى اتفاقية طابا لتوسيع الحكم الذاتي الموقّعة في واشنطن في الثامن والعشرين من أيلول عام 1995 والمعروفة باتفاقية أوسلو الثانية.

ولكن خير دليل على عمومية اتفاقية أوسلو الأولى، هو اتفاقية القاهرة التنفيذية المذكور، التي استلزم مضمونها إجراء مفاوضات جديدة وطويلة تدخّل فيها المصريون والأمريكيون، والذي ما كان الطرفان بحاجة إليه لو أنّ اتفاقية أوسلو تضمّنت صيغة واضحة ومفصّلة لمبادئها المعلنة.

حيث اضـطر الطرفان إلى متابعة مفاوضـات طويلة امتدت أكثر من سـبعة أشـهر، تخللتها حوادث ومواقف خطيرة، كمجزرة الحرم الإبراهيمي، وما تبعها من مواقف إقليمية ودولية.

وقد جاءت اتفاقية القاهرة التنفيذية وسط أجواء من الشكوك والحذر، ولعلّ الخلاف على مسـاحة أريحا، هو دلالة على صـعوبة المفاوضـات ومخاطرها، فبينما طالب الوفد الفلسـطيني أن تكون مسـاحة أريحا المشـمولة بسـلطة الحكم الذاتي ثلاثمائة كيلو متراً مربعاً، رفض الوفد الإسـرائيلي هذا الطلب، ما دفع الوفد الفلسـطيني إلى التراجع عن هذه المسـاحة، من ثم اتفق الجانبان على تأجيل البت بهذه المسـألة إلى فترة لاحقة، إضـافة إلى ما أوضـحته هذه النتائج من محدودية قدرة المفاوض الفلسـطيني على ممارسة الضغط، حتى أن شمعون بيريز تذمّر من حالة الضعف الفلسطينية بعيد توقيع اتفاقية القاهرة حيث قال:"ليس لدى الفلسـطينيين الشـيء الكبير ليقدمونه لإسـرائيل، إننا بطريقة ما نتفاوض مع أنفسنا"[1].

3 – تحليل بنود أوسلو

جاءت اتفاقية أوسلو بعدد من العناوين العريضة التي يمكن إيجازها بما يلي:

أ – الإعتراف ب – الحكم الذاتي جـ – اللاجئون والنازحون د – الإنسحاب هـ – العلاقات الاقتصادية.

[1] حسن الجلبي، د. عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص136.

أ – الاعتراف المتبادل: وتتضـمن وثائق الاعتراف ثلاث رسـائل، وهي: رسـالة موجهة من ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى رابين، رئيس وزراء إسرائيل، والرســـالة الثانية موجهة من عرفات إلى وزير الخارجية النرويجي، يوهان يورغن هولست، والرسالة الثالثة موجهة من رابين إلى ياسر عرفات.

هذا بالإضـــافة إلى وثيقة إعلان المبادئ المؤرخة في الثالث عشـــر من أيلول عام 1993.

تتميز هذه الوثائق بالوضــوح التام في كل مطالب الجانب الإســرائيلي، وبالإبهام الكلي الذي يكتنف حقوق الشــعب الفلســطيني، ولنبدأ باعتراف منظمة التحرير الفلســطينية بإسرائيل، واعتراف إسرائيل بالمقابل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

فلقد حدّدت المنظمة موقفها بالعبارة التالية:"إنّ منظمة التحرير الفلسـطينية تعترف بحق دولة إسـرائيل بالعيش بسـلام وأمن " ومن دراسـة تفاصـيل وثائق الاعتراف تتضـح لنا الملاحظات التالية :

1- يضفي هذا الاعتراف الشرعية على دولة إسرائيل بوضوح تام، تلك الشرعية التي ما كان بإمكانها أن تحصـــل عليها دون الاعتراف الفلســـطيني بوجودها. فمن المعلوم أنّ إسـرائيل قد اغتصـبت وصـادرت الأراضـي وطردت السـكان بموجب

قوانينها، وكان الفلسطينيون يصفون هذه القوانين بأنها قوانين المحتل ولا تحمل أيّ شرعية، أما بعد هذا الاعتراف، فقد أصبحت شرعية[1].

يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: "وكان الفرح حقيقياً في أروقة المؤسسة اليهودية الصهيونية في أمريكا، لأن التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ يعني قبل أيّ اعتبار آخر، أنّ الشعب الفلسطيني قبل لأول مرّة بدولة إسرائيل، وكانت الأهمية المعنوية لذلك لا تقدر بثمن، فالغزو يستطيع أن يعطي للقوي فرصة يفرض فيها على الضعيف ما يشاء، لكن الشرعية تظل مع الضعيف طالما ظل متمسكاً بحقه. وحين يعترف الضحية ويضع توقيعه بالقبول، فإنّ الأمر لا يصبح مسألة قوة وإنما مسألة إتفاق"[2].

وهذا ما عبّر عنه وزير البيئة الإسرائيلي حيث قال:"إنّ إسرائيل اليوم خُلقت من جديد، فمنذ إنشائها لم تكن الدولة شرعية في المنطقة التي قامت فيها، وقد ظلّت طوال الحقبة الماضية، قادرة عل أن تغزو وتقمع وتنتصر، ولكن بلا شرعية،

[1] برهان الدجاني، مفاوضات السلام – المسار والخيارات والاحتمالات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، (1994)، ص(89-90).

[2] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – سلام الوهام – أوسلو وماقبلها ومابعدها – دار الشروق للنشر والتوزيع – القاهرة،(1996)، ص328.

واليوم الثالث عشر من أيلول عام 1993، اكتسبت إسرائيل شرعية الإعتراف بها"[1].

2- إنّ منظمة التحرير الفلسطينية تعترف "بحق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن" ويحمل هذا النص المعنى بأنّ سلام إسرائيل وأمنها لهما الأسبقية الأولى، وبالتالي فإنّ أيّ وضع قد تعتبره إسرائيل مهدّداً لحقها بالعيش بسلام وأمن، يعتبر إخلالاً خطيراً، ولها الحق بتصحيحه.

3- اعتبرت منظمة التحرير أنّ توقيع إعلان المبادئ يعني بدء عهد جديد من التعايش السلمي بين الطرفين يكون خالياً من العنف، وبذلك فإنّ منظمة التحرير الفلسطينية تتخلّى عن أي عمل من أعمال العنف، وستتحمل المسؤولية بالنسبة إلى جميع عناصرها، وتتعهد بتدارك أي انتهاك لهذه التعهدات، وباتخاذ إجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها، وهذه إشارة واضحة إلى أنّ العهد الجديد يتطلب إلغاء الانتفاضة، كما ويؤكد عرفات على هذه التعهدات برسالته إلى وزير خارجية النمسا حيث يقول: " إنّ منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعوه إلى المشاركة في التدابير التي تؤدي إلى التطبيع ورفض العنف والإرهاب والمشاركة الإيجابية في التعمير والتنمية".

[1] العرب ومواجهة إسرائيل – إحتمالات المستقبل، عدد من الكتاب، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2000، ص187.

4- أكّدت المنظمة على أن مواد ونقاط الميثاق الفلسطيني، وأيضاً نقاط الميثاق التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة (رسالة عرفات إلى رابين) أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول، وتعهدت رسالة الاعتراف بالقيام بالتغييرات على ضوء هذه التعهدات[1].

5- أشارت وكالة فرانس برس إلى المواد التي طالبت إسرائيل بإلغائها في الميثاق الوطني الفلسطيني وهي:

- المادة الثانية: التي تحدّد حدود فلسطين كما كانت في عهد الانتداب البريطاني.
- المادة التاسعة: التي تحدّد استراتيجية الكفاح المسلح لتحرير فلسطين.
- المادة العاشرة: المتعلقة بالتلاحم النضالي بين الفلسطينيين والعرب.
- المادة التاسعة عشرة: حول رفض مشروع تقسيم فلسطين.
- المادة العشرون: حول بطلان تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليها.
- المادة الحادية والعشرون: المتعلقة بتحرير كامل فلسطين.
- المادة الثانية والعشرون: حول أنّ الصهيونية حركة عنصرية توسعية استيطانية.

[1] سعيد الحسن، حول اتفاقية غزة أريحا أولاً – وثائق ودراسات، إعداد سعيد الحسن، إشراف خالد الحسن، بدون ناشر.

- المادة الثالثة والعشـــرون: دعوة الدول إلى اعتبار الصـــهيونية حركة غير مشروعة وتحريم وجودها[1].

وبذلك تكون إسرائيل قد حصلت على اعتراف فلسطيني صريح بوجودها على مساحة جغرافية من فلسطين تقارب أربعة أخماس مساحتها الكلية، وحصلت على اعتراف من المنظمة بقراريّ مجلس الأمن (242 و 338)، وعلى تعهد المنظمة بحل منازعاتها كافة مع إسـرائيل بالوسـائل السـلمية، وهذا ما فسّـر من الجانب الإسـرائيلي بإقلاع الفلسطينيين عن القيام بأعمال الانتفاضة، والأهم من ذلك كله إرجاء المسائل المصيرية مثل الحدود، اللاجئين، القدس والأمن، إلى مفاوضات الوضع النهائي، وهذا ما قصدناه من القول بأنّ كل ما يخص إسرائيل من الاعتراف المتبادل، قد جاء بأتم الوضوح، فما الذي اعترفت به إسـرائيل بالمقابل للفلسـطينيين؟ ولتوضـيح ذلك نورد النص الحرفي لرسالة رابين إلى ياسر عرفات:

السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية:

ردّاً على رسالتكم المؤرخة في التاسع من أيلول عام 1993، أود أن أعلن لكم أنه على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة، فقد قرّرت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني،

[1] برهان الدجاني، مرجع سابق، ص93.

وبدء مفاوضـات مع منظمة التحرير الفلسـطينية في إطار مسـيرة السـلام في الشـرق الأوسط .

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على الاعتراف الإسرائيلي:

1 - يبدو واضـحاً أنّ هذا الاعتراف الإسـرائيلي مشـروط بالتعهدات التي تضـمنتها رسـالة ياسـر عرفات، وبالتالي يحق لإسـرائيل إلغاء اعترافها بمنظمة التحرير الفلسـطينية إذا لم تنفذ المنظمة التعهدات الواردة في رسـالة عرفات، بينما لا يحق للمنظمة إلغاء اعترافها بإسرائيل لأنه إعتراف غير مشروط[1].

2 - إذا كانت المنظمة قد أشارت إلى إسرائيل بأنها "دولة إسرائيل" واعترفت بالتالي بدولة ذات أرض وذات سيادة وذات سلطات، فإنّ إسرائيل قد اعترفت بالمنظمة بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني لبدء مفاوضات معها في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

3 - إنّ رابين لا يتحدث في رسالته عن أيّ حق للشعب الفلسطيني، بل يقبل إعلان عرفات بأنّ جميع المسائل المعلقة المرتبطة بالوضـع الدائم، سيتم تسويتها من خلال التفاوض، ويجيب بأنّ الحكومة الإسرائيلية قد قرّرت "بدء مفاوضـات مع منظمة التحرير الفلسطينية ". وهذا كل ما حقّقته المنظمة.

4 - أما النقطة الأخيرة بخصـوص الرسـائل المتبادلة، فقد تضـمنت رسـالة ياسـر عرفـات في موقعين، والإشـــارة إلى القرارين (242 و 338) لمجلس الأمن

[1] حسين أبو شنب، مرجع سابق، ص117.

الدولي كمرجعية لعملية السـلام. أما رابين فإنه لا يشـير في رده إلى هذين القرارين ولا حتى إلى رسـالة ياسـر عرفات، بل يكتفي بالإشـارة إلى تعهدات المنظمة الواردة في الرسالة.

وبذلك يتضح مدى ضعف المفاوضين الفلسطينيين في أوسلو، وانعدام ثقتهم بقضـيتهم وإنجـازاتهم وتـاريخهم، وكيف توهموا أنّ الاعتراف بهم شريكاً للمفاوضات يمثل انتصاراً سياسياً حقيقياً، مع أنّ ما حصلوا عليه من الإسرائيليين، لا يكاد يرقى إلى مستوى الاعتراف، فهذا الاعتراف يخلو من أي إشارة إلى حقوق الشعب الفلسطيني وإلى حقه في تقرير مصيره[1].

ب – الحكم الذاتي

محدودية سلطات الحكم الذاتي:

جاء اقتراح "الحكم الذاتي" في الأسـاس من قبل (بيغن – شـارون)، وثبت في اتفاقيات كامب ديفيد، ثم أُعيد إحياؤه من خلال (شامير – رابين) عام 1989، وكان المقصـود منه أن يحقّق عدة أهداف: أولاً – أن يصـبح الحكم الذاتي موضـوع التفاوض بدلاً من الانسـحاب وتطبيق قرار (242)، ثانياً – تأمين إبقاء التواجد الإسرائيلي في الضفة الغربية والقطاع، وإبقاء السيطرة العسكرية

[1] إدوارد سعيد، أوسلو – سلام بلا أرض، دار المستقبل العربي، القاهرة، (1995)، ص28.

والأمنية، مع تأمين إبعاد الكتلة الفلسطينية. ثالثاً- تغيير مكونات الدولة الإسرائيلية في حالة الضم.

فالمعادلة التي يخدمها مقترح الحكم الذاتي من وجهة النظر الإسرائيلية، هي الحفاظ على الأمن، والسيطرة العامة على المناطق، مع تخليص إسرائيل من المسؤولية عن السكان العرب[1].

فالحكم الذاتي لا يغدو كونه كيان إداري بدون صلاحيات سياسية وبدون أي سيادة على الأرض أو مصادر المياه، مع عدم التعرض لموضوع الاحتلال أو القدس أو المستوطنات طوال الفترة الانتقالية.

ومن التمحيص في اختصاصات السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي، يمكن التأكد من اقتصار صلاحيات هذه السلطة على مجموعة إجراءات مدنية إدارية محدودة. فبينما يتحدث اتفاق "النقل المبكر" للصلاحيات في الضفة الغربية الموقع في الرابع والعشرين من آب عام 1994 عن مجالات التعليم والثقافة والصحة والضرائب المباشرة، وعن اختصاص الجانب الفلسطيني "بسلطات تشريعية ثانوية "، ينص اتفاق القاهرة لنقل الصلاحيات المدنية الموقع في السابع والعشرين من آب عام 1995 على أنّ الصلاحيات والمسؤوليات

[1] منير شفيق، إتفاقية أوسلو – غزة وأريحا – وتداعياته، منشورات الفرقان، الدار البيضاء، (1995)، ص61.

الخاصة بتطبيق القانون ستبقى خاضعة للسلطة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية. وهذا يعني استمرار الوصاية الإسرائيلية على الفلسطينيين في أبسط شؤونهم الحياتية.

أمّا عن انتخاب مجلس الحكم الذاتي، فإنّ اتفاق أوسلو الأول، ربط هذا الانتخاب بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج المناطق المأهولة في الضفة الغربية، في مدة أقصاها عشية الانتخاب. أمّا عن طريقة إجراء الانتخابات، فهي مرتبطة باتفاق فلسطيني إسرائيلي على أدق التفاصيل، مثل المرشحين وحق الترشيح وحق الإنتخاب. وهذا ما انعكس على حدود السيادة الفلسطينية التي بقيت محدودة جداً في اتفاق أوسلو الأول، لجهة تقييد الحريات العامة والتشريع الداخلي ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

أمّا فيما يتعلق بمسألة حرية حركة الأفراد والسلع، فإنه، ونظراً لاعتبارات الأمن الإسرائيلي، ستكون هذه الحركة تحت السيطرة الإسرائيلية بما في ذلك الممر الذي يربط غزة بأريحا، ما يجعل كلمة الحكم الذاتي كلمة فارغة من المعنى[1]، وهذا ما عبّر عنه موشي شاحال وزير الشرطة الإسرائيلي عندما قال: "إنّ الاتفاق يعتبر موافقة من المنظمة على شرعية الاحتلال العسكري الذي قبلت أن تشاركه إدارة هذه المناطق"[2].

[1]. هنري لورنس، مرجع سابق، ص146.

[2] جواد الحمد، مرجع سابق، ص69.

والأمر كذلك فيما يتعلق بالمياه، فاتفاق أوسلو أهمل تناول الحقوق الفلسطينية من المياه، واعتبر المخزون المائي تحت تصرف السلطات الإسرائيلية.

ولعله لا يوجد دليل أوضح على محدودية سلطات الحكم الذاتي، أكثر مما قاله الجنرال داني روتشيلد لصحيفة الحياة، في الخامس والعشرين من آب عام 1995، حينما قال:"لقد احتفظنا بالسلطة في الأراضي المحتلة، بالرغم من نقل السلطة الذي تم أخيراً". وقال ردّاً على سؤال عن صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية:"إنها تقتصر على تقديم الخدمات إلى السكان ولا شيء غير ذلك"[1].

جـ – اللاجئون والنازحون: لم يرد في اتفاقات أوسلو أي ذكر للّاجئين منذ عام 1948 إلّا في معرض التأجيل لمشكلتهم ككل. وأما النازحون، فقد ورد ذكرهم مرتين، الأولى عند الإشارة إلى عدم إمكانية مشاركتهم في الانتخاب، والثانية عند الحديث عن السماح لعدد منهم بالدخول إلى مناطق الحكم الذاتي من خلال اللجنة المصرية – الأردنية – الفلسطينية – الإسرائيلية المشتركة.

[1] إدوارد سعيد، أوسلو 2، سلام بلا أرض، مرجع سابق، ص34.

ورغم أنّ قرارات الأمم المتحدة قد أكّدت حق عودة اللاجئين والنازحين، إلّا أنّ الاتفاق لم يعتمد إلّا على قرار (242)، الذي يتحدث عن النازحين فقط، واقتصرت نصوص الاتفاق على السماح بدخول بعض النازحين منذ عام 1967 في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وفق اتفاق على شروط تمنع الإخلال بالأمن والنظام، حيث أنّ الدخول بمفهومه العام سوف يقتصر على أفراد الشرطة الفلسطينية وعائلاتهم، وعائلات قيادات المنظمة، والمبعدون الفلسطينيون الذين أبعدهم الاحتلال منذ عام 1967، أيّ سوف يسمح بالدخول أو العودة لأقل من (10)% من العدد الكلي[1].

وهنا، يبدو الحكم الذاتي بالنسبة لأكثر من (50)% من الفلسطينيين الذين لا يقيمون في الأراضي المحتلة، منهم ثلاثمائة وخمسين ألف لاجئ في لبنان، وضعف هذا العدد في سوريا، بمثابة السلب النهائي لحقهم في العودة، وهو الحق الذي أكّدت عليه قرارات الأمم المتحدة لسنوات طويلة، والتي قد أُبطل باتفاق أوسلو.

د – الإنسحاب العسكري الشامل: لم يتحدث اتفاق أوسلو عن انسحاب عسكري شامل من غزة وأريحا، فتحْت عنوان الانسحاب نجد " إعادة الانتشار" للقوات الإسرائيلية و ليس "انسحاباً تاماً" من الأراضي الفلسطينية، فالمادة (13) من اتفاق أوسلو الأول، تحدّثت عن إعادة تمركز القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولدى إعادة التمركز تنقل إسرائيل هذه القوات إلى خارج المناطق المأهولة بالسكان،

[1] حسين أبو شنب، مرجع سابق، ص128.

كما تحدّث الاتفاق عن حق الإسـرائيليين في اسـتخدام طرق غزة وأريحا بحرية تامة، وهي تحت الحكم الذاتي، وعلى تولي حماية أمن المسـتوطنين والمدنيين الإسـرائيليين المقيمين في هذه المناطق، إضـافة إلى الاشـتراك في حفظ الأمن في المناطق المتشـابكة، يضـاف إلى هذا، أنّ إعادة انتشـار القوات الإسـرائيلية التي يتحدث عنها الاتفاق في بقية مناطق الضـفة الغربية، مشـروطة بقيام السـلطة الفلسـطينية بضـبط الأمن والنظام.

أيّ أنّ إعادة الانتشار هذه، لا تحمل مدلولاً سياسياً ذا علاقة بإنهاء الاحتلال من حيث المبدأ، فإسـرائيل في اتفاق أوسـلو لا تقر إقراراً واضـحاً، وهي التي لم تعترف قط بأنها سـلطة احتلال لإنهاء الاحتلال الذي تصـاحبه سـلسـلة من القوانين والأنظمة العقابية المعقدة[1].

ناهيك عن أنّ الجيش الإسـرائيلي سـوف يتركز في مناطق أمنية اسـتراتيجية يختارها، وحول المستوطنات التي تنتشـر في معظم أنحاء الضـفة الغربية، إضـافة إلى السـيطرة الكاملة على القدس، ما يعني أنّ حال الجانبين سـيكون بمثابة (التقاسـم الوظيفي) بين السـلطة الذاتية والاحتلال العسـكري الإسـرائيلي، وهذا ما أكّد عليه إيهود باراك، رئيس أركان الجيش الإسـرائيلي حيث قال: "إننا نسـتعد لإعادة نشـر قواتنا في منطقة أريحا

[1] إدوارد سعيد، غزة – أريحا سلام أمريكي، دار المستقبل العربي، القاهرة (1994)، ص34.

وقطاع غزة، أما بالنسبة لبقية المناطق، فلم تتغير مهماتنا، وكل شيء سوف يستمر كالمعتاد"[1].

كما يبيّن ذلك أنّ المناطق السكانية الفلسطينية ستكون خاضعة لحصار عسكري طويل الأمد، تقر بشرعيته سلطة الاحتلال، لا بل إن الإسرائيليين أنفسهم أصيبوا بالدهشة من اتفاق أوسلو، حتى أنّ "شولاميت آلوني" الوزيرة في حكومة رابين قالت بعد توقيع اتفاق القاهرة "إنّه لو كان البريطانيون قد فرضوا على اليهود شروطاً مشابهة قبل الانسحاب من فلسطين، لما قامت دولة إسرائيل"[2].

لم يتناول اتفاق أوسلو مسألة القدس، ولم يتضمن أي قواعد يمكن أن يستند عليها في إرجاع القدس الشرقية على أقل تقدير، وكل ما جاء به الاتفاق بخصوص القدس، هو تكريس مفهوم الولاية الدينية على الأماكن المقدسة فيها، كجزء من السيادة عليها.

أمّا بالنسبة للمستوطنات، فلم تحظ قضية الاستيطان بأيّ مكاسب فلسطينية في الاتفاق، وإنما سمحت الخرائط الأمنية المرافقة لاتفاق غزة – أريحا أولاً، بتمدّد المستوطنات، كما حدث في مستوطنات قطاع غزة، حيث تمدّدت بمساحة جديدة مساوية لمساحتها السابقة، لتشكل أكثر من (36)% من أراضي القطاع، حيث تخضع تماماً للسيطرة الإسرائيلية الكلية. إنّ كل ما جاء به اتفاق أوسلو هو تأجيل البحث في

[1] إدوارد سعيد، مرجع سابق، ص35.

[2] إدوارد سعيد، غزة – أريحا سلام أمريكي، مرجع سابق، ص61.

قضـية الاسـتيطان إلى مفاوضـات الحل النهائي، دون الإشـارة إلى ماهية الحل، وذلك تكريساً لواقع الاستيطان القائم.

أمّا قضـــية الأمن، فيلاحظ أن الاتفاق عالج مختلف الجوانب المتعلقة بأمن إســـرائيل وجيشــها ومواطنيها، ســواء داخل مناطق الحكم الذاتي المحدود أو خارجها، في الوقت الذي أكّد فيه بيريز على أنّ " إســرائيل ســتوفر الســلاح اللازم لســلطة الحكم الذاتي لمواجهة الأخطار الأمنية من المعارضة الفلسطينية".

وينقسم الأمن حسب اتفاقية أوسلو إلى قسمين :

1-الأمن الخارجي: أقّرت اتفاقيات أوســلو بأنه حق كامل لإســرائيل، بما في ذلك أمن المعابر والجسور والحدود (معبر جسر اللنبي مع الأردن، ومعبر رفح مع مصـر) وهذا ما تبلور بشــكل واضـــح في اتفاق القاهرة الخاص بالأمن والمعابر الواقع في الخامس عشر من نيسان عام 1995.

2- الأمن الداخلي: حيث تختص القوات الإســـرائيلية بأمن الإســـرائيليين المدنيين والعســكريين في مناطق الحكم الذاتي وخارجها، وتختص الشــرطة الفلســطينية بالأمن المدني الفلسـطيني، أما الأمن المشـترك، والذي يقع في مناطق التشـابك السـكاني بين العرب واليهود، فتقوم دوريات إسرائيلية فلسطينية مشتركة بالإشراف على هذه المناطق حسب اتفاقية طابا.

ومن الجدير بالذكر، أنّ تطبيق مراحل الحكم الذاتي حسب الاتفاقية، مشروط بمدى نجاح الشرطة الفلسطينية بالقيام بمهامها وحفظ السلام.

هـ – العلاقات الاقتصادية: لا يمكن أن ندرك الأبعاد الحقيقية لاتفاق أوسلو من وجهة النظر الإسرائيلية، ما لم نقرأ جيداً آراء بيريز حول الدور الإسرائيلي وحول ما يجب أن تصبح عليه إسرائيل في عالم القرن الحادي والعشرين، فبيريز، وزير الخارجية الإسرائيلي وعراب أوسلو، يملك مشروعاً استراتيجياً جديداً، عبّر عنه من خلال دراسة كتبها عام 1991، و نشرت أفكاره فيما بعد في كتابه الشرق الأوسط الجديد عام 1993.

فالمطلوب من أوسلو حسب بيريز، هو أن يصار إلى تبنّي سياسات لخدمة استراتيجية تحويل إسرائيل إلى يابان المنطقة، وهذا ما يفسر الجوانب الأساسية من اتفاقية أوسلو، كجانب التعاون الاقتصادي، ليكون الجسر إلى "مشروع مارشال" لإسرائيل[1]. فقد حدّد اتفاق أوسلو، كميات وأنواع السلع التي يمكن للسلطة الفلسطينية استيرادها، على أن تخضع باقي السلع للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية من حيث التعرفة والمواصفات، مع استمرار فتح أسواق الضفة الغربية وغزة أمام المنتجات الإسرائيلية. كما حصلت السلطة الفلسطينية على سلطة نقدية وطنية، ولكن في إطار رقابة البنك المركزي الإسرائيلي، حيث يلتزم الفلسطينيون بتطبيق ضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية،

[1] منير شفيق، إتفاقية أوسلو، (غزة و أريحا) وتداعياته، مرجع سابق، ص(68–69).

واعتماد الشيكل الإسرائيلي وغيرها من مظاهر تبعية الاقتصاد الفلسطيني الضعيف للاقتصاد الإسرائيلي الأقوى[1].

إذاً، هذه الاتفاقية، تجعل من المستحيل على السلطة الفلسطينية تحقيق أمن غذائي للفلسطينيين في الضفة والقطاع، وستبقى الحكومة الذاتية أسيرة الدول المانحة وتحت رحمة إسرائيل، وهذا ما خلص إليه تقرير مجلة ميد الصادرة في الثامن عشر من آب عام 1995 حول الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، بعد ستة عشر شهراً من تطبيق البروتوكول الاقتصادي، فالفلسطينيون حسب التقرير، "خائفون من القيود التي تكبّل السلطة الفلسطينية، ووجدوا أنفسهم في مأزق يتمثل في استحالة خلق إقتصاد حيوي مستقل في غزة"[2].

أما في المجال الإقليمي: فنجد التخطيط لإقامة "صندوق تنمية الشرق الأوسط"، وتعاون إسرائيلي – أردني لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت، وتحلية مياه البحر، والتنمية الزراعية، وربط شبكات الكهرباء، ونقل النفط والغاز، وتنمية السياحة والنقل والاتصالات. وفي مجمل هذا التخطيط نلحظ دائماً دوراً محورياً لإسرائيل، والعديد من المشاريع على مستوى الشرق الأوسط التي توحي للقارئ بأنّ العلاقات الاقتصادية هي محور اتفاق أوسلو، وهي أساسه الأول، و بُعده المركزي في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] حسن الجلبي وعدنان السيد، سلم أوسلو، مرجع سابق، ص142.

[2] أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص155.

ويُظهر بروتوكول التعاون الإســـرائيلي الفلســـطيني حول برنامج التنمية الإقليمية، أنّ المســـاعدات الاقتصـــادية الدولية للحكم الذاتي، منوطة بإطار إقليمي شـــرق أوســـطي أوسع، مع موافقة إسرائيلية عليها في إطار الاتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين.

إنعكاسات أوسلو على عملية السلام

1- تعد اتفاقية أوسلو تحولاً خطيراً في العلاقة الفلسطينية العربية، التي قامت أساساً على التزام منظمة التحرير الفلســـطينية بإطار العمل العربي العام، الذي ترســـمه قرارات القمة العربية، فبالإضـــافة إلى أنّ الاتفاقية قد أســـقطت الأبعاد العربية والدولية للقضـية الفلسـطينية، حيث أخلت أوسـلو المجتمع الدولي من مسـؤولياته، وأفقدت القرارات الدولية الإيجابية تجاه القضـــية أيّ معنى لها، وأخلت العرب من المسؤوليات القومية تجاه الشعب الفلسطيني، وأخرجت القضية من دوائر الاهتمام العالمي، إلّا أنها كان لها آثار خطيرة في الموقف التفاوضـــي العربي في عملية التسوية، وذلك عندما شـق الصـف العربي وأضـعف موقف العرب التفاوضـي في عملية السلام بعد أن خفّض السقف الفلسطيني إلى ما دون الحد الأدنى.

فمنظمة التحرير الفلســـطينية قد تخلت عن المفاوضـــين العرب، وتركتهم لوحدهم أمام إســـرائيل والولايات المتحدة، في الوقت الذي كان بإمكان العرب تحســـين

وضعهم التفاوضي وحصيلة المكاسب من المفاوضات، لو أنهم نجحوا في إبراز تضامنهم، ووضعوا فعلياً طاقاتهم وثقلهم كتكتل دولي واسع في ميزانها[1].

2-وضَعَت اتفاقية أوسلو حجر الأساس لشرق أوسط جديد في المنطقة العربية، وتضع في الاعتبار إسرائيل كعضو أساس في هذا الشرق الأوسط، فهي باختراقها الموقف العربي العام، أعادت إحياء ذكرى محاولات مصر كامب ديفيد لجر المنطقة للإرتباط بإسرائيل من حيث ربط الاقتصاديات العربية بها على أوسع نطاق، وهي من دون شك نقطة اللاعودة في مسار التسوية السلمية، إضافة إلى إزالة العائق الأساس أمام بداية المشاركة الإسرائيلية الفاعلة في بناء الشرق الأوسط الجديد، حيث ستحاول إسرائيل، لا محالة، تثبيت سيطرتها الاقتصادية عليه، ما يجعل منها مركز الشرق الأوسط، ومصب ثرواته واستثماراته.

3-حدّدت الاتفاقية الحل النهائي لقضية فلسطين، حيث أنه لن يتجاوز تطوير وضع الحكم الذاتي المرتبط ضرورة بإسرائيل، وليس هناك أدنى شك في أنّ منظمة التحرير الفلسطينية كانت قادرة على انتزاع مكاسب أكبر مقابل التنازلات التي قبلت بتقديمها لإسرائيل، في حال احتفظت بموقف التنسيق والتضامن مع بقية الأطراف العربية المعنية.

[1] برهان غليون، مرجع سابق، ص36.

أما التأجيل، وبالرغم من الإجحاف الكبير الذي جاءت به اتفاقية أوسلو للفلسطينيين، فإنّ إسرائيل قد انتهكت الكثير من بنود إعلان أوسلو، وتجاهلت الجدول الزمني المحدّد بعناية، وغدى شعار إسحاق رابين " المواعيد ليست مقدسة" هو المسيطر على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، ومع تملص إسرائيل من التقيّد بالبرنامج الزمني للاتفاق، كانت إسرائيل تعمل على تغيير الوضع على الأرض، ما ترك شكوكاً لدى الفلسطينيين حول جدّية تنفيذ اتفاقية أوسلو.

وكان لمجزرة الحرم الإبراهيمي صبيحة الخامس والعشرين من شباط عام 1994، والتي نفّذها المستوطن الإسرائيلي باروخ غولدشتاين باقتحام الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، وإطلاق النار على المصلين داخل المسجد، حيث قتل منهم العشرات وجرح عدداً أكبر، ردوداً إيجابية لصالح الطرف الفلسطيني، حيث استحوذت المجزرة على اهتمامات الرأي العام العربي والدولي، فأعلن أمين عام الأمم المتحدة استعداد المنظمة للتدخل لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إذا وافقت الأطراف المعنية، غير أنّ الحكومة الإسرائيلية رفضت هذا الطرح، كما رفضت الولايات المتحدة في مجلس الأمن فكرة توفير الحماية الدولية.

شكّلت المجزرة حجر محك لعملية السلام من أساسها، في الوقت الذي عمد فيه كل من رابين وكلينتون إلى تضليل المعالجة بحصر الاستنكار بالفعلة بحد ذاتها وبمرتكبها، باعتباره فرداً يعاني من اضطراب نفسيّ شديد، وذلك بدلاً من وضع الأصبع على

سببها الحقيقي، وهو وجود المستوطنات الإسرائيلية، واعتبارها عقبة في طريق السلام، وهي التي أمّن لها اتفاق أوسلو الحماية والاستمرار.

وفي الوقت الذي كان يُفترض فيه قيام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بمراجعة نهج إدارة المفاوضات من أساسها، اكتفت بالمطالبة بالضمانات الدولية لحماية الشعب الفلسطيني من المستوطنيين والدعوة إلى نزع سلاحهم، ووضع المستوطنات على رأس جدول أعمال المفاوضات، غير أنّ تصاعد المواجهات بين العرب والمستوطنيين بعد المجزرة، أجبر المنظمة على تجميد المفاوضات، وبالتزامن مع الموقف الفلسطيني، أعلنت الأطراف العربية الأخرى تجميد المفاوضات في محاولة للضغط على رابين، الذي بقي متمسكاً بموقفه فيما يتعلق بالمستوطنات، فهو يرفض أي إجلاء للمستوطنين، وكذلك يرفض قبول أي وجود دولي مسلح في الأراضي المحتلة [1].

وفي خضمّ هذه التداعيات، ساهم قرار مجلس الأمن الدولي رقم (904)، القاضي بإدانة المجزرة، بالتحضير لاستئناف المفاوضات، فالقرار، وبعد أن أدان المجزرة، قضى بوجود دولي مؤقت لمدة ثلاثة أشهر في الأراضي المحتلة، كما كُلّف راعيي مؤتمر مدريد بمراقبة تنفيذه. وبذلك يكون هذا القرار قد حقّق ديناميكية جديدة في المفاوضات، بدت واضحة في ما تلاه من استئناف للمفاوضات الأمنية بين الطرفين

[1] هنري لورنس، مرجع سابق، ص48.

الفلسطيني والإسرائيلي في اتفاق الخليل، الذي حدّد موعداً لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي.

وباختصار شديد، فقد شكّلت مجزرة الخليل إدانة غير مباشرة لاتفاقية أوسلو ولنهج المفاوضات، بعد أن سلّطت الضوء على مسألة الاستيطان، غير أنّ رد فعل المنظمة على المجزرة كان دون المستوى، فبدلاً من أن تقوم بمراجعة شاملة لعيوب اتفاقية أوسلو ونهج المفاوضات، عادت لتستأنف المفاوضات من حيث توقفت، وكأنّ شيئاً لم يكن.

ثالثاً: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية

*** مسيرة المفاوضات الأردنية الإسرائيلية حتى إعلان واشنطن**

استمرت جولات التفاوض في واشنطن منذ الثالث عشر من كانون ثاني عام 1992 لغاية أواخر عام 1993، وبلغ عددها إثنتي عشرة جولة تخلّلها بعض الأحداث السياسية التي كانت سبباً في توقف المفاوضات أكثر من مرة، كان أبرزها تجميد المفاوضات في جولتها الثامنة احتجاجاً على قيام إسرائيل بإبعاد أربعمائة فلسطيني من حركة حماس إلى مرج الزهور في لبنان، حيث ابتدأت المفاوضات بجلسة ذات طبيعة استكشافية حين حاول كل طرف معرفة رؤية وتصور الطرف الآخر للمحادثات.

طرح الجانب الأردني خلال الجولة الثانية جدول أعمال تضمن تفسيره للقرار (242)، وأثار قضايا المياه والمستوطنات والحدود واللاجئين، بينما طرح الجانب الإسرائيلي على جدول أعماله معاهدة السلام والتدابير التي تؤدي إلى السلام، وبرز خلاف خلال الجولة بين الطرفين حول تفسير القرار (242) ومعاهدة جنيف الرابعة حول المستوطنات واللاجئين والمبعدين وقضية المستوطنات، وخلال جولات التفاوض على المسار الأردني الإسرائيلي، جرت العادة على تبادل جدول الأعمال بين الطرفين، ونشب خلاف بين الجانبين حول مسألة إدراج الأراضي الأردنية المحتلة وقضية اللاجئين على جدول الأعمال، حيث أصّر الجانب الإسرائيلي على تأجيل البحث في هذه النقاط لمرحلة متأخرة من المحادثات، بسبب تداخلها مع المواضيع المطروحة في المفاوضات المتعددة الأطراف، وفي النهاية، اتفق الطرفان على ترتيب الأولويات في مواضيع البحث. وخلال الجولة السابعة من المفاوضات توصل الجانبان الأردني والإسرائيلي إلى صيغة مشتركة لجدول الأعمال بينهما، تضّمنت عناصر مفاوضات السلام الأردنية الإسرائيلية الثنائية: القرارين (242 و 338) ،المياه، الحدود، اللاجئين، المشردين، والقضايا الإقليمية واستكشاف إمكانية التعاون الثنائي المستقبلي ضمن سياق إقليمي، إذا كان ذلك مناسباً في المجالات التالية: الثروات الطبيعية، الثروات البشرية، البنية التحتية، المجالات السياحية[1].

[1] صالح القرعان، معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، دراسة تحليلية ورؤئ مستقبلية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان (2007)، ص(65-66).

ويقول الدكتور فايز الطراونة في هذا المجال: بعد التوصل إلى جدول الأعمال المشترك، والذي هو بمثابة المبادئ العامة التي تضبط المفاوضات الثنائية وتحدد آفاقها المستقبلية، كما أنّه يتضمن نقاط عدة متعلقة بالتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وبخط سير المفاوضات على المسار الأردني الإسرائيلي، فقد قمنا بتزويد الوفود العربية الثلاثة السوري واللبناني والفلسطيني بنسخة عنه، وقد اعتبرته الأطراف الثلاثة تقدّماً ملحوظاً من حيث أنه أخذ بالمرجعيات التي نريدها، ما يجعل التفاوض حول البنود أكثر سهولة، وعندها أمر المغفور له بإذن الله الملك حسين بوضع جدول الأعمال الذي تمّ التوصل إليه على الرف، لحين إحراز تقّدم على بقية المسارات الأخرى، خاصة المسار الفلسطيني المتعثر، وفي الوقت الذي لم يكن فيه الوفد الفلسطيني قادراً على تحقيق أي تقّدم يذكر في مفاوضات واشنطن[1].

وهكذا، لم يوقع الأردن على جدول الأعمال المشترك الذي تم التوصل إليه إلى أن تفاجأ الجميع بتوقيع اتفاق المبادئ في الثالث عشر من أيلول عام 1993 بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وفي ضوء هذا الواقع، كانت ردة الفعل السريعة للأردن سلبية تجاه الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أعلن بعض المسؤولين الأردنيين رأيهم وموقفهم من الاتفاق بشيء من الانفعال والتأثر، حيث قالوا لن نكون فلسطينون أكثر من الفلسطينين، ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار انعكاسات وأبعاد أي اتفاق فلسطيني إسرائيلي على الأردن، لحماية مصالحه والدفاع عنها.

[1] محمد المصالحة، مرجع سابق، ص169.

وبالرغم من أنّ الملك حســـين قد انتقد الاتفاق كرد فعل أولي، إلّا أنّه عاد وأعلن تأييده له حيث قال: "ليس من حقنا انتقاد هذا الاتفاق، وسنواصل دعمنا التام للقرار الفلسطيني المستقل، ومنظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وأناشد إخواني الفلسطينيين ألّا يحكّموا العاطفة وإنما العقل، ويلتقوا ويتفاهموا لاستعادة حقوقهم، لقد توقفنا في البداية لأننا كنّا قد أمنّا المظلة لإيصال الأخوة الفلسطينيين إلى الوضع التفاوضي دون تدخل، وفوجئنا بما أثبت لنا أن المطلوب لم يعد له مبرر، وبعد توقف، أخذنا قرارنا أولاً بأن نطوي المظلة، وأن نضعها بأحد خزائن التاريخ"[1].

هكذا، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، أدرك الأردن أن الوضع الذي كان قائماً قبل الثالث عشر من أيلول عام 1993 لن يستمر على ما كان عليه، سواء على صعيد التفاوض الثنائي أو على صعيد المسارات المختلفة، أو حتى على صعيد التنسيق العربي حول المفاوضات، هنا اتخذ الجانب الأردني قراره بالتوقيع على جدول الأعمال المشترك في الرابع عشر من أيلول عام 1994، وفي هذا الصدد يقول الملك حسين "لقد وقّعنا على جدول الأعمال المشترك بعد أربعة وعشرين ساعة من اللقاء الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك لإننا لم نقبل أن نوقعه قبل أن نشهد تقدّماً ملحوظاً وملموساً على الصعيد الفلسطيني الإسرائيلي، وقد وقّعنا جدول أعمالنا تعبيراً عن موقفنا المؤيد والداعم للاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتصديقاً لما اتفقوا عليه في وثيقة إعلان المبادئ، والمشروع في تطبيق خطتهم للسلام"[2].

---

[1] حسين أبو شنب، مرجع سابق، ص(250-251).

[2] طارق العاص، مرجع سابق، ص220.

وتحدّد هدف جدول أعمال المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في تحقيق السلام العادل والشامل والدائم بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل، وفقاً لما تقرّر في دعوة مدريد، كما تم تحديد العناصر الأساسية للمفاوضات الأردنية الإسرائيلية كالتالي:

1-البحث عن خطوات للوصول إلى سلام عادل وفق قرارات مجلس الأمن (242 و 338).

2-الأمن: الامتناع عن القيام بأي نشاطات من جانب أي طرف، قد تؤثر سلباً على أمن الطرف الآخر، أو ربما تصدر حكماً مسبقاً على نتيجة المفاوضات، والإلتزام المتبادل بألّا يهدّد أي طرف الطرف الآخر من خلال أي إستخدام للقوة، وعدم استخدام الأسلحة من جانب أي طرف ضد الطرف الآخر، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية.

3-العمل على خلق شرق أوسط جديد خالي من أسلحة الدمار الشامل، بحيث يتحقق هذا الهدف في إطار سلام دائم وشامل، ينبذ استخدام القوة.

4-المياه: ضمان حق كل طرف في حصته من المياه، والبحث عن سبل تخفيف العجز المائي.

5-اللاجئون والمُهجّرون: الوصول إلى حل عادل ومتفق عليه للجوانب الثنائية لمشكلة اللاجئين والمهجرين وفقاً للقانون الدولي.

6-الحدود ومسائل الأرض: تسوية وترسيم علامات حدودية متفق عليها للحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، وذلك بالرجوع إلى تعريف الانتداب للحدود، وذلك دون الإضرار

بوضع الأراضي التي تقع تحت سيطرة الحكومة الإسرائيلية بعد عام 1967، وعلى كلا الجانبين الإلتزام بالحدود المتفق عليها.

7-البحث في إمكانية التعاون الثنائي المستقبلي ضمن إطار إقليمي حيثما كان ذلك مناسباً، وذلك في القضايا التالية: (الموارد الطبيعية، المياه، الطاقة، البيئة، تطوير الري، الموارد البشرية، العمل، العمال، الصحة، التعليم، السيطرة على المخدرات، البنى التحتية، النقل بأشكالة المختلفة، الاتصالات، المجالات الاقتصادية بما في ذلك السياحة).

8-مرحلية النقاش والاتفاقية وتنفيذ القرارات أعلاه، بما في ذلك وجود آلية ملائمة للتفاوض في مجالات محددة.

9-مناقشة المسائل المتعلقة بكلا المسارين حسبما يتم إقرارهما بشكل مشترك من جانب المفاوضين عام 1993.

10- وفي نهاية المطاف، كان الأمل بعد أن يتم التوصل إلى حلول مرضية بين الطرفين، أن تتوج الجهود باتفاقية سلام.

بعد توقيع جدول الأعمال المشترك، كان هنالك ضغوطاً كبيرةً على الأردن لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، لكن الأردن أصّر على موقفه الرافض لتوقيع هذه الاتفاقية قبل الوصول إلى تسوية حول القضايا الخلافية، ومواصلة المفاوضات وفق جدول الأعمال المشترك، وفي تشرين أول، عُقد مؤتمر المانحين لفلسطين وحضره الأمير حسن بتكليف من الملك حسين، حيث اجتمع الأمير حسن مع الرئيس الأمريكي

كلينتون ووزير الخارجية الإسـرائيلي شـيمعون بيريز في البيت الأبيض، واتفقوا على تشـكيل لجنة ثلاثية أردنية أمريكية إسـرائيلية لمتابعة سـير المفاوضـات الأردنية الإسرائيلية، بعد تعثر سير المفاوضات الثنائية، وعقدت اللجنة سلسلة من المباحثات تم فيها بحث بنود جدول الأعمال ومشروع تنمية وتطوير وادي الأردن[1].

وعلى ضوء جدول الأعمال المشترك، طالب الأردن بإعادة ثلاثمائة وعشرون كيلومتراً مربعاً من أراضـي الأردن الواقعة في الغور ووادي عربة شـمال البحر الميت وجنوبه، كما طالب بإعادة قطعة أرض مسـاحتها مائة وثلاثة كيلومترات مربعة في وادي الأردن جنوب بحيرة طبريا في نطاق السـيادة الأردنية، غير أنّ الخلاف الذي نشـب بين الجانبين الأردني والإسـرائيلي حول المطالب الأردنية، أدّى إلى تعثر المفاوضـات في شتاء عام 1994 إلى أن تلقّى الأردن إشارات من الجانب الإسرائيلي توحي باستعداد إسرائيل للبحث في ترسيم الحدود ضمن المفاوضات الثنائية، فأقبلت الحكومة الأردنية على استئناف المفاوضات في السادس من حزيران عام 1994 خشية ضياع الفرصة أمام ما قد يحصل من مغامرات إقليمية ودولية[2].

وفي ظل الضـغوط الاقتصـادية والدولية التي طُبّقت على الأردن منذ حرب الخليج، وعدت الولايات المتحدة الأردن بتخفيف جزء من مديونيتها البالغة نحو تسـعمائة

[1] صالح القرعان، مرجع سابق، ص66.

[2] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص121.

وخمسون مليون دولار، كما وعدت الولايات المتحدة بالسعي لسد المؤسسات المالية لتأمين قروضها المالية بشروط ميسرة. هذا على الصعيد الإقتصادي.

أمّا على الصعيد الدولي، وفي غياب التضامن العربي، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، كان الأردن يتخوف من توصل سوريا وإسرائيل لإتفاق تكون له انعكاسات سلبية على الأردن، بجعله يقف وحيداً في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وبالتالي الخوف من مواجهة الأردن للأمر الواقع، أو ما هو أسوأ من ذلك[1].

وهكذا، أقرّت ثلاث وثائق مشتركة في السابع من حزيران عام 1994 تتعلق بالمياه، والحدود، والاقتصاد بين الأردن وإسرائيل، وتبيّن أنّه لا بدّ من اتصال مباشر بين القياديتين الأردنية والإسرائيلية من أجل الوصول لحلول حقيقية على أرض الواقع.

وفي التاسع من تموز عام 1994، التقى الملك حسين بالنواب والوزراء لإيضاح الأمور لهم حيث قال: "إنّ الضغوط من حولنا مُحكمة، وإنه بعد زيارتي واشنطن، أدركتُ بأنّ المساعدات الاقتصادية والعسكرية وتخفيف أعباء الدين الخارجي، لن تتم إلّا بتحقيق تقدم ملموس في عملية السلام مع إسرائيل، وأننا بعد أن خطى الأشقاء المصريون أولاً والفلسطينيون ثانياً خطوات نحو السلام، أصبح انتظارنا أمراً لا فائدة منه، وقد يتسبب في خسارتنا وفقداننا العديد من المكاسب، وأضاف: يكفي أن أجتمع مع رابين لكي

[1] محمد شلبي، الأردن وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي 1979-1994، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان (2008)، ص(216-217).

تتدخل الإدارة الأمريكية لصالحنا، فالكونغرس سيلغي الدين الأردني للولايات المتحدة، وسيرفع القيود عن الأردن فيما يتعلق بالحصول على التجهيزات العسكرية، فإذا كان الثمن هو الاجتماع مع رابين، فإنني لن أتردّد في ذلك"[1].

وفي ضوء ذلك، اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتشكيل وفد أردني للتفاوض مع إسرائيل برئاسة فايز الطراونة، وقد كان ذلك في السادس عشر من تموز عام 1994، ثم توالت التطورات اللاحقة من نقل المفاوضات الثنائية إلى منطقة الشرق الأوسط وفقاً لرؤية الملك حسين، الذي ارتأى في ذلك، اختيار نقطة حدودية بين الأردن وإسرائيل غير مختلف عليها لتتم فيها المفاوضات، وإجراء مفاوضات أردنية إسرائيلية في وادي عربة في الثامن عشر من تموز عام 1994 بحضور وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر، وهي أول مفاوضات عربية إسرائيلية في منطقة الصراع، حيث استمرت مباحثات الوفدين الأردني والإسرائيلي في وادي عربة لمدة يومين (18–19) تموز، بحث فيهما الوفدان آلية معاودة المفاوضات لترسيم الحدود الدولية، وتقاسم كميات مياه نهري الأردن واليرموك وسط اهتمام إقليمي ودولي، حيث تم تشكيل ثلاث لجان عمل رئيسية: هي لجنة الحدود ولجنة الأمن ولجنة المياه والبيئة، والتي استأنفت عملها بعد انتهاء المؤتمر.

[1] محمد شلبي، مرجع سابق، ص(217).

ثمّ أنّه ولأول مرة، يصل وزير الخارجية الإسرائيلي شيمعون بيريز إلى الأردن في زيارة رسمية في العشرين من تموز عام 1994، ويجري لقاءاً رسمياً مع رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي بحضور الوزير الأمريكي كريستوفر، ويعرض المشاريع الاقتصادية المشتركة في ميادين التجارة، المالية، الطيران والصناعة، وقد مهّد كل ذلك لتوقيع إعلان واشنطن في حديقة البيت الأبيض في الخامس والعشرين من تموز عام 1994، وذلك في احتفال رسمي حاشد، حضره كل من الملك حسين ورابين والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والذي تضّمن إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، وقد نال بموجبه الأردن تعديلاً على حدوده مع إسرائيل، إضافة إلى رفع الحصار المفروض عليه، إضافة إلى تأكيدات أمريكية بمنح الأردن المزيد من المساعدات المادية وتزويده بالسلاح.

مسار المفاوضات الأردنية الإسرائيلية من إعلان واشنطن إلى توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

تضمّن إعلان واشنطن المبادئ الخمسة التالية:

1-تسعى إسرائيل والأردن إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم بين إسرائيل وجيرانها، مثلما تسعيان إلى التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين.

2-سيواصل البلدان مفاوضاتهما بشكل حثيث إلى أن يتم التوصل إلى سلام يقوم على قراري مجلس الأمن (242 و 338) في سائر جوانبهما، يقوم على الحرية والمساواة والعدالة.

3–تحترم إسرائيل الدور الأردني الخاص فيما يتعلق بالقدس والأماكن المقدسة، وحينما يحين وقت التفاوض على قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي، يجب على إسرائيل أن تعطي أولوية للدور الأردني، كما اتفق الجانبان على تعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث.

4–يعترف الفريقان بحقهما والتزامهما بسلام مع بعضهما البعض ومع باقي الدول، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، كما يؤكد الجانبان على الاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة على مناطقها وأراضيها، واحترام الاستقلال السياسي لها.

5–يرغب البلدان بتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما من أجل تحقيق الأمن الدائم، وتفادي استخدام القوة أو أي تهديدات.

هذا وقد أقّر الملك حسين ورابين مجموعة من الخطوات لترمز إلى المرحلة الجديدة:

1–الربط الهاتفي المباشر بين البلدين.

2–ربط الشبكات الكهربائية بين الأردن وإسرائيل كجزء من تصور إقليمي.

3–فتح نقطتي عبور جديدتين بين الأردن وإسرائيل، واحدة في الطرف الجنوبي العقبة – إيلات، والأخرى في الشمال بحيث يتم الاتفاق عليها.

4–ستعطى من حيث المبدأ، حرية المرور بين الأردن وإسرائيل للسياح من رعايا دول العالم.

5–تسريع المفاوضات لفتح ممر جوي بين البلدين (الأردن – وإسرائيل).

ومن الجدير بالذكر، أنّ إعلان واشنطن لم يُشر إلى مؤتمر مدريد وإلى مسارات السلام الأخرى، بل كان بمثابة إعلان ثنائي مشـــترك يرتكز في مضـــمونه على المصـــالح والخصوصيات الأردنية الإسرائيلية، غير أنّه قد أثار ضجة فلسطينية وعربية حول البند الثالث منه، الذي أعطى للأردن دور خاص فيما يتعلق بالولاية الدينية على القدس، حيث أثار هذا البند أزمة في العلاقات الأردنية الفلسـطينية، وهنا قام الأردن بإصـدار بيان في الثامن والعشـرين من تموز عام 1994، حوّل بموجبه البند الثالث من إعلان واشنطن، وأودعه بجامعة الدول العربية، كما أرسله إلى الدول العربية والإسلامية، وذلك بغية وضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بهذا الشأن[1].

وكان في التفسير الأردني للبند الثالث، تأجيل الحديث عن السيادة والولاية على القدس بين الفلسـطينيين والإسـرائيليين إلى ما بعد انتهاء الحكم الذاتي، وبالتالي فإنّ ذلك قد جعل الأولوية أمام الملك حسين هي ضمان الولاية الدينية على المقدسات الإسلامية، حتى لا يفتح المجال أمام المتشدّدين الإسرائيليين لاستغلال الفراغ السيادي والمساس بحرمة الأماكن المقدسة.

كما أكّد إعلان واشـــنطن على ضـــرورة حل قضـــية اللاجئين والنازحين وفق قرارات الشـرعية الدولية والأمم المتحدة، وفي مقدمتها القرار رقم (149) وقرارات مجلس الأمن رقم (242 و 338)، والتي تنص على حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويض من لا

[1] محمد المجالي، مرجع سابق، ص110.

يرغب بالعودة، فالأردن، وفي إصراره على إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين والنازحين، قام بتشكيل لجنة رباعية أردنية، مصرية، فلسطينية، إسرائيلية لمناقشة موضوع النازحين، هذا في الوقت الذي أجّلت فيه اتفاقات أوسلو موضوع اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي.

وصادق الكنيست الإسرائيلي على إعلان واشنطن في الثالث من آب عام 1994، بأغلبية واحدٌ وتسعون صوتاً، حيث عارضه ثلاثة أعضاء فقط[1].

وفي اليوم التالي، بدأت إسرائيل بضخ المياه من نهر اليرموك إلى قناة الغور، ثم بدأت في السابع من آب بتطبيق أحد بنود إعلان واشنطن، وذلك بفتح باب المكالمات الهاتفية بين الأردن وإسرائيل، وفي الثامن من آب تم فتح المعبر البري بين الأردن وإسرائيل في وادي عربة، الذي يربط العقبة بإيلات، وكان ذلك بحضور الأمير حسن وإسحاق رابين ووزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر[2].

بعد افتتاح المعبر الحدودي بين الأردن وإسرائيل، بدأت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في جنوب البحر الميت على الجانب الإسرائيلي، لتشمل قضايا الأمن والأراضي والحدود والبيئة والطاقة، حيث تمّت الموافقة على جميع المراحل الفنية من أجل البدء

[1] نظام عساف، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، إشراف أمين المشاقبة، الماجد للنشر والتزريع ، عمان (2000).

[2] صالح القرعان، مرجع سابق، ص69.

في عملية إعداد الخرائط المشتركة للحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، كما تمّ التباحث حول الترتيبات الفنية لنقل حقوق الأردن المائية من نهري الأردن واليرموك، وأكّد الأردن على ضرورة التوصل إلى حقوقه الرقمية من المياه، كما توّصل الجانبان على الصعيد الاقتصادي إلى اتفاق يسمح للأردن بتصدير ما قيمته حوالي ثلاثين مليون دولار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين استمرت المحادثات بين الطرفين فيما يتعلق بالطيران المدني، وربط الشبكات الكهربائية بين البلدين، وقضايا السياحة، وعقدت اللجنة الاقتصادية الثلاثية اجتماعها في الثامن والعشرين من آب عام 1994 في منطقة البحر الميت على مستوى الخبراء، حيث تم طرح ومناقشة مجموعة من القضايا الرئيسية.

وهكذا، خلال الفترة التي تلت توقيع إعلان واشنطن، بذل المفاوض الأردني جهداً مميزاً للحصول على حقوق الأردن السيادية على أرضه، إلى أن تمكّن من انتزاع اعتراف الطرف الإسرائيلي به.

وفي الثالث عشر من تشرين أول عام 1994، اجتمع الملك حسين برئيس الوزراء الإسرائيلي رابين، ورافق كلٌّ منهما وفد من كبار المسؤولين، ودار البحث حول بنود معاهدة السلام، وبعد التوصل لحل جميع القضايا الخلافية، تم التوقيع بالعاصمة الأردنية عمان على مسوّدة اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بأحرفها الأولى، في السابع عشر من تشرين أول عام 1994، وذلك تمهيداً لتوقيعها بشكل نهائي، وفي

الثامن عشر من تشرين أول عام 1994، وافق مجلس الوزراء الأردني على المعاهدة، وفوّض رئيس الوزراء بالتوقيع عليها بصيغتها النهائية[1].

وفي السادس والعشرون من تشرين أول عام 1994، إلتقى الطرفان على المعبر الحدودي، وتم توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بحضور الملك حسين والأمير حسن والرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس الإسرائيلي عايزرا وايزمن، ووزير الخارجية الأمريكي وران كريستوفر ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمعون بيريز ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزريف وعدد من كبار المسؤولين.

وقد وقّع الاتفاقية عن الجانب الأردني، الدكتور عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء، وعن الجانب الإسرائيلي، رئيس الوزراء إسحاق رابين، كما وقّع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على المعاهدة بصفته شاهداً، وتم توقيع الخرائط والملاحق، وتبادل الوثائق بين الجانبين.

وبعد توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، قامت الحكومة الأردنية بإحالة مشروع قانون التصديق على المعاهدة إلى مجلس الأمة لمناقشته والموافقة عليه، وذلك استناداً إلى المادة (33) من الدستور الأردني، حيث ناقشت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بنود المعاهدة وملاحقها ومحاضرها، وبعد التأكد من جميع بنود المعاهدة، وافقت

[1] صالح القرعان، مرجع سابق، ص69.

اللجنة على مشـروع قانون المعاهدة بأغلبية أعضـاء اللجنة، ثم أحالت مشـروع القانون إلى مجلس النواب الأردني، حيث أسـفرت المحادثات إلى التصـديق على المعاهدة في السادس من تشرين أول عام 1994، فقدد وافق خمسة وخمسون عضواً من بين ثمانين عضـواً على المعاهدة، وثلاثة وعشـرون عضـواً رفضـوا المعاهدة، منهم سـبعة عشـر عضواً من جبهة العمل الإسلامي.

ثم أحيل مشــروع قانون التصــديق على المعاهدة إلى لجنة الشــؤون الخارجية بمجلس الأعيان، وبعد مناقشته، وافق المجلس بجميع أعضائه الحاضرين على مشروع القانون، كمـا أوردتـه المعـاهـدة وأقره مجلس النواب، وبعـد موافقـة مجلس الأمـة الأردني على معاهدة السـلام الأردنية الإسـرائيلية، تمّت المصـادقة عليها من جانب الملك حسين في التاسـع من تشرين ثاني عام 1994، وتجدر الإشارة إلى أنّ الكنيست الإسرائيلي وافق أيضــاً على المعاهدة في الخامس والعشــرين من تشــرين أول عام 1994 بأغلبية أعضائه.

وقام الملك حسـين وإسـحاق رابين في العاشـر من تشـرين ثاني عام 1994 في طبريا، بتبادل وثائق تصديق معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في جو احتفالي[1].

[1] السلام، دراسة وثائقية لمفاوضات السلام الأردنية الإسرائيلية (1991-1994) ، منشورات دار الناس للنشر والتوزيع، عمان (1995)، ص106.

ومن خلال ما تقدّم، تبيّن أنّ الأردن انطلق في مفاوضـــاته مع إســـرائيل من محدّدات أوحت موقفه من العملية السلمية، وتمثلت بتمسّكه بقرارات الشرعية الدولية وحل قضية اللاجئين والمســـتوطنات، وعودة القدس الشـــرقية للســـيادة العربية في إطار شـــمولية وديمومة وعدالة الحل، إلّا أنّ غياب التنسيق العربي، والصيغة التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد، وكذلك تعرض الأردن لضـغوط البيئة الخارجية، جعله يوقع على معاهدة السلام.

الضغوط التي تعرّض لها الأردن ووجهته نحو عملية السلام.

يمكن الإشارة إلى نوعين من الضغوط تعرّض لها الأردن، ضبطت التوجّه الأردني نحو السلام، وعملت على تسريع توقيع الأردن لهذه الإتفاقية.

أولاً: الضغوط الاقتصادية

وفي هذا السـياق، لا نبالغ في القول أنّ معاهدة السـلام الأردنية الإسـرائيلية هي إحدى تداعيات حرب الخليج، فقد عانى الأردن بســـبب موقفه من حرب الخليج من أزمة إقتصـــادية خانقة، ظهرت بانقطاع الدعم الخليجي والمســـاعدات العربية، إضـــافة إلى الحصـــار الخانق على ميناء العقبة، حيث وصـــلت خســـائر الأردن الاقتصـــادية نتيجة حرب الخليج إلى ألفين ومائتين وأربعة وســـتون مليون ديناراً أردنياً عام 1991، وقد أوضـح الملك حسين خلال لقائه ممثلي الأحزاب والفعاليات الشعبية أواخر عام 1993

أنّ الأردن يواجه وضـعاً مأسـاوياً، وأبلغهم أنّه مضـطر للخروج من هذا الحصـار من خلال الصلح مع إسرائيل[1].

أهم الأهداف التي سعى الأردن لبلوغها من توقيع معاهدة السلام

1- السعي لإنهاء الارتباط الطويل بين الاقتصاد الأردني والصراع العربي الإسرائيلي، وانعكاساته السلبية المختلفة على الأردن.

2- تجاوز آثار حرب الخليج الثانية على الصعيد الاقتصادي، لاسيّما وأنّ الأردن كان يسير على برنامج التصحيح الاقتصادي.

بتوجيه من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبمجرد توقيع الأردن على معاهدة سلام مع إسرائيل، تمّ شطب جانباً كبيراً من ديون الأردن الخارجية للدول الغربية، خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمّ شطب ما يقارب سبعمائة وخمسين مليون دولار من الديون الأمريكية، ومائة مليون دولار ديون بريطانيا، وثلاثين مليون دولار من ديون ألمانيا، كما تمّ جدولة الديون الخارجية، حيث:

-تمكن الأردن من خلال برنامج التصحيح الإقتصادي (1992-1998) من إعادة جدولة الديون المستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس ولندن، كما قفزت المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن من خمسة وثلاثين مليون دولار عام 1991، إلى مائة وسبعة

[1] عثمان العثمان، قواعد التفاوض وخصائص الأسلوب التفاوضي، بدون ناشر، ص80.

وثلاثين مليون دولار عام 1996، ووصلت ثلاثمائة وخمسة وعشرون مليون دولار عام 1999.[1]

3-كما كان من أهداف الأردن أيضاً، تجاوز الآثار السلبية التي رافقت أزمة الخليج الثانية مع الدول الخليجية ذات البُعد المادي الكبير، وذلك بمساعدة الولايات المتحدة، التي ضغطت على هذه الدول لاتخاذ مواقف داعمة للأردن، ولا يخفى دور هذه الدول وثقلها المادي الكبير كداعم اقتصادي إقليمي للأردن، سواءً من خلال فتح أسواقها للواردات الأردنية، أو من خلال استقبالها للعمالة الأردنية، علاوة على قدرتها على تقديم المساعدات المالية والاقتصادية المختلفة.

4-هذا بالإضافة إلى ما تضمّنته معاهدة السلام مع إسرائيل من زيادة التعاون الاقتصادي في المجالات التجارية المختلفة، وإقامة المشاريع المشتركة، وفتح باب الاستثمارات، وانتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا[2].

ثانياّ : الضغوط السياسية

يمكن إجمالها بعقد اتفاق أوسلو السري بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والذي أفقد الأردن إحدى أوراقه السياسية، وهي ورقة التضامن العربي، وخلق لديه الشك في وجود صفقة سياسية على حساب مصالحه الوطنية، هنا أدرك الأردن أنّ عامل الزمن

[1] خالد المحاميد، الاقتصاد وسياسة الأردن الخارجية 1952-1999، طبع وزارة الثقافة (2002)، ص(256-257).
[2] خالد المحاميد، مرجع سابق، ص258.

ليس في صالحه، فقدّر المخاطر التي سيتعرض لها إذا اختار الانتظار حتى توقيع سوريا ولبنان لمعاهدة سلام مع إسرائيل، ففي تلك الحالة يمكن أن يفقد الأردن دوره ويخسر كل شيء، وقد عبّر الملك حسين عن هذا الوضع بصراحة تامة، حين عقّب على توصّل الأردن وتوقيعه للمعاهدة مع إسرائيل قبل توصّل الأطراف العربية الأخرى لاتفاقات مماثلة قائلا: "مصر قطعت الطريق من بدايته إلى نهايته، وبعد مصر تحرّك الجانب الفلسطيني، وتحركنا لإنقاذ أرضنا ومياهنا واستعادة حقوقنا، فهل يُنتظر من هذا البلد أن يترك الأمور المهمة بالنسبة إليه ولأبنائه ولمستقبلهم، إلى أن تُحل كافة المشاكل الأخرى لدى الجميع؟ فلنكن واقعيين، نحن لسنا في وضع نتمتع فيه بحماية دولة عظمى أو مجموعة من الدول، وحتى عربياً، علاقاتنا التي تأثرت بأزمة الخليج ما زالت على حالها ومعاناتها ما زالت شديدة"[1].

وقد أبدّى الطرف الأردني خلال مفاوضاته التحفظ حول موضوع العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والأردن وفلسطين، في ظل وجود الاحتكار الإسرائيلي للسوق في الضفة الغربية، دون وجود طرف مقابل قادر على التصدير إلى الضفة الغربية أو المشاركة في هذه السوق، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تصدر واحد ونصف إلى اثنين مليار دولار إلى الضفة الغربية[2].

[1] نظام عساف، مرجع سابق، ص284.

[2] محمد المصالحة، مرجع سابق، ص213.

محتويات المعاهدة

تشتمل معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على ثلاثين مادة وخمسة ملاحق، وتتناول مواد المعاهدة المواضيع التالية:

- إقامة السلام والمبادئ العامة والحدود الدولية.
- الأمن والعلاقات الدبلوماسية والمياه.
- العلاقات الاقتصادية واللاجئين والنازحين.
- الأماكن المقدسة والتبادل الثقافي والعلمي والتفاهم المتبادل.
- علاقات حُسن الجوار.

أمّا الملاحق الخمسة فتتناول على التوالي:

1 – تثبيت الحدود الدولية بين الطرفين مع وضع الترتيبات الخاصة بمنطقيات الأمن.

2 – موضوع المياه من حيث حصّص الطرفين في مياه نهري اليرموك والأردن والمياه الجوفية.

3 – التعاون بين الطرفين في مجال مكافحة الجريمة والمخدرات.

4 – التعاون في مجال البيئة.

5 – ترتيب حركة الأفراد عبر نقاط العبور بين البلدين.

من هنا، يمكن ملاحظة شمولية المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، حيث أنها لم تتوقف عند

المسائل العالقة بين الجانبين فحسب، مثل مسائل الحدود والأمن والمياه، بل تناولت بالتفصيل مسائل أخرى شرق أوسطية، تمهد لإقامة نظام إقليمي، حيث التزم الجانبان بتشجيع التعاون الاقتصادي، ليس بينهما فحسب، بل أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

وإذا كان أيّ نظام إقليمي يحتاج لقيامه إلى توافر عاملين أساسين هما الأمن والاقتصاد، فإنّ المعاهدة أوجدت هذين العاملين الموضوعيين، مع ما يستتبع ذلك من إجراءات تنفيذية، ثم أنّ المعاهده تمتاز بصفة الشموليه لأنها غطّت مجمل العلاقات الخارجية بين الدول في بنودها وملاحقها.

هذا ويجب التشديد على أنّ المعاهده قد أسقطت حالة العداء، وكرست الاعتراف المتبادل بين الجانبين، ويتضح هذا من مقدمة المعاهدة التي نصت على: (إنّ حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، إذ تأخذان بعين الاعتبار أنهما أعلنتا انتهاء حالة العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن).

وهنا تجدر الملاحظة بأنّ مصطلح (انتهاء حالة العداء) الوارد في إعلان واشنطن، والذي جرى التأكيد عليه في مقدمة المعاهدة، أوسع من مصطلح (انتهاء حالة الحرب)، حيث أنه لا يقتصر على المظاهر العسكرية والحربية، بل يشمل جوانب أخرى مثل الجوانب النفسية، الإعلامية، الثقافية، أيّ بمعنى آخر كل جوانب الصراع الحضارية، إضافة إلى الجانب العسكري.

أمّا الاعتراف المتبادل، فقد جاء في المادة الثانية، الفقرة الأولى من المعاهدة، والتي تنص على اعتراف كل طرف واحترامه لسياسة الطرف الآخر، وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

وقد جاءت هذه المادة لتخدم مصلحة الطرفين، فهي من جهة تعد اعترافاً من دولة عربية لدولة إسرائيل من حيث سيادتها وأمنها ودورها الإقليمي، أما من جهة أخرى فإنّ هذه المادة جاءت لتطمئن الأردن من مخاطر مشروع الوطن البديل، وذلك للاعتراف بكيانه السياسي المستقل، وحدوده الآمنة والمعترف بها ودوره الإقليمي.

كما ونصت الفقرة الثانية على ما يلي: (وإن كانت تحركات السكان العسكرية ضمن نفوذها بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر، فإنه ينبغي ألّا يسمح بها). وتحمل هذه الفقرة التصدي الواضح لفكرة ترحيل الفلسطينيين قسراً، أو ما يسمى (الترانسفير في أيّ اتجاه)، كما أنّ هذه المادة تحمل وأد لفكرة (الوطن البديل) التي ظل ينادي بها حزب العمل طويلاً.

وربما نستطيع التأكيد على أن الهاجس الأمني كان واضحاً في نصوص ومواد معاهدة وادي عربة من قبل الجانبين الأردني والإسرائيلي، وقد نكون منصفين إذا ما قلنا بأنّ الجانب الأمني في المعاهدة، كان يصبّ في صالح الطرفين معاً.

الحدود والسيادة والأرض

حدّدت المادة الثالثة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، حيث نصّت وفقاً لخرائط الانتداب البريطاني على أن: تحدّد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب البريطاني (إمارة شرقي الأردن)، وذلك بوصفها حدوداً دائمةً وآمنةً ومعترفاً بها دولياً، واستثني من ذلك منطقتين حدوديتين فقط هما:

منطقتي الباقورة والغمر، حيث أشار البند الثالث من المادة الثالثة والملحق الأول، إلى أنّ منطقة الباقورة – نهاريم، وهي المنطقة الواقعة في الحوض الشمالي عند التقاء نهريّ الأردن واليرموك، تعتبر منطقة خاضعة للسيادة الأردنية مع وجود حقوق امتلاك إسرائيلية خاصة بها.

حيث قامت الحكومة الأردنية عام 1928 ببيع ما مساحته ستة آلاف دونم من أراضي الباقورة إلى بنحاس روتنبرغ لإقامة مشروع كهرباء فلسطين، واشترط في عقد البيع ألّا يتم التنازل عنها لأيّ جهة كانت، وعلى المشتري أن يأخذ حاجة المشروع ويعيد الباقي إلى الحكومة الأردنية، وهذا موثق بصك امتياز مشروع روتنبرغ، المحفوظ في دائرة الأراضي والمساحة في مدينة إربد[1].

[1] خالد الحباشنة، العلاقات الأردنية الإسرائيلية– الجذور والآفاق، عمان (1999)، ص72.

وتتعهد الأردن فيما يخصها، بالسماح بحرية الحركة والدخول والخروج لملّاكها وموظفيها وزوارها، وإعفائها من إجراءات الجمارك وأيّ ضرائب تمييزية، وباتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع أيّ أذى يلحق بأيّ شخص يدخل هذه المنطقة، والموافقة على وجود الشرطة الإسرائيلية فيها باللباس الرسمي، وتطبّق القوانين الإسرائيلية على ساكنيها من الإسرائيليين، وقد أُعطيت هذه الحقوق لمدة حدّدت بخمسٍ وعشرين سنة تجدّد تلقائياً.

فيما أشار البند التاسع من المادة الثالثة إلى الوضع الخاص بمنطقة الغمر– تشوفار، والتي تقع في (الحوض الجنوبي)[1] والمتمثل في كونها أرضاً تحت السيادة الأردنية، يكون للإسرائيليين فيها حقوق استعمال لمدة خمسة وعشرين عاماً قابلة للتجديد، وبذات التعهدات الأردنية المشار إليها في الفقرة الخاصة بمنطقة الباقورة – نهاريم أيضاً.

كما اعترفت إسرائيل في المعاهدة بحقوق الأردن السيادية الأساسية في هاتين المنطقتين، مثل حق اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الأشخاص، وحق عدم قيام نشاطات تضر بأمنه في المنطقتين، وحق عدم السماح بإلقاء فضلات خارجها وفيها، وحق الأردن بالموافقة المسبقة على امتلاك واستعمال أيّ أشخاص غير إسرائيليين في أراضي المنطقتين[2].

[1] جواد الحمد، مرجع سابق، ص72.

[2] محمد حتر وآخرون، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية – دراسة وتحليل مركز الشرق الأوسط ط2، (2000).

من هنا نجد أنّ الأردن قد استعاد السيادة الرسمية على منطقتي الباقورة والغمر بالاعتراف الواضح الذي جاء في المعاهدة، والتي احتلتها إسرائيل عام 1950، حيث تبلغ مساحتها حوالي ثمانمائة وثلاثون دونماً، وذلك رغم بقاء حق التملك فيها للإسرائيليين.

حيث تقسّم الأراضي الأردنية المحتلة من قبل إسرائيل إلى ثلاثة أقسام:

1- جنوب البحر الميت: قامت إسرائيل عام 1948 باحتلال مساحة تقدر بخمسة كيلو مترات مربعة بالقرب من مشروع البوتاس الفلسطيني، وقد قامت إسرائيل منذ ذلك الوقت باستثمار الموقع وتوسيع المشروع.
2- وادي عربة: قامت إسرائيل في الفترة ما بين عامي 1968 – 1970 باحتلال أراض أردنية في وادي عربة وجنوب البحر الميت، بلغت مساحتها ثلاثمائة وثمانون متراً مربعاً.
3- منطقة الباقورة: احتلت إسرائيل عام 1949 منطقة تتكون من ثمانمائة وثلاثون دونماً في الباقورة.

مما سبق نتبين بأنّ معظم الأراضي الأردنية، والتي تقع شرق خط الانتداب، قد أُحتلت إمّا قبل عام 1967 أو بعد قرار (242) الصادر في الثاني والعشرين من تشرين ثاني عام 1967، والذي ينص على انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير (أيّ حرب 1967)، ولهذا، فإنّ اعتبار الأراضي المحتلة الأردنية خاضعة لقرار (242)، يعتبر نجاحاً مميزاً للمفاوض الأردني، وخطوة لإيصال الأردن إلى استعادة السيادة الأردنية على تلك الأراضي المحتلة.

من هنا، نجد أنّ المعاهدة الأردنية الإسرائيلية جاءت لتكرّس الوجود الأردني والكيان الأردني والحدود الأردنية، منهيةً إلى الأبد المقولات الصهيونية المتطرفة المتشدّدة القائلة بأنّ منطقة شرق الأردن هي جزء من الأرض اليهودية الموعودة في وعد بلفور، ومقولات حزب الليكود القائلة إنّ الأردن هو الوطن البديل للدولة الفلسطينية.

المضامين الأمنية

أكّدت المادة الرابعة من المعاهدة على قيام تعاون مشترك بين الأردن وإسرائيل في المسائل المتعلقة بالأمن على قاعدة الثقة المتبادلة، وبهدف إقامة بنيان إقليمي أمني في المنطقة، وبما أنّ موضوع الأمن يعتبر مسألة ملحة لإسرائيل، فقد أولته المعاهدة اهتماماً كبيراً، حيث تعّهد الطرفان بما يلي:

1- الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها بكافة أشكالها، وكذلك الامتناع عن الأعمال والأنشطة التي تضر بأمن أيّ منهما (المادة الرابعة – الفقرة الثالثة – بند أ)، وهذا هو البند الذي يوفر للأردن مصلحة أمنية واضحة[1].
2- ضمان ألّا تكون أراضي أيّ منهما مصدراً أو معبراً أو مأوى لأيّ أعمال عدائية أو تجمعات أو منظمات تعادي الطرف الآخر، (المادة الرابعة – الفقرة الثالثة – بند ج)، وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت في منع أيّ تهديد قد يأتي إليها من حدودها الشرقية.

[1] أحمد ناجي، الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية، رؤى وإشكاليات مختلفة– السياسة الدولية، العدد (119)، ص160.

3- الامتناع عن الدخول في أيّ من الأحلاف ذات الصبغة العسكرية أو الأمنية مع طرف ثالث، أو مساعدته أو الترويج له أو التعاون معه، إذا كانت أهدافه تتضمن شن العدوان أو أيّ أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر (المادة الرابعة – الفقرة الرابعة – بند أ). ويلاحظ من هذه الفقرات أنها تقيّد الأردن في تحالفاته العربية، وستؤدي إلى عزل الأردن عن محيطه العربي، كما وأنّ بنود هذه المعاهدة تتعارض مع بنود أساسية في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية[1].

4- عدم السماح بدخول، أو إقامة، أو عمل قوة عسكرية، أو عسكريين، أو معدات، تعود لطرف ثالث على أراضيهما أو من خلالها، يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر (المادة الرابعة – الفقرة الرابعة – بند ب).

5- إتخاذ إجراءات ضرورية وفعّالة لمنع أعمال (الإرهاب) والتخريب والعنف، وألّا تشن من أراضي أيّ منهما ضد الطرف الآخر (المادة الرابعة – الفقرة 5 – بند أ) وذلك من دون إعطاء أيّ تعريف دقيق لمصطلح الإرهاب.

6- إتخاذ إجراءات ضرورية وفعّالة لمنع دخول وعمل ووجود أي منظمة، أو مجموعة، أو بنيتها السياسية في أراضيها، إذا كانت تهدّد الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله (المادة الرابعة – فقرة 5 – بند ب).

7- مكافحة التسلل عبر الحدود (المادة الرابعة – فقرة 3 – بند ج).

8- ضبط التسلح والأمن الإقليمي (المادة الرابعة– فقرة 3 – البند ج).

---

[1] خالد الحباشنة، مرجع سابق، ص197.

9- إقامة مؤتمر للأمن والسلام في الشرق الأوسط، على غرار مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون والتعارف في أوروبا (المادة الرابعة – فقرة 1 – بند ب)[1].

يتضح من مجمل مضامين هذه التعهدات، أنّ الجانب الأردني يتحمل مسؤولية حفظ أمن إسرائيل وسلامة حدوده، وبما يتناقض مع التزامات الأردن بموجب معاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، كما تتسع المسؤولية الأردنية لتشمل اتخاذ إجراءات أمنية ضد المنظمات أو الأحزاب أو الحركات السياسية في الأردن، التي تتبنّى برامج معادية لإسرائيل، مما يقيّد الحرية السياسية والأمنية والدفاعية الأردنية، مع ما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على علاقة الأردن مع الدول والمنظمات العربية، كما أنّ الأردن سيجد نفسه ملزماً بتضييق الهامش الديمقراطي الذي تتمتع به التنظيمات الحزبية الأردنية، ما سيؤدي إلى تعميق الفجوة بين القيادة الأردنية والشعب الأردني وقواه السياسية والحزبية والنقابية[2].

ومن الجدير بالذكر، أنه وعلى الجانب الآخر من الموضوع، نجد أنّ هناك عدداً من النصوص المتوازنة في المادة المتعلقة بالأمن وهي :

1- (المادة الرابعة – فقرة 3 – بند أ): والتي تنص على تعهد الطرفين بعدم اللجوء للقوة أو استعمال الأسلحة التقليدية ضد الآخر.

[1] محمد عليش، مرجع سابق، ص64.

[2] خالد الحباشنة، مرجع سابق، ص75.

2- (المادة الرابعة – فقرة 12): لا تمس الإلتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بمفهومه الصحيح، بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

3- (المادة الرابعة– فقرة 5 – بند ب): دون المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأي والتنظيم، وتوفّر هذه المادة للأردن هامشاً للمناورة أمام الجانب الإسرائيلي، لتبرير عدم توسيع إجراءات الأردن بحق المعارضين، بما قد يتسبب بخلل في التوازن السياسي والاجتماعي والأمني الداخلي في البلاد .

4- (المادة الرابعة – فقرة 7 – بند ب): إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، التقليدية منها وغير التقليدية في الشرق الأوسط، ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع عن استعمال القوة والتوفيق والنوايا الحسنة[1].

الميـاه

كان كثير من الباحثين في شؤون الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي يشيرون في أكثر من مناسبة إلى أنّ السلام في منطقة الشرق الأوسط، لا يمكن أن يتحقق إلّا بعد المرور عبر "بوابة المياه"، وذلك تأكيداً على أنّ أزمة المياه الناشبة في المنطقة العربية، أو على الأخص في منطقة الشرق الأوسط، هي الأكثر تعقيداً وأهمية، والأكثر ارتباطاً بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وليس هنالك أكثر دلالة على أهمية موضوع

[1] صالح القرعان، مرجع سابق، ص114.

المياه في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي مما قاله بن غوريون عام 1955 عندما قال: "إنّ اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى مصيرها يتوقف مصير إسرائيل[1]".

وفي تقرير صادر عن الاستخبارات الأمريكية عام 1992، قسّم التقرير المناطق المرشحة لدخول مواجهات من أجل المياه إلى ثلاثة مستويات من الخطر هي:

1- مناطق قد تشتعل فيها حروب المياه خلال فترة قريبة، ويقع معظمها في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الأردن وإسرائيل.
2- مناطق محفوفة بالمخاطر، وتقع في نطاق هذا الحزام بلدان الخليج العربي ودول حوض دجلة والفرات (سوريا والعراق وتركيا).
3- مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال فترة تتراوح بين عشرة إلى عشرين عاماً مقبلة، وتدخل في هذا الحزام دول حوض النيل.
4- من هنا، تبرز أهمية موضوع المياه في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بشكل خاص، والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام[2].

وتتلخص المشكلة المائية القائمة بين الأردن وإسرائيل فيما يلي:

[1] محمد صقر وآخرون، مرجع سابق، ص63.
[2] صالح القرعان، مرجع سابق، ص98.

1- تزايد الحصة التي تستهلكها إسرائيل من نهر الأردن إلى ستمائة وستين مليون متراً مكعباً سنوياً، بينما حدّدها مشروع جونسون بثلاثمائة وخمسة وسبعين مليون متراً مكعباً.

2- تزايد نسبة استهلاك إسرائيل من نهر اليرموك عن الحصة المقرّرة وفق المشروع السابق.

3- سيطرة إسرائيل على معظم المياه الجوفية في وادي عربة، والتي تبلغ كميتها أكثر من اثنين وثلاثين مليون متراً مكعباً.

4- الحفر العميق للآبار الإرتوازية في الضفة الغربية لنهر الأردن من قبل إسرائيل، مما أدّى إلى انخفاض المنسوب المائي في الآبار الأردنية وزيادة ملوحتها.

5- سيطرة إسرائيل الكاملة على المياه المعدنية في منطقة الحمّة الأردنية المحتلة، والتي تبلغ كميتها أكثر من عشرين مليون متراً مكعباً سنوياً.[1]

وتبلغ حصّة إسرائيل من مياه نهر اليرموك إلى نصفه، أما نصفه الآخر، طبقاً لرأي د. منذر حدادين، رئيس الجانب الأردني في الهيئة الفرعية المخصّصة بشؤون المياه في المفاوضات، فحقوقه تقع على بحيرة طبريا وعلى نهر الأردن، وقد تجاوزت إسرائيل في استعمالاتها قبل معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ما يمكن أن يكون نصيبها الشرعي، فهي تستخدم ما بين ستين إلى سبعين مليون متراً مكعباً، بينما يجب ألّا يزيد نصيبها من مثلث اليرموك عن خمسة وعشرين مليون متراً مكعباً حسب اتفاقية جونسون، وبالنسبة

[1] جواد الحمد، مرجع سابق، ص90.

لنهر الأردن، فإنّ إسرائيل تحتكر استعماله بالكامل في حدود ستمائة وثلاثين مليون متراً مكعباً سنوياً[1].

وبذلك تكون حصة إسرائيل خمسة وعشرون مليون متراً مكعباً، وهي الحصة المخصّصة لها وفق مشروع جونسون، بدلاً من ستين إلى سبعين مليون متراً مكعباً كانت تحصل عليها من مياه نهر اليرموك قبل المعاهدة. غير أنه يؤخذ على هذه الفترة، أنها لا تثبت للأردن كمية أو نسبة محددة من مياه نهر اليرموك كحق ثابت وحق عادل له، مع ما يحمله ذلك من احتمال إثارة خلاف سوري أردني إذا ما علمنا أن سوريا، والتي يقع (80)% من حوض مجرى نهر اليرموك في أراضيها، تسحب ما يقدر بمائة مليون متر مكعب سنوياً من حصة الأردن المائية من نهر اليرموك.

أما الفقرة الثانية الخاصة بنهر الأردن، فتخصّص للأردن خمسين مليون متراً مكعباً تعطى له كالتالي:

عشرون مليون متراً مكعباً من نهر الأردن صيفاً، على أن يدفع الأردن كلفة التشغيل والصيانة لأيّ نظام (وذلك مقابل الكمية الإضافية التي تضخها إسرائيل من مياه اليرموك شتاءً).

[1] جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية- مركز الدراسات العربي الأوروبي ط1 (1996)، ص(18-19).

عشرون مليون متراً مكعباً من فيضان نهر الأردن شتاءً، وذلك من فيضان مياه النهر، على أنها تحتاج لبناء نظام تخزين الفيضانات.

عشرة ملايين متراً مكعباً من المياه المحلاة للينابيع المالحة، يدفع الأردن كلفة التشغيل والصيانة لها.

هذا مع الإشـــارة إلى أنّ الأردن لم يكن يحصـــل على أيّ مياه من نهر الأردن قبل المعاهدة، أمّا فيما يتعلق بالحصـــة التي حدّدها مشـــروع جونســـون للأردن من مياه نهرالأردن، فتبلغ مائة مليون متراً مكعباً مخصّـصـة لكلا الضـفتين، الشـرقية والغربية، وليس للضـفة الشـرقية وحدها. أما الحصّـة الفلسـطينية في نهر الأردن، والموجودة لدى إسرائيل حالياً، وتبلغ خمسون مليون متراً مكعباً، فإنّه سيتم تسويتها بشكل مباشر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.[1]

أمّا المادة الثالثة من الملحق الثاني، فتنص على أنه سيتم تزويد الأردن بكمية إضـافية مقدارها خمسين مليون متراً مكعباً سنوياً من إسرائيل، بمقاييس مناسبة لاستعمالها في الشرب، وسيتم تحديدها والاتفاق عليها خلال سنة واحدة من تاريخ تنفيذ الاتفاقية.

[1] صالح القرعان مرجع سابق، ص(101).

وتنص المادة الرابعة من الملحق رقم (2) الخاصة بالمياه الجوفية في وادي عربة على أنه، وبموجب معطيات هذه المعاهدة، فإنّ الآبار التي حفرتها واستعملتها إسرائيل، ستقع على الجانب الأردني من الحدود، وإنّ هذه الآبار وأنظمتها المرافقة، تخضع للسيادة الأردنية، وستستمر إسرائيل في استعمال هذه الآبار، وكذلك فإنّ استبدال أيّ بئر قد يفشل منه، سيتم ترخيصه من قبل الأردن.

وفي هذا الخصوص يقول الدكتور حازم الناصر "إنّ إسرائيل قد وافقت على التنازل عن الآبار الجوفية في وادي عربة لصالح الأردن مقابل التعويض، لكن الحكومة الأردنية فضّلت تركها تحت إدارة إسرائيل وفي ظل السيادة الأردنية، وذلك بسبب التكاليف العالية للتعويض، وعدم قدرة الأردن للاستفادة تكنولوجياً من هذه المياه لملوحتها العالية، كما أنّ الأردن أراد استخدام تلك المشروعات الإسرائيلية كورقة ضغط في يد الحكومة الأردنية، لضمان وفاء إسرائيل بحصة الأردن المائية.[1]

وقد قدّر الخبراء الأردنيون المفاوضون في شؤون المياه، أنّ الأردن قد حصل عبر المعاهدة على كمية إضافية من المياه تبلغ مائتان وخمسة عشر مليون متراً مكعباً سنوياً.[2]

[1] خالد الحباشنة، مرجع سابق، ص82.

[2] جواد الحمد، مرجع سابق، ص91.

وأخيراً، لا يمكننا إلّا أن نشـــير إلى أنّ المياه من المواضـــيع التي لا يمكن للأردن أن يحلها بمفرده، وكذلك الحال بالنســبة لإســرائيل، ويجب إيجاد حل على أســاسٍ إقليمي تكون ســـوريا طرفاً فيه، فالمياه تعتبر أحد الموضـــوعات متعدّدة الأطراف التي يحتاج حلّها إلى شمولية الحل.

وبموجب المعاهدة الأردنية الإســـرائيلية، بدأ الأردن بتلقي المياه من بحيرة طبريا في العشـــرين من حزيران عام 1995، ما يدل على التزام الجانبين بتنفيذ بنود المعاهدة وملاحقها[1].

المضامين الاقتصادية

تناولت المادة الســـابعة من معاهدة الســـلام بين الأردن وإســـرائيل، معالجة القضـــايا الاقتصـــادية، على اعتبار أنّ التنمية الاقتصـــادية هي هدفٌ أســـاســـيٌ تســـعى لتحقيقه المعاهدة، بحيث تتم عبر التعاون الاقتصـــــادي بين الطرفين، بحيث يشـــكّلان ركيزة أساسية في إقامة تعاون اقتصادي إقليمي لمنطقة (الشرق الأوسط)، ولبلوغ تلك الغاية تم الاتفاق على ما يلي:-

1. إنهاء المقاطعة الاقتصـــــادية بين الطرفين، والتعاون لإنهاء أشـــكال المقاطعة الاقتصـــــادية المقامة من قبل أطراف ثالثة، مع ما تحمله هذه الفقرة من وضـــع

[1] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص126.

الأردن في مواجهة مع أي دولة عربية ترفض رفع المقاطعة العربية لإسرائيل، وتجعل الأردن على الأقل وسيطاً بين تلك الدولة وإسرائيل، لتحقيق رفع المقاطعة الاقتصادية.

2. إلغاء الحماية الممنوحة لبعض أوجه النشاط الاقتصادي لدى الطرفين.
3. التعاون في مجالات التجارة المختلفة، والانسياب الحر للسلع والخدمات بين طرفيّ المعاهدة، وإزالة الحواجز الجمركية، وإلغاء أو تخفيض نسب رسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة.
4. التعاون في مجال تمويل الاستثمارات والمشاريع المشتركة، ولا يغيب عن بال أحد، أنّ هناك تباين بين المقدرة الاقتصادية الأردنية والمقدرة الاقتصادية الإسرائيلية، فالاقتصاد الإسرائيلي يبلغ حجمه حوالي أربعة عشر ضعف الاقتصاد الأردني، مقاساً بالناتج الإجمالي السنوي، ما قد يؤدّي إلى هيمنة اقتصادية إسرائيلية على الاقتصاد الأردني[1].

ويصعب على الأردن تحقيق نوع من التكافؤ مع إسرائيل في العلاقات الاقتصادية، إذ يصل الناتج المحلي الإسرائيلي إلى أكثر من ستة وستين مليار دولاراً سنوياً (إحصائيات عام 1992)، فيما لا يتعدّى الناتج المحلي الأردني خمسة مليارات دولار[2].

[1] قرار لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الخاص بمشروع التصديق على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (2-11-1994).

[2] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص127.

وعلى ضـــوء ما ورد في المادة الســـابعة من المعاهدة، تمّ في الخامس والعشـــرين من تشـــرين الأول عام 1995، التوقيع على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصـــادي بين الأردن وإســـرائيل، والتي تنص على أنها جاءت اعترافا بأنّ الجوار الجغرافي والحدود الطويلة المشـتركة بين الطرفين، تعزّز أسّـس التعاون في المجالات الاقتصـادية، البنية التحتية، الصـناعية، والفنية، وتحتوي هذه الاتفاقية على اثنتين وعشـرين مادة، إضـافة إلى برتوكول ملحق يتضـمن قوائم السـلع المتبادلة الخاضـعة للتخفيضـات الجمركية، وملحق يتضـمن قواعد المنشـأ، وقد نصّـت الاتفاقية على أن يقوم الطرفان بإنهاء كل أشـــكال المقاطعة، وأن يمنح كل طرف، وفي كل الأمور المتعلقة بمنتجات الطرف الآخر، النطاق الجمركي معاملة الدولة الأولى بالرعاية، خاصـــة فيما يتعلق بالرســـوم الجمركية والرسوم الأخرى المطبقة على المستوردات والصادرات، والقواعد والإجراءات المتعلقة بالمســـتوردات والصـــادرات من تخليص جمركي وترانزيت وتخزين وخلافه، وكذلك الضـرائب والرسـوم الداخلية المطبقة بشـكل مباشـر أو غير مباشـر على السـلع المستوردة.

أمّا المادة السادسة من اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، فتنص على تشجيع توسيع التعاون الاقتصادي في التجارة والصناعة، وذلك من خلال تشجيع النشاطات الصناعية المشـتركة، وتسـهيل حركة الترانزيت، وإعادة تصـدير السـلع، والتعاون في إنشـاء قنوات الترويج والتسـويق، وتشـجيع الأنشـطة الهادفة إلى تسـهيل التجارة بين الطرفين، بما في ذلك المعارض التجارية والمؤتمرات والدعاية والإعلان وغيره.

ويُعتقد هنا بأنّ إسرائيل لن تعمد إلى إقامة صناعات مشتركة كبيرة وأساسية، تمكن من قيام صناعة حديثة في الأردن، بل ربما اقتصر ذلك على التعاون الصناعي المشترك على الصناعات الخفيفة، مثل صناعة التغليف والتعبئة والتجميع لمنتجات إسرائيل، لما لذلك من أثر في تيسير غزو الأسواق.

أمّا المادة العاشـــرة، فتنص على ألّا تؤدي هذه الاتفاقية إلى الإخلال بحق أيّ من الطرفين في فرض أي موانع أو محدودات على المســـتوردات والصـــادرات وتجارة الترانزيت، وذلك اســـتناداً لأحكام القوانين والأنظمة المرعية لديه، والهادفة إلى حماية مصالح الأمن أو النظام العام أو القيم الأخلاقية.

ويبدو أنّ هذه المادة المتوازنة هي من وضع المفاوض الأردني، وتعتبر نجاحاً له.

ويتضـــح مما ســـبق، أن المعاهدة والاتفاقيات الأخرى المنبثقة عنها، أولت الجانب الاقتصـادي أهمية كبيرة، لأنّ إسـرائيل تعلق على الجانب الاقتصـادي آمالاً واسـعة في غزو اقتصـــاديات المنطقة، بحكم قوتها الاقتصـــادية وخبرتها الطويلة في هذا المجال، مقارنة باقتصاديات الدول العربية المحيطة، وهذه خلاصة أفكار مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي روج له شـمعون بيريز في تصـوره لمكاسـب السـلام، حيث أكّد على " أننا نعيش في عصر جديد، لا يطيق المتخلفين، ولا يغفر للجهلة"[1].

[1] أحمد ناجي، مرجع سابق، ص190.

ويمكن تلخيص الآثار والمضامين التي توقعتها الأردن من هذه الاتفاقات بما يلي:

1. الاستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة.
2. تدّفق رؤوس الأموال إلى الأردن، حيث أدّى عدم الاستقرار الأمني في المنطقة إلى إحجام المستثمرين العرب والأجانب عن الاستثمار في الأردن.
3. حدوث تطور في استخدام واستعمال التكنولوجيا في الصناعة والزراعة والخدمات، ما ينعكس على تحسن الإنتاج الأردني نسبياً.
4. ربما يستفيد الأردن بحكم موقعه الجغرافي المتوسط من حركة الترانزيت والنقل البري المتوقعة مستقبلاً بين إسرائيل وبعض الدول العربية.
5. ربما يستفيد الأردن من خلال قطاع السياحة الذي يتوقع له تطوراً ملحوظاً في الحقبة القادمة[1].

هذا بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية غير المباشرة لهذه الاتفاقيات، سواء من مساعدات اقتصادية، وشطب جانب كبير من ديون الأردن، الأمر الذي ينعكس على تخفيض العجز بالموازنة.

المضامين والآثار التي توقّعتها إسرائيل من هذه الاتفاقيات:

كانت إسرائيل تهدف من وراء توقيع هذه الاتفاقيات الاقتصادية إلى:

[1] خالد الحباشنة، مرجع سابق، ص114.

1. إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، وفتح الأسواق العربية أمام منتجاتها.
2. تحقيق أفضل الشروط الممكنة لتسويق المنتجات الإسرائيلية، من خلال إزالة القيود أمام انتقال السلع الإسرائيلية والتسهيلات الجمركية، يضاف إلى ذلك أن إسرائيل سوف تستفيد من الموقع الجغرافي للأردن وحركة الترانزيت، ما يخفف من تكاليف النقل للمنتجات الإسرائيلية.
3. إستقطاب رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار داخل إسرائيل.
4. إزدهار الحركة السياحية في إسرائيل إثر الاستقرار السياسي المتوقع.
5. إزدهار القطاع الصناعي الإسرائيلي إثر فتح أسواق المنطقة أمامه، وتوفر العمالة العربية الرخيصة نسبياً، ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، فإسرائيل تعد في أمسّ الحاجة إلى عمالة تسد احتياجاتها.
6. إزدهار قطاع الموانئ في إسرائيل (حيفا وأسدود وعسقلان) التي ستلعب دوراً مميزاً في اختصار المسافة أمام البضائع القادمة إلى دول المنطقة من أوروبا والأمريكيتين[1].

[1] محمد صقر وآخرون، مرجع سابق، ص(86-87).

اللاجئون والنازحون

تعرف وكالة غوث وتشـغيل الفلسـطينيين الدولية (الأونروا) اللاجئ الفلسـطيني بأنه الشـخص الذي كانت فلسـطين مكان إقامته قبل الحرب العربية الإسـرائيلية التي حدثت عام 1948، وأنه نتيجة لهذه الحرب فقد بيته ومصادر رزقه وترك بلاده.

يشكل عدد اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام حوالي (60)% من مجموع عدد الفلسطينيين، الذي يقدّر بحوالي ستة ملايين نسمة، وفي الأردن، يشّكل اللاجئون مليون وسبعمائة وأربعة وسبعون ألف نسمة، من أصل مليونين وثلاثمائة وثمانية وعشرين ألف نسمة من أصل فلسطيني يعيشون فيها.

تناول القرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة موضوع اللاجئين، حيث نص على وجوب السماح بعودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، أو تعويض اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة.

أمّا النازح، فهو كل فلسطيني غادر أو شرّد عن أرضه، بسبب الحرب المباشرة في عام 1967، وقد نصّ إعلان اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في أوسلو عام 1993، على إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق ما تتمخض عنه المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما اعتبر الاتفاق الذي وقّع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل قضية اللاجئين الفلسطينيين موضوعاً مؤجلاً إلى مفاوضات المرحلة النهائية.

أمّا ما يتعلق بموضوع النازحين، فقد أكّد اتفاق أوسلو على أنه سيقوم الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي "بدعوة حكومتي الأردن ومصر، للمشاركة في إنشاء لجنة مستمرة، ستقرر بالاتفاق السماح للأشخاص المرحّلين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 (النازحون) بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، كما نص اتفاق أوسلو على أنّ دخول بعض نازحي عام 1967 إلى مناطق الحكم الذاتي، سيخضع للتفاوض.

نجد مما سبق أنّ اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، وفي محض تأجيله للبت في موضوع اللاجئين لحين المفاوضات النهائية، قد سبّب إضعافاً للموقف التفاوضي الأردني، وقيّد كيفية تناول موضوعهم في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية[1].

حيث جاءت المادة الثامنة من المعاهدة لتطرح موضوع اللاجئين والنازحين وفق ما يلي:

نصّت الفقرة الأولى من المادة الثامنة على: اعترافاً بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي سبّبها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، فإنهما سيسعيان إلى تحقيق مزيداً من التخفيف من حدّة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

[1] صالح القرعان، مرجع سابق، ص(103-104).

كما نصّت الفقرة الثانية من المادة الثامنة على أنّ: تلك المشاكل الإنسانية، لا يمكن تسويتها على الصعيد الثنائي، وأنّ الطرفين سيسعيان لتسويتها في المحافل والمنابر المناسبة بمقتضى أحكام القانون الدولي، حيث أنّ المفاوضات بخصوص النازحين ستتم ضمن لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين، أما اللاجئين، فضمن أطر المجموعة متعدّدة الأطراف، كذلك ضمن مفاوضات في إطار ثنائي، متزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة.

وينص البند ج من الفقرة الثانية لذات المادة على: تطبيق برنامج الأمم المتحدة المتفق عليه، وغيره من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة على توطينهم.

من هنا، نجد أنّ الأردن قد حاول إنقاذ حقوق اللاجئين والنازحين من العبارات غير الواضحة التي وردت في إعلان اتفاق المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي (إتفاق أوسلو)، الموقع في واشنطن في الثالث عشر من أيلول عام 1993، والذي نص على تأجيل البحث في موضوع اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي، كما ورد في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من إعلان المبادئ، وكذلك المادة الثانية عشرة التي تدعو إلى حل مشكلة النازحين ضمن إطار لجنة رباعية فيها الأردن ومصر بحيث (تقرر بالاتفاق أسلوب وطريقة السماح للأشخاص المرحلين "النازحين" من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام.

كما أنّ الأردن، وبسبب عدم وضوح تلك المواد حيال حقوق اللاجئين والنازحين، قد أكّد في الفقرة الثانية من المادة الثانية على أن يكون حل مشكلة اللاجئين والنازحين بموجب أحكام القانون الدولي[1].

غير أننا ومن قراءة المادة الثامنة، يمكن إجمال الملاحظات التالية:

1. تضع هذه المادة مشكلة اللاجئين في السياق الإنساني، وليس في سياقها السياسي والقانوني.
2. تخلو من أيّ إشارة إلى القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين.
3. تخلو من أيّ إشارة إلى التوطين كحل محتمل، بل يكاد يكون الحل الوحيد المنصوص عليه في هذه المعاهدة[2].

مما سبق، نجد أنّ هذه المواد تكاد تنسجم مع أفكار حزب العمل الإسرائيلي الذي يؤيد فكرة الكونفدرالية (الأردنية – الفلسطينية) بين مناطق الحكم الذاتي والأردن، بحيث تنطلق هذه الأفكار من برنامج الحزب لإقامة الوطن البديل في الضفة الشرقية للنهر، خاصة وأنّ غموض المستقبل وتردّي الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع، قد

[1] خالد الحباشنة، مرجع سابق، ص88.

[2] خالد الحباشنة، مرجع سابق، ص88.

ينبئ بحدوث هجرات طوعية إلى الأردن نتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية في الضفة وغزة[1].

الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية وحوار الأديان

نصّت المادة التاسعة من معاهدة السلام، الفقرة الأولى الخاصة بـــــــ "الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان"، على منح كل طرف حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية للطرف الآخر، ونصّـــت الفقرة الثانية من هذه المادة، على أن تحترم إســرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشــمية في الأماكن الإسـلامية المقدسـة، وعند انعقاد مفاوضـات الوضـع النهائي، سـتعطي إسـرائيل أهمية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

وفي الوقت الذي يعرف فيه الجميع أنّ المسـؤولية عن الأوقاف والمقدسـات الإسـلامية في مدينة القدس قد تحمّل مسـؤوليتها الهاشـميون منذ عام 1924 بناءاً على طلب من الحاج أمين الحســيني بأن تكون عمارة الحرم القدســي تحت رعاية الأمير عبد الله ابن الحسـين، وأنّ الرعاية تواصـلت حتى الآن، وأنّ قرار فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام 1988 لم يشمل تلك المقدسات، غير أن ما ورد في معاهدة السلام الأردنيـة الإســـرائيليـة من إعطـاء دور خـاص للأردن في القـدس، قـد أثـار حفيظـة

[1] جواد الحمد، مرجع سابق، ص89.

الفلســـطينيين، الذين وجدوا فيه تجاوزاً على حقوقهم بالولاية على مدينة القدس وعرقلة لجهودهم في أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

وجاء الرد الأردني على هذه التشـــكيكات، بأن تثبيته لهذه الفقرة، جاء نتيجة لإعلان تأجيل البحث في قضـــية القدس إلى مرحلة الحل النهائي وفق ما جاء في إعلان المبادئ الفلسـطيني الإسـرائيلي، وبالتالي فإنّ تخلي الأردن عن رعاية المقدسـات يعني انتقالها لإدارة وزارة الأديان الإسـرائيلية، والأردن ملزم بنقل عهدة رعاية هذه المقدسـات إلى الجانب الفلسـطيني بعد انتهاء مفاوضـات الوضـع النهائي، وبالتالي انتقال القدس إلى السيادة الفلسطينية.

كما أنّ الفقرة الثالثة من المادة التاسـعة، تنص على أنّ الطرفين سـيعملان على تعزيز الحوار بين الديانات التوحيدية الثلاث، بهدف الوصول إلى التزام ديني وأخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

وأكّد الملك حســـين قائلاً: "نحن ندافع عن هذا الحق الرمزي الثابت باســـم الأمة الإســـلامية، ولن نترك هذه الوديعة إلّا عندما يأخذ الناس حقوقهم على ترابهم الوطني، وفي القدس، ولكل حادث حديث، وبعون الله يحصـل هذا في المسـتقبل، ولكنها وديعة ومسؤولية لا يمكن أن نفرّط بها تجاه المجهول".

كما نصّت المادة الخامسة من المعاهدة على أنّ تسوية مسائل الأرض، وإعادة ترسيم الحدود، يتفق عليها بين الأردن وإسـرائيل، وذلك بالرجوع إلى تعريف الانتداب للحدود، ولكن دون الإضرار بوضع الأراضي التي تمت السيطرة عليها من جانب إسرائيل عام 1967، ما يشير إلى أنّ الأردن قد سعى للحفاظ على أراضي الضفة الغربية، وتنازل عنها للفلسطينيين وليس لإسرائيل، كما حال دون انتقال المقدسات الإسلامية في القدس لوزارة الأديان الإسرائيلية، وهذا ما أكّد عليه وزير الخارجية الأردني السابق عبد الكريم الكباريتي عندما قال: "إنه عند انتقال السيادة في القدس للفلسطينيين، فإنّ صلاحية الإشراف على المواقع المقدسة ستنتقل إليهم"[1].

التبادل الثقافي والعلمي والتعاون الثنائي

تناولت هذا الموضوع المادة العاشرة من المعاهدة والتي نصّت على ما يلي:

إنطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت خلال فترات الصراع، فإنهما يعترفان بالرغبة في التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة ثقافة طبيعية بينهما، وعليه، فإنهما سيقومان بأسرع وقت ممكن على ألّا يتجاوز ذلك فترة تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، باختتام المحادثات حول الاتفاقيات العلمية والثقافية.

[1] عبدالله راشد العرقان، قضية القدس في التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي (1994-1997)، ص204.

واســـتناداً إلى ذلك، تم التوقيع على اتفاقية التبادل العلمي والثقافي بين الحكومتين الأردنية والإســرائيلية، في الثامن عشــر من كانون الثاني عام 1996، حيث نصّــت الفقرة الثالثة من الاتفاقية على التعاون بشـــتّى المجالات، كاجتماعات الخبراء لتبادل المعلومات، والتشـــاور في المجالات العلمية والتكنولوجية، وكذلك التعاون في مجالات البحوث ومكافحة التصحّر والتعاون في المجالات الفنية.

وتتكامل المادة العاشــرة من الاتفاقية مع المادة الحادية عشــر، التي تدعو إلى التفاهم المتبادل وعلاقات الجوار، والتي تنص على أنّ الطرفين يســـعيان إلى تعزيز التفاهم المتبادل، ويتعهدان بالامتناع عن بث الدعاية المعادية القائمة على التمييز والتعصـب، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية التي تمنع انتشـار مثل تلك الدعايات من قبل أيّ فرد أو أيّ تنظيم موجود في المنطقة التابعة لأيّ منهما، والقيام خلال فترة ثلاثة أشـهر من تاريخ تبادل وثائق التصـديق على المعاهدة، بإلغاء كافة الامتيازات المضـادة والتعبيرات المعادية من التشـريعات والوثائق الحكومية لكل من الدولتين، والامتناع عن مثل هذه التعبيرات في المطبوعات الحكومية، غير أن تطبيق هذه المادة وخلال مدة الثلاثة أشهر، يستلزم إحداث انقلاب ثقافي وتشريعي هائل لاستيعاب هذا التغير، وهذا ليس بالأمر الســـهل، حيث أنّ التعديل ســـيشـــمل المناهج التعليمية، والمطبوعات الحكومية، والنصـــوص التشـــريعية، فالرأي العام الأردني العربي يتغذّى على مدى خمسين عاماً على الدعاية ضـد إسرائيل، وليس من السـهل أن يستوعب التغير خلال ثلاثة أشهر.

غير أنّ ما ورد في الفقرة الثانية من هذه المادة، يحاول إحداث التوازن مع الفقرة الأولى، حيث نصّت على شرط عدم تناقض تنفيذ هذه المادة مع حرية التعبير التي نصّت عليها المواثيق الدولية للحقوق المدنية والسياسية، ما يعطي الأردن مجالاً مناسباً وحرية لا بأس بها في عملية إجراء التعديلات بشكل لا يتعارض مع حرية التعبير لدى الأفراد والجماعات والأحزاب.

أمّا فيما يتعلق بالتعاون الثنائي، فقد تضمنته المادتان (13) و (23) واللتان تتحدثان عن مجالات التعاون الثنائي التي سيتم تنظيمها بموجب اتفاقية بين الجانبين، وسيتم إقرارهما خلال فترة تتراوح بين شهر وتسعة أشهر، وسيتم تناول هذا الموضوع على النحو التالي:

1- النقل والطرق: تناولته المادة (13) والتي تنص على ما يلي:

أ. سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم، بحرّية الحركة في أراضيه.

ب. يقوم الطرفان بإقامة وفتح طرق عبور بينهما.

ج. يستمر الطرفان في التفاوض بشأن اتفاقيات النقل المتبادل.

د. التفاوض لإقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات.

كما أدّت المفاوضات بشأن النقل إلى توقيع اتفاقية النقل بين إسرائيل والأردن في السادس عشر من كانون ثاني عام 1996، وقامت الشركتان الوطنيتان الناقلتان،

الملكية الأردنية والعال الإسـرائيلية، بتسـيير خمس رحلات أسـبوعية لكلّ منهما بين عمان وتل ابيب.

2- حرية الملاحة: والتي تناولتها المادة (14) كما يلي:

أ . يعترف كل طرف بحق المرور لسفن الآخر بمياهه الإقليمية.

ب . سيمنح كل طرف لسفن الطرف الآخر منفذاً عادياً لموانئه.

ج . يعتبر الطرفان مضـيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لكافة الدول.

3- الطيران المدني: وقد تناولت هذا الجانب المادة (15) والتي دعت إلى تطبيع الحقوق والامتيازات المنصـوص عليها في الاتفاقيات متعدّدة الأطراف، وقد وقّع الطرفان اتفاقية الخدمات الجوية في السادس عشر من كانون ثاني عام 1996.

4 - البريد والإتصـالات: وقد تم تناول هذا الموضـوع في المادة (16)، والتي نصّـت على افتتاح خطوط الهاتف والفاكس المباشـر فيما بينهما بموجب إعلان واشـنطن، كما ونصّـت الماده على فتح مكاتب بريدية واتصـالات سـلكية ولاسـلكية بينهما، حيث تمّ توقيع اتفاقية تفاهم بشأن التعاون في هذا المجال.

5 - السياحة: وقد تناولت المادة (17) هذا الموضوع، حيث نصت على التعاون في

حقل السياحة، وتم توقيع اتفاقية سياحية بين الأردن وإسرائيل في الرابع من نيسان عام 1995، أكّدت على التعاون في مجالات السياحة وتنميتها وتطويرها، وتطوير التدريب في مجالاتها، وزيادة التعاون السياحي ضمن أطر الهيئات الدولية والإقليمية.

6-البيئة: وقد تم تناول هذا الموضوع في الملحق (4) والمادة (18)، والتي نصّت على التعاون في المحافظة على البيئة وحمايتها من الأخطار التي قد تؤثر على الجانبين، وقد وُقّعت هذه الإتفاقية الخاصة بالحفاظ على البيئة في تموز من عام 1995.

7-الطاقة: وتم تناول هذا الموضوع في المادة (19) ونصّت على:

أ- التعاون في مجالات تنمية موارد الطاقة، وكذلك في المشاريع ذات العلاقة بالطاقة.

ب- تنفيذ الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة (العقبه -إيلات)، والإستفادة من التفاوت في طلب الذروة على الكهرباء بين الطرفين.

ج- سيتوصل الطرفان إلى اتفاقية فيما يتعلق بالطاقة خلال ستة أشهر من تبادل وثائق التصديق، وقد تم توقيع اتفاقية دعم البحوث المشتركة في التنقيب عن النفط والغاز، ومصادر الطاقة البديلة، وغير ذلك من الأنشطة، وذلك في العشرين من آب عام 1995[1].

[1] حسن الحلبي وعدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص129.

8 –تنمية أخدود وادي الأردن: وقد نصّت المادة (20) على هذا الجانب، حيث طالبت أن يولي الطرفان أهمية كبرى للتنمية المتكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن، ليشمل ذلك مشاريع اقتصادية وبيئية مشتركة.

9 –الصحة: حيث تناولت المادة (21) هذا الجانب، ونصّت على ضرورة التعاون في المجالات الطبية والصحية بين الجانبين، وقد تم توقيع اتفاقية التعاون الطبي والصحي بين الطرفين في عمّان في الثامن والعشرين من آب عام 1995، والتي نصّت على أن يشجع الطرفان على التعاون في حقلي الصحة والطب، على أسس المساواة والمنافع المشتركة، مع التركيز على تبادل المعلومات وتبادل الأخصائيين بهدف إجراء الدراسات.

10 – الزراعة: وقد تناولت هذا المجال المادة (22)، والتي نصّت على تعاون الطرفين في المجال الزراعي، بما في ذلك الخدمات البيطرية، وحماية النباتات، وقد تم توقيع الاتفاقية الزراعية بين الجانبين في السادس والعشرين من تشرين أول عام 1995، وتضمّنت التعاون في المشاريع الزراعية، وإقامة المشاريع الزراعية المشتركة، والتعاون في إجراء عمليات المسح، وكذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية لمنتجات معينة من السلع الأردنية المصدّرة إلى إسرائيل، ويحتفظ الأردن بحق تحديد كميات

المنتجات التي يستوردها من إسرائيل، وتعمل إسرائيل على تسهيل وصول الصادرات الأردنية إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية[1].

11- العقبة وإيلات: وتناولت المادة (23) هذا الموضوع، حيث تضّمنت تعاون البلدين على تنمية المدينتين في مجالات عدة، منها السياحة، وإقامة المناطق التجارية الحرّة، وقد وُقّعت الاتفاقية الخاصة بترتيبات مدينتي العقبة وإيلات في الثامن عشر من كانون ثاني عام 1996، والتي تضّمنت التعاون في مختلف المجالات الصحية، الثقافية، والرياضية، وإقامة النشاطات المشتركة بمختلف المجالات، والتعاون من أجل الحفاظ على البيئة البرية والبحرية لهاتين المدينتين، والعمل على إقامة شبكات الطرق، والربط المشترك لشبكات الطاقة.

كما توالت الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بمنع التهريب، ومكافحة الجريمة على طول الحدود المشتركة، وهذا يعكس ديناميكية الطرفين، وتحرّكهما في مختلف المستويات ومختلف ميادين العلاقات بين الدول.

كما تم تشكيل العديد من اللجان المشتركة التي أجرت سلسلة من الدراسات واللقاءات والاتفاقيات في شتى ميادين التعاون الثنائي، وتمّ توقيعها قبل وصول تكتل الليكود إلى الحكم في إسرائيل.

[1] نظام عساف، مرجع سابق، ص296.

مكاسب كل من الأردن وإسرائيل من المعاهدة

بعد هذه القراءة التحليلية لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، يتبيّن أنّ طرفيّ المعاهدة قد حقّقا العديد من المكاسب وقدّما العديد من التنازلات.

حيث نجح الأردن بتثبيت كيانه السياسي ووجوده، فاستطاع أن يرسم حدوده لأول مرة منذ قيام إسرائيل عام 1948، وبذلك يكون قد ألغى مقولة الوطن البديل، وقد أكّد على ذلك رئيس الوزراء الأردني في تلك الفترة الدكتور عبد السلام المجالي الذي قال: "وبرسم الحدود، نكون قد حرقنا عظام الوطن البديل، كفّناه في مدريد ودفنّاه في واشنطن"[1].

كما قلّل من احتمالية توجيه أيّ تهديد عسكري له من جانب إسرائيل، وحصل على الكثير من حقوقه المائية المسروقة، وأُعطيَ أولوية في الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس، إضافة إلى المكاسب الاقتصادية، وجذب رؤوس الأموال، وإقامة المشاريع الاستثمارية، واستعادة الأردن لدوره الريادي في المنطقة.

وحقّقت إسرائيل من خلال المعاهدة، إعتراف الأردن بها كدولة ذات حدود وسيادة، كما أقّرت المعاهدة حق إسرائيل بالعيش بسلام والاعتراف بدورها الإقليمي في المنطقة، هذا بالإضافة إلى ما حقّقته إسرائيل من مكاسب اقتصادية من خلال إنهاء المقاطعة

[1] صالح القرعان، مرجع سابق، ص166.

الاقتصـــادية لها، وســـاهمت المعاهدة في جذب رؤوس الأموال إليها، وإقامة المشـــاريع المشـــتركة، وتعزيز القطاع الســـياحي فيها، الأمر الذي يعزّز من الانفتاح الإســـرائيلي الاقتصادي على المنطقة[1].

ومن الجدير بالذكر، أنّ معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية شهدت معارضة شعبية في الأردن وإســـرائيل، ففي الأردن أخذت المعارضـــة أطراً ثقافية كرابطة الكتاب الأردنيين، وسياسية بواسطة أحزاب إسلامية وقومية ويسارية.

أمّا في إســـــرائيل، فقد اعتبر الكثيرون هناك أنّ هذه المعاهدة تعدّ تنازلاً جديداً تقدمه حكومتهم للعرب، وتضر بمصالح المزارعين الإسرائيليين الذين لديهم حقول في أراضي تطالب الأردن بالسيادة عليها، وقال رحبعام زئيفي النائب المتشدّد، إنه يرفض المعاهدة على اعتبار أنها اتفاقية استسلام تحفل بالتنازلات، كما لو أنّ إسرائيل خسرت الحرب. أمّا أرييل شـــــارون، فقال إنه غير قادر على رفع يده تأييداً لهذه المعاهدة، بالرغم من تأييده لعقد اتفاقيات ســـلام مع الدول العربية كلّها، وبيّن في مقال نشـــره أســـباب عدم موافقته على هذه المعاهدة وهي:

1 – ليس فيها ذكر ولو لمرة واحدة لصفة اليهود التاريخية في شرقي الأردن.

[1] جواد الحمد، مرجع سابق، ص(92–93).

2 – بموجب الاتفاقية، يجب على إسـرائيل أن تنقل جزءاً من المياه للأردن، بالرغم من ضائقتها المائية.

3 –لا يتضـــمن الاتفاق بنداً بشـــأن اعتبار المنظمات الإرهابية منظمات خارجة عن القانون.

4 – الأخطر برأي شـــارون، هو منح الأردن مكانة ودوْر في الإشـــراف على الأماكن المقدسة في القدس، أيّ (جبل الهيكل) حسب التسمية اليهودية، والمكان الأكثر قدسية بالنسبة للشعب اليهودي[1].

أمّا المواقف العربية من الاتفاقية، فقد أعلن العراق رفضه لها، في حين تحفّظت كل من سـوريا ولبنان وفلسـطين وليبيا على بعض النقاط الواردة فيها، في الوقت الذي أجمعت فيه بقية الدول العربية على أنّ الاتفاقية ألغت ســـبعةً وأربعين عاماً من العداء بين الأردن وإسـرائيل، وهي تمثل خطوة نحو تحقيق سـلام عادل وشـامل ودائم في الشـرق الأوسط.

أمّا المجتمع الدولي، فنجد أنّ الأمم المتحدة قد أعلنت تأييدها للاتفاقية، وأملها في أن يتم استكمال مسارات السلام الأخرى في المنطقة وتحقيق السلام، وكانت مواقف الدول الأوروبية والآســـيوية الكبرى مماثلة لموقف الأمم المتحدة، وكانت الدول الكبرى قد أسهمت بفاعلية في المفاوضات متعدّدة الأطراف، حتى أنّ المجموعة الأوروبية أعربت

[1] صالح القرعان، مرجع سابق، ص(63–64).

عن استعدادها لتقديم الدعم الاقتصادي للأردن للعمل على تحقيق السلام والاستقرار، كما رحّبت أندونيسيا التي كانت ترأس حركة عدم الانحياز بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وأضافت أنها تأمل بأن تدفع هذه الاتفاقية بقية أطراف الصراع العربي الإسرائيلي إلى التسوية السلمية الشاملة[1].

رابعاً تطورات مسيرة السلام حتى وفاة الملك حسين

تطور مسيرة السلام على الجانب الأردني

مؤتمر عمّان الاقتصادي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

(29-31 تشرين أول عام 1995)

إنطلاقاً من حرص الأردن على الانتقال من مرحلة صنع السلام في المنطقة إلى مرحلة بناء السلام الشامل، وذلك من خلال بناء تعاون إقليمي يشمل مختلف المجالات والمبادلات الاقتصادية، ومن ضرورة دعم السلام في المنطقة من خلال النمو الاقتصادي السريع والمشترك على نطاق أوسع، وأنّ السبيل لتحقيق ذلك هو شراكة تتضمن التزامات مشتركة تقوم على المصالح المشتركة، ومن ضرورة شعور المواطن الأردني وشعوب المنطقة بأهمية السلام وفوائده للمنطقة، استضاف الأردن مؤتمر التنمية الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث افتتح الملك حسين المؤتمر بمشاركة ثلاثة وستون دولة، وألفيّ مشارك من القطاعين العام والخاص الدوليين، ويأتي

[1] أحمد ناجي، مرجع سابق، ص(160-161).

هذا المؤتمر استكمالاً لمناقشة المشاريع الاقتصادية التي قُدّمت في قمة الدار البيضاء التي عُقدت في الثلاثين – الحادي والثلاثين من تشـــرين أول عام 1994 في المملكة المغربية.

ولدى افتتاح المؤتمر، قال الملك حســـين في الكلمة الافتتاحية: "إن الســـلام العادل والشـــامل والدائم في المنطقة لا بدّ أن ترافقه جهود في مجالات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، لكي تتخطّى شـعوب المنطقة الآثار السـلبية لنزاعات اسـتمرت عقوداً". وأكّد الملك حسـين أنّ التعاون الإقليمي بدأ، ويجب أن يركّز على ثلاثة محاور رئيسـية هي المياه، البيئة، والبنية التحتية.

وتميّزت قمة عمان ببرنامج حافل على مدى ثلاثة أيام، وركّزت جلســات المؤتمر على مناقشـة المواضـيع ذات الأبعاد الإقليمية مثل التعاون الإقليمي، والمناطق الالقتصـادية الخاصـة، والتجارة، والاستثمار، والبُنى التحتية، وبلغ عدد المشاريع المطروحة للمناقشة والعرض حوالي ألف مشروع، والموازنات المقترحة لها حوالي مائة مليار دولار، توزّعت على مشاريع إقليمية ومحلية عامة وخاصة.

كان من أهم المشـاريع المطروحة، مشـروع تطوير وادي الأردن، ومشـاريع وادي عربة، ومشاريع البحر الميت، ومشروع الربط الكهربائي بين دول المنطقة.

أمّا أبرز الإنجازات التي حقّقها المؤتمر الاقتصادي للتنمية في عمان هي:

تمخض عن المؤتمر إنشاء العديد من المؤسسات، حيث تمّ الاتفاق على إنشاء ما يلي:

1- بنك التنمية الإقليمي للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ومن مهام هذا البنك دعم القطاع الخاص، دعم المشاريع الإقليمية للبنية التحتية، وإيجاد آلية لتطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي.

2- مجلس السياحة الإقليمي: وقد تقّرر إنشاؤه تحت اسم رابطة السياحة والسفر لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط، لتسهيل السياحة والترويج للمنطقة كمنطقة جذب سياحي.

3- أمانة تنفيذية للقمة الاقتصادية: وسيكون مقرّها الرباط، وتكون مهمتها دفع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الاتصالات، والمشاركة بالمؤتمرات.

كما رحّب مؤتمر قمة عمان في بيانه الختامي بالإجراءات التي قامت بها الدول في المنطقة من أجل دفع اقتصادها والانضمام للإقتصاد العالمي، كما تمّ الإعلان عن مكان انعقاد القمة القادمة وهو القاهرة عام 1996، على أن تُعقد القمة التي تليها في الدوحة، كما أعلن البيان الختامي للمؤتمر عن موعد انعقاد المؤتمر الوزاري في باريس نهاية عام 1995 حول المساعدات الاقتصادية لمنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، وخرج المشاركون في مؤتمر عمّان بانطباع جيد عن المناخ الاستثماري في الأردن، وعن

فاعلية وسلامة الجهاز الإداري، والمناخ الديمقراطي فيه.

قانون تشجيع الاستثمار

قامت الحكومة الأردنية بإصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995، والذي نصّ في مادته (38) على إلغاء القانون القديم رقم (11) لسنة 1978 وتعديلاته والأنظمة الصادرة بموجبه، وكذلك إلغاء قانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية رقم (27) لسنة 1992 والأنظمة الصادرة بموجبه.

وقد عرّفت المادة الخامسة من القانون رأس المال الأجنبي على أنه ما يستثمره غير الأردني من أموال نقدية أو عينية أو حقوق لها قيمة مالية في المملكة، حيث لم تفرّق هذه المادة بين العربي غير الأردني والأجنبي، وهو ما كان منصوصاً عليه في قانون تشجيع الاستثمار السابق.

أما المادة (30)، فهي تُتيح للمستثمر غير الأردني إخراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله للمملكة، وما جاء من عوائد الأرباح، وحصيلة تصفية استثماراته، أو بيع مشروعه، أو حصته، أو أسهمه، دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل[1].

[1] خالد الحباشنة، مرجع سابق، ص(136-137).

ويأتي هذا القانون في محاولة أردنية من أجل إزالة العوائق أمام رأس المال الأجنبي للدخول والاستثمار في الأردن، وإيجاد مناخ استثماري جاذب للاستثمار.

الدعم الأردني للسلطة الفلسطينية

في تشرين ثاني، قام متطرف يهودي باغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، وذلك احتجاجاً على إبرامه معاهدة سلام مع العرب، حيث تسّلم شيمعون بيريز رئاسة الحكومة خلفاً له، وفي عام 1996، جرت انتخابات إسرائيلية أسفرت عن فوز حزب الليكود، وتسلّم رئاسة الحكومة بنيامين نتنياهو.

ومنذ عام 1995، شكّل التعاون والتنسيق المظهر العام للعلاقة الأردنية الفلسطينية، واستثمرت السلطة الفلسطينية المكانة الدولية والإقليمية التي يتمتع بها الأردن، والمكانة التي يتمتع بها الملك حسين، وذلك من أجل دفعه للمفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية التي كانت تتعثر بسبب التعنّت الإسرائيلي بقيادة حزب الليكود.

أبرز مواقف الدعم السياسي الأردني للسلطة الفلسطينية.

-الموقف الأردني من تقدم مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني والانسحاب الإسرائيلي من مدينة الخليل:

فقد قام الملك الحسين بجهود كبيرة، للوساطة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لإنجاح المفاوضات المتعثرة بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الخليل، وختم الملك الحسين

جهوده بزيارة إلى غزة، إلتقى خلالها برئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والمنسّق الأمريكي في الشرق الأوسط دينس روس، وأدّت هذه الزيارة إلى تقريب وجهات النظر وإبرام اتفاق الانسحاب من الخليل، وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي فيها، إبتداءاً من التاسع عشر من كانون ثاني عام 1997.

تأثرت العلاقات الأردنية الإسرائيلية، بالمحاولات الإسرائيلية للإلتفاف حول تنفيذ بنود الاتفاق، بشأن المرحلة الثانية من إعادة الإنتشار في الضفة الغربية، وتأزمت العلاقات عندما قرّرت إسرائيل حفر نفق تحت المسجد الأقصى، حيث استدعت السفير الأمريكي في عمّان، وسلّمته مذكّرة احتجاج شديدة اللهجة ضد الإجراءات الإسرائيلية، وأكّدت على لسان رئيس الوزراء رفض الأردن لأيّ إجراءات من شأنها تغيير الواقع الحضاري والديني والديمغرافي للمدينة المقدسة.

مثّلت زيارة الملك حسين إلى أريحا في الخامس عشر من تشرين أول عام 1996 دعماً للموقف الفلسطيني الذي يسعى إلى تحقيق هدفه النهائي، وهو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وانتقدت الحكومة الأردنية قيام الولايات المتحدة بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وذلك بتصريح رسمي لوزير الخارجية الأردني، حيث أعلن فيه عن تحفّظ الأردن على أيّ قرار من شأنه أن يمس بوضع المدينة المقدسة، ويشكّل حكماً مسبقاً على الحل

النهائي لوضـــع المدينة، الذي يجب أن يســـتند إلى القرار (242) وما تنجم عنه من مباحثات المرحلة النهائية.

وعلى صعيد آخر، أخذت جهود الدعم الأردني للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني طابعاً رسمياً وشعبياً في المجالن الاقتصادي والاجتماعي، بهدف دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ومن أبرز أشكال هذا الدعم:

1- تبســـيط انتقال المواطنين من وإلى الضـــفة الغربية: كما أصـــدرت الحكومة الأردنية في تشرين أول عام 1995 تعليمات بمنح من يرغب من سكان الضفة الغربية جوازات ســـفر أردنية مدتها خمس ســـنوات، وقد قوبلت هذه الخطوة بالارتياح الشديد من جانب المواطنين في الضفة الغربية[1].
2- تســهيل التبادل التجاري: حيث شُــكّلت لجنة وزارية أردنية فلســطينية في عام 1996، وذلك للتعاون في مجال تبادل المنتجات الزراعية والصناعية، كما قدّم الأردن التسهيلات لمرور المنتجات الفلسطينية لباقي الدول العربية.
3- تقديم المساعدات للفلسطينيين من أجل مواجهة ظروف الحصار الإسرائيلي: فبالإضافة إلى الجهود الأردنية السياسية، ومطالبتها إسرائيل وقف الحصار، فقد قدّمت الحكومة الأردنية أثناء الحصـــار الذي فُرض على الفلســطينيين في شباط عام 1996 المساعدات الطارئة من الغذاء والدواء.

[1] أحمد الخلايلة، مرجع سابق، ص660.

4- تقديم المساعدات المادية والفنية للسلطة الفلسطينية، ولاسيّما الدور الذي لعبه الأردن والملك حسين شخصياً من أجل الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس، في أيلول عام 1997، والذي اعتُقل من جانب إسرائيل عام 1989[1].

تعثّر المفاوضات على المسارين السوري واللبناني

أولاً : المفاوضات على المسار السوري

بدأت المفاوضات السورية الإسرائيلية بعد أربعة أيام من انعقاد مؤتمر مدريد، واستغرقت هذه المفاوضات خمسة لقاءات بين الوفدين، ولم تسفر عن أي نتيجة تذكر، ولا حتى إلى درجة الاتفاق على المبادئ الأساسية، ففي عهد إسحاق شامير، استمرت هذه المفاوضات من تشرين ثاني عام1991 إلى حزيران عام 1992، وعندما جاءت حكومة حزب العمل في صيف عام 1992، عاد استئناف المفاوضات منذ أيلول عام 1992 وحتى آذار من عام 1996، وكان التركيز على قضية الجولان، والمياه، والحدود، والتطبيع، والأمن الإقليمي. وفي هذه الفترة، قدّمت سوريا مشروع إعلان مبادئ مكوّن من تسع نقاط، حيث طالبت بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي السورية، وركّزت على القرار (242) كمرجعية للتفاوض، والذي لا يُلزم بعملية التطبيع، إلى أن تمّ التوصل عام 1995 إلى إطار للتفاهم حول الترتيبات الأمنية غير

[1] عماد عواد، الخطوط الحمراء – مقومات السلام الأمريكي، هجر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة (2000)، ص154.

الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، حيث قامت ما بين السابع والعشرين إلى التاسع والعشرين من حزيران عام 1995 مفاوضات بين الطرفين استمرت إلى ما بعد اغتيال رابين، في عهد شيمعون بيريز الذي تعّهد بتنفيذ ما يسمى وديعة رابين.

ومع استمرار بيريز بطرح التطبيع والتدابير الأمنية وربط النقاش بمفهومه الشرق الأوسط الجديد، توقفت المفاوضات في آذار من عام 1996 عندما قامت إسرائيل بعملية عناقيد الغضب، والتي أدّت إلى مذبحة قانا الأولى في عام 1996 في الجنوب اللبناني.

إنّ جوهر الخلاف السوري الإسرائيلي هو طلب سوريا بانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967، وهذا ما ترفضه إسرائيل رغم موافقة سوريا على الترتيبات الأمنية في الجولان، هذا إضافة إلى رفض إسرائيل وصول سوريا إلى بحيرة طبريا، وكذلك الإصرار على الانسحاب المرحلي والإبقاء على المستوطنات، فإسرائيل تعتبر المستوطنات منطقة ذات قيمة استراتيجية مهمّة لها، فهي لا تجد نفسها في الجولان واقعة تحت ضغط الشارع الإسرائيلي أو الضغط الأمريكي، كما هو الحال في الضفة الغربية وغزة[1].

[1] جواد الحمد، مرجع سابق، ص(50-51).

ومع تعثر المفاوضات السورية الإسرائيلية، ثمّة قناعة دولية بصعوبة نجاح العملية السلمية في الشرق الأوسط بدون التسوية السورية الإسرائيلية أولاً، وثانياً بدون التسوية اللبنانية الإسرائيلية. وقد عبّرت الإدارة الأمريكية عن ذلك في أكثر من مناسبة، خاصة وأنّ سوريا استطاعت استيعاب نتائج قمة شرم الشيخ التي عُقدت في الخامس عشر من آذار عام 1996 لمواجهة الإرهاب، بمشاركة تسعة وعشرين دولة عربية وأوروبية وأمريكية وآسيوية، إضافة إلى إسرائيل[1].

وتمكّنت سوريا من تأكيد دورها الإقليمي والدولي بعد الحرب الإسرائيلية الجوية على جنوب لبنان في العاشر من نيسان عام 1996، ورغم استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية في عهد إيهود باراك عام 1999، إلّا أنها لم تحقّق تقدماً ملموساً.

ثانياً: المفاوضات على المسار اللبناني

كانت المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي واللبناني شكليّة ومرهقة، حيث أصرّ الجانب اللبناني على المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (425) الصادر في التاسع عشر من آذار عام 1978، والذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من جنوب لبنان. كما طرح لبنان موضوع الأسرى اللبنانين، واللاجئين، وارتباط المسار اللبناني بالمسار السوري، وتوّقفت المفاوضات على المسار اللبناني عام 1994 بعد جولات تفاوضية متعدّدة، وعندما قبلت إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (425) في عام 1998، كأساس

[1] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص138.

للتسوية مع لبنان، كانت تريد فصل المسار اللبناني عن المسار السوري، ووضع شروط أمنية على لبنان، وتطلب من لبنان بوقف عمليات حزب الله التي تهدّد المستوطنات الإسرائيلية شمال إسرائيل، كما طالبت بتعديلات حدودية مع لبنان، وذلك للسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة والمياه الوفيرة التي كانت تحت سيطرتها، وبعد أن وجدت إسرائيل استحالة تحقيق مطالبها، إضافة إلى الكلفة العسكرية والاقتصادية التي تترتب على وجودها في جنوب لبنان، قرّرت الانسحاب منه في مايو عام 2000[1].

تطورات مسيرة التسوية على الجانب الفلسطيني

نصّت اتفاقية أوسلو على أن تبدأ اتفاقية الوضع الدائم في أقرب وقت ممكن، على ألّا تتجاوز يوم الرابع من أيار عام 1996، وأن تنتهي اتفاقية المرحلة الانتقالية في الرابع من أيار عام 1996، مع اقتراب إجراء الانتخابات الإسرائيلية، لذا، عقد الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي في أواخر عهد حكومة بيريز جلسة واحدة، إتفقا فيها على تأجيل مفاوضات الوضع الدائم إلى ما بعد إجراء الانتخابات.

وكان رابين قد ابتدع شعار عدم وجود مواعيد مقدّسة، وأُسقطت حكومة حزب العمل دون أن تفي بالتزاماتها بشأن عدّد من الترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، كما لم تنفّذ مراحل إعادة انتشار القوات الإسرائيلية المنصوص عليها في الاتفاقية الإنتقالية[2].

---

[1] جواد الحمد، مرجع سابق، ص(52-53).

[2] طاهر شلش، مرجع سابق، ص(73-74).

ثم جاء نتنياهو إلى الحكم ببرنامج يحتوي على ثلاث لاءات: لا للدولة الفلسطينية، لا لأي تنازل بخصوص الجولان، لا لتقسيم القدس.

وهكذا، أستؤنفت عمليات الاستيطان، وقامت إسرائيل في كانون أول بحفر خندق تحت المسجد الأقصى، ما أدّى إلى مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين انتهت باحتلال إسرائيل أراضي الحكم الذاتي، وحاولت الولايات المتحدة أن تكثّف جهودها من أجل استئناف المفاوضات، حيث جمعت بين عرفات ونتنياهو في واشنطن بحضور الملك حسين، الذي بذل جهداً كبيراً حتى تم التوصل عام إلى اتفاق الخليل عام 1997 الذي ينص على انسحاب إسرائيلي من ثلثي المدينة، واستئناف النقاش حول الحكم الذاتي، غير أنّ نتنياهو استمر في سياسته المتشدّدة في الأراضي الفلسطينية، ما أدّى إلى استمرار العنف بين الجانبين.

وفي عام 1998، قام كلينتون بالجمع بين عرفات ونتنياهو في قمة واي بلانتيشن، وانتهت القمة بتوقيع اتفاق مرحلي في الثالث والعشرين من تشرين أول عام 1998 في البيت الأبيض، بحضور الملك حسين[1].

[1] عبد الرحمن الهواري، تطور السلام على المسار الفلسطيني ، من مدريد 1990 إلى طابا2001 واحتمالات المستقبل، دورية الدفاع العدد(176)، القاهرة (2001)، ص16.

وتتعلق الاتفاقية بنقل (13)% من المنطقة (ج) في اتفاق أوسلو الثاني إلى الطرف الفلسطيني، ويتصل الجانب الجوهري من الاتفاق بالجانب الأمني[1].

غير أنّ هذا الاتفاق جُمّد من جانب نتنياهو بعد شهرين من توقيعه، واستمر تجميده إلى أن وصل إيهود باراك إلى الحكم في تموز من عام 1999، والذي استمر بالمماطلة في استئناف مفاوضات السلام الموقّعة في عهد نتنياهو، وكان هدف المماطلة، كما أعلنه باراك، أنه يريد دمج ما وُقّع عليه في بلانتيشن مع قضايا الحل النهائي، كما أنّ باراك استغل هذه المماطلة في زيادة الاستيطان إلى أن وقّع على إتفاقية ثانية في شرم الشيخ في الخامس من أيلول لعام 1999، وسمّيت واي(2)، لأن هدفها كان تنفيذ ما جاء في اتفاقية واي بلانتيشن سابقة الذكر، وعلى الرغم من ذلك، استمر باراك باتباع سياسة المماطلة ووضع العقبات أمام تنفيذ كل بند من البنود[2].

وكان مؤتمر كامب ديفيد الذي عُقد في الفترة من العاشر إلى الخامس والعشرين من تموز عام 2000 نقطة التحوّل الرئيسية التي أدّت إلى انتفاضة الأقصى فيما بعد، حيث جاء فشل المحادثات بسبب التعنّت الإسرائيلي، وقد عُقد هذا المؤتمر نتيجةً لضغوط أمريكية في أواخر عهد الرئيس كلينتون، واستمر المؤتمر لمدة أسبوعين، وركّز

[1] هنري لورانس، مرجع سابق، ص109.

[3] محمد علي الفرا، السلام الخادع، من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى، مجدلاوي للنشر والتوزيع – عمان (2001)، ص(244-245).

على قضايا الحل النهائي (القدس، الحدود، اللاجئين، الأرض، الأمن) عند المفاوضات على الأرض والحدود.

عرضت إسرائيل بقاء (80)% من أصل مائتي ألف مستوطن يهودي من الذين استقروا في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية، واقترح باراك ضم ثلاث كتل استيطانية تمثل حوالي (10.5)% من الضفة الغربية واستثمار قطاع يمثل من (8.5 – 12)% من الأراضي الفلسطينية على طول نهري الأردن والبحر الميت لمدة عام، لكي تبقى فيها محطات الإنذار المبكر، ومن ثم اقترح باراك تخفيض المساحة المراد السيطرة عليها إلى (9)%، شريطة الاحتفاظ بمحطات وقواعد الإنذار المبكر، ومن الجدير بالذكر، أنّ الأراضي التي اختارتها إسرائيل هي أراضي زراعية، وتحتوي على مخزون مائي، حيث أصّرت إسرائيل على إبقاء سيطرتها على منابع المياه في الضفة الغربية.

أما فيما يتعلق باللاجئين، فقد كان الموقف الإسرائيلي هو الرفض القاطع لحق العودة ورفض القرار (194)، وكان الاقتراح الإسرائيلي هو السماح بعودة بضعة آلاف من اللاجئين إلى إسرائيل، تحت شعار جمع شمل العائلات، ويصل العدد إلى مائة ألف خلال عشرة أعوام، كما طالب الإسرائيليون بالسيادة على الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، والتي تشكّل ثلث مساحة المدينة المقدسة، وأن تكون لهم السيادة على المسجد الأقصى. وهذا الموقف من القدس يؤكد عدم جدية إسرائيل في التوصل إلى حل نهائي،

لأنّ المطالبة بالسيادة على القدس الشرقية والمسجد الأقصى هي خط أحمر، لا يستطع المفاوض الفلسطيني والعربي والمسلم أن يتنازل عنه، ونتيجة للتعنّت الإسرائيلي، وعدم الجدّيّة في التوصل إلى حل نهائي، فقد فشل مؤتمر كامب ديفيد، وجاءت زيارة آرييل شارون إلى الأقصى في عام 2000 لتشعل فتيل انتفاضة الأقصى.

إذن، يظهر مما سبق، أنّ مسيرة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية التي أعقبت أوسلو، لم تكن ذات نتائج إيجابية بالشكل المطلوب، إضافة إلى أنّ رؤساء الحكومات الإسرائيلية التي تعاقبت طوال تلك الفترة، كانت تتصرف بشكل منفرد ووفق رؤاها الشخصية والأيدولوجية، وبالتالي لم تكن هناك جدّيّة في الوصول إلى حلول على الأرض.

الفصل الخامس

القدس 2020

مقدمة

إنّ لمدينة القدس أهمية عظيمة في الوجدان العربي، فهي سيدة القضايا ومحور الصراع، وموطن الديانات السماوية الثلاث، كما تتمحور حولها جميع الدراسات السياسية في العصر الحديث، فملف القدس هو الأهم والأصعب والأعقد والأكثر حدّة في مرحلتي التفاوض السلمي والمواجهة العسكرية على حد سواء. لذا فإنّ تخصيص فصل في هذا الكتاب حول تبعات السياسات الإسرائيلية في المدينة المقدسة، بمساعدة القوى العظمى وكيفية مواجهتها والخطر الناجم عنها أمر لا بدّ من التطرق إليه.

كما يتطرق الفصل إلى الحقائق حول موضوع السياسات الإسرائيلية في القدس، وظروف نقل السفارة الأمريكية إليها، ومن ثمّ الوصول إلى الأسباب التي أوجبت هذا الإجراء من قبل الطرف الأمريكي، والتداعيات والتبعات التي قد تترتب على مثل هذا الإجراء دولياً وإقليمياً، وكذلك مدى تأثير تلك الإجراءات الإسرائيلية – الأمريكية على مدينة القدس سياسياً واجتماعياً و اقتصادياً، والأهم من ذلك وجودياً.

جدير بالذكر أنّ هذا الفصل هو نتاج دراسة علمية قام بها المؤلف، ومن المزمع نشرها كاملة مع إطارها النظري في العدد السادس عشر من مجلة المقدسية، الذي سيصدر في تشرين أول/ أكتوبر 2022.

إحتلال القدس وفرض القوانين الإسرائيلية

احتلال القدس الشرقية

مع اندلاع حرب حزيران عام 1967، أتيحت الفرصة لإسرائيل لاحتلال ما تبقّى من مدينة القدس بعد حرب 1948، وهو الجزء الشرقي منها، لتصبح مدينة القدس محتلة كاملة، بعد أن بادر مناحيم بيغين، وزير حكومة التكتل الوطني آنذاك، إلى الاستيلاء على القدس الشرقية بعد ظهر يوم السابع من حزيران 1967، حيث تم إنشاء إدارة عسكرية للضفة الغربية على الفور، ترّأسها الجنرال "حاييم هيرتسوغ"، الذي عيّن حاكماً عسكرياً في القدس والضفة الغربية بعد حرب الأيام الستة عام 1967.

وقد جعل "هيرتسوغ" من فندق الأمباسادور في القدس الفلسطينية مقراً لقيادة الحكم العسكري، وتم تعيين إدارة عسكرية للمدينة تتألف من "شلومو لاهط" حاكماً عسكرياً، و"يعقوب سلمان" نائباً له، ووضعت تحت قيادتها قوات كبيرة تألفت من لواء مظلي، وكتيبتي مشاة، وكتيبة حرس حدود، وكتيبتي هندسة، وكتيبتي مدفعية، وذلك لإحكام السيطرة الكاملة على المدينة.

تمحورت النوايا الإسرائيلية تجاه المدينة المقدسة حول تهجير أكبر عدد ممكن من سكانها الفلسطينيين بطرق متعددة، لتسهيل السيطرة عليها وابتلاعها، وبالفعل كان أول ما قام به الاحتلال الإسرائيلي في المدينة مباشرة بعد احتلالها، هو هدم حارة المغاربة المحاذية لحائط البراق، وذلك بناء على تذمر من بن غوريون، الذي كان في زيارة إلى حائط

البراق في 8 حزيران 1967، من وجود الحيّ بجانب الحائط، فتولى رئيس بلدية القدس آنذاك، تيدي كوليك، الترتيبات للقيام بالهدم، وشرعت الجرافات بهدم حي المغاربة وتسويته في الأرض في 10 حزيران[1].

لم تقتصر عملية الهدم على حارة المغاربة فقط، بل طالت ثلاث قرى أخرى في منطقة اللطرون الواقعة على الطرف الجنوبي الغربي للضفة الغربية بمحاذاة القدس، هي (بيت نوبا، عمواس، يالو).

كانت تلك الأعمال بمثابة دلائل على النوايا الإسرائيلية تجاه القدس؛ فخلال الأسابيع الثلاثة التي تلت الاحتلال، قبل ضم المدينة رسمياً، قامت السلطات الإسرائيلية بدمج شطري المدينة من خلال إزالة بوابة "مندلباوم" التي شكّلت بوابة العبور بين شطري المدينة ما بين عاميّ (1949– 1967)، جنباً إلى جنب مع بقية إشارات خط وقف إطلاق النار القديم، ووّحدت شبكات البنى التحتية بين شطري المدينة، وكان لبلدية القدس الغربية مساهمة فاعلة في جميع هذه الإجراءات، على الرغم من كون المدينة خاضعة للحكم العسكري، وتنطبق عليها قواعد القانون الدولي للمناطق الخاضعة للاحتلال[2].

[1] ضحى دكيدك، حارة المغاربة..قصة هدم حي مقدسي بأكمله، نون بوست، 2021/7/14.

https://www.noonpost.com/content/41159

[1] محمد سلامه النحال، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، 1981، ص75.

إجراءات الضم الإسرائيلية للقدس الشريف

بعد أن أحكمت إسرائيل سيطرتها العسكرية على المدينة، وقامت بإجراءات عملية لضمها تمهيدً للسيطرة عليها وبعد توقف القتال فيها، كانت مسألة الضم القانوني موضع بحث في وزارة العدل الإسرائيلية منذ 9 حزيران 1967، حيث يكن من السهل للوهلة الأولى، إصدار تشريع بهذا الشأن؛ نظراً لعدم وجود حدود دولية معترف بها لإسرائيل من ناحية، ولأنّ مثل هذا الضم غير الشرعي يتناقض مع القانون الدولي، من ناحية أخرى.

كان هناك أيضاً تباين في الآراء بين أعضاء حكومة إسرائيل بخصوص الضم، ولكن لم يكن ذلك لحسابات خارجية أو قانونية، بل أنّ الخلاف اقتصر على كيفية الضم وليس على المضمون. ففي حين حاولت وزارة العدل الامتناع عن إصدار تشريع لهذا الغرض، مكتفية بدلاً من ذلك باتخاذ إجراءات إدارية لا تثير أصداء دولية كبيرة، ظهر في الحكومة رأي آخر يطالب بالضم من خلال نشر أمر توسيع حدود بلدية القدس في الجريدة الرسمية، بقرار من وزير الداخلية، وكان هناك فريق ثالث من الوزراء، من بينهم رئيس الحكومة "ليفي أشكول" والوزير بلا وزارة "مناحيم بيغن"، يطالب بضم القدس بواسطة تشريع خاص في الكنيست، ولكن تراجع هذا الفريق عن موقفه، بعد أن أوضح له غالبية الوزراء، أنّ سن قانون خاص يفرض السيادة الإسرائيلية على القدس المحتلة وحدها، سوف يفسّر على أنّه تنازلاً مسبقاً عن ضم مناطق إضافية إلى الدولة في المستقبل .

وفي نهاية الأمر، تمّ الاتفاق على أن تكلّف لجنة وزارية خاصة، لبلورة اقتراح لتسوية الوضع القانوني والإداري للقدس الموحدة، غير أنه أريد لضم القدس أن يكون من خلال السلطة التشريعية في إسرائيل، وليس من قبل السلطة التنفيذية؛ لذلك تم اختيار قانون أنظمة السلطة والقضاء 5708- 1948، والذي هو أول تشريع أقرّه مجلس إسرائيل المؤقت بعد إعلان قيامها؛ وذلك لضمان الاستمرارية القانونية في المناطق التي اعتبرت آنذاك (دولة إسرائيل)، أو تلك التي تحتلها أو تضمها لاحقاً، وتقرّر أن يستخدم هذا القانون ويسند إليه التشريع الجديد لضم القدس، من خلال إضافة مادة واحدة إليه وهي المادة (11) (أ)، التي تنص على:"يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل حدّدتها الحكومة بمرسوم"، وبهذا منحت إسرائيل ذاتها ضم أي جزء إليها.

في 28 حزيران 1967، أصدرت الحكومة استناداً إلى هذا القانون مرسوماً بشأن سريان قانون الدولة وقضائها وإداراتها على مساحة تبلغ (69.990) دونماً، تضم كل القدس القديمة ومناطق واسعة محيطة بها، تمتد من صور باهر في الجنوب، إلى مطار قلنديا في الشمال، وكان المسطح البلدي لمدينة القدس في ذلك الوقت، يقع ضمن مساحة قدرها 37.200 دونم، أصبحت بعد عملية الضم ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الاحتلال. لقد كان الهدف من ذلك هو ضم أكبر مساحة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، وذلك للمحافظة على أكثرية يهودية في المدينة.

كان "قانون أنظمة السلطة والقضاء" المشار إليه سابقاً، كافيا لتخويل الحكومة تطبيق القانون والقضاء والإدارة على المنطقة المشار إليها، ولكنه لم يكن كافياً لإلحاق هذه المنطقة بصلاحية مجلس بلدية

القدس اليهودية، فقانون البلديات البريطاني لسنة 1934 ينص على إجراء استفتاء لسكان المنطقة المراد ضمها، ولتلافي ذلك، أقرّت الكنيست في الجلسة ذاتها يوم 27 حزيران 1967، التعديل الجديد لقانون البلديات رقم (6) لسنة 5727- 1967، بحيث يسمح لوزير الداخلية، بحسب تقديره ودون إجراء أيّ تحقيق، أن يصدر إعلاناً يوسّع فيه منطقة اختصاص بلدية ما، من خلال ضم مساحة تحدّدت بمرسوم صادرمسبقاً. وفي اليوم التالي لإقرار هذا التعديل، نشر وزير الداخلية إعلاناً في الجريدة الرسمية ضمّ بموجبه كامل المنطقة التي حدّدتها الحكومة سابقا بمرسوم، إلى منطقة بلدية القدس ، ووضعت تحت إشراف مجلس البلدية الإسرائيلي. وفي اليوم التالي الذي تمت فيه المصادقة على هذين القانونين، أقرّت الكنيست تشريعاً ثالثاً اعتبرته السلطات الإسرائيلية مكملاً لها، وهو قانون المحافظة على الأماكن المقدسة 7527- 1967.

في 30 تموز 1980، أقر الكنيست الإسرائيلي قانوناً جديداً بشكل استثنائي عرف باسم "القانون الأساسي"5841- 1980، أقر بأن القدس عاصمة إسرائيل. وكانت قد تقدمت بهذا المشروع النائبة، "غيئولا كوهين"، التي كانت عضواً في "منظمة شتيرن" قبل قيام إسرائيل، ومن ثم عضواً في "حزب حيروت" وبعده "الليكود".

وعلى الصعيد الإداري المحلي، فقد كان أول إجراء هو تصفية القضاء والإدارة العربيين، وتمثل ذلك في أمر صادر عن الحكم العسكري، ويقضي بحل بلدية القدس العربية؛ فأثارت عملية ضم المدينة مشاكل قانونية وحقوقية معقدة إزاء السكان الفلسطينيين في المدينة، وأخذت هذه المشاكل تتفاقم مع تعميق إجراءات الضم، الأمر الذي استدعى إصدار عدد من التشريعات الجديدة التي تتوافق مع الإجراءات الاحتفالية.

ولعلّ أولى تلك القضايا كانت مشكلة المقدسيين من حيث علاقتهم بالقوانين الإسرائيلية، فقد تم اعتبار سكان القدس الفلسطينيين، من سكان إسرائيل لا من مواطنيها، وامتنعت السلطات الإسرائيلية عن منحهم الجنسية، ومنعتهم كذلك من المشاركة في الانتخابات العامة، بينما سمحت لهم بالمشاركة في الانتخابات البلدية لمدينة القدس فقط، وهي التي قاطعها الفلسطينيون حتى الآن.

الوضع القانوني في القدس

1- القدس من وجهة النظر الإسرائيلية

من وجهة النظر الإسرائيلية، فإنّ القانون الدولي يدعم موقف إسرائيل وسيادتها على مدينة القدس الشرقية، وقد أوجدت إسرائيل – كدولة احتلال – العديد من المبررات لهذا الأمر، أهمها ما يلي:

أ- أنّ الأردن كان قد احتل القدس الشرقية عام 1948 من خلال عمل عدائي، مستخدماً القوة العسكرية في ذلك، وحسب القانون الدولي، فإنّه لا يوجد للأردن حقوق سيادية عليها[1].

ب- أنّ خط الهدنة الذي اتفق عليه عام 1949، والذي قسّم القدس إلى قسمين، لم يعتبر حدوداً نهائية، وأنّ اتفاقية الهدنة تنص بشكل واضح على أن الاتفاق بين إسرائيل والأردن لا يمس حقوق الطرفين، ولا يؤثر على ادعائهما بالنسبة للسيادة على المدينة[2]. إنّ ضم القدس الشرقية ومعها الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية عام 1950 كان إجراء مناقضاً للقوانين الدولية ، و لذلك فإن الضم لم يكن شرعياً.

ت- أنّ الأردن خرق اتفاق الهدنة عام 1947 عندما أعلن الحرب على إسرائيل، ما يمنح إسرائيل حق إلغاء الاتفاقية، وهذا ما قامت به[3].

---

[2] . زاد الأردن الإخبارية – القدس في الميزان الدولي 3 مايو 2011.
www.jordanzad.com/index.php?page=article&id=42438

[3] زاد الأردن الإخبارية – القدس في الميزان الدولي 3 مايو 2011.
www.jordanzad.com/index.php?page=article&id=42438

[4] الموسوعة الفلسطينية: الهدنة الأولى و الهدنة الثانية بين الدول العربية وإسرائيل، www.palestinapedia.net، 2016-8-8.

ث- أنّ الاحتلال الإسرائيلي للقدس عام 1967، كان نتيجة إجراء دفاعي، لذلك فهو قانوني ويمنحها حق السيادة على هذا الجزء.

ج- تتمثل وجهة نظر القانون، في أنّ هناك حق لكل من الأردن وإسرائيل في السيادة على القدس الشرقية قانونياً، ولكن إسرائيل أحقّ من الأردن في ذلك[1].

2- القدس في القانون الدولي

أ. لا يمكن فصل مسألة الوضع القانوني للقدس عن وضع فلسطين ككل، فقبل الانتداب البريطاني، كانت السيادة على فلسطين، بما فيها القدس، بأيدي العثمانيين، وعندما أصبحت فلسطين تحت الانتداب، لم يُحوّل السيادة إلى سلطته، ولم يتم تحويلها إلى عصبة الأمم ، بمعنى أنه بقيت لسيادة فعلياً معلَّقة أثناء تلك الفترة. استمر هذا الوضع حتى إقامة دولة إسرائيل واعتراف المجتمع الدولي بها كدولة، ودخولها الأمم المتحدة في عام 1949، حيث تضمّن ذلك الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على بعض الأراضي التي كانت تحت سيطرة الانتداب البريطاني على فلسطين وليس على كل الأراضي التي استولت عليها إسرائيل، على الرغم من أنّ امتلاك الأراضي هو أحد المعايير لوجود دولة، هذا

[5] أبو جابر، إبراهيم، الموقف الإسرائيلي تجاه القدس، القدس في دائرة البحث، الجزء الأول، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 1996، ص(425- 442).

بالإضافة إلى أنّ الاعتراف بإسرائيل لم يتضمن اعترافاً بخطوط الهدنة لعام 1949 أو بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية.

ب. حقيقة أن السيادة معلّقة على ما تبقّى من أراضي الانتداب السابقة لفلسطين، لا يعني بالطبع أنه لا يوجد من يستوجب أن تكون له السيادة. وبما أنّه تم الاعتراف بالاستقلال المؤقت لفلسطين من قبل عصبة الأمم، إضافة إلى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فإنّ "وحدة تقرير المصير" تتألف من تلك المساحة من الأراضي،ما يعني أنّ السيادة تؤول للشعب الفلسطيني، على أن يمارسها عندما يحقّق استقلاله. ويدعم ذلك ما قاله القاضي مكنير في رأيه المنفصل في مثال الصحراء الغربية من أنّ: "السيادة على أراضي الانتداب تكون معلّقة؛ وعندما يحصل سكّان الأراضي على الاعتراف كدولة مستقلة، ستتجدّد السيادة وتؤول إلى الدولة الجديدة[1]".

ت. لم يحصل اعتراف قانوني باحتلال إسرائيل للقدس الغربية في عام 1948، لأنّ ذلك سيكون غير متوافق مع مفهوم القدس باعتبارها تحت وصاية دولية، لذلك، لا يوجد حالياً دول لها سفارات في القدس، باستثناء نقل السفارة الأمريكية في عهد ترامب، وكان هناك سابقاً سفارات في

[6] تقارير محكمة العدل الدولية (1975)، فقرة 3، ص (40-68).

القدس لكل من كوستاريكا ومكرونيزيا وتم إغلاقها، كما جد قنصليات لبعض الدول فيها، مع أنها ترتكز على الوضع الدولي للمدينة، دون أن يتم طلب الإذن من إسرائيل لإقامتها.

تعتبر معظم الدول، بما فيها المملكة المتحدة، أن إسرائيل تُمارس سلطة واقعية فقط على القدس الغربية، على الرغم من أنّ اتفاق الهدنة العام بين الأردن وإسرائيل عام 1949 صادق على التقسيم الواقعي للمدينة بأكملها، إلاّ أنه لم يؤثّر على الوضع القانوني للقدس، حيث نصّت المادة الثانية منه بوضوح على ألّا يمنح الاتفاق أيّ ميزة سياسية أو عسكرية، وألّا يُجحف بحقوق ومطالبات أو مواقف أي طرف، وأن ما يُمليه هو الاعتبارات العسكرية فقط.

ث. فيما يتعلّق بالقدس الشرقية قبل حرب حزيران عام 1967، تم الاعتراف بذلك الجزء من المدينة على أنه تحت الإدارة الواقعية للأردن. كما لم يمنح احتلال إسرائيل للقدس الشرقية في حرب حزيران 1967 أيّ حقوق ملكية وذلك للسببين التاليين: (1)أنّ القاعدة المؤسسة في القانون الدولي تنص على أن الاحتلال لا يستطيع منح حقوق للملكية (2) لأنّه ورد في قرار مجلس الأمن رقم (242) مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ووجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها

في حرب حزيران 1967. وبناءً عليه، تبقى السيادة على القدس الشرقية معلّقة، كما هو الأمر بالنسبة لبقية فلسطين.

ج. المسألة التالية التي يجب دراستها هي هل للقدس وضع يختلف عن وضع بقية الأراضي المحتلة وإسرائيل؟ على الرغم من أنّ خطة الأمم المتحدة للتقسيم اقترحت بأن يكون للقدس وضع في ظل نظام خاص تُديره الأمم المتحدة، لكن لم يتم أبداً تطبيق هذا النظام.

من الواضح من تاريخ الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتدويل المدينة بعد رفض خطة التقسيم، أن مفهوم corpus separatum في ظل نظام دولي للمدينة لم يمت. وبما أنّ المقترحات التي جاءت في خطة الأمم المتحدة لتقسيم القدس كانت مجرّد توصيات، فهي بذلك غير ملزمة قانونياً، وكما يبدو أنّ هناك اتفاق واسع بوجوب مواصلة اعتبار القدسcorpus separatum، أي أراضي تتميّز قانونياً عن إسرائيل وبقية الأراضي المحتلة، علماً أنّه لم يتفق الاتفاق على الطبيعة الدقيقة للنظام الدولي الذي سيطبق على المدينة ، لهذا السبب، لم تعترف الدول بادّعاء إسرائيل السيادة على القدس الغربية، ولم تفتح سفارات لها في المدينة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنّ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تلت قرارها رقم (181)، تتحدث عن "وضع القدس" بشيء من الغموض، دون تعريف دقيق لماهية

ذلك الوضع. حيث أنه في معظم الحالات، يتم استخدام العبارة في سياق شجب الأعمال التي تعمل على فرض السيادة الإسرائيلية على المدينة، بهدف ضمان أنّ حالة الوضع الراهن لا تتغيّر مهما كانت. مع ذلك، يجب تفسير العبارة في السياق التاريخي، وبشكل خاص جهود الأمم المتحدة لتأسيس نظام دولي للمدينة والقبول الواسع لمفهوم (corpus separatum).

ح. لقد رفض المجتمع الدولي رفضاً باتّاً ادّعاءات السيادة الإسرائيلية على المدينة (بقسميها الشرقي والغربي)، ولم يقبل كذلك أن يكون هناك سيادة لأيّ دولة على المدينة، فالسيادة على القدس مُعلّقة في الوقت الراهن، ويبدو كذلك أنّ هناك إجماع بأن للقدس فعلاً وضعاً منفصلاً عن إسرائيل وبقية الأراضي المحتلة، حيث أنّ فشل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة للتوسّط بشأن حل خاص بها، والقبول الواسع لمفه corpus) (separatum، والإشارة في القرارات المتعاقبة للأمم المتحدة إلى وضع "الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967، بما فيها القدس" تشهد على ذلك ، حيث لم يتم تقرير الطبيعة الدقيقة لذلك الوضع.

يجب حل مسألة النظام الدولي الذي سيطبق على القدس في سياق مشروع السلام النهائي، وذلك حسبما اتفق عليه بين الجانبين في إعلان المبادئ وفي الإتفاقية المرحلية، سواء كان هذا النظام على شكل مدينة مُقسّمة وكل طرف يتمتّع بالسيادة على القسم الخاص به، أو سيادة مشتركة، أو مجموعة أنظمة دولية، كما ورد في خطة التقسيم الأصلية، أو أي حل آخر. كل ذلك يجب أن يخضع للتفاوض[1].

القانون الإسرائيلي في القدس

لا بد لنا أن نهتم بالوضع القانوني في القدس لأنّ الإسرائيليين يعتمدون على قانونهم بشكل مطلق، ويرفضون التعامل مع القانون الدولي، لذا وجب فهم قانونهم لدحضه والدفاع عن القدس الشرقية وحقوق الفلسطينيين فيها أمام المجتمع الدولي.

عملت دولة الاحتلال الإسرائيلي على وضع العديد من القوانين للسيطرة على مدينة القدس الشرقية وضمها وتوحيدها في عاصمة موحدة كاملة، تقع تحت سلطة الاحتلال عبر التقادم الزمني لوجوده فيها، من أهم هذه القوانين ما يلي:

[7] القدس في ضوء الممارسات الإسرائيلية و مواقف الإدارة الأمريكية، إعلاميون من اجل الوطن، 21-7- 2018، https://www.watan.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=46387.

قانون إسرائيلي هو (قانون الإدارة والنظام 1948م): وقد خوّلت تلك الفقرة حكومة "إسرائيل" تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة إسرائيل ضمها إلى "أرض إسرائيل."

قانون ضم القدس الشرقية: في 27 حزيران 1967، أضاف الكنيست فقرة على قانون إسرائيلي هو (قانون الإدارة والنظام 1948) تفيد بمنح حكومة إسرائيل تخويلاً كاملاً بضم القدس الشرقية إليها، وبالتالي وافق الكنيست على مشروع قرار الضم، وقد سرى قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها للمناطق على: القدس الشرقية بما فيها صور باهر والشيخ جراح ومطار قلنديا وشعفاط وجبل المكبر والمناطق المجاورة، و بذلك دخلت تلك المناطق ضمن حدود بلدية القدس، وقدّرت مساحة ما تم ضمّه لحدودها عبر هذين المرسومين ب (69) كم مربع، وحرصت إسرائيل على أن تشمل عملية الضم أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان[1].

تشريع تعديل قانون البلديات: أعلن وزير الداخلية الإسرائيلي عن توسيع حدود بلدية القدس، وتعيين أعضاء من السكان المضمومين إلى مجلس بلدية القدس الإسرائيلي، بهدف ضم مواطنين عرب من سكان القدس الشرقية إليه، وأطلق عليه "قانون توسيع منطقة بلدية القدس" بتاريخ 28 حزيران 1967، وفي 29 حزيران، أصدر الجيش

[8] حلبي، أسامة، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1997، ص90.

الإسرائيلي أمراً يقضي بحل " البلدية" أو ما كان يسمى ب "مجلس أمانة القدس" العربي المنتخب المؤلف من (12) عضواً من سكانها، وطرد أمين القدس من عمله، وكذلك إعفاء أعضاء الأمانة من عملهم، وتوّلى مجلس البلدية للجزء الغربي من القدس، وجميع أعضائه من اليهود، إدارة الجزء الشرقي منها أيضاً.

القانون الأساسي "القدس عاصمة إسرائيل": صدر في 30 تموز 1980، وأهم ما جاء فيه:

- القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل.
- القدس هي مكان إقامة رئيس الدولة، الكنيست، الحكومة والمحكمة العليا.
- الأماكن المقدسة مصانة من كل تدنيس، ومن أي شيء يمكن أن يمس حرية وصول أبناء الديانات إلى الأماكن المقدسة لديها، أو مشاعرهم تجاهها.
- تحرص الحكومة وتعمل جاهدة على تطوير القدس وازدهارها، وعلى رفاهية مواطنيها من خلال تخصيص موارد خاصة، بما في ذلك هبة سنوية خاصة لبلديتها، وذلك بمصادقة اللجنة المالية للكنيست.
- تعطى للقدس أولويات خاصة في أعمال سلطات الدولة من أجل تطويرها في مجال الخدمات العامة والاقتصاد ومجالات أخرى.
- تشكل الحكومة هيئة أو هيئات لتنفيذ هذا البند[1].

[9] صندوقة، هايل، مدينة القدس، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1996، ص59، (الموقع الرسمي للكنيست- الصفحة الرئيسية - عمل الكنيست- قوانين أساس الكنيست https://m.knesset.gov.il)

تأتي أهمية هذا القانون من حقيقة أنّ أي اتفاق سياسي حول القدس يلزم تعديله، كما حدّدت ذلك محكمة العدل العليا في نوفمبر 1995، حيث شرع اليمين المتطرف بمعركة، لتحويله إلى قانون محصن، لا يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الكنيست لتعديله.

قانون التنظيمات القانونية والإدارية: أصدرت سلطات الاحتلال بتاريخ 23 آب 1968 قانوناً يمكنهم من السيطرة القانونية على مدينة القدس، وإلحاق الفلسطيني ونشاطاته الاقتصادية والاجتماعية بالقانون الإسرائيلي، بما في ذلك تقييد الحرية السياسية والاجتماعية للسكان العرب، ودفعهم لمغادرة القدس. نصّ القانون على الحصول على رخصة مزاولة عمل إسرائيلية لكل صاحب عمل أو مهنة، ولكل شركة عربية، وللمحامين والأطباء، وكذلك مدقّقي الحسابات والصيادلة والمهندسين**1**.

قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1967، وأهمها ما يلي:

- كل من انتهك حرمة مكان مقدس أو مسّ به بأية طريقة، يعاقب بالحبس لمدة سبع سنوات.
- كل من أتى بفعل، يمسّ حرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها، أو يمسّ بمشاعرهم تجاهها، يعاقب بالحبس خمس سنوات**2**.

---

[10] كريستال، ناتان، فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت، بيت لحم، ط 3، 1995، ص187.

[11] كريستال، ناتان، فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت، بيت لحم، ط 3، 1995، ص190.

12 لبيب، فخري، دفاعاً عن القدس، دار التضامن، 1995، ص136.

قانون أراضي الدولة المسجلة: تحت أمر رقم 59 لسنة 1967، استولت سلطات الاحتلال بموجبه على جميع الأراضي المسجلة باسم الحكومة الأردنية كأراضي دولة، أو باسم خزينتها، واعتبرتها أراضي تابعة لإسرائيل، واعتبرت جميع الأراضي غير المسجلة، والمسماة أراضي "المشاع"، بأنها أراضي دولة أيضاً، وشملت "أراضي الموات والأراضي الميري والأرض المتروكة"**1**.

قانون أملاك الغائبين رقم 58 لسنة 1967: صدر هذا القانون بعد أن أجريت عملية الإحصاء الكلي لسكان القدس العرب عام 1967، وأجبرتهم سلطات الاحتلال على الحصول على بطاقات هوية إسرائيلية خلال ثلاثة أشهر، واعتبرت غير الموجودين منهم في حكم الغائبين، وسارعت إلى تطبيق قانون أموال الغائبين على جميع أموالهم[2].

قانون استرجاع اليهود عقاراتهم في البلدة القديمة: أصدره الكنيست بتاريخ 23 آب 1968، ويتضمن أنّه يمكن لليهود استعادة المنازل التي كانت مملوكة أو مؤجرة لهم من

---

[12] لبيب، فخري، دفاعا عن القدس، دار التضامن، 1995، ص136.

[13] مجلة شؤون فلسطينية: جدول بالشكاوى التي قدمها عرب الضفة الغربية المحتلة ضد تعسف الاحتلال الإسرائيلي 1967-1971، العدد رقم 6- كانون الثاني 1972، بيروت. (أيكل آدامز: معاملة إسرائيل للعرب في الأرض المحتلة. مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد رقم 21، آذار – نيسان 1977، بغداد).

قبل العرب في القدس، إما الأملاك الخاصة بالعرب، فلا يحق لهم استرجاعها، أسوة بالملّاك اليهود، بل ينحصر حق العربي فقط في أخذ التعويضات[1].

قانون تطبيق الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا: جاء هذا القانون ليمنع السلطة الفلسطينية من ممارسة أي نشاط لها في القدس، باعتبارها جزءاً من إسرائيل، ويسمى "قانون تقييد نشاطات لسنة 1994"، وبموجبه يحظر على السلطة الفلسطينية أن تفتح وتشغل أيّ ممثلية، وألّا تعقد إي اجتماع ضمن حدود المدينة، إلّا إذا حصلت على إذن خطي من الحكومة أو من تخوله، وفي هذا السياق، يعني مفهوم السلطة كل شخص يعمل من قبلها أو تحت إشرافها أو يستخدم اسمها. ويمنح هذا القانون وزير الشرطة الصلاحية بأن يأمر بمنع افتتاح وتفعيل أيّ ممثلية للسلطة الفلسطينية وأن يأمر بإغلاقها في حال وجدت، كما يمنحه القانون صلاحية منع عقد أي اجتماع، إذا لم يتم السماح بها كما جاء في البند أعلاه. بدأ سريان هذا القانون بتاريخ 1 أيّار 1995، وتمت المصادقة عليه من قبل رئيس الوزراء والكنيست ورئيس الدولة[2].

قانون مراقبة المدارس لسنة 1969: عملت السلطات الإسرائيلية منذ بداية احتلالها للقدس إلى جعل المنهاج المتبع في مدارس المدينة، هو منهاج التعليم الإسرائيلي. ففي

---

[14]جريس، سمير، القدس في المخططات الإسرائيلية الاحتلال والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، 1981، ص16.

[15] غولان، موطي، السياسة الإسرائيلية تجاه مسألة القدي بين عامي 1937- 1949، ترجمة جواد الجعبري ، وزارة الاعلام غزة، 1996، ص117.

29 آب 1967، أصدرت الأمر العسكري رقم (197)، والذي حظرت بموجبه تدريس (155) كتاباً مدرسياً في موضوعات اللغة العربية والاجتماعيات والتربية الإسلامية والفلسفة، لكنها عاودت السماح باستخدامها بعد إخضاعها للرقابة وشطب أجزاء كبيرة منها، كما أصدرت قانون الإشراف على المدارس الحكومية والخاصة لسنة 1969، وذلك بهدف إخضاعها لبرامج التعليم الإسرائيلية، وصدر الأمر رقم (812) بتاريخ 31 آب 1981، منع بموجبه استخدام (64) كتاباً مدرسياً في الضفة الغربية، كما منع تداولها في مدارس القدس[1].

قانون الاستملاك: كما أصدرت سلطات الاحتلال أمر الاستملاك رقم (1443)، المنشور بتاريخ 14 نيسان 1968، والذي تم بمقتضاه استملاك (116) دونماً من الأحياء العربية الإسلامية في البلدة القديمة في القدس، وكذلك (1180) دونماً من أراضيها تحت ستار المنفعة العامة، منها (100) دونم تحيط بأسوار القدس القديمة[2].

[16] شقير، هديل، أهم المشاكل التعليمية المقدسية تكمن في الاحتلال الإسرائيلي، جريد السبيل ، 15 يونيو 2011، قسم الشؤون الفلسطينية.

[17] (جابر ، مرجع سابق، ص150) (موسوعة الجزيرة، وثائق و أحداث، إستراتيجية إسرائيل في السيطرة على القدس، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/21/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3).

قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة 1952: يعتبر ساكن مدينة القدس بموجب هذا القانون مواطناً دائماً، ولكن لا يحمل الجنسية الإسرائيلية إلّا إذا تقدّم بطلب لذلك، ويحق له التصويت للمجلس البلدي وليس للبرلمان (الكنيست).

يفقد الفلسطيني حق الإقامة في القدس في إحدى حالات ثلاث:

1. إذا حصل على جنسية أخرى غير الجنسية الإسرائيلية.
2. إذا حصل على حق الإقامة في دولة اخرى.
3. إذا بقي خارج إسرائيل سبع سنوات متواصلة[1].

قانون العودة: صدر هذا القانون في 5 حزيران 1950، يحق لوزير الداخلية بموجبه أن يسحب من المواطن المقدسي حقوق المواطنة فيها، باعتبار أن القدس جزء من إسرائيل.

قانون السلطة لتطوير القدس: يهدف إلى إنشاء وتشجيع المبادرات التي تسعى لتطوير القدس اقتصادياً، والتنسيق بين الوزارات و المؤسسات المختلفة التي تقدّم النصح والمشورة فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية فيها[2].

---

[18] (ربابعة، غازي، القدس في الصراع العربي الاسرائيلي، دار الفرقان، عمان، 1987، ص86) (المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيل، عدالة، https://www.adalah.org/ar/law/view/340)

[19] أبو جابر، إبراهيم، وآخرون، قضية القدس و مستقبلها في القرن 21، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2002، ص185.

أقرّ الكنيست الإسرائيلي خلال عام 2017 قانون شرعنة "البؤر الاستيطانية" بالقراءة النهائية، والذي يجعل من مصادرة الأراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة ومصادرتها لصالح المستوطنين، أمراً قانونياً. هذا وقد تم طرح (12) مشروع قانون داعم للاحتلال والاستيطان في ذات العام، من أبرزها:

قانون القومية: أقرّ مشروع قانون القومية بالقراءة التمهيدية في شهر أيار، لا يزال التعديل عليه جارياً، حيث يعتبر من أخطر القوانين التي تسعى إلى إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، وكذلك إلغاء مسؤولية الاحتلال عن مأساتهم.

قانون المحاكم الإدارية على المستوطنات ومجالسها: أقرّ الكنيست بالقراءة التمهيدية مشروع القانون، الذي يطالب بسريان قانون المحاكم الإدارية على المستوطنات ومجالسها، وما يسمى" بالإدارة المدنية" في الضفة الغربية المحتلة، وذلك في جميع القرارات المتعلقة بالمستوطنات والمستوطنين، وهو أحد مشاريع القوانين الهادفة إلى سريان ما يسمى "بالسيادة الإسرائيلية" على المستوطنات والمستوطنين .

مشروع قانون ضم مستوطنات القدس: وذلك مقابل فصل ثلاث ضواحي فلسطينية عنها هي: مخيم شعفاط وكفرعقب وعناتا، يقترح هذا المشروع ضم كل من مستوطنة "معاليه أدوميم" المقامة على أراضي بلدة العيزرية وأبو ديس والخان الأحمر، الواقعة شرق مدينة القدس، ومستوطنة "غفعات زئيف" المقامة على أراضي الجيب وبيتونيا،

شمال القدس المحتلة، إضافة إلى مجمع المستوطنات "غوش عتصيون"، بما يتضمن مستوطنات "بيتار عليت وأفرات" المقامة جميعها على أراضي قرى غرب وجنوب غرب مدينة بيت لحم .

مشروع قانون يقضي بفرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المسماة (ج) في الضفة الغربية، وهناك مشروع قانون آخر لفرض السيادة الإسرائيلية على مستوطنات غور الأردن، ومشروع آخر أيضاً لضم مجمع المستوطنات "غوش عتصيون" وقانون لضم مستوطنة "آريل".

سياسة الأمر الواقع في القدس الشرقية

يحاول الكاتب هنا أن يحلّل الأبعاد السياسية الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، وذلك بالتوقُّف عند أنماط التغيير الجغرافي (الأرض)، والديموغرافي (الإنسان)، والتاريخي الحضاري (الهوية والثقافة).

ركّزت إسرائيل على القدس منذ أن سيطرت على القسم الغربي منها إبّان حرب عام 1948. فقد أحدثت سلطات الاحتلال تغييرًا جذريًا على صعيد جغرافية هذا القسم المحتل القسم الشرقي من القدس وديموغرافيته، تجلَّت بأكثر من مستوى، كان أبرزها الثلاثة التالية:

المستوى الأول: المستوى الإداري، ويعني ظهور اسم "أورشليم"[1] في مسعى واضح من قبل الاحتلال لاستعادة الاسم التوراتي للقدس، كما ورد في العهد القديم، وبذلك باتت القدس الغربية جزءًا من التنظيم الهيكلي الإسرائيلي إداريًا ومؤسساتيًا وتربويًا وعمرانيًا.

المستوى الثاني: الاستملاك العقاري، والذي يهدف إلى إضفاء الطابع اليهودي على جغرافية المدينة، وذلك من خلال أساليب متعددة. فبعد أن كانت الملكيات العربية، بعد حرب عام 1948 مباشرة، تشكل حوالي (34)% من إجمالي الأراضي المملوكة من الشطر الغربي من القدس، مقابل (30)% فقط لصالح الملاّك اليهود، حيث توزَّعت ملكيات الأراضي في القدس الغربية التي خضعت للاحتلال الإسرائيلي عام 1948 على الشكل الآتي: ملكيات للعرب (33.9)%، ملكيات لليهود (30.04)%، مؤسسات أوروبية ومسيحية (15.21)%، وأملاك حكومية وبلدية وطرقات (21.06)%، وفيما بعد، نجحت سلطات الاحتلال في الاستملاك الكامل للأراضي، محوّلة المواطنين الفلسطينيين العرب إلى لاجئي شتات خارج ديارهم وأراضيهم، محقِّقة بذلك السيطرة الجغرافية على الشطر الغربي من المدينة، والذي بلغت مساحته (16261) دونمًا عام 1948، أي ما يشكل حوالي (84)% من إجمالي مساحة القدس الكلية آنذاك[2]. إلا أنّ

[20] الكتاب المقدس (العهد القديم)، سفر إشعياء (40: 2، 9، 10).

[21] محمود رمضان، ورقة قدّمت إلى ندوة القدس التي عقدت في دار نقابة الصحافة ببيروت بمناسبة يوم القدس العالمي بتاريخ 2007/10/8، ص22.

هذه المساحة لم تلبث أن سجّلت ارتفاعاً مستمرًا حتى وصلت إلى (52600) دونم في عام 1993، أي بزيادة تضاعفت (3.2) مرات[1] عمّا كانت عليه في عام 1948.

المستوى الثالث: السيطرة السكانية، أي الوصول إلى مجتمع مقدسي بحيث يكون يهوديًا خالصًا. وتحقيقًا لهذه الغاية، اعتمدت السلطات الإسرائيلية سياسة تقوم على اتجاهين متعاكسين: تعزيز العنصر اليهودي كوجود اجتماعي واقتصادي وسياسي في هذا الجزء من المدينة من ناحية، واتبّاع قاعدة الجذب والطرد في السياسة المشار إليها، حيث أخذ المؤشر السكاني لليهود يسجّل صعودًا خطيًا بحيث ارتفع العدد من (99400) يهودي قبيل حرب 1948، إلى أن وصل إلى (166300) عام 1961[2]، ومن ثمّ ارتفع مرة أخرى إلى (195) ألفًا عام 1967، وصولاً إلى (330) ألفًا عام1997[3]، أي بنسبة زيادة بلغت (240)% خلال ما يقارب نصف قرن، أيّ بعد مضي (49) سنة على الاحتلال.

---

[22] نشأت طهبوب، واقع السكان والإسكان في مدينة القدس، ص135. القدس الآن: المدينة والناس: تحدّيات مستمرة، وثائق المؤتمر الذي عقد في بيروت بتاريخ 8 – 11 تشرين الثاني/ نوفمبر1999، مرجع سابق، ص139.

[23] يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، سلسلة المدن الفلسطينية (6)، تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية.، ص(100-101).

[24] نشأت طهبوب: واقع السكان والإسكان في مدينة القدس، مرجع سابق، ص139.

تهويد القدس بعد حرب 1967

عملت إسرائيل على تنفيذ سلسلة من إجراءات الضم، تركزت حول الشطر الشرقي من القدس، والذي كان شطرًا عربيًا خالصًا، حيث كان هدفها الأساس من عملية ضم الشطر العربي، يكمن في إعادة توحيد القدس تحت لواء إسرائيل، ومن ثمّ جعلها عاصمة أبدية لها Eternal capital إضافة إلى فرض سيطرتها على كامل المدينة.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ مشروع التهويد **Judaization** الشامل للمدينة، استجابة لمشروع إسرائيل السياسي والأيديولوجي، المتمثل بإسرائيل الكبرى[1]. واتخذت السيطرة على المدينة مستويات عدة، أبرزها ما يلي:

أولاً: سياسة الحكم والإدارة:

لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى سلسلة من الإجراءات الإدارية، أوكلت مهمة تنفيذها إلى السلطات العسكرية التي أسقطت المدينة في قبضتها، وذلك بعد يومين فقط على بدء حرب الخامس من حزيران 1967. أبرز هذه الإجراءات كانت:

- تنصيب حاكم عسكري إسرائيلي على المدينة، أصبح المرجعية السلطوية، وتولت سلطته شؤون الأمن والإدارة والقضاء فيها. وقد أصدر الحاكم العسكري للقدس

[25] نشأت طهبوب : واقع السكان والإسكان في مدينة القدس، مرجع سابق، ص139.

أول أمر له بإعلان المدينة منطقة عسكرية خاضعة لأحكام جيش الدفاع الإسرائيلي.

- كان أول تصريح يعلن القدس عاصمة سياسية للدولة الإسرائيلية في 8 حزيران، حين توسط الحاخام شلومو غورين مجموعة من أبناء الجيش، بالقرب من "حائط البراق" وهو الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، والذي يطلق عليه اليهود (حائط المبكى)، حيث أقام شعائر الصلاة اليهودية، معلنًا بذلك تحقيق حلم الأجيال اليهودية بقوله إنّ "القدس لليهود ولن يتراجعوا عنها وهي عاصمتهم الأبدية"[1].

- في 27 حزيران، أجاز الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) لوزير الداخلية، صلاحية توسيع حدود أي مدينة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وإخضاع الجزء المضاف بعد احتلالها للتشريعات الإسرائيلية، وليس للتشريعات التي كانت سائدة قبل الاحتلال، وكانت الترجمة الفعلية لقرار الكنيست في اليوم التالي مباشرة، أي في 28 حزيران، حيث أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي القرارين التاليين: الأول: يقضي بقيام القدس الموحَّدة، ويكون بضم شطري المدينة: الشطر الغربي المحتل عام 1948، والشطر الشرقي العربي المحتل عام 1967، أمّا

[26] BRUTZKUS, E: "The Scheme for Spatial Distribution of 5 Million Population in Israel", Rural Sociology, 1972, pp (302-316).

الثاني: التوسيع الإداري للنطاق البلدي للجزء اليهودي من المدينة، ليشمل القدس القديمة وضواحيها، أي الجزء العربي منها الذي يقع بين مطار وقرية قلنديا شمالاً، وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوبًا، وبين قرى الطور والعيسوية وعناتا والرام شرقًا[1] إلى حدود الهدنة غربًا.

- في 29 حزيران، أبلغت الشرطة العسكرية روحي الخطيب، أمين القدس العربية (رئيس البلدية) وأعضاء المجلس البلدي، عن حلّ البلدية وإلحاق موظفيها وعمالها ببلدية القدس الغربية اليهودية[2]، كما سبق ذكره. لقد كان قرار التوحيد البلدي للقدس بشطريها من أهم الخطوات لسلطات الاحتلال، لأنه جاء ليطال تهويد السلطة القاعدية، المتمثلة بالسلطة البلدية المحلية والتي تعتبر الركيزة لسائر مستويات السلطة في الهرم الإداري والسياسي العام.

- في 29 حزيران أيضاً، أمرت سلطات الاحتلال العسكري برفع جميع الحواجز التي كانت تفصل بين شطريّ القدس، وبدأ التنقل والانتقال داخل المدينة دون الحاجة إلى تصاريح رسمية[3]، حيث أصدرت الحكومة الإسرائيلية "أمر القانون

---

[27] يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، سلسلة المدن الفلسطينية (6)، تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، د.ت، ص134.

[28] ذات المرجع، ص134.

[29] مصطفى مراد الدبّاغ، بلادنا فلسطين، الجزء التاسع، القسم الثاني، في بيت المقدس، بيروت، 1975، ص304.

والنظام رقم (1) لسنة 1967"، وأخضعت بموجبه تنظيم القدس للقوانين والنظم الإدارية الإسرائيلية[1].

- تركيز المؤسسات السياسية والإدارية الإسرائيلية في القدس العربية. حيث تم نقل عدد من الوزارات والدوائر الرسمية إليها، منها: محكمة العدل العليا، وزارة العدل، مقر رئاسة الشرطة، مكاتب الهستدروت، وزارة الإسكان، مكاتب المؤتمر الصهيوني ومقر رئاسة الوزراء.

- في 30 تموز 1980، بعد ثلاثة عشر عامًا على احتلال الشطر الشرقي من القدس، أصدرت الحكومة الإسرائيلية "القانون الأساسي للقدس الموحَّدة" الذي أكّد على أنّ المدينة بشطريها الغربي والشرقي هي عاصمة موحَّدة لإسرائيل، ومقرًا لرئاسة الدولة والحكومة والكنيست والمحكمة العليا كما ذكرنا آنفاً[2].

ثانياً: سياسة مصادرة الأرض

كانت القدس الشرقية ومحيطها الجغرافي أكثر المناطق المحتلة التي ركّز فيها الاحتلال إجراءاته في الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي، وذلك استجابة لمتطلبات

[30] الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، 1984، ص522.

[31] ذات المرجع، ص522. أنظر النص الكامل للقانون الأساسي، قانون القدس، جمعية القدس الثقافية الاجتماعية، القدس في التاريخ، د.ن ، بيروت ، طبعة أولى, 2004، ص127. وبشأن موقف مجلس الأمن الدولي من القرار: أنظر ذات المرجع، ص (133 – 136).

الاستيطان الذي أخذ يزداد بصورة مكثّفة في القدس وجوارها، سواء من حيث التوسع في خارطة المستعمرات الاستيطانية من جهة، أم من حيث الارتفاع في أعداد المستوطنين، وذلك بهدف تأمين غلبة ديموغرافية واضحة للسكان اليهود، مقارنة مع عدد العرب الفلسطينيين في مدينة القدس.

كان القانون الإسرائيلي النافذ بعد حرب حزيران عام 1967، هو الأداة الأكثر اعتمادًا "بشأن الاستيلاء قسرًا على الأرض للمقاصد العامة"، وهذا يعني من الناحية الفعلية أن هناك غرض للاحتفاظ بها "احتفاظًا دائمًا في ملكية الدولة اليهودية: وبذلك يمكن استخدامها لغرضٍ عام أو خاص، ولكن لا يجوز أن يشغلها غير اليهود"[1].

بدأت إسرائيل بمصادرة الأراضي داخل القدس العربية منذ الساعات الأولى لاحتلالها عام 1967. أما الأحياء والمناطق التي طالتها المصادرة هي[2]:

منطقة الحيّ اليهودي في القدس القديمة (البلدة القديمة)، وقد كان مقطونًا من قبل العرب، ولم يكن فيه أيّ أثر لوجود يهودي، حارة المغاربة، منطقة جبل سكوبس، أراضي قرية

[32] أنطوني كون، التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية: القانون والبُولدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعة أولى، 1995، الجدول الرقم 20، ص(185 – 187).

[33] يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص142.

بيت صفافا، شرفات، بيت جالا، أراضي منطقة النبي يعقوب، أراضي منطقة الشيخ جراح، أراضي منطقة شعفاط، أراضي قرية صور باهر وأراضي منطقة قلنديا.

كما عملت السلطات الإسرائيلية على زيادة المساحات المصادرة في منطقة بيت جالا، النبي يعقوب، عناتا، العيزرية والنبي صموئيل.

كما قامت إسرائيل بإصدار تشريعات وقوانين قضت بمنع البناء في مساحات واسعة، شملت مختلف مناطق المدينة. كما أعلنت عن مناطق أخرى كمساحات خضراء غير قابلة للبناء عليها.

بلغت المساحات المصادرة من مدينة القدس منذ احتلالها عام 1967، أكثر من (56000) دونم من أصل (63000) دونم[1] هي مساحة القدس العربية، حسب الحدود البلدية قبل تنفيذ مخطط التوسعة، وبعد توحيد شطري المدينة، وصولاً إلى "القدس الكبرى". حيث دفعت البلدة القديمة في القدس ضريبة الاستيلاء من أرضها التاريخية، فمن مجموع (40) دونمًا مملوكًا لليهود قبل عام 1948، صادرت سلطات الاحتلال بعد حرب 1967 نحو (250) دونمًا، تمثل حوالي (26)% من إجمالي المساحة الكلية للبلدة، يضاف إليها (30) دونمًا من الأحياء الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى، وبذلك لم يبقَ من مساحة القدس الشرقية سوى (7000) دونم، وهي مساحة غير كافية

[34] ذات المرجع، ص142.

للبناء أو التوسع فيه، لا سيّما وأنّ قسمًا كبيرًا منها مخصَّص كمساحات خضراء وحدائق ومرافق عامة أخرى.

أمّا الأراضي التي خضعت لقانون "الاستحواذ الإجباري" الذي تأثَّرت به القدس العربية دون غيرها، فقد زادت مساحتها عن ألفيّ هكتار، أيّ ما يعادل (20000) دونم، في حين سجَّلت المساحات المصادرة من المدينة ومحيطها، أكثر من (97864) دونمًا حتى منتصف العام 1979.

لقد أحدثت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها الشطر الشرقي من القدس، أيّ القدس العربية، إبّان حرب حزيران عام 1967، تغييرًا عميقًا في الواقع الجغرافي للمدينة، تمثّل هذا التغيير في تزايد الأحجام المساحية التي عرفتها المدينة، والتي ارتفعت من (3091) دونمًا في عام 1949، إلى (6500) دونم في عام 1967، ثم توسَّعت لتصل إلى (70400) دونم في عام 1993، ثمّ لتؤلف مع القدس الغربية (القطاع اليهودي المحتل عام 1948) ما يسمّى ب "القدس الكبرى"، وذلك وفقًا لمخطط هيكلي أقّرته بلدية القدس (اليهودية)، والذي ترافق مع إعلان ضم القطاع الشرقي إلى "السيادة الإسرائيلية" في 30 تموز 1980، حيث قضى المخطّط الجديد بإضافة 50 كلم^2 من أراضي الضفة الغربية المحتلة إلى المدينة الموحدة، وحسب تفاصيل هذا المخطّط، فإنّ المساحة

الإجمالية للمدينة وصلت إلى(108) كم^2، توزَّعت من حيث الاستخدامات على الشكل الآتي[1]:

41 كم^2 للسكن.

38كم^2 للحدائق العامة.

11 كم^2 للمناطق المفتوحة.

6.3 كم^2 للمؤسسات العامة.

4.6 كم^2 للتجارة والصناعة.

إلّا أنّ هذه التوسعة للمجال الجغرافي للقدس، لم تكن لتستجيب لحاجات التطور الطبيعي لسكان المدينة، وإنّما أتت استجابة لحاجات الاستيطان الإسرائيلي، في استقباله لمستوطنين وافدين من الخارج.

ثالثاَ: التغيير الديموغرافي

هناك ثلاثة مرتكزات أساسية في الاستراتيجية الإسرائيلية لتحقيق هدفهم لإقامة الدولة اليهودية البديلة في فلسطين[2]، هي: السلطة والأرض والجماعة البشرية.

---

[35] يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص156.

[36] (فيصل أبو خضرا، تاريخ المسألة الفلسطينية: الأزمة والحل، مركز الإعلام العربي، بيروت، 1990، ص(43، 89، 92)، (عادل رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، بيروت، 1989، صفحات مختلفة)، (الشيخ عبد الله رشيد حلاّق، الإسرائيلية تحكم العالم، مكتبة الرسالة، بيروت، طبعة أولى 1993، ص37 وما بعدها).

لعلّ أوّل صيغة محدَّدة لاستراتيجية الاستيطان الإسرائيلي، هي تلك التي بلورتها "الهاغاناه" عام 1943، والتي جاء فيها: إنّ الاستيطان ليس هدفًا بحد ذاته، بل إنّه أيضًا وسيلة الاستيلاء السياسي على البلد (فلسطين)، لذلك، يجب السعيّ في ذات الوقت من أجل إقامة المستعمرات العبرية، سواء وسط مراكز البلد السياسية والاقتصادية، أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها مواقع طوبوغرافية مشرفة، أو مواقع رئيسية من ناحية السيطرة العسكرية على البلد، والقدرة على الدفاع الفعّال، حتى ولو كانت أهميتها الاقتصادية قليلة"[1].

تزامنت موجات الاستيطان إلى فلسطين مع الدعوات المبكِّرة للحركة الصهيونية المدعومة من الرأسماليات الغربية، والتي بدأت في مطلع الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وتواصلت في ظل الانتداب البريطاني، حيث أدَّت الخلايا النائمة في فلسطين، والتي سرعان ما ظهرت على شكل فرق مسلحة ومنظمات وعصابات إرهابية، الدور الأهم في احتلال القسم الأكبر منها، بعد تهجير أكثر من (750) ألف فلسطيني في حرب 1948، وما يزيد عن (250) ألفًا في حرب 1967[2].

[37] خالد عايد، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص64.

[38] جورج قصيفي، الرهان الديموغرافي في فلسطين، الشعب الفلسطيني في الداخل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1990، ص9.

شكَّلت القدس محور استراتيجية الاستيطان الإسرائيلية. فمنذ أواسط القرن التاسع عشر، كانت الأدلجة الدينية هي الأساس الذي استندت إليه الدعوات المبكرة للصهيونية في شحن النفوس لدى بسطاء اليهود في الغرب الأوروبي، وتجنيدهم في تنشيط الهجرة نحو القدس وفلسطين ففي عام 1849، أي قبيل قرن كامل من قيام إسرائيل، نجح الداعية الصهيوني "مونتفيوري" في الحصول على فرمان سلطاني عثماني، من السلطان عبد المجيد، سمح بموجبه لليهود بشراء الأراضي في القدس وضواحيها. وفي عام 1855، تمكَّن "مونتفيوري"، بدعم حكومي بريطاني، من شراء أوّل قطعة أرض في القدس، حيث أقام عليها أوّل حيّ سكني يهودي في فلسطين وبالذات في القدس، عرف في ما بعد باسم "حي مونتفيوري"[1].

تمكَّنت القوات الإسرائيلية على إثر الحرب الإسرائيلية العربية الأولى عام 1948، من احتلال (84)% من المساحة الكليَّة لمدينة القدس، إذ لم يبق منها سوى (16)% فقط هي مساحة البلدة القديمة، أي القدس الشرقية التي خضعت للحكم الأردني، حيث ترتَّب على احتلال الشطر الغربي من المدينة تهجير أكثر من (60) ألف عربي من سكانها[2]، الأمر الذي أحدث اختلالاً خطيرًا في التوزيع الديموغرافي الذي بات على الشكل الآتي[3]: (84.2)% يهود مقابل (2.9)% عرب فلسطينيين والباقي حوالي (13)% من جنسيات

[39] يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص130.

[40] أنطوني كون، التنظيم الهيكلي للمدن في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص101.

[41] يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص130.

أجنبية مختلفة. ترافق هذا الحضور اليهودي الوازن في القدس الغربية مع إحداث تغييرات نوعية، طالت الطبيعة الديموغرافية والعمرانية لهذا الشطر من المدينة، ونجم عن الاحتلال فقدان أحياء عربية كاملة، وتهجير سكان القدس الفلسطينيين، وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، بالإضافة إلى إقامة أحياء سكنية يهودية جديدة، وهدم القرى التابعة للمدينة"[1].

ثمّ جاءت حرب حزيران 1967 لتضع القدس كاملة بشطريها الغربي والشرقي في قبضة الاحتلال الإسرائيلي، وتوزع سكان المدينة وفقًا للجدول الآتي[2]:

يتضح من الجدول أعلاه أنّ نسبة التغيير في الشطر الغربي من المدينة كانت (100)% لصالح اليهود، مقابل صفر% في الشطر الشرقي، الذي غلب عليه الطابع العربي بنسبة (100)%. إلّا أنّ السياسات الاستيطانية عملت على قلب المعادلة السكانية، بهدف تركيز أغلبية يهودية في القسم الشرقي من المدينة.

---

[42] ذات المرجع، ص130.

[43] خليل الشقاقي، الأبعاد الجيو- استراتيجية لعملية الاستيطان اليهودي في القدس وفي أكنافها، القدس الآن: المدينة والناس: تحدّيات مستمرة، وثائق المؤتمر الذي عُقد في بيروت بتاريخ (8 –11) تشرين الثاني 1999، ص113.

الشطر	يهود	يهود %	عرب	عرب %
القدس الغربية	226000	%100	–	–
القدس الشرقية	–	–	70000	%100
مجموع المدينة	296000	%77		%23

بدأت عمليات السيطرة التدريجية على القدس العربية مع الأيام الأولى لاحتلالها في حرب حزيران 1967. ففي الأسبوع الأول للاحتلال، قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بهدم "حارة المغاربة" وإجلاء سكانها، وكذلك إجلاء قسم كبير من سكان "حيّ الشرف"، وعزل أحياء عربية كاملة عن القدس، من خلال الحواجز الإدارية التي أقامتها الحدود الجديدة للبلديّة. أدّت تلك الإجراءات الفورية إلى مصادرة نحو (20)% من مساحة البلدة القديمة، وطرد أكثر من (7500) فلسطيني خارج أسوارها، ومصادرة (630)عقارًا، وهدم (135) عقارًا آخر. هذا، وجاءت الحدود الإدارية لبلدية المدينة لتقذف بآلاف عديدة بعدة آلاف من عرب القدس "مسلمين ومسيحيين" إلى خارج نطاق البلدية المحدّد في المخطط الإداري الجديد، ما أدّى إلى اختلال التوزيع الديموغرافي في القدس ليصبح بواقع (3) إلى (1) لمصلحة اليهود[1].

[44] عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، 1981، ص223. نشأت طهبوب، واقع السكان والإسكان في مدينة القدس، القدس الآن: المدينة والناس: تحدّيات مستمرة، وثائق المؤتمر الذي عقد في بيروت بتاريخ 1999/11/8,ص141.

لقد تحوَّل الشطر الشرقي من القدس منذ احتلاله عام 1967 حتى اليوم، إلى مسرح لحركة استيطانية تلازم فيها السيطرة الديموغرافية مع السيطرة العسكرية – الجغرافية، أي السيطرة على الأرض والإنسان معًا، حيث أنشأت إسرائيل في القدس العربية ما مجموعه (486) وحدة سكنية، بعدد سكان إجمالي (1800) نسمة حتى عام 1981. إضافة إلى بناء سوق تجارية على النمط الإسرائيلي وكنيس للصلاة، الأمر الذي يعكس الترابط بين البعدين الاقتصادي والأيديولوجي الديني في الثقافة الإسرائيلية. والجدير بالذكر أنّ المنشآت المشار إليها، أقيمت على أنقاض أربعة أحياء عربية هي: حي الشرف، وحي الباشورة، وحي المغاربة، وباب السلسلة[1] وليس في أماكن خالية في المدينة المقدسة.

في مطلع عام 1990، أيّد شامير، رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، خطة استيطانية تقضي بنقل (100) ألف مهاجر كان يتوقَّع وصولهم من الإتحاد السوفياتي السابق خلال ثلاثة أعوام متتالية، للإقامة في القدس، وفي أثناء لقائه رئيس بلدية مدينة القدس "تيدي كوليك"، أكّد على "أن جلب (100) ألف يهودي إلى القدس هو مهمة عظيمة يجب الاضطلاع بها، وأنّ ديوان رئيس الحكومة هو بمكانة إحدى الوزارات التي ستسهم في أعمال البناء في القدس"[2].

[45] يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص(146 – 147).

[46] خالد عايد، الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 6، ربيع 1991، ص303.

بناء على معلومات استيطانية، فقد بلغ عدد المهاجرين الجدّد الذين استوطنوا مدينة القدس بين شهري كانون الثاني وتموز 1990، (5375) مهاجرًا، أيّ أكثر من (7)% من مجموع المهاجرين اليهود الذين قدِموا للإقامة في الأراضي المحتلة خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر. كما أفادت معلومات الاستيطان أيضًا أنّ معظم هؤلاء المستوطنون الجدد، قطنوا الأحياء الجديدة ذات الطابع اليهودي الخالص، إذ استوطن العدد الأكبر منهم في مستوطنة غيلو، حيث بلغ عدد من قطنها (557) مهاجرًا، وبلغ عدد المستوطنين الجدد في مستوطنة راموت (541) مستوطن، وعدد من استوطن في مستوطنة النبي يعقوب (452) مستوطن، كما قطن عدد من المهاجرين الجدد في مستوطنتي كريات يوفال وكريات مناحيم[1].

في 14 تشرين الأول 1990، اتّخذ المجلس الوزاري المصغر لشؤون الهجرة في إسرائيل، قرارًا يقضي ببناء (5000) وحدة سكنية في القدس الشرقية بالسنة الواحدة، بدلاً من (2000) وحدة فقط كمعدل بناء في السنوات السابقة[2]. يدل هذا القرار القاضي بتسريع وتيرة الاستيطان في القدس على ثبات السياسة الإسرائيلية تجاه المدينة، ليس من منظور سياسي باعتبار القدس "عاصمة إسرائيل الأبدية" وحسب، ولكن من منظور استراتيجي أيضًا، تتحوَّل معه القدس إلى مدينة يهودية أرضًا وإنسانًا وفضاءً وعمرانًا. ففي أواخر

---

[47] المرجع ذاته، ص303.

[48] المرجع ذاته، ص304.

عام 1990، أوضح تقرير استيطاني صورة الوضع في الضواحي الاستيطانية في القدس الشرقية وفقاً لما يأتي[1]:

الوحدات	العدد
وحدات سكنية قائمة بالفعل	32660 وحدة سكنية
طاقة استيعابية إضافية للوحدات القائمة	23300 وحدة سكنية
وحدات سكنية مخططة للإنجاز في غضون ثلاث سنوات (1991-1993)	11560 وحدة سكنية

يمكن القول بأنّه شهد مطلع عام 1991 نشاطاً استيطانياً في الأراضي المحتلة عمومًا، وفي القدس خصوصًا، بتسارع غير مسبوق وذلك باتجاه التوسع والزيادات الملحوظة في أعداد الوحدات السكنية من جهة، وكثافة موجات الهجرة اليهودية الوافدة إلى فلسطين من جهة أخرى.

[49] المرجع ذاته، ص305.

لقد أسهمت عوامل كثيرة في تنشيط القطاع الإسكاني الإسرائيلي، الذي سجّل قفزات سريعة خلال عقد التسعينيات، بحيث وصلت حصة الاستثمار فيه إلى أكثر من (62)% من حجم الاستثمار الكلي، ومثّلت حصته أكثر من (13.5)% من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي[1]. كما جاءت تطورات هذا القطاع لتخدم البرنامج الاستيطاني في الأراضي المحتلة، وخصوصًا في القدس كما ذكرت سابقاً.

ومن منظور المساحة، فقد بلغت المساحات المبنيَّة عليها المستوطنات اليهودية المقامة داخل القدس الشرقية (18769) دونمًا حتى عام 1993، أقيمت عليها (43449) وحدة سكنية يقطنها حوالي (153840) مستوطن يهودي[2]، ارتفع عددهم عام 1995 إلى (161806) مستوطن[3]، أيّ بزيادة قدرها (7966) مستوطن خلال سنتين فقط، ما يعني قرابة 4000 مستوطن في السنة الواحدة، وعلى ذلك، يكون معدل النمو السنوي للاستيطان حوالي 3%، وهو معدل غير ثابت وقابل باستمرار للارتفاع المفاجئ، وفق حجم الموجات الاستيطانية الوافدة من الخارج.

في عام 1992، أنشئت مستوطنة جنعات ماتوس على مساحة (63) إيكرًا من أراضي الكنيسة الأرثوذكسية، لم تلبث الحكومة الإسرائيلية أن وضعت مخططًا لتوسعتها لتصل

---

50 نشأت طهبوب، واقع السكان والإسكان في مدينة القدس، مرجع سابق، ص162.

51 ذات المرجع، ص162.

52 ذات المرجع، ص142.

المساحة المقامة عليها إلى (245) إيكرًا، بطاقة استيعابية مقدارها (3600) وحدة سكنية جديدة على حساب أراضي قرية بيت صفافا الواقعة جنوب شرق القدس. كما أقيمت مستعمرة ريخس شفعاط عام 1994 على مساحة قدرها (500) إيكر، كانت عبارة عن أراضي خضر تمت مصادرتها في عام 1970 من أراضي بلدتي بيت حنينا وشعفاط. تشمل هذه المستوطنة (2165) وحدة سكنية، يقيم فيها (8000) مستوطن. أمّا مستعمرة هارحوما (جبل أبو غنيم)، فقد تم تنفيذها بين عاميّ 1996 و1997، وتصل مساحتها إلى (1224) دونمًا، معظمها أراضٍ خضراء تحتوي على أكثر من (60) ألف شجرة صنوبر، كانت الحكومة الإسرائيلية قد وضعت مخططًا تنفيذيًا لإقامتها، بحيث تكون قادرة على استيعاب أكثر من (30) ألف يهودي[1].

رابعاَ: االسيطرة السياسية

ربطت السياسة الإسرائيلية المعتمدة في الأراضي المحتلة بين مسألتين متلازمتين من حيث الأهداف والنتائج: الأولى: التركيز على استخدام وسائل التهجير القسري للفلسطينيين بهدف اختزال الكتلة السكانية الفلسطينية من جهة، والثانية: تفريغ الشعب الفلسطيني من النخب الاجتماعية و السياسية القادرة على مواجهة الاحتلال سياسيًا من جهة أخرى. كما أنه، وتحت قسوة الظروف الاقتصادية والمعيشية والتعليمية والإسكانية،

[53] ذات المرجع، ص142. وهذا الجبل هو وقف إسلامي أوقفه، في الأساس، أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب رضي الله عنه للصحابي عياض بن غنيم، فسمّي الجبل باسمه بأبي غنيم نسبة اليه، وما زال يحمل هذا ا لاسم، فهو وقف اسلامي ولا حقّ لليهود فيه على الإطلاق. أنظر صحيفة النهار اللبنانية، 1997/3/11 "جبل أبو غنيم والواقع الديمغرافي".

وكذلك تحت ضغط الاحتلال الإسرائيلي، فقد اضطرت موجات بشرية فلسطينية على الهجرة بعد حربيّ 1948 و1967، لا سيما من المدن، الأمر الذي لم يؤدّ إلى تفريغ المدن من سكانها فحسب، وإنما أيضًا أفرغها من نخبتها السياسية، وهي النخبة التي سبق لها أن امتلكت تجربة في العمل السياسي في أواخر العهد العثماني[1]، وكذلك خلال عهد الانتداب البريطاني[2].

وهكذا، بات الشعب الفلسطيني، في ظل الاحتلال الإسرائيلي، من دون قيادة نخبوية مدنية. خاصة أنّ أكثر اللاجئين الفلسطينيين كانوا من سكان المدن، ونسبة قليلة منهم كانت من الأرياف الزراعية والرعوية الأمر الذي أدّى إلى نتائج سلبية فيما يتعلق بالتشكيلات السياسية تحت ظل الاحتلال، وهي تشكيلات تفتقر إلى التجربة التي امتلكها أبناء مجتمعات المدن العربية، وذلك لأسباب اقتصادية وتعليمية، بالإضافة إلى أسباب اجتماعية وسياسية.

[54] جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عبّاس، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة سابعة،1982، الفصلان الخامس والسادس، ص(149 – 203). سليمان موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 – 1924، دار النهار للنشر، طبعة ثانية، بيروت،1977، ص(22 – 41).

[55] سميح شبيب، حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932 – 1933، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، طبعة أولى،1981، ص(48 – 50).

ومن أبرز العائلات المقدسية التي تميّزت وعرفت بالمكانة الاجتماعية والسياسية في مجتمع مدينة القدس كانت[1]:

من المسلمين: عائلات الخالدي، الحسيني، العلمي، نسيبة، النشاشيبي، القدوة وطهبوب وغيرها.

من المسيحيين: عائلات عطاالله، فرَّاج، مشبك، بولس، حدَّاد، كاتول، الخوري، شبر، جلاَّد، سعيد، ذيب، طنوس، فريج، سابا وسواها.

مراحل الاعتراف الدولي بالقدس عاصمة لإسرائيل

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة اعترفت بإسرائيل، وقد تميّزت مواقفها بالتناقض إزاء حل النزاع العربي الإسرائيلي عامة، ومسألة القدس خاصة، وكذلك بانحيازها الواضح إلى إسرائيل. فبعد تصويت الولايات المتحدة على قرار التقسيم عام 1947، أخذت تدعو إلى الحفاظ على الوضع القائم في مدينة القدس، وتطبيق هذا الوضع الخاص على المدينة بمقتضى قرار التقسيم، وحماية الأماكن المقدسة على أساس القبول المتبادل بين الأردن وإسرائيل. كما رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية أو الأردنية على المقدسات في ذلك الوقت، ولم تحبذ نقل المقرات الرسمية الإسرائيلية إليها، كما امتنعت عن القيام بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس[2].

---

[56] بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (1917-1948)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت طبعة ثالثة، 1986. وليد الخالدي، قبل الشتات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1987.

[57] (PASSIA).

لقد مرّت القدس الشرقية بمراحل اعترفت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، من أهم هذه المراحل ما يلي:

المرحلة من عام 1967 إلى عام 1993

لم تبد الإدارة الأمريكية موقفاً واضحاً عشية الاحتلال "الإسرائيلي" لمدينة القدس، ففي خطابه بتاريخ 19 حزيران 1967، غيّب ليندون جونسون، الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، وضع القدس، على الرغم من أنه عرض في خطابه مشروعاً للسلام مؤلفاً من خمس نقاط، مكتفياً بالإشارة إلى القدس قائلاً "يجب أن يكون هناك إدراك كافٍ بالمصالح الخاصة للأديان العظيمة في الأماكن المقدسة"[1]. ووفقاً لهذا المشروع، فقد حدّد الرئيس الأمريكي جونسون السياسة الخارجية لهذا الصراع، وذلك بمطالبة الدول المعنية به بالاعتراف ببعضها البعض، ضمن حدود معترف بها، بدلاً من خطوط الهدنة المعرضة للحرب، على أن يكون هناك ترتيبات خاصة بالقدس تعترف بالمصالح الخاصة لجميع الأديان السماوية في الأماكن المقدسة فيها[2].

أما ممثل الولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة، آرثر غولدبرغ، فقد كرّر مبادئ مشروع جونسون للتسوية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في اجتماعها المنعقد

---

[58] منشور سياسة الولايات المتحدة في أزمة الشرق الأدنى، مكتب الطباعة الحكومي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، 1969، ص7.

[59] الهور، منير، والموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1983. ص(73-74).

بتاريخ 20 حزيران 1967، كما حيث كان مشروع القرار الذي طرحه أمام الجمعية العامة للتصويت عليه، خالياً من أي إشارة لمستقبل المدينة المقدسة[1]، الأمر الذي يشير إلى أنّ الولايات المتحدة ترفض عودة "إسرائيل" إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران 1967، فالمكاسب التي حقّقتها الولايات المتحدة جرّاء الحرب، لا يمكن التخلي عنها، وهذا يتوافق مع التصور الإسرائيلي .

بدا الموقف الأمريكي جليّاً أيضاً تجاه القدس، حينما صدر إعلان عن وزارة الخارجية الأمريكية، في صبيحة ذات اليوم الذي أعلنت فيه السلطات "الإسرائيلية" ضمها للجزء الشرقي من المدينة، بتاريخ 28 حزيران 1967، حيث جاء في الإعلان: "إن العمل الإداري المتسرع الذي اتخذ اليوم، لا يمكن اعتباره أنه يتحكم بمستقبل الأماكن المقدسة أو بوضع القدس. إنّ الولايات المتحدة لم تعتبر قط مثل هذه الأعمال الأحادية الجانب من قبل أي من دول المنطقة، أنها تتحكم أو تلغي موضوع تدويل القدس، وفي الوقت ذاته، سعت الحكومة الأمريكية لمنع صدور قرارات عن الأمم المتحدة تدين مواقف "إسرائيل"، ولذلك امتنعت عن التصويت على قراري رقم (2253 و 2254) الصادرين عن الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 4 و 14تموز 1967، والذين طالبا "إسرائيل" بإلغاء جميع ما قامت به من إجراءات في القدس، والتوقف عن أي إجراء يغير من وضعها. ولتوضيح موقف بلاده، وفي محاولة للتخفيف من الانتقادات التي تعّرضت لها الولايات المتحدة بسبب امتناعها عن التصويت على القرارين السابقين، فقد

[60] U.S. Policy in Near East Crisis, p11

صرّح ممثلها في الأمم المتحدة، غولدبرغ، ببيان ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة بتاريخ 14 تموز 1967، قائلاً: "بالنسبة لما يتعلق بالأساليب الخاصة التي اتبعتها حكومة "إسرائيل" في 28 حزيران، أود أن أوضح أنّ الولايات المتحدة لا تقبل ولا تعترف بهذه الأساليب في تغيير وضع القدس. إنّ حكومتي لا تعترف بأنّ الأساليب الإدارية التي اتبعتها حكومة "إسرائيل" في 28 حزيران يمكن اعتبارها كلمة أخيرة في هذا الشأن، ونحن نأسف لاتخاذ "إسرائيل" مثل هذه الإجراءات، ونحن نصر على أن الأساليب المتبّعة لا يمكن اعتبارها أكثر من مجرد أوضاع مؤقتة، ولا تحدّد الوضع النهائي والدائم لمدينة القدس. نحن نؤمن أنّ الأسلوب الأكثر فائدة لمناقشة مستقبل القدس، يكون بالتعامل مع المشكلة ككل، وكجزء من الترتيبات التي يجب اتخاذها لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة[1]."

وقبل انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جونسون بفترة قصيرة في عام 1968، كان برنامج الاستيطان الصهيوني في القدس في مراحله الأولى، وصرّح الرئيس جونسون قائلاً: "على الحكومات العربية أن تقنع "إسرائيل" والمجتمع الدولي أنّها قد تخلّت عن فكرة تدمير "إسرائيل"، ولكن بالمقابل، على "إسرائيل" أن تقنع جيرانها العرب والمجتمع الدولي، أنّه ليس لدى "إسرائيل" مخطّطات توسعية في مناطقهم"[2].

[61] التقرير الخاص عن الاستيطان في مدينة القدس، مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، فبراير 1994، ص5.

[62] تقرير عن الاستيطان الاسرائيلي، مرجع سابق، 1991، ص4.

ومن الملاحظ أيضاً، أنّ موقف الإدارة الأمريكية من ضم "إسرائيل" لمدينة القدس، قد بدأ يتغير لصالح هذا الضم، وذلك عندما صرّح الرئيس جونسون في خطاب له بتاريخ 10 أيلول 1968 قائلاً:"إنّ أحداً لا يرغب أن يرى المدينة المقدسة مقّسمة مرة أخرى، وعلى الأطراف أن يفّكروا في حل يضمن مصالحهم ومصالح العالم كله في القدس".

وكانت الولايات المتحدة قد وافقت على قرار مجلس الأمن رقم (242) والصادر بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967، والداعي إلى انسحاب القوات "الإسرائيلية" من الأراضي العربية المحتلة، في حين امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم (252) بتاريخ 21 أيار 1968، الذي أكّد على ما جاء في قراريّ الجمعية العامة رقم (2253 و 2254)، الداعيان "إسرائيل" إلى إلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها، وأن تمتنع عن اتخاذ أيّ إجراء يعمل على تغيير وضع القدس[1].

استمر الموقف الأمريكي في عهد إدارة نيسكون، كامتداد لمواقف حكومة جونسون، الذي أكّد عليها وزير خارجية أمريكا آنذاك، وليم روجرز، مبيناً وضع القدس في خطته التي أطلق عليها: "مشروع روجرز"، وذلك في خطاب له بتاريخ 9 كانون الأول 1969 قائلاً: "يمكن أن يتحدّد وضع القدس، فقط من خلال اتفاق الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص "إسرائيل" والأردن بصورة أساسية، آخذين بالاعتبار مصالح دول أخرى في

[63] مسلم، سامي، حلول الأمم المتحدة في فلسطين، من 1947 الى 1972، مركز فلسطين للدراسات، بيروت، 1973، ص14.

المنطقة والمجتمع الدولي، ومع ذلك، فنحن نؤيد مبادئ معينة نعتقد أنها سوف تقدّم إطاراً عادلاً لتسوية القدس. فنحن نؤمن بأنّ القدس يجب أن تكون مدينة موحدة ولا تكون فيها أيّ قيود على حركة الأفراد والسلع، بحيث تكون المدينة مفتوحة لكل الأشخاص من جميع الأديان والجنسيات. كما أنّ الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة يجب أن تأخذ باعتبارها مصالح كل سكانها والجماعات اليهودية والإسلامية والمسيحية، مع وجود دور لكل من "إسرائيل" والأردن في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة"[1].

هذا وقد وافقت بعض الدول العربية على هذا المشروع، ما أدّى إلى نتائج سلبية جداً على الواقع العربي، خصوصاً لأنّ هذا المشروع يربط وضع القدس بقرار مجلس الأمن رقم (242)، الذي يثير الجدل، وذلك لاختلاف أطراف الصراع في تفسيره.

ومن الملاحظ أن هذا الطرح يشكل تناقضاً جوهرياً مع المواقف الأمريكية السابقة التي كانت ترفض الإجراءات "الإسرائيلية" الفردية، إذ كانت النظرة إلى القدس مشابهة لأوضاع كافة المناطق المحتلة الأخرى، في حين أن هذه التصريحات لروجرز، أقرّت بضرورة بقاء القدس موّحدة، ما أظهر بأن الولايات المتحدة تعترف بالقرار "الإسرائيلي" بضمها، خصوصاً أنّ هذا الطرح جاء مناقضاً لما صوّتت لصالحه الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وهو القرار رقم (267) الصادر بتاريخ 3 تموز 1969، والداعي إلى عدم جواز

---

[64] نشرة وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد62 ، العدد 1953 ، 5 كانون الثاني 1970، ص10 ، تقرير حول الاستيطان الإسرائيلي، المجلد5 ، العدد4 ، يوليو1991. ص6.

الاستيلاء على الأرض بالقوة العسكرية، واعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال الأخرى، بما فيها مصادرة الأرض، باطلة، ويدعو "إسرائيل" إلى إبطال كل الإجراءات التي اتخذتها، والامتناع عن اتخاذ أيّ إجراء يهدف إلى تغيير وضع القدس[1].

كما جاءت تصريحات روجرز متناقضة مع ما صرّح به تشارلز يوست، ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في ذلك الوقت، بتاريخ 1 تموز 1969 أمام مجلس الأمن، حيث قال: "إن مصادرة الأراضي وبناء البيوت عليها وهدم أو مصادرة المباني، بما فيها المباني ذات الأهمية التاريخية والدينية، وتطبيق القانون "الإسرائيلي" على الأجزاء المحتلة من مدينة القدس، هي أعمال ضارة بمصالحنا المشتركة في المدينة. كما أنّ الولايات المتحدة تعتبر أنّ الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي خضع للسيطرة "الإسرائيلية" في حرب حزيران، كأيّ منطقة أخرى احتلتها "إسرائيل" وأنّه يعتبر جزءاً محتلاً. ومن بين بنود القانون الدولي التي تقيّد "إسرائيل" كما تقيّد كل محتل، هي الفقرات التي تبيّن أنّ المحتل ليس له الحق لإجراء تغييرات في القوانين والإدارة في المناطق المحتلة، إلا ما تتطلّبه مصالح الأمن المؤقتة، وأنّ المحتل يجب ألّا يصادر أو يدمر الممتلكات الخاصة. كما أنّ ما تنص عليه اتفاقية جنيف والقانون الدولي واضحٌ جداً، وهو: يجب أن يحافظ المحتل على المنطقة المحتلة متماسكة، ودون تغيير في معالمها بقدر الإمكان، دون أن يتدخل بالحياة الاعتيادية في المنطقة، ولا يمكن إجراء أي تغييرات إلا إذا كان هناك حاجات ملّحة للاحتلال.

[65] مسلم، مرجع سابق، ص116.

وآسف أن أقول إنّ أعمال "إسرائيل" في الجزء المحتل من القدس يخالف ذلك، وهي أعمال قد تؤثر على مستقبل القدس، كما أنّ الحقوق والنشاطات الخاصة للسكان العرب قد تأثرت وتغيّرت.

إنّ حكومتي تأسف لهذا العمل وتستنكره، وقد أخبرت حكومة "إسرائيل" بذلك في العديد من المناسبات منذ حزيران 1967. لقد رفضنا باستمرار الاعتراف بهذه الأعمال، إلّا بكونها ذات صبغة مؤقتة، ولم نقبلها على أنها أمر واقع يؤثر على الوضع النهائي للقدس[1].

كما أيّدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 298 الصادر بتاريخ 25 أيلول 1971 بشأن وضع القدس، الذي أكّد بطلان التصرفات التي قامت بها "إسرائيل" لتغيير وضع المدينة، مطالباً إيّاها بإلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها فيها[2]. كما اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب من الأردن، بسبب إقدام "إسرائيل" على سلسلة من المصادرات لأراض في القدس، وشروعها في إنشاء مستوطنات عليها. وكان موقف ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك، جورج بوش، بأن صرّح أمام مجلس الأمن قائلاً[3]: "

---

[66] (الأمم المتحدة، مجلس الأمن: الوثائق الرسمية، الجلسة 24 148، 1 يوليو 1969، ص11) (تقرير عن الاستيطان الإسرائيلي في القدس، تقرير خاص، شباط / فبراير 1994. ص(5-6).

[67] مسلم، مرجع سابق، ص118.

[68] مجلس الأمن الدولي؛ الوثائق الرسمية، السنة السادسة والعشرون، الجلسة 1582، 25 أيلول 1971، ص23.

إننا نأسف لفشل "إسرائيل" في احترام التزامها بميثاق جنيف الرابع، وكذلك لأعمالها المخالفة لمضمون وروح هذا الميثاق". وقد أكّد هذا الموقف مرة أخرى المستشار القانوني للولايات المتحدة جورج هـ.الدريك، في نيسان 1973 عندما صرح قائلاً[1]: "إنّ "إسرائيل" كدولة محتلة للمناطق عام 1967، ملتزمة بتطبيق ميثاق جنيف الرابع – الذي ينص على حماية المدنيين – ولكن "إسرائيل" ترفض تطبيق الميثاق".

استمر موقف الولايات المتحدة هذا في عهد الرئيس فورد أيضاً، الرافض للاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، وقد عبّر عن هذا الموقف ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وليم سكرنت William Scranton، في اجتماع مجلس الأمن الذي انعقد في آذار 1976، عندما اجتمع لمناقشة بناء مستوطنة يهودية جديدة في الضفة الغربية، وقد صرّح قائلاً: "إنّ استيطان "إسرائيل" في المستوطنات المدنية في المناطق المحتلة، بما في ذلك "القدس الشرقية" غير قانوني وفقاً لميثاق جنيف الرابع، ولا يمكن اعتبار هذه المستوطنات على أنها تتحكم بمفاوضات المستقبل ما بين الأطراف على مواقع حدود دول الشرق الأوسط. في الحقيقة، فإنّ حكومة الولايات المتحدة تعتبر وجود هذه المستوطنات عائقاً في نجاح مفاوضات السلام النهائي والعادل ما بين "إسرائيل" وجاراتها".

[69] تقرير خاص عن الاستيطان الاسرائيلي، مرجع سابق، المجلد الاول، رقم5، أيلول 1991، ص4.

استمر الموقف السياسي الأمريكي تجاه القدس مشابهاً في عهد الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter أيضاً في الفترة (1976–1980)، ويتضح ذلك من خلال السؤال الذي وجهه السيناتور بول ساربنس Paul Sarbanes إلى وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس Cyrus Vance أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي، قائلاً: "هل تعتبر حكومتنا الحالية "القدس الشرقية" منطقة محتلة؟ فردّ عليه وزير الخارجية فانس: "نعم، هذا هو موقفنا". ولكن مع اقتراب نهاية عهد إدارة كارتر، تحوّلت السياسة الأمريكية تجاه القدس إلى موقف مشابه للموقف "الإسرائيلي"، حيث ركّزت واشنطن على إبقاء مدينة القدس موحدة دون تقسيم، وعبّر عن ذلك الرئيس كارتر بتاريخ 3 آذار 1980، قائلا:"بالنسبة للقدس، نحن نؤمن بقوة أنّ القدس يجب أن تبقى موحدة، مع توفير حرية الوصول للأماكن المقدسة لجميع الأديان، وأنّ وضع القدس يجب أن يتم تحديده من خلال المفاوضات لإحلال سلام دائم وشامل". لقد جاء هذا الموقف بناء على ضعف الموقف العربي في تلك الفترة، خاصة بعد أن استطاعت "إسرائيل" تغييب قضية القدس عن المناقشات والمفاوضات الجارية في كامب ديفيد .

في عام 1980، أثناء حملته الانتخابية، أعلن المرشح للرئاسة "رونالد ريغان أنّ مدينة القدس غير المجزأة تعني السيادة "الإسرائيلية" على المدينة"، وشكّل ذلك تغير واضح في السياسة الأمريكية تجاه القدس. وفي عهد ولايته، طرأ تغير أيضاً في السياسة الأمريكية تجاه الاستيطان، وذلك عندما صرّح في عام 1981 قائلاً[1]:"إنّ المستوطنات غير

[70] ثورب، ميري: وصفة للصراع ، مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة، 1984، ص145.

ضرورية، ولكنها ليست غير شرعية". وتأكيداً لهذه السياسية، صرّح مساعد سكرتير البيت الأبيض، ايجن ف. روستو، في إحدى المقابلات بتاريخ 2 شباط 1981، قائلاً:"فيما يتعلق بالضفة الغربية والاستيطان هناك، فأنا اختلف مع الإدارة الأمريكية السابقة، عندما أشارت إلى أنّ الاستيطان في الضفة الغربية غير قانوني، فالمستوطنات في الضفة ليست غير قانونية، ولا حتى وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، التي جعلت من الضفة الغربية منطقة مفتوحة لجميع الناس عرباً ويهوداً على حد سواء، إنّ من وجهة نظر الرئيس ريغان، فإنّ المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ليست غير قانونية، ولكنها أمر غير محبب واستفزازي". كانت تلك التصريحات للحكومة الأمريكية قد جاءت إثر الاحتجاجات على مصادرة ما مقداره (4400) دونماً من أراضي القدس عام 1980، وإثر نشر وثيقة متتياهو دروبلس في أيلول 1980، دعا فيها إلى سباق مع الزمن في إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الفترة التي كانت تجري فيها مفاوضات مصرية – "إسرائيلية" بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة[1]. وقد أدّت تلك التصريحات الأمريكية، إلى ارتياح في الأوساط السياسية الحاكمة في "إسرائيل"، حيث علّق وزير داخلية "إسرائيل"، يوسف بورغ، الذي ترأس الوفد "الإسرائيلي" في محادثات الحكم الذاتي آنذاك، قائلاً: "إن الرئيس ريجان لم يصف المستوطنات بأنها غير شرعية، وهذا فرق واضح لمواقف الحكومات الأمريكية السابقة، وبالنسبة لنا، كما قال بورغ، فإنّ ذلك التطور

[71] ويل، دونالد س: عقيدة الاستيطان الصهيوني وتداعياتها على الشعب الفلسطيني، مجلة دراسات فلسطين، المجلد 11 ، العدد 3، 1982، ص45.

بالغ الأهمية، حيث إن لم تكن المستوطنات ليست غير شرعية، فإنها شرعية منذ أن بدأنا بإقامتها[1]".

وفيما يخص وضع القدس، وعندما تولّى الرئيس ريغان الإدارة الأمريكية رسمياً، فإنّ موقفه لم يتغير عن موقف أسلافه، حيث صرّح في الأول من أيلول 1982 حول ذلك قائلاً:"لا نزال مقتنعين من أنّ القدس يجب أن تبقى موحدة، وأن وضعها النهائي سيتم تحديده من خلال المفاوضات". وصرّح كذلك نائب رئيس الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة، أمام مجلس الأمن عام 1986 بأنّ "موقف الولايات المتحدة، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على المناطق التي احتلتها "إسرائيل"، ومسؤولية "إسرائيل" بموجب تلك الاتفاقية، لم يتغير".

أمّا بالنسبة إلى موقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس في عهد الرئيس جورج بوش، فقد انطلق من البحث عن تسوية للصراع العربي "الإسرائيلي"، حيث عبّر عنه الرئيس في 1990/3/31، برسالة بعثها إلى رئيس "بلدية القدس اليهودي"، تيدي كوليك، جاء فيها:"يجب أن تقسم القدس مرة ثانية، هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتلك سياستي". وقد جاء موقف الرئيس بوش هذا بعد أن تقدّم السيناتور الأمريكي (دانيال باتريك مونيهان) وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، في خطوة تصعيدية، بمشروع قرار يدعو الكونجرس الأمريكي للاعتراف بالقدس عاصمة

[72] ثورب، ميري: وصفة للصراع، مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة، 1984، ص145.

لـ"إسرائيل"[1]. في 22 آذار 1990، استصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً نص على: بقاء القدس عاصمة موحدة لـ"إسرائيل"، مع حفظ حقوق "الآخرين". وفي 24 آذار 1990، أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً مماثلاً للقرار المذكور.

أمّا موقف الإدارة الأمريكية تجاه الاستيطان فقد عبّر عنه الرئيس بوش بالقول: "إنّ موقف السياسة الخارجية للولايات المتحدة هو أننا لا نؤمن بإقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أو في "القدس الشرقية"، وسوف أدين هذه السياسة وأتّخذ القرارات الملائمة، لأرى إذا ما التزم "الإسرائيليون" بها. هذا هو موقفنا الثابت – ونحن نرى أنه موقف بنّاء لإحلال السلام/عملية السلام– إذا ما كانت إسرائيل تريد السير فيها". ولكن، مع تسلم إسحاق شامير رئاسة الحكومة "الإسرائيلية" في سنة 1990، قامت الحكومة "الإسرائيلية" بتكثيف عملية الاستيطان اليهودي في "القدس الشرقية"، متجاهلة بذلك دعوة وزير الخارجية الأمريكية لها، والتي كانت بصورة علنية للمرة الأولى، للإعلان بوضوح عن أنها لن تقيم مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة، ولن توطن المهاجرين الجدّد في المستوطنات القائمة هناك، وتجاهلت أيضاً تصريح الرئيس الأمريكي بوش، بصدد استمرار إدارته في موقفها من القدس، والقائل بأن وضعها النهائي يتقرر فقط خلال مفاوضات مستقبلية[2].

---

[73] صلاح عبد الله: حدود التباين في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، شؤون فلسطينية العدد 209 آب 1990 ص91.

[74] انتصار الشنطي: الولايات المتحدة الأمريكية وقضية القدس، صامد الاقتصادي، العدد107، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، كانون2- آذار 1997م. ص182.

ومن الملاحظ أنّ هذا الموقف الجديد من قبل الرئيس بوش يظهر بأنه ضد الاستيطان، ولكنه في جوهره يحمل الاعتراف بالمستوطنات القائمة كأمر واقع، وهنا يكمن الخطر في موقف الإدارة الأمريكية في عهده، الذي سرعان ما تبيّن بأنه موقف مؤقت، إذ قامت الولايات المتحدة، باستخدام حق النقض"الفيتو" في أيار 1990 لإسقاط مشروع قرار لمجلس الأمن، يعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس غير شرعية[1]. كما تبيّن ذلك أيضاً فيما بعد، حين صرّح الرئيس بوش مرة أخرى بتاريخ 11 آب 1992 قائلاً:" إنّ القدس تبقى دون تغيير، يجب عدم تقسيمها أبداً، وتحديد وضعها النهائي من خلال المفاوضات".

من خلال الاستعراض السابق لمواقف الحكومات الأمريكية فيما يتعلق بوضع القدس، يلاحظ أنّ تلك المواقف قد تركزت في محورين أساسيين هما :

1. تأكيد جميع الحكومات الأمريكية المتعاقبة على إبقاء القدس موحدة.
2. عدم اعتراف الحكومات الأمريكية بحق الشعب الفلسطيني في "القدس الشرقية" التي احتلت عام 1967، ولا بحق اليهود فيها، وترك مناقشة هذا الحق لتقرره المفاوضات لاحقاً.

وقد شارك الفلسطينيون في مؤتمر مدريد الدولي للسلام في نوفمبر 1991، والذي رعته الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد السوفييتي سابقاً، ضمن وفد أردني – فلسطيني

[75] إنتصار الشنطي: الولايات المتحدة الأمريكية وقضية القدس، مرجع سابق، ص184.

مشترك، وذلك بعد أن طمأنت الولايات المتحدة الفلسطينيين، بأنها لن تعترف بضم "إسرائيل" ل "القدس الشرقية"، ولا بحدود "بلدية القدس الشرقية" الجديدة. وفي رسالة التطمينات، تجنّبت الولايات المتحدة البحث في قضية القدس طيلة الفترة الانتقالية، وهذا بدوره سمح لـ "إسرائيل" بخلق واقع جديد في المدينة، وذلك من خلال تكثيف عملية الاستيطان فيها. هذا إلى جانب عدم إشارتها إلى مرجعية قضية القدس عند التفاوض، ما عدا قرار (242) لعام 1967، وهذا بحد ذاته أمر خطير جداً، إذ حصرت مطالب الفلسطينيين بـ "القدس الشرقية" فقط، علماً أنّ قضية القدس بشقيّها كانت موضوع نقاش، ما يعطي الفرصة لـ"إسرائيل" حصر مطالب الفلسطينيين في أجزاء معينة فقط من "القدس الشرقية" تتمثل في المدينة القديمة والأحياء العربية منها.

يلاحظ أيضاً أنّ موقف الإدارة الأمريكية من الاستيطان قد تطور سلبياً، حيث كان موقفها بعد حرب عام 1967 مباشرة أنّه غير شرعي، وكانت تدعو إلى وقف كافة الإجراءات الاستيطانية في القدس بوصفها تتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة، علماً أنه كان ينظر للقضية الفلسطينية من وجهة النظر العربية على أنها قضية قومية، وتطّور سلبياً هذا الموقف في زمن إدارة ريغان، ليعتبر الاستيطان شرعياً من خلال التلاعب بالألفاظ، حينما وصفت المستوطنات بأنها "ليست غير شرعية"، في اللحظة التي عانى منها الموقف العربي والساحة العربية من الانقسام، بعد توقيع مصر اتفاقية سلام منفرد مع "إسرائيل" وخروجها من ساحة المواجهة معها.

وفي عهد إدارة بوش، اعترف ضمنياً بالمستوطنات القائمة، حين نادت إدارته بعدم إقامة مستوطنات جديدة. وكان الضعف العربي قد بلغ أوجه في تلك الفترة، وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية، وتدمير القوة العسكرية العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ومن ثمّ تهيئة الساحة العربية، للدخول في مفاوضات سياسية مع "إسرائيل" للتوصل لحل النزاع العربي الإسرائيلي، وكان ذلك بانعقاد مؤتمر مدريد في أيلول 1991، تبعه انهيار الاتحاد السوفيتي، أحد قطبي الساحة الدولية الذي كان له كبير الأثر في المنطقة العربية.

المرحلة من عام 1993 الى عام 2000

طرأ تطور خطير على الموقف من قضية القدس خلال إدارة الرئيس كلينتون، الذي تولّى السلطة في كانون الثاني 1993 لغاية عام 2000، إذ وعد خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وقال في تصريح له خلال مقابلة إعلامية أثناء الحملة الانتخابية إنه ما زال يعتبر "أن القدس هي عاصمة "إسرائيل"، وأنها يجب أن تبقى مدينة غير مجزأة، لكنه يعتقد أنّ التوقيت هو العنصر الحقيقي، وأنّ سفارتهم إلى هناك، بينما المفاوضات جارية، قد يؤثر على تقدم العملية السلمية، بطريقة تهزم الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة". كما تم اتخاذ موقف خطير من الاستيطان في زمن هذه الإدارة، حيث أنّ إدارة كلينتون لم تول أيّ معارضة لمصادرة الأراضي والنشاطات الاستيطانية في "القدس الشرقية"، ورفضت أن تصف الاستمرار ببناء المستوطنات في "القدس الشرقية" على أنه عمل أحادي الجانب، كما

كانت تصفه الإدارات الأمريكية السابقة، بل ذهب الموقف الأمريكي إلى أبعد من ذلك، حيث قام بتأييد لتوسيع المستوطنات القائمة لتتوافق مع النمو الطبيعي للمستوطنين، وذلك حسب ادعاء الإدارة الأمريكية، الذي عبّر عنه مساعد وزير الخارجية، إدوارد دجرجيان، أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في الشرق الأوسط، بقوله: "هناك سماح في سياسة الولايات المتحدة، وإنما ليس (للتوسع)، بل لاستمرار النشاطات الاستيطانية في المستوطنات القائمة، وفقاً للنمو الطبيعي للسكان، ووفقاً للحاجات الضرورية الفورية في تلك المستوطنات."

لقد ازدادت حدّة هذا "الضوء الأخضر" لـ"إسرائيل" في سياسة الضم الفعلي لمدينة القدس، في أعقاب اتفاق أوسلو بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول 1993. وصرّح مسؤولون في الإدارة الأمريكية بأنّ بناء المستوطنات وما يصاحبها من مصادرة الأراضي في "القدس الشرقية"، لا ينبغي أن تعالج من قبل مجلس الأمن، وإنما ضمن الاهتمامات الثنائية بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية. وجدّدت إدارة كلينتون دفاعها عن سياسة دعم "النمو الطبيعي" لسكان المستوطنات، ولكن أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إلى أنّ "النشاط الاستيطاني في الماضي قد أوجد قدراً كبيراً من التوتر، كما كان عامل تعقيد في الشرق الأوسط، وفي العلاقات بين "إسرائيل" والفلسطينيين وغيرهم. وأعتقد يقيناً أنّ هذا صحيح، وأنّه من الصحيح أيضاً أن "إسرائيل" والفلسطينيين قد قرّروا حل هذه القضية، حيث أنّه كان من الممكن القيام بذلك، في إطار محادثات الوضع النهائي. والأمر متروك لهم الآن في حل هذه المشكلة، التي كانت في الماضي مسألة توتّر وتعقيد.

كان ذلك الموقف الأمريكي، نتيجة غياب الاتحاد السوفيتي كقطب دولي عن الساحة الدولية، بحيث أصبحت الولايات المتحدة القطب الوحيد في العالم، الأمر الذي مكّنها من فرض سياستها العالمية دون منازع، هذا إلى جانب تفريغ القضية الفلسطينية من محتواها القومي في مفاوضات السلام، وتحويلها إلى قضية قطرية تخص الفلسطينيين وحدهم، وذلك حين نقضت الدول العربية التزامها الأدبي تجاهها، حيث لم يكن هذا الالتزام، منذ كامب ديفيد، أكثر من دعم معنوي للفلسطينيين، وبالتالي جاءت مفاوضات السلام واتفاقية أوسلو لتحرّر الدول العربية، أكثر من ذي قبل، من "عبء" القضية الفلسطينية .

وبلغ الموقف الأمريكي ذروة تطوره السلبي بعد اتفاقية أوسلو، الموقعة في أيلول 1993، بين منظمة التحرير من جهة و"إسرائيل" من جهة أخرى، وذلك من خلال موقف المسؤولين الأمريكيين الذين يصرّحون أنّ مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في "القدس الشرقية"، لا يجب معالجته في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، بل أنّه من اختصاص "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية. حيث عملت الإدارة الأمريكية بقوّة على تحييد الأمم المتحدة ومنظماتها فيما يخص القضية الفلسطينية، فعارضت بشدة القرارات والبيانات التي عنها، والتي تتناول وضع القدس النهائي والمستوطنات والسيادة عليها، حتى بلغ الموقف الأمريكي ما وصل إليه على لسان ممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سابقاً، مادلين اولبرايت، التي لم تكن تؤيد وصف الأراضي التي احتلتها "إسرائيل"

في عام 1967 بأنها أرض فلسطينية محتلة، لأن وصفها بذلك قد يفسر على أنّه يعني السيادة"[1].

وفي اجتماعه مع المنظمات اليهودية في أمريكا في آذار 1994، أكّد نائب الرئيس الأمريكي "آل غور" موقف إدارة كلينتون، في اعترافها "بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل". كما أوضح موقف الولايات المتحدة من عدم استعمالها لحق النقض الفيتو في قرار مجلس الأمن الذي يدين "إسرائيل" في مذبحة الحرم الإبراهيمي في شباط من ذات العام. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على "جزء" من قرار مجلس الأمن الذي أشار إلى أن "القدس الشرقية" هي "أرض محتلة"، لأنّ ذلك كان من الممكن أن يعيق استئناف المفاوضات، وأنّه لو كان ذلك الجزء من القرار الذي أشار إلى "القدس الشرقية" أنها في "صلب القرار" وليس جزء من "مقدمته"، لاستعملت الولايات المتحدة في هذه الحالة حق النقض (الفيتو)، بدلاً من "الامتناع" عن التصويت.

وقد برّرت الإدارة الأمريكية موقفها هذا وموقف أغلبية مجلس الشيوخ من قرار مجلس الأمن، بأنّ اتفاق المبادئ أوسلو لعام 1993، أرجأ النظر في قضية القدس والمستوطنات وغيرها، حتى بداية العام الثالث من الفترة الانتقالية، وعليه، فقد أكّد وزير الخارجية

[76] مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 23، 1991، ص151.

الأمريكي "وارن كريستوفر" أنّ موضوع القدس هو أمر مؤجل للمرحلة النهائية. لذا، فإن استباق الحكم بخصوصه في قرار للأمم المتحدة، سيلاقي منها الرفض[1].

إنّ هذا الموقف الأمريكي الداعم لـ"إسرائيل" سياسياً، رافقه دعم مادي أيضاً، ما كان له دور في بناء دولة "إسرائيل"، ومثال على ذلك، فقد بلغ مجموع ما حصلت عليه "إسرائيل" من معونات أمريكية في الفترة بين 1948 –1985، (32.4) مليار دولار، في حين بلغ ما حصلت عليه دول قارة أمريكا الجنوبية مجتمعة من معونات أمريكية ما مجموعه (21.3) مليار دولار، أمّا دول قارة أفريقيا، فقد حصلت على ما مجموعه (16.3) مليار دولار خلال تلك الفترة[2].

وقبيل انتهاء فترة ولاية كلينتون الثانية في عام 2000، عقدت جولة من المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والاحتلال "الإسرائيلي" في كامب ديفيد، برعاية أمريكية استمرت عدة أسابيع، مورست خلالها ضغوط أمريكية و"إسرائيلية" شديدة على المفاوض الفلسطيني، ومع ذلك، رفض الجانب الفلسطيني التنازل عن "القدس الشرقية"، واعتبار بعض التوسعات في القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة كان ذلك من المقدمات التي هيّأت لانتفاضة الأقصى، والتي اندلعت شرارتها الأولى من ساحات الأقصى الشريف،

[77] جلسات استماع المشغلين الأجانب، اللجنة الفرعية، الأربعاء، 3 شباط 1994.

[78] الولايات المتحدة الأمريكية، مشروع قانون مجلس النواب، المساعدة الأجنبية ومخصصات البرامج ذات الصلة، 1987. ص(80-10).

وبعيد ذلك بأشهر قليلة، وصل جورج بوش الإبن إلى السلطة في الولايات المتحدة، وبتاريخ 2001/3/8، عبّر وزير خارجيته كولن باول عن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة في خطاب له أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، حيث ردّ على سؤال أحد الأعضاء فيما إذا كانت الإدارة الجديدة ستفي بتعهد بوش الإبن خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، بقوله: "إن الالتزام بنقل السفارة إلى عاصمة "إسرائيل"، التي هي القدس، ما زال قائماً"[1]. كما استطرد قائلاً بأن الإدارة لم تبدأ بعد بعملية نقل السفارة "على النحو الذي تعهد به بوش خلال الحملة الانتخابية بنقلها فور تسلمه الحكم"، وأضاف بأنّ الوضع المتأزم الراهن قد يؤجل ذلك، وأنهم لم يتخذوا أيّ خطوات حتى الآن، وذلك في ضوء الوضع الصعب الذي كان قائماً في تلك الفترة، أنهم سيواصلون البحث عن الطريقة التي سيقومون من خلالها بنقل السفارة"[2]. وإثر ذلك خرج الناطق باسم الخارجية الأميركية، ريتشارد باوتشر، لتخفيف حدة ما صرّح به وزير الخارجية كولن باول، حيث قال أمام الصحفيين بأنه لم يحدث أي تغيير في السياسة الأميركية المعتمدة إزاء القدس، وبأنّ واشنطن مازالت تعتقد بأنّ وضع القدس هو موضوع تعهد الطرفان بالتفاوض عليه"، وحاول تبرير ما بدر من وزير الخارجية في الكونغرس بأنه "قول غير مقصود"، وجاء نتيجة ضغط الكونغرس عليه، وبأن ذلك لم يكن غير وصف للوضع الفعلي القائم حالياً[3].

---

[79] صحيفة القدس، 9 آذار 2001.

[80] صحيفة الحياة اللندنية ، 9 آذار 2001.

[81] صحيفة القدس، 9 آذار 2001.

وقد توّج انحياز هذه الإدارة إلى جانب "إسرائيل" عندما قام بوش الإبن بالتوقيع على قرار للكونغرس الأمريكي، باعتبار القدس الموحدة بشقيّها المحتل عام 1948 والمحتل عام 1967 العاصمة الأبدية لدولة "إسرائيل" وذلك يوم الإثنين في 30 أيلول 2002. ولتخفيف حدّة رد الفعل العربي على هذا الإجراء غير المسبوق، قال الرئيس الأميركي جورج بوش، إن البند 214 المتعلق بالقدس في قانون العلاقات الخارجية الجديد الذي قام بتوقيعه أمس، يتعارض بطريقة غير مقبولة مع سلطات الرئيس الدستورية بشأن السياسة الخارجية للأمة، والإشراف على الشق التنفيذي، كما أكّد على أن سياسة بلاده بشأن القدس لم تتغير رغم توقيعه على القانون المشار إليه. وركّز بوش على أن حل قضية القدس يتم في إطار مفاوضات السلام بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، كما أكّد في رسالة للنواب الأميركيين أرفقها بنص القانون على أنه يحتفظ بحق تجاهل بعض بنوده التي تخالف مسؤوليته في السياسة الخارجية[1].

وقد ركّزت إدارة بوش الإبن على الشق الأمني من الصراع العربي "الإسرائيلي". حيث أرسل رئيس جهاز المخابرات الأمريكية (CIA) إلى المنطقة، لإقامة اتفاقات أمنية "إسرائيلية" – فلسطينية بهدف إخماد الانتفاضة الفلسطينية، وتأجيل التفاوض السياسي إلى ما بعد وقفها وفرض الأمر الواقع "الإسرائيلي". وقد حدّدت إدارة بوش الإبن الأسس لاتفاق الوضع النهائي وحل إقامة دولتين في "خارطة الطريق"، التي كانت قد قامت بإصدارها في نيسان 2003. وتطالب الخطة الحكومة "الإسرائيلية" بوقف التوسع الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي للسكن. في 14 نيسان 2004، وفي رسالة من

[82] الجزيرة نت، 1 -10-2002.

بوش إلى رئيس الوزراء "الإسرائيلي" أرئيل شارون، جاء فيها: "في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، ومن ضمنها مراكز السكان "الإسرائيلية" الرئيسية الحالية، فإنّه من غير الواقعي والمتوقع بأن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي هي عودة كاملة وتامة إلى خط الهدنة عام 1949، خاصة أنّ جميع الجهود السابقة للتفاوض على حل الدولتين، كانت قد توصلت إلى ذات الاستنتاج".

وتكمن خطورة هذه التفاهمات بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" التي لم يسبق لها مثيل، في موافقة الولايات المتحدة على سياسة التوسع الاستيطاني "الإسرائيلي" في "القدس الشرقية" وفي أماكن أخرى. ويعتبر هذا التواطؤ مع هذه السياسة من العلامات الأخرى التي تدل على التحول الكبير في سياسة الولايات المتحدة، والتي كانت – حتى إدارة جيمي كارتر– ترى أن جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في "القدس الشرقية"، غير شرعية، وتشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

سيناريوهات وتبعات قرار ترامب بشأن القدس

قرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

في 6 ديسمبر 2017، اعترف الرئيس ترامب رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل، وذكر أنه سيتم نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وقد شكّل هذا تحوّلًا كبيراً عن الحياد الأمريكي في هذا الشأن الذي استمر ما يقارب السبعة عقود. ولم يُشر دونالد ترامب في بيانه إلى القدس الشرقية كعاصمة دولة فلسطين في المستقبل، إلّا أنّه قال إنّ

اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل لم يحلّ النزاع حول حدود العاصمة الإسرائيلية، كما أعلن صراحة تأييده للحفاظ على الوضع القائم في المواقع المقدسة داخل البلدة القديمة[21] .

الانتهاكات في إعلان ترامب للقانون الدولي

في تاريخ القانون الدولي والعلاقات الدولية، يعتبر تصريح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ترامب، سابقة منذ قيام الأمم المتحدة سنة 1945، ويعد هذا القرار باطل من الناحية القانونية شكلاً وموضوعاً، أي أنه لا يملك أيّ قيمة. ولا يترتب عليه أي آثار قانونية وفق أحكام وقواعد القانون الدولي وذلك بناءً على ما يلي[3]:

- يُعتبر القرار الأميركي اعترافاً من واشنطن بأنّ القدس عاصمة دولة إسرائيل، وهذا تجسيد وتكريس للقانون الإسرائيلي القائل بأنّ القدس بشطريّها الغربي والشرقي موحدة بصفتها عاصمة أبدية لإسرائيل، أو ما يعرف بقانون أساس القدس[4].

---

[83] https://arabic.euronews.com/2018/05/14/every-thing-you-need-to-know-about-moving-us-embassy-to-jerusalem.

[84] قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل:الدوافع والمعاني والآفاق، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، موقع عرب 48، 2017/12/11 - 17:22.

[85] الشلالدة، محمد، الآثار القانونية لاعتراف أميركا بالقدس عاصمة لإسرائيل، https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/12/5.

[86] وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، تعديل قانون أساس القدس، أخطر تداعيات قرار ترامب، 1-9-2018، http://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=48139&lang=ar&name=news

- يُعتبر القرار الأميركي مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الصادر عن الجمعية العامة في 24 أكتوبر 1970، الذي يحرم احتلال أراضي الغير بالقوة، بل ويحرّم – مجرد التهديد – باستخدام القوة في العلاقات الدولية[1].

- يُعتبر القرار الأميركي مخالفاً لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947، القاضي بقيام دولتين (يهودية وفلسطينية) ومنح القدس وضعاً قانونياً خاصاً تحت وصاية الأمم المتحدة[2].

- يُعتبر القرار الأميركي المحتمل مخالفاً لاتفاقية أوسلو والمعاهدات العربية الإسرائيلية[3].

---

87 أبو الخير، مصطفى، الأسانيد القانونية لحركات المقاومة في القانون الدولي، دار الجنان للنشر و التوزيع، ص29.

88 الهمشري، عبد الحميد، المسارات السياسية والقانونية لمواجهة المخطط الصهيو أمريكي لتصفية القضية الفلسطينية، موقع الكون نيوز، 17-02-2018.

89 https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201809141035296219-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88/.

- يُعتبر القرار الأميركي مخالفاً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار، والذي أكّد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية[1].

مواقف الأطراف الدولية من قرار ترامب و انشقاق التحالف الاطلسي

الاتحاد الأوروبي

أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه بشأن إعلان ترامب عن القدس، وتداعياته المحتملة على فرص السلام. كما أكّد الاتحاد على أنّه لا يزال على موقفه، وأنه يجب إيجاد مخرج من خلال المفاوضات لحل وضع القدس عاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين، وأنه والدول الأعضاء فيه سيواصلون احترام توافق الآراء الدولية بشأن القدس، بما في ذلك الشأن المتعلق بموقع ممثليها الدبلوماسيين، وأنّ الاتحاد والدول الأعضاء فيه لن تنقل أياً من سفاراتها إلى القدس، ما لم يتم التوصل إلى الحل النهائي. أمّا بالنسبة لطلب رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو من حكومات الاتحاد الأوروبي، أن تحذو حذو الولايات المتحدة والاعتراف بالقدس المحتلة، فإنه لم يلقى تجاوباً من الدول الأوروبية، حيث أكّد القادة ال 28 لدول الاتحاد الأوروبي موقفهم الثابت من وضع القدس[2].

---

[90] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، جدار الفصل العنصري، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4110

[91] (الجزيرة نت، 7-13 /12/ 2017) (الشرق الأوسط، لندن، الأعداد من 7-12/14/ 2017) (الحياة اللندنية، 9-12-2017) (و كالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، 12 و 2017/12/14).

الأمم المتحدة و كل ما ينبثق عنها

أكّد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش على أنّ وضع القدس لا يمكن أن يحدّد إلّا عبر التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مشدّداً على رفض أي إجراء من طرف واحد. وأعلن أنّ قرار ترامب يمكن أن يعيق الجهود الأمريكية للتوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فيما أكّد المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، أنّ "حال مدينة القدس يجب أن يكون موضع تفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين"، وقال نيكولاي ملادينوف إنّ القدس هي القضية الأشد تعقيداً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. أمّا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد طالبت حكومة الولايات المتحدة بإلغاء إعلانها القدس عاصمة لإسرائيل، وكذلك قرار نقل السفارة الأمريكية إليها[1]. وفي جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 8 كانون أول 2017، أعلن المجلس عن رفضه لقرار ترامب بشأن القدس، وشدّد سفراء الدول الأوروبية على أنّ القرار لا يتطابق مع قرارات مجلس الأمن[2]. وفي ذات اليوم، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار تقدّمت به جمهورية مصر العربية إلى مجلس الأمن الدولي، يطالب بإلغاء إعلان ترامب، فيما أيّد المشروع (14) دولة[3].

---

92 (الجزيرة نت، 6-12-2017) (وكالة صفا 6-12-2017) (المركز الفلسطيني للإعلام، 8-12-2017) (جريدة الرأي اليوم عدد بتاريخ 10-12-2017).

93 صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 9-12-2017.

94 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/12/9/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-

كما صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة مساء الخميس 21 كانون الأول 2017، بأغلبية (128) صوتاً، لصالح القرار رقم "22" الذي يطالب الجميع بعدم تغيير طابع مدينة القدس الشريف، أو مركزها أو تركيبتها الديموغرافية، ويؤكد على أنّ أيّ قرار ينص على ذلك يُعتبر لاغ وباطل وليس له أيّ أثر قانوني، ما اعتبر صفعة لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وفي حين غابت عن جلسة التصويت 21 دولة، امتنعت 35 دولة عن التصويت، وعارضت القرار تسع دول من إجمالي الدول الـ(193)، الأعضاء في الأمم المتحدة.

وانضمت سبع دول هي: غواتيمالا، هندوراس، توغو، ميكرونيسيا، ناورو بالاو وجزر مارشال إلى إسرائيل والولايات المتحدة في التصويت ضد القرار. أمّا من البلدان ال (35) التي امتنعت عن التصويت، كانت: الأرجنتين، أستراليا، كندا، كرواتيا، التشيك، المجر، لاتفيا، المكسيك، الفلبين، رومانيا ورواندا. أمّا أوكرانيا التي أيّدت مشروع القرار في مجلس الأمن، فكانت بين (21) بلداً تغيب عن جلسة التصويت.

هذا وكان قد قدّم مشروع قرار باسم المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي من قبل تركيا واليمن وتمّ اعتباره رسالة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترمب برفض إعلانه

%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3

القدس عاصمة لإسرائيل، ولتهديده بمعاقبة الدول التي تصوت لصالح القرار عبر قطع المساعدات المالية عنها[1].

اتسمت المعارضة الأوروبية لقرار ترامب باعتبار القدس عاصمة إسرائيل، بنبرة غير مسبوقة في الرفض والتحدي، الأمر الذي عمّق الشرخ في الإئتلاف التقليدي بين ضفتيّ الأطلسي. ومنذ فوز ترامب في الانتخابات، كانت ألمانيا وفرنسا قد أبدتا انتقادات متوالية لسياساته، وحثّتا على تفاعل أقل معه، من منطلق أنّه متقلب المزاج في تدبير الشؤون الدولية، حيث قالت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل: "لا نوافق على قرار ترامب بشأن القدس"، وذكرت أنها تتمسك بقرارات الأمم المتحدة التي "توضح أنّه يتعيّن التفاوض على وضعها ضمن مفاوضات حل الدولتين، ولهذا – حسبما قالت– نريد إعادة إحياء عملية السلام على هذا الأساس"[2].

---

[95] موقع مركز أنباء الأمم المتحدة، 21-12-2017).
(https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/12/22/%D9%86%D8%B5-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-2017

[96] https://www.politico.eu/article/federica-mogherini-donald-trump-jerusalem-decision-very-worrying/

الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين

ندّد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بقرار ترمب، مشدّداً على أنّ القدس خط أحمر، واعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال هو اعتداء صارخ على المسلمين واستهانة بمقدساتهم، ودعم كبير للتطرف. كما اعتبر الاتحاد أنّ نقل سفارة أميركا إلى القدس هو تكريس للإحتلال الغاشم للمدينة المقدسة، وخطوة رعناء لفرض أمر واقع خارج أُطر القانون الدول، لا يمكن قبولها.

جامعة الدول العربية

وصفت الجامعة العربية القرار بأنّه "إجراء خطير، من شأنه أن تكون له تداعيات" في أنحاء المنطقة، وسيضع علامات استفهام حول مستقبل دور الولايات المتحدة كـ"وسيط موثوق به" في محادثات السلام[1].

المملكة الأردنية الهاشمية

أكدّ ملك الأردن، عبد الله الثاني بن الحسين، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، أنّ قرار الرئيس الأميركي ترامب، يشكّل خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وشدّد الملك، خلال المباحثات مع الرئيس محمود عباس في عمان، في ذات اليوم، على ضرورة تكثيف الجهود العربية والإسلامية والدولية لحماية حقوق الفلسطينيين والعرب والمسلمين في مدينة القدس، التي تمثّل مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة،

[97] http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42260905

داعياً إلى ضرورة البناء على الرفض الدولي للقرار الأميركي، لتفادي أيّ خطوات أحادية الجانب قد تقوم بها دول أخرى.

كما أكّد الطرفان على ضرورة تنسيق الموقف العربي وتوحيد الجهود المشتركة والتواصل مع المجتمع الدولي، بخصوص التداعيات الخطيرة للقرار على أمن واستقرار المنطقة، وعلى جهود تحقيق السلام.

وطالب ملك الأردن المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في اتخاذ مواقف حازمة وداعمة لتحقيق السلام وحل القضية الفلسطينية، مؤكداً أنّه يجب تسوية موضوع القدس ضمن إطار حل شامل، يحقّق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، بحيث تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل. كما التقى جلالته بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتعزيز الموقف الفلسطيني، و دعم اتخاذ قرار سريع لإبطال قرار الرئيس الأمريكي[1].

98

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/12/7/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3

تركيا

من جهتها، ندّدت وزارة الخارجية التركية بالقرار الأمريكي، ووصفته بأنه "غير مسؤول"، ودعت واشنطن لإعادة النظر في هذا التحرك. وقالت الخارجية التركية، في بيان لها: "نحن ندين هذا البيان غير المسؤول من الإدارة الأمريكية"، وأضاف بيان الخارجية: "ندعو الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في هذا القرار المعيب، الذي قد يؤدي إلى نتائج سلبية للغاية، وتفادي الخطوات غير المحسوبة التي ستضر بالهوية المتنوعة ثقافياً والوضع التاريخي للقدس".

وقال رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدريم: إنّ اعتراف أمريكا بالقدس عاصمة لإسرائيل، وما يترتب على ذلك من خطوات، هو في حكم العدم بالنسبة للجمهورية التركية". كما تجمع متظاهرون خارج القنصلية الأمريكية في اسطنبول احتجاجاً على إعلان الرئيس الأمريكي.

مستقبل عملية السلام بعد القرار

دقّ قرارُ ترامب المسمار الأخير في نعش محادثات السلام واتفاق أوسلو، وحرَّر الفلسطينيين من وعد غير منجز من قبل وسيط سلام غير محايد، الأمر الذي قد يؤدي إلى أن تهتدي القيادة الفلسطينية إلى إعادة رسم استراتيجيتها، لتتحول من استراتيجية رد الفعل إلى استراتيجية مسعى استباقي ومستقل، من أجل تحقيق أهدافها الوطنية، بمساعدة قوى إقليمية ودولية أخرى.

قرّر الفلسطينيون إيقاف اتصالاتهم مع حكومة ترامب، ورفضوا مقابلة نائبه، مايك بنس، خلال زيارته المنطقة، وبذلك، يكونوا قد طووا صفحة الدور الأميركي في عملية السلام،[1] وبدأ البحث عن وسيط جديد ونزيه ومحايد من إخواننا العرب والمجتمع الدولي، بحيث يتمكن هذا الوسيط من المساعدة في التوصل إلى تحقيق حل الدولتين.

لقد أوصل تآكل مصداقية الدور الأميركي في مفاوضات السلام النزاع برمته إلى مفترق طرق حاسم، ويتمسك سفراء السويد وبريطانيا وفرنسا وغيرهم في الأمم المتحدة، بالإلتزام الدولي بحل الدولتين، على أساس أن تكون القدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. وبالنظر إلى أنّ ترامب وقف في صف إسرائيل، فإنّه عزّز احتمالًا واردًا بأن يتكئ الفلسطينيون على الأوروبيين لتولي قيادة محادثات السلام في المستقبل[2].

[99] https://af.reuters.com/article/commoditiesNews/idAFL8N1O90CL

[100] الدكتور: محمد الشرقاوي- أستاذ تسوية النزاعات الدولية في جامعة جورج ميسن، وعضو لجنة الخبراء في الأمم المتحدة سابقا. ما بعد قرار ترامب بشأن القدس: مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط" الموقع : http://studies.aljazeera.net/ar/reports الخميس 21 ديسمبر 2017

أكّدت مبعوثة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، اليوم الخميس 7 ديسمبر، أنّ قرار الرئيس دونالد ترامب بشأن القدس معقول ويعكس الواقع، ويجب ألّا يعرقل عملية السلام في الشرق الأوسط[1].

تقول إدارة ترامب إنها تعمل على مقترح سلام يضعه مبعوثها للشرق الأوسط جيسون غرينبلات ومستشار ترامب وصهره جاريد كوشنر. ويقول الزعماء الأوروبيون إنّ القرار المتعلق بالقدس يزيد من الحاجة إلى خطوة أوسع نطاقا نحو السلام. وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان "ننتظر بالفعل منذ عدة أشهر المبادرة الأمريكية، وإن لم تكن هناك خطة وشيكة، فإنّه سيتعين على الاتحاد الأوروبي الأخذ بزمام المبادرة"[2].

قدّم الباحث إبراهيم فريحات دراسته حول أثر قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس على مستقبل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث تناول في دراسته الآثار الناتجة عن قرار الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمةً لإسرائيل على أكثر من صعيد. الأول تفاوضياً، حيث أنّه يرى أنّ القرار عقّد مسار العملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن جهة ثانية أعطى قرار الاعتراف هامشاً تفاوضياً للفلسطينيين، بعيداً عن احتكار

[101] https://arabic.sputniknews.com/world/201712071028177378-%D9%86%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9/

[102] https://arabic.euronews.com/2017/12/11/european-union-rejects-us-president-move-concerning-jerusalem

الراعي الأميركي لعملية الوساطة بين الطرفين. واعتبر فريحات أن ما حدث الآن عبارة عن "كامب ديفيد جديدة" لم يحصل فيها العرب على شيء. وأخيراً، قدّم ملامح استراتيجية سياسية على شكل توصيات لما يمكن للفلسطينيين القيام به لبناء "استراتيجية وطنية" من أجل مجابهة التحديات الجديدة التي فرضها قرار الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمةً لإسرائيل. ورأى أنّه لا بد لهذه الاستراتيجية أن تقوم على الصمود على الأرض، وتحديداً على المقدسيين، الصامدون في القدس، ومجابهة مشاريع الاحتلال وسياساته، والعصيان المدني ووقف التنسيق الأمني، وتحويل السلطة الفلسطينية إلى سلطة مقاومة، ونضال النخب فيها[1].

سيناريوهات مقترحة لما بعد قرار ترامب بشأن القدس

سيناريو التطورات في عملية التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية

تطور في عملية السلام: بالرغم من القرارات الفجائية للرئيس الأمريكي ترامب، فإنّ إعلان الروس عن رغبتهم بالتدخل والسعي لإيجاد طرق تسهل من التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كان من الممكن أن يحرك الدافعية للرئيس الأمريكي لتنشيط عملية السلام من جديد، نكاية بالجانب الروسي. كما أنّ عملية التفاوض الفلسطيني

103

https://www.almodon.com/arabworld/2018/2/24/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

الإسرائيلي تعتبر القضية الأقل تكلفة في الشرق الأوسط على الأمريكيين، والتي قد تعزز من موقف الرئيس الأمريكي في الانتخابات الرئاسية القادمة.

كما أنّ العديد من الدول الأوروبية ترى في عملية التفاوض وحدوث السلام بين الطرفين أسلم الطرق لحل النزاع في منطقة الشرق الأوسط وأنجعها، خاصة بعد إعادة تنشيط الربيع العربي من جديد، ما قد يعّجل كثيرا من اجتماع الفلسطينيين والإسرائيليين على طاولة المفاوضات، برعاية غير أمريكية على الأغلب.

سيناريو القدس البديلة

طرحت إسرائيل مشهد (القدس البديلة)، بحيث يتم احتواء المطالب الفلسطينية في القدس، من خلال توسيع المدينة باتجاه الضفة الغربية، وإقامة عاصمة فلسطينية بديلة تحمل اسم القدس، ولكن تكون هذه العاصمة خارج حدود بلدية القدس الحالية، وهو ما مهّدت إليه مباحثات أبو مازن وبيلين[1]، بالإضافة إلى اعتراف الفلسطينيين بالقدس موحدّة بشطريّها عاصمة لإسرائيل. أمّا البلدة القديمة، فتمنح حصانة بحيث يتم إدارتها بشكل مشترك من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويكون للفلسطينيين حق إدارة منطقة الحرم الشريف وكنيسة القيامة[2].

---

[104] قراءة في خطط اسرائيلية للحل الدائم، الدائرة الاسرائيلية، عدد37، مكتب الرئيس، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، ابريل1997.

[105] دوري جولد، الحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 26، بيروت، 1996، ص(107-135).

سيناريو حل الدولتين (مشروع أمريكي)

تقوم رؤية حل الدولتين، أيّ وجود دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية تتعايشان جنباً إلى جنب بسلام، على إقامة دولة فلسطينية، وذلك ضمن الحدود التي رسمت في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1967. حيث تم حينها رسم الخط الأخضر الذي يحدّد الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية التي يطالب الفلسطينيون بها عاصمة لدولتهم.

وفي عام 1988، أصدر الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إعلان الاستقلال الذي تحدّث لأول مرة عن "دولتين لشعبين"، معترفاً بذلك بدولة إسرائيل وبسيادتها على (78)% من فلسطين التاريخية. حظي ذلك الاعتراف بتأييد منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم كافة الفصائل والأحزاب الفلسطينية، ما عدا حركتيّ حماس والجهاد الإسلامي القويتين في قطاع غزة، الذي تسيطر عليه حركة حماس منذ عام 1997 بعد انقلابها على السلطة الفلسطينية، وفرضها سياسة الأمر الواقع فيها. هذا وتعارض حركة حماس، التي لا تعترف بإسرائيل رسمياً، حلّ الدولتين، وتدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على كامل أراضي فلسطين التاريخية.

طرح أعضاء ديمقراطيون في مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قرار يتضمن "تأييد حل الدولتين لتسوية النزاع الشرق أوسطي" ويعارض خطط (إسرائيل) في فرض سيادتها على أجزاء من الضفة الغربية المحتلة في 7 حزيران 2019. قدّم المشروع السيناتور "جيف

ميركلي" عن ولاية أوريغون، ووقّع عليه مرشحان لانتخابات الرئاسة المقبلة هما "بيرني ساندرز" و "إليزابيث وارن"، و3 سيناتورات ديمقراطيين آخرين، وفقاً لما أورده موقع "أكسيوس" الإخباري الأمريكي.

وينص مشروع القرار على أنّ "الضم أحادي الجانب لأجزاء من الضفة الغربية، سينسف أفق حل الدولتين، وسيضر بالعلاقات بين (إسرائيل) وجيرانها العرب، ويعّرض "الهوية اليهودية والديمقراطية في (إسرائيل)" للخطر، هذا بالإضافة إلى تقويض أمن (إسرائيل)". وذكر موقع "أكسيوس" أنّ مشروع القرار

المذكور سيطرح على طاولة الكونغرس قريبًا، مشيراً إلى أنّ مسؤولين في الإدارة الأمريكية برّروا عدم تأييد فكرة حل الدولتين بأنّ "هناك اختلافاً عميقاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول مفهوم هذا الحل".

وأضاف الموقع أنّ السفير الإسرائيلي في واشنطن "رون درمير" ومسؤولين إسرائيليين آخرين ضغطوا على السيناتورين "ليندسي غراهام" و"كريس فان هولين" ليشطبا تعبير "حل الدولتين" من مشروع القرار، ولكن وفق ما قالت الناطقة بلسان السيناتور "هولين"، إنه والسيناتور "غراهام" يؤيدان حل الدولتين منذ مدة طويلة، ويعملان على دفع تبني الكونغرس له.

ونقل عن دبلوماسيين إسرائيليين قولهم، إنهم لا يعارضون مشروع القرار في حال دعوته إلى مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين بدون شروط مسبقة، ودون الإشارة إلى الوضع النهائي الذي تهدف إليه هذه المفاوضات، لكن "غراهام و"فان هولين" رفضوا تلك التوجهات الإسرائيلية بهذا الصدد.

كما سبق أن طرح مشروع قرار مماثل في مجلس النواب الأمريكي في الثالث من أيار الماضي، وانضم إليه أكثر من (100) نائب، علاوة على رسالة مفتوحة بعثت بها مجموعة من المشّرعين الأمريكيين اليهود إلى "نتنياهو" محذرة إياه من خطورة مخططاته المتعلقة بمستوطنات الضفة.

إنّ سيناريو حل الدولتين يوضح حجم الضغط الداخلي من قبل الكونجرس الأمريكي والخارجي من قبل دول العالم، الذي تعرّض له الرئيس الأمريكي ترامب كتبعات على قراره بشأن الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.

سيناريو العزلة

لا يختلف إثنان بأنّ ترامب قد قوّض الدور التقليدي للولايات المتحدة كلاعب أساسي في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وبالتالي يكون قد مهّد الطريق لعزل الولايات المتحدة عن هذه الساحة الدولية الحساسة، حتى وإن اعتقد أنه يستطيع فرض ما يعتبره صفقة القرن بالقوة.

ولا شك أن اتخاذ الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب قراره بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس سوف تكون له تبعات وعواقب غاية في الخطورة، حتى وإن كانت غير ظاهرة في معظمها الآن. فهذا القرار شكّل انتهاكاً لحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها الأبدية، القدس، وفي ذات الوقت، يعتبر اندفاع ترامب نحو تلبية هذا الحلم الإسرائيلي إنسلاخاً عن السياسة الأمريكية التقليدية تجاه القدس، والتي لم تكن إيماناً من قبل كافة الرؤساء الأمريكيين السابقين بعدالة الحق الفلسطيني، وإنما نتيجة لخشيتهم من المخاطر الوخيمة التي قد تطيح بجوهر السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، بشكل خاص، وتجاه المنطقة العربية، بشكل عام. فطيلة عقود الصراع جميعها منذ عام 1948، ارتأت الولايات المتحدة أنه بمقدورها أن تلعب دوراً متناقضاً مزدوجاً، بحيث تكون الداعم الأكبر للاحتلال الإسرائيلي على كافة الصعد، من ناحية، وفي ذات الوقت، أن تطرح نفسها كمطلق للمبادرات السلمية وكمهندس للعملية التفاوضية، من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي لم يجرؤ فيه رئيس أمريكي على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، حرصاً على الاستقرار النسبي في المنطقة الذي يخدم المصالح الأمريكية، يحلو لترامب أن يقدّم نفسه على أنه الأكثر جرأة وتمايزاً في إطلاق الوعود الانتخابية وتنفيذها.

كما أنّ الرئيس ترامب لم يتخذ قراراته بأسلوب رئيس الدولة، وإنما بمنطق رجل الأعمال الذي يحسب القرش فوق القرش، فوقف المعونات المالية للفلسطينيين، والتضييق على الأونروا لإغلاق ملف اللجوء وحق العودة، يعتبر عملاً تجارياً بحتاً بعيداً عن السياسة.

لو استمر الرئيس ترامب باتخاذ القرارات بذات الوتيرة، وهذا ما حصل، أدّى ذلك إلى أن وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها لاعباً منفرداً ، بعيداً عن أيّ قرار عالمي. وقد لا يكون مستبعداً عزلها عن أيّ قرارات دولية فيها مصالح للإطراف الأخرى.

من خلال متابعة الأحداث التاريخية منذ عام 1967 حتى الآن، يمكن القول بأنّه:

1- يجب العمل على تكثيف العنصر البشري الفلسطيني في القدس الشرقية للحفاظ عليها.
2- إيجاد الوسائل الاقتصادية والقانونية، الجمعية والفردية، من أجل دعم غير القادرين من المقدسيين على الصمود.
3- توفير الدعم المالي الكافي للمؤسسات الصحية والتعليمية في مدينة القدس.
4- إنشاء مراكز وجمعيات تدعم التراث العربي الفلسطيني في مدينة القدس .
5- إصدار أبحاث عن القدس بشكل مكثف.
6- تكريس المصطلحات العربية والمسميات الحقيقية للأماكن في جميع المنشورات ووسائل الإعلام.
7- إعادة دراسة المادة التعليمية في مناطق فلسطين من أجل تربية جيل متفهم لأبعاد القضية في القدس.
8- إعادة تشكيل التلاحم بين مكونات الشعب الفلسطيني بجميع أطيافه .
9- التمسك بالوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس لحمايتها، والدوام على المطالبة بخضوع المقدسات للحماية من الجيش العربي.

10- رفض المقدسيين التوطين خارج الحدود المعلنة لمدينة القدس، ودعم وتعزيز صمودهم من خلال توفير ما يكفل لهم حياة كريمة.

11- رفض فكرة تأجيل التفاوض على ملف القدس حين استئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي وإعطاء هذا الملف أولوية.

12- التنسيق مع أعضاء المؤتمر الإسلامي.

13-التأكيد على أنّ قضية القدس ليست شأن داخلي فلسطيني، وإنما قضية قومية تخص الأمتين العربية والإسلامية.

الفصل السادس

السياسة الداخلية للملك عبدالله الثاني
وأهم الإصلاحات التي ركّز على تحقيقها

لقد سعى الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى تدعيم وتطوير الجبهة الداخلية وذلك من أجل تطوير الأردن من الداخل، والنهوض به حتى يصبح له مكانة متميزة على المستويين الإقليمي والدولي، وأهم الإصلاحات التي ركّزت سياسة الملك عبدالله الثاني على تحقيقها:

أولاً: الإصلاح السياسي

أكّد الملك عبدالله الثاني منذ توليه لسلطاته الدستورية على أهمية نشر الديمقراطية، وكذلك رفع معدلات المشاركة السياسية، وقد ظهر ذلك في كافة الخطابات التي كان الملك عبدالله الثاني يلقيها سواءً كانت خطابات العرش أو في كتب التكليف السامي، كما أكّد الملك أيضاً على أهمية سيادة القانون، وعلى دعم الأحزاب السياسية، لأن الأحزاب السياسية تعتبر مؤشر هام من مؤشرات التنمية السياسية، كما طرح الملك عبدالله الثاني العديد من المبادرات[1] التي أسهمت برفع مستويات الوعي لدى المواطنين، وخاصة فئة الشباب التي أولاها الملك عبدالله الثاني أهمية كبيرة، ومن أهم الجوانب التي تسهم في تقييم وعرض مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن ما يلي:

[1] أبرز المبادرات، مبادرة الأردن أولاً، مبادرة كلنا الأردن.

1- الحياة البرلمانية:

شـهدت الحياة البرلمانية في عهد الملك عبدالله الثاني العديد من التطورات، حيث كانت بدايتها في المجلس النيابي الثالث عشـر (1997-2001)، والذي شـهد تولّي الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية، لقد تمّ انتخاب هذا المجلس بناءاً على قانون الانتخاب المؤقت رقم (24) الذي صـدر في الخامس عشـر من أيار عام 1907، وقد شـهد هذا القانون تعديلاً على الجدول الملحق بالقانون الأصـلي والخاص بتقسـيم الدوائر الانتخابية، حيث أصبح عدد الدوائر الإنتخابية (21) دائرة انتخابية، وأصبحت محافظة مادبا دائرة مسـتقلة، بعد أن كانت تسـمى دائرة عمّان السـادسـة، كما تضـمن القانون تعديلاً على المادة (39) فيما يتعلق بزيادة مدة الاقتراع، حيث منح التعديل رئيس اللجنة المركزية للانتخابات صلاحية التمديد[1].

أما فيما يتعلق بالناخب الأمّي، فقد خوّل القانون الناخب تكليف الهيئة أو أحد أعضائها بكتابة إسم المرشح الذي يريده، كما أوجب على رئيس الهيئة إعلان إسم الناخب الأمّي على الحاضرين، وقد تمّت هذه الإجراءات بناءاً على تعديل المادة (46)[2].

لقد جرت انتخابات المجلس النيابي الثالث عشـر في ظل غياب العديد من القوى السياسية المؤثرة على الساحة السياسية، وذلك بعد فشل الحوار بين هذه القوى وبين الحكومة، ومن أبرز الغائبين عن الانتخابات: جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي

[1] القانون المؤقت للانتخابات لسنة (1997)، نُشر في الجريدة الرسمية في (15-5-1997).

[2] قانون الانتخابات المؤقت سنة (1997)، مرجع سابق.

لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، حيث أصدرت الجماعة قرارها بمقاطعة الانتخابات في الثالث عشر من تموز عام 1997[1].

وقد علّل المقاطعون للانتخابات قرارهم برفض الحكومة تعديل نظام الصوت الواحد[2]، ومن الأسباب الأخرى التي دفعت إلى المقاطعة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وقد لاقى قرار المقاطعة تجاوباً شعبياً، حيث ظهر عدم الاهتمام من جانب المواطنين بالعملية الانتخابية، كما أسهم تردّي العلاقات العربية وتراجع الأوضاع الاقتصادية في انخفاض نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع. وبالرغم من وجود أحزاب مُقاطعة للانتخابات، إلّا أنّ هناك أحزاب أخرى أعلنت مشاركتها في العملية الانتخابية، ومن أبرز الأحزاب التي شاركت في الانتخابات: الحزب الوطني الدستوري، حزب الأرض العربية، حزب الأحرار وحزب السلام، ومن أبرز مفاجآت المجلس النيابي الثالث عشر، خسارة الحزب الوطني الدستوري، حيث أنه لم يحصل سوى على مقعدين، على الرغم من أنّ التوقعات كانت تشير إلى فوزه بعدد كبير من المقاعد، خاصةً وأنّ هناك مقاطعة من جانب العديد من القوى السياسية، ومن الآثار السلبية للمقاطعة، والتي انعكست على المجلس

[1] صدر بيان عن جماعة الأخوان المسلمين في الأردن أعلن فيه عن مقاطعة الانتخابات، كما دعت الجماعة الحكومة إلى القيام بعدد من الإصلاحات.

[2] نظام الصوت الواحد، ويعني أنّ لكل مواطن صوت واحد لمرشح واحد، بغض النظر عن عدد المرشحين عن الدائرة الواحده.

النيابي، غياب التيّارات الفكرية والحزبية المنظمة، وكذلك غياب المعارضـــة المنظمة داخل المجلس[1].

ومن أهم ما حقّقه المجلس النيابي الثالث عشـــر، أن انعقدت في حقبته أربع دورات عادية وسبع دورات إستثنائية، وقد أقرّ المجلس خلال هذه الدورات مائة وستة وتسعين مشروع قانون وقانون مؤقت واحد.

وفي الســادس عشــر من حزيران عام 2001، صــدرت الإرادة الملكية الســامية بحل مجلس النواب الثالث عشـــر، وتوقّفت الحياة البرلمانية في الأردن حتى عام 2003، ومن ثمّ جرت انتخابات المجلس النيابي الرابع عشــر وفْق قانون الانتخاب المؤقت رقم أربعة وثلاثون لسنة 2001، والذي تمّ إجراء بعض التعديلات عليه في شباط من عام 2008، وجرت الانتخابات في السابع عشر من حزيران عام 2003، وقد تأخّر إجراء الانتخابات بسـبب التطورات الإقليمية التي تسـببت بعدم الإسـتقرار في المنطقة، ومن هذه التطورات الحرب على العراق. ومن التغيرات التي طرأت على قانون الانتخاب، زيادة عدد مقاعد المجلس النيابي من ثمانين مقعداً إلى مائة وعشـــر مقاعد، كما تمّ تخصـيص سـتة مقاعد عن الكوتا النسـائية إضـافة إلى إمكانية التنافس على المقاعد الأخرى، ومن التغيرات المهمة أيضـاً، تخفيض سنّ الناخب من تسعة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً.

[1] خالد ابراهيم الهميســـات، خالد موســـى الزعبي، الحياة البرلمانية في الأردن (1989-2001) أداءً وإنجازات وتقييماً،(2004)، ص(287-290)، ص210.

لقد جرت الانتخابات النيابية بمشاركة مختلف الأحزاب والقوى السياسية بعد أن قاطعت معظمها الانتخابات النيابيه عام 1997 احتجاجاً على قانون الصـوت الواحد، إلّا أنّه، وعلى الرغم من بقاء قانون الصـوت الواحد في انتخابات عام 2003، فقد شـاركت القوى السـياسـية التي كانت قد أعلنت مقاطعتها في السـابق، وهذا يطرح تسـاؤلاً حول السبب الحقيقي الذي دفع إلى مقاطعة إنتخابات عام 1997[1].

وقد سُمح للأحزاب والقوى السياسية المعارضـة باستخدام وسائل إعلام الدولة من أجل الدعاية الانتخابية، كما ازداد هامش الحرية بقدر كبير، خاصـة حركة الأحزاب السياسية[2].

لقد تمّ تقسـيم المملكة إلى سـتٍ وأربعين دائرة انتخابية، ولكل دائرة عدد من المقاعد، حيث يتفاوت العدد من دائرة إلى أخرى، وتوجد كوتا انتخابية للمسـيحيين، وأخرى للشركس والشيشان، وقد بلغت نسبة التصويت حوالي (59)%، وقد رأت أوساط داخل الحكومة أنّ هذه النسـبة تعتبر جيدة، ولكن يمكن القول بأنّه كان من الممكن أن تكون هذه النسـبة أعلى، لولا بعض الأحداث التي كانت تعصـف في المنطقة، مثل: غزو العراق، والانتفاضـة الفلسـطينية، وتردّي الأوضـاع الإقتصـادية. لقد اسـتطاعت جبهة العمل الإسـلامي أن تحصـل على خمسـة عشـر مقعداً، إضـافة إلى عدد قليل آخر من

[1] ثامر أبوبكر، قراءة في الانتخابات الأردنية لعام (2003)، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية.

[2] رافع شـفيق بطاينة، الإصـلاح السـياسـي في الأردن– رؤية في التنمية السـياسـية، دار أمواج للنشـر، عمان، الأردن (2009)، ص42.

النواب الذين يُحسبون على التيار الإسلامي، أما الأعضاء الآخرين، فإنهم لا يستندون إلى تيار سياسي معين، وإنما يُحسبون على تيار الوسط، إذن، ومن خلال نتائج الانتخابات، يظهر أنّ نسبة المشاركة الحزبية في مجلس النواب الرابع عشر لم تتجاوز (25)%، وقد ترشّح للمجلس أربعٌ وخمسون إمرأةً، لم يتمكنّ من التنافس على مقاعد خارج نظام الكوتا الذي أقرّه قانون الانتخاب[1].

أبرز العوامل التي أثّرت في أداء المجلس النيابي الرابع عشر

1. قانون الانتخاب: أبرز نقاط الضعف في قانون الصوت الواحد تفتيت الدوائر الانتخابية، حيث أثّر ذلك على نوعية النواب الذين وصلوا إلى المجلس، حيث تبدّلت المعايير، فأصبحت العشيرة أو العائلة هي من يسيّطر، وغابت البرامج السياسية العامة.

2. التفردية بالمواقف من أجل تسجيل موقف معين: حيث غلبت على هذا المجلس ظاهرة الشخصنة، إما حبّاً في الظهور، أو تحقيق مصالح فردية، أيّ أنّ عدداً كبيراً من أعضاء المجلس كانوا يميلون إلى اتخاذ مواقف فردية، بعيداً عن الموقف المؤسّسي في أيّ قضية استراتيجية تؤثر على الصالح العام.

3.العشائرية: فنتيجة لنظام الصوت الواحد، غلب على المجلس النيابي الطابع العشائري، حيث أُستُغلّت العشائرية بصورة سلبية من أجل تحقيق مصالح شخصية، ولذلك جاء المجلس بعيداً عن التجانس والتفاهم بين أعضائه، وأصبح هنالك إهمال

[1] ثامر أبو بكر، مرجع سابق.

للصالح العام، كما غابت البرامج والسياسات التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وتحوّل المجلس إلى ساحة تتنافس فيها العشائر والعائلات من أجل تحقيق المكاسب[1].

أبرز المنجزات التي حقّقها المجلس النيابي الرابع عشر:

إصـــداره لقوانين المطبوعات والنشـــر، منع الإرهاب، قوانين البلديات، قانون الأحزاب الســـياســـية. وقد انتهت المدة الدســـتورية للمجلس في آب عام 2007، وهناك نقطة أساسية لا بدّ من الإشارة إليها، وهي أنّ تأجيل الانتخابات النيابية، جاء استناداً إلى تعديل دستوري صدر سنة 1976 ويعطي الحق للملك بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى[2].

في العشرين من تشرين ثاني عام 2007، تمّ انتخاب المجلس النيابي الخامس عشر، ومن أبرز النتائج التي أسفر عنها هذا المجلس: نجاح ستة نوّاب فقط من حزب جبهة العمل الإسلامي، وهذا يعتبر مؤشراً على تراجع شعبية جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وقد تعرضـــت هذه الانتخابات إلى العديد من الانتقادات من جانب عدد من التيّارات السياسية ومنظمات حقوق الإنسان، حيث طعنت تلك الجهات بنزاهة العملية الانتخابية، واتهمت تلك الجهات الحكومة بالتدخل غير المباشـــر لصـــالح بعض

[1] إعداد عبدالحفيظ علّاوي البريزات، أشراف عمر محمد نزال العرموطي، تقييم التجربة البرلمانية الأردنية، المجلس الرابع عشر(2003-2007)،عمان، الأردن، (2008)، ص(22، 24، 26).

[2] رافع شفيق بطاينة، مرجع سابق، ص42.

المرشحين، كما اتهمتها أيضاً بالسكوت عن عملية بيع الأصوات، والتي تمّت من قبل بعض المرشحين أصحاب رؤوس الأموال[1].

وفي الرابع والعشرين من تشرين ثاني عام 2009، صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي، وكذلك طلب الملك عبدالله الثاني من الحكومة وضع قانون انتخابي جديد، وإيقاف العمل بالقانون الانتخابي رقم أربعة وثلاثون عام 2001، وعلى الرغم من أنّ الملك عبدالله الثاني لم يذكر الأسباب التي دعته إلى حل المجلس، إلّا أنّ هناك العديد من الانتقادات التي وجّهت لأداء المجلس، والتي قد تكون وراء قرار حلّه ومنها:

1- إنّ البرلمان كان يميل إلى الجانب التشريعي أكثر من الجانب الرقابي.
2- لم يلعب دوراً فاعلاً فيما يخص السياسة الخارجية.
3- ضعْف الأداء الخارجي للبرلمان، فعلى الرغم من وجوده كعضو في الاتحاد البرلماني الدولي، إلّا أنه لم يكن فاعلاً[2].
4- الأحداث والظروف الإقليمية المتمثلة بالقضية الفلسطينية والأزمة الاقتصادية، وغير ذلك من القضايا التي تستدعي العمل بشكل متكامل لكافة مؤسسات الدولة التي تساهم في رسم القرار السياسي[3].

[1] التقرير الصادر عن المركز الوطني لحقوق الانسان حول الانتخابات النيابية لعام (2007).
[2] وائل الخرابشة، صحيفة الدستور، (25-11-2009).
[3] الإخبارية الشاملة، أسباب حل مجلس النواب الأردني (23-11-2009).

وبعد حل المجلس النيابي الخامس عشـــر، بدأ التحضـــير لانتخابات المجلس النيابي الســادس عشـر، وقد صــدر قانون الانتخابات لعام 2010، وأبرز ما تضّـمنه القانون الجديد، أنه سعى أن يكون شاملاً ومعالجاً للأخطاء التي حدثت في التجارب الانتخابية الســـابقة، حيث وضـــع قانون الانتخابات الجديد عقوبات صـــارمة على من يقوم ببيع الأصـوات، وتصـل هذه العقوبة إلى السـجن لمدة سـبع سـنوات لمن يقدم الرشـوة، وثلاث سنوات لمن يتقاضـاها، فضـلاً عن تحويل الجنحة إلى جناية، كما حافظ القانون الجديد على سجلات الناخبين، وعلى جغرافية المناطق بعدم تفتيتها، كما ـــنصف هذا القانون المرأة ومنحها إثنا عشر مقعداً، أيّ أنّ لكل محافظة مقعد نسائي قابل للازدياد، كما أُقّر لأول مرة في هذا القانون أن يكون لكل صـــندوق اقتراع خلوة، وذلك لضـــمان الســـرية والحرية في الاختيار، كما ضـــمّ القانون مائة وثماني دوائر انتخابية، وتمّ التركيز في هذه الانتخابات على المواطن الأمّي الذي يتوجه للإدلاء بصـوته، حيث سـيكون هناك كشـف يتم فيه تسـجيل أسـماء من يدّعون الأميّة، وكذلك تسـجيل أرقامهم الوطنية، من أجل التأكد إن كانوا أميّين أم لا، وذلك لضمان نزاهة العملية الانتخابية، كما أنّ القضاء سـوف يكون له دوراً في الإشـراف على العملية الإنتخابية، إذن، يحاول هذا القانون أن يخرج بالعملية الانتخابية إلى بر الأمان، وأن يكون هناك استفادة من أخطاء الماضـي، وبالتالي تجسيد الشفافية والديمقراطية[1].

[1] أحمد التميمي، صحيفة الغد، (22-7-2010).

ومع اقتراب موعد انتخابات المجلس النيابي السادس عشر، تحاول الدولة إجراء العملية الانتخابية في جو من الشـــفافية والنزاهة، خاصـــة وأنّ هناك مقاطعة من جانب أبرز القوى السياسية في الأردن، وهي جبهة العمل الإسلامي، بالتالي فإنّ هذا الغياب يزيد من عبء الحكومة، ويحمّلها مســؤولية أكبر من أجل إنجاح الانتخابات، وذلك للبرهنة أمام العالم بأنّ الانتخابات النيابية في الأردن تجري على مستوى عال من الكفاءة، وفي إطار تحقيق ذلك، فقد رحّب الأردن بقدوم المنظمات والهيئات الدولية من أجل متابعة ســير العملية الإنتخابية، حيث يســاهم ذلك في إظهار صــورة الأردن الحقيقية، ومدى اهتمام الأردن في أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، وقد اشـــترطت الحكومة أن تكون الهيئات المراقبة للانتخابات هي منظمات دولية متخصـــصـــة بحقوق الإنســـان أو الديمقراطية، وأن تكون المنظمة غير ربحية وغير حزبية، ومن الجدير بالذكر، أنّ هذه هي المرة الأولى التي يســـمح بها الأردن لهيئات دولية بمتابعة الانتخابات، حيث تمّ متابعة ورصـــد انتخابات عام 2007 من قبل المركز الوطني لحقوق الإنســـان، وهي جهة وطنية مموّلة حكومياً قامت بمتابعة الانتخابات، ولكن خلال الأيام التي ســـبقت يوم الانتخاب. أمّا الآن، فقد سمحت الحكومة لجهات محلية ودولية بمتابعة الانتخابات، ولكن شريطة عدم التدخل بسير العملية الانتخابية[1].

كما شـــهدت انتخابات عام 2010 تغطية إعلامية كبيرة، حيث بلغ عدد الراصـــدين للانتخابات من جانب وسائل الإعلام سبعة عشر راصداً، كما اتسمت المادة الإعلامية

[1] وكالة الحقيقة الدولية للأنباء، (20-10-2010).

المرصودة بالحيادية، إذن، فمن الملاحظ أنّ الإعلام على إحاطة شاملة بسير التحضير للانتخابات، وبالتالي فإنّ هذا الوجود الكثيف للإعلام، يعزّز من احتمالية حدوث انتخابات نزيهة[1].

وقد بلغ عدد المرشحين للانتخابات ثمانمائة وثلاثة وخمسون مرشحاً، من بينهم مائة واثنتان وأربعون مرشحة، وقد أشار المراقبون إلى أنّ هذا الرقم يتناسب مع النمو الطبيعي للسكان في الأردن، وأنّ قرار مقاطعة الانتخابات من جانب جبهة العمل الإسلامي كان محدود التأثير، ومن الجدير بالذكر، أنه ورغم ارتفاع عدّد مقاعد النساء في المجلس النيابي، إلّا أنّ عدد المرشحات للمجلس قد انخفض مقارنة بانتخابات عام 2007[2].

من المفاهيم الهامة، والتي لعبت دوراً كبيراً في رسم سياسات المجالس النيابية هي الكتل البرلمانية.

يعرف التكتل البرلماني بأنّه توافق يتم بين مجموعة من الأعضاء داخل المجلس النيابي، وذلك من أجل التأثير في عملية التصويت أو عملية صنع القرار من خلال اتخاذ مواقف موحدة، وكذلك تحقيق مصالح مشتركة، ولا يُشترط في أعضاء التكتل

[1] نتائج تقرير رصد وسائل الإعلام للانتخابات، أخبار مركز القدس للدراسات السياسية.

[2] جريدة الدستور (14-10-2010).

البرلماني أن يكونوا أصـــحاب أيديولوجية واحدة، أو حتى أن يكونوا من أصـــحاب الأيديولوجيات، مع أنّ ذلك يعتبر ضرورياً من أجل استقرار التكتل وثباته.

أهم الفوائد التي يمكن أن تتحقّق من وجود الكتل البرلمانية

1- رفع فاعلية العمل النيابي وزيادة نشاطه، حيث أنّ العمل بشكل موحد يزيد من إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة.

2- كسب الوقت والإنجاز السريع للقضايا المطروحة على المجلس، وذلك بواسطة المتابعة الجماعية لهذه القضايا.

كما أنّ هناك العديد من العوامل التي تؤثر في عمل الكتل البرلمانية وفاعليتها، منها:

- حالة عدم الاســتقرار في عدد أعضــاء الكتل البرلمانية، حيث يؤثر ذلك على فاعليتها.
- غياب الأيديولوجية عن التكتل البرلماني يساهم في حالة عدم الثبات والاستقرار داخل التكتل.
- عدم الإلتزام من جانب أعضـــاء التكتل البرلماني بما يصـــدر عن التكتل من قرارات.
- عدم الاتفاق على مواقف موحدة تجاه القضايا المطروحة.

ومن النقاط التي تُعدّ بمثابة المقياس لمدى التماســك داخل الكتلة البرلمانية، قضــية طرح الثقة بـالحكومـات، وكـذلـك انتخـاب رئيس المجلس النيـابي والتصـــويـت على الموازنة[1].

الكتل البرلمانية في المجلس النيابي الثالث عشر

ضـمّ المجلس النيابي سـتّ كتل برلمانية، ولم يكن عدد أعضـاء هذه الكتل ثابتاً، حيث شهدت العديد من الانسحابات والانتقالات من تكتل إلى آخر. وهذه الكتل هي:
الكتلة الوطنية، كتلة التجمع النيابي، كتلة الوفاق، كتلة التضـامن، كتلة الوسـط النيابي، المستقلون[2].

الكتل البرلمانية في المجلس النيابي الرابع عشر

كتلة الوفاق، الكتلة الوطنية الديمقراطية، كتلة المســـتقلون، كتلة الإصـــلاحيون، كتلة جبهة العمل الإســلامي، كتلة التجمع الديمقراطي، كتلة الجبهة الوطنية، كتلة الشــعب، تجمع النواب المستقلين، كتلة جبهة العمل البرلماني الوطني[3].

[1] خالد الهميسات، خالد موسى الزعبي، مرجع سابق، ص(135، 137، 139).
[2] المرجع السابق، ص210.
[3] الكتل البرلمانية في مجلس النواب الرابع عشر.

الكتل البرلمانية في المجلس النيابي الخامس عشر

كتلة التيار الوطني، كتلة الإخاء، الكتلة الوطنية الديمقراطية، كتلة جبهة العمل الإسلامي، كتلة المستقلون[1].

2-دور المرأة في المشاركة السياسية

يُعدّ دور المرأة والمكانة التي تتمتع بها فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، من المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها تقييم حركة الإصلاح السياسي في الأردن في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين.

لقد أكّد الملك عبدالله في مختلف خطاباته على أهمية تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية حيث قال: إنّ المرأة تمثل القطاع الواسع في المجتمع الأردني، وإنّ الديمقراطية لن تكون طالما لم يكن هنالك تمثيل للمرأة في البرلمان، وطالما بقيت بعيدة عن عملية صنع القرار.

تجربة المرأة في البرلمان

لقد شهدت الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثالث عشر، حركة نسائية نشطة بهدف الوصول إلى البرلمان، وذلك حتى تكون هناك قوة مؤثرة قادرة على حماية مكتسبات المرأة، وتحديث القوانين التي من شأنها النهوض بها، وقد ترّشح للإنتخابات عام

[1] مركز القدس، مرجع سابق.

1997 سبع عشرة إمرأة، ولم تنجح أيّ منهنّ في الوصول إلى المجلس النيابي، حيث حصلنّ على (13086) ثلاثة عشر ألفاً وستّ وثمانين صوتاً من إجمالي الأصوات، وفي الإنتخابات التكميلية للمقعد الشاغر في المجلس الثالث عشر، والتي تمّت في شهر آذار من عام 2001 بسبب وفاة أحد النواب، تمّ انتخاب السيدة نهى المعايطة من قِبل المجلس ذاته، حيث لم تجر انتخابات عامه[1].

ومن أسباب عدم وصول المرأة إلى المجلس النيابي:

1- قانون الانتخاب الذي يقوم على مبدأ الصوت الواحد، حيث أعاد هذا القانون الانتخابات إلى الإطار العشائري، ومن المعروف أنّ هذا البناء الاجتماعي يفضل دعم مرشح رجل، عوضاً عن مؤازرة المرأة المرشحة، دون النظر إلى درجة الكفاءة.

2- الموروث الاجتماعي المتمثل بعدم وجود قناعة لدى المجتمع بأهمية دور المرأة في الوصول إلى المواقع القيادية.

3- تعقّد الإجراءات الانتخابية، مثل نقل أسماء الناخبين من دائرة إلى أخرى، وكذلك الحصول على البطاقة الانتخابية وعدم خضوع الانتخابات لرقابة القضاء من أجل ضمان النزاهة.

4- برلمان خدمات، أيّ أنّه عندما لا تكون هناك انتخابات قائمة على أساس حزبي ووفق برامج سياسية، يتحول عند ذلك المجلس إلى برلمان خدمات، وفي

[1] تجربة المرأة الأردنية من أجل الوصول إلى البرلمان، إميلي نفاع.

هذه الحالة تكون فرصة وصول المرأة صعبة جداً، وذلك بسبب عدم وجود القناعة بقُدرة المرأة على تقديم الخدمات، نتيجة عدم وصولها إلى مواقع المسؤولية في مختلف القطاعات[1].

أما في المجلس النيابي الرابع عشر، فقد شهد تحولاً في المشاركة النسائية، وقد تمّثل هذا التحول في تحديد ستة مقاعد للمرأة في البرلمان، وذلك بموجوب قانون الانتخاب رقم (34) لعام 2001، والذي تم تعديله في عام 2003، وقد شهد هذا المجلس تقديم **وثيقة المرأة الأردنية** – برنامج المرحلة القادمة – مقدمة إلى مجلس الأمة، وقد تضّمنت هذه الوثيقة العديد من المحاور هي:

- محور التشريعات والقوانين: حيث طالبت الوثيقة بإجراء التعديلات على العديد من القوانين، ومنها قانون الانتخاب، وكذلك تعديل قانون الجنسية وغيرها من القوانين.
- المحور المعيشي والاقتصادي: وفي هذا السياق، تطرقت الوثيقة إلى الأزمة الاقتصادية التي يعانيها الأردن، كما دعت الوثيقة إلى وضع سياسات اقتصادية تكفل النهوض بمختلف القطاعات الإنتاجية.

[1] تجربة المرأة الأردنية من أجل الوصول إلى البرلمان، إميلي نفاع.

- المحور الإعلامي: حيث أكّدت الوثيقة على كفالة حرية الإعلام واستقلاليته، وكذلك على دور الإعلام في إبراز الصـــورة الحقيقية للمرأة، كما دعت أيضـــاً إلى تشجيع انضمام الإعلاميات إلى الحركات النسائية.
- المحور الاجتماعي والثقافي: والذي أكّد على أهمية الأســـرة ودورها في تماســـك المجتمع.

كما دعت الوثيقة إلى إعادة النظر في منظومة العادات والتقاليد والتخلّص من النقاط السلبية الدخيلة على المجتمع[1].

أما المجلس النيابي الخامس عشر، فقد شهد فوز أول إمرأة بمقعد برلماني خارج نظام الكوتا النسائية، وهي (فلك الجمعاني) حيث حصلت على ثلاثة آلاف وثلاثمائة وصوتٍ واحد. هذا وقد شهدت انتخابات المجلس الخامس عشر مشاركة نسائية قوية، حيث بلغ عدد المرشحات إلى مائة وتسعة وتسعين مرشحة، وهذا الرقم يعد أعلى الأرقام المسجلة في تاريخ مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية.

ومن الجدير بالذكر، أنّ قانون الانتخاب لعام 2010 أعطى المرأة إثني عشـــر مقعداً ضمن نظام الكوتا، إضافة إلى إمكانية التنافس على مقاعد أخرى. وبقيَ أن نشير إلى

[1] وثيقة المرأة الأردنية – برنامج المرحلة القادمة، مقدمة إلى أعضاء مجلس الأمة (2003–2007).

أنّ أول سـيدة وصـلت إلى البرلمان هي توجان فيصـل في انتخابات المجلس النيابي الثاني عشر، حيث وصلت حينها من خلال الكوتا الممنوحة للشركس والشيشان.

ومن أبرز إيجابيات وصـول المرأة إلى البرلمان، أنها تسـاهم في تغيير نظرة الجمهور والرأي العام في المجتمعات المحافظة بصورة تدريجية لدور المرأة في الحياة العامة[1].

تجربة المرأة في الأحزاب منذ صدور قانون الأحزاب عام 1992

بدأت تظهر الإحصائيات التي توّضح مدى فاعلية ودور المرأة في الأحزاب السياسية، حيث تُظهر الأرقام أنّ نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب تُعدّ متدنية، وذلك يعود إلى البرامج التي تطرحها الأحزاب والتي تُظهر الدور التقليدي للمرأة، أيّ أنّ الأحزاب لا تتعدى حدود الشعارات السطحية، والتي لا تعبّر عن واقع المرأة ودورها في خدمة المجتمع في مختلف المجالات الاقتصـادية والاجتماعية والتعليمية. وتحاول الأحزاب اسـتقطاب المرأة بشـكل يوازي اسـتقطاب الرجل، ثمّ تعطى دوراً هامشـياً على صـعيد العضـوية، مما انعكس على واقع مشـاركتها ونشـاطها داخل الحزب. كما أنّ انضـمام النسـاء إلى الأحزاب السياسية يكون في غالب الأحيان بواسطة الأصـدقاء أو الأقارب، إذن، فإنّ السبب الرئيسي لانضمام النساء إلى الأحزاب السياسية هو العلاقات الاجتماعية، وقد يكون سـبب اسـتقطاب النسـاء للإنضـمام إلى الأحزاب هو من أجل التصـويت داخل الحزب. كما أنّ النسـاء يفتقرن إلى عنصـر الخبرة في العمل الحزبي،

[1] إنصاف الخوالدة، مشاركة المرأة في التنمية السياسية.

ويظهر ذلك من خلال مطالباتهن من أجل الحصـــول على الدورات التدريبية التي تزيد من مهارتهن في الاتصال مع الجمهور. إذن، يظهر مما سبق، مدى ضعف المشاركة الحزبية للمرأة[1].

أبرز أسباب ضعف المشاركة الحزبية للمرأة الأردنية

1- أسباب سياسية تتمثل في الأحكام العرفية وما ترتب عليها من أثر سلبي، حيث أدّت إلى غياب التنظيمات الحزبية والسياسية ومنع نشاطها واعتقال أفرادها، وقد رافق ذلك هجمة سياسية وإعلامية طالت الأحزاب والمؤسسات الحزبية، بالتالي انعكست هذه الأجواء على الرجال والنساء، ولكن تأثيرها على القطاع النسائي كان أكبر.

2- أســباب اقتصــادية واجتماعية وثقافية، أيّ أنّ العادات والتقاليد الســائدة في المجتمع كان لها الأثر في تقييد حرية المرأة، وكذلك تحديد نشاطها خارج حدود الأسـرة، كما كان للأعباء الاقتصـادية أثر كبير، حيث أنّ المرأة أخذت تعمل إلى جانب الرجل من أجل إعالة الأســرة ورفع مســتويات المعيشــة، أيّ أنّ الأعباء الأسرية لم تترك للمرأة مجالاً للمشاركة في العمل الحزبي[2].

كما أصبحت المرأة تلعب دوراً هاماً في السلطة التنفيذية، حيث أصبح هناك حضور لافت لها في الحكومات في الأردن، وأنّ هذا الدور ينمو بشكل تصاعدي منذ أن تولّى

[1] واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، مركز القدس للدراسات السياسية، تموز 2007.

[2] غالب الفريجات، مرجع سابق، ص(154، 155).

الملك عبدالله الثاني سـلطاته الدسـتورية[1]، ولكن مع ذلك، فإنّه من الملاحظ أن هنالك ضعف في المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، على الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة، إلّا أنّها ما زالت دون المستوى المطلوب.

ومن أهم أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة:

1- ضـعف الدعم المقدّم من جانب الأحزاب ومؤسـسـات المجتمع المدني، حيث يُلاحظ وجود فجوة كبيرة بين كل من هذه المؤسسات والمرأة.
2- غياب القاعدة الجماهيرية التي يمكن أن توّفر الدعم للنسـاء، حتى من النسـاء أنفسهنّ، وذلك قد يعود إلى العشائرية وتبعية المرأة للرجل.
3- رفض المجتمع الأردني لفكرة المشاركة السياسية للمرأة، وذلك يعود إلى العادات الاجتماعية.

إذن لا بدّ أن يكون هنـالك دعم للمرأة من جـانـب مختلف الجهـات، وأن يكون هنـاك تمكين للمرأة، لتصبح قادرة على القيام بدورها في عملية التنمية السياسية[2].

الحرّيّات والأحزاب

تعتبر قضـية الحرّيات والأحزاب السـياسـية من أبرز المؤشـرات على وجود إصـلاح سـياسـي، وقد بدأت حركة الأحزاب السـياسـية والحرّيات بمختلف أنواعها تشـهد نشـاطاً

[1] موقع رئاسة الوزراء.

[2] رافع شفيق البطاينة، مرجع سابق، ص37.

كبيراً في عهد الملك عبدالله الثاني، وقد أكّد في العديد من خطاباته على أهمية الأحزاب السياسية حيث قال: "وعند الحديث عن الإصلاح السياسي، فإنّ أول ما نريد التأكيد عليه هو أهمية ترسيخ الوعي والثقافة الديمقراطية وتطوير الحياة الحزبية ليتمكن المواطن الأردني من المشاركة الحقيقية في صنع القرار"[1].

ويظهر التراجع في الحياة الحزبية في الأردن من خلال التوتر الذي يظهر في كثير من الأحيان بين الحكومة والأحزاب السياسية، وقيام هذه الأحزاب بمقاطعة الانتخابات النيابيه كما حدث عام 1999.

وفي إطار تحسين الحياة الحزبية في الأردن، صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (19) لعام 2007، وأبرز ما يميّز هذا القانون:

1- تخفيض سن العضو المؤسس، حيث أصبح واحد وعشرون عاماً بدلاً من خمسة وعشرون عاماً.
2- تخصيص دعم مالي للأحزاب السياسيه من موازنة الدولة.
3- عدم التعرّض للمواطنين أو مضايقتهم بسبب انتمائهم الحزبي[2].
4- السماح للأحزاب باستخدام المرافق العامه للدولة.

[1] خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة الخامس عشر، كانون ثاني2007.
[2] قانون الأحزاب رقم (35) لسنة (2007).

ولكن، على الرغم من وجود عدد من المزايا الإيجابية التي يتمتع بها قانون الأحزاب، إلّا أنّ هناك اعتراض من جانب الأحزاب السياسية على العديد من مواد هذا القانون، حيث تشير الأحزاب إلى أنّ هذه المواد تحدّ من تطور الأحزاب السياسية. ومن هذه المواد المادة رقم (5)، والتي تنص على ألّا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن خمسمائة شخص، وأن يكون مقر إقامتهم في خمسة محافظات على الأقل بنسبة (10)% من كل محافظة، المادة رقم (13) والتي تسمح للحزب باستخدام المرافق العامه للدولة، وتضم الماده شرطاً بضرورة أخذ الموافقة المسبقة من وزير الداخلية، وكذلك التنسيق مع الجهة المعنية، إلّا أنّ الأحزاب طالبت بشطب عبارة (بعد أخذ الموافقة المسبقة من الوزير)، كما طالبت الأحزاب بأن يكون الدعم المقدّم للأحزاب بموجب القانون، وليس بمقتضى نظام يصدر لهذه الغايه[1].

ويواجه العمل الحزبي في الأردن العديد من التحدّيات، أبرزها التحدّيات المالية، والتي تتعلق بتمويل نشاط الأحزاب، كذلك هناك سمة تتسم بها الأحزاب، تعتبر تحدّياً يجب مواجهته، وهو أنّ الأحزاب في الأردن تعتبر أحزاب نُخب وليست أحزاب جماهيرية. وأيضاً تركيز اهتمام الأحزاب على القضايا السياسية والخارجية على حساب القضايا المحلية التي تهم المواطن، نقطة لا بد من اعتبارها.

[1] رافع شفيق بطاينه، مرجع سابق، ص94.

ومن أجل مواجهة هذه التحدّيات، لا بدّ من إعادة النظر بالهياكل الحزبية وإعادة بنائها، وذلك على أسس ديمقراطية، والعمل على توحيد هذه الأحزاب من أجل تحقيق المصلحة العامه، والتحديث المستمر للقوانين والتشريعات التي لها علاقة مباشرة مع التنمية والإصلاح السياسي. ولا بدّ أن تقوم الحكومة بإعادة النظر في علاقتها مع الأحزاب السياسية، والعمل على تحسين هذه العلاقة، والنقطة الأهم، هي زيادة الوعي والثقافة لدى المواطنين بأهمية النشاط الحزبي ودوره في تحقيق التنميه السياسية، حيث أنّ عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة الحزبية، هو الذي يجعل من الأحزاب أحزاب نُخب وليست أحزاب جماهير[1].

ومن أبرز الأسباب التي تقف وراء العزوف الشعبي عن الحياه الحزبية:

1- الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الأردن، والتي تنعكس بشكل سلبي على المواطن، وتجعله غير مهتم بالمشاركة بالعمل الحزبي.

2- تزايد عدد الأحزاب والتشابه في أهدافها وبرامجها، وسبب ذلك هو عدم قدرة هذه الأحزاب على الاندماج، وبالتالي حدوث حالة من التمزق والضعف، والذي يعمّق من حالة الضعف كثرة الاستقالات والانشقاقات التي تصيب الأحزاب.

3- تمركز الأحزاب في العاصمة وعدد من مراكز المدن، وابتعادها عن القرى والتجمعات السكانية التي تحيط بالمدن.

[1] رافع شفيق بطاينه، مرجع سابق، ص96.

4- عدم قدرة الأحزاب على عكس صـــوره ديمقراطية لها، ويظهر ذلك من خلال استمرار قيادات الأحزاب في مراكزها لفترات طويلة[1].

5- قلة الوعي لدى المواطنين بأهمية العمل الحزبي.

إذن، وفي ضوء ما سبق، فإنّ الحياة الحزبية في الأردن، وإن كانت تشهد نمواً، ولكنّه ما زال بطيئاً وبحاجة إلى المزيد من الدعم من الحكومة، وكذلك مزيدٍ من المشـــاركه الشعبية، وأيضاً يجب على الأحزاب أن توحّد جهودها وبرامجها، وأن تسعى إلى تحقيق المصـــلحة العامة بعيداً عن المصـــالح الشـــخصـــية، وذلك من أجل تحقيق التنمية والإصلاح السياسي، ونشر الثقافة الديمقراطية.

ومن العناصر الهامة والمرتبطة بعملية الإصلاح السياسي، قضية الحريات، وخاصة حرية التعبير بمختلف أشكالها، وفي هذا السياق، فإنّ أهم ما يمكن الإشارة إليه، هو صدور قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لعام 1998، والذي تمّ بموجبه تخفيض رأس مال الصحف المرخصة، كما تمّ أيضاً تخفيض العقوبات عن الصحفيين، ومع ذلك، لم يلق هذا القانون اسـتحسـاناً، حيث أنه لم يحقّق مطالب نقابة الصـحفيين التي طالبت بمنع توقيفهم في قضايا المطبوعات والنشر.

[1] ذات المرجع السابق، ص95.

وفي عام 1999، قامت الحكومة بإدخال بعض التعديلات على قانون المطبوعات والنشـــر من أجل زيادة هامش الحرية في التعبير، ومن هذه التعديلات تخفيض المحظورات على الصحف، وتخفيض الغرامات من عشرة آلاف دينار إلى ألف دينار، كما أجاز القانون نشـــر جلســـات المحاكم ما لم تقرّر المحاكم عكس ذلك، وتم الإبقاء على سرية مصادر المعلومات، كما تمّ إجراء تعديلات على القانون عام 2007، حيث تم تعديل المادة رقم (2) من القانون الأصلي، وبموجب هذا التعديل، أُلغيت كلمة وزير ووزارة، والتي كانت وزير الإعلام ووزارة الإعلام، وذلك بناءاً على طلب مؤســـســـات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلاميه، التي طالبت بإلغاء وزارة الإعلام، وعلى الرغم من إلغائها، إلّا أنها عادت بصـــيغة جديدة عبر توزيعها على ســـت هيئات مســـتقلة، وجميعها ترتبط برئيس الوزراء مباشرة[1].

وفي عام 2001، تمّ إنشـــاء المجلس الأعلى للإعلام، وذلك بناءاً على توصـــية من الملك عبدالله الثاني، حيث يهدف هذا المجلس إلى تدعيم الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يخص العمل الإعلامي، ويقوم هذا المجلس بمهمة تنظيمية تتجلي بالإشراف، وخلق المناخ الإعلامي الذي يتمتع بالمصداقية والمسؤولية، وذلك ليتسنّى للمؤسسات الإعلامية القيام بمهامها[2].

[1] رافع شفيق بطاينه، مرجع سابق، ص(146، 147، 149).

[2] غيث الطراونة، المبادرات الملكية رؤية للمستقبل، مركز الرأي للدراسات 2006، ص269.

وكان للقضـــاء دور هام فيما يتعلق بجانب حرية الرأي، حيث قام بالفصـــل في العديد من القضـايا التي كانت بين الحكومة والصـحفيين، ومثال على ذلك ما أصـدرته محكمة البداية في عمّان في الثامن من شباط عام 2008، حيث برّأت المحكمة الصـحفي فهد الريماوي[1] من تهمة ذم وقدح الحكومة، في مقال نشـر بعنوان "إنتهاء مدة الصـلاحيات للحكومات الإلكترونية والكربونية".

وهناك العديد من التقارير التي صـــدرت في الســـنوات الماضـــية، أخذت تُظهر تراجع الأردن على سُلم الدول التي تمنح الحرية للإعلام والصـحافة، ومن هذه التقارير، تقرير منظمة مراسلون بلا حدود الذي صدر عام 2007، حيث أشار إلى تراجع الأردن ثلاثة عشرة مرتبة عن التقرير السابق[2].

ولكن في المقابل، هناك تقارير أخرى وضـــعت الأردن في صـــدارة الدول العربية فيما يتعلق بالحريات الصـــــحفية، مثال على ذلك التقرير الذي صـــــدر عن الاتحاد العام للصحفيين العرب[3].

وهناك نوع آخر من الحريات يعتبر مهم جداً، وهي الحريات الدينية، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة تقارير، تشير إلى تراجع الحريات الدينية في الأردن، وأبرز هذه التقارير،

[1] رئيس تحرير جريدة المجد الأسبوعية.

[2] عرفات حجازي، الحريات الصحفية في الأردن مسؤولية وزارة الإعلام، جريدة الدستور (14-4-2010).

[3] الأردن الأول عربياً في الحريات الصحفية، جريدة الدستور (28-7-2010).

التقرير الذي صـــدر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنســـان التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

ولكن يحتوي هذا التقرير على قصـور كبير، حيث أنّه قام بتناول الحريات الدينية من وجهة النظر الأمريكية الغربية، كما أنّه أهمل المعايير الدولية للحريات الدينية، والتي أجمعت عليها مختلف الثقافات والأمم. كما يخلط التقرير بين ما يمكن إعداده من جانب الجهات الرسمية، وبين ما يعتبر نتاجاً لتراكمات اجتماعية[1].

إذن، يلاحظ مما سبق، أنّ حركة الإصـلاح السـياسـي في الأردن تتطور ولكن ببطء، لذلك يجب أن يكون هنالك اهتمام وزيادة وعي لدى المواطنين بأهمية المشـــاركة السـياسـية، ومن أبرز ما تم إنجازه في سـبيل تحقيق ذلك، هو اسـتحداث وزارة التنمية السياسية عام 2003 من أجل دفع عجلة الإصلاح السياسي في الأردن.

الإصلاح الاقتصادي

من المعروف أنّ الأردن عاش فترة عصـــيبة في أواخر الثمانينيات والتســـعينيات من القرن الماضـــي، حيث شـــهدت هذه الفترة العديد من الأحداث الإقليمية والدولية التي دفعت الاقتصاد الأردني إلى التراجع، ومن أبرز هذه الأحداث:

[1] بيان صادر عن المركز الوطني لحقوق الانسان حول تقرير الخارجية الأمريكية .

1- تراجع حجم المساعدات العربية المقدّمة للأردن، وذلك بسبب موقفه من الحرب على العراق عام 1990.

2- تقليص الأسواق أمام الصادرات الأردنية.

3- تراجع حوالات الأردنيين العاملين بالخارج، وكذلك انخفاض الطلب على القوى العامله الأردنية.

4-حرب الخليج الثانية، والتي أدّت إلى عودة أعداد كبيرة من الأردنيين الذين كانوا يعملون في دول الخليج، ممّا أدى إلى زيادة في عدد السكان.

وقد رافق ذلك العديد من التداعيات التي أثّرت سلباً على الاقتصاد الأردني، ومن هذه التداعيات:

1- زيادة العجز في كل من ميزان المدفوعات[1] والموازنة العامة للدولة[2].

2- تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وارتفاع معدلات البطالة.

3- زعزعة الاستقرار النقدي، الأمر الذي أدّى إلى تراجع سعر صرف الدينار الأردني وانخفاض كبير في مستوى المعيشة لدى الفرد.

ولمواجهة هذا التدهور الاقتصادي، قام الأردن وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بتبني برامج التصحيح الاقتصادي، حيث كان البرنامج الأول من عام (1992-1998)، والثاني من (1999-2001). وقد عملت هذه

[1] ميزان المدفوعات هو سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة زمنية معينة، وعادة تكون هذه الفترة هي سنة واحدة.

[2] الموازنة هي تقدير للمصروفات والإيرادات المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة.

البرامج على رفع معدلات النمو الاقتصـــادي، وكذلك تحقيق الاســـتقرار النقدي، كما ركّزت برامج التصحيح الاقتصادي على زيادة الانفتاح والتحرّر الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي[1].

وعندما تولّى الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية عام 1999، أبدى اهتماماً كبيراً في رفع مستويات النمو الاقتصـــادي والنهوض بالاقتصـــاد الأردني بعد الأزمة التي أصابته، وقد بدى ذلك واضحاً من خلال تأكيد الملك في كافة خطاباته على ضرورة رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومواجهة التحدّيات الاقتصادية التي يعاني منها الأردن وأهمها الفقر، البطالة، المديونية الخارجية، العجز في الموازنة، واستمرار الاعتماد على المنح الخارجية. ومن الحلول المطروحة لمواجهة هذه التحدّيات، التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل رفع مستويات المعيشة لدى المواطنين، حيث يعتبر مستوى المعيشة من أهم المؤشرات على الانتعاش الاقتصادي[2].

أبرز السياسات الاقتصادية التي اتّبعها الأردن من أجل تحقيق الإصلاح والتنمية الاقتصادية.

1- **التخاصية:** والتي تسعى إلى تنشيط دور القطاع الخاص ليصبح شريكاً في التنمية الاقتصادية، كما أنّ التخاصية تساعد القطاع العام على التركيز على دوره الرقابي والتنظيمي، وتترك الجانب التنفيذي للقطاع الخاص، وكذلك

[1] غيث الطراونه، المبادرات الملكية، رؤية للمستقبل، مركز الرأي للدراسات، ص26.

[2] فهد الفانك، صحيفة الرأي، التحدّيات الاقتصادية الباقية.

التسـهيل من عملية جذب رؤوس الأموال من أجل الاسـتثمار في الأردن. وقد بلغت الإيرادات الناتجة عن التخاصـية تسـعمائة مليون دولار أمريكي، أيّ ما يعـادل (12)% من النـاتج المحلي الإجمـإلي[1]. ومن أجـل تعزيز التقـارب والتعاون بين القطاعين العام والخاص، قام الملك عبد الله الثاني بالعديد من الإجراءات التي من شـــأنها تحقيق التعاون فيما بينها، ومن هذه الإجراءات إصـدار الملك عبد الله الثاني مرسـوماً ملكياً في الثالث عشـر من كانون أول عام 1999، عيّن بموجبه عشـرين عضـواً غالبيتهم من القطاع الخاص في المجلس الاسـتثماري الاقتصـادي لمراقبة تطبيق الإصـلاحات الحيوية في مختلف المجالات الاقتصـادية والاجتماعية. كما قام الملك عبد الله الثاني بدعوة ما يزيد عن مائة وستين من ممثلي القطاعين العام والخاص في منطقة البحر الميت، وذلك من أجل تعزيز التعاون بين القطاعين، وقد اسـتمرت الاجتماعات مدة يومين، صـدرت بعدها العديد من التوصـيات من أجل النهوض بالاقتصاد الأردني، ومن هذه التوصيات:

- إتّباع سياسات التحديث والتحرير الاقتصادي.
- إجراء التعديلات التشـريعية التي تسـهم في تحقيق الإصـلاح الاقتصـادي، ومن هذه التعديلات سن قوانين تشجيع الاستثمار[2].

[1] غيث الطروانه، مرجع سابق، ص45.

[2] مصـطفي الخوالدة، وسـام زهران، شـيرين العمايرة، المبادرات الملكية السـامية لجلالة الملك عبدالله الثاني، ص(323، 324).

وفي عام 2000 صدر القانون رقم (25) الخاص بالتخاصية، والذي نُشر في الجريدة الرسمية في الثاني من تموز عام 2000، وذلك ليكون هنالك إطاراً مؤسسياً وقانونياً للتخاصية في الأردن، وتم إنشاء مجلس التخاصية ليحل محل اللجنة الوزارية العليا للتخاصية، ومن أبرز أساليب التخاصية التي تبنتها الحكومة:

1- تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، إما بشكل كلي أو جزئي.
2- إتفاقيات الامتياز، حيث يتم منح الحق للقطاع الخاص ليقوم بتقديم خدمة عامة مقابل شروط معينة، ومثال على ذلك تخاصية مؤسسة النقل العام.
3- عقود التأجير، حيث تبقى ملكية المؤسسة بيد الدولة، ولكن يقوم القطاع الخاص بتشغيلها كما هو الحال في سكة حديد العقبة.

وهنالك أساليب أخرى للتخاصية، مثل عقود الإدارة، حيث تبقى المؤسسة بيد الدولة، ولكن يعهد بإدارتها للقطاع الخاص بموجب عقد بين الجانبين.

ومن المقاصد التي تسعى التخاصية إلى تحقيقها، رفع كفاءة المشروعات الإنتاجية، وزيادة قدراتها التنافسية، والمساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والدولية، والعمل على خلق مناخ استثماري مناسب. ومن مقاصد التخاصية أيضاً تخفيف العبء على الخزينة من خلال وقف المساعدات والقروض التي تقدّمها للمشاريع الخاسرة

والمتعثرة، كما وتساعد التخاصية على اتباع أساليب جديدة وحديثة في إدارة المشاريع من خلال استخدام التقنية الحديثة[1].

ومن الأمثلة على الشركات التي نُفّذ عليها نظام التخاصية، شركة الإسمنت الأردنية المملوكة للقطاع الخاص، حيث اشترتها شركة (لافارج) الفرنسية، كما تمّ خصخصة شركة الاتصالات الأردنية وشركة الأسواق الحرة في المطارات الأردنية، والتي تمّ بيعها لشركة (الديانا) الإسبانية بحوالي ستين مليون دولار، وبامتياز مدته (12) عاماً. وقد أسهمت العوائد المالية التي نتجت عن عملية التخاصية في دعم احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية، مما أدّى إلى انخفاض الفوائد، وبالتالي تنشيط النمو الاقتصادي. كما أسهمت التخاصية أيضاً في خلق فرص العمل، كما أشاد البنك الدولي بالتجربة الأردنية واعتبرها من أنجح تجارب التخاصية في الشرق الأوسط[2].

2- **المناطق الاقتصادية:** وهي إحدى الحلول التي يرى الملك عبد الله الثاني أنها مجدية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن أبرز المناطق الاقتصادية، ما عُرف بالمناطق التنموية، حيث تقوم هذه المبادرة على إقامة المناطق التنموية في محافظات المملكة، لما لهذه المناطق من أهمية في جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل. وتهدف الرؤية الملكية إلى توزيع مكاسب التنمية على مختلف المناطق في المملكة، وإقامة المشاريع

[1] الهيئة التنفيذيه للتخاصيه.

[2] غيث الطراونه، مرجع سابق، ص(46، 47).

التنموية التي تتلاءم مع بيئة كل محافظة. وقد صـــدر قانون المناطق التنموية رقم (2) لعام 2008 وذلك حتى يكون هنالك إطار عمل قانوني واضـــح، يتم من خلاله الســـير في تطبيق الرؤية الملكية، وقد تضـــمّن القانون العديد من البنود التي من شـأنها تحقيق التنمية، حيث جاء في المادة رقم (3) أنّ الهدف من إنشـاء المناطق التنموية هو تعزيز القدرة الاقتصـادية للمملكة، وإيجاد بيئة اسـتثمارية جيدة، كما وتسـهم المناطق التنموية في تحسـين الواقع الاجتماعي والاقتصـادي والثقافي والعمراني، من خلال ما توفره من البنى التحتية من أجل إنشـاء المشـاريع الاسـتثمارية والخدمية. وكذلك تضـمنت المادة رقم (7) من القانون إنشاء هيئة للمناطق التنموية، حيث تتوّلى هذه الهيئة رسم السياسات العامة، وتنظيم البيئة الاسـتثمارية والأنشـطة الاقتصـادية. كما أعطى القانون الصـلاحيات للهيئة بأن تكون مسـؤولة عن الشـؤون البلدية، كما ألزم القانون بموجب المادة رقم (20)، الممول الرئيسي الذي يتولى إدارة أيّ منطقة تنموية، القيام بجميع أعمال التمويل والتطوير، والتي تتضمن تجهيز المرافق والخدمات مثل المياه، الطرق، الكهرباء وشبكات الصرف الصحي.

وقد جاءت هذه الصـــلاحيات لهيئة المناطق التنموية نتيجة لعدم قدرة البلديات على القيام بتنفيذ المشـــاريع التنموية. وذلك نتيجة للصـــعوبات التي تواجهها البلديات في تنفيذ مثل هذه المشـاريع، ومن هذه الصـعوبات عدم توفر الموارد الكافية، وزيادة المديونية التي تعاني منها البلديات، والسبب في ذلك هو الزيادة

السكانية التي تؤثر بشكل سلبي، وتزيد من الضغط على الموارد المتوفرة، وأيضاً اتساع الحدود الإدارية للبلديات، وغياب التنظيم والتخطيط. كما منح قانون المناطق التنموية المستثمر العديد من المميزات والتخفيضات والإعفاءات من أجل دعم وتشجيع المستثمرين للقيام بالمشاريع الاقتصادية، كما منح القانون الحكومة صلاحية إصدار تعليمات منح الإقامات والتأشيرات للمستثمرين الأجانب والعاملين في المشاريع المُقامة في المناطق التنموية[1].

وقد أعطى قانون المناطق التنموية لمجلس الوزراء صلاحية إنشاء المناطق التنموية وتعيين حدودها وتوسعتها أو تضييقها، شريطة أن تُنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية[2].

وأبرز الحوافز والإعفاءات التي أقّرها قانون المناطق التنموية:

1- ضريبة الدخل (5)% على الدخل المتأتي من النشاط الاقتصادي داخل المناطق التنموية.
2- ضريبة المبيعات (0)% على السلع والخدمات التي يتم استيرادها أو شراءها لغايات ممارسة النشاط الاقتصادي.
3- الرسوم الجمركية (0)% على جميع الآلات والمعدات التي تدخل في تجهيز المناطق التنموية.

[1] نبيل المعاني، نظرات على قانون المناطق التنموية (9-6-2008).
[2] صحيفة الدستور، إرادة ملكية بالموافقة على قانون المناطق التنموية وأنظمة جامعات (20-2-2008).

4- ضـــريبة الخدمات الاجتماعية (0)% على الدخل المتحقّق للمؤســـســـة داخل المنطقة التنموية، وكذلك ضـــريبة توزيع أرباح الأســـهم والحصّـــص في الشركات(0)%.

ومن أبرز تجارب المناطق الاقتصـادية التي أثبتت نجاحها، والتي شـجعت على نشـر فكرة المناطق التنموية على مختلف المحافظات، إقامة منطقة العقبة الاقتصـــادية الخاصة.

منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

أُنشئت كمنطقة حرة بمبادرة من الملك عبد الله الثاني بن الحسين، حيث كانت تلك هي البداية لتصـبح العقبة مركزاً اقتصـادياً حيوياً على مسـتوى المنطقة، وذلك لما تتمتع به من موقع اسـتراتيجي[1] على البحر الأحمر، وتعتبر منطقة العقبة الاقتصـادية أحد أهم الأنشطة التي تُسهم في نقل الأردن إلى الاقتصاد العالمي. وتمتاز العقبه بقدرتها على استيعاب العديد من الأنشطة الاقتصادية، ومن أبرز هذه الأنشطة: السياحة، الخدمات الترفيهية، الخدمات المهنية، والنقل بمختلف الوسائط، كما أنّ موقعها يجعلها قادرة على توفير فرص استثمارية على مستوى عالمي[2].

[1] أهمية الموقع الاستراتيجي لمدينة العقبة تكمن في كونها مفترق طرق لأربعة دول.

[2] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص107.

باشرت منطقة العقبة الاقتصادية عملها في مطلع عام 2001، وتبلغ مساحتها ثلاثمائة وخمسة وسبعون كيلومتراً مربعاً، كما وتتمتع منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالعديد من المزايا الاستثمارية مثل: عدم وجود القيود على نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في كافة المجالات الصناعية والتجارية والسياحية. كما أنّ هنالك إعفاء من الرسوم الجمركية على مستوردات المنطقة باستثناء المركبات التي تخضع لنظام خاص. ومن المزايا الأخرى التي تتمتع بها منطقة العقبة الاقتصادية، عدم وجود القيود على التعامل بالعملات الأجنبية، وعدم وجود قيود على نقل الأرباح ورأس المال إلى الخارج. وقد سعت الخطّة الاستراتيجية التي تم وضعها إلى تحقيق العديد من الأهداف، ومن أهمها جذب استثمارات بقيمة ستة بلايين دولاراً أمريكياً، إضافة إلى خلق سبعمائة ألف فرصة عمل، وذلك بحلول عام 2030. وقد قسّمت الخطة الاستراتيجية لمنطقة العقبة الاقتصادية الاستثمارات إلى ثلاثة أقسام، حيث كان النصيب الأكبر للقطاع السياحي بنسبة (50)%، والقطاع الصناعي بنسبة (20)%، وقطاع الخدمات بنسبة (30)%. ففي القطاع السياحي تم توقيع العديد من الاتفاقيات من أجل دعم وترويج السياحة في العقبة، مثل الاتفاقية التي وُقّعت مع الاتحاد الأوروبي، والتي تمنح منطقة العقبة الاقتصادية مبلغ مليونين وثلاثمائة ألف يورو من أجل دعم السياحة في العقبة. كما تم وضع استراتيجية لتطوير السياحة، بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للدعم (USAID)، وقد بدأ العمل بتنفيذ هذه الاستراتيجية في نهاية عام 2002. ومن أبرز المشاريع الاستثمارية التي شهدتها العقبة، إنشاء مدينة العقبة الصناعية الدولية، وتغطّي المدينة الصناعية مساحة مائتين وخمسة وسبعين هكتاراً، وستعمل هذه المدينة الصناعية على

استغلال موقع العقبة في التسويق الإقليمي، كما ستسهم في توفير فرص العمل. وقد تمّ إنشاء العديد من المشاريع في المدينة الصناعية، حيث تمّ بناء مشروعين غطّت مساحتهما ثمانية دونمات خلال عام 2005، وقد تمّ إنشاء العديد من المرافق الخدمية من مستشفيات وفنادق ووحدات سكنية[1].

إذن، من الملاحظ أن إعلان العقبة منطقة اقتصادية خاصة، قد أسهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي، إضافة إلى الانتعاش الإقتصادي الذي انعكس على المدينة، الأمر الذي أثّر بشكل إيجابي على مستويات المعيشة للمواطنين، حيث أصبح هناك اتساع في سوق العمل. ونتيجة لنجاح تجربة منطقة العقبة الاقتصادية، بدأ التوجه إلى بقية المحافظات من أجل إعلانها مناطق تنموية، حيث يكون الاستثمار متناسباً مع بيئة كل محافظة.

ومن أبرز المناطق التنموية في الأردن:

منطقة الملك الحسين بن طلال في محافظة المفرق:

وهي أولى المناطق التنموية التي أطلقها الملك عبد الله الثاني عام 2006، وتبلغ مساحتها واحداً وعشرين كيلومتراً مربعاً، وتُعد هذه المنطقة التنموية بموقعها المتوسط مناسبة لقيام الاستثمارات الصناعية، ومن المتوقع أن تصل قيمة الاستثمارات في هذه المنطقة إلى حوالي المليار دولار، كما ستوفر ما يقارب خمساً وثلاثين ألف فرصة

[1] غيث الطراونه، مرجع سابق، ص(108، 111، 113).

عمل. وقد تم إنفاق ما يقارب خمسين مليون ديناراً أردنياً من أجل تجهيز البنية التحتية اللازمة لاستقبال الاستثمارات، كما أنّ حجم الاستثمارات المعلنة في المنطقة التنموية وصلت إلى ثمانين مليون ديناراً أردنياً.

منطقة إربد التنموية

أُنشئت المنطقة في أيار من عام 2007 من أجل جذب الاستثمارات في المجالات الطبية والتقنية، وفي قطاع الاتصالات، وذلك لتصبح إربد مدينة عصرية قادرة على خدمة الجامعات المحيطة، ومن المتوقع أن تستقطب المنطقة استثمارات بقيمة أربعمائة مليون دولاراً أمريكياً، وكذلك توفير ما يقارب خمس عشرة ألف فرصة عمل، وتبلغ مساحة هذه المنطقة (3.2) كيلومتراً مربعاً، ونسبة الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات تبلغ (60)%، أما قطاع الرعاية الصحية فستكون نسبة الاستثمار فيه (24)%، وقطاع التعليم (8)%[1].

ومن المناطق التنموية الأخرى التي تم إطلاقها منطقة معان التنموية، ومنطقة البحر الميت.

من الملاحظ بعد هذا الطرح للمناطق التنموية في الأردن، أنّ بيئة المنطقة أو المحافظة التي تحتضن المنطقة التنموية، هي من يحدّد طبيعة ونوعية الاستثمارات التي تُقتم، ففي منطقة الملك الحسين بن طلال، كانت الاستثمارات تركّز على الجانب الصناعي،

[1] المناطق التنموية– رؤية ملكية لتوزيع مكتسبات التنمية وجذب الاستثمارات، وكالة الأنباء الأردنية – بترا (6–6–2009).

أمّا المنطقة التنموية في إربد، فقد كان الاستثمار فيها مُنصباً على الجانب التكنولوجي والعلمي، وذلك نظراً لوجود الجامعات[1] بالقرب من تلك المنطقة.

وهناك نوع آخر من المناطق يسهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهي المناطق الحرة، حيث تقوم المناطق الحرة بتقديم المرافق والخدمات والبنى التحتية اللازمة من كهرباء وماء وشبكات الطرق المناسبة، كما تحتوي هذه المناطق على فروع للبنوك وشركات التأمين، كما ويمكن تسجيل الشركات داخل المناطق الحرة بدلاً من وزارة الصناعة والتجارة.

ومن أبرز المزايا التي تتمتع بها المناطق الحرة

1- إعفاء أرباح المشروع من ضرائب الدخل للسلع المصدرة للخارج، وكذلك إعفاء تجارة الترانزيت، بالإضافة إلى الأرباح الناتجة عن بيع أو نقل البضائع داخل حدود المنطقة الحرة.
2- إعفاء الرواتب والبدلات للموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع المُقامة في المناطق الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.
3- إعفاء البضائع المصدرة أو المستوردة منها إلى أطراف أخرى غير السوق المحلي، من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وكافة الرسوم والضرائب المستحقة عليها، باستثناء رسوم الإجازات والخدمات.

[1] تضم مدينة إربد كل من جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا.

4- إعفاء الأبنية والمنشـــآت العقارية المبنية في المناطق الحرة من رســـوم الترخيص وضرائب الأبنية والأراضي.

ومن أهم المناطق الحرة في الأردن، المنطقة الحرة في ســـحاب التي تم إنشـــاؤها عام 1997، والمنطقة الحرة في الكرك التي أنشـئت عام 2001، والمنطقة الحرة في مطار الملكة علياء المنشأة في عام 1998.

وهناك العديد من المناطق الحرة الخاصـة مثل شركة الكيماويات الأردنية الهندية لإنتاج حامض الفسفوريك، وشركة مغنيسيا الأردن لإنتاج المغنيسيوم ومشتقاته[1].

3 - برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي

تمّ إعداد هذا البرنامج في تشـــرين الثاني من عام 2001، وذلك بناءاً على التوجيهات الملكية، ويهدف هذا البرنامج لتحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، وتطوير الموارد البشـــرية،[2] وتوفير خدمات حكومية على درجة عالية من الكفاءة، ومن هذه الخدمات الرعاية الصـــحية والتعليمية، وكذلك النهوض بالمناطق الريفية، وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار في المشاريع التنموية الكبرى، وتبنّي آليات جديدة

[1] مؤسسة تشجيع الاستثمار، المناطق الحرة.

[2] تطوير الموارد البشـــرية، أي تطوير قطاعات التعليم العالي والتعليم العام، وكذلك التدريب المهني والاهتمام بالشـــؤون الثقافية، إضـــافة إلى الاهتمام بشـؤون رعاية الشـباب من أجل رفع كفاءة المواطنين، وزيادة فاعلية الطاقات البشـرية في الأردن.

في عملية اتخاذ القرار، تقوم على الدقة والسرعة والكفاءة والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي. ومن الجدير بالذكر، أنّ هذا البرنامج يعتبر أول برنامج محدّد المعالم وواضح الأهداف، حيث أصبحت كل وزارة على علم بما يجب عليها القيام به من مشاريع خلال الفترة من (2002-2004)، وقد تمّ تضمين هذا البرنامج في قانون الموازنة العامة في فصل مستقل، وذلك لكونه يعتمد في عملية التمويل على المنح والمساعدات الإضافية، إضافة إلى اعتماده على جزء من عوائد التخاصية.

العناصر الرئيسية لبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي

1- الاستثمار في رأس المال العام، ويشمل ذلك الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتطوير قطاع المياه وتطوير المناطق الريفية.

2- الاستثمار الخاص، ويشمل التخاصية ومشاريع التطوير الرئيسية مثل الاستثمار في مشاريع الطاقة والمياه والمناطق الاقتصادية الخاصة.

3- خلق البيئة التنظيمية والتشريعية والرقابية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما في ذلك تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة[1].

[1] مصطفي الخوالدة، وسام زهران، شيرين العمايرة، مرجع سابق، ص(370-372).

أبرز الإنجازات التي حقّقها البرنامج

لقد حقّق البرنامج العديد من الإنجازات، فعلى صعيد التشريعات قامت الحكومة بسن وتعديل العديد من القوانين والتشريعات بهدف خلق البيئة القانونية اللازمة للتسريع من عملية التحديث والإصلاح، وكذلك تهيئة القطاع الخاص من أجل استيعاب زخم العملية التنموية، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل النهوض بالاقتصاد الأردني، ورفع مستويات المعيشة لدى المواطنين.

ومن أبرز الإصلاحات التشريعية التي تم تنفيذها، قانون معدّل لقانون الشركات، قانون معدّل لقانون التعليم العالي، قانون تطوير المشاريع الاقتصادية، قانون معدّل لقانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، قانون معدّل لقانون العمل، وغير ذلك من التشريعات التي تم تعديلها أو سنّها. كما تم إنجاز العديد من الإصلاحات على صعيد السياسات، حيث تم تشكيل المجلس الأعلى للإعلام، وذلك من أجل توسيع قاعدة المشاركة في صنع السياسة الإعلامية. كما تمّ فتح باب الاستثمار في مجال الإعلام، وتم إلغاء وزارة الشباب، وتشكيل المجلس الأعلى للشباب. ومن الإصلاحات المالية التي تم إنجازها إعادة جدولة الديون، حيث تمّ الاتفاق مع نادي باريس[1] في عام 2002 على إعادة جدولة ما مجموعه ألف ومائتي مليون دولاراً أمريكياً من مديونية النادي، والتي تستحق الدفع في عام 2007. ومن الإصلاحات الأخرى التي تم القيام بها، إنشاء وزارة البيئة، وذلك من أجل إكمال متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن

[1] نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من الممولين من (19) دولة من أغنى دول العالم، ويقوم هذا النادي بتقديم الخدمات المالية مثل إعادة جدولة الديون أو التخفيف من عبء هذه الديون.

أهم المشاريع التنموية التي تدخل ضمن مظلة برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، مشـروع بيع ونقل الغاز من مصـر إلى الأردن، وقد تمّ التوقيع على الصـيغة النهائية للإتفاقية في عمّان في الخامس من حزيران عام 2001، ويهدف هذا المشـروع إلى استخدام الغاز في توليد الطاقة الكهربائية، وكذلك في بعض الصناعات الكبرى، وقد تم إنشـاء منطقة العقبة الاقتصـادية الخاصـة، ومشـروع تطوير منطقة العبدلي. ومن المشـروعات الهامة، مشـروع توليد الطاقة الكهربائية (IPP)، ويهدف هذا المشـروع إلى توليد الطاقة الكهربائية بواسطة تكنولوجيا الدورة المركبة التي تقوم بحرق الغاز الطبيعي كوقود أسـاسـي، والسـولار كوقود ثانوي، من أجل مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية[1].

يُلاحظ مما سـبق، أنّ برنامج التحول الاقتصـادي والاجتماعي، حاول أن يركز على جميع الجوانب المتعلقة بتحقيق التنمية، حيث ركّز على تأهيل العنصـر البشـري وتدريبه، إضـافة إلى التركيز على خلق البيئة المناسـبة من أجل تسـهيل تنفيذ البرنامج، ويظهر ذلك من خلال ما تم تعديله أو إقراره من تشـريعات وقوانين، كما أكّد البرنامج على إشراك القطاع الخاص في تنفيذه باعتباره شريك في عملية التنمية.

[1] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص(54، 55، 57، 58، 59).

4 – صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية

وقد صـــدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قانون إنشـــاء صـــندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية رقم (34) لعام 2004، ويعتبر هذا القانون قانوناً معدّلاً للقانون المؤقت رقم (81) لعام 2001، وقد صُمّم هذا المشروع للعمل كمؤسسة غير حكومية، حيث يهدف هذا المشـروع إلى دعم جهود التنمية في مختلف مناطق المملكة، كما ويقوم الصـندوق بالمساهمة في رفع مستويات المعيشة للمواطنين، من خلال ما يقوم بإنجازه من مشاريع تنموية بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، وتنقسم مبادرات وأنشطة الصندوق إلى قسمين:

- **الأول:** هو الأنشطة التنموية غير الربحية، والتي يتم اختيارها وفق عدد من المبادئ، أهمها المسـاهمة في تنفيذ المبادرات الملكية، والعمل على مأسـسـتها، وتدريب وتأهيل المواطنين بما يتوافق واحتياجات سـوق العمل، وهذه البرامج تسـتهدف فئة كبيرة من المواطنين خاصة في المناطق النائية.
- **الثاني:** هو الأنشـطة والمشـاريع الاسـتثمارية التي تسـهم في تحقيق التنمية الشـاملة، ومن الأهداف التي يســعى الصـــندوق إلى تحقيقها، تشـــجيع المواطنين على تأسيس مشاريع تجارية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، كما أنّ الصـندوق يقوم بدعم وتشـجيع الأنشـطة العلمية والثقافية والتعليمية،[1] وذلك من

[1] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص(93–94).

خلال دعمه للطلبة المتفوقين في مختلف المراحل التعليمية، وكذلك دعمه للأنشطة العلمية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الإنتاجية[1].

أهم الانجازات التي حقّقها صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية:

* **في القطاع الزراعي:** أقام الصندوق ثلاثة مشاريع في ديرعلا والقاسمية وغور الصافي، وقد تمّ استخدام تقنيات حديثة أسهمت في رفد السوق المحلي بالمنتجات الزراعية، كما وفّرت العديد من فرص العمل للمواطنين في تلك المناطق.

* **في القطاع السياحي:** تمّ إنشاء قصر الملك حسين للمؤتمرات، وذلك من أجل استضافة المؤتمرات العالمية والإقليمية التي أسهمت بشكل كبير في الترويج لمنطقة البحر الميت سياحياً واستثمارياً، ومن أبرز المؤتمرات التي احتضنها قصر الملك حسين، المنتدى الاقتصادي العالمي، كذلك ساهم الصندوق بتأسيس شركة تطوير معان، بالتعاون مع جامعة الحسين بن طلال ومؤسسة المدن الصناعية.

* **في المجال المالي:** تمّ إنشاء عشرة فروع للبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة، حيث بلغ عدد القروض المقدمة أكثر من أربعين ألف قرضاً، والتي بلغت قيمتها الإجمالية تسعة وعشرون مليون ديناراً أردنياً، وقد بلغ عدد المستفيدين منها أكثر من ثمانية وعشرين ألف مواطن.[2]

---

[1] صحيفة الرأي، صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية (7-6-2009).

[2] صحيفة الرأي، المرجع السابق.

* **في مجال التعليم:** ساهم الصندوق في نشر منظومة التعليم الإلكتروني في كافة مدارس المملكة، وقام الصندوق بتقديم العديد من المنح الدراسية في الداخل والخارج، وأطلق من أجل ذلك برنامجاً لتمويل المنح الدراسية للطلبة المتفوقين غير المقتدرين مادياً في الجامعات الأردنية الحكومية فيعام 2004، وقد استفاد منه ما يقارب ألف وثمانمائة وثمانية وستون طالباً وطالبة. كذلك قام الصندوق بتوفير منح لدراسة الماجستير والدكتوراه بالتعاون مع الجامعات الأجنبية.

* **إنشاء صندوق الأميرة منى للتمريض:** الذي يقدّم ثلاثين منحةً سنوياً، وتأتي هذه المبادرة من أجل سد النقص الحاصل في القطاع التمريضي.

* **في مجال الشباب:** قام الصندوق بتطوير مهارات الشباب، حيث تمّ عقد الدورات الدولية في مجالات القيادة والريادة، وذلك بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة – معهد القيادة الدولية، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تمكين الشباب من قيادة العملية التنموية ليكونوا قادرين على المساهمة في التنمية، وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات حوالي مائة وعشرة مشاركين من كلا الجنسين. وقد ساهم الصندوق بإنجاح العديد من ملتقيات الشباب، حيث قام بتوفير الإطار المؤسسي والتنظيمي لمثل هذه اللقاءت، ومنها ملتقى شباب كلنا الأردن[1].

[1] كلنا الأردن: هي مبادرة ملكية أطلقت في تموز من عام 2007 من أجل إشراك كافة شرائح المجتمع الأردني في رسم وتنفيذ القرارات المتعلقة بالحراك الوطني.

* تمويل برنامج **تأهيل المتقاعدين العسكريين** في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع مؤسسة المتقاعدين العسكريين، وتشرف على هذا البرنامج اللجنة الملكية للمتقاعدين العسكريين، وقد بلغ عدد المتدربين ما يقارب عشرة آلف متدرب[1].

إذن، فإنّ صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، ركّز بشكل أساسي على تهيئة الكفاءات القادرة على قيادة العملية التنموية من خلال اهتمامه بتطوير التعليم ودعمه للشباب، كما واهتم الصندوق بإقامة المشاريع الإنتاجية من أجل الحد من الفقر والبطالة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تعاونه مع القطاع الخاص في إقامة المشاريع الاستثمارية.

5 -خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004-2006)

لقد جاءت هذه الخطة التنموية استكمالاً للمبادرات الملكية التي أحدثت قفزة نوعية في تطور الاقتصاد الأردني، مقارنة بالعقود السابقة، كما تحاول هذه الخطة مواجهة التحدّيات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الأردني، والتي تفرضها التطورات الإقليمية والدولية، الاجتماعية والاقتصادية، ومن أهم هذه التحدّيات ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع العجز في الموازنة العامة، وكذلك ارتفاع المديونية الخارجية، إضافة إلى التغيير المستمر في حجم المساعدات. إذن، فإنّ كل هذه التحديات تفرض على

[1] صحيفة الرأي، المرجع السابق.

الأردن ضرورة الاعتماد على الذات، لذلك جاءت هذه الخطة التنموية كاستكمال لمسيرة التنمية المستدامة، بهدف التقليل من الاعتماد على الخارج[1].

ومن أبرز الثوابت والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الخطة

1- الحفاظ على الاســـتقرار المالي والنقدي وتخفيف أعباء الدين الخارجي، وذلك من خلال ترتيب أولويات المشـاريع التنموية الممولة من الخزينة، أو من المنح والقروض الخارجية بصـــورة علمية، مع الأخذ بعين الاعتبار النفقات الجارية والمستقبلية التي ستترتب على الاستثمارات العامة، التي سوف يتم إقامتها في ظل القيود الموجودة على الموازنة، وعلى التمويل المتاح من الداخل والخارج.

2- تفعيل الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص، والتأكيد على أهمية مشـــاركة القطاع الخاص كمشارك رئيسي في التنمية الاقتصادية.

3- الحد من مشـــكلتي الفقر والبطالة، وذلك من خلال تنفيذ اســـتثمارات التنمية المحلية التي تهدف إلى تمكين المواطنين، وكذلك تشجيع الاستثمار الخاص.

4- تحقيق نمو اقتصـــادي حقيقي يصـــل إلى (6)% بحلول عام 2006، وكذلك الحفاظ على معدلات التضـــخم ضـــمن المســـتويات المقبولة بألّا تتجاوز (1.8)%.

[1] خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004-2006)، رؤية جديدة للتنمية المستدامة.

5- تســـتهدف الخطة عجزاً مالياً لا يتجاوز (3)% من الناتج المحلي الإجمالي،[1] ومديونية خارجية لا تتجاوز (60)% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عام 2006[2].

وتركّز هذه الخطة على الســـياســـات المتعلقة بالقطاع النقدي، الموازنة العامة، الدين العام، ميزان المدفوعات[3] والقطاع الاجتماعي، وذلك بما يكفل الحفاظ على الاســـتقرار النقدي المتمثل باستقرار سعر صرف الدينار، واستقرار أسعار السلع والخدمات، وكذلك الحفاظ على اســتقرار الجهاز المصــرفي. ومن أبرز الســياســات التي يمكن أن تحقّق ذلك، ضــخ الســيولة المالية اللازمة لتمويل النشــاط الاقتصــادي، مع مراعاة المســتوى المستهدف للتضخم، وكذلك توفير سعر فائدة يساعد في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، بما يحقّق معدّلات النمو المطلوبة، وتشــجيع الجهاز المصــرفي على تمويل المشــاريع الاستثمارية، خاصة المشاريع طويلة الأمد.

أما فيما يتعلق بالموازنة العامة، فلا بدّ من زيادة الاعتماد على الموارد المالية المحلية، وضــبط الإنفاق، وأبرز الســياســات المتعلقة في الموازنة إزالة التشــوهات الناجمة عن الدعم غير المباشــر للمحروقات، وبعض الخدمات الأســاســية مثل المياه والكهرباء،

[1] الناتج المحلي الإجمالي هو أحد الطرق التي يتم من خلالها قياس حجم الاقتصــاد، وهو حســاب قيمة الســلع والخدمات المنتجة بواسطة الموارد الموجودة محلياً في منطقة معينة وخلال فترة زمنية محددة.

[2] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص(121، 122).

[3] ميزان المدفوعات: هو مقياس للتعاملات المالية وانتقالات الأموال التي تتم بين دولة وأخرى.

وأيضاً يجب تحديد وتخصيص الإنفاق الرأسمالي بناءاً على أولويات محدّدة تتلاءم مع قدرات الوزارات وجاهزيتها لتنفيذ المشاريع[1].

وقد تناولت الخطة أيضــاً المحاور الاقتصــادية والاجتماعية وخطّط التنمية لكل قطاع من القطاعات الرئيسية، والتي تم تصنيفها إلى أربع محاور رئيسية وهي: تنمية الموارد البشــرية، ومكافحة الفقر والبطالة، وتنمية الخدمات الحكومية الأســاســية، وتنمية المحافظات، كما تناولت الخطة برنامج التمويل الذي ســوف تتبعه الخطة في تمويل مشاريعها وبرامجها[2].

وهناك العديد من النقاط التي يجب التطرق إليها فيما يتعلق بتنفيذ هذه الخطة، ومن أهم هذه النقاط: إرتفاع أسـعار النفط الناجم عن الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي كان في عام 2003، أيّ أنّ آثار هذا الاحتلال على الاقتصــاد الأردني كان من المفترض أن تكون قد أخذت في الحســبان، على اعتبار أنّ الخطة كانت قد بدأت في عام 2004، أيّ بعد عام من الاحتلال الأمريكي للعراق. ومن الإيجابيات التي حقّقتها هذه الخطة، إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (7.5)% خلال عام 2005، وهي نسبة تفوق النسبة المتوقعة، ولكن الآثار الإيجابية لهذا الارتفاع لم تُلاحظ على أرض الواقع، فلم يطرأ أيّ تغيير على مســتويات المعيشــة لدى المواطنين، كما أنّ معدلات الفقر والبطالة لم تشهد أيّ انخفاض، أمّا معدلات التضخم، فقد تجاوزت المتوقع، حيث بلغت

[1] خطّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004-2006)، رؤية جديدة للتنمية المستدامة، مرجع سابق.

[2] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص122.

(3.5)% عام 2005 و(4.4)% في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2006. أمّا على صعيد الإيرادات، فقد كانت نسبتها جيدة وتفوق ما توقعته الخطة، ومن أبرز العوامل التي أسهمت في ذلك، ما تم تحقيقه من إيرادات ضريبية، أيّ أنّ الآثار الاقتصادية والاجتماعية كانت سلبية على المواطنين، كما أنّ الزيادة في الإيرادات الضريبية قد تم امتصاصها بالزيادة في النفقات، وقد كان السبب وراء الزيادة في النفقات إرتفاع الفاتورة النفطية. وقد حقّقت الصادرات الأردنية في عام 2004 نمواً وصل إلى (37.7)%، ولكن نمت المستوردات بنسب أعلى وصلت إلى (42.4)%، مما أدّى إلى زيادة العجز التجاري. ومن أهم الأسباب التي أدّت إلى هذا العجز وإلى زيادة المستوردات، هو ارتفاع الفاتورة النفطية التي زادت من مستوردات الأردن، كما أنّ الانفتاح الاقتصادي، وإزالة الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة، كانت من أسباب تفاقم العجز في الميزان التجاري. وقد تحدّثت الخطة عن دور القطاع الخاص في الاستثمار والتخاصية وإقامة المشاريع التنموية، وفي هذا المجال، قامت الحكومات المتعاقبة بالعديد من عمليات الخصخصة لعدّد من المؤسسات الرسمية، إلّا أنّ ذلك لم يلق استحساناً، حيث كان لذلك تأثيراً على العاملين بتلك المؤسسات، كما أنّ الإيرادات التي تتأتى من التخاصية لا يتم استثمارها في مشاريع تنموية، تسهم في التخفيف من حدة ظاهرة البطالة ورفد الخزينة، كما أنّ ظاهرة هيمنة الشركات الأجنبية على المفاصل الرئيسية للاقتصاد الوطني، أخذت تشكل حالة من القلق لدى المجتمع الأردني[1].

[1] خطة التنمية بين النظرية والتطبيق، فهمي الكتكوت.

وقد كان للاقتصـــاد الأردني في عهد الملك عبدالله الثاني حضـــوراً في الاقتصـــاد العالمي، حيث تمّ إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، وذلك لمواءمة متطلبات الاقتصـــاد العالمي، ومن هذه الإجراءات، مصـــادقة مجلس النواب في عام 2000 على قانون الانضـــمام إلى منظمة التجارة العالمية، بعد موافقة المنظمة على طلب الأردن للانضمام إليها، وأصبح في الحادي عشر من نيسان عام 2004 عضواً في المنظمة بشكل رسمي، كما قام بتوفير كافة الخدمات وكذلك توفير حرية الوصول للمستثمرين والموردين الأجانب، كما قام بإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية وإعلان برشلونه[1]. وقد دخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في أيار من عام 2002، وتهدف هذه الاتفاقية إلى ترســـيخ منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي بحلول عام 2010[2].

وفي إطار تدعيم الشـــراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، تمّ توقيع برنامج يحدّد المســـاعدات التي يقدّمها الاتحاد الأوروبي للأردن خلال الفترة من (2011–2013)، حيث حدّدت بقيمة مائتين وثلاثة وعشرين مليون يورو، ومن الجدير بالذكر أنّ نسبة (60)% من هذه المســـاعدات ســـتوجه لدعم الموازنة. إذن، من الملاحظ أن اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، قد ساهمت بشكل كبير بدفع عجلة التنمية في الأردن بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال برامج دعم

[1] ندوة برشـــلونه هي الاجتماعات التي تم بموجبها إقرار اتفاقية الشـــراكة الأوروبية المتوســـطية عام (1995) في مدينة برشلونه.

[2] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص38.

الديمقراطية والحرية وكذلك المشروعات التنموية. كما أسهمت بشكل كبير في تشجيع وتطوير التبادل التجاري من خلال الإجراءات المتمثلة بإزالة وتخفيض القيود والرسوم الجمركية المفروضة على السلع، وأكبر الدلائل على نجاح وجدوى هذه الشراكة، هو ارتفاع وزيادة نسبة المساعدات المقدّمة من جانب الاتحاد الأوروبي للأردن[1].

كما قام الأردن بتوقيع اتفاقية مع رابطة الدول الأوروبية (ألافتا) والتي تضم سويسرا والنرويج وأيسلندا، والتي تنص على إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بتاريخ الحادي والعشرين من حزيران عام 2001، وذلك من أجل تعزيز وتطوير التعاون التجاري والاقتصادي، وقد دخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في الأول من كانون الثاني عام 2002 مع الجانب السويسري، إلى أن يتم إكمال الإجراءات الدستورية في كل من النرويج وأيسلندا[2].

وستقوم دول (ألافتا) بإزالة الرسوم عن السلع الصناعية المستوردة من الأردن، كما ستقوم الأردن بإلغاء الرسوم الجمركية بشكل تدريجي عن المنتجات الصناعية المنتجة في دول (ألافتا).

كما قام الأردن بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة العربية، إضافة إلى ستة عشرة دولة عربية أخرى، حيث ستتم معاملة البضائع العربية في جميع دول الاتفاقية معاملة البضائع

[1] وكالة الأنباء الأردنية- بترا، عمان، 31- ايار-2010، هلا الحديدي.

[2] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص(38، 39).

الوطنيـة. ومن الاتفـاقيـات التي أبرمهـا الأردن، إتفـاقيـة مع كـل من تونس والمغرب ومصـــر، حيث تم توقيعها من جانب وزراء التجارة في كانون الثاني من عام 2003، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إقامة منطقة تجارة حرة من أجل تعزيز التكامل الاقتصـــادي، وكذلك دعم اتفاقية الشـراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث سـتسـاعد هذه الاتفاقية الدول الأطراف على استغلال شراكتها بشكل أفضل.

وتســـاهم هذه الاتفاقيات التي أبرمها الأردن في تطوير وتنمية الاقتصـــاد الوطني من خلال الاســـتفادة من تجارب الدول الأخرى، كما أنّ مثل هذه الاتفاقيات تســـهل من عملية انتقال رؤوس الأموال، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات، وزيادة الصـادرات الأردنية إلى الخارج.

ومن المبادرات التي أســـهمت بشـــكل كبير في دعم وتطوير الاقتصـــاد الأردني، هو استضافة الأردن للمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث كانت المرّة الأولى في أيار من عام 2003، وذلك في منطقة البحر الميت. ومن المبادرات التي أطلقها هذا المنتدى مبـادرة الأردن التعليميـة، والتي تهـدف إلى تطوير التعليم في الأردن من خلال عقد شـــراكات مع القطـاعين العام والخـاص، وقد قامت خمس وثلاثون شـــركة عالمية متخصصـة ببناء مائة مدرسـة نموذجية في الأردن، كما ركّز هذا المنتدى على مواجهة التحديات التي تعصـــف بالمنطقة، ومنها المســـألة العراقية، وكذلك تحقيق الإصـــلاح الاقتصادي بما فيه خطة تحرير التجارة ودور القطاع الخاص.

إذن تكمن أهمية عقد المنتدى الاقتصـــادي العالمي في الأردن في أنه يقوم بجذب الاسـتثمارات والخطّط التنموية من خلال اسـتضـافته لأكبر الشـخصـيات السـياسـية والإقتصــادية، كما أنّه يعتبر فرصــة كبيرة من أجل إطلاع العالم على التجربة الأردنية في مجالات الإصــلاح، والنمو الاقتصــادي، وتحفيز القوى الاقتصــادية العالمية على دعم هذه التجربة وتطويرها وزيادة قدرتها، وبالتالي ينعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي في الأردن[1].

لقد شهدت الفترة الأخيرة نشاطاً تشريعياً سواءً فيما يتعلق بمشاريع القوانين أو بالقوانين التي تم إقرارها من أجل النهوض بالاقتصـــاد الأردني، ومن أبرز هذه القوانين قانون ضـــريبة الدخل لعام 2010. إنّ أبرز ما يميز هذا القانون أنه يعفي (90)% من المواطنين والموظفين العاملين في القطاعين العام والخاص من الضـــريبة، طالما أنّ دخلهم السـنوي لا يتجاوز إثني عشـر ألف ديناراً للأعزب، وأربعة وعشـرين ألف ديناراً لرب الأسرة، مهما كان حجمها. كما أنّ الضريبة ستكون (7)% على كل عشرة آلاف ديناراً سنوياً بعد الحد المعفي[2].

كما يتميز القانون الجديد بإلغائه لضــريبة (10)% على أموال المســتثمرين الأجانب، وذلك بهدف تشـــجيع الإســـتثمار. كما أنّ القانون الجديد ســـوف يزيد من الإيرادات الحكومية لتصـل إلى مائتي مليون ديناراً في عام 2011. ومن الإيجابيات التي يحتوي

[1] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص(39-40-73-74-75-78).

[2] صحيفة الرأي (4-1-2010).

عليها قانون الضـريبة، اسـتمرار تخفيض ضـريبة الإيواء إلى (8)% بدلاً من (14)% لمدة عام، حيث يساعد ذلك على تنشيط القطاع السياحي وزيادة الاحتياطيات الأجنبية، وتجاوز آثار الأزمة المالية العالمية. وأقرّ القانون الجديد إخضـــاع البنوك والشـــركات المالية لنسبة قدرها (30)%، بينما سيتم إخضاع شركات الاتصالات والتأمين والوساطة المالية إلى ضـــريبة نســـبتها (24)%، ومن أبرز الإيجابيات التي يتضـــمنها القانون، توحيده للإجراءات الضـــريبية المتعلقة بضـــريبة المبيعات بشـــكل يتلاءم مع الإجراءات المتعلقة بضريبة الدخل، وذلك يزيد من الوضوح والمصداقية في المعاملات الضريبية، ويُحدث حالة من التنظيم في القوانين الضريبية بعيداً عن التشتت[1].

ومن القوانين الهامة الأخرى كذلك والتي تم إقرارها، قانون إقليم البتراء التنموي السياحي لعام 2009، والذي يهدف إلى تنمية وتطوير الإقليم اقتصـــادياً واجتماعياً وثقافياً، كما أنّ هذا القانون سوف يساعد على إيجاد مفوضية تنموية سياحية قادرة على إدارة الموقع الأثري، بالتالي سوف يعود ذلك بالفائدة على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أنّ القانون سوف يعمل على حماية الموقع الأثري من الاستنزاف البشري[2].

[1] تصريحات وزير المالية حول قانون الضريبة لعام (2010).

[2] صحيفة الغد، (14-7-2009).

الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن[1]

لقد أدّت الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤ حركة الاقتصاد العالمي، وجاءت هذه الأزمة نتيجة التضخم في الاقتصاد الأمريكي، حيث شهدت الفترة من (2000–2006) أعلى نسبة إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة المعاصر، وبلغت حالات الإفلاس سبعمائة ألف حالة، ومع ذلك استمر التوسع بالسيولة النقدية، وبدأت المؤسسات المالية الأمريكية للاستثمار في التمويل العقاري من خلال منح قروض كبيرة تفوق حدود الاقتصاد الحقيقي، ومع استمرار سياسة الإقراض وعدم القدرة على السداد، أدّى ذلك إلى انخفاض السيولة النقدية في أسواق رأس المال، وكذلك انعدام الثقة بين المتعاملين، وقد أدّت كل هذه التداعيات إلى التأثير على الاقتصاد العالمي ودخوله في حالة من التباطؤ في النمو، والتي أثّرت بدورها على مختلف دول العالم، حيث انعكس التباطؤ في النمو الاقتصادي للدول الكبرى على اقتصاديات الدول النامية، التي تعتمد بشكل كبير على مساعدات الدول الكبرى[2].

لقد تعّرض الأردن كغيره من دول العالم إلى تأثير الأزمة المالية العالمية، وهناك عاملين أساسيين يلعبان دوراً كبيراً في مدى الأثر الذي سوف تتركه الأزمة على الأردن: الأول هو انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الخليجي، وذلك بسبب الترابط الكبير بين الاقتصاد الأردني واقتصادات دول الخليج في مجالات متعددة، كالصادرات

[1] الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد العالمي، وقد كانت بدايتها من الولايات المتحدة في أواخر (2008)، حيث كان من أبرز أسبابها قضية الرهن العقاري، وغياب الرقابة عن الجهاز المصرفي.

[2] التجاني الطيب إبراهيم، عاصفة الأسواق المالية العالمية ووضع الاقتصاد السوداني.

الســـلعية والخدمية، وكذلك حوالات الأردنيين العاملين في دول الخليج، ومقدار رؤوس الأموال التي تتدفق من الخليج بهدف الاســـتثمار في الأردن. أمّا العامل الثاني، فهو مدى الأثر الذي ستتركه الأزمة على قطاعات الاقتصـاد الأمريكي، وكذلك مدى كفاءة الإجراءات المتخذة من جانب الولايات المتحدة من أجل مواجهة هذه الأزمة، فقنوات التأثر بالأزمة تركّزت بشـكل رئيســي بســعر صــرف الدولار الأمريكي، وكذلك بحجم المساعدات الرسمية المقدمة للأردن.

أثر الأزمة على المدى القصير

لقد أدّت الأزمة المالية إلى حدوث تباطؤ كبير في الاقتصـــاد العالمي، وهذا أدّى إلى انخفاض أسعار النفط وانخفاض في أسعار السلع الأساسية، ما انعكس بشكل إيجابي على الاقتصـــاد الأردني، حيث انخفضـــت فاتورة المســـتوردات، كما أنّ الصـــادرات قد تحسـنت بسـبب انخفاض كلفة الإنتاج الناجمة عن انخفاض أسـعار النفط، بالتالي فإنّ تحسـن الصـــادرات، سـوف يعمل على زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية، كما أنّ هذه الأزمة سوف يكون لها أثر إيجابي على معدلات التضـخم، بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض أسعار السلع الأساسية، إذن، فإنّه من الملاحظ، أنّ الاقتصـاد الأردني قد شهد تحسناً في بداية حدوث الأزمة.

أثر الأزمة على المدى المتوسط والبعيد

على الرغم من الإيجابيات التي سبق ذكرها للأزمة المالية فيما يتعلق بالتأثير على الأردن، فالتأثير على المدى البعيد سيكون سلبياً، وذلك لأنّ إستمرار الركود الاقتصادي سوف يؤثر سلباً على الأردن في حال استمراره لفترة طويلة، وذلك لأنّ الاقتصاد الأردني هو اقتصاد صغير منفتح على العالم، ومن أبرز الانعكاسات السلبية للأزمة:

- حوالات الأردنيين العاملين في الخارج: مع استمرار الكساد العالمي والبطء الشديد في الاقتصاد العالمي، فإنّ الاستثمارات في أوروبا والولايات المتحدة سوف تتأثر بشكل سلبي وخاصة الاستثمارات الخليجية، وبالتالي سيقلّل ذلك من العوائد المالية لدول الخليج، مما سيؤدي إلى التراجع الاقتصادي، وكذلك التأثير السلبي على العمالة الأردنية الموجودة في تلك الدول، وبالتالي انخفاض تحويلات الأردنيين العاملين فيها.

-النمو الاقتصادي: سوف يتأثر وذلك لأن الاقتصاد الأردني يعد اقتصاداً صغيراً ومفتوحاً، واستمرار حالة الكساد الاقتصادي العالمي سوف تؤثر سلباً على مستوى الصادرات والمستوردات، وعلى الاستثمارات الأجنبية، بالتالي، سوف تجعل كل هذه العوامل، الاقتصاد الأردني، في حالة من النمو البطيء.

ومن أبرز التأثيرات التأثير على الموازنة العامة، حيث أنها ستتأثر من تداعيات الأزمة، ويظهر التأثير من خلال انخفاض المساعدات الخارجية نتيجة حالة الكساد الاقتصادي

الذي تعانيه الدول المانحة، ولجوء هذه الدول إلى ضخ الأموال في أسواقها المحلية من أجل إنعاش هذه الأســـواق، أمّا الإيرادات المحلية، فإنها ســـوف تتأثر ســـلباً بالأزمة المالية، وذلك بســـبب ارتباط هذه الإيرادات بالنشـــاط الاقتصـــادي الذي يشـــهد تباطؤاً بسبب الأزمة المالية العالمية[1].

إضافة إلى ذلك، فإنّ سعر صرف الدينار سوف يتأثر نتيجة ارتباطه بالدولار الأمريكي الذي انخفض ســـعر صـــرفه أمام العملات الأجنبية الأخرى، بالتالي ســـوف يؤثر ذلك على المديونية التي سوف تزيد من أعبائها[2].

الإصلاح الاجتماعي وإصلاح القطاع الحكومي

أولاً: الإصلاح الاجتماعي

يعتبر الإصـلاح الاجتماعي من أهم أشكال الإصـلاح التي يجب أن تحظى بالاهتمام، وذلك لما له من انعكاس مباشـــر على المواطنين، ويتحقّق هذا الإصـــلاح من خلال تحســـين الظروف المعيشـــية للمواطنين، ومكافحة الفقر والبطالة، وتحقيق حالة من الأمـان الاجتمـاعي للمواطنين. وقد شـــدّد الملك عبدالله الثاني في كـافة الخطـابات واللقاءت التي كان يجريها سواءً في خطابات العرش السامي، أو في كتب التكليف، أو حتى في الكلمات التي كان يلقيها في المناســـبات الرســـمية، على أهمية تنفيذ كافة

[1] صحيفة الرأي،(6-12-2008).

[2] أعباء المديونية هي: 1-أقساط الدين 2-الفائدة.

الإجراءات التي من شـــأنها تحقيق النقاط الســـابقة، وبالتالي خلق حالة من الأمان الاجتماعي للمواطن.

كما وتكمن أهمية الإصـلاح الاجتماعي في كونه عاملاً أساسياً تتوقف عليه العديد من الإصـــلاحات الأخرى، ومنها الإصـــلاح الســـياســـي، فعلى الرغم من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، ومن هذه الإجراءات وضـع قوانين انتخابية، وقوانين تنظم العمل الحزبي، إلّا أنّ هنالك العديد من السياسات التي تم تنفيذها بشكل أثّر ســـلباً على المواطن، ومنها إتباع ســـياســـة الســـوق المفتوح، وفتح الباب أمام المســـتثمرين الأجانب أو وكلائهم، وتقديم كافة التســـهيلات لهم، بالتالي، جاءت هذه الإجراءات بآثار سلبية على المواطن، وعلى الإنتاج الوطني، كما ترتّب أيضاً على هذه الســياســات غير المدروســة غياب الدور الاقتصــادي والاجتماعي للدولة. إنّ التحول الاجتماعي الذي نجم عن هذه الإجراءات، والذي أضعف من حركة الإصلاح السياسي وجعلها صـعبة التحقّق، هو تجذر الانقسام الطبقي، أيّ أنه أصبح هناك طبقة الأغنياء أصـــحاب الثروات الكبيرة، وطبقة الفقراء البائســـين الذين يعانون فقراً شـــديداً، أيّ أنّ الطبقة الوسطى تكاد تكون غير موجودة في المجتمع، ويترتب على ذلك، ظهور العديد من السلوكيات السلبية التي تعيق عمليات الإصلاح السياسي، ومنها انتشار ظاهرة بيع الأصـوات، فالفقر وتدني مسـتويات المعيشـة، كل هذه الظروف سـتجعل المواطن غير مهتم بعملية المشـــاركة أو اختيار الأفضـــل، إذن، فإنّ الليبراليه[1] المعاصـــرة التي تقوم

[1] اللبرالية: هي التحرر الغير خاضـع لأي قيود، والليبرالية الاقتصـادية تعني التحرّر والانفتاح الاقتصـادي الغير خاضـع لأي قيود أو معايير.

على الانفتاح والتحرر الاقتصادي المفرطين، تعتبر العائق الأساسي أمام الديمقراطية والإصلاح السياسي[1].

وبالتالي، فإنّ تحقيق الإصلاح السياسي يتطلب بالضرورة تحقيق حالة من الإصلاح الاجتماعي القائم على استثمار الموارد الوطنية، ومكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة، من خلال وضع سياسات اقتصادية بعيدة عن الانفتاح والتحرر المبالغ فيه. وكذلك، يجب الحفاظ على الخدمات العامة ومنع خصخصتها وإحياء دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي. إذن، فإنّ تحقيق الإصلاح الاجتماعي هو الأساس الذي تقوم عليه جوانب الإصلاح الأخرى.

إنّ الإصلاح الاجتماعي هو تحقيق حالة من الأمان الاجتماعي للمواطن، وذلك من خلال رفع مستويات المعيشة، ومكافحة الفقر والبطالة، وتوفير الأمن والرعاية لكافة أسر المجتمع الأردني، وقد بدأ الملك عبدالله الثاني منذ توليه لسلطاته الدستورية بالعمل على تحقيق ذلك.

أبرز منجزات الإصلاح الاجتماعي:

1- إنشاء إدارة حماية الأسرة والتي تم استحداثها في العام 1999، وتقوم هذه الإدارة بتقديم العديد من الخدمات، منها المتابعة والعناية الاجتماعية من خلال

[1] ناهض حتر، الإصلاح الاجتماعي الوطني أولاً، صحيفة العرب اليوم (5-2-2008).

إجراء الدراســات والبحوث الاجتماعية للحالات التي يتم التعامل معها بشــكل دوري، وتقديم مختلف أنواع المسـاعدة لهذه الحالات، ومسـاعدة الأسـر الفقيرة. كما تعمل الإدارة على إقامة الأنشــطة التوعوية والتثقيفية لكافة فئات المجتمع من طلبة ومعلمين وأولياء أمور، من أجل التعريف بمخاطر العنف الأســري، وأساليب الوقاية منه من أجل الوصول إلى مجتمع متماسك.

2- تشجيع الاستثمار، إنّ تدفق الاستثمارات إلى الأردن يساعد على رفع معدلات النمو الإقتصــادي، الأمر الذي ســينعكس بشــكل إيجابي على مســتويات المعيشــة، حيث ســتنخفض معدلات البطالة وكذلك معدلات الفقر، كما أنّ التدفق الكبير للاستثمارات، يوضـح أنّ الأردن يمتلك بيئة اجتماعية قادرة على التعامل مع المسـتثمر[1]، إضـافة إلى ذلك، فإنّ هناك تيقن بوجود ارتباط وثيق بين الإصـلاح والتنمية الاجتماعية وبين الإصـلاح الاقتصـادي، والدليل على ذلك خطة التنمية في الأعوام (2004-2006)، والتي ســميت خطة التنمية الاقتصـادية والاجتماعية، وقد هدفت هذه الخطة إلى رفع مسـتويات المعيشـة ومكـافحـة ظـاهرتي الفقر والبطـالـة، وكـذلـك برنـامج التحول الاقتصــــادي والاجتماعي الذي يهدف إلى تنمية المناطق الريفية، وتوفير الخدمات العامة لكافة المناطق، وتأمين مختلف أنواع الرعاية للمواطنين.

[1] زياد الدباس، الأمن الإجتماعي وتدفق الاستثمارات على الأردن، موقع عمون الأخباري، (13-5-2010).

3- قانون الضـــمان الاجتماعي الذي يكفل تحقيق حالة من الإصـــلاح والأمان الإجتماعي، فقد صـــدر قانون رقم (9) لعام 2001 والذي ألغيَ وحلّ محلّه قانون الضمان الإجتماعي لعام (2010)، وهذه القوانين تخص بالدرجة الأولى مؤسسة الضمان الاجتماعي، وهي مؤسسة تعمل على تنفيذ نظام تأميني شامل بهدف حماية العامل أو المؤمن عليه (المســجَل في الضــمان) من المخاطر التي قد يتعرض لها، وذلك عن طريق توفير دخل له في حال فقدانه القدرة على العمل نتيجة الإصابة في العمل أو بسبب الشيخوخة.

أهداف المؤسسة العامه للضمان الإجتماعي

1- تأمين حياة كريمة للمواطن وأفراد أســرته من خلال تخصــيص راتب تقاعدي للمؤمن عليه أو لأفراد أسـرته، وذلك عند اسـتحقاقه ببلوغه السـن التقاعدي أو بسبب مرضه أو شيخوخته أو وفاته.

2- الإســهام في خطط التنمية الاقتصــادية والاجتماعية من خلال المشــاركة في المشـاريع الاقتصـادية الوطنية التي تقوم بها المؤسـسـة، من خلال ما تسـتثمره من أموال.

3- الوصــول إلى معادلة تضــمن تحقيق العدل في توزيع الدخل بين أفراد الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة[1].

[1] معلومات عامة، مؤسسة الضمان الاجتماعي.

وقد قامت مؤسسة الضمان الاجتماعي باستحداث ما يسمى سفير الضمان، وهو مكتب متنقل للضمان الاجتماعي، يهدف إلى توسيع مظلة الانضمام الاختياري له، وسيتنقل هذا المشـــروع بين الدول التي تتواجد فيها الجالية الأردنية، خاصـــة في دول الخليج العربي التي يعمل بها أكثر من مائة وخمسة عشر ألف أردنياً، وساهم هذا المشروع في تحقيق التواصـل بين المؤسـسـة والمواطنين في الداخل والخارج، كما يعمل على توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين الأردنيين. ومن العوامل التي ســـاعدت على إنجاح هذه المبادرة، العلاقات القوية والجيدة التي يقيمها الملك عبدالله الثاني مع ملوك ورؤســـاء الدول، ومن الأمثلة على الدول التي طُبّق فيها هذا المشـــروع، دولة الإمارات العربية المتحدة التي يعمل بها ما يقارب إثنان وثلاثين ألف أردنياً[1].

وقد تضمّن قانون الضمان الجديد العديد من التعديلات، وأبرز هذه التعديلات أن هناك فئات معينة لا ينطبق عليها القانون الجديد كالآتي:

الفئات التي لا ينطبق عليها قانون الضمان الإجتماعي الجديد2010

1- المؤمن عليه الذي يكمل شـروط اسـتحقاق الراتب التقاعدي الوجوبي، ذكراً كان أو أنثى، قبل تاريخ الأول من كانون ثاني عام 2011، يسـتثنى من الشـروط والمعادلة الجديدة لاحتساب الراتب التقاعدي.

[1] حملة لشمول المغتربين الأردنين في الإمارات بمظلة الضمان الاجتماعي، صحيفة الرأي، (29-3-2009).

2- المؤمن عليه الذي يكمل ثمانية عشر عاماً اشتراك للذكور، وخمسة عشرعاماً اشـتراك للإناث، قبل تاريخ الأول من كانون الثاني عام 2011، حيث يسـتثنى هؤلاء من الشروط الجديدة للتقاعد المبكر، وكذلك من المعادلة الجديدة لحساب الراتب التقاعدي.

3- تم اســـتثناء العاملين في المهن الخطرة، حيث أتاح القانون الجديد لهذه الفئة التقاعد المبكر، بصـرف النظر عن تاريخ شـمولهم بالضـمان، وذلك وفق نظام يصدر عن مجلس الوزراء لهذه الغاية.

ومن التعديلات التي تضـــمّنها القانون الجديد للضـــمان الاجتماعي، أنه ربط رواتب التقاعد ورواتب الاعتلال سنوياً بالتضـخم، وتوفير زيادة سنوية منتظمة تضـمن الحفاظ على القوة الشرائية للرواتب، كما تمّ استحداث بند جديد للمتعطل عن العمل، حيث يدفع للعامل المتعطل عن عمله قسراً ما يسمى بدل التعطل، وذلك وفق ضوابط وشروط[1].

أمّا بالنسـبة لتأمين الأمومة الذي تضـمنه القانون الجديد، فمن مميزاته أنه يسـاهم في تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل، وكذلك الحفاظ على حقوقها سواء في فترة العمل أو بعد التقاعد، حيث يضـمن لها اسـتمرارية الشـمول بمظلة الضـمان أثناء انقطاعها عن العمل في فترة إجازة الأمومة، والقانون الجديد أعاد تعريف المؤمن عليه ليصـــبح الشخص الطبيعي بدلاً من العامل بأجر، وهذا يعني السماح لأصحاب العمل والعاملين

[1] الحقيقة الدولية، زياد الغويري، عمان (17-3-2010).

لحسابهم الخاص وربّات المنازل والشركاء المتضامنين، بالانضمام تحت مظلة الضمان الإجتماعي، ويدل ذلك على مدى الحرص والاهتمام بشـــمول كافة أفراد المجتمع تحت مظلة الحماية الاجتماعية التي يوفرها الضـــمان، وذلك من أجل النهوض بالمجتمع الأردني[1].

أهداف القانون الجديد للضمان الاجتماعي

1- ضــمان اســتمرارية نظام تأميني قادر على توفير الحماية الاجتماعية للأجيال القادمة من خلال معالجة مواطن الخلل والثغرات.
2- تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال التوســع في مظلة الضــمان الاجتماعي، لتشمل فئات جديدة في المجتمع، ومن الأمثلة على ذلك تأمين الأمومة.
3- تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي من خلال التوســـع في حماية أصـــحاب الرواتب التقاعدية المتدنية والمتوســطة، والعمل على تقليص الفجوة بينهم وبين أصحاب الرواتب التقاعدية المرتفعة[2].

يظهر مما سبق مدى الأهمية التي تتمتع بها مؤسسة الضمان الاجتماعي، فهي تعتبر أحد أهم أدوات تحقيق الاستقرار الاجتماعي، كما أنّ المؤسسة تعد من أعمدة الاقتصاد الوطني، فكلما ازداد نشـاط هذه المؤسـسـة، ازداد الاقتصـاد الوطني حيوية وقوة، وقد أكّدت العديد من المبادرات أهمية إصـلاح وتطوير مؤسـسـة الضـمان الاجتماعي، ومن

[1] قانون الضمان الاجتماعي الجديد يحقق نظاماً تأمينياً شأملاً، صحيفة الديوان الإلكترونية، (20-5-2010).
[2] قانون الضمان الاجتماعي الجديد إصلاحي بامتياز، صحيفة الدستور، (21-1-2010).

أبرز المبادرات التي طالبت بذلك الأجندة الوطنية ومبادرة كلنا الأردن، كما لعبت مؤسسة الضمان الاجتماعي دوراً كبيراً في تنفيذ الرؤى الملكية التي تسعى إلى النهوض بالمجتمع، وتحقيق حالة من الاستقرار الاجتماعي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، دور المؤسسة في تنفيذ المبادرة الملكية الخاصة بالتأمين الصحي[1].

مشروع ربط البلديات مع قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

(شبكة الأمان الإجتماعي) في الهيئة التنسيقية للتكافل الإجتماعي: يقوم هذا المشروع على ربط الهيئة مع كافة المؤسسات المعنية بتحقيق التكافل الاجتماعي التي تتوفر لديها معلومات حول الأسرة والدخل والعماله، وذلك من أجل إعداد قاعدة بيانات شاملة عن كل مواطن، ويتم هذا الربط من خلال قاعدة بيانات محوسبة، وقد بدأ العمل على هذا المشروع منذ عام 2008، وقد كان الاهتمام بالربط مع البلديات كونها المؤسسات الأقرب لمعرفة احتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية من أجل توزيع مكتسبات التنمية، وقد عرّف قانون البلديات رقم (14) لعام 2007 البلدية بأنها مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي، تلغي وتقيّم وتحدّد وظائفها واختصاصاتها وفق أحكام القانون، وتهدف إلى تحقيق التنمية بمساعدة المجتمعات المحلية، كما تقوم بإدارة مختلف المرافق والخدمات، وذلك بمشاركة القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، وتكمن أهمية قاعدة البيانات بأنها تساعد البلديات على تنفيذ الخطط التنموية، وتساعد الهيئة في تنسيق عمل المؤسسات المعنية بتحقيق الأمان الاجتماعي، كما تسهم هذه

[1] وكلة الأنباء الأردنية- بترا، (1-4-2010).

القاعدة في تحديد مســـتويات الفقر في مختلف مناطق المملكة، من أجل الحد منه وتحقيق التنمية المحلية المتمثلة فيما يلي:

1- خلق اقتصـــاديات محلية فاعلة وقادرة على الاســتغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة، وإيجاد بيئة اســتثمارية جيدة من أجل إيجاد فرص عمل للتخفيف من الفقر والبطالة.
2- تعزيز المشاركة الشعبية من أجل المساهمة في العمل العام.
3- تحقيق العدالة في توزيع مكتسـبات التنمية على جميع مناطق المملكة، وتوفير الخدمات العامه لكافة المواطنين[1].

يلاحظ مما سبق ذكره أنّ هذا المشروع يهدف إلى تحقيق الإصـلاح الاجتماعي بكافة مناطق المملكة، وذلك من خلال الحرص على أن توزع مكتسبات التنمية بشكل عادل، من أجل التخفيف من حدّة الفقر والبطالة والنهوض بالمجتمع الأردني، كما أنها تسـعى إلى إشراك كافة فئات المجتمع في عملية الإصلاح.

4- **مبادرة ســـكن كريم لعيش كريم،** وهي من أهم المبادرات التي أطلقها الملك عبدالله الثاني بن الحسـين من أجل تحسـين المسـتوى المعيشـي للمواطن، وقد أطلقها في عام 2008، وتنفذ هذه المبادرة في خطة خمســـية، وتهدف إلى

[1] الموقع الإلكتروني للهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي.

تأمين مائة ألف شقة سكنية، كما تستهدف هذه المبادرة المواطنين من أصحاب الدخل المتدني.

ســـتنفذ الخطة التنفيذية لهذه المبادرة على مرحلتين: الأولى انطلقت في عام 2008، ســيبنى خلالها ما يقارب عشــرون ألفا وخمســمائة شــقة، تقام على أراضـــي مملوكة لمؤســســة الإسـكان والتطوير الحضــري، وهي مزودة بكافة الخدمات والبنى التحتية في مختلف مناطق المملكة، إضـــافة إلى أراضـــي حكومية ضـــمن مدينة خادم الحرمين الشـــريفين[1] ومنطقة العقبة الاقتصـــادية الخاصـــة. أمّا المرحلة الثانية، فســتنفذ فيها مائة وتســعين ألف شــقة ســكنية، وسيكون هناك دور للقطاع الخاص في المشاركة في تنفيذ هذه المبادرة، وذلك حتى يكون لـه دور في عمليـة التنميـة، من خلال التعـاقـد مع الشـــركـات المختصـة، والتي تملك القدرات المالية والفنية لتنفيذ مثل هذه المشاريع، وسيتم بناء (75)% من هذه الشقق في أقاليم الجنوب والوسط والشمال وسيتم توزيع (25)% منها على الألوية في المحافظات التي بوشـــر بتنفيذ أولى مشـــاريعها في محافظة الشوبك[2].

[1] مدينة خادم الحرمين الشـــريفين: هي مدينة ســـكنية قام بتدشـــينها الملك عبدالله بن عبد العزيز والملك عبدالله الثاني بن الحسين في مدينة الزرقاء، من أجل التخفيف من الضغط السكاني في مدينة الزرقاء التي تعاني من الزيادة السكانية.

[2] فارس الحباشنه، الملك يطلق مبادرة سكن كريم لعيش كريم، صحيفة الدستور، (27-2-2008).

أمّا عن السـبب الأبرز الذي جعل الملك عبدالله الثاني يبادر بإطلاق هذه المبادرة، هو تلمسـه لحاجات المواطنين في فترة أخذت فيها أسـعار العقارات بالارتفاع، ومن الجدير بالذكر، أن هذه المبادرة سـيكون لها انعكاس إيجابي على الاقتصـاد الوطني، حيث ستسهم هذه المبادرة في تنشيط مختلف القطاعات الصناعية وقطاع المقاولات، وسوف توفر أيضاً العديد من فرص العمل، وبالتالي التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة[1].

5- **مبادرة تطوير التعليم**، والتي جاءت بدايتها في المنتدى الاقتصـادي العالمي الذي عُقد في عمان في عام 2003، وتقوم هذه المبادرة على تفعيل وتطوير التعليم الإلكتروني، وإدخال تكنولوجيا المعلومات في النظام التعليمي، من أجل رفع كفاءة مخرجات النظام التعليمي، وزيادة القدرات المعرفية للمواطنين، وبالتالي تنشئة مجتمع على درجة من العلم والمعرفة.

أبرز الأهداف التي تسعى مبادرة التعليم ضمن التنمية إلى تحقيقها

1- بناء نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
2- تحفيز الإبداع لدى الطلبة والمدرسين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.
3- تطوير المناهج التعليمية وتطوير المدارس، وذلك من خلال تجهيزها بأفضـل الوسـائل التعليمية من مختبرات حاسـوب وغير ذلك من المصـادر والوسـائل التعليمية[2].

---

[1] صحيفة العرب اليوم، (28-2-2008).

[2] المبادرات الملكية، وكالة الأنباء الأردنية، بترا.

وتكمن أهمية هذه المبادرة، بالإضافة إلى أنها تسهم في بناء مجتمع معرفي، أنها ذات آثار اقتصادية إيجابية، فهي تساعد على جذب الاستثمارات في قطاع التعليم، وقد شارك في المبادرة التعليمية، إضافة إلى الحكومة، سبع عشرة مؤسسة محلية، وسبع عشرة شركة عالمية، وإحدى عشرة مؤسسة حكومية وغير حكومية، وذلك بالتنسيق مع المنتدى الاقتصادي العالمي.

من أهم منجزات التعليم الإلكتروني

1- تدريب مديري التربية والمعلمين على منظومة التعليم الإلكتروني.
2- العمل على مطابقة العلامات المدرجة في المنظومة مع العلامات الموجودة في الكشوف المدرسية.
3- إعتماد البريد الإلكتروني للتخاطب بين المديريات وإدارة شؤون الموظفين في الوزارة عبر منظومة التعليم الإلكتروني.
4- إنشاء وحدة مساعدة خاصة من أجل حل المشاكل التي يمكن أن تواجه منظومة التعليم الإلكتروني، ومن أبرز الدلائل على نجاح مبادرة تطوير التعليم في الأردن، أنّ الأردن قد احتل المرتبة الأولى عربياً في قطاع التعليم، وفق تقرير التنمية البشرية في الأمم المتحدة.
5- البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، وهو برنامج أُعلن في عام 2010، ويغطي الفترة من (2010-2013)، حيث يهدف إلى إعادة التوازن إلى المالية العامة، وتشجيع الاستثمار، وحماية الفئات الفقيرة، وتوسيع

قاعدة الطبقة الوسطى، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية لكافة المواطنين.

أبرز المبادئ التي يقوم عليها البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي:

1- التوزيع العادل لإيرادات البرنامج بما يكفل تقديم الخدمات لكافة المواطنين في جميع المناطق.
2- التأكيد على التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الأردني من أجل تعميم الفائدة على كافة فئات المجتمع.
3- تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال العمل على تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
4- ضمان توفير الأمن والاستقرار الوطني الذي يعتبر أولوية من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
5- التأكيد على ضرورة المشاركة، أيّ تتشارك كافة فئات المجتمع في مناقشة القضايا الوطنية، وذلك من أجل العمل على تحقيق التنمية والإنجاز.

ويركز البرنامج بشكل أساسي على توفير البيئة الاستثمارية المناسبة التي تشجع على قدوم المستثمرين من أجل إنعاش الاقتصاد المحلي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة الناتج المحلي تزيد من القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني، الأمر الذي سوف يزيد من

نسبة الصادرات، وبالتالي زيادة إنتاجية العامل الأردني، ما سوف يزيد من استقطاب العمالة الوطنية، وكل ذلك يصب في صالح الموازنة من أجل التخفيف من العجز، وكذلك رفع مستويات المعيشة للمواطنين، كما يركّز البرنامج على السياسة المالية باعتبارها ركيزة أساسية في استقرار البيئة الاستثمارية التي تؤثر بصورة مباشرة على النمو الاقتصادي، الذي بدوره ينعكس على المواطنين وعلى أمنهم الاجتماعي[1].

ومن المبادرات الملكية التي تسهم في تحقيق الإصلاح الاجتماعي، مبادرة التأمين الصحي، والتي تمنح المواطنين التأمين الصحي من أجل تلّقي العلاج في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، وتكمن أهمية هذه المبادرة في كونها تنعكس بشكل إيجابي ومباشر على المواطن.

كما اهتم الملك عبدالله الثاني برفع المستوى الثقافي، حيث أطلق صندوقاً لدعم الحركة الثقافية في عام 2007، وتم تخصيص عشرة ملايين ديناراً من أجل دعم النشاط والإبداع الثقافي في الأردن، وكذلك توفير فرص عمل للمبدعين والمثقفين[2].

وتسهم وزارة التنمية الاجتماعية في تحقيق الإصلاح الاجتماعي من خلال ما تقّدمه من مساعدات للأسر المحتاجة، وذلك من أجل التخفيف من مشكلتيّ الفقر والبطالة، وكذلك دعوتها للجمعيات الخيرية لتقديم الدعم والمساعدة.

---

[1] صحيفة الغد، (11-8-2010).

[2] وكالة الأنباء الأردنية بترا، المبادرات الملكية.

يظهر مما سبق أنّ الإصلاحات الثلاث (الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية) تترابط مع بعضها البعض، وتشكّل حلقة متصلة، فلا يمكن تحقيق أيّ منها بمعزل عن الآخر، بل إنّ تطور كل جانب يتوقف على تحقيق الجانب الآخر، أيّ لا بد أنّ تكون عملية التطوير والإصلاح شاملة.

ثانياً: إصلاح القطاع العام (الحكومي)

تكمن أهمية هذا الإصلاح في كونه يمثل التركيز على الجهة التي يقع عليها عاتق تنفيذ الإصلاحات الأخرى، وانطلاقاً من هذا الأساس، أكّد الملك عبدالله الثاني على ضرورة الشفافية والمساءلة وسيادة القانون وضرورة التنسيق بين الجهات المختلفة، وقد ظهر ذلك جلياً في كتب التكليف للحكومات المتعاقبة.

أبرز الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى إصلاح القطاع العام (الحكومي)

(1) **برنامج تطوير القطاع العام**، والذي غطّى الفترة من (2004-2009)، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية، وقد ركّز هذا البرنامج على عدة محاور أهمها:

1- تحسين نوعية الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات على المواطنين.

2- التوجه نحو إنشاء ديوان المظالم، وذلك تماشياً مع أهداف البرنامج التي تسعى إلى تحقيق الكفاءة في تقديم الخدمات بعيداً عن الواسطة والمحسوبية، من أجل تجسيد مبدأ العدالة والشفافية التي أكّد عليها الملك عبدالله الثاني، كما ويساعد

إنشاء ديوان المظالم على مأسّسة الشكاوى المتعلقة بالأداء الحكومي، وكذلك تنظيم العلاقة بين المؤسسات العامة والمواطن من جهة، وبين إدارات الموارد البشرية والمؤسسات العامه من جهة أخرى، وبالتالي الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة الإدارية والخدماتية.

3- إعادة هيكلة المؤسسات وتنظيمها، إنّ تقديم مستوى أفضل من الخدمات يستوجب إعادة هيكلة المؤسسات والوزارات، وذلك بسبب التداخل في المهام والمسؤوليات بين الوزارات، وكذلك عدم توافق الوضع التنفيذي والإداري والقانوني لدى بعض المؤسسات والدوائر المستقلة، مع المهام التي تقوم بها، وقد يؤدّي ذلك إلى الازدواجية في المشاريع والبرامج، وبالتالي عدم استغلال المخصّصات والموارد البشرية بالشكل الصحيح، وتتميز عملية إعادة هيكلة المؤسسات بأنها تحقّق اللامركزية، وتعمل على تبسيط الإجراءات ضمن ضوابط قانونية إدارية.

4- إدارة الموارد البشرية، والتي تشتمل على تخطيط الموارد البشرية من حيث عملية التعيين والتدريب والترقية والنقل والإعارة وحقوق الموظف وواجباته، إضافة إلى إعداد أنظمة تقييم للأداء الوظيفي، وكذلك يجري التعاون مع ديوان الخدمة المدنية للاستفادة من المعلومات والخبرات المتوفرة لديهم، والتعاون معهم من أجل استحداث نظام جديد لديوان الخدمة المدنية[1].

[1] الأردن يسعى إلى تطوير القطاع العام بتقديم خدمات فعالة، صحيفة الشرق الأوسط، (2-9-2005).

5- صندوق الإبداع والتميّز، وهو أداة من أدوات تنفيذ برنامج تطوير القطاع العام، ويهدف هذا الصندوق إلى تعزيز البيئة التنافسية بين المؤسسات العامة من أجل الحصول على الدعم الفني، وتنفيذ مبادرات تضمن تحسين مستوى الخدمات، وقد تمّ استقبال العديد من الطلبات من أجل تنفيذ مشاريع التطوير في المؤسسات والوزارات، كما تمّ استقطاب العديد من الجهات الاستثمارية من أجل تنفيذ هذه المشاريع.

وسيتم إدارة ومتابعة هذا البرنامج بواسطة إدارات تقوم بمتابعة ما تم إنجازه من برامج ومشاريع، من أجل تطوير القطاع العام، كما أنه ستكون مهمة وحدة الاتصال والتوعية التعريف بأهمية هذا البرنامج وأهدافه واستراتيجيات عمله. كما ستستهدف هذه التوعية العاملين بالمؤسسات والوزارات، وكذلك تعريف المواطنين بأهميته[1].

(2) **استراتيجية تطوير القطاع العام**، والتي تأتي ضمن خطة الإصلاح من الأعوام (2010-2013)، وتعتبر هذه الاستراتيجية استكمالاً للبرنامج الذي بدأ عام 2004، حيث تهدف إلى تطوير منهج الشفافية والمساءلة، كما أنها تسعى لمواجهة التحدّيات التي تشهدها هذه المرحلة، ومنها الضعف في إعداد الموازنة العامة للقطاع العام، وستقوم هذه الاستراتيجية على توقيع مذكرات تفاهم مع الوزارات من أجل تسهيل عملية تقديم الخدمات، وكذلك تسهيل إجراء التقييم

[1] صحيفة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

للأداء الحكومي، وسوف يكون هناك أيضاً اهتمام بالجانب التدريبي من أجل رفع الكفاءة المهنية للموظفين، حيث سيتم عقد ثلاثمائة وخمسون برنامجاً تدريبياً للموظفين في الوزارات في مجالات التطوير والعمل الإداري، وكذلك مهارات الحاسوب. سوف تنفذ هذه الاستراتيجية على مرحلتين: الأولى خلال عام 2010، وستركز على العديد من الأنشطة، أهمها: التركيز على تطوير البنية التشريعية من أجل زيادة كفاءة وفاعلية المؤسسات العامة وزيادة التعاون بين الوزارات، أمّا المرحلة الثانية، فتقوم على إعداد برنامج شامل يطّبق على كافة الوزارات والمؤسسات العامة[1].

(3) **مدونة السلوك الوظيفي**، وهي وثيقة تضم كافة النصوص التشريعية والمبادئ والمعايير الموضحة لهذه النصوص، وتعد بمثابة مرجعية توضيحية لكل ما يحتاج له الموظف العام، من أجل التعرف على أخلاقيات وآداب الوظيفة العامة. وتعتبر أيضاً بمثابة ميثاق شرف للموظف من أجل خدمة المواطن، وتوضح الواجبات والمسؤوليات الوظيفية، وكذلك دور الموظفين في تحسين مستوى الخدمات العامة، وزيادة المصداقية والثقة بمستوى الخدمات العامة، وقد جاءت هذه المدونة من أجل الإلمام بكافة القواعد التي تهم الموظف العام، بحيث تكون الأكثر شمولية، خاصة وأنه من الصعب على الموظف العام الإلمام بكل ما يعنيه من نصوص وأنظمة، لذلك، تم جمعها في هذه المدونة[2].

---

[1] صحيفة الرأي، (15-5-2010).

[2] صحيفة الدستور، (29-10-2009).

(4) **الحكومة الإلكترونية**، وهي برنامج وطني بمبادرة من الملك عبدالله الثاني، وقد أُطلقت نهاية عام 2006. تسعى هذه المبادرة إلى تطوير الأداء الحكومي من حيث تقديم الخدمات، وكذلك زيادة الكفاءة وتوفير الوقت، ويركّز برنامج الحكومة الإلكترونية على تطبيق أربع محاور أساسية وهي: 1- تطبيقات ذات علاقة بالخدمات الإلكترونية 2- إيجاد وتطوير بنية تحتية إلكترونية مناسبة 3- إعداد بيئة تشريعية وتنظيمية مناسبة 4- العمل على تنظيم الإجراءات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية بصورة مناسبة وفعالة، إضافة إلى التحوّل والتطور في مجالات التدريب ونقل المعرفة وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية[1].

أهداف برنامج الحكومة الإلكترونية

1- تحسين مستوى تقديم الخدمات.

2- رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام.

3- زيادة عائدات الاستثمار وتوفير المعلومات المطلوبة بدقة عالية.

4- توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتقديم الخدمات إلكترونياً.

5- زيادة أمن المعلومات[2].

[1] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص(193-194-195).

[2] الموقع الإلكتروني لوزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

محتويات بوابة الحكومة الإلكترونية

1- الخدمات الحكومية: حيث تحتوي البوابة على معلومات عن ألف وثمانمائة خدمة تقدّمها مختلف وزارات ومؤسسات الدولة، وتشتمل المعلومات على وصف الخدمة وإجراءات الحصول عليها، والنماذج ذات العلاقة، والرسوم ومكان التقديم.

2- خدمة إرسال: توفر هذه الخدمة الفرصة للإجابة على استفسارات المواطنين من خلال الرابط الإلكتروني الموجود في الصفحة الرئيسية.

3- قائمة الدوائر والمؤسسات الحكومية: تحتوي البوابة على مواقع إلكترونية مصغرة لمائة وإثنتي عشرة وزارة ومؤسسة حكومية، وتحتوي هذه المواقع على نبذة تعريفية بالمؤسسات والخدمات التي توفرها، وتوّضح أيضاً طرق التواصل مع هذه المؤسسات والوزارات.

وتقوم الحكومة الإلكترونية بتقديم خدماتها بواسطة خدمة الرسائل القصيرة على اعتبار أنّ هذه الخدمة هي الأكثر انتشاراً بين المواطنين، وقد تكون الرسائل القصيرة إمّا رسائل توعوية ترسل دون طلب المواطن، وتسمّى رسائل دفع المعلومات، أو رسائل يرسلها المواطن من أجل الحصول على معلومة معينة، وتسمّى رسائل سحب المعلومات. ومن الأمثلة على الخدمات التي تقدّمها بوابة الرسائل القصيرة الاستعلام

عن الترتيب التنافســـي لديوان الخدمة المدنية، أو الرصـــيد الضـــريبي، وغير ذلك من الخدمات[1].

إذن، تهدف مبادرة الحكومة الإلكترونية بالأســـاس إلى رفع كفاءة القطاع الحكومي، وكذلك التســـهيل على المواطن من أجل الحصـــول على الخدمات والمعلومات التي يريدها، ضـــمن برنامج يكفل الحفاظ على أمن المعلومة، كما وتســـهم هذه المبادرة في تجسيد مجتمع المعرفة. كما أنها من المبادرات الهامة التي أطلقها الملك عبدالله الثاني، والتي لها دور في الإصـــلاح الحكومي، كما لها دور في متابعة ومســـاندة الحكومة والمؤسسات العامة، وتهدف إلى النهوض في مجال حقوق الإنسان بشكل يتوافق مع المعايير الدولية.

(5)مبادرة إنشاء المركز الوطني لحقوق الإنسان

يقوم المركز بالعديد من المهام، منها:

- متابعة التطورات المتعلقة بالتشريعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
- العمل على تطوير التشريعات المذكورة بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- السعي إلى منع التمييز بين المواطنين، وضمان حرية التعبير، وبالتالي العمل على تعزيز النهج الديمقراطي.

[1] الموقع الإلكتروني لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سابق.

- يقوم المركز بالعديد من الأنشــطة التي تتمثل بعقد الندوات والمحاضــرات للتعريف بأهمية حقوق الإنسان، وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بذلك.
- يسعى المركز إلى إتاحة الفرصة من أجل تدريس مبادئ حقوق الإنسان في مختلف مراحل التعليم.

ومن أبرز إنجازات المركز، والتي تدل على متابعته لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة، إغلاق سجن الجفر وتحويله إلى مدرسة ومركز تدريب مهني، وذلك بناءاً على أمر من الملك عبدالله الثاني خلال زيارة قام بها للمركز[1].

كما يقوم المركز بدور أساسي يُظهر مدى التكامل الذي يشكله مع الحكومة من خلال تعاونه معها في العديد من الأحداث، مثل ملف الانتخابات، حيث يلعب المركز دوراً هاماً في التعريف بإجراءات الانتخاب، ويقوم كذلك بدور الرقيب على العملية الانتخابية، من أجل تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، كما يعمل على حثّ الحكومة والمؤسسات العامة على العمل بصورة أفضل.

وهناك مبادرات أخرى تم إطلاقها من أجل الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة، ومن هذه المبادرات:

[1] وكالة الأنباء الأردنية، بترا، المبادرات الملكية، مرجع سابق.

(6)التوجيهات الملكية بتقسيم المملكة إلى أقاليم إدارية ثلاثة:

إقليم الشـــمال، وإقليم الوســـط، وإقليم الجنوب. ويتم انتخاب مجلس محلي لكل إقليم. يتولّى هذا المجلس شـــؤون الإقليم، وأبرز ما يميز هذه المبادرة أنها تحقّق اللامركزية وتزيد من مسـاحة مشـاركة المواطن في صـنع القرار، كما أنها تعتبر أكثر جدوى فيما يخص اسـتغلال الموارد المتاحة، وتتيح هذه المبادرة الفرصـة أمام البرلمان للقيام بدوره التشـــريعي، الذي من المفترض أن يقوم به بعيداً عن جانب الخدمات الذي ســـتتولاه الأقاليم الإدارية. إذن، يظهر مما سـبق، أنّ هذه المبادرة هي مبادرة إصـلاحية وتنموية بامتياز، تسعى إلى تحقيق الإصلاح الإداري والسياسي في وقت واحد[1].

ومن الإصـلاحات الهامه التي تعتبر الوسـيلة لتحقيق دولة القانون، وتسـهم في تحقيق العدالة والنزاهة، الإصـــلاح القضـــائي، والذي ركّز على تحقيقه الملك عبدالله الثاني، وذلك لأنّ تطوير جهاز قضائي قادر على تحقيق العدالة والشفافية وسيادة القانون بكل عناصره، ينعكس إيجاباً على سمعة الأردن في المجتمع الدولي. لقد وُضعت استراتيجية تطوير القضـــاء في عام 2004 وحتى عام 2006، وركّزت الاســـتراتيجية على نقاط القوة ونقاط الضـعف التي يوصـف بها الجهاز القضـائي، فمن نقاط القوة، وجود إرادة سياسية تسعى إلى تطوير القضاء، وكذلك وجود ضمانات دستورية، ومن أبرز نقاط الضعف التي يعاني منها القضاء هو أنّ هناك بعض التشريعات المحدودة التي بحاجة إلى التعديل، وأبرز أهداف اســتراتيجية تطوير القضـــاء هي تعزيز اســتقلاله، وتعزيز

[1] أقاليم الأردن بين المركزية واللامركزية، موقع عمون الإخباري، (18-3-2009).

المؤسسية في وزارة العدل، وتأمين المحاكم بالأنظمة والكوادر اللازمة لزيادة فاعليتها، وتسعى الاستراتيجية إلى زيادة فاعلية القضاء في دعم المجتمع المدني، وبالتالي الخروج بنظام قضائي قادر على تحقيق مبدأ العدالة أساس الحكم[1].

أهم المشاريع والمبادرات الوطنية في عهد الملك عبدالله الثاني من أجل تحقيق التنمية الشاملة:

(1) الأردن أولاً:

أُطلق مفهوم الأردن أولاً في تشرين ثاني من عام 2002، ويهدف هذا المفهوم إلى:

1- تعزيز قواعد وأسّس الحياة الديمقراطية العصرية.

2- ترسيخ روح الانتماء بين المواطنين، من أجل العمل كشركاء في بناء وتطوير الأردن.

3- تغليب مصلحة الأردن على غيرها من المصالح.

4- نشر ثقافة التسامح والعدالة والشفافية وسيادة القانون، وتقوية مفاهيم الديمقراطية البرلمانية.

[1] وكالة الأنباء الأردنية، بترا، المبادرات الملكية.

كما تسعى وثيقة الأردن أولاً بالدرجة الأولى إلى تعزيز مشاركة الشباب في عملية التنمية بمختلف برامجها وجوانبها، وجعل الشباب أكثر قرباً من وطنهم من خلال إشراكهم في العملية التنموية.

كما يحمل مفهوم الأردن أولاً العديد من المعاني التي توضح المقاصد الأساسية لهذا المشروع أو هذه الوثيقة، فمن أبرز معاني هذا المفهوم:

- إنه مشروع لاستنهاض طاقات المجتمع وخاصة جيل الشباب، وذلك من أجل التأسيس لمرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- توافق اجتماعي بين جميع الأردنيين في جميع مواقعهم، سواء حكومة أو مواطنين أو معارضة، وذلك من أجل تحقيق مصلحة الأردن وإعطاءها الأولوية على بقية المصالح.
- إعادة صياغة العلاقة بين الفرد والدولة وفق أسّس العدالة والمساواة وسيادة القانون.
- أنه الأداة التي يتم من خلالها صهر كافة فئات الشعب الأردني على اختلاف أعراقهم وأصولهم وأديانهم، ضمن نسيج وطني متماسك، يقوم على الاحترام المتبادل بين كافة الأردنيين على اختلاف أصولهم واتجاهاتهم، ليكون هذا الاختلاف والتنوع مصدر من مصادر القوة، ودليل على اتصاف المجتمع الأردني بسمات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

- يدعو مفهوم الأردن أولاً إلى الاستثمار في الإنسان الأردني من خلال تعليمه وتدريبه وتأهيله، ليسهم في بناء أردن المستقبل[1].
- يكرّس مفهوم الأردن أولاً مفهوم المواطنة كحق أساسي لكل أردني، وأنّ هذا الحق كفله الدستور، ولا يجوز الانتقاص منه.
- يدعو مفهوم الأردن أولاً إلى أن تقوم كافة مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وأحزاب وكذلك المؤسسات الإعلامية باتخاذ إجراءاتها، كلٌ حسب اختصاصها، من أجل القيام بدورها في تنفيذ المشروع الوطني (الأردن أولاً) وبناء الأردن الحديث، ويشدّد المفهوم على بناء الأردن القويّ المنيع من أجل الوقوف إلى جانب قضايا أمته ودعمها، ومن ذلك دعم صمود الأشقاء في فلسطين.

إذن، فإنّ مفهوم الأردن أولاً يسعى إلى تحقيق المصالح الوطنية العليا، لكن دون انكفاء وابتعاد عن قضايا الأمة العربية[2].

وتُظهر وثيقة الأردن أولاً مجموعة من الأدوات والآليات التي من شأنها تحقيق الأهداف التي تحقّق التنمية الشاملة، كما وتوضح أيضاً أبرز التحدّيات التي تواجه هذه الآليات، والإجراءات المقترحة لمواجهتها.

[1] مصطفي الخوالدة، وسام زهران، شيرين العمايرة، مرجع سابق، ص(379-382).
[2] مصطفي الخوالدة، وسام زهران، شيرين العمايرة، مرجع سابق، ص(383-384).

آليات وثيقة الأردن أولاً:

1-الحكومة 2- البرلمان 3- القضـــاء 4- الأحزاب 5- النقابات المهنية والمنظمات الأهلية 6- الصحافة ووسائل الاتصال 7- المدارس والجامعات والشباب 8- القطاع الخاص.

1- الحكومة

تكمن التحدّيات في معالجة الضـــعف القائم في العلاقة بين الأفراد والمؤســـســـات الحكومية، والعمل على تكريس مبادئ المساءلة والشفافية وسيادة القانون.

وتتمثّل الإجراءات المقترحة في تطوير نظام الخدمة المدنية كأســـاس لعلاقة الموظف بالمواطن في إطار من الشـفافية والمســاءلة، تكريس مفهوم المواطنة والتأكيد على نبذ التطرف والغلو، ونشر ثقافة التسامح وتقبل الآخر، من أجل الحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي. ومن المقترحات أيضـاً، وضـع الخطّط والبرامج الكفيلة بتوزيع مكتسـبات التنمية على مختلف المناطق، خاصة المناطق الفقيرة والأقل حظاً، وتكثيف الجهود من أجل زيادة إنتاجية المواطن والتخفيف من الفقر والبطالة[1].

2- البرلمان

أبرز ما يواجهه من تحدّيات وعوائق هو الانقطاع، وحل البرلمانات، وضـــعف الكتل السياسية، وغيابها في بعض الأحيان عن البرلمان، وضعف القوانين الانتخابية.

[1] وثيقة الأردن أولاً، (18-12-2002).

ومن أهم الإجراءات المقترحة: وضع قوانين انتخابية تراعي العدالة في التمثيل، والتركيز على إجراء الانتخابات في مواعيدها الدستورية، والقيام بحملات توعوية في مختلف وسائل الإعلام من أجل التعريف بأهمية المشاركة في الانتخابات، وتطوير الأداء البرلماني، وتفعيل الرقابة البرلمانية الذاتية التي تتضمن قيام النواب بواجبهم الدستوري وفق القوانين والأنظمة.

3- القضاء

أبرز التحدّيات التي يواجهها القضاء هي النقص في عدد القضاة، ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية، وكذلك البت في القضايا ضمن فترة زمنية تضمن حقوق المتقاضين.

أمّا أهم الإجراءات المقترحة لمواجهة تلك التحدّيات، هي: تطوير التشريعات بما يضمن مواكبة التطورات في مختلف الميادين، رفد القضاء بالكفاءات وبأعداد كافية، العمل على تحديث المحاكم وتزويدها بما يلزم للقيام بمهامها، والإسراع في عملية الفصل بالقضايا.

4- الأحزاب السياسية

من التحدّيات التي تواجهها الحياة الحزبية في الأردن: عزوف المواطنين عن العمل الحزبي، غياب البرامج الحزبية المتكاملة والتمسك بالشعارات، ضعف الأحزاب السياسية

من الداخل، غياب التنظيم الداخلي، وكذلك نظرة الشـــك والريبة التي تعاني منها الأحزاب السياسية، ووجود شيء من التضييق على الأحزاب.

الإجراءات المقترحة للنهوض بالحياة الحزبية في الأردن:

لا بد من وجود حوار قائم على أسس المؤسسية والحوار المنتظم بين الحكومة والأحزاب الســـياســـية من جهة، وبين الأحزاب ذاتها من جهة أخرى، كما يجب تعديل قانون الأحزاب من أجل التخلّص من الظواهر الســـلبية التي تعيق العمل الحزبي، ومن هذه الظواهر ظاهرة التفكك والتشردم[1].

كما يجب توفير الدعم المالي اللازم للأحزاب وفق أسّس وضوابط قانونية، والعمل على فصـــل العمل الحزبي عن دور العبادة، وإعطاء حيّز كافي من الحرية للأحزاب للتعبير عن أفكارها وآرائها، كما يجب على الأحزاب أن تلتزم بالقانون والدســـتور، وأن تكون نموذجاً في النزاهة والشفافية.

ومن النقـاط الهـامـة التي يجـب أن تلتزم بهـا الأحزاب هي الابتعـاد عن المـدارس والمؤسّسـات التعليمية، حيث لا يحق للأحزاب أن تقود أو تمتلك أيّ مؤسـسـة تعليمية، كما يجب على الأحزاب أن تبتعد عن التحيّز لفئة معينة، أيّ أنّه يجب أن يتمتع عملها بروح المسؤولية الوطنية.

[1] وثيقة الأردن أولاً، مرجع سابق.

5- النقابات والمنظمات الأهلية

تواجه النقابات والمنظمات الأهلية بعض التحدّيات، منها مدى القدرة على الحفاظ على دورها في خدمة المنتسبين إليها والحفاظ على مكتسباتهم، والاهتمام بشرائح واسعة من الطبقة الوسطى، كونها تعتبر الحاضنة لها، ويجب أن يكون العمل النقابي قائم على التعدّدية والديمقراطية، أيّ أنّه يجب أن تبتعد النقابات عن تبنّي أيّ اتجاه سياسي أو أيدولوجي وأن يكون عملها وفق القوانين والأنظمة.

الإجراءات المقترحة للنهوض بالنقابات والمنظمات الأهلية:

أهم هذه المقترحات هي: مراجعة القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابات من أجل إعادة تنظيم العلاقة بين المهنيين بعضهم مع بعض وبين النقابات والدولة والمجتمع، كما يجب على الحكومة توفير كافة التسهيلات والخدمات لهذه المنظمات الأهلية والنقابات من أجل خدمة المجتمع ورفع كفاءة هذه الجهات، وبالمقابل، يجب أن يكون عمل النقابات والمنظمات الأهلية في إطار القانون، وأن تكون خاضعة للمحاسبة والمساءلة.

6- الصحافة ووسائل الاتصال

من التحدّيات التي يواجهها قطاع الإعلام في الأردن ضعف المصداقية، وتراجع في التأثير على المستويين الداخلي والخارجي، كما وتعاني بعض وسائل الإعلام من صحف ومطابع من ضعف وشيء من اللامهنية.

المقترحات التي من شأنها أن تنهض بقطاع الإعلام والاتصال:

بوصفه قطاع هام، فإنه يسهم في تفعيل الرقابة المسؤولة، لذا، لا بد من إعادة النظر بالقوانين المنظمة للصحافة والإعلام، مع الأخذ بعين الاعتبار رفع سقف الحريات الصحفية، وكذلك مساعدة وسائل الإعلام من أجل الحصول على المعلومة[1].

ومن الإجراءات الهامة التي من شأنها دفع الديمقراطية، السماح للأحزاب والفعاليات السياسية بالظهور في وسائل الإعلام.

7- المدارس والجامعات والشباب

تعد هذه المؤسسات من أهم الركائز التي لا بد من الاهتمام بها، فهي تعتبر المكان الذي يبني وينشئ وينمّي عقول الشباب، حيث يقع على عاتقها توعيتهم بأهمية العمل والمشاركة في التنمية الشاملة والإنتاج، كما يقع على عاتق هذه الجهات دور نشر ثقافة الديمقراطية والمساءلة وقيم حقوق الإنسان بين الشباب، إضافة إلى ذلك، فإنّ المؤسسات التعليمية والشبابية تمارس دوراً في التخفيف من حدّة الفقر والبطالة ومحاربة الأفكار التي تدعو إلى الغلو والتطرف.

[1] وثيقة الأردن أولاً، مرجع سابق.

أبرز الإجراءات لمواجهة هذه التحدّيات:

إعداد مناهج دراسية قائمة على ترسيخ مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة، سواء على مستوى المدارس أو الجامعات، وكذلك تعريف الأجيال بتاريخ الأردن وثقافته ونظامه الملكي، ويجب أيضاً زيادة الاهتمام بالاتحادات الطلّابية والشبابية من أجل ترسيخ مفاهيم الديمقراطية، ووضع آليات جديدة من أجل توسيع المشاركة الشبابية وزيادة الاهتمام بنشاطات البحث العلمي والدراسات العلمية، والاهتمام برفع مستويات التعليم في كافة مناطق المملكة، وكذلك العمل على تشجيع الإبداعات الشبابية.

8- القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص من أهم القطاعات التي يجب التركيز عليها، لما له من دور في دعم وتطوير حركة النمو الاقتصادي، التي بدورها ستنعكس على التنمية في الأردن، كما أنّه يقع على عاتق القطاع الخاص مسؤوليات كثيرة أبرزها: دوره كشريك في عملية التنمية، وكذلك دوره في تطوير الإنسان الأردني ونقله إلى عالم المعرفة، ومن أبرز التحدّيات التي تواجه القطاع الخاص: ضعف المبادرة، والاتكاء على ما تقوم به الحكومة، وكذلك ضعف الإدارة، وتفشّي بعض مظاهر الفساد، والمساس بحقوق المواطنين وأموالهم، ومستوى الخدمات المقدمة إليهم[1].

[1] وثيقة الأردن أولاً.

الإجراءات المقترحة لتطوير مســـاهمة القطاع الخاص في تطبيق مفهوم الأردن أولاً والمشاركة في عملية التنمية الشاملة:

تشـجيع القطاع الخاص على توجيه أنشـطته نحو الشـباب وخدمة المجتمع، التقيّد بقيم الوحدة الوطنيـة، الابتعاد عن مظـاهر التمييز وإعطـاء الأولويـة في التوظيف للأردنيين والأردنيات والإســـهام في تدريبهم وتأهيلهم، حث القطاع الخاص على الاســـتثمار في المشـــاريع التي تدعم الاقتصـــاد والتنمية الوطنية، العمل على تطوير البيئة الإدارية والتشريعية التي من شأنها أن تشجّع القطاع الخاص على الاستثمار[1].

(2) رسالة عمان

ظهرت هذه الرسـالة في تشـرين ثاني عام 2004، وتضـمّنت العديد من النقاط الهامة وهي:

1- التحدّيات التي تواجه الإســـلام والأمة الإســـلامية، ومن هذه التحدّيات الهجمة التي يتعرض لها الإسلام، والتي قد تؤدي إلى تشويه صورته السمحة.

2- تسـعى رسـالة عمان إلى إبراز الصـورة الحقيقية للإسـلام والمسـلمين، ومقاومة كل من يســـعى إلى تشـــويه صـــورة الإســـلام، وقد تحملت المملكة الأردنية الهاشـمية على عاتقها هذه المسـؤولية، نظراً لوجود القيادة الهاشـمية الحكيمة التي بذلت الجهود الكبيرة في عهد الملك الحســـين بن طلال، وما تزال هذه

[1] وثيقة الأردن أولاً.

الجهود متواصلة في عهد الملك عبدالله الثاني، إضافة إلى أنّ الأسرة الهاشمية تتمتع بشرعية موصولة بالمصطفى صلى الله عليه وسلم.

3- وضّحت رسالة عمان أهم المبادئ التي يقوم عليها الإسلام وهي: توحيد الله والارتباط الوثيق بالخالق، التأكيد على القواعد الناظمة للسلوك الإنساني، التأكيد على القيّم السامية التي تكفل وحدة المجتمع وصلاحه، وأنّ الجميع متساوون في الحقوق والواجبات.

4- ركّزت رسالة عمان على تحقيق الأمن والسلام والعدالة من أجل تحقيق التكافل الاجتماعي، وكذلك على ضرورة الحفاظ على الممتلكات العامة وممتلكات الأفراد، وأكّدت الرسالة على أنّ الديانات السماوية قد أكّدت على هذه المبادئ[1].

5- وضّحت رسالة عمان مدى التكريم الذي منحه الإسلام للإنسان، وأنّ الدين الإسلامي لا يفّرق بين الناس على أساس اللون أو الجنس أو العرق، وأنّ الدعوة إلى الإسلام لا تكون إلا بالحكمة واللين، دون إجبار أو إكراه.

6- إنّ هدف رسالة الإسلام هي الرحمة وتحقيق الخير للناس أجمعين، وأنه في الوقت الذي دعا فيه الإسلام إلى معاملة الآخرين بالمثل، دعا أيضاً إلى العفو والتسامح.

[1] رسالة عمان، (2004).

7- أكّدت رسالة عمان على المنزلة الكبيرة التي أولاها الإسلام لحياة الإنسان، بنهيه عن قتال من لا يقاتل ولا اعتداء على المدنيين، وكذلك التأكيد على احترام العهود والمواثيق.

8- أكّدت الرسالة على أنّ الدين الإسلامي دين يقوم على الوسطية والاعتدال.

9- أهم ما وضّحته رسالة عمان هو موقف الدين الإسلامي من العدوان، أو ما يسمى بالوقت الحاضر "الإرهاب"، حيث يرفض الدين الإسلامي أيّ شكل من أشكال العدوان، أو أيّ من الممارسات الخاطئة التي من شأنها أن تشكّل خطراً على الحياة الإنسانية، كما أنّ الإسلام يحافظ على حياة الأسرى ويدعو إلى الأخذ بالأسباب، من أجل بناء المنعة والقوة، ومن أجل الحفاظ على الذات، لا من أجل الاعتداء على الآخر.

10- توضّح رسالة عمان أنّ الإسلام يدعونا إلى المشاركة مع المجتمع الإنساني المعاصر من أجل الاستفادة ممّا يظهر من علوم وإنجازات، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة، التي بدورها تنعكس بشكل إيجابي على الأمة الإسلامية. وأكّدت رسالة عمّان على أهمية دور علماء الأمة الإسلامية في تنشئة الأجيال القادمة على المبادئ الأخلاقية والإسلامية، والحفاظ عليهم من الانزلاق في مسالك الفساد والتبعية، وتربيتهم على الاعتدال والوسطية، والابتعاد عن التطرف[1].

[1] رسالة عمان، مرجع سابق.

تظهر أهمية رسالة عمان في كونها خرجت في وقت يتعرض له الدين الإسلامي للعديد من الهجمات التي تسعى إلى تشويهه، وتحاول الرسالة إبراز القيم الإسلامية الصحيحة التي تهدف إلى خير البشرية. إنّ أبرز ما يميز رسالة عمان هو أنها تعتبر إحياءاً للقيم الإسلامية السمحة، كما أنّها أصبحت قاعدة للكثير من المؤسسات الدعوية والتربوية، إضافة إلى أنّ العديد من الدول العربية والإسلامية أخذت بها كوثيقة وطنية، بالنظر إلى القواسم المشتركة التي تتضمنها[1].

(3) وثيقة كلنا الأردن

هي نتاج مبادرة للملك عبدالله الثاني بن الحسين في تموز عام 2006، وتهدف إلى إشراك مختلف مكوّنات المجتمع في صياغة وتنفيذ ومتابعة القرارات العامة، وقد عُقد الاجتماع التمهيدي في منطقة البحر الميت، وشارك فيه سبعمائة وخمسون شخصية، يمثلون مختلف القطاعات الرسمية والشعبية والشبابية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وقد تمّ التأكيد على ضرورة ترتيب الأولويات الوطنية التي يجب العمل على تحقيقها وفق الأهمية بناءاً على تصويت المشاركين، وهذه الأولويات هي: الانتماء، المواطنة، سيادة الدولة، حماية المصالح الوطنية، الأمن الوطني، ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، نزاهة الجهاز القضائي، محاربة الفقر، الاهتمام بحقوق الإنسان، محاربة الإرهاب، العمل على تطوير التعليم، الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، التركيز على

[1] صحيفة الغد، (27-6-2008).

الرعاية الصحية والاستقرار المالي والنقدي، العمل على تطوير الحياة الحزبية وجذب الاستثمار[1].

المحاور الرئيسية التي تناولتها اجتماعات ملتقى كلنا الأردن

1- تقوية الجبهة الداخلية: وذلك من خلال الإلتزام بالثوابت الوطنية، واحترام القانون والدستور، والإلتزام بتحقيق العدالة الإجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتبني قرارات وإجراءات وتشريعات من أجل محاربة الفساد، والتأكيد على أنّ العدالة هي المفتاح من أجل منع التطرف وتحقيق الازدهار، والإلتزام بالاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ووضع معايير واضحة من أجل اختيار من يتولى المناصب القيادية العليا، والعمل على معالجة اختلالات عمليات التنمية الاقتصادية من خلال نشر التنمية الإقتصادية في مختلف المناطق في المملكة، والعمل على مكافحة الإرهاب والفكر التكفيري من خلال التأكيد على نشر رسالة عمان، والعمل على توجيه الجهود الإعلامية وتركيزها للتعريف بالمشكلات الفكرية والعمل على حلها، والتركيز على خطب الجمعة وإناطتها بالأشخاص المؤهلين علمياً وشرعياً، والعمل على إيجاد ثقافة مضادة للفكر التكفيري، تقوم بتفنيد مزاعم وحجّج التكفيريين، والعمل على تحقيق الإصلاح التربوي من خلال وضع مناهج تعليمية تعمل على تأكيد وترسيخ قيم المواطنة والتعايش، وتؤكد على تسامح

[1] برنامج عمل كلنا الأردن، تموز 2006.

الإســـــلام، والعمل على إخراج قانون لمكافحة الإرهاب، وتعديل قانون الوعظ والإرشاد[1].

2- الإصلاحات السياسية: وذلك من خلال الحفاظ على استقلالية القضاء، وتعزيز النهج الديمقراطي وحرية العمل السـياسـي بوصـفه حق كفله الدسـتور، وكذلك حرية التعبير بمختلف الوســائل المرئية والمســموعة والمقروءة ضـــمن حدود القانون، والعمل على تحقيق التوافق بين الأحزاب السـياسـية وفق ثلاثة مبادئ أســاســية وهي: الإلتزام بالثوابت الدســتورية، احترام التعدّدية بجميع الأوقات والأزمان، واستخدام الوسائل السلمية بالعمل السياسـي، وإقرار قانون للأحزاب يسـهم في تطوير وتوضـيح قواعد العمل الحزبي، والعمل على إنجاز تشـريعات تكفل الحفاظ على حرية التعبير، وإقامة الاجتماعات، والتأكيد على الاســتمرار في إصـلاح وتطوير القضـاء، وتطوير التعاون بين مؤسسـات المجتمع المدني والمؤسـسـات التعليمية بهدف إرسـاء ثقافة التنوع وتقبّل الآخر، وترسـيخ ثقافة الديمقراطية في حياة المواطنين، وإزالة القيود الأمنية والســياســـية عن الحرية الأكاديمية لأعضـاء الهيئات التدريسـية، ووضـع التشـريعات التي تكفل الحفاظ على هذه الحريات، ووضــع التشـريعات التي من شـأنها تشـجيع الطلبة على ممارسة العمل الديمقراطي، خاصة طلبة الجامعات[2].

---

[1] وثيقة كلنا الأردن.

[2] وثيقة كلنا الأردن، مرجع سابق.

3- الإصـلاحات الاقتصـادية: ومن متطلباتها: تخفيض العجز في الموازنة وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية، الإسـراع في إعادة هيكلة وتطوير القطاع العام، لما لذلك من انعكاس إيجابي على أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية، تعزيز قدرات البنك المركزي في مجال الرقابة على البنوك في ظل التطور الحاصـل في مجال العمل المصـرفي، العمل على تشـجيع الإسـتثمار ومراجعة القوانين الخاصـة بذلك، تطوير الإطار المؤسـسـي الاسـتثمار بالمشـاركة مع القطاع الخاص، القيام بدعم المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، القيام بمراجعة قوانين العمل لتحقيق مرونة أكبر في سوق العمل، الاستمرار في عمليات التخاصية، لما لها من دور في جذب المزيد من المسـتثمرين، التركيز على قطاعات الخدمات وزيادة التنافسية في إطار التنمية الاقتصادية، إضافة إلى الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والسـياحي، وتقديم الدعم للصـناعات التحويلية[1] مع توفير البنى التحتية في مختلف المحافظات، وذلك من أجل التسهيل في عملية جذب الإستثمار[2].

4- الإصـلاحات المتعلقة بالأمان الاجتماعي والتعليم العام، وذلك من خلال التركيز على تطوير قـدرات وزارة التربيـة والتعليم فيمـا يتعلق بـالتخطيط الاستراتيجي، ووضع السياسات التربوية، وتفعيل التقييم الذاتي للأداء، وتطوير نظام امتحان الثانوية العامة، وتشـجيع المعلمين للعمل في المناطق النائية،

[1] الصناعات التحويلية هي الصناعات التي تقوم على تحويل المواد الخام إلى منتجات يمكن الاستفادة منها فيما بعد.
[2] وثيقة كلنا الأردن.

وذلك من خلال توفير الحوافز المادية والمعنوية المناسبة، والعمل على إنشاء مدارس جديدة ومؤهلة، إضافة إلى تطوير المدارس المبنية وتزويدها بمختلف المستلزمات اللازمة للنهوض بالتعليم، تطوير برامج تعليم اللغة الإنجليزية للمعلمين، وتطوير برامج تعليم الحاسوب في إطار عملية تطوير التعليم، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، والقيام بالتعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية من أجل تقديم الخدمات الاستشارية والإرشادية للطلبة ،والعمل على إشراك القطاع الخاص بعملية وضع مناهج التعليم المهني لتتواءم مع احتياجات سوق العمل، والقيام بتعزيز ثقافة العمل الجماعي وروح الفريق الواحد في مجالات البحث العلمي والتطوير، وأيضاً لا بد من تسويق العمالة الأردنية في الخارج، وتقديم الدعم اللازم لها، والعمل على إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية من أجل زيادة فاعلية الخدمات التي يقدّمها، وتعزيز مؤسسات الادخار والإقراض من أجل تسهيل عمليات الاقتراض، وتشجيع إنشاء المشاريع الريادية التنموية. ومن الإجراءات الهامة أيضاً: التوسع في الحملات التوعوية التي من شأنها تثقيف العمال بحقوقهم، وتعريفهم بالقوانين التي تتعلق بهم، والتأكيد على دور المرأة في العمل والإنتاج بصفتها جزءاً من المجتمع، وفي مجال الإسكان، لا بدّ من وضع استراتيجية واضحة تكفل العدالة في حصول المواطنين على سكن آمن وصحي ضمن المواصفات والمقاييس، وزيادة فرص العمل في المجتمعات المحلية من أجل مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة. ومن أهم الخدمات المتعلقة بالأمان الاجتماعي، الخدمات الصحية، والتي لا بدّ من

تطويرها، خاصة الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وكذلك العمل على توسيع مظلة التأمين الصحي[1].

5- التحدّيات الإقليمية: وهي من المحاور الهامة التي تطرقت إليها وثيقة كلّنا الأردن، وذلك لما لها من تأثير وانعكاسات على الأردن، كما أنّ ذلك يدل على مدى الاهتمام الذي يوليه الأردن للقضايا الإقليمية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

كما أكّدت الوثيقة على ضرورة تجذير العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، وكذلك التأكيد على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتطبيق مبادئ الشرعية الدولية. وأكّدت على ضرورة تحقيق الأمن المائي والتعامل مع الدول المجاورة من أجل الحفاظ على الأحواض المائية واكتشاف مصادر جديدة للمياه، كما أكّدت الوثيقة على ضرورة وضع الخطط اللازمة لمواجهة ارتفاع أسعار النفط، ودعت إلى تقديم الدعم للشعب العراقي ومساندته من أجل التخلّص من الاحتلال الأجنبي، وتقديم كافة أنواع الدعم من أجل وحدة الشعب العراقي، والمساهمة في إعادة بناء كافة القطاعات من أجل إعادة الإعمار في العراق، كما أكّدت على ضرورة حل القضية الفلسطينية وتقديم الدعم للشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه المشروعة، وعلى أنّ المفاوضات هي الطريق للوصول إلى تسوية عادلة، وأوضحت الوثيقة أنّ حل

[1] وثيقة كلنا الأردن.

القضية الفلسطينية لن يكون على حساب وأمن الأردن، ورفض فكرة الوطن البديل، وأنّ حل القضـية الفلسـطينيية وتحقيق الأمن والسـلم للشـعب الفلسـطيني هو من أولويات الأردن، كما أشـارت إلى أنّ الجدار العازل غير شـرعي، وأنّ المسـتوطنات التي أقيمت على الأراضـي المحتلة عام 1967 غير شـرعية، كما أكّد الأردن على اسـتمرار تقديم الدعم للشعب الفلسطيني من أجل النهوض وممارسة حياته اليومية.

وفي إطار الدعم الأردني، أكّدت الوثيقة على دعم السـلطة الفلسـطينية وتقديم العون لمؤسساتها من أجل القيام بواجباتها، وعلى دعم الأردن لمبادرة السلام العربية، ورفض كافة الإجراءات أُحادية الجانب، أيّ أنّ الأردن سيقوم بكافة الإجراءات التي من شـأنها تخفيف الضـغط عن الشـعب الفلسـطيني من أجل تثبيته على أرضـه، ونيل حقوقه الكاملة، وإنشـاء الدولة الفلسـطينية على التراب الفلسـطيني، وكذلك التأكيد على حق العودة لّلاجئين.

من الملاحظ إذن، أنّ وثيقة كلنا الأردن عملت على الإحاطة بمختلف التحدّيات التي تواجه الأردن، كما أنها قامت بتقديم المقترحات من أجل مواجهة هذه التحدّيات، كما أنّ هذه المبادرة أكّدت على أهمية دور الشـباب في بناء المجتمع، حيث قامت هيئة شباب كلنا الأردن بتقديم العديد من الأنشطة التي تخدم المجتمع، منها:

ما قامت به هيئة شـباب كلنا الأردن بالعقبة: حيث تم تنظيم الحملات التوعوية التطوعية بالتعاون مع مديرية صـحة العقبة، حيث اشـتملت الحملة الطبية على توزيع

المنشـورات التوعوية بالتعاون مع مديرية صـحة العقبة، كما جرى تنظيم حملة باسـم الشهر الطبي المجاني في قرى داخل العقبة، وتم تنظيم العديد من الدورات في مجالات الحاسـوب وكتابة التقارير الصـحفية، من أجل تأهيل الشـباب وزيادة قدراتهم، كما أنّ مثل هذه الأنشـطة تعمل على تأهيل الشـباب وتحفيزهم على العمل من أجل خدمة مجتمعاتهم وبناء وطنهم[1].

ومن الجدير بالذكر، أنّ مبادرة كلنا الأردن جاءت بعد الهجمات الإرهابية التي تعّرضت لها عمّان في عام 2005، بالتالي، فهي تعتبر دعوة لجميع الأردنيين من أجل مواجهة كافة التحدّيات التي تقف في وجه الأردن، وذلك بأن يقوم كل أردني بدوره في خدمة الأردن والمصالح الوطنية له، أيّ أنّ هذه المبادرة كانت بحجم ما تعّرض له الأردن من اعتداء، وهي استراتيجية وخطة وطنية من أجل دفع مسيرة التطور في الأردن وتخطي الأزمات التي واجهته.

(4)الأجندة الوطنية

هي رؤية ملكية تهدف إلى صـهر الجهود الوطنية وتجميعها، وذلك من أجل النهوض في عملية التنمية الشـاملة وفق خطة مدروسـة واضـحة المعالم، وقد انطلقت الأجندة الوطنية في عام 2005 وتستمر حتى عام 2015 وفق الاستراتيجية الموضوعة، وقد تمّ تشـكيل لجنة خاصـة من أجل متابعة تنفيذ الأجندة الوطنية، ضـمّت ممثلين عن

[1] صحيفة الدستور، (14-10-2010).

الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والمؤسسات الإعلامية، وقد وضعت لجنة الأجندة الوطنية جملة من المبادئ العامة في بداية عملها وهذه المبادئ هي:

1- الدستور وما يتضمنه من أحكام تحمي الحريات الأساسية للإنسان، وتحترم حقوق المواطنة، وترسخ مبدأ الفصل بين السلطات.

2- القناعة بأنّ التنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، من أجل بناء الأردن المتقدّم والعصري.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأجندة الوطنية لم تهمل أو تتجاوز الخطّط والاستراتيجيات التنموية السابقة، بل أنها كانت مُكملة لهذه الجهود[1].

أهم الأهداف التي تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيقها

1- ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات.

2- تحقيق العدل والمساواة وضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

3- إعتماد الديمقراطية والتعدّدية الفكرية والسياسية في جميع الأزمنة والظروف وتحقيق مجتمع الرفاه الاجتماعي.

4- تحقيق التنمية المستدامة في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

[1] الموقع الإلكتروني للأجندة الوطنية.

5- زيادة المشـاركة الشـعبية في صـنع القرار، وتعزيز دور مؤسـسـات المجتمع المدني.

6- بناء الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين، واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة.

7- تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص[1].

8- تنمية الموارد البشـرية والاقتصـادية، وتعزيز قاعدة الإنتاج، وتوسـيع مكاسـب التنمية.

أهم التحدّيات التي تواجه الأجندة الوطنية

1- التحولات العميقة التي شـهدها الهيكل السـياسـي والاقتصـادي والاجتماعي في الأردن، حيث كان لهذه التحولات أثراً كبيراً على البُنى السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية للمجتمع الأردني.

2- هنالك العديد من المتغيرات التي حدثت، مثال على ذلك المتغيرات في مجال التعليم والتكوين السياسي والاقتصادي، والنقطة الأساسية في هذا السياق هي عدم مشـاركة فئات المجتمع الأردني في هذه المتغيرات، الأمر الذي سـوف يحول دون تحقيق نتائج فاعلة على صعيد التطور العام في المملكة.

3- التطورات التي شـهدها الأردن عبر السـنوات الماضـية، ومنها حالات الركود والانتعاش الاقتصـادي، وكذلك الأوضـاع الإقليمية التي أدّت إلى ظهور بُنى اجتماعية[2]جديدة، يمكن أن يكون لها أثر سـلبي في حال عدم قدرتها على

[1] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص(145-146).

[2] البنى الاجتماعية هي فئات اجتماعية جديدة، تحمل أفكار وقيم وتقاليد جديدة مختلفة عنما هو سائد.

التعايش مع البنى الاجتماعية التقليدية، ولكن يمكن أن يكون التأثير إيجابياً في حال إشراك البنى الاجتماعية الجديدة في عملية التنمية.

4- صغر حجم الاقتصاد الأردني، حيث يعد من أصغر الاقتصادات في الشرق الأوسط، إضافة إلى ذلك، فإنّ الاقتصاد الأردني يعاني من العديد من الاختلالات والمصاعب، منها: البطالة الهيكلية، ووجود ما نسبته (14،2)% من الأردنيين تحت خط الفقر.

5- إنخفاض المساحه الممنوحة لحرية التعبير بين المواطنين، وانخفاض نسبة المشاركة السياسية من جانبهم.

6- العجز في الموازنة العامة، الأمر الذي أدّى إلى تراكم الدين العام، وبالتالي أدّى ذلك إلى عدم قدرة الحكومة على استقطاب الاستثمار، ما أثّر سلباً على الاقتصاد الوطني.

7- كان للظروف والأحداث الإقليمية التي شهدتها المنطقة أثر في اعتراض وتعطيل حركة التنمية[1].

ومن الجدير بالذكر أنّ هنالك في الوقت الحالي اختلال فيما تقدّمه الحكومة من خدمات، ومن هذه الخدمات التعليم والرعاية الصحية، وقد أدّى هذا الاختلال إلى تفاوت كبير في مستويات المعيشة في مناطق المملكة، وتعد هذه الظاهرة من التحدّيات التي ما زالت تظهر بشكل واسع، وبالتالي لا بدّ من مواجهتها.

[1] الموقع الإلكتروني للأجندة الوطنية.

وضعت الأجندة الوطنية العديد من التوصيات والمبادرات بهدف رفع المستوى المعيشي وتحقيق التنمية الشاملة، ولكن وُضعت هذه المبادرات في ضوء ثلاثة أبعاد هامة هي:

1- الحكومة والسياسات: ويشتمل هذا البعد على الإصلاحات التي تهدف إلى تنشيط حركة التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاه والأمان الاجتماعي، وتتضمن هذه الإصلاحات تنشيط البيئة الاستثمارية، وتحقيق العدالة والشفافية، والتنمية الإدارية، وتعزيز الانضباط المالي، وتحقيق التنمية في سوق العمل، والحد الأدنى للأجور، وتفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإزالة العوائق أمام حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال، وتوفير الرعاية الصحية من أجل تحقيق أعلى مستويات الأمان الاجتماعي.
2- الخدمات والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية: وتشتمل على تطوير خدمات النقل العام من أجل الوصول إلى شبكة متطورة للنقل، وكذلك العمل على تطوير مصادر مائية جديدة، وتطوير إدارة المصادر المائية، وتوفير كافة مصادر الطاقة لكافة الاستخدامات وفق المعايير والمواصفات المعتمدة، والمحافظة على البيئة، وتسهيل وصول المواطنين إلى مصادر المعرفة والتكنولوجيا، وتوفير الخدمات المالية والمصرفية.
3- الحقوق والحريات الأساسية: وتشتمل على المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، والحفاظ على سلامة الأفراد والممتلكات، والتأكيد على حرية التعبير والتجمع، وواجبات

المواطنة وحقوقها، إضافة إلى ضمان وجود قطاع إعلامي حر ومسؤول[1].

المحاور التي تناولتها الأجندة الوطنية

1- **التنمية السياسية والمشاركة:** لقد كفل الدستور الأردني حرية التعبير وحرية عقد الاجتماعات وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات، كما أكّد على المساءلة والشفافية، وأكّد على إمكانية مخاطبة السلطات بمختلف القضايا، وذلك وفق القانون، وهذا يعتبر جوهر العملية السياسية، وقد أوصت الأجندة الوطنية من أجل رفع سوية المشاركة وتحقيق التنمية السياسية بما يلي:

1 . إصدار قانون ينظم العمل السياسي في الأردن وفق أحكام الدستور، يسمى "قانون ممارسة العمل السياسي"، ويضمن هذا القانون حرية العمل السياسي وحرية الأفراد والجماعات في ممارسة العمل السياسي، حتى لا تشكل القوانين المنظمة لهذه الحريات قيداً عليها.

2. إلتزام الأحزاب باتباع الوسائل السلمية من أجل تحقيق أهدافها.

3. إعادة النظر بقانون الاجتماعات العامة، وإلغاء الموافقة المسبقة على عقد تلك الاجتماعات، مع كفالة حق السلطة التنفيذية بوضع الإجراءات اللازمة للقيام بواجبها في حفظ الأمن في المجتمع.

[1] الموقع الإلكتروني للأجندة الوطنية.

أما فيما يتعلق بالإعلام، فإنّ حرية التعبير هي جزء وعنصر أساسي في تحقيق التنمية والمشاركة السياسية، بالتالي لا بدّ من مراجعة التشريعات الإعلامية ووضعها في إطار المعايير الدولية، كما يجب تنشيط حركة المشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث يجب تأطير العمل الشعبي ضمن مؤسسات المجتمع المدني من أجل حماية المصالح الوطنية، ويجب على مؤسسات المجتمع أن تكون ملتزمة بقيم ومعايير التسامح وتقبّل الآخر، كما أكّدت الأجندة على ضرورة تطوير وتنشيط مشاركة الشباب والمرأة في العمل الديمقراطي، وذلك من خلال إعداد برامج تربوية من أجل تثقيف الشباب والمرأة في موضوعات الديمقراطية والتعدّدية وحقوق الإنسان وتقبّل الآخر، وتعزيز الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة، كما أكّدت الأجندة الوطنية على أهمية الأحزاب السياسية بوصفها عنصر ومؤشر ضروري من مؤشرات التنمية السياسية، حيث أكّدت على ضرورة التأكيد على حرية إنشاء الأحزاب والانضمام إليها وفق الدستور والقانون، وكذلك تكريس دور الدولة في دعم وتشجيع الأحزاب من أجل أن تقوم بمهامها، إضافة إلى التأكيد على وجود قانون انتخابي يكفل النزاهة والشفافية[1].

2-التشريع والعدل: يعتبر التشريع من أفضل الوسائل التي يمكن من خلالها ضمان إحداث الأثر والتغيير المطلوب في البنى الدستورية والنظم القانونية للمجتمعات، لذلك، رأت الأجندة الوطنية ضرورة إعادة النظر بالآلية التشريعية على اعتبار أنها أهم الأسّس التي يقوم عليها تنظيم وتطوير المجتمعات، كما دعت الأجندة إلى تعزيز دور السلطة

[1] الموقع الإلكتروني للأجندة الوطنية.

التشـــريعية ورفدها بكافة الوســـائل الحديثة التي تســـاعدها في عملية التشـــريع، ليكون التشريع نابعاً من إرادة الأمة والشعب.

وتتضـــــمن الأجندة الوطنيـة المقترحـات التاليـة التي من شـــــأنهـا تطوير العمليـة التشريعية:

1. تعزيز مشاركة النواب في الصياغة التشريعية، وذلك بإعطائهم الوقت الكافي لدراسة القضايا مدار التشريع.
2. تزويـد النواب بـالـدعم الفني اللازم وتقويـة مكـاتـب النواب وتزويـدهـا بـالكفـاءات المتخصصة بالعمل التشريعي[1].
3. إنشاء هيئة مستقلة لتطوير وتحديث التشريعات.
4. تقديم الاقتراحات في عدد من القضايا منها: المحكمة الدستورية والمعاهدات الدولية والقوانين المؤقتة.

من الطبيعي أنّ الهدف من التشـــريع هو تحقيق العدل بين الناس، وبالتالي، فلا بدّ من تناول الجهاز المســـــؤول عن تحقيق العدل وتطوير هذا الجهاز، وهو الجهاز والنظام القضـائي، فقد ظهرت العديد من المقترحات التي تدعو إلى وضـع قانون جديد للسـلطة القضـــــائية، بحيث يكون هذا القانون ملماً بكل مقتضـــــيات التطور من فصـــــل بين الســـــلطات، وكذلك القيام بكافة الإجراءات اللازمة من أجل إعادة بناء وهيكلة البنية

[1] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص(160-161).

القضائية، والاستفادة من استراتيجية وزارة العدل، وإعادة النظر في العديد من الإجراءات والقوانين، خاصة تلك المتعلقة بالتقاضي والمحاماة من أجل إشاعة العدل، مع الحفاظ على القيم والتقاليد، ودون الانغلاق في وجه التطور المدروس والهادف إلى خير الناس وتلبية احتياجاتهم، مع التأكيد على الحفاظ على المبادئ الدستورية جميعها والعمل على تفعيلها[1].

تعميق الاستثمار بهدف التخفيف من مشكلتيّ الفقر والبطالة، وكذلك زيادة النمو للاقتصاد الوطني: رأت الأجندة الوطنية أنّ أفضل الطرق لذلك هي استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوجيهها للتصدير، ولكن الأردن يواجه منافسة شديدة في هذا المجال، وبالتالي، لا بدّ من تطوير وتحديث البيئة الاستثمارية، وذلك من خلال التعاون مع القطاع الخاص لتحقيق ذلك، ولكن تعاني الحكومة من الضعف في هذا الجانب نتيجة الضغط الذي يولده العجز في الموازنة، لذلك يجب على الحكومة أن توازن في إدارة نفقاتها بين الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي من جهة، وبين الانضباط المالي من جهة أخرى، ويجب أيضاً تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية وتطوير البنية التحتية من أجل جذب الاستثمارات، وكذلك يجب وضع سياسات تنموية اقتصادية تكفل تنظيم وتفعيل العلاقة بين أصحاب العمل والعمال والحكومة، من أجل ضمان عوائد اقتصادية مجزية للأطراف الثلاثة، وتبلغ التكلفة المقترحة من أجل تعميق الاستثمار (1.5) مليار دينار خلال العشر سنوات، وفي حال

[1] الموقع الإلكتروني للأجندة الوطنية.

نُفّذت المبادرات كما يجب، فإنّ صـــافي الفائض ســـيكون (1.7) مليار دينار، كما سـيتضـاعف الناتج المحلي الإجمالي، وسـوف يتم توفير مائتين وسـبعين ألف فرصـة عمل جديدة. ويعتمد إيجاد بيئة اســـتثمارية مناســـبة على ما ســـتتخذه الحكومة من سـياسـات اقتصـادية، وتقوم هذه السـياسـات على مأسّـسـة عملية صـنع القرار المتعلقة بالاسـتثمار وفق مسـارين: الأول، وضـع الأطر المؤسـسـية الضـرورية من أجل تعزيز الاســتثمار وترويجه، وذلك بالتعاون مع صــنّاع القرار في كافة المؤســســات العامة والخاصـــة، أما المســـار الثاني، فيتركز في تحديد أولويات الحكومة لدعم القطاعات الصناعية والخدمية، ووضع آليات تحسين مستواها التنافسي ورفع عائداتها الاقتصادية، وتكمن الخطوة الرئيسـية لوضــع الإطار المؤسـســي الاسـتثماري في تطبيق النموذج المعدّل للهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية (JAED)، ويعمل هذا النموذج كمظلة واحدة تجمع الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاســتثمارية والأنشــطة الاقتصـادية ومؤسـسـة تشـجيع الإسـتثمار (JIB) والمؤسـسـة الأردنية لتطوير المشـاريع الاقتصـادية (JEDCO) ومؤسـسـة المناطق والمدن الصـناعية (JIEC) ومؤسـسـة المناطق الحرة (FZC)، ويتم اتخاذ القرار بين الهيئات التنموية وكذلك رسم السياسات، ومن ثمّ تقوم كل هيئة بتنفيذ السياسات التي تدخل في اختصاصها، ويستوجب تطبيق هذا النموذج مراجعة قوانين الاستثمار المؤقتة المتعلقة بالجهات الخمس المذكورة سابقاً. ولضـــمان وجود بيئة أعمال أكثر تنافســـية، لا بدّ من إيجاد هيئة تنافســـية تتمتع

بالاستقلالية عن الحكومة، وتملك صلاحيات تضمن حماية مصالح المستثمرين في كافة القطاعات[1].

2- **الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي:** تعاني المالية العامة من اختلالات كبيرة ،على الرغم من التحسن النسبي للأداء المالي، إلّا أنّ وجود عجز كبير في الموازنة العامة قبل المساعدات، يصل إلى حوالي (12)% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلوغ نسبة الدين العام إلى (91)% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004، كل ذلك يؤكد الحاجة إلى إعادة هيكلة الموازنة من أجل تخفيض العجز وتخفيف المديونية. ومن أبرز الإصلاحات التي اقترحتها الأجندة الوطنية من أجل تحقيق الإصلاح المالي وضبط الأداء المالي الحكومي، تحسين إدارة الدين العام وإلغاء الدعم المقدم للمشتقات النفطية والسلع الأخرى، وتوجيه الدعم للفقراء وخفض الدعم المقدّم للمؤسسات العامة، وإعادة هيكلة نظام التقاعد للتخفيف من عبء رواتب التقاعد على الموازنة، والتسريع في تنفيذ برنامج التخاصية من أجل الاستفادة من عوائده في تمويل بعض الإصلاحات.

أما فيما يتعلق بالأداء الحكومي، فيلاحظ مدى الضعف الذي يعانيه، وذلك بسبب تعمّق البيروقراطية وارتفاع تكاليف الخدمات العامة، ومن العوامل التي تزيد من

[1] الموقع الإلكتروني للأجندة الوطنية.

ضـــعف الأداء الحكومي أيضـــاً، وجود هيكل تنظيمي حكومي كبير ومتداخل، وسـياسـات نظام الخدمة المدنية غير فاعلة، إضـافة إلى صـعوبات إدارة الموازنة العامة، لذلك، لا بدّ من تطبيق برنامج إصـــلاح القطاع العام الموافق عليه من جانب مجلس الوزراء في عام 2004 من أجل تحســـين إدارة الموارد في القطاع العام والارتقاء بتنظيمها.

أما فيما يتعلق بالخدمات المالية، فإنّ تطويرها يعد أمراً ضـــرورياً لما لها من أثر على النمو الاقتصادي، خاصة وأنّ الخدمات المالية تعاني من اختلالات عديدة، منها التشوه في هيكلية قطاع المصـــارف والتأمين، وضـــعف التعاون والتنســيق بين هيئات الرقابة والتنظيم المختلفة، وضـــعف تمويل الشـــركات الصـــغيرة والمتوســـطة، ومن المقترحات للتخفيف من هذه التحدّيات، تشـــجيع عملية الاندماج بين قطاعيّ المصـــارف والتأمين من أجل إيجاد كيانات مالية مهيئة لتمويل المشـــاريع التنموية، وإنشـــاء لجنة دائمة لمراجعة الأنشـــطة المالية، وتحديث الأطر القانونية المتعلقة بها. وكذلك لا بدّ من مراجعة هياكل الرسـوم والضـرائب المتعلقة بالخدمات المالية، فهي بحاجة إلى مراجعة من أجل تصـنيفها وإزالة أي ازدواجية في المعاملات الضـريبية، خاصـة تلك التي لها صـلة بالأوراق المالية وخدمات البنوك الإسـلامية، كما ينبغي مراجعة الأطر التنظيمية من أجل تشجيع الادخار طويل الأمد[1].

[1] موقع الأجندة الوطنية الإلكتروني.

3- **دعم التشغيل والتدريب المهني:** على الرغم من التطور الذي شهده الاقتصاد الأردني خلال السنوات الماضية، إلّا أنّه ما زال غير قادر على استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل، كما أنّ قطاع التدريب المهني يقوم بإنتاج عمالة غير ملتزمة وعلى مستوى متدن من التدريب، كما أنّ غياب التعاون بين القطاع الخاص وقطاع التدريب، أثّر بشكل سلبي على سوق العمل، حيث أصبح هناك فجوة كبيرة بين احتياجات القطاع الخاص وبين مخرجات القطاع التدريبي، كما أنّ مؤسسات التشغيل الحكومية ليست بالفاعلية الكافية، فهي غير قادرة على تأمين فرص العمل للكثير من العاطلين عن العمل. ومن المقترحات التي من شأنها التخفيف من مشكلة البطالة، العمل على جذب الاستثمارات، وإعادة هيكلة قطاع التدريب المهني من أجل زيادة فاعليته وجودة مخرجاته، وتهدف الأجندة الوطنية إلى تخفيف نسبة البطالة لتصل عام 2017 إلى (6.8)%، كما يجب إعادة النظر في قوانين العمل، بحيث تصبح أكثر مرونة، وإطلاق الحملات التوعوية والتثقيفية من أجل التعريف بأهمية برامج التدريب المهني[1].

4- **الرفاه الاجتماعي:** إنّ تحقيق الرفاه الاجتماعي يعني توفير سبل العيش الكريم المتمثلة بتوفير الخدمات وتعزيز تماسك المجتمع وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ومن أجل تحقيق ذلك تسعى الأجندة الوطنية إلى إشراك كافة

[1] موقع الأجندة الوطنية الإلكتروني.

المؤسسات والجهات العامة والخاصة لتحقيق هذه الغاية، ومن أهم العناصر التي من شأنها تحقيق الرفاه الإجتماعي الرعاية الصحية ومكافحة الفقر وتعميم منافع الضمان الاجتماعي. ففي مجال الرعاية الصحية، وعلى الرغم من احتلال الأردن لمكانة مرموقة في المنطقة فيما يتعلق بذلك، إلّا أنّ هناك العديد من التحدّيات التي تواجهه في هذا الجانب، منها نقص الكوادر الطبية، وضعف القدرة التشغيلية للقطاع العام، إضافة إلى القصور في تقدير التكاليف فيما يتعلق بالخدمات الطبية، ويترتب على ذلك زيادة العبء على الموازنة، ومن الحلول المقترحة للحد من هذه التحدّيات، تطبيق اللامركزية في إدارة المرافق الصحية، وتطوير سياسات الرعاية الصحية من خلال مراجعة دور المجلس الصحي العالي، والعمل على تطبيق برامج لاحتواء التكاليف المترتبة على تقديم الخدمات الصحية، والعمل على إشراك القطاع الخاص في تقديم الرعاية الصحية وفق معايير وقواعد واضحة[1].

أما فيما يتعلق بمكافحة الفقر، فعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على نسبة الفقر، إلّا أنها لا تزال مرتفعة، حيث أنّ (14)% من السكان الأردنيين يعيشون تحت خط الفقر. ومن أبرز المقترحات التي وضعتها الأجندة الوطنية من أجل مكافحة الفقر ما يلي:

1. تشكيل مجلس وطني من أجل مكافحة الفقر.
2. وضع سياسة اجتماعية وطنية شاملة للربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

[1] موقع الأجندة الوطنية الإلكتروني.

3. تطوير مهارات بشرية مؤهلة من أجل تنفيذ برامج مكافحة الفقر.
4. تطوير فهم واضح لأسباب وخصائص الفقر.
5. إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية.
6. زيادة انتشار خدمات تمويل المشاريع الصغيرة في المجتمعات الفقيرة.
7. ربط الاستفادة من المعونة النقدية بالتعليم الأساسي والرعاية الصحية والصحة الإنجابية (تنظيم الأسره).
8. وضع سياسة وطنية للإعلام والتعليم والتنشئة الاجتماعية، وذلك من أجل تعزيز القيم الاجتماعية وتنمية روح المسؤولية لدى المواطن[1].

أما فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، فإنّ مؤسسة الضمان الاجتماعي هي الجهة الرئيسية المسؤولة لدى القطاع العام عن الضمان الاجتماعي، وهي تتمتع بقدرة مؤسسية ومالية كبيرة، ومع ذلك، فإنّ نصف القوى العاملة في المملكة غير مغطاة بأي خطة تقاعدية يقدّمها القطاع العام، وفي ضوء توقع حدوث عجز نقدي في المؤسسة، فإنها قد تصبح غير قادرة على تحمل أيّ أعباء مالية، ويجب عليها مراجعة صيغ الفوائد، وكذلك شروط الأهلية، كما يجب على المؤسسة أن تتوسع من أجل شمول جميع المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط الضمان الاجتماعي، وذلك سعياً لتحقيق الرفاه الاجتماعي[2].

[1] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص(173-174).
[2] موقع الأجندة الوطنية، مرجع سابق.

6-التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع: على الرغم من النقلة النوعية التي حقّقها القطاع التعليمي في الأردن، إلّا أنّه مازال يعاني من الضعف في الأطر التنظيمية التي تقوم بتنسيق جهود التنمية البشرية، وتقوم بتقييم السياسات والاستراتيجيات، ولمعالجة ذلك، لا بدّ من إنشاء مجلس أعلى لتنمية الموارد البشرية ليكون مظلة للمجالس التعليمية القائمة، إضافة إلى إنشاء هيئة وطنية للاعتماد وضمان الجودة، تُعنى بجودة التعليم والتعليم العالي، ويعاني التعليم العام من البيروقراطية والمركزية اللذان يعيقان عمليات التغيير، ولكن هنالك متسع من أجل تحسين المناهج وتحويلها إلى مناهج تركّز على التفكير والإبداع وحل المشكلات وتقدير قيمة العمل والارتقاء بالتعليم بمختلف مستوياته، كما ويعاني التعليم المهني من الضعف في الإلتحاق به، وكذلك ضعف في التمويل وتشعب في الاختصاصات، ولمواجهة هذه الصعوبات، يجب التوسع في اللامركزية، وتفويض الصلاحيات في اتخاذ القرار، مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير آليات المساءلة وتوسيع الإلتحاق برياض الأطفال، خاصة في المناطق الفقيرة، وتوفير بيئة مدرسية آمنة، وتحسين المناهج، وتدريب المعلمين، والتوسع في استخدام التكنولوجيا في التعليم، وزيادة مشاركة القطاع الخاص بالتعليم المهني، وتطوير برامجه من أجل تلبية متطلبات التنمية.

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي، فإنّ غياب الاستراتيجية الواضحة، يضعف من هذا القطاع، كما أنّ ميله للتعليم الأكاديمي يزيد من ضعفه، وازدياد الطلب على التعليم العالي، ونقص التمويل اللازم يخلق نوعاً من التساهل في معايير القبول، وبالتالي

تراجع مستوى التعليم، ولذلك، لا بدّ من وضع استراتيجية وطنية شاملة للتعليم العالي، وكذلك يجب أن تتوفر الموارد اللازمة لضمان تطبيقها، ويجب مراجعة نظام القبول من أجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، كما يجب إصلاح المناهج الجامعية وتنمية القيادات الأكاديمية من أجل النهوض بالمستوى التعليمي، ولا بدّ من وضع نظام لضبط الجودة خاص بكل جامعة، كذلك يجب وضع استراتيجية لتطوير وإصلاح كليات المجتمع، ويتناول هذا الإصلاح مختلف الجوانب الإدارية والتنظيمية والبرامج التعليمية، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، لكي تتوافق مخرجات كليات المجتمع مع الأنشطة التنموية.

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي، فإنّه يعاني من الضعف، وابتعاد موضوعاته عن احتياجات التنمية، ونقص التمويل، وضعف مشاركة القطاع الخاص، إضافة إلى عدم وجود تنسيق بين الجهات المعنية بالبحث العلمي، والتي هي محدودة في الجامعات، وعدم تشجيع ثقافة الابتكار في أوساط الهيئات التدريسية والطلبة، لذلك، فقد أوصت المبادرات بإنشاء هيئة وطنية للبحث العلمي، ومجلس أعلى للثقافة والفنون، لتنسيق الجهود وتوفير الدعم اللازم، وكذلك يجب تحديد أولويات البحث العلمي وتشجيع الإبداع والابتكار، من خلال تنفيذ برامج خاصة بذلك، وتوفير الحوافز بكافة أشكالها.

7-رفع مستوى البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية أساساً من أجل تحسين نوعية حياة المواطنين، كما أنّها ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأبرز القطاعات التي تمثل البنية التحتية هي:

قطاع المياه: يعد هذا القطاع من أهم ضـرورات تحقيق التنمية، ويعاني من العديد من التحدّيات، منها: شـح وقلة الموارد المائية، واسـتنزاف المياه الجوفية، وضـعف كفاءة أنظمة التوزيع والتزويد، وارتفاع نسـبة الفاقد من المياه، وضـعف أداء محطات تنقية المياه. أمّا أبرز المقترحات لمواجهة هذه التحدّيات فتتمثل في: البحث عن مصـادر مائية جديدة، تحقيق أفضـل أداء ممكن فيما يتعلق بنقل المياه وتوزيعها بأقل التكاليف، الحث على إشـراك القطاع الخاص في إدارة مرافق المياه من خلال إيجاد البيئة الاستثمارية المناسبة لذلك.

ومن القطاعات الهامة الأخرى التي تعد جزءاً من البنية التحتية، قطاع الطاقة، الذي يواجه العديد من التحدّيات أبرزها: الاعتماد على السـوق الدولية في الحصـول على الطاقة، وبالتالي مواجهة التكلفة المرتفعة للحصـول عليها من النفط ومشـتقاته، وكذلك تزايد الطلب عليها. ولمواجهة هذه التحدّيات، لا بدّ من دراسة الجدوى الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الصخر الزيتي تجارياً، وذلك من أجل توليد الطاقة الكهربائية حرقاً أو إنتاج النفط بالتقطير، وتكثيف عمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز، من خلال استمرار الترويج والتسويق للمناطق المفتوحة للاستثمار، وتفعيل دور المركز الوطني لبحوث الطاقة.

ومن القطاعات الأخرى التي تعتبر عاملاً هاماً وأسـاسـياً في التنمية الاقتصـادية والاجتماعية، قطاع النقل: الذي يعد ضرورة من ضرورات التنمية، لما له من دور في

تسهيل حركة التنمية وتشجيع الاستثمار، وكذلك هنالك القطاع المتعلق بالحفاظ على البيئة، وقطاع الاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي يجب تطويرها وتنظيمها من كافة الجوانب التشريعية والتنظيمية والإدارية.

أبرز ما يميز الأجندة الوطنية عن غيرها من خطط الإصلاح ما يلي:

1- فلسفة الإعداد والتطوير، حيث تبنّت الأجندة الوطنية أسلوباً شمولياً في معالجة كافة التحدّيات التي تواجه الأردن، فجاءت تحمل المبادرات الإصـــلاحية لكافة الجوانب الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية، خلافاً لخطّط الإصـلاح السابقة التي كانت تركز على الجانب الإقتصـــادي. كما جاءت هذه الخطة، نتيجة عمل شـــارك فيه جميع الأطراف المعنية من مؤســـســـات حكومية وخاصـــة ومنظمات مجتمع مدني وخبراء ومختصون.

2- تميّزت الأجندة الوطنية بوجود آلية واضـــحة لتنفيذ المبادرات وتقييم أثرها الإصلاحي وتحديد الأهداف المراد تحقيقها من كل مبادرة من المبادرات.

3- شـــفافية آليات التطبيق التي ســـتُمكّن من مســـاءلة الحكومة، خلافاً للخطط الســـابقة، حيث ســـيكون هناك تقييماً مســـتمراً لما تم إنجازه من المبادرات المقترحة[1].

[1] وكالة صراحة الأخبارية.

ومن أبرز ما تتضمنه الأجندة الوطنية:

1- تتضـمن برنامج يسـعى لضـم جميع المواطنين تحت مظلة التأمين الصـحي بحلول عام (2013).

2- سيؤدي تنفيذها إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3- عالجت الأجندة الوطنية موضـوع الإصـلاح الضـريبي الشـامل لتحقيق العدالة والمساواة ومنع التهرب الضريبي.

4- تحدّد الأجندة الوطنية برنامجاً شـاملاً من أجل إزالة كافة أشـكال التمييز ضـد المرأة في إطار تمكينها[1].

نلاحظ أنّ الأجندة الوطنية تحتوي على مبادرات وإصـــلاحات لكافة الجوانب المتعلقة بالأردن، كما أنّها قائمة على الحوار بين مختلف الجهات، وهي خاضـــعة لمؤشـــرات وأرقام محدّدة تسـعى للوصـول إليها، كما أنها تلتزم بالشـفافية من خلال ما يصـدر من تقارير تقييمية لما تم إنجازه، وكذلك توضيح ما سيتم إنجازه.

الانتفاضـــة الفلســـطينية الثانية (إنتفاضـــة الأقصـــى) وما تلاها من تداعيات الدور الأردني.

من المعروف أنّ العلاقات الأردنية الفلســطينية تتمتع بخصــوصــية كبيرة، وذلك ليس بسبب التقارب الجغرافي بين الجانبين فقط، وإنما هناك العديد من العوامل، منها الوحدة

[1] غيث الطراونة، مرجع سابق، ص183.

التي جمعت الضفتين لفترة تزيد عن الثلاثين عاماً، وكذلك الترابط والتداخل الاجتماعي بين الجانبين، والاهتمام الأردني بالقضية الفلسطينية.

الانتفاضة الفلسطينية الثانية (إنتفاضة الأقصى): تكمن أهمية انتفاضة الأقصى بأنها فرضت تداعيات كثيرة على القضية الفلسطينية وعلى العلاقات الفلسطينية مع الأطراف المجاورة، ومن هذه الأطراف الأردن. اندلعت هذه الاتفاضة في الثامن والعشرين من أيلول عام 2000، والسبب الرئيسي الذي أدّى إلى قيامها هو دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون إلى المسجد الأقصى، وقد أدّى ذلك إلى غضب شعبي في الشارع الفلسطيني، ما نتج عنه اندلاع الانتفاضة. ومن العوامل التي زادت من وتيرتها الأساليب القمعية التي تعاملت بها السلطات الإسرائيلية مع أحداثها، وقد حظيت هذه الانتفاضة بالدعم العربي على الصعيدين الشعبي والرسمي، والمتمثل بالبيان الذي أصدرته قمة القاهرة الطارئة التي عقدت عام 2000، كما عمّت المظاهرات الشعبية العواصم العربية والإسلامية تأييداً ودعماً للشعب الفلسطيني. ومن أبرز الأهداف والإيجابيات التي حقّقتها الانتفاضة: توحيد الصف الفلسطيني بكافة تياراته في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، كما عملت على كبح جماح عملية التطبيع مع إسرائيل، حيث قامت عدّة دول، مثل تونس، بإغلاق المكاتب الإسرائيلية، وأعلنت مصر عن سحب سفيرها في تل أبيب، أما الأردن، فقد جمّدت عملية إرسال سفيرها إلى إسرائيل.

الجهود الدولية لوقف الانتفاضة

1- مؤتمر شـرم الشـيخ الأول الذي عقد في السـادس عشـر من تشـرين أول عام 2000، وقد ضـمّ كل من الرئيس المصـري حسـني مبارك، ورئيس الوزراء الإسـرائيلي إيهود باراك، والرئيس الأمريكي كلينتون، والملك عبدالله الثاني بن الحسـين، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، ومبعوث الاتحاد الأوروبي خافير سولانا، ودارت مباحثات المؤتمر حول ما يجب اتخاذه من خطوات، من أجل وقف الانتفاضـة، وجاءت قرارات المؤتمر مخيبة للآمال الفلسـطينية، مما زاد من وتيرتها واشتعالها.

2- لقاء عرفات مع بيريز الذي عقد في غزة في الأول من تشـرين ثاني عام 2000، وقد كان الاجتماع قصـيراً، تمّ خلاله الاتفاق على وقف الانتفاضـة وكافة مظاهر العمل المسلح، مقابل إعادة انتشار الجنود الإسرائيليين، وسحب قواتهم من المعابر، والتوقف عن قصف المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

3- مؤتمر قاعدة بولينج في واشـنطن، وقد عُقد في الثامن عشـر من كانون أول عام 2000، وضـمّ كلاً من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وذلك بناءاً على طلب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت بيل كلينتون، والذي كان يسعى لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، خاصة في وقت كانت فيه الانتفاضة مشتعلة، وقد كان هذا المؤتمر بمثابة الفرصـة الأخيرة للرئيس كلينتون من أجل إيجاد تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيلين قبل رحيله عن البيت الأبيض، وأبرز النقاط التي تضمّنتها المفاوضات في قاعدة بولينج العسكرية، فيما يتعلق بقضية الأرض،

فقد تمّ الاتفاق على انسحاب إسرائيلي من معظم الأراضي الفلسطينية، وعلى تبادل الأراضي، أيّ حصول الجانب الفلسطيني على أراضي داخل أراضي الثمانية والأربعين تكون مساحتها مساوية للأراضي التي ستحتفظ بها إسرائيل، ولكن تركّز الخلاف في نسبة الأراضي المراد الانسحاب منها، كما تمّ تناول قضية المعابر الحدودية، حيث طالب الفلسطينيون أن تكون الحدود مع مصر والأردن تحت سيطرتهم، إلّا أنّ الجانب الإسرائيلي رفض ذلك، وأبدّى استعداده لأن تكون السيطرة مشتركة، مع منح التسهيلات للفلسطينيين. أمّا قضية القدس فقد تمّ الاتفاق على أن يكون القسم الشرقي تحت السيطرة الفلسطينية، أما الجزء الغربي فيكون تحت السيطرة الإسرائيلية، ولكن الخلاف كان على السيادة على الحرم القدسي الشريف، حيث طلب الفلسطينيون أن يكون لهم السيادة الكاملة عليه، أمّا الإسرائيليون فقد أبدوا الاستعداد للإعتراف بسلطة فلسطينية على الحرم القدسي، واقترحت المفاوضات ألّا يكون هنالك سيادة رسمية لأي طرف على الحرم، على أن تكون السلطة الفعلية بيد الفلسطينيين.

4 – مفاوضات طابا، وهي جولة من التفاوض حول القضايا الأساسية العالقة، مثل: قضية القدس واللاجئين والمستوطنات، وقد انتهت في السابع والعشرين من كانون ثاني عام 2001، حيث تمّ الاتفاق على استئناف المفاوضات بعد الانتخابات الإسرائيلية.

وبالعودة إلى الجهود الأردنية من أجل تدعيم العلاقات مع الفلسطينين ودعم القضية الفلسطينية، جاءت استضافة القمة العربية في عام 2001 في وقت كانت تعاني فيه القضية الفلسطينية من تداعيات خطيرة، تتمّثل باستمرار انتفاضة الأقصى وما خلّفته

من واقع جديد، أهم ملامحه أن اتفاق أوسلو لم يعد أرضاً صلبة للسلام، أو يمكن القول إنه لم يعد موجوداً، كما أنّ التحرك الإسرائيلي أصبح يحركه هاجس الأمن والسلاح، وأصبح لا بد من مراجعة الاستراتيجية العربية للسلام، والتي تربط الدول العربية نفسها بها، حيث أنّه لا بدّ من مراجعتها من أجل دعم المقاومة الفلسطينية في ظل التصعيد الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك، فقد تزامنت القمة مع استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو في مجلس الأمن، ضد توفير الأمن والحماية للشعب الفلسطيني، وقد جاء الفيتو الأمريكي كرسالة للدول العربية، تتضمّن دعوة بعدم المبالغة في دعم الانتفاضة الفلسطينية. وقد أقرت القمة دعم الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وأكّدت على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، كما وأقرت تقديم الدعم المالي بشكل دوري للسلطة الفلسطينية. ومن الإجراءات التي قامت بها الأردن قُبيل القمة تعبيراً عن رفضه للسياسة الإسرائيلية هو أنه رفض زيارة شيمعون بيريز [1] إلى الأردن، حيث كان السبب الرسمي هو الانشغال بالتحضير للقمة، كما رفضت الأردن أيضاً السماح للصحفيين الإسرائيليين بتغطية القمة[2].

في عام 2002، قدّمت المملكة العربية السعودية في قمة بيروت ما أطلق عليه "مبادرة السلام العربية" مع إسرائيل، من أجل حل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وتنص على ما يلي:

[1] كان شيمعون بيريز يشغل منصب وزير الخارجية في إسرائيل في ذلك الوقت.

[2] حسن نافعة، إنتفاضة الأقصى وقرن من الصراع، دار الشروق (2002)، ص (321-322).

1- الطلب من إسرائيل أن تجنح للسلام، وأن تعيد النظر في سياستها بأن تضع السلام خياراً استراتيجياً لها، والخطوات التي يتوجب على الجانب الإسرائيلي القيام بها هي أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري، وحتى خط الرابع من حزيران عام 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، والوصول إلى حل فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي المحتلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية[1].

كل ما سبق مقابل الدخول في اتفاقيات سلام بين الدول العربية وبين إسرائيل، وإنشاء علاقات طبيعية معها في إطار هذا السلام العادل، مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وضمان رفض كافة أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافي والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة، وقد طالب مجلس القمة العربية، المجتمع الدولي، بدعم هذه المبادرة من أجل تحقيق السلام في المنطقة[2].

[1] صحيفة الشرق الأوسط، نص مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية عام 2002، (27-3-2007).
[2] صحيفة الشرق الأوسط، (27-3-2007)، مرجع سابق.

تكمن أهمية هذه المبادرة في أنها عكســت صــورة للإجماع العربي، كما أنها تحقّق الحد الأدنى من المطالب العربية التي لا يمكن القبول بسلام من دونها، كما أنّ مبادرة السلام العربية هي المشروع الأنسب في ظل الأوضاع الدولية الراهنة، إضــافة إلى ذلك، فإنّها تُظهر مدى تمســك الجانب العربي بتحقيق الســلام، أيّ أنها تفنّد الادعاءت الإســرائيلية التي تفيد أنّ العرب لا يريدون السلام[1]. واختارت لجنة مبادرة السلام العربية كلاً من الأردن ومصر والسعودية لتمثيلها في اجتماعات اللجنة الرباعية.

إنّ اختيار الأردن من جانب الدول العربية، يدل على أهمية الدور الذي تلعبه الأردن في حل القضــية الفلســطينية، كما أنّ ســياســة الملك عبدالله الثاني، والمتمّثلة في تعريف العالم بما تحتويه مبادرة الســلام العربية، يلعب دوراً في زيادة دعم هذه المبادرة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، حديث الملك عبدالله الثاني عن هذه المبادرة أثناء خطابه أمام الكونغرس الأمريكي، للتنويه بأهميتها في إحلال السلام في المنطقة.

في الفترة اللاحقة، وفي ظل وصول شارون إلى رئاسة الحكومة في إسرائيل، وكذلك وجود الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، والذي عُرف بانحيازه لإسرائيل بشكل كبير، بدأت الضغوط الإسرائيلية والدولية من أجل استحداث

[1] وكالة الأنباء الأردنية، بترا، مبادرة السلام العربية، الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، (28-1-2009).

منصب رئيس وزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية، على اعتبار أنّ إسرائيل لا ترى في ياسر عرفات رجل سلام، ونتيجة للضغوط الدولية على عرفات، تمّ استحداث هذا المنصب في عام 2003، وتم اختيار محمود عباس (أبو مازن)، ومن أبرز أسباب اختياره أنّه كان مهندساً لاتفاق أوسلو، وهو الوحيد القادر على متابعة مهمة التفاوض.

طرحت الإدارة الأمريكية خطة للسلام عُرفت بخارطة الطريق، وقد بدىء الحديث عنها، وعُقدت العديد من الاجتماعات من أجل تقريب وجهات النظر والموافقة عليها، وقد نصّت خارطة الطريق على ما يلي:

1- تصدر القيادة الفلسطينية بياناً لا لُبس فيه يؤكد حق إسرائيل بالوجود بسلام وأمان، ويدعو هذا البيان إلى وقف إطلاق النار بدون شروط، وكذلك إنهاء العمليات المسلحة وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان، وأن تتوقف جميع المؤسسات الفلسطينية الرسمية عن التحريض ضد إسرائيل.

2- تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً لا لُبس فيه، يؤكد التزامها برؤيا الدولتين، تعيش بموجبها دولة فلسطينية مستقلة، وقابلة للحياة، وذات سيادة بسلام وأمان إلى جانب دولة إسرائيل، ووضع حد للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان، وأن تتوقف المؤسسات الإسرائيلية عن التحريض ضد الفلسطينيين.

3- يعلن الفلسطينيون بشكل واضح عن وضع حد للعنف والإرهاب، ويبذلون جهوداً ملحوظة على الأرض لاعتقال وعرقلة عمل أفراد أو جماعات تقوم

بهجمات عنيفة، أو تخطّط لارتكابها ضد إسرائيليين في أي مكان.

4- يبدأ جهاز الأمن الفلسطيني، بعد إعادة هيكلته وإعادة تركيز عمله، بعمليات مستمرة ومحدّدة الأهداف وفعّالة، بهدف مواجهة العناصر الضالعة بالإرهاب، والقضاء على البنى التحتية والقدرات الإرهابية، ويشمل ذلك النشاط مصادرة الأسلحة غير المرخصة، وتعزيز سلطة الأمن الخالية من أي علاقة بالإرهاب والفساد.

5- إعتماداً على الآليات القادمة والوسائل المتوفرة على أرض الواقع، يبدأ ممثلو الرعاية الدولية نشاطات مراقبة وتشاور غير رسمية مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وسبل تفعيلها.

6- تطبيق ما أُتفق عليه سابقاً فيما يتعلق بالتزام الولايات المتحدة بإعادة البناء والتأهيل، واستئناف خطّة التعاون الأمني بمشاركة هيئة مراقبة خارجية (الولايات المتحدة، مصر، الأردن)، وتأييد الرعاية الدولية من أجل وقف دائم وشامل لإطلاق النار[1].

7- دمج جميع المنظمات الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة، تخضع لوزير داخلية مخوّل الصلاحيات اللازمة[2].

8- استئناف التعاون الأمني وغيره من أنواع التعاون بين الأجهزة الأمنية التي أُعيد تأهيلها مع نظرائها في الجانب الإسرائيلي، بما في ذلك عقد اجتماعات تشاورية بشكل منتظم بين الجانبين، بمشاركة مسؤولين أمريكيين.

---

[1] صالح النعامي، خطة خارطة الطريق، (8-8-2010)، الموقع الخاص بالكاتب.

[2] قامت الولايات المتحدة بتعيين الجنرال كيت دايتون للإشراف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة.

9- توقف الدول العربية عن تقديم الدعم والتمويل العام والخاص بجميع أشكاله لجماعات تؤيّد وتمارس العنف.

10- تنقل جميع الجهات المانحة التي تدعم الفلسطينيين بالأموال بواسطة حساب الخزانة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية، ولدى تحقيق تقدّم على المستوى الأمني، ينسحب الجيش الإسرائيلي تدريجياً من مناطق تم احتلالها منذ الثامن والعشرين من أيلول عام 2000، ويعود الوضع كما كان قبل التاريخ المذكور، وتنتشر قوات الأمن الفلسطينية في المناطق التي ينسحب منها الجيش الإسرائيلي.

كما وتضمّنت خطة خارطة الطريق العديد من الإجراءات التي تشمل إصلاح المؤسسات الفلسطينية، ووضع دستور فلسطيني، وتشكيل مجلس وزاري يتمتع بالصلاحيات، والعمل على إجراء انتخابات فلسطينية حرة ونزيهة، كما ونصّت خارطة الطريق على ضرورة تقديم الدعم من جانب الحكومة الإسرائيلية من أجل تسهيل إجراء الانتخابات الفلسطينية، وكذلك تقديم المساعدات للمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالعملية الانتخابية، وتقوم الحكومة الإسرائيلية بكافة الإجراءات التي تكفل تحسين الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وكذلك تُخلي النقاط الاستيطانية التي أُقيمت منذ آذار/ مارس 2001.

يظهر مما سبق، أنّ خارطة الطريق تركّز بشكل كبير على الجانب الأمني، وبالذات، تسعى إلى جعل مؤسسات الأمن الفلسطينية حارساً على أمن إسرائيل من خلال

تأكيدها المستمر على ضرورة ملاحقة الجماعات التي تقوم بالعمليات ضد أهداف إسرائيلية، وكذلك دعوتها إلى إعادة هيكلة أجهزة الأمن الفلسطينية.

من الملاحظ أن خطة خارطة الطريق مغايرة لما سبقها من أطروحات لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ركّزت على التعامل بصورة متوازية، أيّ بشكل متزامن دون تتابع، والإلتزام بتوقيت زمني، حيث تنتهي الخطة بإقامة دولة فلسطينية. ومن الجدير بالذكر، أنّ هنالك العديد من العوامل التي دفعت الإدارة الأمريكية للخروج بمثل هذه المبادرة التي تسعى بحدٍّ كبير، إلى إرضاء الجانب الفلسطيني، وأبرز هذه العوامل:

1- سعي الولايات المتحدة من أجل الحصول على أكبر قدر من التأييد الدولي، بما في ذلك تأييد الدول العربية والإسلامية في إطار حملتها ضد الإرهاب.
2- التطورات التي شهدتها الانتفاضة الفلسطينية، وعدم تمكّن الوسطاء الأمريكيين (جورج تنت، أنطوني زيني، وتقرير ميتشيل[1]) من التخفيف من حدّة الانتفاضة، وإعادة الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى طاولة المفاوضات[2].

لقد جاء الموقف الفلسطيني من خارطة الطريق مختلفاً على الصعيدين الرسمي والشعبي، فعلى الصعيد الرسمي، كان هنالك ارتياح لخطّة خارطة الطريق، حيث رأى

[1] تقرير ميتشيلو: هو تقرير يدعو لوقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو تقرير انبثق عن لجنة شرم الشيخ لتقصّي الحقائق برئاسة جورج ميتشيل، في الثلاثين من نيسان عام 2001.
[2] الوضع الدولي وأثره على القضية الفلسطينية 2005، مرجع سابق.

الجانب الرسمي بها فرصة للعودة إلى مسار المفاوضات، من أجل إيجاد حلول سلمية للقضية الفلسطينية، وكذلك يحاول الجانب الفلسطيني من خلال موافقته على الخطة، أن يظهر للمجتمع الدولي رغبته في تحقيق السلام، أمّا على الصعيد الشعبي وعلى صعيد المقاومة، فقد تم رفض خطة خارطة الطريق بوصفها غير ملبيّة لطموحات وحقوق الشعب الفلسطيني، حيث أنّ الشروط تعد مقيّدة للانتفاضة وللمقاومة الفلسطينية، كما تؤكّد الجهات الفلسطينية المعارضة لخطة خارطة الطريق، أنّ هذه الخطة ستعمل على شق الوحدة الفلسطينية، من خلال تحويل السلطة إلى كيان يسعى لملاحقة المقاومة. أمّا الجانب الإسرائيلي، فقد اشترط إجراء عدّد من التعديلات على الخطة من أجل الموافقة عليها، ومن هذه التعديلات، إلغاء البند المتعلق بحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين.

أمّا الموقف الأردني، فقد جاء داعماً لخارطة الطريق التي صدرت عن اللجنة الرباعية الدولية[1]، وقد حثّ الجانب الإسرائيلي والفلسطيني على اتخاذ الجانبين لخطوات مناسبة للوفاء بالتزاماتهما المحدّدة في خارطة الطريق، وكذلك ضرورة تدعيم المواقف الدولية التي تؤكد على هذه الإلتزامات، ويسعى الأردن باستمرار إلى الحديث عن السلام في مختلف المحافل والمناسبات الدولية، من أجل تذكير العالم بضرورة حل القضية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية.

[1] اللجنة الرباعية الدولية: هي لجنة تعنى بعملية السلام، أنشئت في عام 2002، وتشمل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

من أبرز نقاط الضـــعف التي تعاني منها خارطة الطريق أنها غير متوازنة، فهي في غالبيتها تقع على عاتق الجانب الفلسـطيني مع أنه الطرف الأضـعف، كما أنها ركزت على القضـايا الأمنية وتركت القضـايا الجوهرية إلى المرحلة الاخيرة، أيّ أنها وقعت في ذات الخطأ الذي وقعت به اتفاقيات أوسلو، كما أنّ الرفض الشعبي الفلسطيني لخارطة الطريق، وإصراره على المقاومة، سيعمل على إضعاف إمكانية التقدّم بها.

وفي إطار الدعم الأردني للقضـــية الفلســـطينية، عُقدت قمة العقبة في عام 2003، وجمعت كل من (بوش ومحمود عباس وأرييل شارون)، إضافة إلى الملك عبدالله الثاني بن الحسين المضيف لهذه القمة. وقد جاءت هذه القمة من أجل تقريب وجهات النظر، والعمل على تطبيق خطة خارطة الطريق لإحلال السلام في الشرق الأوسط. إنّ أبرز ما يميّز هذه القمة هو غياب عرفات، في إشـــارة إلى أنّ الرئيس محمود عباس هو الزعيم الفلسطيني القادم، وقد حاول الطرف الفلسطيني من خلال قمة العقبة الحصـول على إجراءات ميدانية من الجانب الإسـرائيلي، أمّا الجانب الإسـرائيلي، فقد سـعى إلى الحصـــول على إعلان أمني بالدرجة الأولى، إلّا أنّ الجانب الفلســطيني أكّد على ربط الجانب الأمني بالجانب السياسي، من خلال التمسك بخارطة الطريق بشكل كامل.

ولقد خرجت هذه القمة بالعديد من التعهدات من جميع الأطراف، فقد تعّهد الجانب الفلسطيني بوقف الانتفاضة والهجمات المسلحة ضد الإسرائيليين، بينما اكتفى الجانب الإسرائيلي بتبنّي الرؤية الأمريكية إزاء إقامة دولة فلسطينية، وتعّهد الجانب الإسرائيلي

بإزالة المستوطنات العشوائية، ولكن شارون أبقى مصير عملية السلام بيده، عندما ربط بين أيّ خطوة يقوم بها بنتائج الخطوات الفلسطينية، أمّا الجانب الأمريكي، فقد أكّد على أمن إسرائيل وعلى دعم الحرية للفلسطينيين، أما الجانب الأردني المضيف لهذه القمة، فقد حاول دفع عملية التسوية من خلال لقاء الملك عبدالله الثاني للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث أبلغ الملك عبدالله الثاني شارون قرار إعادة السفير المعتمد في تل أبيب، والذي استدعيَ احتجاجاً على الاجتياح الإسرائيلي للمدن الفلسطينية، وقد جاءت هذه الخطوة من أجل دفع العملية السلمية، وإظهار حُسن النوايا العربية في تجاوز الأزمة الراهنة، كما التقى الملك عبدالله الثاني مع أبو مازن، وأكّد على الدعم الأردني للأشقاء الفلسطينيين[1].

أمّا موقف عرفات، فقد جاء مغايراً، حيث لم يبد تأييده ورضاه عن نتائج قمة العقبة، حيث لم يبد تأييداً صريحاً لها، وقال إنّ ما نتج عن قمة العقبة بحاجة إلى اجتماعات لتقييم أداء الوفد الفلسطيني والخروج بموقف محدّد، كما أنّ فصائل المقاومة الفلسطينية لم تبد رضاها هي الأخرى عن نتائج قمة العقبة[2].

وبعد قمة العقبة بعام واحد، جاءت وفاة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، في الحادي عشر من تشرين ثاني عام 2004، وقد كان لها أثر كبير في القضية الفلسطينية وفي العلاقات الفلسطينية مع الدول العربية، فقبل وفاة عرفات، كان قد

[1] صحيفة المستقبل، قمة العقبة، (5-6-2003).

[2] صحيفة المستقبل، عرفات يشكك في نتائج قمة العقبة، (6-6-2003).

تعّرض للحصار، حيث اعتبرته إدارة بوش وكذلك الحكومة الإسرائيلية بأنّه رجل لا يريد تحقيق السلام، وعلى أساس ذلك، وتحت الضغوط الدولية، تم استحداث منصب رئيس الوزراء – كما ذكرت سابقاً– وتعيين محمود عباس، أبو مازن، في هذا المنصب، وبعد وفاة عرفات، كان من المتوقع أن يعتلي محمود عباس سدّة الرئاسة في السلطة الفلسطينية، كما استمرت الانتفاضة الفلسطينية وشهدت مؤسسة السلطة فراغاً كبيراً بسبب غياب عرفات، على رغم من وجود من يشغل مكانه، إلّا أنّ الغياب كان لشخصية استطاعت أن تضبط السلطة ومؤسساتها. بعد ذلك، بدأت الضغوط على السلطة الفلسطينية من أجل احتواء التنظيمات الفلسطينية المعارضة، والتي تقوم بعمليات المقاومة ضد الاحتلال، ولم تجد السلطة سوى أن تضغط على هذه التنظيمات من أجل المشاركة في السلطة وفي القرار السياسي الفلسطيني، وذلك من خلال المشاركة في الانتخابات، وذلك لتحويل مسار هذه التنظيمات إلى العمل السياسي، بعيداً عن العمل العسكري والمقاومة، وبعد مشاركة قوى المعارضة الفلسطينية بالانتخابات وفوزها، على عكس المتوقع، أصبح هناك مأزق كبير تمثل بوقف المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، بحجة أنّ تنظيم حماس هو تنظيم إرهابي، ولا يريد أيّ طرف الدخول معه في مفاوضات، ونتيجة للضغوط الداخلية والخارجية التي تعّرضت لها حماس، اندلعت الفتنة الداخلية في الأراضي الفلسطينية، وانتقلت إلى دول المنطقة، من خلال قيام دول المنطقة بدعم طرف على حساب الآخر، وتحوّلت الأنظار من قضية النزاع مع الطرف الإسرائيلي إلى النزاع الفلسطيني الفلسطيني، الأمر الذي أثّر على القضية الفلسطينية وأعادها إلى الوراء، وكذلك أثّر على العلاقات مع دول المنطقة.

إذن، كان لوفاة عرفات تأثير سلبي على القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني، على عكس ما قاله الرئيس بوش بأنّ عرفات ليس رجل سلام، ومع غيابه، غابت اليد التي كانت قادرة على توحيد الصف الفلسطيني الداخلي، الذي ما زال يعاني من الانقسام حتى الآن.

الانتخابات الفلسطينية عام 2006

لقد تميّزت هذه الانتخابات بأنها شهدت مشاركة مختلف القوى الفلسطينية، خاصة حركة حماس، كما أنّ هذه الانتخابات ستشكل النخبة التي ستقود المرحلة القادمة، وقد أدّت إلى فوز حركة حماس، وشكّل ذلك مفاجأة كبيرة للمجتمع الدولي.

يعود فوز حماس إلى عدة عوامل، أبرزها: دور حماس بالمقاومة، حيث قامت بالعديد من العمليات، ما رفع من رصيدها الشعبي، إضافة إلى البرنامج الانتخابي الذي قدّمته حماس، والذي يعد شاملاً في مختلف النواحي السياسية والاجتماعية، كما أنّ تأثير العامل الديني في الثقافة العامة، كان له أثر كبير، خاصة بعد فشل التجارب السابقة مثل القومية، كما كان للبيئة الداخلية للحركة دور، وقد ظهر ذلك من خلال الانضباط داخل صفوف حركة حماس، فهي لم تشهد انشقاقات في القوائم الانتخابية، كما حدث في حركة فتح. وأخيراً، فقد أثّر الوضع الذي يسود المنطقة والرافض للتدخل الأمريكي،

ما دفع الناخب الفلســـطيني لاختيار برنامج حماس الذي يتعارض مع الرؤى الأمريكية والإسرائيلية[1].

بدأت بوادر الأزمة بين فتح وحماس بعد تشكيل حماس للحكومة، حيث تعرّضت للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية، وقد أتت هذه الضغوط نتيجة لرفض حماس التفاوض مع الجانب الإســـرائيلي، كما وقامت الحكومة الجديدة بالســـيطرة على الأجهزة الأمنية والإعلامية وعلى المعابر والحدود، وفي خطوة من أجل تخفيف التوتر، دعا رئيس السلطة محمود عباس إلى الاستفتاء على وثيقة الأسرى، وهي وثيقة من أجل تحقيق الوفاق الوطني بين أطياف الشعب الفلسطيني، ورفضت حماس توقيع الوثيقة في تلك الفترة، واعتبرت ما قام به عباس خطوة غير دستورية، وقد رافق هذا التوتر السياسي بين الجانبين تدهور في الأوضـــاع الاقتصـــادية والمعيشـــية، نتيجة عجز الحكومة عن دفع الرواتب.

ونتيجة لتدهور الأوضـاع المعيشـية، وصـلت الأحداث إلى درجة المواجهات المسـلحة بين الجانبين، ومن الضـــغوط الخارجية التي تعّرضـــت لها حكومة حماس، مطالبة إسرائيل للمجتمع الدولي بفرض الحصار السياسي والاقتصادي، كما جمّدت مستحقات السلطة الفلسطينية، والبالغة خمسة وخمسين مليون دولاراً شهرياً، كما قامت إسرائيل بحملة اعتقالات واســـعة في قيادات حماس، واعتقلت العديد من النواب والوزراء، كما

[1] مركز دراســات الشــرق الأوســط، حلقة نقاش حول تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشــريعية عام 2006 على مستقبل القضية الفلسطينية وعلى الصراع في المنطقة وعلى إسرائيل.

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عزلة سياسية على حكومة حماس، وأصدر الكونغرس الأمريكي قانوناً يمنع تقديم الدعم للفلسطينيين، ويعتبر كل دعم مقدّم خارج ما سُميَ القنوات الشرعية، مساندة للإرهاب. ومع تدهور الأوضاع على الساحة الفلسطينية، تمّت الدعوة إلى عقد جولات حوار بين الأطراف الفلسطينية في مكة المكرمة، وقد استطاع الجانبان الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وقد كان هذا الاتفاق في الثامن من شباط عام 2007. وبعد أسابيع من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، اندلعت الاشتباكات بين الجانبين، وانسحبت حركة فتح من الحكومة، ولم تنجح الوساطات العربية من أجل التهدئة، وبعد سيطرة حماس على مقار الأجهزة الأمنية في غزة في حزيران من عام 2007، تمّ إقالة حكومة الوحدة الوطنية، وقام رئيس السلطة محمود عباس بتكليف سلام فياض بتشكيل حكومة لتسيير الأعمال.

يلاحظ أن تشكيل حركة حماس للحكومة كان العامل الأول في تدهور الوضع الداخلي الفلسطيني، نتيجة لما مورس عليها من ضغوط دولية وحصار، أودى بالوضع الفلسطيني الداخلي إلى ما هو عليه الآن من حالة التفكك، لذلك، كان يجب على حماس أن تقوم باستغلال أغلبيتها في المجلس التشريعي من أجل القيام بدور تشريعي ورقابي، وفي ذات الوقت، تحافظ بذلك على مسار المقاومة، وأن تترك للتنظيمات الأخرى مهمة تشكيل الحكومة، وبذلك لا يكون هنالك أيّ مبرّر دولي لفرض الحصار وتضييق الخناق على الحكومة الفلسطينية.

من الملاحظ أنّ حركة حماس أصبحت لاعباً أساسياً في الساحة الفلسطينية لا يمكن تجاهله، وقد سعت الدول العربية وما زالت تسعى من أجل رأب الصدع بين حركتيّ فتح وحماس، من أجل العودة إلى القضية الرئيسية وهي القضية الفلسطينية، وأكثر الدول التي تدير جهود المصالحة هي مصر، وقد سعت دول عربية أخرى إلى ممارسة هذا الدور، إلاّ أنّ الخصوصية المصرية هي التي تؤثر على الجهة التي ستدير الحوار. وبالعودة إلى النقطة الرئيسية التي تفيد أنّ حماس لاعب أساسي على الساحة الفلسطينية لا يمكن إغفاله، فأنه ومن هذا الباب، لا بدّ من استعراض العلاقة بين حماس والأردن، كون الأردن طرف رئيسي في مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أنّ العلاقات الفلسطينية الأردنية سوف تحكمها هذه العلاقة، خاصة وأنّ حركة فتح، لم تعد وحدها من تقود الحياة السياسية الفلسطينية، ومن الصور التي تميّز العلاقات الأردنية الفلسطينية، أنّ الأردن يسعى لإقامة علاقة مزدوجة تجمع بينه وبين كل من فتح وحماس، وذلك يعد من أوجه الخصوصية في العلاقة بين الجانبين الأردني والفلسطيني.

بدأت العلاقة بين الأردن وحماس تتوتر في عام 1999، أيّ قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وذلك عندما طلبت الأردن من أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس مغادرة البلاد، وذلك أثناء وجود خالد مشعل وعدّد من قادة حماس في الخارج. وفي ذات العام، قامت الحكومة الأردنية بتوقيف خالد مشعل وعدد من قيادات حماس لمدة شهرين، وانتهت الأزمة بإبعاد مشعل ومن معه إلى الدوحة، وبعد ذلك، قامت الحركة بافتتاح

مكتبها السياسي في العاصمة السورية دمشق. في عام 2006، عادت الاتصالات بين حركة حماس والأردن، وذلك بعد فوز حركة حماس بانتخابات المجلس التشـــريعي وتشـكيلها للحكومة، ولكن سـرعان ما عادت الأمور للتأزم بين الجانبين، بسـبب رفض الأردن اسـتقبال وزير الخارجية في حكومة حماس محمود الزهار، بسـبب اتهام حركة حماس بتهريب الأسلحة عبر الجانب الأردني.

بدأت الجهود من أجل إعادة العلاقات بين الأردن وحركة حماس، حيث أجريت العديد من الاتصالات بين مسؤولين أمنيين من الجانب الأردني مع قيادات من حماس، وذلك من أجل حل الخلاف القائم، كما نشطت الدبلوماسية السعودية من أجل تسوية الخلاف القائم بين الأردن وحماس.

بدأت العلاقات والاتصـــالات بين الأردن وحركة حماس تعود من جديد، خاصـــة وأنّ حركة حماس بحاجة إلى فتح قنوات للتواصـــل مع أطراف خارجية، من أجل كســـب دعمها في إطار السـعي لرفع الحصـار وتبادل الأسـرى، أمّا الجانب الأردني، فيسـعى إلى فتح القنوات مع حماس من أجل دفع عملية السلام، حيث يتطلب ذلك أن يستأنف الأردن دوره ويضـع في أولوياته بذل الجهود من أجل رأب الصـدع الفلسطيني الداخلي، وكذلك مساعدة الفلسطينيين في مفاوضـاتهم مع الجانب الإسرائيلي، إضـافة إلى ذلك، فإنّ الأردن، وعلى الرغم من عودة التواصـــل بينه وبين حماس، إلّ أأنه لم يقدم على الانقطاع عن المنظمة والسلطة والرئاسة الفلسطينية، فعلى الرغم من التقارب بين

حماس والأردن، فإن فتح تبقى الأقرب سياسياً بالنسبة للأردن، وقد يؤدّي التحسن المستمر للعلاقة بين حماس والأردن، إلى أن يلعب الأخير دوراً فاعلاً في إصلاح العلاقة بين فتح وحماس[1].

في السابع والعشرين من تشرين ثاني عام 2007، عُقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في الكلية البحرية للولايات المتحدة في أنابوليس، وقد تمّت دعوة أكثر من أربعين دولة ومنظمة دولية للحضور، معظم تلك الدول لم يكن لها دور أو علاقة بعملية السلام في الشرق الأوسط. في هذا المؤتمر، سعت الولايات المتحدة إلى التوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإحياء خطة خارطة الطريق، وإقامة دولة فلسطينية مع نهاية فترة الرئيس بوش، ولكن لم يتمخض عن المؤتمر أيّ مبادئ مشتركة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، كما أنّه لم يتم الاتفاق على جدول زمني لإقامة الدولة الفلسطينية، وإنما تمّ الاتفاق على أن تبدأ مفاوضات الحل النهائي بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بعد المؤتمر، وعلى الرغم من الحضور العربي الكبير الذي قد يشير إلى احتمالية بداية للتطبيع مع إسرائيل، إلّا أنّ الدول العربية صرّحت بأنّ لا تطبيع قبل إحلال السلام في المنطقة.

أمّا الأردن الذي شارك في أنابوليس، فقد أكّد على تحقيق السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية، كما أكّد على أهمية

[1] صحيفة الدستور، الصفحة الجديدة بين الأردن وحماس، كيف ولماذا وماذا بعد؟، (10-8-2008).

هذا المؤتمر في إحداث حالة من النشـاط والزخم السـياسـي من أجل عملية السـلام، وبالتالي، لا بدّ من الحفاظ على هذا النشـاط السـياسـي حتى يكون هنالك حل عادل وشامل.

بعد اختتام المؤتمر، رأى الجانب الأردني أنّ رفض إسرائيل التفاوض حول قضايا الحل النهائي، يعتبر بداية تبشّر بعدم نجاح هذا المؤتمر، وأنّ الفشل سوف يعود بآثار سلبية على المنطقة، حيث أنّ ذلك يعتبر ضياعاً لفرصة كان يمكن استغلالها من أجل تحقيق السـلام، حيث سـيسـتمر بناء الجدار العازل، كما سـتتواصـل السـياسـات الاسـتيطانية الإسـرائيلية، كما أنّ من الآثار السـلبية لفشـل أنابوليس هو عودة الولايات المتحدة وإسرائيل للحديث عن الخيار الأردني، المرفوض رسمياً وشعبياً[1].

أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وأثرها على الأردن

لا شك في أنّ أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، قد أثّرت على العالم وعلى سياسة الدولة العظمى الأولى في العالم، وهي الولايات المتحدة، وذلك أمر طبيعي كون الولايات المتحدة هي من استُهدف بهذه التفجيرات، حيث قامت بتغيير سياستها خاصة تجاه منطقة الشـرق الأوسـط، والسـبب في ذلك، هو أنّ منفذي هذه العمليات هم من المنطقة. وفيما يلي توضـيح لأبرز تأثيرات وتداعيات هذه التفجيرات على المنطقة، والتي بدورها انعكست وأثّرت على الأردن، كونها إحدى دول المنطقة:

[1] فهد الخيطان، بعد أنابوليس، كيف يتصرف الأردن، شبكة الحقيقة الدولية، (11-10-2007).

إنّ أحداث الحادي عشـــر من أيلول عام 2001، هي مجموعة من الهجمات التي شـهدتها الولايات المتحدة في ذلك اليوم، يوم الثلاثاء، وقد نُفّذت هذه الهجمات بواسـطة أربع طـائرات نقل مدني تجارية تم تحويل اتجاهها، ونجحت ثلاثٌ منها في تحقيق أهدافها المحدّدة، التي تمّثلت بضـــرب برجيّ مركز التجارة الدولية في (منهاتن)، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، وقد نجم عنها ســـقوط ألفان وتســـعمائة وثلاث وسبعون ضحية، إضافة إلى وقوع آلاف الجرحى[1].

التأثير الثقافي لأحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001

لقد أثّرت هذه الأحداث على المســـتوى التعليمي والثقافي في الدول العربية، ما انعكس بشكل سلبي على مخرجات التعليم وثقافة المجتمعات العربية، وقد ظهر ذلك نتيجة قيام الولايات المتحدة بتوجيه الاتهام للمناهج التعليمية، بأنها الســـبب في خروج الجيل الإرهابي، بالتالي، أخذت الدول الغربية، أو ما يسـمى النظام العالمي الجديد، بالمطالبة بتغيير المناهج التعليمية، خاصـةً مناهج التعليم الديني، بحجة أنها المسؤولة عن نشـر الفكر الإرهابي. ومن أبرز مظاهر محاربة مناهج التعليم الديني، المبادرة إلى الحد من معاهد ومدارس تعليم الشـريعة والقرآن الكريم، والعمل على تغيير مناهج التعليم الديني، وذلك بحذف كل ما يتعارض مع ثقافة العالم المتحضـر، وتشـجيع التعليم المختلط بين الجنســـين. ومن الجدير بالذكر، إنّ تغيير المناهج التعليمية لا يكون مجدّياً أو عاملاً من عوامل التطور، إذا كان اســـتجابة لمتطلبات النظام العالمي، وإنما يجب أن يكون

[1] موقع الكتروني، ويكبيديا الموسوعة الحرة.

التغيير نابعاً من ثقافة الأمة، وأن يكون مبنياً على أساس من المشاركة والتشاور بين ذوي الاختصـــاص، وذلك لِما للتعليم من أهمية في بناء مجتمعات قوية، غير قابلة للتأثر بالقيم والمعتقدات الأخرى[1].

وبما أنّ هذه التداعيات أثّرت على مختلف دول المنطقة العربية والإســـلامية، والأردن جزء من هذه الدول، فقد سعى الأردن إلى مواجهة الهجمة التي تستهدف الثقافة العربية والإسـلامية، من خلال إطلاق رسـالة عمّان التي توضـح حقيقة الدين الإسـلامي وما يدعو له من قيم التســامح، كما وتهدف هذه الرســالة إلى إبعاد شــبهة الإرهاب عن الإسلام.

أما فيما يتعلق بالديمقراطية والإصـلاح السـياسـي في الدول العربية، فقد أثّرت أحداث الحادي عشر من أيلول على عملية الإصـلاح السياسي، وفي هذا الجانب كان هنالك تأثيرات سـلبية وإيجابية، فمن الآثار الإيجابية أنّ الدول العربية وجدت نفسـها مضـطرة للبدء بعمليات الإصـلاح السياسي والديمقراطي من الداخل، الأمر الذي سينعكس على الشعوب العربية بشكل إيجابي، كما أنّ أحداث الحادي عشر من أيلول ساهمت بتحقيق حالة من التوافق والتضـامن بين الشـعوب العربية من أجل الوقوف في وجه المصـالح الأمريكية في المنطقة.

[1] علي أحمد علي، مقاصـــد النظام العالمي الجديد لتغيير مناهج التعليم في بلدان العالم الإســـلامي وأثره على الهوية الإسلامية، رسالة جامعية، جامعة أم درمان، السودان.

أما الأثر السلبي المتعلق بالديمقراطية والإصلاح السياسي، فهو انخفاض مستوى الحريات العامه في المنطقة، حيث أنّ تسارع الأحداث وحدوث العديد من الاعتداءات في الدول العربية، إضافة إلى اتهام الجماعات الإسلامية بالوقوف خلف الهجمات الإرهابية، جعل حكومات العديد من الدول العربية، خاصة تلك التي تعرضت لهجمات إرهابية، تعمل على تضييق الخناق على الجماعات الإسلامية من خلال الإجراءات الأمنية، وقد أدّت هذه الإجراءات إلى تضييق الخناق على الحريات الفردية، كما أثّرت أيضاً على حركة الإصلاح السياسي، على اعتبار أنّ حجم المساحة المعطاة للحريات يؤثر في مدى تطور حركة الإصلاح السياسي[1].

التأثير الاقتصادي لأحداث الحادي عشر من أيلول على الأردن

لقد أثّرت أحداث الحادي عشر من أيلول سلباً على اقتصاديات الدول العربية بشكل عام، من ضمنها الأردن، ويعود سبب هذا التأثر إلى التشابك الكبير الذي يربط الاقتصاد الأردني باقتصاد الولايات المتحدة[2]. ومن الآثار السلبية لهذه الأحداث، إرتفاع قيمة المستوردات الأردنية، والسبب في ذلك ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية عدا الدولار مقابل الدينار الأردني، كما أنّ قيمة المستوردات النفطية قد ارتفعت، على الرغم من انخفاض أسعار النفط في الفترة التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول، إلّا أنها عادت للإرتفاع، والسبب في ذلك هو التداعيات التي فرضتها أحداث الحادي

[1] أحداث 11 سبتمبر أدخلت العالم العربي في فوضى الإرهاب والتخلف، معهد هوست بلس لخدمات الويب.

[2] من صور الارتباط بين الاقتصاد الأردني والأمريكي ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي، وكذلك وجود العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الجانبين، مثل إتفاقية التجارة الحرة التي وقعت عام 2000.

عشـــر من أيلول، ومنها الغزو الأمريكي للعراق. ومن الجدير بالذكر أنّ الأردن كان يستورد احتياجاته النفطية من العراق بأسعار تفضيلية، بالتالي، فإنّ الغزو الأمريكي زاد من قيمة الفاتورة النفطية الأردنية، ومن الملاحظ أنّ العجز في الميزان التجاري قد تفاقم خلال الســنوات القليلة التي تلت أحداث الحادي عشــر من أيلول، وذلك نتيجة ارتفاع قيمة المستوردات، وليس فقط انخفاض الصادرات، وعلى رأس هذه المستوردات النفط ومشتقاته.

وبالنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي، نلاحظ مدى التأثير السلبي الذي تعرّضت له بفعل هذه الهجمات، والذي بدوره أثّر على الأردن، ومن مظاهر هذا التأثير، إنخفاض تحويلات الأردنيين العاملين في دول الخليج نتيجة التباطؤ الاقتصـــادي في دول الخليج، ويأتي هذا التباطؤ لعدة أسباب، أبرزها انخفاض أسعار النفط بسبب تراجع الطلب العالمي، ويشكل النفط ما نسبته (90)% من صادرات دول الخليج، وقد ترتّب على تراجع الطلب على النفط زيادة العجز في موازنات الدول العربية وخاصة المصّدرة للنفط، كما ترتب على انخفاض الصـــادرات النفطية نقص في الموارد المالية من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع والخدمات، ما دفع الدول الخليجية إلى اللجوء للاستدانة، الأمر الذي زاد من أعبائها الاقتصادية[1].

[1] الخليج الخاسر الأكبر بعد أحداث سبتمبر، تقرير اقتصادي، دراسات وبحوث، (27-11-2002).

كما وأثّر تراجع الاستثمار على اقتصاديات الدول العربية، ومنها الأردن، والتي تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الخارجية في دعم اقتصادها، حيث جاء تراجع الاستثمارات الدولية نتيجة تنامي مشاعر العداء تجاه العرب والمسلمين، إضافة إلى ذلك الهاجس الأمني، حيث كان المستثمرون يخشون من استهدافهم في الدول العربية، وفي الطرف الآخر، تعرّضت الاستثمارات العربية الموجودة في الدول الغربية لخسائر كبيرة قدّرت بأربعمائة مليار دولار خلال الأعوام (2001-2002)، إضافة إلى المخاطر التي تواجه هذه الأموال، حيث أخذت العديد من الجهات الغربية تطالب دول المنطقة بتعويضات، وتبلغ هذه التعويضات ما يقارب مائة وستة عشر مليار دولار. ومن الجدير بالذكر أنّ الاستثمارات الخارجية في الدول العربية بلغت في عام 2000 ما يقارب (4.6) بليون دولار، ولكن انخفضت هذه القيمة من الاستثمارات خلال العامين اللذين تليا أحداث الحادي عشر من أيلول، حيث قُدّرت قيمة الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية بثلاثة بلايين دولار، وتراجع الاستثمارات أثّر سلباً على اقتصاديات الدول العربية، وخاصة الأردن، بوصفها – كما اسلفت بالذكر– أنها تعتمد بشكل كبير على جذب الاستثمار لدعم اقتصادها، كونها دولة فقيرة الموارد[1].

ومن التأثيرات السلبية التي أثّرت على الأردن وعلى المنطقة، إرتفاع معدلات البطالة الناتجة عن التباطؤ في النمو الاقتصادي للدول العربية، حيث أدّى التراجع في النمو الاقتصادي إلى تسريح العديد من القوى العاملة، ومن الجدير بالذكر، أنّ هنالك أعداد

[1] هنري توفيق عزأم، صحيفة الشرق الأوسط، تأثير حوادث11 أيلول على اقتصادات الدول العربية.

كبيرة من العمالة الأردنية في الخارج، خاصـــة في منطقة الخليج العربي، إضـــافة إلى وجود أعداد كبيرة من القوى العاملة التي تعيش في المهجر، والتي ســـتزيد احتمالية عودتها نتيجة الضـــغوط التي تتعرض لها، بالتالي، فإنّ ذلك ســـوف يؤثر ســـلباً على الاقتصـــاديات العربية، حيث ســـتنخفض تحويلات العاملين بهذه الدول، والأردن من الدول التي يعد تأثير هذه النقطة مضـــاعفاً عليه، وذلك لأنّ هناك عمالة أردنية في كل من دول الخليج العربي وفي دول أوروبـا والولايـات المتحـدة، كمـا وتـأثرت التجـارة الخارجية للدول العربية بســـبب التعقيدات الجمركية وارتفاع تكاليف الشـــحن والتأمين، إضـافة إلى ذلك، فقد تأثّر الأردن بانخفاض سـعر صـرف الدولار أمام اليورو، باعتبار الدينار الأردني وغيره من العملات العربية مرتبط بالدولار، حيث يتجلّى هذا التأثير في انخفاض القيمة الشرائية[1] للحصيلة العربية من الدولار[2].

كما أثّرت أحداث الحادي عشـر من أيلول على التشـريعات والقوانين في الأردن، حيث تمّت المصـــادقة على القانون المؤقت[3] المعدل لقانون العقوبات، والذي يتضـــمن تعريفاً للإرهاب، ونقل العقوبات الخاصة بالمطبوعات والنشر من قانون المطبوعات إلى قانون العقوبـات، والقـانون المؤقـت رقم (54) لعـام 2001 دخـل حيّز التنفيـذ في الثـاني من تشـرين ثاني عام 2001، وقد عرّف القانون المؤقت الإرهاب على أنه اسـتخدام العنف

[1] القيمة الشـرائية: تعني القدرة الشـرائية، وانخفاضـها يعني تراجع قدرة عملة معينة في عمليات شـراء المنتج مقارنة بغيرها من العملات.

[2] الخليج الخاسر الأكبر بعد أحداث أيلول، مرجع سابق.

[3] السبب في صدور هذا القانون كقانون مؤقت، هو غياب المجلس النيابي الذي كان قد حُل.

أو التهديد باستخدامه، تنفيذاً لعمل فردي أو جماعي يهدف إلى الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، وقد جاء هذا القانون منسجماً مع الموقف الذي اتخذه الأردن في مكافحة الإرهاب[1].

الحرب على الإرهاب

إنّ من تبعات أحداث الحادي عشر من أيلول ظهور سياسة أمريكية جديدة تتجلّى بالحرب على ما تسميه الإرهاب، وقد أدّت هذه السياسة إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة العربية، وذلك نتيجة احتلال العراق، وكذلك الحرب على أفغانستان.[2] وقد كان لهذه الحروب العديد من الآثار السلبية على الأردن والمنطقة العربية، ومن هذه الآثار تعطيل حركة التبادل التجاري نتيجة غياب الأمن والاستقرار على الحدود بين الدول، وعجز الولايات المتحدة عن تحقيق الاستقرار الذي جاءت لتحقيقه، سواء في العراق أو في أفغانستان. وفي عام 2003، كان احتلال العراق من جانب الولايات المتحدة، حيث أثّر ذلك بشكل كبير على دول المنطقة العربية وخاصة الأردن، فقد كان العراق قبل احتلاله يمثل حليفاً استراتيجياً للأردن، إضافة إلى أنّ حركة التبادل التجاري بين الأردن والعراق كانت نشطة، أمّا بعد احتلال العراق، فقد ضعفت حركة التبادل التجاري بين العراق والأردن، وكذلك بين العراق والدول الأخرى، نتيجة غياب الأمن والاستقرار، كما وأثّر احتلال العراق على أسعار النفط العالمية،

[1] خالد عبيدات، الإرهاب يسيطر على العالم (2004)، ص(432-433).

[2] كانت الحرب على افغانستان في عام (2001)، وذلك من أجل مطاردة تنظيم القاعدة الذي تبنّى تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر.

حيث ارتفعت أسعار النفط عالمياً، وبالتالي زاد ذلك من أعباء الدول المستوردة للنفط ومشتقاته.

ومن الآثار التي أفرزها احتلال العراق، نزوح أعداد كبيرة من العراقيين إلى الدول المجاورة، فالأردن وسوريا كانتا من أكثر الدول استقبالاً للّاجئين العراقيين. ومن الجدير بالذكر، أنّ تدفق أعداد كبيرة من اللّاجئين قد أثّر سلباً على الاقتصاد الأردني، حيث قُدّر عدّد أفراد الجالية العراقية الموجودة في الأردن بما يقارب ثمانمائة ألف عراقي، ومن مظاهر تأثير الجالية العراقية، وجود منافسة في سوق العمل، حيث نافست العمالة العراقية العمالة الأردنية في المجالات التي تحتاج إلى مؤهلات وإمكانيات، والسبب في ذلك إنخفاض أجور العمالة العراقية مقارنة بالعماله الأردنية، بالتالي، أدّت هذه المنافسة أيضاً إلى انخفاض معدلات الأجور، كما تأثّر الميزان التجاري نتيجة الزيادة في الاستيراد، وذلك من أجل سد الاحتياجات من المواد الاستهلاكية، حيث أنّ زيادة الطلب، وضعف القدرة الإنتاجية للأردن، زاد من معدلات الاستيراد. كما أنّ معدلات التضخم بدأت بالارتفاع بعد عام 2003، وذلك بعد أن شهدت استقراراً ملحوظاً قبل ذلك[1].

ومن الآثار الاقتصادية التي ترتبت على زيادة أعداد الجالية العراقية، الإرتفاع في الأسعار، خاصة أسعار العقارات، كما أنّ للجالية العراقية دور في زيادة استهلاك

[1] زياد القلّاب، صحيفة العرب اليوم، (18-2-2010).

واستيراد الطاقة. وإضافة إلى الآثار الاقتصادية التي تتهدّد الأردن، فإنّ وجود الأعداد الكبيرة للجالية العراقية قد أثّر على أمن الأردن واستقراره، وقد ظهر ذلك من خلال التفجيرات التي هزّت عمّان في تشرين ثاني من عام 2005، بالتالي فإنّ الأردن يسعى إلى ضبط حركة الانتقال إليه من أجل الحفاظ على أمنه واستقراره، خوفاً من إنتقال العنف من العراق إلى الأردن، وكذلك من أجل الحيلولة دون حدوث اختلال ديمغرافي قد يؤثر على الأردن واستقراره، خاصة وأنّ الأردن بلد محدود الإمكانات، ويفتقر إلى الموارد، ويرى بالاستقرار دعامة أساسية لاقتصاده الوطني، خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الخارجية[1].

ومن الآثار السلبية التي خلّفتها أحداث الحادي عشر من أيلول، التراجع في أسواق الأسهم لدول المنطقة، ولكن هنالك دول مثل الإمارات العربية المتحدة والأردن والتي استطاعت تعويض خسارتها جرّاء أحداث سبتمبر عام 2001، حيث أقفلت في نهاية شهر تشرين ثاني على ارتفاع ، مقارنة بما كانت عليه قبل الهجمات[2].

من الملاحظ إذن، أنّ أحداث الحادي عشر من أيلول وما تبعها من تداعيات، قد أثّرت بشكل سلبي على الاقتصاد الأردني، ولذلك سعى الأردن للحد من هذه الآثار من خلال توطيد علاقات التعاون الاقتصادي مع دول العالم، وذلك بعقد اتفاقيات مناطق التجارة

[1] صحيفة العرب اليوم، (18-2-2010).

[2] صحيفة الشرق الأوسط، (11-12-2001).

الحرة أو العمل على تطويرها، ومن الأمثلة على هذه الاتفاقيات، الإتفاق على إنشـــاء منطقة تجارة حرة بين كلٍّ من سوريا، الأردن، لبنان، وتركيا.

ويسعى الأردن من خلال تفعيل مثل هذه الاتفاقيات إلى الانفتاح على العالم والاستفادة من تجارب الدول الاخرى، وكذلك تســـهم هذه الاتفاقيات في التخفيف من حدّة تأثر الاقتصـاد الأردني بالظروف الإقليمية المحيطة، حيث تجعل للأردن منفذاً اقتصـادياً في حال تأزم النشـاط الاقتصـادي في المنطقة، كما حدث في العراق إبّان الغزو الأمريكي. إضـافة إلى ذلك، فإنّ الأردن يسـعى إلى توظيف مصـادر الطاقة البديلة، من أجل الحد من الاعتماد على النفط، وبالتالي التقليل من تداعيات ارتفاعه أو انخفاضـــه على الاقتصاد الأردني.

تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول على القضية الفلسطينية

لقد كان لهذه التفجيرات أثر على القضية الفلسطينية، حيث انتقلت الولايات المتحدة من دور الوسـيط في تسـوية النزاع الفلسـطيني الإسـرائيلي، إلى لاعب محوري وأسـاسـي في هذا الصـــراع، كما وأخذت الولايات المتحدة تعمل على توطيد العلاقات مع الجانب الإســـرائيلي كحليف من أجل محاربة الإرهاب، إضـــافة إلى ذلك، فقد عملت الإدارة الأمريكية على تفكيك وملاحقة التنظيمات الفلسـطينية بمسـاعدة الحكومة الإسـرائيلية، على اعتبار أنها تنظيمات إرهابية، كما وفرضـت الإدارة الأمريكية إعادة هيكلة السـلطة

الوطنية الفلسطينية كشرط من أجل تحقيق التسوية، وذلك من أجل جعل السلطة الفلسطينية شريك إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل في محاربة الإرهاب[1].

ويأتي التوجه الأمريكي، بعد قيام إسرائيل بالترويج للانتفاضة الفلسطينية ولفصائل المقاومة على أنها أعمال وتنظيمات إرهابية، وكذلك سعت إسرائيل إلى إعطاء صفة شرعية لما تقوم به من عمليات ضد التنظيمات الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر، أنّ الإدارة الأمريكية سعت إلى جمع أكبر قدر من التأييد الدولي من أجل محاربة تنظيم القاعدة، وفي إطار سعيها للحصول على التأييد العربي والإسلامي، صرّح الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه يجب إقامة دولة فلسطينية، ونتج عن ذلك بعض التوترات الإعلامية بين الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، ولكن سرعان ما عاد الدعم الأمريكي لإسرائيل، حيث أنها لم تعد بحاجة إلى كسب التأييد العربي بعد أن أسقطت نظام طالبان.

ومن التأثيرات السلبية التي انعكست على القضية الفلسطينية، غياب الدبلوماسية الأوروبية عن ممارسة دورها في القضية الفلسطينية، وذلك نتيجة تضاعف الهيمنة والسيطرة الأمريكية، بالتالي، فإنّ الجانب الفلسطيني والعربي أصبح في مواجهة مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، دون وجود أيّ شريك أوروبي يمارس دوراً من شأنه أن يخفّف من الضغوط على الجانب الفلسطيني.

[1] السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، ص125.

من الملاحظ أنّ أحداث الحادي عشـــر من أيلول وما تبعتها من تطورات، قد أثّرت بشــكل ســلبي على اســتقرار المنطقة، حيث عمل احتلال العراق وما ترتّب عليه من انشقاق طائفي، على تعثر مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أصبح يهدّد المنطقة خطر تقسيم جديد، متمثل بمشروع الشرق الأوسط الجديد[1] الذي أطلقته وزيرة الخارجية السابقة (كوندليزا رايس)، فقيام هذا المشروع قد يؤدي إلى تجزئة البلاد العربية على أسّــس طائفية، وبالتالي قد تصــل جماعات متطرفة إلى الســلطة، وبهذا سوف يتم القضاء على أيّ فرصــة لتحقيق الإصــلاح والديمقراطية في الوطن العربي، إضــافة إلى ذلك، فإنّ احتلال العراق قد أثّر على توازن القوى في المنطقة، وقد ســعت الولايات المتحدة من خلال احتلالها للعراق إلى تطويق إيران من جهة الغرب، بعد أن تم تطويقها من جانب الشرق من قبل أفغانستان وباكستان، وذلك من أجل زيادة الضغط عليها لإيقاف برنامجها النووي[2].

وعلى الجانب الآخر، تســعى إيران إلى توســيع دائرة نفوذها في المنطقة، لتكون قادرة على مواجهة الولايات المتحدة، وفي ســـبيل تحقيق ذلك، أخذ النفوذ الإيراني في التزايد بالعراق، وقامت إيران بدعم الشـــيعة، وقد ترتّب على ذلك ظهور النزعة الطائفية في العراق بين الســنّة والشــيعة، والخوف من امتداد هذا الانشــقاق الطائفي إلى بقية دول المنطقة، وبالتالي استمرار التراجع في مستويات الأمن والاستقرار فيها، وتحويلها إلى

[1] الشرق الأوسط الجديد: هو مشروع يهدف إلى تقسيم المنطقة العربية بطريقة تمنع أي ترابط تاريخي أو ثقافي بين الدول العربية، ويعمل على تغيير الحدود بينها بهدف التضييق عليها وزيادة التفرقة فيما بينهم، وبالتالي إضعافهم.

[2] سعد حقّي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين دار وائل للنشر، (2003)، ص380.

ساحة للتنافس الأمريكي الإيراني الذي سيعود بآثار سلبية على مختلف الدول العربية، وكذلك تراجع أهمية القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

غزو العراق عام 2003

الظروف والمؤشرات التي سبقته

بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، أمر مجلس الأمن الدولي العراق بالإعلان عمّا يمتلكه من أسلحة دمار شامل، وكذلك أن يقوم بتدميرها تحت إشراف دولي، لكن قام العراق بتدمير بعض ما لديه دون إشراف دولي، وقد أثار ذلك مخاوف العالم حول إمكانية إخفاء تلك الأسلحة، وأصدر مجلس الأمن قراراً بفرض الحصار على العراق، وقد عملت الولايات المتحدة في ذلك الوقت على مراقبة منطقة الحظر الجوي، كما وأصدرت الإدارة الأمريكية قانوناً عام 1998 سميّ قانون تحرير العراق، وهو عبارة عن منح سبعة وتسعين مليون دولار لقوى المعارضة العراقية[1].

وبالعودة إلى المبرر والدافع الرئيسي لغزو العراق، وهو أسلحة الدمار الشامل، فقد توالت لجان التفتيش الدولية بالمجيء إلى العراق للبحث عنها، ولم تسفر عملياتها عن وجود أيّ أسلحة دمار شامل، باستثناء ما وجدته لجنة (هانز بلكس) التي وجدت صواريخ بعيدة المدى[2] يفوق مداها الحد المسموح الذي أقّرته الأمم المتحدة في القرار

[1] صحيفة المتوسط على الإنترنت، غزو العراق، الحقيقة واتفاق حول أسلحة الدمار الشامل، (12-1-2010).

[2] صواريخ الصمود: هو الاسم الذي أطلق على الصواريخ البعيدة المدى التي وجدت في العراق، ويبلغ المدى المسموح به وفق قرار الأمم المتحدة 150 كم.

رقم (678) لعام 1991، وقد وافق صدام حسين على تدمير هذه الصواريخ بإشراف لجنة التفتيش الدولية، وحتى بعد غزو الولايات المتحدة للعراق، قام الرئيس الأمريكي الأسبق بوش، بإرسال فريق للتفتيش برئاسة (ديفد كي) الذي كتب تقريراً مفاده أنّه لم يتم العثور على أيّ أسلحة دمار شامل. وبعد أحداث أيلول عام 2001 وإدراج العراق في قائمة الدول الداعمة للإرهاب أو محور الشر، نشطت الجهود الدبلوماسية الأمريكية من أجل الحصول على الدعم الدولي للإطاحة بنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، إضافة إلى ذلك، صدور القرار رقم 1441 في عام 2002 عن مجلس الأمن، والذي يقضي بعودة لجان التفتيش إلى العراق، وفي حال رفض العراق التعاون مع لجان التفتيش، فإنّ العواقب ستكون وخيمة.

شرعية الحرب على العراق

من الناحية القانونية، فإنّ غزو العراق هو عمل غير مشروع، فدستور الولايات المتحدة لا يخوّل الرئيس صلاحيات إعلان الحرب، لأنّ ذلك من صلاحيات الكونغرس الأمريكي، ولكن، وحسب قانون صلاحيات الحرب الأمريكية، فأنه يجوز للرئيس أن يرسل الجيوش إلى دولة أجنبية دون الرجوع إلى الكونغرس لمدة لا تزيد عن تسعين يوماً، وفي الثالث من تشرين ثاني لعام 2003، وبعد خلافات عديدة مع أعضاء الكونغرس الديمقراطيين، حصل بوش على موافقة الكونغرس.

أما فيما يتعلق بالقرار رقم (1441) الصادر عن مجلس الأمن، فإنّ الولايات المتحدة استغلت كلمة وخيمة في تبرير تدخلها في العراق، في حين أنّ دول مجلس الأمن التي

صـوّتت على القرار، لم يكن تصـورها في القيام بهجوم عسـكري على العراق، كما أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا لم تحصــلا على تشـريع دولي من الأمم المتحدة، إذن، فإنّ الولايات المتحدة حاولت الحصول على إجماع دولي من أجل ضرب العراق على غرار ما حدث في عام 1991 في حرب الخليج الثانية، إلّا أنها فشـــلت في ذلك، فقرّرت الدخول إليه دون غطاء الشرعية الدولية، الذي فشلت في الحصـول عليه، ومن الجدير بالذكر أنّ الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي عنان) صرّح بعد سقوط بغداد أنّ الحرب على العراق منافية لدستور وميثاق الأمم المتحدة.

الموقف الدولي من الحرب على العراق

لقد شـــهدت الحملة الدبلوماســـية الأمريكية من أجل الحصـــول على تأييد دولي لغزو العراق، معارضـــة دولية شـــديدة من جانب الدول دائمة العضـــوية في مجلس الأمن (روسـيا، الصـين، فرنسـا)، إضـافة إلى معارضـة كل من ألمانيا وبعض الدول العربية، بالتالي خرجت بريطانيا والولايات المتحدة للحرب دون موافقة المجتمع الدولي.

أما البيئة الإقليمية، أيّ موقف دول المنطقة القريبة من العراق، فكانت كما يلي:

1- المملكة العربية السـعودية: اسـتعدت للتعاون مع الولايات المتحدة في عملياتها شـريطة الحصـول على موافقة الأمم المتحدة، ولكن، وبسـبب عدم وجود موافقة دولية، أعلنت الرياض عدم المشاركة في أيّ عمل عسكري ضد العراق.

2- سـوريا: عارضـت الحرب على العراق ومنعت اسـتخدام أراضـيها وأجواءها من جانب قوات التحالف.

3- الأردن: عارضت الحرب على العراق، وبذلت جهود دبلوماسية عديدة من أجل ثني الولايات المتحدة عن مخططاتها، ولكن دون جدوى، وأعلن الأردن رفض استخدام أراضيه وأجوائه من جانب قوات التحالف.

4- تركيا: أصبحت لاعباً هاماً في المنطقة في الآونة الاخيرة، فقد كان موقفها ما بين التأييد والمعارضة، وقد تجلّى ذلك من خلال عدم السماح باستخدام الموانئ والقواعد التركية من قِبل قوات التحالف، وقد حدثت العديد من التوترات السياسية في تركيا بسبب ذلك بين المؤيدين والمعارضين.

5- إيران: فعلى الرغم من أن إيران تعد من أكبر المستفيدين من الغزو الأمريكي للعراق، حيث تخلصت من نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين الذي خاض ضدها حرباً دامت ثمانية أعوام، إلّا أنها كانت تعارض الحرب، والسبب في ذلك أنها كانت مدرجة على قائمة الدول الداعمة للإرهاب، كما أنّ الولايات المتحدة ترى بأنّ إيران تحاول تطوير أسلحة نووية.

6- دول الخليج العربي: عارضت الاستعجال الأمريكي في دخول العراق دون غطاء من الشرعية الدولية، ولكن سمحت الكويت للولايات المتحدة باستخدام أراضيها بموجب اتفاقية الدفاع المشترك بين الجانبين، وليس من المستغرب أن يقدم الجانب الكويتي الدعم للولايات المتحدة، وذلك لأنّ الجانبين تربطهما علاقات صداقة قوية، إضافة إلى أنّ الكويت تريد التخلص من النظام العراقي الذي اجتاح أراضيها في عام 1990.

7- مصـر: عارضـت الغزو الأمريكي للعراق، وأكّدت على ضـرورة منعة العراق، كما تبنّت مشـــروع قرار جامعة الدول العربية الذي يؤكّد على ضـــرورة التزام الدول العربية بعدم المشاركة في الحرب على العراق.

8- إسرائيل: لقد أيّدت الغزو الأمريكي للعراق، وذلك لأنّ الأخير كان يشّكل تهديداً لأمنها في عهد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ولكنها لم تشارك بقوات عسكرية.

أما فيما يتعلق بالتبريرات الأمريكية لغزو العراق، فقد تمثّلت بأسـلحة الدمار الشـامل، والتي ثبت عدم وجودها في العراق، وكذلك عدم تنفيذ صـــدام حســـين لقرارات الأمم المتحدة، ووجود علاقات تجمع بين الرئيس العراقي الســـابق صـــدام حســـين وتنظيم القاعدة. كما اعتبرت الولايات نظام صـدام حسـين نظاما دكتاتورياً، لذلك كانت تصـرح باســـتمرار بأنها تهدف إلى نشـــر الديمقراطية وتحرير الشـــعب العراقي، ولكن الغزو الأمريكي للعراق كان مخططاً له بشـكل مسـبق منذ تفجيرات الحادي عشـر من أيلول، وقد ظهر ذلك من خلال ما عرضه ريتشارد كلارك، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق بوش السابق لشؤون الإرهاب، في كتابه (ضد كل الأعداء)، حيث ذكر كلارك إنّ بوش قال في اليوم التالي بعد التفجيرات، الحادي عشر من أيلول، "أنظروا إن كان صدام هو الذي فعلها " فردّ عليه كلارك: إنّ القاعدة هي من نفّذ هذه التفجيرات، فردّ بوش قائلاً: أعرف، ولكن أنظروا فقط إن كان متورطاً. إذن يظهر من شـهادة كلارك في كتابه، أنّ أحداث الحادي عشر من أيلول سرّعت في غزو العراق، وأعطت المسوغ القوي لهذا

الغزو، وليست أسلحة الدمار الشامل هي السبب، فالمبرر الأخلاقي لغزو العراق هو أسلحة الدمار الشامل، ولكن المبرر السياسي والعسكري للغزو هو عدم وجود هذه الأسلحة في العراق.

لقد واجهت التبريرات الأمريكية انتقاداً واسعاً، كما أنّ ما ظهر من معلومات تشير إلى أنّ نيّة غزو العراق ليست بالجديدة، لذلك يمكن القول بأنّ الأهداف التي جاءت من أجلها الولايات المتحدة إلى العراق ليست أسلحة الدمار الشامل، وإنما هي السيطرة على حقول النفط العراقي وتطويق إيران بوصفها إحدى دول محور الشر، والعمل على تقسيم العراق وإضعافه، وقد يكون هنالك دافع شخصي يتمثل بانتقام بوش الابن من الرئيس العراقي السابق صدام حسين، بسبب ضلوعه في محاولة اغتيال بوش الأب في الكويت عام 1993.

بدأت عملية غزو العراق في العشرين من آذار عام 2003 من قِبل قوات الائتلاف التي ترأستها الولايات المتحدة، وقد سمّي هذا الائتلاف بائتلاف الراغبين، وكانت نسبة القوات الأمريكية والبريطانية فيه تشكل (98)%، كما وساعدت دول مجاورة للعراق الولايات المتحدة في عملية الغزو، كالكويت وقطر، وفي التاسع من نيسان عام 2003، سقطت بغداد بيد قوات الاحتلال، واعتُبرت العراق دولة محتلة وفق قرار مجلس الأمن رقم (1483) لعام 2003. وقد أدّى الغزو الأمريكي للعراق إلى العديد من الظواهر السلبية التي أثّرت على المنطقة وعلى العديد من القضايا العالقة فيها،

ومن هذه القضايا القضية الفلسطينية.

تأثيرات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية

لقد بدأت التأثيرات السلبية على القضية الفلسطينية بمجرد سقوط النظام العراقي، الذي كان يمثل داعماً قوياً للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني، وقد بدأت الآثار الملموسة تظهر على اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في العراق، والذين بلغ عددهم عام 2003 ما يقارب الأربعين ألف لاجئاً فلسطينياً، وقد تعّرضت أعداد كبيرة منهم

لعمليات التهجير القصري، حيث كان يتم استهدافهم بالقتل والاختطاف والاعتقال، كما تمّ مصادرة ممتلكاتهم، لدرجة أنهم كانوا يتعرضون للقصف بالمدفعية من جانب قوات الاحتلال الأمريكية في بعض الأحيان، بالتالي أدّت هذه الأحداث الدامية ضد الفلسطينيين، إلى هروب الآلاف منهم إلى العديد من الدول العربية ممن قبل استضافتهم، كما أنّ هناك من استطاع الدخول بشكل غير قانوني إلى العراق، بالرغم من رفض الحكومة العراقية التي تشكّلت بعد الغزو تجديد وثائق سفرهم.

كما توزع العديد من اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا من العراق على العديد من الدول الأوروبية، ومنها قبرص التي استقبلت حوالي ألفاً وسبعمائة لاجئاً، وفي أمريكا اللاتينية، استقبلت تشيلي مائة وستة عشر لاجئاً، وهنالك دول أخرى عديدة استضافت اللاجئين الفلسطينيين مثل النرويج والبرازيل وتركيا وغيرها. ومن الجدير بالذكر، أنّ

هؤلاء اللاجئين الذين توزعوا على دول أوروبا وأمريكا اللاتينية، كانوا قد أقامو في مخيمات تم تشييدها داخل العراق وخارجه، ومن هذه المخيمات مخيم الرويشد الذي تم انشاؤه داخل الحدود الأردنية على بعد سبعين كيلومتراً عن الحدود الأردنية العراقية.

كما وساهم الغزو الأمريكي للعراق في الحفاظ على المصالح الإسرائيلية، حيث أشار الجنرال الأمريكي المتقاعد (أنطوني زيني) أنّ أحد أهداف الإدارة الأمريكية، المتمثلة بالمحافظين الجدّد، من احتلال العراق، هو ضمان المصالح الإسرائيلية وإزالة الخطر الذي يتهدّد إسرائيل، والمتمثل بنظام صدام حسين، وذلك لضمان التفوق الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة على حساب الدول العربية، ومحاولة إجراء تغيرات في الجغرافيا السياسية للمنطقة، بطريقة تخدم إسرائيل والمصالح الأمريكية، كما أنّ احتلال العراق حقّق الكثير من المكاسب للجانب الإسرائيلي، منها أنه فتح العراق أمام الموساد الإسرائيلي وأمام الشركات الغربية، وذلك من أجل التغلغل داخل المجتمع العراقي وإحداث التأثير الاقتصادي والأخلاقي والاجتماعي، وبالتالي، التمهيد لإقامة علاقات دبلوماسية بين العراق بوجهه الجديد وإسرائيل، كما أنّ احتلال العراق، فتح الباب من أجل الضغط على سوريا وغيرها من الدول، من أجل إيقاف دعم المقاومة الفلسطينية.

ومن المكاسب التي جنتها إسرائيل من غزو العراق مكاسب عسكرية، تتمثل في رفع الروح المعنوية لجنود الجيش الإسرائيلي، حيث أكّد تقرير الجيش الإسرائيلي عام 2003، أنّ احتلال العراق والمتغيرات التي بدأت تطرأ على المنطقة، أخذت تضع الأمل بتحقيق انتصارات لإسرائيل في المنطقة، كما تمّ إبرام اتفاقيات التسلح بين

الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، كما حقّقت إسرائيل العديد من المكاسب الاقتصادية، ومن أهم المكاسب التي حصلت عليها إسرائيل هو تضاعف الضغوط على الدول العربية من أجل تقديم التنازلات، وبالتالي تحويل الصراع من عربي إسرائيلي إلى فلسطيني إسرائيلي، فالوجود الأمريكي في المنطقة، يعتبر خط دفاع عن إسرائيل فيها.

لقد تغيرت طريقة تعاطي الولايات المتحدة مع القضية الفلسطينية بعد غزو العراق، ويظهر ذلك من خلال خطّة خارطة الطريق التي تزامنت مع الغزو الأمريكي للعراق، والتي تختلف عن غيرها من رؤى السلام وأطروحاته السابقة، فهي تمتاز بتركيزها على التوازي وليس التتابع في التعامل، حتى الوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وقد لعبت الحرب على العراق دوراً في تغيير الأسلوب والرؤى الأمريكية في التعامل مع القضية الفلسطينية، حيث أنّ الولايات المتحدة يجب أن تكون أكثر موضوعية في التعامل، خاصة بعد غزوها للعراق، وذلك لأنّ أيّ حدث تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة، سيسجل وكأنّه لصالح إسرائيل وفق عقلية الجماهير.

يظهر أنّ هناك ترابط وثيق بين قضيتيّ العراق والقضية الفلسطينية، ويظهر هذا الترابط من خلال دعوة بوش لعقد مؤتمر إحياء عملية السلام وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما عُرف بمؤتمر أنابوليس، حيث عُقد هذا المؤتمر في توقيت تظهر فيه معاناة القوات الأمريكية في العراق، وقد تكون الغاية من عقد هذا المؤتمر، هي إقناع الدول العربية المعتدلة، أو التي أطلق عليها محور الاعتدال، في الدخول في

جبهة مع إسرائيل، من أجل حصار دول محور الشر (سوريا وإيران)، حيث يرى بوش أنّ كلاً من سوريا وإيران هما السبب في فشل خطّة نشر الديمقراطية والحرية في العراق، التي كان بوش يسعى لتحقيقها، ويظهر الجدل حول ما إذا كان هنالك ترابط فعلي بين كل من القضية الفلسطينية واحتلال العراق،

فالإدارة الأمريكية تؤكّد على عدم وجود أي صلة بين القضيتين، وأنّ كلاً منهما تسير في اتجاه منفصل عن الأخرى، وفي الوقت ذاته، أظهرت الدراسات التي يجريها الحزبين الديمقراطي والجمهوري، تأكيداً بصورة شبه مباشرة على أنّ هنالك اتصالاً لا فكاك منه بين القضيتين، ويظهر التضارب داخل الإدارة الأمريكية حول ما إذا كان هناك ترابط أم لا، حيث قال (ستيفن هادلي) مستشار الأمن القومي الأمريكي، إنّ إدارته تسعى لتحقيق أهدافها دون أن تربط بين الملفين الفلسطيني والعراقي، وفي الوقت ذاته، تصرح (كونداليزا رايس) أنّ القضايا الإقليمية جميعها هي أجزاء من كلٍّ متكامل، وإحداها تشجع الأخرى.

يظهر مما سبق أنّ الولايات المتحدة هي اللاعب الأكثر تأثيراً على مجريات الأحداث في المنطقة، فباحتلالها للعراق، خلقت ظروفاً جديدة أثّرت سلباً على القضية الفلسطينية، فمن خلال ما تمّ عرضه، يظهر مدى الدعم الذي تلّقته إسرائيل من الولايات المتحدة، ومدى النتائج التي جنتها من وراء احتلال العراق، وبالتالي، دعم ذلك من موقف إسرائيل في صراعها مع العرب. أمّا الجانب الفلسطيني، فقد كانت تأثيرات الغزو الأمريكي للعراق سلبية بالنسبة له، حيث ازدادت الضغوط على المقاومة

الفلسطينية، وأصبحت مدرجة في قائمة المنظمات الإرهابية، كما أنّ إسقاط نظام صدام حسين، وضع الحكومات العربية في موقف حرج وضعيف أمام إسرائيل، حيث أصبحت الدول العربية وأنظمتها مهدّدة بمصير مشابه لمصير نظام صدام حسين، في حال معارضتها لسياسات الولايات المتحدة التي تقدّم الدعم لإسرائيل في المنطقة.

تأثير الغزو الأمريكي للعراق على الأردن

لقد شهدت العلاقات الأردنية العراقية في حقبة التسعينيات تطوراً إيجابياً، يرجع إلى سعيّ الأردن وجهوده للحيلولة دون تدخل قوات دولية، من أجل إخراج العراق من الكويت، وترجع هذه الجهود إلى العلاقات الجيدة بين الأردن والعراق، حيث كان الأردن يتلقى دعماً اقتصادياً كبيراً من العراق، والمتمثل بالحصول على النفط بأسعار رمزية، كما أنّ ميناء العقبة كان الميناء الرئيسي للواردات العراقية. في عام 1996، تعّرضت العلاقات الأردنية العراقية لبعض التوتر، وذلك نتيجة للجوء (حسين كامل)[1] إلى الأردن.

التأثير الاقتصادي لاحتلال العراق على الأردن

1- إنّ إعلان الحرب على العراق، أو حتى التهديد بها، ترك حالة من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، أثّرت هذه الحالة على النشاط الاقتصادي فيها، وبالتالي على الأردن، كونه جزءاً من هذه المنطقة.

[1] حسين كامل زوج أبنة صدام حسين، جاء إلى الأردن هرباً من صدام حسين، وقد قُتل بعد خروجه من الأردن متوجهاً إلى العراق. كان حسين كامل قد أدلى بمعلومات تتعلق بالأسلحة الكيميائية العراقية.

2- سيكون الأردن أكبر الخاسرين بعد العراق، وذلك لأنّه من المتوقع أن يصل العبء المالي الذي سيترتب عليه إلى (1.5) بليون دولار ستوزع على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

3- فيما يتعلق بالجانب النفطي، لقد كان الأردن يستورد احتياجاته النفطية من العراق بأسعار تفضيلية، حيث كانت (50)% من تكلفة النفط المستورد من العراق، تعد منحة مجانية، ويتم الدفع بواسطة سلع وصادرات أردنية، كما أنّ اندلاع الحرب، أدّى إلى تحمل الخزينة حوالي سبعمائة مليون دولار، بسبب توقف إمدادات النفط العراقي.

4- فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، يعتبر العراق شريكاً تجارياً هاماً للأردن، حيث تبلغ صادرات الأردن إلى العراق ما نسبته (21)% من الصادرات الأردنية، ومعظم هذه الصادرات من الأدوية والأغذية، بينما تشكّل واردات الأردن من العراق ما نسبته (15)% من الواردات الأردنية، وغالبية هذه النسبة هي من النفط ومشتقاته، ما أنّ اندلاع الحرب قد أدّى إلى إضعاف وتوقف حركة الاستيراد والتصدير بين الأردن والعراق، ويعتبر ذلك ضربة قوية للاقتصاد الأردني، خاصة وأنّ هنالك عدد من المصانع التي سوف تغلق أبوابها نتيجة اعتمادها الكلي على السوق العراقي، الذي لم يعد متاحاً أمامها.

5- لقد أضعفت الحرب على العراق الحركة النشطة التي شهدها الأردن فيما يتعلق بالخصخصة، حيث أدّت حالة عدم الاستقرار إلى تردّد وتخوف المستثمرين من حالة التدهور الأمني التي رأوا فيها خطراً على أموالهم وعلى أنفسهم، بالتالي،

سوف تتراجع الاستثمارات الأجنبية في الأردن، الأمر الذي سوف يؤدّي إلى تراجع الاقتصاد الأردني الذي يعتمد بشكل أساسي على الاستثمارات في ظل شح الموارد .

6- التأثير السلبي على قطاع النقل، حيث أدّت الحرب إلى إضعاف حركة هذا القطاع، خاصة مع توقف حركة الاستيراد والتصدير بين الأردن والعراق، أيّ أنّ قطاع النقل البري قد تعرض لانتكاسة كبيرة، كما أنّ قطاع النقل البحري سيتأثر بشكل كبير، نتيجة توقف المستوردات العراقية عبر ميناء العقبة، كما أنّه من الممكن أن يكون هنالك ارتفاع في كلفة التأمين على النقل البحري، ما سيؤثر سلباً على تدفق البضائع عبر ميناء العقبة.

7- القطاع السياحي، لقد أثّر الغزو على العراق على نشاط القطاع السياحي الأردني، وذلك نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت المنطقة، وما ترتب على اندلاع الحرب من حالة عدم الاستقرار، مع إلغاء الرحلات السياحية وامتناع الأجانب من زيارة المنطقة، وبالتالي تراجع عائدات القطاع السياحي، الذي يعد من أهم القطاعات الحيوية للاقتصاد الأردني.

وبعد سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، تغيّر شكل العلاقة العراقية الأردنية، والسبب في ذلك هو وصول فئات جديدة للحكم في العراق، وتتمثل هذه الفئات بالأحزاب ذات التوجه الديني الشيعي، والتي أصبحت ناقمة على الدور الأردني، خاصة في علاقته المتميزة التي كانت تجمعه مع حزب البعث، لذلك التزم الأردن بعد احتلال العراق، سياسة المراقب للوضع العراقي، حيث لم يكن هنالك استراتيجية واضحة

للتعامل مع الواقع العراقي، والسبب في ذلك، هو عدم وضوح ما ستؤول إليه الأحداث في العراق. ومن الأحداث التي زادت من التوتر بين الجانبين، التفجير الذي استهدف السفارة الأردنية في العراق في شهر آب من عام 2003، وقد ترتّب على ذلك، سعي كلٍّ من الأردن والعراق إلى مواجهة الهاجس الأمني، والمتمثل بالعمليات الإرهابية التي أخذت تؤثر على استقرار الأردن، وقد كانت تفجيرات عمّان في تشرين ثاني من عام 2005 من أكبر الدلائل على الخطر الأمني الذي شكّله غزو العراق[1].

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في إعادة ترتيب أوراق العلاقة بين الأردن والعراق، وجود أعداد كبيرة من الجالية العراقية في الأردن، بعد تصاعد أعمال العنف في االعراق، كما أنّ الأردن يشكل البوابة الرئيسية للعراق على العالم الخارجي، وذلك لضخامة حجم السلع المتدفقة للعراق، في ظل انعدام الأمن على حدوده مع الدول الأخرى.

بدأت الجهود بين الأردن والعراق من أجل إنعاش العلاقات بين الجانبين، خاصة في الجانب الاقتصادي، وفي الثالث من تشرين ثاني من عام 2004، عقدت اللجنة العليا الأردنية العراقية اجتماعها الأول، وذلك من أجل تحديد أطر التعاون بين الجانبين، وقد تمّ الاتفاق على تشكيل لجان قطاعية فرعية تضم الوزراء المعنيين من كل قطاع من البلدين، وكذلك ممثلين عن القطاعين العام والخاص، وهذه اللجان هي لجنة التجارة،

[1] رائد فوزي، محدّدات السياسة الأردنية تجاه العراق ومخاوفها تجاه الانسحاب الأمريكي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

لجنة النقل، لجنة النفط والطاقة، لجنة التعاون المالي والمصـــرفي، لجنة الاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات، لجنة التعاون الصـــحي، لجنة التعليم والبحث العلمي، لجنة العمل والتدريب، لجنة الشـؤون العسـكرية والأمنية، لجنة تشـجيع الاسـتثمار. كما تمّ تشكيل لجنة من أجل متابعة عمل لجان التعاون والتنسيق فيما بينها.

أبرز النشاطات الاقتصادية التي تلت تشكيل اللجنة العليا الأردنية العراقية

1- عقد اجتماع للجنة المانحين للصـــندوق الدولي لدعم إعادة إعمار العراق في منطقة البحر الميت – الأردن في الثامن والتاسع عشر من تموز عام 2005.

2- المنطقة الحرة في الكرامة، وذلك من أجل خدمة تجارة الترانزيت والمبادلات التجارية الدولية والصناعات التصديرية، حيث تم تخصيص عشرة آلاف دونم لهذه المنطقة، وقد جاءت هذه المنطقة تلبية لرغبة العديد من المســـتثمرين العرب والأجانب.

إذن من الملاحظ أنّ هنالك محاولات من أجل إعادة العلاقات الأردنية العراقية إلى الطريق الصـــحيح، أيّ كما كانت عليه قبل احتلال العراق، ولكن هذه الجهود تبقى بحاجة إلى حالة من الاستقرار الأمني، خاصة على المنافذ الحدودية، حيث يساهم ذلك في إعادة تنشيط حركة التعاون الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالجانب النفطي، فقد تم الاتفاق بين الجانبين على تزويد الأردن بثلاثين

ألف برميل من النفط يومياً، ومن المحتمل أن تزيد هذه الكمية لتصل إلى ستين ألف برميل، وقد تمّ توقيع هذه الاتفاقية في شهر آب من عام 2006، وتشير مذكرة التفاهم الموقّعة بين الجانبين، إلى أنّ العراق سيزود الأردن بنسبة تتروح بين العشرة والثلاثين بالمائة من احتياجاته النفطية، التي تبلغ حوالي المائة ألف برميل يومياً، ولكن تردّي الأوضاع الأمنية، تسبّب في توقف الإمدادات النفطية[1].

ونتيجة عدم استفادة الأردن من الاتفاقية الموقعة في عام 2006 بسبب تردّي الأوضاع الأمنية، تمّ إبرام اتفاقية جديدة في عام 2008، حيث تم رفع قيمة الخصم الممنوح للأردن من ثمانية عشر دولاراً إلى إثنين وعشرين دولاراً، وسيتم تزويد الأردن بحوالي ثلاثين بالمائة من احتياجاته النفطية اليومية، ومدة هذه الاتفاقية ثلاثة أعوام[2].

التأثيرات الإقليمية لاحتلال العراق

لقد كان لاحتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين العديد من الآثار على الدول المجاورة للعراق، فقد ترتب على ذلك توسع النفوذ الإيراني في العراق على اعتبار أن إيران تملك ورقة مهمة في السياسة العراقية، وهي الجانب الديني، وتدخّل إيران في القرار السياسي العراقي من شأنه أن يؤثر على استقرار المنطقة، ومن مظاهر عدم الاستقرار، ظهور النزعات المذهبية داخل العراق وخارجه، وتوسّع النفوذ الإيراني بعد

[1] صحيفة الغد، (2-10-2006).

[2] وكالة رم للأنباء، حديث للسفير العراقي في عمان، سعد الحياني، عبر راديو البلد.

احتلال العراق، يدل على أنّ الوطن العربي قد فقد دعامة أســـاســـية من دعائم الأمن القومي العربي.

إضـــافة إلى ذلك، كان لاحتلال العراق تأثيراً على الســـاحة التركية، ويتمثل ذلك في إعلان حزب العمال الكردستاني من ديار بكر عودته لحمل السلاح، ورغبته في تأسيس كيان كردي منفصل عن تركيا، وقد أثار ذلك المخاوف السورية والإيرانية، وهذه الخطوة جعلت تركيا طرفاً في المعادلة الجديدة للمنطقة، والتي نتجت عن احتلال العراق.

إذن، يظهر مما ســـبق، مدى التأثير الســـلبي الذي تركه احتلال العراق على دول المنطقة، سواء على الصـعيد الاقتصـادي أو على الصـعيد الأمني، وكذلك تأثيره على القضـــايا العربية، وعلى رأســها القضـــية الفلســطينية، إضـــافة إلى تغيّر نقاط القوة في المنطقة، نتيجة التدخلات الإقليمية وحالة الانقســـام العربي، التي فرضـــتها هذه التدخلات.

تفجيرات عمّان في التاسع من تشرين ثاني عام 2005

الأربعاء الأسود هو الأربعاء الموافق التاسع من تشرين ثاني عام 2005، حيث شهد ثلاثة تفجيرات إرهابية هزّت العاصمة عمّان، وقد استهدفت هذه التفجيرات ثلاثة فنادق في االعاصـــمة، وهي فندق (راديســـون ســـاس، حياة عمّان، ديز إن)، وقد وقعت هذه التفجيرات بشكل متزامن، وتمّت بواسطة انتحاريين كانوا يرتدون أحزمة ناسفة، ونجم

عنها وفاة ما يقارب ثمانية وستين شخصاً، وجرح حوالي ثلاثمائة شخصاً، ومن الجدير بالذكر، أنّ تلك التفجيرات هي أعنف عمل إرهابي يتعرض له الأردن منذ تأسيسه[1].

لقد كانت ردود الفعل الرسمية على المستويين المحلي والدولي مستنكرة لهذه التفجيرات، حيث اتُخذت كافة الإجراءات من أجل إلقاء القبض على من يقف خلفها، ومن الجدير بالذكر، أنّ الملك عبدالله الثاني كان قد قطع زيارته إلى كازاخستان وعاد إلى الأردن، وقد صرّح أنّ يد العدالة ستصل إلى المنفذين، كما أكّد الملك عبدالله على أنّ الدين الإسلامي بريء من هذه العمليات الإرهابية، وترأس الملك عبدالله الثاني اجتماعاً لمجلس الأمن الوطني، وذلك من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لإلقاء القبض على منفذي العمليات الإرهابية. أما على الصعيد الدولي، فقد كان هنالك إجماع دولي على إدانة الهجمات الإرهابية التي تعرّض لها الأردن، كما أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً دعا فيه إلى ضرورة ملاحقة المسؤولين عن هذه العمليات، وتسليمهم إلى العدالة. أمّا على الصعيد الشعبي، فقد كان هنالك تضامن شعبي واسع، تمثل في خروج المسيرات المنددّة بهذه التفجيرات، كما وأُعلن عن الحداد الرسمي في البلاد[2].

وقد كانت هذه المسيرات بداية لحراك ثقافي وطني من أجل مكافحة الأفكار الإرهابية، وأبرز هذه المسيرات مسيرة الصمت، والتي تبعتها وثيقة المليون توقيع، التي تعد بداية

[1] جريدة الرأي، (10-11-2005).
[2] جريدة الدستور، (11-11-2005).

الحراك الوطني من أجل مكافحة الإرهاب والفكر التكفيري، وقد شـــاركت بها مختلف التنظيمات الحزبية والفكرية في الأردن.

وقد أعلن تنظيم القاعدة في العراق، والذي كان يتزعمه آنذاك أبو مصـــعب الزرقاوي، مسؤوليته عن هذه التفجيرات.

إذن من الطبيعي أنّ هذه التفجيرات قد خلقت واقعاً جديداً، يتمثل في التشـــديد على محاربة الإرهاب، إضـافة إلى وجود العديد من الآثار التي فرضـتها هذه التفجيرات على السياسية الداخلية الأردنية، إضافة إلى الوصول إلى الأسباب التي دفعت إلى استهداف الأردن.

من أبرز التغيرات التي طرأت على ســياســة الأردن بعد تفجيرات عمّان الإرهابية، أنه أصبح هناك تركيزاً أمنياً أكبر، خاصة فيما يتعلق بزوّار الأردن من الخارج، أيّ أصبح من الضروري أن يبتعد الأردن عن سياسة التسامح المفرط، والتي كانت ظاهرة بشكل واســع قبل التفجيرات، خاصــة على المعابر الحدودية، فعلى ســبيل المثال، كان زوار عمان قبل التفجيرات يقومون باختيار أماكن ســـكنهم دون التقيد بأيّ تعليمات أمنية، ودون مراجعة المراكز الأمنية من أجل التعريف بســـبب الزيارة، ولكن بعد حدوث هذه التفجيرات، أصــبح لزاماً على أصــحاب الشــقّق المفروشــة وغير المفروشــة، وكذلك أصحاب المخازن والمستودعات، الإبلاغ عن اسم وجنسية أيّ شخص يأتي إليهم، ومن

الجدير بالذكر، أنّ هذا الأسلوب يستخدم من جانب أرقى دول العالم، إضافة إلى ذلك، أصبح هنالك ملاحقة لكل من يناصر الإرهاب ويروّج له، سواء كان ذلك بالقول أو بالكتابة، كما أنّ تفجيرات عمّان، زادت من درجة الوعي بخطورة الإرهاب لدى المواطنين، حيث أصبح كلّ مواطن يرى نفسه مسؤولاً عن أمن واستقرار الأردن[1].

وقد أثمرت الجهود الأمنية إلى إلقاء القبض خلال أيام على (ساجدة الريشاوي)[2] والتي لم تتمكن من تفجير نفسها، ومن نتائج الاستراتيجية الأمنية الأردنية، إلقاء القبض على (زياد الكربولي)، قاتل السائق الأردني محمد الدسوقي، وكانت أكبر النتائج لهذه الاستراتيجية، هي مساهمة دائرة المخابرات العامة بالقضاء على الزرقاوي. ويظهر مما سبق، أنّ الخطة الأمنية التي اتبعها الأردن بعد تفجيرات عمّان، كانت تهدف إلى محاصرة التنظيمات الإرهابية وإضعافها، من أجل وضعها تحت ضغط الخوف، وما تم تحقيقه يثبت مدى نجاح هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها[3].

ومن التداعيات الهامة التي ترتبّت على تفجيرات عمان، والتي تعد خطوة في طريق مكافحة الإرهاب في الأردن، دعوة الملك عبدالله الثاني لوضع قانون مكافحة للإرهاب، حيث ظهر ذلك في كتاب التكليف السامي لرئيس الوزراء المكلف معروف البخيت،[4]

---

[1] يعقوب جابر، جريدة الدستور، (12-11-2005).

[2] تفاصيل إلقاء القبض على ساجدة الريشاوي، جريدة الرأي (16-11-2005).

[3] ايمن الصفدي، جريدة الغد، (10-6-2006).

[4] كتاب التكليف السامي، معروف البخيت، (24-11-2005).

وفي آب من عام 2006، تم إقرار القانون من جانب مجلس النواب، ولكن أُثير جدل كبير حول هذا القانون، حيث أشـــار المعارضـــون له، بأنّه يحد من الحريات العامة والحريات الشـخصـية، ويشـكل اعتداءاً عليها، كما أنه يحاكم على أسـاس الشـبهة. أما المؤيدون لهذا القانون، فقد أشـاروا إلى أنّه قانون ضـروري من أجل الحيلولة دون وقوع أيّ هجمات إرهابية تهدّد أمن واســـتقرار الأردن، وبالتالي، فإنّ وجود هذا القانون هو مطلـب وطني من أجـل أمن الأردن، وأنّ قـانون مكـافحـة الإرهـاب، لا يتعـارض مع المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنســـان، وقد تم تعديل بعض بنود القانون قبل إقراره، وأبرز التعديلات، هي التعديل الخاص بالمادة الرابعة والمتعلقة بالاشـــتباه، حيث تم اســتبدال عبارة (إذا وقع اشــتباه مبّرر بأنّ لأحد الأشــخاص علاقة بنشــاط إرهابي، فيجوز للمدّعي العام أن يصـــدر أيّ من القرارات) بعبارة (إذا وردت للمدعي العام معلومة ذات أساس بأنّ أحد الأشخاص، أو مجموعة من الأشخاص، على علاقة بنشاط إرهابي، فيجوز للمدّعي العام أن يصدر أياً من القرارات الآتية....[1]) وكذلك، تم شـــطب الفقرة الثانية من المادة رقم (6) والتي تنص على الآتي: (على الرغم مما ورد في أيّ تشريع آخر، على كل شخص علم بأيّ نشاط إرهابي بحكم مهنته، أن يبلغ عنه المدّعي العام أو الأجهزة الأمنية)[2].

وأصـبح قانون منع الإرهاب سـارياً منذ نشره في الجريدة الرسـمية، أيّ منذ تاريخ الأول من تشـــرين ثاني عام 2006، إذن، بعد تعرض الأردن لهذه التفجيرات، أصـــبح من

[1] قانون منع الإرهاب رقم 55 لسنة (2006).

[2] مصطفي الريالات، جريدة الدستور، (28-8-2006).

الضـروري أن يكون هنالك قانون لمكافحة الإرهاب، حتى لا تتكرّر الأحداث المؤسـفة، وأنّ رؤية الملك عبدالله الثاني، جاءت من أجل دعم اســتقرار الأردن، مع التأكيد على الحفاظ على الحريات وتحقيق الإصلاح بمختلف أشكاله، ويعد هذا القانون ضرورياً في الوقت الحاضـر، لأنّ الإرهاب أصـبح ظاهرة منتشـرة في المنطقة، وتهدّد مختلف دول المنطقة والعالم، لذلك، لا بد من وجود قانون لمواجهة هذه الظاهرة.

لقد كان من المتوقع أن يتأثر الاقتصـاد الأردني بشكلٍ سلبي، وذلك بسبب التفجيرات، وأن يتراجع الاســتثمار في الأردن على اعتبار أنّ هذه التفجيرات قد هزّت الجانب الأمني، الذي يميّز الأردن عن غيره من دول المنطقة، إضــافة إلى ذلك، فإنّ ما تمّ اتخاذه من خطوات وإجراءات أمنية، كان من المتوقع أن تنعكس ســلباً على النشــاط الاقتصــادي والاســتثماري في الأردن، إلّا أنّ ذلك لم يحدث، بل كان هنالك اجتماع للمستثمرين الأردنيين والعرب في مكان حدوث التفجيرات في فندق (راديسـون سـاس)، وذلك من أجل تعزيز الثقة بالاقتصـاد الأردني كاقتصـاد قادر على جذب الاتثمار، وقد تمّت ترجمة جهود رجال الأعمال من خلال التأكيد على استمرار تنفيذ المشاريع بالشكل المعتاد، ومواصــلة جهود الترويج، وتقديم التســهيلات الضــرورية من أجل جذب الاستثمار[1].

[1] سلامة الدرعاوي، جريدة العرب اليوم، (12-11-2005).

ومن الجدير بالذكر، أنّ حركة الاستثمار قد ازدادت نشاطاً بعد التفجيرات، حيث تشير الأرقام إلى أنّ حجم المشاريع الجديدة التي تقدّمت للاستفادة من تشجيع الاستثمار خلال العام 2006 بلغت قيمتها (1.6) مليار دينار مقارنة بـــ (7.573) مليار دينار خلال العام 2005، أيّ بنسبة ارتفاع بلغت (185)%، كما أنّ القطاع السياحي شهد نمواً متزايداً بعد التفجيرات على عكس المتوقع ،وذلك نتيجة لاستمرار قيام الشركات السياحية بإرسال الأفواج السياحية إلى الأردن، ويأتي هذا الارتفاع في عدّد الأفواج السياحية إلى التعاطف الكبير الذي أبدته دول العالم مع الأردن، ويأتي هذا التعاطف أيضاً انعكاساً لما يتمتع به الأردن من علاقات قوية مع دول العالم، كما أنّ حجم الصادرات الأردنية قد بلغ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2006 حوالي (2128) مليون دينار، بينما كانت الصادرات خلال ذات الفترة من عام 2005 (1917) مليون دينار، وذلك يدل على استمرار حركة النمو في الاقتصاد الأردني[1].

إذن، من الملاحظ أنّ التأثيرات السلبية لتفجيرات عمان كانت قصيرة المدى، ويرجع ذلك إلى التماسك الذي أظهره الشارع الأردني، وإلى الدعم والتأييد الذي تلّقاه الأردن على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويرجع هذا الدعم إلى سياسة الوسطية والاعتدال التي يتّبعها الأردن في علاقاته مع الدول الأخرى، وتشير استطلاعات الرأي أنّ تفجيرات عمان زادت التماسك والانتماء والوحدة الوطنية في نفوس الأردنيين[2].

---

[1] جريدة الحدث، (13-11-2006).

[2] جريدة الغد، (27-2-2006).

ومن الظواهر التي أبرزتها تفجيرات عمان والتي أخذت تؤثر بشـــكل كبير على أمن المنطقة، ظاهرة التفجيرات الانتحارية، والتي تعود إلى عوامل ثقافية واجتماعية، ومن هذه العوامل: التطرف الديني الناتج عن حالة الجهل والمغالاة، وقد كانت الظروف السياسية السبب في ظهور حالة التطرف في المنطقة، حيث أدّت المتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية والإسلامية من عدوان على الشعب الفلسطيني واحتلال للعراق – التي خرج منها منفذي التفجيرات– واحتلال أفغانســـتان، إلى خلق المناخ المناسب الذي ساعد الجماعات المتطرفة لأن تقوم بعملياتها، بحجة تخليص الأمة من الاحتلال والتبعيّة، وقد أدّت مشـــاعر الغضـــب، والرغبة من جانب الشـــارع العربي والإســـلامي بمواجهة الغرب ثقافياً وعســـكرياً، إلى إعطاء بعض هذه التيّارات المتطرفة شـــيئاً من التعاطف والتأييد، حيث أنها لم تجد ســـوى الفئات المتطرفة نصـــيراً لها في مواجهة المخطّطات الإســـرائيلية والأمريكية في المنطقة. ومن الجدير بالذكر، أنّ مثل هذه التفجيرات الإرهابية لم تحقّق أيّ نتائج على الأرض، ســـواء في الماضـــي أو في الحاضر، أي أنها لم تستطع أن تطوق أيّ نظام سياسي، بل على العكس، كان هنالك خسائر كبيرة في صفوف المواطنين والأبرياء، إضافة إلى ذلك، أصبح هنالك تشويه لصورة الإسلام ورسالته المبنية على التسامح، إضافة إلى تشويه صورة المقاومة المشروعة[1].

[1] سليمان البدور، جريدة الرأي، (16-11-2005).

وبعد تفجيرات عمان، أكّد الملك عبدالله الثاني على ضـــرورة محاربة التطرف، حيث قال: (إنّ الحرب هي بين الأغلبية من المسلمين الذين يؤمنون بالإسلام الصحيح، وبين فئة ضـالة تريد تشـويه صـورة الإسـلام والمسـلمين وتدمير حضـارتنا)، كما أكّد على أنّ (رسالة عمان التي شكّلت هجوماً مباشراً ضد هؤلاء المتطرفين، قد جاءت لتؤكد أن لا علاقة لديننا بالأفعال التي يرتكبونها)[1].

يظهر مما سـبق، أنّ الملك عبدالله الثاني قد ركّز بشـكل كبير على محاربة التطرف، وعلى إظهار صـورة الإسـلام الحقيقية بعيدة عن أيّ تشـويه، ولعلّ رسـالة عمان، هي أكبر الدلائل على ذلك، وبالتالي قد تكون الأردن هي نقطة البداية لنهاية التطرف.

لقد جاءت رســـالة عمان قبل عام من حدوث التفجيرات الإرهابية، وتكمن أهميتها في أنها تعمل على إبراز الصورة الحقيقية لرسالة الإسلام السمحة، كما وتؤكد رسالة عمان إلى أنّ الدين الإســـلامي يدعو إلى الانخراط في المجتمع الإنســـاني من أجل رقيّ المجتمع، وبالتالي الابتعاد عن التطرف، وأشارت رسالة عمان إلى جانب هام وضروري في محاربة التطرف، وهو ما يتعلق بعلماء الدين، حيث أكّدت الرسالة على ضـرورة أن يكونوا القدوة الحسـنة في الخلق والخطاب الراشـد، وذلك من أجل نشـر الدين الإسـلامي

[1] وائل ابراهيم الفاعوري، وشـارك في الإعداد سـنا كامل الشـعلان، جلالة الملك عبدالله الثاني ودوره في محاربة الإرهاب، دار الخليج ،(2006)، ص(123-125).

القائم على الوســطية والاعتدال بين أفراد الأمة، وبالتالي محاربة الفكر المتطرف الذي يسعى لغزو العقول[1].

إنّ ما يميّز رســالة عمان، أنها جاءت في وقت تعاني فيه الأمة من حالة الضــعف، وتزامنت الرسالة كذلك، مع الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الدين الإسلامي، إضافة إلى التقصير الذي تشهده الأمة من جانب علمائها ومفكريها ودعاتها، إذن، فإنّ الرسالة جاءت لتتحدث نيابة عن المسلمين في إظهار صورة الإسلام الحقيقية، كما أنها جاءت لتذكير المسلمين بجذور عقيدتهم، ولتوجّه الأنظار إلى صورة الإسلام، في وقت انصبّ فيه تركيز الإعلام على عمليات التفجير والقتل التي يشهدها العالم[2].

ومن النقاط التي تزيد من أهمية رسالة عمان نشرها عالمياً، حيث يساهم ذلك في خدمة النهج الإســلامي القائم على الوســطية والاعتدال ومواجهة كافة التيّارات التي تســعى لاستغلال الآراء والاتجاهات الخاطئة، التي تهدف إلى تشويه صورة الإسلام، لذا، فإنّ رسالة عمان تعد نهجاً فكرياً ملائماً لروح العصر، شاملة لكافة جوانب الدين الإسلامي، ومنها الجانب الإنســاني والاجتماعي فيما يتعلق بالمســاواة وعدم التمييز، وكذلك إبعاد شبهة الإرهاب عن الدين الإسلامي، وبعد مضيّ عام من إطلاق رسالة عمان، جاءت التفجيرات الإرهابية التي استهدفت عمان، فهل من الممكن أن تكون هذه التفجيرات ردّاً

[1] حسام عطية، جريدة الدستور، (9-11-2004).

[2] كلمة محمد الحلايقة، مأخوذة من كتاب "رسالة عمان في نبذ العنف، نظرة عالمية"، مركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الانسان، ص(20-21).

من جانب التيّارات المتطرفة على رسالة عمان، ومحاولة لإضعاف جهود الأردن في محاربة الإرهاب؟ من الطبيعي أنّ ذلك لم يحدث، بل أنّ هذه التفجيرات ضاعفت من جهود الأردن في محاربة الإرهاب.

بالعودة إلى تفجيرات عمان، نلاحظ أنه، وعلى الرغم من انتشار هذا النوع من التفجيرات في المنطقة والعالم، إلّا أنّ الناظر بتمعن لبشاعة الجريمة، يلاحظ بشكل واضح أنّ الأردن مستهدف بشكل مباشر في هذه التفجيرات، ومن الأسباب التي تدعو إلى استهداف الأردن، دوره الفاعل في الدفاع عن جوهر الإسلام ورسالته، ومحاربة الإرهابيين الذين يقتلون الأبرياء باسم الإسلام[1].

كما تلعب البيئة المضطربة التي تعيشها المنطقة دوراً هاماً في استهداف الأردن، ففي ظل الخلافات الداخلية اللبنانية، والتي أثرّت على العلاقات مع الجانب السوري، وأيضاً الحالة العراقية، إضافة إلى الوضع الفلسطيني وما تمارسه إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، أيّ بمعنى آخر، حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدول المحيطة بالأردن، كل ذلك يبرز أهمية الدور الأردني في تحقيق حالة من التوافق والاستقرار في المنطقة، وذلك من خلال استغلاله لعلاقاته المتوازنة مع مختلف القوى الدولية والإقليمية، من أجل تسوية الخلافات وإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة، ولكن التيّارات المتطرفة تريد أن تبقي المنطقة غارقة في حالة من الاضطراب السياسي، من أجل استمرار البيئة

[1] كلمة الملك عبدالله الثاني لشعبه الأردني، (11-11-2005).

المناسـبة للجماعات الإرهابية للقيام بعملياتها، لذلك فإنّ الهدف من ضـرب الأردن هو زعزعة استقراره، وبالتالي فقدان قدرته على تدعيم الاستقرار في المنطقة[1].

ومن النقاط التي يجب الإشارة إليها فيما يتعلق بانتشار العمليات الإرهابية في المنطقة، أنّ المسـؤولية تقع في ذلك على عاتق الولايات المتحدة وإسـرائيل، حيث الحروب الاسـتباقية على كل من أفغانسـتان والعراق، وكذلك الدعم الأمريكي للاحتلال الإسـرائيلي، إضـافة إلى سـياسـة الولايات المتحدة القائمة على توجيه تهمة الإرهاب للحركات الجهادية التي تمارس المقاومة المشـروعة، وكذلك اعتبار الدول التي تعارض سياستها دولاً إرهابية، كما أنّ الولايات المتحدة هي المسؤول عن ظهور تنظيم القاعدة، حيث أنها كانت تدعم التنظيم من أجل مواجهة الاتحاد السوفييتي، وهي المسؤول أيضاً عن ظاهرة الزرقاوي بسبب احتلالها للعراق، ومن هنا يمكن الاسترشاد بقول بريجنسكي: إنّ الإنسـان لا يولد إرهابياً. أيّ أنّ البيئة التي خلّفتها الولايات المتحدة وإسـرائيل في المنطقة، هي التي زادت من وتيرة الإرهاب في العالم[2].

قد يقول البعض إنّ وجود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ليس سبباً كافياً لانتشار الإرهاب، على اعتبار أنّ الزرقاوي حاول تفجير فندق (راديسون ساس) أثناء احتفالات الأردن بالألفية، إلّا أنّه قد تمّ إفشـال هذه المحاولة، أيّ أنّه كان هناك محاولات حتى قبل مجيء القوات الأمريكية إلى العراق، ولكن الحديث بهذا المنطق ليس دقيقاً، ذلك

[1] طارق مصاروة، جريدة الرأي، (16-11-2005).

[2] وائل الفاعوري، سناء الشعلان، مرجع سابق، ص295.

لأنّ التفجيرات الإرهابية التي نفّذت في عمان عام 2005 جاءت على أيدي أشـخاص يحملون الجنسـية العراقية، ولولا حالة الانفلات الأمني التي حدثت بعد احتلال العراق، وهذا التوافد الكبير للجالية العراقية إلى الأردن نتيجة الغزو الأمريكي، لما تمكّن منفذو الاعتداءات من إنجاح مخططهم.

إذن، وبغض النظر عن الظروف التي أدّت إلى حـدوث تفجيرات عمّـان، فـإنّ هـذه التفجيرات لم توقف عجلة التنمية في الأردن، وقد أظهرت المؤشـرات والأرقام اسـتمرار الاقتصاد الوطني بالنمو، إضافة إلى تزايد حالة الأمن والاستقرار، بعد ما تم اتخاذه من اسـتراتيجيات أمنية أتت بثمارها، وأنّ ما يجب على دول المنطقة القيام به، هو التعاون من أجل وضع خطة إقليمية لمواجهة خطر الإرهاب، وكذلك العمل على رأب الخلافات الداخلية التي كانت بيئة مثالية لتفشّي الإرهاب.

الظروف التي سبقت الحرب اللبنانية الإسرائيلية عام 2006

لقد سبقت الحادثة التي تسبّبت في اندلاع الحرب اللبنانية الإسرائيلية حادثة مشابهة في الأراضـــي الفلســـطينية، وهي عملية "الوهم المتبدّد"، حيث قامت مجموعة من ثلاثة أجنحة عسكرية فلسطينية[1] بمهاجمة معسكر للجيش الإسرائيلي في أقصى جنوب قطاع غزة، وأسـفرت العملية عن مقتل جنديين إسـرائيليين وإصـابة أربعة آخرين، إضـافة إلى

[1] الأجنحة العسكرية التي شاركت في عملية الوهم المتبدّد، كتائب القسام – الجناح العسكري لحركة حماس، ألوية الناصر صلاح الدين، الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام.

أسـر جندي آخر[1]، أمّا على الجانب الفلسـطيني، فقد اسـتشـهد فلسـطينيين. تمت هذه العملية في الخامس والعشـرين من حزيران عام 2006، وفي محاولة من جانب الجيش الإسـرائيلي لاسـتعادة الجندي الأسـير، قامت القوات الإسـرائيلية بشـن حملة عسـكرية واسـعة على قطاع غزة، بمشـاركة قوات بريّة مدعومة من سـلاح الجو، مسـتهدفةً تلك العملية العسـكرية الإسـرائيلية إعادة السـيطرة على كافة المعابر، بما فيها معبر رفح، والقيام بمجموعة من الغارات وعمليات الاغتيال[2].

أطلقت إسرائيل على عملية اجتياح قطاع غزة إسم أمطار الصيف، وتتلخص مجريات هذه العملية بتوغل الدبابات الإسرائيلية في جنوب قطاع غزة، إضافة إلى غارات جوية على القطاع. كما داهمت قوات إسرائيلية البيوت في رفح واستخدمتها كثكنات عسكرية، وقد عمدت القوات الإسرائيلية إلى قصف الجسور التي تربط جنوب قطاع غزة بشماله، إضافة إلى أنّ القصف أدّى إلى تدمير خط المياه الذي يغذّي وسط قطاع غزة، كما تمّ قصـــف محطة توليد الكهرباء في القطاع، ما أدّى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء كبيرة منه، ومن أجل تشـديد الحصـار على قطاع غزة، قامت القوات الإسـرائيلية باحتلال مطار غزة، وذلك بعد تعرضـه للقصـف، ما أدّى إلى إحداث أضـرار كبيرة في منشآت المطار[3].

[1] الجندي الأسير الذي كان محتجزاً لدى حماس يدعى جلعاد شاليط، وقد تمّ إطلاق سراحه في صفقة تبادل أسرى.

[2] جريدة الرأي (26-6-2006).

[3] جريدة الرأي (29-6-2006).

ومن أبرز ما أدّى إليه هذا الاجتياح لقطاع غزة، استشهاد ثلاثة وعشرين فلسطينياً بعد قصف القوات الإسرائيلية لمبنى سكني، وقد كان من بين الشهداء تسعة من عائلة واحدة. من الملاحظ إذن أنّ القوات الإسرائيلية استخدمت القوة المفرطة من أجل إعادة جندي أسير، وقد لجأت إلى فرض الحصار من خلال قصف منشآت البنية التحتية في غزة[1].

ومن النقاط التي لا بد من الإشارة إليها، أنّ عام 2006 كان قد شهد أعلى نسبة استشهاد بين الأطفال في فلسطين، حيث وصل عدد الأطفال الشهداء إلى مائة وسبعة وعشرين طفلاً، وذلك وفق إحصائية أجراها الفرع الفلسطيني في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة وتيرة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني خلال عام 2006، وكذلك استهداف المناطق المأهولة بالمدنيين بالصواريخ والطائرات، كما أنّ (85)% من وفيات الأطفال في ذلك العام، كانت في قطاع غزة[2].

وقد تزامن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة قيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين على الخط الأزرق الفاصل بين لبنان وإسرائيل، إضافة إلى مقتل سبعة جنود إسرائيليين خلال المواجهة بين الجانبين. ومن الجدير بالذكر، أنه وقبل عملية الأسر التي قام بها حزب الله، كانت قد أطلقت صواريخ كاتيوشا وقذائف هاون على المستوطنات الإسرائيلية دون أن تتبنّى أيّ جهة المسؤولية عن العملية، وقد أوضح حزب الله أنّ هذه

[1] جريدة الرأي (13-7-2006).

[2] الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فرع فلسطين.

العملية جاءت من أجل تنفيذ (الوعد الصادق) الذي قطعته المقاومة على نفسها لتحرير الأسـرى والمعتقلين، وقد تمّت عملية الوعد الصـادق في الثاني عشـر من تموز عام 2006.

من الملاحظ أنّ توقيت قيام حزب الله بعملية الوعد الصـادق قد تزامن مع الهجمة التي شـنّها الجيش الإسـرائيلي على قطاع غزة، كما أنّ أسـر الجنديين جاء في ذات الفترة التي تمّ فيها أسر الجندي الإسرائيلي في الأراضـي الفلسطينية، وكان لذلك تأثير كبير على الجيش الإسـرائيلي من حيث أنّ جنوده أصـبحوا في خطر جديد وهو إمكانية أسرهم. كما يمكن القول أنّ عملية الوعد الصادق جاءت من أجل تخفيف وطأة العدوان على غزة، حيث أنّ فتح الجبهة مع المقاومة في لبنان سـوف يخفّف الضـغط عن القطاع، وعلى إثر ذلك، بدأ العدوان الإسـرائيلي على لبنان في الثالث عشـر من تموز عام 2006، والذي اسـتمر لمدة ثلاثة وثلاثين يوماً، إلى أن أقّرت الهدنة بين الجانبين وتوقف القتال في الخامس عشر من آب عام 2006.

أبرز العمليات العسكرية التي شهدتها الحرب اللبنانية الإسرائيلية

أخذت إسـرائيل منذ بداية عدوانها على لبنان بقصـف القرى والبلدات في جنوب لبنان، كما وعمدت إسرائيل إلى قصـف الجسور التي تربط الجنوب اللبناني وبيروت والبقاع، وذلك بهدف تقطيع أوصـال لبنان وعزلها، إضـافة إلى اسـتهداف المطار ومرفأ بيروت

بواسطة البوارج الحربية الإسرائيلية، كما وتعرضت المنشآت الدينية للقصف، حيث تم ضرب كنيسة الروم الأرثوذكس[1].

ارتكبت القوات الإســـرائيلية في الثلاثين من تموز عام 2006 مجزرة قانا، حيث قامت بقصـــف مبنى مكون من ثلاث طوابق كان قد احتمى به المدنيون اللبنانيون، وقد أدّى القصف إلى سقوط ما يقارب ستين شخصاً من المدنيين، كان من بين الضحايا (37) طفلاً[2].

تعيد هذه المجزرة إلى الأذهان مجزرة قانا الأولى التي ارتكبتها القوات الإســـرائيلية في الثامن عشر من نيسان عام 1996، والتي ذهب ضحيتها أكثر من مائة من النساء والأطفال، وقد استهدف القصف مبنى تابع لقوات حفظ السلام الدولية (اليونيفل).

أمّا على الجانب الآخر، فقد أظهرت المقاومة اللبنانية قدراتها القتالية، على الرغم من التفاوت في القدرة العسكرية والتفوق الإسرائيلي الواضح من الناحية العسكرية، حيث استطاعت المقاومة أن توّجه ضرباتها إلى شمال إسرائيل، كما أنّ المقاومة اللبنانية هاجمت قاعدة عسكرية إسرائيلية ومطارين شمال إسرائيل، وضربت المقاومة اللبنانية مدن نهاريا وطبريا، واستهدفت مستوطنات إسرائيلية مثل مستوطنة (كرمائيل وصفد)، واستطاعت صواريخ حزب الله الوصول إلى حيفا. ومن أبرز العمليات التي قامت بها

[1] عبدالعزيز أبو فضة، مرجع سابق، ص(42-45-47).

[2] صحيفة الشرق الأوسط (31-7-2006).

المقاومة اللبنانية إغراق البارجة الإسرائيلية (ساعر5)، حيث نجحت في إغراق البارجة التي قامت بضرب الضاحية الجنوبية في بيروت.

يلاحظ مما سبق مدى التفوق العسكري الإسرائيلي، ولكن ما تميّز به حزب الله هو التدرج في توجيه الضربات للعمق الإسرائيلي، وأبرز ما يدل على ذلك، أنه لم يبدأ بضرب مدينة حيفا، على الرغم من قدرته على ضربها، وهذا ما جعل القوات الإسرائيلية في حيرة وترقب، ما انعكس سلباً على القوات الإسرائيلية.

المواقف العربية والدولية من الحرب اللبنانية الإسرائيلية

الموقف المصري: لقد حمّل الموقف المصري وبشكل ضمني حزب الله المسؤولية عن تعقّد الأوضاع الإقليمية، حيث وصف الجانب المصري ما قام به حزب الله بالمواجهة غير المحسوبة، وفي إطار الرد المصري على الأصوات التي تطالب بدخول مصر في حرب مع إسرائيل من أجل دعم لبنان، قال الرئيس المصري مبارك إنّ الجيش المصري هو من أجل الدفاع عن مصر، وإنّ زمن المغامرات الخارجية قد انتهى، كما حمّلت مصر كل من إسرائيل والولايات المتحدة مسؤولية التصعيد العسكري الذي تمارسه إسرائيل على لبنان، كما تمّت الإشارة إلى العجز الذي يعانيه مجلس الأمن في التعامل مع الأزمة، وعدم تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي سوف يؤثر بشكل سلبي على عملية السلام في المنطقة[1].

[1] عبدالعزيز أبو فضة، مرجع سابق، ص(143-144).

الموقف السـوري: لقد اتسـم الموقف السـوري بدعمه للمقاومة في لبنان، وأنها الطريق الصـحيح من أجل تحرير الأرض، حيث أشـار إلى أنّ المقاومة ليست نقيضـاً للسـلام، وأكّد التزامه بالمفاوضـــات كطريق طبيعي لتحقيق الســـلام، ورفض تحميل المقاومة اللبنانية مسؤولية الحرب. كما أشار إلى أنّ التصعيد الإسرائيلي هو سبب هذه الحرب، وأنّ إستمرار التصعيد والعدوان هو إستمرار للفشل الإسرائيلي.

نرى أنّ الموقف السـوري يدعم المقاومة بوصـفها ضـمانة ووسـيلة ردع يتم اللجوء إليها في حالة عدم نجاح طرق التفاوض، وقد انتقد الرئيس السوري تصريحات الدول العربية التي قالت بأنّ عملية أسر الجنديين الإسرائيليين هي مغامرة، كما انتقد أيضـاً الأطراف التي طالبت حزب الله بأخذ الإذن من الحكومة اللبنانية من أجل تنفيذ عملياته، حيث أشـار الرئيس السـوري بأنّ المقاومة لا تأخذ إذناً من الحكومة، بل يجب عليها أن تكون غطاءاً شرعياً للمقاومة[1].

الموقف السـعودي: لقد جاء الموقف السـعودي محملاً المسؤولية لحزب الله بشكل غير مباشر، حيث أكّد على وجود فرق بين المقاومة المشروعة والمغامرات غير المحسوبة، والتي قد أدخلت المنطقة في خطر كبير، كما أكّد على أنه يجب أن يكون هنالك عودة إلى السلطة الشرعية والتي تمثل الدولة، قبل القيام بأي خطوة[2].

[1] صحيفة الشرق الأوسط (14-8-2006).

[2] صحيفة الشرق الأوسط (15-7-2006).

ومن جهة أخرى، انتقد الموقف السعودي التغاضي الأمريكي عن الرفض الإسرائيلي لوقف إطلاق النار في لبنان، كما أكّد على توفير كافة إمكانات المملكة السياسية والاقتصادية من أجل الوقوف إلى جانب الشعب اللبناني، وتوفير الدعم اللازم له.

الموقف الأردني

لقد اتسم الموقف الأردني بالعقلانية في إطلاق التصريحات، حيث أكّد الموقف الأردني على إدانة العدوان والهجمة الإسرائيلية على الشعب اللبناني، كما أكّد الملك عبدالله الثاني على أنّ تقديم الدعم للشعب اللبناني وكذلك للشعب الفلسطيني لا يكون من خلال المزاودات والشعارات عبر القنوات الفضائية، وإنّما من خلال العمل الجاد، كما أكّد الجانب الأردني على توظيف العلاقات الجيدة مع الدول الأخرى من أجل العمل على وقف الاعتداء على الشعب اللبناني، وربط الموقف الأردني بين تحقيق السلام في المنطقة وبين الأزمة بين حزب الله وإسرائيل، حيث أكد الملك عبدالله الثاني على أنّ حالة التوتر وعدم الاستقرار سوف تتكرر في المنطقة، إذا لم يكن هنالك حل عادل للقضية الفلسطينية. كما وتمّ التأكيد من جانب الأردن على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته، من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي[1].

لقد اتسم الموقف الأردني بالوضوح والموضوعية، حيث ابتعد عن تحميل المسؤولية لأطراف عربية أو لجهة بعينها، بل أكّد على أنّ الأساس في حدوث مثل هذه التوترات

[1] عبد العزيز محمود أبو فضة، مرجع سابق، ص(153-154).

والحروب في المنطقة هو عدم وجود حل عادل وشـامل للصـراع العربي الإسـرائيلي، وعلى رأس قضاياه القضية الفلسطينية. كما أشار الموقف الأردني إلى ضرورة تنشيط الجهود الدولية من أجل الضـغط على إسـرائيل لوقف هجومها على لبنان، وقد أجرى الملك عبدالله العديد من الاتصـالات من أجل بحث سـبل وقف العمليات العسـكرية، ومنها اتصـاله مع الرئيس الأمريكي (جورج بوش)، وكذلك مع أمير دولة الكويت (صـباح الأحمد)، إضـافة إلى القمة المفاجئة التي جمعت الملك عبدالله الثاني مع الرئيس المصري مبارك[1].

ومن الدلائل على نجاح المسـاعي الأردنية في تخفيف وطأة العدوان على الشـعب اللبناني، وكسْـر الحصـار الجوي المفروض على لبنان، هبوط أول طائرة أردنية في بيروت محملة بالمساعدات، كما تمّ إرسال أفراد من سلاح الهندسة الملكي من أجل إصلاح مدرجات مطار بيروت، وقد ساعد نجاح الأردن بفتح الجسر الجوي في وصول المسـاعدات من مختلف الدول عبر الأردن، وبالتالي يُظهر ذلك نجاح الدبلوماسـية الأردنية، وقدرة الأردن على اسـتثمار علاقاته الخارجية المتميزة من أجل الحد من العدوان الإسرائيلي على لبنان، حيث تم ذلك بموافقة من الجانب الإسرائيلي[2].

يلاحظ أنّ هنالك تفاوت وخلاف واضح بين المواقف العربية، منها من يحمّل المسؤولية لحزب الله، وبالتالي فإنّ ذلك يوضح مدى الخلاف العربي حول العلاقة معه، باستثناء

[1] صحيفة الشرق الأوسط، (15-7-2006).
[2] جريدة الحدث، (31-7-2006).

الموقف الأردني الذي حاول الابتعاد عن محاور الخلاف العربية، وركّز على ضـــرورة إيقاف العدوان على لبنان، وأكّد على النقطة الأساسية التي من شأنها تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، وهي حل عادل للقضية الفلسطينية.

ومن المواقف الهامة التي تجدر الإشـــارة إليها، موقف حركة حماس التي أدانت بشـــدة العدوان الإســـرائيلي على لبنان، والذي أدّى إلى تدمير مقومات الحياة في لبنان نتيجة اســـتهداف البنى التحتية، ودعت حركة حماس الدول العربية إلى اتخاذ مواقف عملية أكثر جدوى من أجل وقف العدوان الإســـرائيلي على لبنان، كما أعلنت وقوفها وتأييدها للمقاومة اللبنانية، ووصـفت عملية الوعد الصـادق التي قام بها حزب الله، والتي جاءت بعد أســر الجندي الإســرائيلي في الأراضـــي الفلســطينية، بالعملية النوعية، حيث رأت الحركة في ذلك تكاملاً لعمل المقاومة في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي[1].

الموقف الأمريكي

من الواضـــح أن الموقف الأمريكي جاء منحازاً لإســـرائيل، حيث يظهر ذلك من خلال تصـريحات بوش، والتي تطلب من إسـرائيل تفادي إيقاع القتلى والجرحى قدر ما أمكن في عملياتها العسكرية، حيث أكّد بوش أنّ من حق إسرائيل أن تدافع عن ذاتها.

[1] بيانات حركة حماس بتاريخ (9-8-2006 _ 16-7-2006 _12-7-2006)، المركز الفلسطيني للإعلام.

الموقف الروسي

دعت روســـيا كافة الأطراف المعنية بوقف العمليات العســـكرية، وقرّرت إدراج ملف الصـــراع الإســـرائيلي اللبناني على جدول أعمال اجتماع دول مجموعة الثماني[1] في (سـانت بطرسـبورغ)، إضـافة إلى إرسـال مبعوث خاص عن الرئيس الروسـي لمنطقة الشرق الأوسط.

الموقف الفرنسي

لقد أشار الجانب الفرنسي إلى ردود الفعل في الشرق الأوسط حول الوضع في لبنان، حيث وصفها بأنها غير متكافئة، وقد أشارت فرنسا إلى أنّ الجميع مسؤول عما يجري في المنطقة، وفي ذلك تلميح إلى مسؤولية سوريا وإيران عما حدث من تدهور فيها[2].

الموقف البريطاني

لقد جاء الموقف البريطاني مقارباً للموقف الأمريكي، حيث رفض بلير رئيس الوزراء البريطاني الأسبق دعوة إسرائيل لوقف عملياتها العسكرية في لبنان، وذلك أملاً بإمكانية القضاء على حزب الله، كما رفض بلير الدعوات الشعبية والصحفية، وحتى دعوات من داخل حكومته من أجل الانضـــمام إلى الدول الأوروبية، التي طالبت بوقف العمليات العسكرية في لبنان[3].

---

[1] مجموعة الثماني تضم (روسيا الإتحادية، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، المانيا، فرنسا، اليابان، إيطإليا، كندا).

[2] جريدة الرأي (15-7-2006).

[3] جريدة السفير، (10-9-2010).

الموقف الإيراني

يعتبر الموقف الإيراني موقفاً هاماً، وذلك لأن أنظار العالم اتجهت إلى طهران فور اندلاع الحرب في لبنان، وذلك لأنّ العالم يرى بإيران داعماً رئيسياً لحزب الله. وقد أكّدت إيران دعمها الكامل للمقاومة في لبنان، وطالبت الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها من أجل وقف العدوان عليه، كما حذّر الرئيس الإيراني من توجيه أي ضربة لسوريا[1].

إذن، بعد هذا الطرح لمواقف أبرز الدول التي تلعب دوراً هاماً في السياسة العالمية، نلاحظ أنّ هنالك انقسام في المواقف العربية، وتحيز بريطاني أمريكي لصالح إسرائيل، ومطالبات أوروبية لا ترقى إلى مستوى الطموحات بوقف العدوان على لبنان.

أبرز المساعي والجهود الدولية لوقف الحرب اللبنانية الإسرائيلية

إضافة إلى جملة الاتصالات والزيارات التي قام بها العديد من المسؤولين من أجل وقف العدوان على لبنان، إلّا أنّ هنالك مبادرات أخرى تم الإجماع عليها من أجل وقف العمليات العسكرية فيه، ومن أبرزها:

مؤتمر روما: هو مؤتمر دولي دعا إليه رئيس الوزراء الإيطإلى رومانو برودي، وقد شاركت به خمس عشرة دولة من بينها أربع دول عربية ومنظمات دولية وإقليمية، وقد

[1] عبدالعزيز محمود أبو فضة، مرجع سابق، ص211.

دعا المؤتمر إلى وقف العمليات العسكرية بين الجانبين، ولكن لم يستمر المؤتمر سوى ثلاث ساعات، ولم يتم التوصل إلى وسائل وسبل عملية من أجل وقف عاجل للعمليات العسكرية، على الرغم من التعهد بتعزيز قوات حفظ السلام[1].

قمة مجموعة الثماني: اجتمعت في سان بطرسبورغ، وطالبت بوقف العدوان على لبنان وإنهاء قصف حزب الله لإسرائيل. كما أوردت مجموعة الثماني أربعة شروط لوقف العمليات العسكرية وهي: عودة الجنود الإسرائيليين المحتجزين في لبنان وغزة سالمين، وقف عمليات القصف انطلاقاً من الأراضي الإسرائيلية، وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية، والانسحاب السريع من غزة. يظهر مما سبق أنّ هنالك ارتباط وثيق بين ما يحدث في لبنان وما يحدث في غزة، وهذا يؤكد فرضية أنّ الحل الأجدى من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، هو تسوية القضية الفلسطينية، وهو ما أكّدت عليه الدبلوماسية الأردنية[2].

الأمم المتحدة: لقد صدرت العديد من الدعوات من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل وقف العمليات العسكرية في لبنان، وقد انتهت هذه الدعوات بصدور القرار رقم ألف وسبعمائة وواحد، والذي يدعو إلى وقف كافة العمليات القتالية في لبنان، وطالب القرار بالوقف الفوري لجميع الهجمات، كما طالب إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية والإنسحاب من جنوب لبنان، تضمن القرار أيضاً دعوة لبنان إلى نشر قوات

[1] عبد العزيز محمود أبو فضة، مرجع سابق، ص213.

[2] جريدة الرأي، (17-7-2006).

الجيش اللبناني في الجنوب بالتعاون مع قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل)، وذلك بالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق، ومن البنود الأخرى التي يتضمّنها القرار، إيجاد منطقة بين الخط الأزرق ونهر االليطاني تكون خالية من أي مسلحين ومعدات حربية وأسلحة، عدا تلك التابعة لقوات الجيش اللبناني واليونيفيل، كما تطرق القرار إلى أهمية تطبيق اتفاق الطائف[1] وقراريّ هيئة الأمم المتحدة رقمي (1680، 1559)[2] بما فيها تجريد كل الجماعات اللبنانية من سلاحها، وعدم وجود قوات أجنبية إلّا بموافقة الحكومة.

كما ونصّ القرار على ضرورة قيام إسرائيل بتسليم خرائط الألغام التي زرعتها في لبنان إلى الأمم المتحدة، وقد قرّر مجلس الأمن زيادة عدد قوات اليونيفيل بحد أقصى مقداره (15) ألف جندياً من أجل رصد عمليات وقف إطلاق النار، وكذلك ضمان وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين وعودة النازحين، وقد تمّت الموافقة على هذا القرار بالإجماع.

من الملاحظ أنّ قرار مجلس الأمن رقم (1701) قد جاء مرتبطاً بقرارات أخرى، وهذا يؤدي إلى إقحام أطراف دولية وإقليمية، وبالتالي قد يكون هناك صعوبة في استمرارية

[1] إتفاق الطائف: هو الاتفاق الذي تم في عام (1989) بين أطراف الحرب الأهلية في لبنان بهدف إيقاف هذه الحرب.

[2] القرار (1559): يؤكد على ضرورة انسحاب كافة القوات غير اللبنانية من لبنان، في إشارة إلى سوريا، كما يؤكد على ضرورة سلامة ووحدة لبنان، وحل جميع المليشيات المسلحة فيه. القرار (1680)، قرار يشدّد على تطبيق القرار رقم (1559).

تنفيذ القرار نتيجة ارتباطه بملفات إقليمية أخرى، بداية بالصـــراع العربي الإســـرائيلي، وصولاً إلى الملف النووي الإيراني[1].

بعد توقف العمليات العســكرية في لبنان، والتي أســفرت عن ســقوط أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين، خاصة على الجانب اللبناني، وكذلك التسبب بالخسائر المادية الكبيرة، ظهر إجماع كبير يؤكد على خســـارة إســـرائيل للحرب مع حزب الله، وتعود هذه الخســـارة إلى عدة عوامل، أبرزها قلة الخبرة لدى كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي (أولمرت) ووزير دفاعه (عمير بيرتس) في الشؤون العسكرية، ومن العوامل الأخرى عدم وضـــوح الأهداف الإســـرائيلية، حيث أنّ أهداف إســـرائيل المعلنة كانت اســتعادة الجنديين والقضــاء على حزب الله، كما أنّ انتفاضــة الأقصــى جعلت الجيش الإســـرائيلي في حالة من التفكك وعدم التنظيم في مواجهاته مع المقاومة في لبنان والأراضي الفلسطينية[2].

تداعيات الحرب على إسرائيل:

يمكن إجمال تأثيرات الحرب على إسرائيل بما يلي:

إضـافة إلى عدم قدرة إسـرائيل على تحقيق أهدافها، فإنّ الحرب اللبنانية الإسـرائيلية هي الحرب الأولى التي تخوضــها إسـرائيل على أراضــيها، حيث أنّ حروبها الســابقة كانت خارج أراضــيها. من آثار الحرب أيضــاً، تخلّي إسـرائيل عن ســياســة الانطواء، حيث

[1] خليل حسين، مقالة بعنوان: ماذا في القرار 1701.

[2] عبد العزيز محمود أبو فضة، مرجع سابق، ص(109-111).

يظهر ذلك من خلال تصـريح رئيس الحكومة الإسـرائيلية لوزرائه بأنّه نتيجة لتضـرر سكان شمال إسرائيل، فإنّ سياسة الانطواء لم تعد على رأس أولوياته. ومن المتغيرات الجديدة التي أفرزتها الحرب، هو تداول الأنباء حول إعادة فتح باب التفاوض مع الجانب السـوري، بعد أن كان هذا الطرح غير وارد قبل الحرب، إضـافة إلى ذلك، فقد بدأت تظهر أصوات داخل إسرائيل تنادي بضرورة تصرف إسرائيل على اعتبار أنها جزء من المنطقة، وليس وكيلاً للولايات المتحدة فيها، كما أنّ الاقتصـاد الإسـرائيلي تعّرض إلى خسـائر كبيرة نتيجة لهذه الحرب، حيث قُدّرت خسـائر قطاعات الصـناعة والزراعة والتجارة والسياحة في شمال إسرائيل بحوالي (11.5) مليار شيكل، أيّ بنسبة (1.9)% من الناتج الوطني[1].

أما فيما يتعلق بالجانب اللبناني، فإنّ للحرب العديد من التداعيات والآثار عليه، فقد تسبّب القصـف العنيف إلى العديد من الأضـرار الاقتصـادية، ولكن ما حقّقه حزب الله من انتصـار على الجانب الإسـرائيلي، خلق نوعاً من التأثيرات الإيجابية، أبرزها تبادل الأسرى، حيث كان للمقاومة ما أرادت، فقد كان هدفها المعلن من عملية الوعد الصادق هو تحرير الأسرى، كما أنّ لبنان استطاعت الحصول على خريطة الألغام التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان، وبالتالي فإنّ ذلك يعد دليلاً على تحصين الحدود اللبنانية من

[1] الحرب الإسـرائيلية على لبنان، التداعيات اللبنانية والإسـرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، بحوث ومناقشـات، مركز دراسات الوحدة العربية، ص(39-40).

الاعتداءات الإسـرائيلية، وقد جاء تحقيق هذه المكاسـب دون اللجوء إلى تقديم تنازلات من الجانب اللبناني، كإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل[1].

ومن المكاسـب التي انعكسـت على الوضـع السـياسـي في لبنان، هو تحقيق حالة من الوحدة الوطنية داخله، من خلال الالتفاف خلف المقاومة، وذلك بعدما شـهدته السـاحة اللبنانية من انقسامات سياسية.

يظهر من هذه الحرب أنّ المقاومة اسـتطاعت أن توجد حالة من الردع لإسـرائيل، كما أنّ نجاح المقاومة خلق حالة من التفاؤل والرضـا وإمكانية تحقيق النصـر على إسرائيل بين صـــفوف الشـــعوب العربية. كما أنّ المقاومة في لبنان قدّمت دفعة معنوية كبيرة للمقاومة الفلسطينية والعراقية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والأمريكي، وأدّى النجاح الذي حقّقته إلى إعادة التفكير من جانب الأنظمة العربية بالموقف من المقاومة، خاصة الأنظمة التي حمّلت المقاومة المســؤولية عن اندلاع الحرب، وقد ظهر ذلك في البيان الذي صـــدر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في الســـادس عشـــر من تموز عام 2006، والذي لم يتطرق إلى اتهامها بأنها من يهدّد السلم في المنطقة[2].

[1] عبد الأمير الركابي، ناهض حتر، المقاومة اللبنانية تقرع أبواب التاريخ، يوميات الحرب، تقديم خالد حداده، دار ورد (2006)، ص257.

[2] الحرب الإسرائيلية على لبنان، التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص44.

بعد انتهاء الحرب اللبنانية الإسرائيلية، وتوقف العمليات العسكرية، استمر التوتر قائماً داخل الأراضي الفلسطينية، وقد عمدت القوات الإسرائيلية إلى فرض حصار على قطاع غزة، وذلك من أجل التضييق على حماس التي سيطرت على القطاع في صيف عام 2007، حيث استغلت إسرائيل ذلك من أجل فرض الحصار على غزة، في محاولة لوقف إطلاق القذائف والصواريخ التي تطلقها المقاومة الفلسطينية، وتحت وطأة الضغوط الدولية، قامت إسرائيل بفتح المعابر لفترة محدودة، من أجل إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وقد كان ذلك قبل أيام قليلة من بدء العملية العسكرية على غزة[1].

وقبل بدء العملية العسكرية في قطاع غزة، أعلنت ليفني، وزيرة الخارجية الإسرائيلية، أنه في حال عدم توقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، فإنّها ستقوم بتغيير الوضع القائم في قطاع غزة، وذلك من منطلق أنّ حماس هي من يقف في وجه تحقيق السلام، وقد أدلت ليفني بهذا التصريح أثناء زيارتها إلى مصر. من الواضح إذن، أنّ إسرائيل تريد التخلص من حماس والقضاء عليها، وليس فقط إيقاف إطلاق الصواريخ، كما أنّ العملية تهدف أيضاً إلى طرح ملف الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، ومحاولة العثور عليه أثناء القيام بعملية الاجتياح للقطاع[2].

وقد أطلقت إسرائيل على عملية الاجتياح التي بدأت في السابع والعشرين من كانون أول عام 2006، إسم "الرصاص المصبوب".

---

[1] جريدة الرأي، (27-12-2008).

[2] جريدة الرأي، (26-12-2008).

وقد بدأت العمليات العسكرية في القطاع بالضربات الجوية، والتي استهدفت مراكز الأمن والشرطة الخاصة بالحكومة الفلسطينية المقالة، وقد أسفر قصف المقرّات الأمنية عن استشهاد ما يقارب مائتين وخمسة أشخاص. وقد أشارت إسرائيل إلى أنّ الهدف من توقيت بداية الهجوم كان مفاجأة حركة حماس، من أجل الحيلولة دون ترتيب صفوفها، وبالتالي القضاء عليها. وقد تمّ أيضاً استهداف قيادات سياسية في حركة حماس، كوزير الداخلية في حكومة حماس المقالة (سعيد صيام)، وأشارت إسرائيل إلى أنها لا تنوي أن تسقط حكومة حماس في القطاع، وإنما تهدف فقط إلى وقف عملية إطلاق الصواريخ الفلسطينية، ومن هنا يمكن القول إنّ هنالك تناقض في التصريحات، فقبل انطلاق العملية العسكرية، أشارت ليفني أنّ إسرائيل قد تعمد إلى تغيير الوضع القائم في غزة، على عكس التصريحات الإسرائيلية التي أُطلقت بعد بدء العملية[1].

وقد أسفرت عملية الرصاص المصبوب التي استمرت من السابع والعشرين من كانون أول عام 2008 وحتى الثامن عشر من كانون ثاني عام 2009، إلى وفاة حوالي ألف وأربعمائة فلسطيني، وجرح حوالي خمسة آلاف آخرين.

وفيما يتعلق بالمواقف العربية، فقد تمّ الإجماع على ضرورة وقف العمليات العسكرية والاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة، وقد تمّت الدعوة من جانب قطر لعقد قمة عربية طارئة لمناقشة العدوان الإسرائيلي على القطاع، واتخاذ الإجراءات اللازمة، ومن هنا

[1] صحيفة الشرق الأوسط، (28-12-2008).

بدأت الأزمة والانقسام العربي، حيث رأت أطراف عربية بأنّ عقد القمة على مستوى رؤساء الدول سيأخذ وقتاً، وأنّ الأولوية الأولى هي لوقف العدوان وإعادة الهدنة، وأنّ اجتماع وزراء الخارجية كافٍ في الوقت الحاضر لاتخاذ التدابير اللازمة، ومن أبرز من دعا إلى ذلك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس[1].

كما أنّ اقتراب موعد القمة الاقتصادية العربية في الكويت، جعل إقامة القمة العربية الطارئة غير مبرّر لدى بعض الأوساط العربية، ونتيجة لهذا الانقسام في المواقف، الذي كان منبعه وسببه الأساسي الانقسام الفلسطيني الداخلي، لم تعقد قمة عربية طارئة، وإنما عُقدت في الدوحة قمة أطلق عليها "قمة غزة"، والتي شهدت حضوراً لتركيا وإيران، وغياب لممثلي العديد من الدول العربية، ومن أبرز المتغيبين ممثل السلطة الفلسطينية، حيث تُرك المقعد الفلسطيني شاغراً.

طالبت قمة غزة التي عقُدت في الدوحة إسرائيل، بوقف عملياتها العسكرية، كما حمّلت القمة إسرائيل المسؤولية القانونية عن المجازر التي ترتكبها، وتعّهدت بملاحقة إسرائيل في المحاكم الدولية، كما دعت القمة إلى ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، ودعت القمة الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إسرائيل إلى قطع هذه العلاقات. ومن المواقف الهامة، موقف حزب الله، حيث أكّد الحزب على أنّ العدوان على غزة هو نسخة مشابهة لحرب تموز، وأنّ إسرائيل ستوقف الحرب والعدوان من

[1] صحيفة الشرق الأوسط، (28-12-2008).

جانبها، وهذا فعلاً ما حصل، حيث أعلنت إسرائيل وقف عملياتها العسكرية في الثامن عشر من كانون ثاني عام 2009، كما انتقد حزب الله الجانب المصري، ودعاه إلى فتح معبر رفح[1].

وفي قمة الكويت، والتي اعتبرت الملتقى العربي الأساسي لمناقشة العدوان على غزة، أجمعت الدول العربية على إدانة ذلك العدوان، كما شدّدت القمة على ضرورة متابعة الجامعة العربية لجهود المصالحة الوطنية الفلسطينية. وأبرز نقاط الخلاف التي شهدتها القمة، هي ما يتعلق بإعادة إعمار غزة، وكذلك حول مبادرة السلام العربية، حيث تقّرر أن تتم جهود الإعمار وفق المعايير الدولية والعربية، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، والاستمرار بتقديم الإغاثة لقطاع غزة[2].

ومن النتائج الإيجابية التي شهدتها القمة، حدوث مصالحة سعودية سورية مصرية قطرية، حيث جاءت هذه المبادرة من جانب الملك عبدالله بن عبد العزيز، والذي أشار إلى ضرورة تجاوز الخلافات العربية من أجل دعم القضية الفلسطينية، وقد جاء هذا الخلاف، نتيجة لمعارضة مصر والسعودية لقمة غزة، والتي عقدتها قطر بحضور سوري وإيراني، إضافة إلى ذلك، فإنّ هذه القمة لم تحظ بغطاء من جامعة الدول العربية.

[1] صحيفة الشرق الأوسط، (29-12-2008).
[2] جريدة الرأي، (21-1-2009).

أما الموقف الأردني، والذي يعد من أهم المواقف العربية نظراً إلى أنّ الأردن أحد أبرز دول المواجهة، فقد شهد استنكاراً شديداً للعدوان على قطاع غزة، فبالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي أجراها الملك عبدالله الثاني من أجل وقف العدوان، فقد قام جلالته بالتبرع بالدم لأبناء قطاع غزة، حيث كانت هذه المبادرة بداية لحملة وطنية من أجل دعم أهالي القطاع، إضافة إلى ذلك، أمر الملك عبدالله الثاني بتجهيز مستشفى ميداني أردني للذهاب إلى قطاع غزة، كما اهتم الملك بإبراز صورة العدوان على غزة أمام مختلف دول العالم، من خلال إبلاغ سفراء الأردن بضرورة إطلاع حكومات الدول على صورة ما يجري في القطاع، وذلك حتى يكون هنالك تجاوب وتحرك دولي لوقف العدوان. كما أنّ الدبلوماسية الأردنية نجحت بإقامة جسر بري من أجل إيصال المساعدات الطبية والعينية إلى أهإلى قطاع غزة، وذلك على غرار نجاح الجسر الجوي الذي استطاع الأردن إقامته من أجل دعم الشعب اللبناني إبّأن حرب تموز[1].

من الملاحظ أنّ الدول العربية شهدت انقساماً واضحاً خلال العدوان على غزة، الأمر الذي انعكس سلباً على القضية الفلسطينية، حيث أتاحت الفرصة لإسرائيل للاستمرار في عدوانها، كما يلاحظ أنّ الموقف الأردني كان من أكثر المواقف إيجابية، حيث ركّز بشكل كبير على الخطوات العملية، والتي تتمثل بالنجاح بإقامة الجسر البري، الذي أتاح الفرصة أمام العالم لإيصال المساعدات إلى أهالي قطاع غزة عبر الأردن. ويكمن النجاح الأردني في قدرة الأردن على إقناع الجانب الإسرائيلي والضغط عليه، من أجل

[1] جريدة الرأي، (31-12-2008).

السماح بدخول المساعدات، وكذلك وصول المستشفى الميداني الأردني، وذلك على غرار ما حدث في حرب تموز، كما أسلفت بالذكر، إضافة إلى الجهود الشعبية التي بُذلت من جانب الشعب الأردني من أجل التبرع لأهالي قطاع غزة. إذن يلاحظ أنّ الأردن عمل على القيام بخطوات عملية من أجل وقف العدوان على غزة، وكذلك إيصال المساعدات إليه. كما ركّز على الابتعاد عن الانقسامات العربية، وكرّس إمكاناته لدعم الشعب الفلسطيني بعيداً عن أيّ حسابات أخرى.

أما المواقف الدولية، فقد كانت غير فاعلة، حيث فشل مجلس الأمن في استصدار قرار لوقف العدوان على غزة، وذلك نتيجة الرفض الأمريكي لمشروع القرار، وقد كان موقف الولايات المتحدة يدعو إلى هدنة يتم فيها وقف إطلاق النار، شريطة توقف حماس عن إطلاق الصواريخ بشكل نهائي، وأن تعود الأوضاع كما كانت عليه. كما اتهمت الإدارة الأمريكية حماس بأنها ترتهن أهالي غزة.

وبعد توقف العدوان على غزة في الثامن عشر من كانون ثاني عام 2009، فقد عُقدت قمة شرم الشيخ، والتي شاركت فيها دول من المنطقة، وكذلك دول أوروبية، وذلك من أجل تثبيت وقف إطلاق النار وضمان عدم دخول الأسلحة إلى قطاع غزة، وبحث سبل رفع الحصار، وإعادة إعمار القطاع، ودفع عملية السلام. ومن الجدير بالذكر، أنّ توقف إطلاق النار جاء من طرف إسرائيل، حيث علّلت ذلك بأنه تجاوباً مع الطلب المصري لوقف العمليات العسكرية. وقد جاء الوقف الإسرائيلي لإطلاق النار، لأنّ الانتقادات

الدولية قد تزايدت بشكل كبير ضد إسرائيل، حيث وُصفت إسرائيل بدولة إرهابية خلال لقاء لوزيرة خارجية إسرائيل (ليفني) في واشنطن، بالتالي فإنّ إسرائيل لا تريد المزيد من القرارات والتصريحات الدولية التي تدينها[1].

الملف النووي الإيراني

تعود نشأة النشاط النووي لإيران إلى عام 1960 إبّأن حكم شاه إيران (محمد رضا بهلوي)، حيث كانت إيران على علاقة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ففي ذلك العام، وبمساعدة الولايات المتحدة، أنشئت منظمة الطاقة النووية الإيرانية، ولكن الولايات المتحدة كانت تراقب تطور البرنامج النووي الإيراني عن قُرب، حيث كانت تتدخل إذا رأت أنّ سياسة إيران النووية تتجه نحو تطوير السلاح النووي، وفي خطوة أمريكية من أجل زيادة الرقابة على البرنامج النووي الإيراني، أبرمت الولايات المتحدة عقداً مع إيران ينص على أن تلغي الأخيرة اتفاقياتها مع الدول الأخرى، مقابل قيام الولايات المتحدة بتزويد إيران بثمانية مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتمّ توقيع الاتفاق في عام 1978، إلّا أنّ هذا الاتفاق لم ينفذ نتيجة قيام الثورة الإسلامية في إيران، ومن هنا، بدأ التحول في العلاقة بين الجانبين، كما بدأ النفوذ الإيراني في المنطقة. فبعد الحرب العراقية الإيرانية، والتي استمرت ثماني سنوات، والتي أدّت إلى تدمير البنى التحتية للمنشآت الإيرانية النووية التي كانت قد أُنجزت، فتوقفت حركة النشاط لدى برنامج إيران النووي، ولكن في بداية التسعينيات، عاد البرنامج الإيراني للعمل بدعم من دول أخرى كروسيا

[1] صحيفة الشرق الأوسط، (18\19-1-2009).

والصين، ولكن ظهور الخلافات بين إيران والدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ووجود العديد من المخاوف من تمدّد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأنّ إيران تسعى لاستعادة هيبتها في المنطقة بعد حربها التي خسرتها مع العراق.

ومن النقاط الأخرى التي تجعل للملف النووي الإيراني أهمية وتأثير على دول الشـــرق الأوسط والدول العربية، النفوذ الإيراني في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وتمدّد هذا النفوذ ليشـــمل بقية دول المنطقة، وكذلك قضـــية الجزر الإماراتية الثلاث[1] الواقعة تحت الســـيطرة الإيرانية، حيث أنّ اســـتمرار الخلاف حول هذه الجزر، من الممكن أن يؤثر على استقرار منطقة الخليج، وبالتالي التأثير على استقرار المنطقة، كما أنّ إيران أصـــبحت لاعباً هاماً في القضـــية الفلســـطينية، وذلك من خلال دعمها لحركة حماس، وكذلك الأمر في الســـاحة اللبنانية، من خلال دعمها لحزب الله. إذن، أصـــبحت إيران عنصـــراً هاماً في المنطقة، ولا بد من التعامل مع ملفها النووي بشكل عقلاني بعيداً عن استخدام القوة، وقد أشارت الأردن بضرورة تحقيق ذلك من جانب الدول الكبرى.

الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني

من الطبيعي أن نرى الموقف الأمريكي مغايراً لما كان عليه زمن حكم الشاه، وذلك لإنّ حدوث الثورة الإســـــلامية وزوال نظام الشـــــاه، جعلا الولايات المتحدة تعيد النظر في مصـــالحها في المنطقة، حيث عادت لتحمي مصـــالحها في منطقة الخليج العربي، بعد

[1] الجزر الإماراتية: طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى.

أن كان نظام الشـــاه يقوم بهذا الدور، ومن هنا، يمكن ملاحظة أنّ الولايات المتحدة لم تقم بالحديث عن أمن الخليج، إلا بعد قيام الثورة الإســـلامية، وذلك يدل على أنّ الولايات المتحدة تريد حماية مصالحها في الخليج بعد سقوط حليفها في المنطقة، وهو شاه إيران[1].

ومن العوامل التي زادت من التعقيد بين الجانب الأمريكي والجانب الإيراني، قيام الولايات المتحدة بدعم العراق في حربها مع إيران، والتي دامت ثماني ســـنوات، وهذا السبب هو ذات السبب الذي أدّى إلى تأزّم العلاقة بين الأردن وإيران، إضافة إلى ذلك، فإنّ الدعم الأردني لموقف الإمارات فيما يتعلق بالجزر الثلاث، ولكن شـــهد عقد التسعينيات نوعاً من التقارب بين الجانبين الأردني والإيراني، وقد كان من أبرز أسباب هذا التقارب، إبتعاد إيران عن فكرة تصدير الثورة، خاصة بعد وفاة الخميني، حيث أنّ هذه الفكرة كانت تؤرق دول المنطقة، إضافة إلى ذلك، ومن المبادرات التي أسهمت في تحســـين العلاقات بين الجانبين الإيراني والأردني، قيام الأردن بإغلاق مكتب جماعة مجاهدي خلق[2] المعارضـــة لإيران في الأردن، وإبعاد مســـؤوليها في عام 2000، كما جاءت انتفاضـــة الأقصـــى التي أثّرت بشـكل كبير على علاقات إيران بدول المنطقة، خاصـــة الأردن، حيث أعلنت الأردن عن ضـــبط العديد من المحاولات الإيرانية التي

[1] زكريا سـليمان بيّومي، الملف النووي الإيراني بين العجز العربي والدور الأمريكي المفضـوح، مجلة العصـر (11-1-2008).

[2] حركة مجاهدي خلق: هي حركة تشّـكلت في إيران عام 1965 بهدف إسـقاط نظام الشـاه، وأصـبحت فيما بعد على خلاف مع نظام الثورة الإسلامية، لذلك أخذت تهدف إلى الإطاحة به.

تهدف إلى إدخال الأسلحة للأراضي الفلسطينية من خلال الأراضي الأردنية، ورأى الجانب الأردني بأنّ هذه المحاولات جاءت في إطار المحاولات الإيرانية لإيجاد حيّز لها في المنطقة، يمكنها من لعب دور في قضايا منطقة الشرق الأوسط، وقد استمر هذا التوتر حتى عام 2003، والذي شهد زيارة الملك عبدالله الثاني إلى إيران، والتي تعتبر الأولى من نوعها منذ سقوط نظام الشاه.

جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتحدث تقارباً أمريكياً إيرانياً، ففي الثالث عشر من سبتمبر، أدانت الحكومة الإيرانية الاعتداءات التي استهدفت الولايات المتحدة، حيث وعدت إيران بتقديم كافة المساعدات لقوات التحالف وللولايات المتحدة في حربها ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة، كما وافقت طهران على فتح مطاراتها أمام القوات الأمريكية في جنوب إيران دون أيّ شروط. من الملاحظ أنّ التعاون الإيراني الأمريكي كان تعاوناً لم يسبق له مثيل منذ قيام حكم الثورة الإسلامية في إيران، وسبب هذا التعاون بين الجانبين، هو محاولة إيران الحفاظ على مصالحها في أفغانستان بوصفها البوابة الشرقية لإيران، إضافة إلى ذلك، فإنّ كل من الجانبين يسعى إلى تحقيق مصالحه الاستراتيجية في المنطقة، والمتمثلة بتحقيق مزيداً من النفوذ والسيطرة، وعلى الرغم من التعاون الكبير الذي أبدته إيران، إلّا أنّ الولايات المتحدة عادت لتمارس الضغوط عليها بسبب برنامجها النووي، ولكن هذا التشدّد الأمريكي لم يستمر طويلاً، حيث عاد التعاون بين الجانبين من أجل محاربة تنظيم القاعدة.

يظهر مما سبق ذكره، أنّ هنالك توافق في بعض المواقف بين إيران والولايات المتحدة، خاصـــة في الحرب على أفغانســتان، وأنّ النقطة الخلافية الوحيدة بين الجانبين هي ما يتعلق بالملف النووي لإيران، وقد استمر هذا الخلاف تحت السيطرة حتى عام 2002، كذلك يظهر أنّ السـياسـة الخارجية الأردنية وتعاملها مع إيران جاء بعيداً عن سـياسـة الولايات المتحدة، حيث أنّ ســـياســـة التجاذب والتنافر بين الجانبين كانت قد حكمتها القضـــايا الإقليمية، ومن أبرزها القضـــية الفلســـطينية، وبالتالي، فإنّ الأردن ركّز ومنذ تطوّر قضـــية البرنامج النووي الإيراني، على أن يكون وســـيطاً، وليس طرفاً في هذا الخلاف.

بدأ في عام 2002 طُرح الملف النووي الإيراني على طاولة المحافل الدولية من أجل نقاشه، حيث رأت الولايات المتحده أنّه من الضروري أن تبقى إيران تحت السيطرة خوفاً من تمدّد نفوذها، خاصة وأنها لعبت دوراً هاماً في حرب أفغانستان، إضافة إلى أنّ التحضـــير لتغيير النظام في العراق كان ســـارياً، وكانت المخاوف من تمدّد النفوذ الإيراني في العراق، خاصـــة وأنّ هنالك ولاء مذهبي من جانب الشـــيعة في العراق لإيران[1].

وبعد غزو العراق عام 2003، اســتغل الجانب الإيراني الفراغ الذي تركه ســقوط نظام صدام حسين، حيث كان النظام العراقي السابق يشّكل حاجزاً بين إيران والمنطقة العربية

[1] سهيلة عبد الأنيس، ملف إيران النووي، دراسة في الموقف الدولي من التطورات الاخيره مجلة الحوار المتمدن (17-2-2010).

في الشـرق الأوسـط، أيّ بمثابة صـمّام الأمان الذي يحول دون تمدّد النفوذ الإيراني، ولكن مع انهيار هذا الحاجز، اسـتطاعت إيران أن تبسـط نفوذاً لها في المنطقة، حيث أخذت القيام بتطوير علاقاتها مع بعض دول المنطقة، ومنها سـوريا، حيث قامت إيران بتحالف شبه استراتيجي معها، وبعبارة أخرى، إنّ أيّ عدوان قد تتعرض له سوريا، هو بمثابة اعتداء على إيران، وقد تزامن التطور الإيجابي للعلاقات السـورية الإيرانية مع تزايد الضـغوط على سوريا بعد اتهامها بالضـلوع في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري[1]. كما عملت إيران أيضـاً على تعزيز علاقاتها مع حزب الله، من خلال تقديم مختلف أشـكال الدعم له، الأمر الذي يثير مخاوف الولايات المتحدة، ويجعلها تصـعّد من لهجتها مع إيران، خاصة وأنها ترى في حزب الله تنظيماً إرهابياً. وفي ذات السياق، قامت إيران بالعمل على توثيق علاقاتها مع حركة حماس، وقد كان ذلك حتى قبل وصـول حماس إلى السـلطة، حيث قام خالد مشـعل، رئيس المكتب السـياسـي لحركة حماس، بزيارة إلى إيران في كانون أول من عام 2005[2].

من الملاحظ أنه تمّ اسـتغلال غزو العراق أفضـل اسـتغلال من جانب إيران، حيث تمكّنت من توسـيع نفوذها في المنطقة، فأصـبحت ورقة هامة في الصـراع العربي الإسـرائيلي، من خلال دعمها لحركة حماس ولحزب الله، وبالتالي يمكن القول إنّ الحروب الأمريكية على أفغانسـتان والعراق جاءت بشـيء من الفائدة لإيران، حيث

[1] كان اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري بتاريخ (14-2-2005).

[2] سـليم كاظم علي، الموقف الأمريكي من طموحات إيران الإقليمية، صـراع أم تنافس، مركز الفرات للتنمية والدراسـات الاستراتيجية.

أصـبحت لاعباً محورياً في منطقة الشـرق الأوسـط، كما اسـتطاعت أن تخلط الأوراق على الساحة العراقية من خلال نفوذها، الذي كان عاملاً من عوامل تحقيقه هو الجانب المذهبي، خاصـــة وأنّ الســلطة في العراق ذهبت للشــيعة، بالتالي يمكن أن نقول بأن الولايات المتحدة فشـــلت إلى حدٍ ما في مخططها في المنطقة، خاصـــة وأنّ حروبها جاءت بمنافع للجانب الإيراني. ومن الجدير بالذكر، أنّ الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط قد انقسمت بين مؤيد لإيران ومعارضٍ لها، لذلك فمن الممكن أن يشكل تطور الملف النووي الإيراني تخوفاً، ليس فقط لدى الولايات المتحدة والغرب، وإنما أيضـاً لدى الدول العربية، التي تعارض إلى حد ما النفوذ الذي تمارســـه إيران في المنطقة، وعلى النقيض من ذلك، هناك من يرى بأن احتلال العراق، يشكل خطراً على إيران، حيث أنّ الخطر الأمريكي أصـــبح قريباً منها، وأصـــبحت محاطة بالقوات الأمريكية، ســـواء من خلال حدودها مع أفغانستان أو حدودها مع العراق.

أمّـا الموقف الأردني من إيران، فقـد تغيّر بعـد احتلال العراق عـام 2003، حيـث عارضـــت الأردن التدخل الإيراني بالعراق، والذي تطور فيما بعد ليصـــل إلى دول المنطقة. كما ازداد التخوف الأردني من إيران، خاصــة بعد اشـتداد التوتر الطائفي في العراق وقيام إيران بدعم الشيعة، وازدادت معارضـة الأردن لإيران بعد توسـع نفوذها في االمنطقة، ومحاولة فرض ذاتها كلاعب رئيسي في القضية الفلسطينية، وذلك من خلال دعمها لطرف فلسـطيني على حسـاب القوى الفلسـطينية الأخرى، وهو ما حاولت إيران أن تفعله قبل احتلال العراق، من خلال محاولاتها نقل أسلحة للأراضي الفلسطينية من

خلال الأردن، ولكن الأردن رفض أن يكون ذلك على حساب مصالحه.

نجد أنّ الموقف الأردني لم يتطرق إلى أيّ مخاوف من الملف النووي الإيراني، وأنّ تركيز الأردن كان على حماية المنطقة من الانشقاق الطائفي، كما وركّز الأردن على أهمية السير بالقضية الفلسطينية إلى الأمام، وعدم الوقوف إلى جانب طرف فلسطيني معين.

ومن العوامل التي جعلت من الملف الإيراني سبباً في حدوث التوتر في المنطقة، إضافة إلى التدخل الإيراني بالقضايا الإقليمية، نجاح الولايات المتحدة في خلق فريق

إقليمي معارض لإيران، ما زاد من حدة التوتر في المنطقة وتعقيد ملفات الصراع الموجودة فيها، ومن العوامل الأخرى أيضاً، الحرب الكلامية بين الجانبين الإسرائيلي والإيراني، حيث تهدّد إسرائيل بشكل مستمر بضرب المنشآت النووية الإيرانية. إضافة إلى ذلك، تأتي تصريحات الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) المتعلقة بإسرائيل وضرورة إزالتها عن الخارطة، وأنّ أيّ ضربة عسكرية إسرائيلية لإيران سوف تجعل إيران ترد عليها، وذلك شيء مؤكّد، وبالتالي، سوف تدخل منطقة الشرق الأوسط في صراع خطير، خاصة وأنّ هنالك أطراف أخرى ستدخل في هذا الصراع، وبالتالي يصعب التنبؤ بالنتائج.

المواقف الدولية من الملف النووي الإيراني

موقف روسيا

لقد ربطت روسـيا بإيران علاقات اقتصـادية و نووية قوية، حيث قامت روسـيا بتقديم دعمها لإيران في التسـعينيات من أجل أن تقوم الأخيرة بالنهوض بملفها النووي، وعلى الرغم من العلاقات الجيدة بين الجانبين، إلّا أنّ روسيا تبقى حريصـة على عدم امتلاك إيران للسـلاح النووي، وذلك خوفاً على توازن القوى في العالم، وحتى في منطقة آسـيا الوسطى، لذلك تسعى روسيا للحفاظ على الأوضاع كما هي، دون تغير لموازين القوى الاستراتيجية، حتى لا تضرر مصالح روسيا في المنطقة.

موقف الصين

تجمع الصين وإيران مصالح مشتركة، حيث تبدي الصين اهتمامها بإقامة علاقات مع إيران من أجل الحصول على النفط والغاز منها، أما إيران، فهي تبدي اهتمامها بالصين من أجل الاستفاده من التكنولوجيا النووية التي تملكها الصين، وبالتالي، هذا التبادل في المصـالح، جعل الصـين تبدي تأييداً للجانب الإيراني في حقه بامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وحل النزاع النووي الإيراني بالطرق السلمية[1].

[1] الملف الإيراني واحتمالات المستقبل، المعهد العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

تطور موقف الولايات المتحدة

ترفض الولايات المتحدة السماح لإيران بتطوير برنامجها النووي، وأبدت واشنطن الرغبة في حل الخلاف بالطرق الدبلوماسية، ولكن مع إحتفاظها باتباع وسائل أخرى عند الحاجة، كالتدخل العسكري أو فرض الحصار، وترى الولايات المتحدة أنّ الوسيلة المثلى لحل قضية الملف النووي الإيراني، هي إما تجميده أو تفكيكه بشكل نهائي. ومن الجدير بالذكر أنّ الولايات المتحدة استطاعت أن تحصل على دعم وتأييد من جانب فرنسا وبريطانيا، وكذلك إقناع شركاء تجاريين لإيران في الاتحاد الأوروبي منهم ألمانيا، وقد شكّلت هذه الدول تحالفاً ضد إيران، وأدّى إلى أثار سلبية على الاقتصاد الإيراني. ومن أجل تخفيف وطأة التأثير السلبي، قامت إيران بنقل احتياطياتها من البنوك الألمانية والغربية إلى بنوك آسيوية، إضافة إلى الحصار الذي فرضته سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، فقد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات[1] بهدف زيادة الضغوط عليها[2].

إضافة إلى هذه القرارات، فقد شهد الملف النووي الإيراني تطورات متسارعة في أيلول عام 2009، حيث تم الكشف من جانب الدول الغربية عن قيام إيران ببناء مفاعل نووي جديد لتخصيب اليورانيوم في منطقة جبلية حصينة في مدينة قُم منذ عام 2006، وذلك دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد استغلت الدول الغربية ذلك من أجل

[1] القرارات الصادرة عن مجلس الأمن هي القرار رقم (1737) الصادر عام (2006)، القرار (1747) الصادر عام (2007)، والقرار (1803) الصادر عام (2008).

[2] سهيلة عبدالأنيس، مرجع سابق.

تشـــديد حصـــارها على إيران، وزيادة التأثير على الرأي العام العالمي من أجل زيادة الشكوك حول مدى سلمية البرنامج النووي الإيراني[1].

وعلى إثر ذلـك، أقّر مجلس الأمن الحزمـة الرابعـة من العقوبـات على إيران، والتي اعتبرها الرئيس الأمريكي الأشــد، في حين أكّدت الولايات المتحدة أنّ باب التفاوض ما زال مفتوحاً. أمّا الجانب الإيراني، فقد واصل رفضه لهذه العقوبات، حيث أكّد على حقّه في مواصلة تخصيب اليورانيوم، في حين أكّدت أطراف أخرى كالبرازيل على أنّ فرض مثل هذه العقوبات، قد فوّت الفرصـــة من أجل إيجاد مخرج ســـلمي للملف النووي الإيراني[2].

ومع اســتمرار التوتر بين إيران والمجتمع الدولي حول برنامجها النووي، يســتمر اتخاذ الشـرق الأوسـط من جانب الولايات المتحدة وإيران، كسـاحة من أجل فرض النفوذ، أو محاولة ضغط كل طرف على الآخر، وذلك من خلال ما يقوم به من تحالفات، إضافة إلى وجود إسـرائيل والتهديدات المتبادلة بينها وبين إيران، كل هذه النقاط من شـأنها أن تؤثر على أمن الشرق الأوسط.

ولكن، على الرغم من المعطيات الســـابقة، إلّا أنّ هناك العديد من العوامل التي قد تحول دون حدوث صـدام مسـلح بين إيران والولايات المتحدة، أو بين إيران وإسـرائيل، وأبرز هذه العوامل: ردّة الفعل الإيرانية التي قد تســتهدف القوات الأمريكية في العراق،

[1] سهيلة عبدالانيس، مرجع سابق.

[2] صحيفة المستقبل، (10-6-2010).

أو حتى قد تستهدف أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة، سواء الخليج العربي أو إسرائيل، حيث من الممكن أن يتم استهدافها من جانب حزب الله، ومن الممكن أيضاً أن يتم التعامل مع إيران واعتبارها دولة نووية، كما يتم التعامل مع الهند وباكستان، وبذلك يتم تلافي وقوع صدام عسكري. ومن الجدير بالذكر أنّ صحيفة يديعوت أحرانوت الإسرائيلية، قد أشارت إلى أنه يجب أن تتكيف السياسة الخارجية الإسرائيلية مع جميع السيناريوهات، بما فيها سيناريو إيران النووية[1].

كما أنّ الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق، سوف تجعل اتخاذ قرار الحرب صعباً، إضافة إلى ذلك، فإنّ معارضة دولتين من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي الصين وروسيا، للحرب على إيران، سيضعف إمكانية استخدام القوة ضدها، لذلك، فإنّ من المرجح أن يتم التفاوض بين الجانبين الإيراني والأمريكي من أجل الوصول إلى صيغة حل مرضية لكلا الطرفين، خاصة وأنّ كلاهما لديه من أوراق الضغط ما يكفي، حيث أنّ إيران تملك نفوذها في سوريا ودعمها لحزب الله، وكذلك نفوذها في العراق، أما الولايات المتحدة، فبإمكانها أن تخفّف من إجراءات الحظر على إيران، أو دعمها في حال الوصول إلى اتفاق[2].

[1] الملف الإيراني واحتمالات المستقبل، مرجع سابق.

[2] الملف النووي واحتمالات المستقبل، مرجع سابق.

موقف الدول العربية من الملف النووي الإيراني من الناحية النظرية

قد نلاحظ أنّ الملف النووي الإيراني يشـــكل خطراً على العديد من الدول العربية في المنطقة، خاصـــة دول مجلس التعاون الخليجي، لما لها من قرب جغرافي مع إيران، إضـافة إلى خلافها مع إحدى دوله وهي الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، ولكنّ الموقف العربي يتمثل برفض وجود الأســـلحة النووية في المنطقة، وينطبق هذا الرفض على إسـرائيل أيضـاً، وليس فقط على إيران. كما أنّ الدول العربية لن تضـغط على إيران من أجل العدول عن برنامجها النووي، إضـافة إلى أنها لن تلجأ إلى القوة أو تهدّد باسـتخدامها لحل خلافها مع إيران، وإنما سـتتخذ المفاوضـات كوسـيلة لتسـوية خلافاتها[1].

لذلك، فإنّ الدول العربية ترفض وجود الأسـلحة النووية في المنطقة سـواء كانت إيرانية أو إســرائيلية، كما وترى بأنّ وجود قنبلة نووية إيرانية، إلى جانب القنبلة الإســرائيلية، سـوف يزيد ذلك من التهديد الأمني للمنطقة، كما وتشـدّد الدول العربية على ضـرورة تســوية الخلاف حول الملف النووي الإيراني داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعيداً عن اســتخدام القوة أو التهديد بها. ومن الجدير بالذكر، أنّ مخاوف دول الخليج من الملف النووي الإيراني ليســت مخاوف أمنية، فمن المحتمل أن يؤدي البرنامج النووي الإيراني إلى أضــرار بيئية كبيرة، قد تؤثر على منطقة الخليج العربي، ولذلك طالبت

[1] صحيفة الثورة، (23-6-2006).

دول الخليج إيران بنقل مفاعل بوشهر إلى عمق إيران شرقاً، حيث أنّ دول الخليج تقول إنّ المفاعل يقع مباشرة في الطرف الآخر من الخليج العربي.

إذن، يظهر الرفض العربي لطموحات إيران النووية، وكان من الممكن أن يكون هذا الرفض تأييداً، لولا التدخل الإيراني في الشأن العراقي، الذي لقيَ معارضة عربية واسعة، وكذلك النفوذ الإيراني في المنطقة، والذي أتى من خلال دعم طرف على حساب الآخر، سواء فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني الداخلي، أو فيما يتعلق بالملف اللبناني. لقد تركت كل هذه النقاط تخوفاً عربياً من احتمال بسط إيران لهيمنتها على المنطقة. وبالعودة إلى الموقف الأردني، فإنّ الأردن يؤكّد على ضرورة خلو منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، كما ويشير إلى أنّ امتلاك الطاقة النووية يجب أن يكون في ظل معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أشار الأردن إلى أهمية تسوية الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية، واقترح الملك عبدالله الثاني أن يقوم الأردن بدور الوسيط من أجل تسوية الملف النووي الإيراني بالطرق الدبلوماسية[1].

ومن الجدير بالذكر، أنّ العلاقات الأردنية الإيرانية قد أخذت بالتحسن بعد وصول الرئيس أحمدي نجاد إلى رئاسة الجمهورية الإيرانية، والدليل على ذلك، اقتراح الملك عبدالله الثاني للقيام بدور الوسيط، وكانت العلاقات بين الجانبين قد تعرضت لانتكاسة في عام 2003 نتيجة للتدخل الإيراني في العراق، بعد احتلالها من جانب الولايات

[1] جريدة الغد، (18-5-2006).

المتحدة، وكذلك نتيجة الفهم الخاطئ لتصـــريحات الملك عبدالله الثاني حول طموحات إيران بإقامة هلال شيعي في المنطقة، حيث تم تفسيرها بشكل خاطئ من جانب إيران، في حين أنّ القصد منها هو النفوذ الإقليمي والسياسي. وعليه، فإنه وبعد التحسّن في العلاقات بين الجانبين الأردني والإيراني، فإنّ الأردن يسعى للعب دور الوسيط، وليس طرفاً في الصراع على ملف إيران النووي، على الرغم من أنّ هنالك من يرى أنّ الأردن قد يتعرض للخطر نتيجة وجود إســرائيل وســلاحها النووي من جهة، وإيران في حال امتلاكها للســلاح النووي من جهة أخرى. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ طرفاً آخر يرى أن إيران لا تشكل خطراً على الأردن، على اعتبار أنّ العدو الرئيسي والمباشر لإيران هي إسرائيل.

وعلى الرغم من إمكانية حدوث كافة الاحتمالات، إلّا أنّ الأردن يســعى ويمتاز في سياسته الخارجية، إلى لعب دور الوسيط، وعدم الوقوف إلى جانب طرف على حساب طرف آخر، لأن مصالحه تقتضي لعب دور الوسيط وعدم الانحياز لطرف معين[1].

وفي إطار التحسّــن في العلاقات بين الجانبين الأردني والإيراني، فقد تمّ التأكيد على ضرورة تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين الأردن وإيران، وقد ظهر ذلك خلال لقاء لرئيس غرفة تجارة عمّان مع السفير الإيراني في الأردن وشخصيات أخرى من

[1] (bbcarabic.com)، هواجس أردنية حيال أزمة إيران النووية.

الجانبين، وذلك في الحادي والثلاثين من آب عام 2010 من أجل تعزيز سبل التعاون التجاري والاقتصادي بين إيران والأردن، وكذلك تعزيز الاستثمار بين الجانبين.

يمكن القول إنّ السياسة الأردنية تُظهر مرونة كبيرة في التعامل مع الملف النووي الإيراني، فعلى الرغم من فتور العلاقة بين عمّان وطهران في كثير من الأحيان، إلّا أنّ الأردن يستطع أن يقوم بإحداث نوع من التواصل، وذلك لتحقيق التوازن في علاقاته مع مختلف الأطراف، خاصة تلك التي تقع فيما بينها النزاعات، وذلك حتى يكون الأردن طرفاً محايداً بعيداً عن الانحياز لأيّ اتجاه، إضافة إلى ذلك، فإنّ العامل الاقتصادي وسعي الأردن لأن يرفع من معدلات نموه الاقتصادي، يشكّل عاملاً ضاغطاً عليه، لكي يسعى إلى تطوير علاقاته مع مختلف الدول، خاصة وأنّ إيران دولة غنية بالموارد.

الفصل السابع

سياسات الملك لتحقيق الإصلاح الشامل بأسرع وقت

انتهج الملك عبدالله الثاني خلال سنوات توليه للحكم، سياسة إطلاق الخطط والمبادرات الإصلاحية، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد كانت هذه المبادرات مرتبطة بجدول زمني من أجل تنفيذها، ولكن في السنوات الأخيرة، ونتيجة للتطورات المتسارعة التي شهدتها المنطقة والعالم، سواء فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأردني، أو ما حدث في الدول العربية من ثورات تُطالب بالإصلاح، بالتالي، رأى الملك عبدالله الثاني ضرورة أن يتم استئناف عملية الإصلاح، وأن تكون هناك نتائج سريعة وملموسة، علماً أنّ الأردن يعاني أيضاً من شُح في الموارد واقتصادٍ صغير ومفتوح، وعلى الرغم من ذلك، فقد كان تأكيد الملك، على أن يكون هنالك إجراءات سريعة، بحيث تعكس جهود الإصلاح وتجعلها ملموسة من قِبل المواطن الأردني.

لقد اتسم مناخ الإصلاح في الأردن في الفترة الأخيرة بقدر كبير من المتابعة من قبل الملك عبدالله الثاني، حيث كانت توجيهاته متواصلة للحكومة، ولم تقتصر على كتاب التكليف السامي، كما أنّ هذه الرسائل كانت تركز باستمرار على السرعة في الأداء والإنجاز، إضافة إلى التأكيد على سيادة القانون ومكافحة الفساد، وأن تكون آليات الإصلاح واضحة وتتسم بالشفافية ليتسنى للجميع متابعتها، حيث حدّد الملك المجالات

التي يجب وضعها على سُلم الأولويات في عملية الإصلاح، وهي العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين من خلال مكافحة مشكلتيّ الفقر والبطالة، ووضع قوانين العمل السياسي، ومنها قانونيّ الانتخاب والأحزاب بناءاً على موافقة مختلف القوى السياسية والحزبية، وقد جاء تشكيل لجنة الحوار الوطني، من أجل تحقيق التوافق بين مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

مع ذلك، كان التأكيد المستمر على احترام حرية التعبير، فمع استمرار جهود الإصلاح على الصعيد الرسمي، كان هنالك أيضاً مسيرات شعبية أسبوعية تنظمها الأحزاب والنقابات ومختلف القوى السياسية.

كما وجّه الملك عبدالله الثاني الحكومة إلى التسريع في إقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية على المواطنين وحماية الطبقة الوسطى، من خلال خفض أسعار السلع الأساسية، وشدّد الملك على أن يلمس المواطنين نتائج إيجابية سريعة، ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، خفض أسعار الكاز والبنزين والسولار بنسبة (10)%، ودعم المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية بمبلغ (20) مليون دينار لتخفيض أسعار السلع الأساسية، مع تكثيف الرقابة على الأسعار، ورصد (40) مليون دينار لإقامة المشاريع التنموية في المناطق الأقل حظاً.

وعلى صعيد آخر، وبهدف دفع حركة النمو الاقتصادي، أصدر البنك المركزي تعميماً للبنوك في الأردن بتقديم القروض لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبسعر فائدة منخفض، وتكمن أهمية هذا القرار في أنّ عدّد الشركات الصغيرة والمتوسطة يقارب (100) ألف شركة، وبالتالي، فإنّ دعمها يمثل دعماً للاقتصاد الأردني، إضافة إلى توفير فرص عمل إضافية في هذه الشركات1.

وعلى الرغم من الإجراءات التي أعلنتها الحكومة، إلّا أنّ المسيرات الشعبية استمرت بالمطالبة بتنفيذ إجراءات تسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن المواطنين، وكذلك إجراء إصلاحات سياسية وإعادة النظر بالقوانين التي تتعارض مع حرية التعبير.

قيام الملك عبدالله بالعديد من الزيارات الميدانية، ومنها ما كان بشكل مفاجئ للعديد من المدن والقرى الأردنية، حيث سعى الملك من خلالها الوقوف على أوضاع واحتياجات هذه المدن من المنشآت التعليمية والإنتاجية والخدمية، حيث سيتم، بناءاً على التوجيهات الملكية، إقامة المشاريع الخدمية، بهدف تحسين الأوضاع في هذه المدن والقرى.

أمّا لقاء الملك مع مجلس الأعيان، فقد تمّ التركيز على أهمية العمل بروح الفريق الواحد وبكل شفافية، إضافة إلى ضرورة تواصل المسؤولين على كافة المستويات مع

[1] جريدة الرأي، (12-1-2011).

المواطنين، وتبادل الأفكار والآراء معهم بكل صراحة، كما أشار إلى أهمية دور مجلس الأعيان في تحقيق التنمية الوطنية[1].

وفي لقاء الملك عبدالله الثاني مع أعضاء من مجلس النواب، تمّت الإشارة إلى ضرورة أن يعمل المجلس على تعزيز ثقة المواطنين به، وذلك من خلال العمل على تحقيق الأفضل، وأن يكون المجلس النيابي فاعلاً وشريكاً في تحقيق برامج الإصلاح الوطني، وشدّد الملك على ضرورة أن تكون الشفافية والصراحة هي العنوان الرئيسي لنقاش مختلف القضايا التي تهم الوطن والمواطن، كما أنّ الشفافية والصراحة هي السبيل لتقوية الثقة بين المواطنين والمؤسسات العامة.

وأشار الملك عبدالله إلى أنّ هنالك قضايا يدور الحديث فيها، ويجب على مجلس النواب أن يبحثها، وأن يجيب على تساؤلات المواطنين بشأنها، ومنها قضايا الفساد والواسطة والمحسوبية، وشدّد الملك أيضاً على أن يتخذ كل مسؤول قراره بكل جرأة وشفافية، وفي الوقت ذاته، أن يتحمل المسؤولية عن قرارته، حيث قال الملك بهذا الخصوص "لا أحد يقول هناك توجيهات من فوق، فالتوجيهات واضحة وقنواتها واضحة، وهي أن يخدم الجميع الوطن والمواطن".

[1] جريدة الرأي، (27-1-2011).

وتطرق الملك أيضـاً إلى قانون الانتخاب، حيث أشـار إلى أنّه يجب مناقشـته وإجراء التعديل اللازم عليه بهدف السير في طريق الإصلاح، واعتبر الملك أنّ المعيار الوحيد لمدى نجاح خطّط الإصلاح هو الأداء والإنجاز الذي تحقّقه هذه الخطط[1].

ومع استمرار التوجيهات الملكية للحكومة، ولقاء الملك مع السلطة التشريعية، استمرت المسيرات الشعبية، ففي الثامن والعشرين من كانون ثاني عام 2011، انطلقت مسيرات في عمان وعدد من المحافظات، وطالبت الحكومة بتخفيض الأسعار ومكافحة الفساد، إضافة إلى التأكيد على الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية، إضافة إلى المطالبة بتشكيل حكومة وطنية قادرة على الدفاع عن حقوق الوطن والمواطن، وقد شارك في هذه المسيرات ممثلون عن النقابات المهنية، والمنظمة العربية لحقوق الأنسان، والتي طالب رئيسها بإعادة النظر بقانون الانتخاب، بالإضافة إلى مشاركة أحزاب معارضة، منها جماعة الأخوان المسلمين[2].

أقال الملك حكومة الرفاعي، وكلّف الدكتور معروف البخيت بتشكيل حكومة جديدة، وقد تدّرج البخيت بالعديد من المناصب الهامة، إضافة إلى انتسابه إلى القوات المسلحة، حيث تقاعد برتبة لواء ركن، وقد عمل البخيت أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة مؤتة، كما أنه كان من أعضاء الوفد المفاوض في معاهدة وادي عربة، وعمل

[1] جريدة الرأي، (28-1-2011).
[2] جريدة الرأي، (29-1-2011).

سـفيراً للأردن في تركيا وإسـرائيل، حيث كان يتابع ملف الأسـرى الأردنيين، كما سـبق وأن شكّل حكومة عام 2005، وأبرز النقاط التي أشار إليها كتاب التكليف مايلي:

التأكيد على تحقيق الإصـلاح السياسي كأساس للوصـول للإصـلاح الاقتصـادي، حيث أنّ الإصـــلاح الاقتصـــادي لا يتحقّق دون تفعيل وزيادة مشـــاركة المواطنين في عملية صنع القرار، كما تطّرق الخطاب إلى الحديث عن بعض السياسات الخاطئة التي أثّرت سلباً على مسيرة الإصـلاح، ومنها سياسـة الاسـترضـاء التي قدمت المصـالح الخاصـة على الصـــــالح العام، إضـــــافة إلى الخوف من التغيير ومقاومة البعض لـه حماية لمصـــالحهم. كما طالب الملك أيضـــاً بمراجعة القوانين التي تنظم العمل الســـياســـي والحريات العامة والعمل على تطويرها، ومن أبرز هذه القوانين قانون الانتخاب وقانون المطبوعات والنشـــر، والتركيز على دور مؤســـســـات المجتمع المدني وتعزيز دورها، إضـافة إلى إيجاد بيئة مناسـبة لممارسـة حرية التعبير من خلال الإعلام، وحق الجميع في التعبير والوصـول إلى المعلومة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإسـاءة لأيّ طرف، إضافة إلى الاهتمام بالشباب في مختلف المراحل التعليمية والتأهيلية. وفي هذا السياق، أشـار الملك إلى ضـرورة النهوض بالعملية التعليمية والاهتمام بالمعلمين، إضـافة إلى مراجعة عملية التعليم الجامعي من أجل النهوض بالجامعات، لتصـــبح موقع لتخريج الكفاءات وإيجاد شـباب على قدر من الكفاءة. ومن التفاصـيل التي تطرق إليها الملك فيما يخص موضـوع الشـباب، الإشـارة إلى ظاهرة الإحباط التي يعاني منها الشـباب، حيث أشـار إلى أنّ سـببها ناتج عن شـعور الشـباب بغياب المسـاواة وتكافؤ الفرص

والواســـطة، بالتالي، رأى الملك ضـــرورة تحقيق العدالة والمســـاواة من أجل النهوض بالشباب، الذين هم محور وأساس تحقيق التنمية الوطنية.

أكّد الملك كذلك على أهمية الإصـــلاح الاقتصـــادي والاســـتمرار في البرامج والخطط الاقتصـــادية التي تســـهم في رفع قدرة الاقتصـــاد الأردني التنافســـية، إضـــافة إلى جذب الاســـتثمار، وزيادة النمو الاقتصـــادي، وتعزيز الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص، وضـرورة التوزيع العادل لمكتسبات التنمية من أجل حماية الطبقة الفقيرة وتوسيع الطبقة الوسطى، والتأكيد على محاربة الفساد، وتقوية البنية المؤسسية لذلك، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المفسدين.

وفي إشـارة إلى ميزة الاسـتقرار والأمن التي يتمتع بها الأردن، أشـار الخطاب إلى أنها نعمـة وليســـــت تنميـة، وأنّ تحقيق الإصـــــلاح والتنميـة لا يمكن دون وجود الأمن والاسـتقرار، وقد ربط الخطاب حالة الاسـتقرار والأمن بالعدالة الاجتماعية التي تصـون وتحمي المواطنين، وأكّد على سيادة القانون على الجميع دون استثناء، مع الحفاظ على الوحدة الوطنية، وأشـار الخطاب إلى أنّ تطوير القضـاء ودعمه، شـرط أسـاسـي في تحقيق العدالة وسيادة القانون.

أكّد الخطاب على ضرورة اتسام الحكومة بالشفافية والصراحة والتواصل مع المواطنين، كما أشار إلى عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية كفريق واحد، ودون تغول أحداهما على الأخرى[1].

يلاحظ مما سبق أنّ كتاب التكليف ركز على تحقيق الإصلاح السياسي باعتباره أساس لتحقيق بقية الإصلاحات، كما أكّد على التواصل مع المواطنين وإشراكهم في عملية صنع القرار، واعتبارهم العنصر الأساسي في تحقيق التنمية والحفاظ على الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار.

وفي لقاء الملك عبدالله مع قيادات من الأخوان المسلمين وجبهة العمل الاسلامي، أشار الملك إلى العديد من النقاط، منها ضرورة أن يشارك الجميع في حركة الإصلاح، حكومة وبرلمان وأحزاب ومؤسسات مجتمع مدني، كما أشار الملك إلى أنّ مسيرة الإصلاح الشامل في الأردن قد تعثرت نتيجة تقديم المصالح الشخصية على الصالح العام، إضافة إلى تخوف البعض من اتخاذ القرار. كما ركّز الملك على أهمية الحوار الوطني الشامل، وذلك من أجل إخراج قانون انتخابي مقبول لدى الجميع يتيح الوصول إلى برلمان يتم انتخابه وفقاً للبرامج والأفكار المطروحة[2].

[1] كتاب التكليف السامي، معروف البخيت، (1-2-2011).

[2] جريدة الدستور، (4-2-2011).

أمّا حركة الأخوان، فقد أشارت إلى أهمية تحقيق الإصلاح السياسي بجميع مفرداته، حيث أكدت على أهمية صياغة قانون انتخابي يعتمد على القائمة النسبية، ويقود لتشكيل حكومة برلمانية. كما وطالب الأخوان بإجراء تعديلات دستورية تحقّق المشاركة السياسية لكافة التيّارات السياسية. وأشار الأخوان إلى أهمية حرية التعبير وضمانها، إضافة إلى الوحدة الوطنية، وعدم التفريق بين الأردنيين، وأكّد الأخوان على ضرورة فتح حوار مع الجميع، وتنشيط الحياة الحزبية، وطالبوا بإجراءات إصلاحية سريعة تُعيد ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، سواء حكومة أو برلمان. وقد أبدى الملك تفهمه لمطالبهم، ورغبته في بداية مرحلة جديدة من الإصلاح[1].

وعلى الرغم من لقاء الملك مع الحركة الإسلامية، إلّا أنّ الحركة استمرت بالدعوة للمسيرات، حيث خرجت مسيرات في مختلف المحافظات، وقد طالبت هذه المسيرات بإصلاحات اقتصادية وسياسية ودستورية وحل لمجلس النواب، وقد نوّهت الحركة الإسلامية بأنّ هذه المسيرات ليست معارضة لتكليف البخيت بتشكيل الحكومة، وإنّما هي تأكيد لضرورة اتخاذ خطوات سريعة من أجل الإصلاح، وقد شارك في هذه المسيرات قوى سياسية ونقابية أخرى[2].

بعد انتهاء البخيت من مشاورات تشكيل الحكومة التي شملت لقاءات مع مختلف القوى السياسية، شدّدت الحكومة على أنّ نهجها سيكون التواصل والحوار مع الميدان وتلبية

---

[1] وكالة رم للأنباء.

[2] جريدة الرأي، (5-2-2011).

احتياجات الناس. ومن أبرز القرارات التي اتخذتها الحكومة، عدم حجب المواقع الإلكترونية عن المؤسسات الحكومية، وإتاحة الفرصة أمام الجميع للاطلاع على هذه المواقع، وذلك يعتبر مؤشر إيجابي على رفع سقف حرية التعبير، كما وأكّدت الحكومة تأييدها لإنشاء نقابة للمعلمين.

أشار الملك في لقائه مع رؤساء النقابات إلى ضرورة أن تُناقش مختلف القضايا التي تهم الوطن والمواطن بكل صراحة ووضوح، وذلك من خلال الحوار الوطني الشامل الذي يضم كافة الجهات والمؤسسات، إضافة إلى ذلك، فقد أعاد الملك التأكيد على أن تتم صياغة جميع القوانين المنظمة للعمل السياسي من خلال الحوار الوطني، وشدّد الملك أيضاً على ضرورة مكافحة الفساد ومحاسبة كل من يثبت ارتكابه له[1].

ومع استمرار اللقاءات الملكية مع مختلف الفعاليات الرسمية والشعبية، استمرت المسيرات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، ولكن مسيرة يوم الثامن عشر من شباط عام 2011 تختلف عن بقية المسيرات، فقد شهدت اعتداء بالعصيّ من جانب مجموعة من الأشخاص المعارضين لِمثل هذه المسيرات، حيث طالبوا بمنع إقامة المسيرات الشعبية في منطقة وسط البلد، وقد عارضت الحكومة مثل هذه السلوكيات التي تتعارض مع حرية الرأي ومع توجيهات كتاب التكليف، الذي يؤكد على

[1] جريدة الرأي، (15-2-2011).

حماية حرية التعبير، وقد عمدت قوات الأمن إلى فض الاشـــتباك بين الجانبين لمنع تطوره[1].

وفي لقاء للملك مع السـلطات الثلاث، نوّه الملك إلى ضـرورة التواصـل مع الشـعب والاسـتماع إليه، وتقديم مصـلحته على كل شـيء، كما أعاد التأكيد على الوضـوح والصراحة في التواصل بين الجميع، مواطنين ومسؤولين، وأشار الملك إلى وجود العديد من المواضـيع التي تناقش حيث قال: إنّ هناك ما هو صـحيح وهناك ما هو خاطئ، ومن أبرز هذه المواضـيع الحديث عن الواسطة، إضـافة إلى تسـاؤلات ونقاشـات عديدة حول مدى نجاعة سـياسـة التخاصـية أو فشـلها، كما تطرق الملك إلى الحديث عن مكافحة الفساد، وشدّد على أنه يجب مواجهة كافة القضايا التي تحيط بها شبهة الفساد وإحالتها إلى التحقيق.

تمت الإشـارة أيضـاً إلى ضـرورة تنظيم العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة وفقاً لأحكام الدستور والقانون، للوصول إلى أفضل صيغة للتعاون بينهما.

كما أكّد الملك على ضـرورة الحوار الوطني الشـامل، وأن يكون المواطن هو المسـتفيد الأول. كما أنّه على المسـؤول أن يتحمل مسـؤولية قراره، وأنّ هناك العديد من فرص الإصلاح تم إهدارها بسبب التردّد والخوف من التغيير.

[1] جريدة الرأي، (19-2-2011).

أكّد الملك أيضـــاً على أهمية زيادة مشـــاركة المواطن في اتخاذ القرار، وأنّ الهدف من الإصـــلاح الســـياســـي هو زيادة فاعلية ودور المواطن، وأشـــار الملك إلى أنّ مصـــلحة الشـــــعب الأردني وأمنه خط أحمر وثوابت وطنية، على الجميع أن يعمل لأجلها. ونوه إلى أنّ الوصول إلى حكومة حزبية برلمانية، يتطلب تشجيع وتوطيد العمل الحزبي.

وفي لقاء الملك مع أعضـــاء من حزب التيار الوطني، تم التأكيد على ضـــرورة تطوير الحياة الحزبية، وعلى تطوير دور الشباب بوصفهم جيل المستقبل. كما شدّد الملك على ضـــرورة النظر في القوانين الناظمة للعمل الســـياســـي، بما يكفل الخروج بقوانين تلبّي طموحات المواطن الأردني، وخاصة قانون الانتخاب.

ومع استمرار اللقاءات الملكية، استمرت المسيرات الشعبية الأسبوعية، حيث انطلقت مسيرات احتفالية لتجديد الولاء والانتماء، وأخرى تطالب بالتسريع بالإصلاح، وقد كانت هذه المسيرات يوم الخامس

والعشرين من شباط عام 2011، وقد شارك فيها عشرة آلاف مواطن، إضافة إلى القوى السياسية المعارضة، وأبرزها حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية. كما شـــاركت أيضـــاً العديد من القوى اليســـارية والقومية، إضـــافة إلى ممثلين عن النقابات المهنية والعشـــائر، وقد تميّزت هذه المســـيرات، إضـــافة إلى عددها الكبير، بارتفاع في سقف مطالبها، حيث طالبت بالإسراع في عمليات الإصلاح بمختلف أنواعه السياسي

والاقتصـــادي والاجتماعي، كما رفعت شـــعارات تطالب بمحاكمة من اعتدى على المسيرات السابقة، ورُفعت أيضاً شعارات تطالب بإصلاح النظام. كما تمثّلت المطالب الإصـلاحية بحل مجلس النواب والدعوة لانتخابات مبكرة تتم وفق قانون انتخابي جديد، بعيداً عن نظام الصوت الواحد، إضافة إلى المطالبة بتفعيل وزيادة دور القضاء كمراقب لعمل السلطات، وذلك لضمان منع تغول إحدى السلطات على الأخرى.

وكان هناك مطالبات بالعودة إلى دســـتور عام 1952، وأن تكون الحكومة منتخبة، وأن يصـبح النظام ملكياً دسـتورياً، ومطالبات بمكافحة الفسـاد بجميع أشـكاله، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، والعمل على تحسين الأوضـاع الاقتصـادية للمواطنين من خلال مراجعة القوانين والسياسات الضريبية، وكذلك إعادة النظر بأسعار المحروقات، وإنشاء نقابـة للمعلمين، وإعـادة النظر بـالقوانين التي تحد من الحريـات العـامـة، وكـان هنـاك لافتات كُتب عليها "أحمد الدقامســة رمز الثورة الأردنية "، والذي قتل سـبع إسـرائيليات عام 1997 وحُكم بالســـجن المؤبد، وقد تعالت المطالبات بالإفراج عنه، كما تعالت الأصوات باستمرار هذه المسيرات، حتى يتم تلمس الإصلاح على أرض الواقع.

وقد شـهدت مدن أخرى مثل الكرك وإربد ومعان مسـيرات طالبت بتحقيق الإصـلاحات السـياسـية والاقتصـادية، كما طالبت المسـيرات في مدينة معان بالإفراج عن المعتقلين الذين تم اعتقالهم على خلفية أحداث معان عام 2003.

وفيما يتعلق بنيل الحكومة لثقة المجلس النيابي، فقد عرض البخيت بيانه الوزاري الذي يعتبر بمثابة

الخطوط العريضة التي ستلتزم الحكومة في تنفيذها، وأبرز ما تضمّنه البيان ما يلي: أكّد البخيت على أنّ كل ما تقوم به الحكومة لا يقوم على سياسة الاحتواء، وإنما تنفيذاً لنهج الإصـــلاح، كما أشـــار أيضـــاً إلى أنّ العلاقة المتكافئة بين الســـلطتين التنفيذية والتشـريعية تتطلب الصـراحة والمكاشـفة، وضـرورة إجراء مراجعة عقلانية للسـياسـات الاقتصـــادية والاجتماعية، والعمل على تقييمها، وتعّهد البخيت بالنظر إلى التشـريعات المتعلقة بالعمل الديمقراطي والعمل على تعديلها من أجل تحقيق الإصـلاح السـياسـي، ومراجعة التشـريعات الناظمة لحرية الرأي والتعبير، انطلاقاً من حق الجميع في التعبير ومن أجل الارتقاء في الحوار. إضـافة إلى التأكيد على إنشـاء نقابة للمعلمين، كما وأكّد على العدالة وتكافؤ الفرص انطلاقاً من مبدأ أنّ لا إصـــلاح دون وجود عدالة، إضـــافة إلى محاربة الفساد.

أمّا في الجانب الاقتصـادي، فقد أشـار البخيت إلى أنّ الاسـتمرار في اقتصـاد السـوق المفتوح دون ضـوابط، لا يمكن أن يسـتمر، ولكن في المقابل، من الصـعب العودة إلى النمط الريّعي في اقتصـــاد الدولة، لذلك لا بد من مقاربة اقتصـــادية تحقّق العدالة الاجتماعية.

على الرغم من أنّ بيان حكومة البخيت تضّــمن أبرز ما يطالب به النواب، إلّا أنّ هذه الحكومة نالت ثقة ضــعيفة من جانب مجلس النواب، وقد واجه البخيت انتقاداً شــديداً، حيث اســتذكر النواب حكومة البخيت الســابقة وأشــاروا إلى أنها قد شــهدت العديد من التجاوزات، منها تغول الأجهزة الأمنية وســيطرتها على الحكومة في ذلك الوقت، وأعلن مجموعة من النواب حجب الثقة أثناء إلقاء كلماتهم، وقد حصــلت حكومة البخيت على ثقة (63) نائباً في حين حجبها (47) و أمتنع (7) أعضـــاء عن التصـــويت، وتغيب نائبين.

وبعد حصـــول البخيت على ثقة الحكومة، أشـــار إلى أنّ أولوياته تتمثل بالإصـــلاح الســياســي، وباســتحداث إحدى وعشــرين ألف وظيفة، كما بيّن موقفه من مســألة العودة إلى دستور عام 1952، وكذلك مسألة إنشاء محكمة دستورية، حيث قال إنّ الأولوية تتمثل بتنظيم الحياة الســياســية، وإيجاد أحزاب تمّثل الاتجاهات الرئيســية في المجتمع الأردني، من أجل الوصول إلى بناء ديمقراطي[1].

بدأت طريق الإصــلاح الشــامل بتشــكيل لجنة الحوار الوطني لمناقشــة قوانين العمل السياسي، وضمّت هذا اللجنة ممثلين عن مجلسي الأعيان والنواب، إضافة إلى ممثلين عن مختلف القطاعات والمحافظات، أمّا فيما يتعلق بمكافحة الفســاد، فإنّ هناك العديد

[1] جريدة الرأي، (4-3-2011).

من الملفات التي حوّلت إلى لجنة مكافحة الفســـاد، ســـواء من قبل النواب أو من قبل الحكومة.

وفي إطار التأكيد الملكي على مكافحة الفساد، أشار الملك إلى أنّ جميع المؤسسات في الدولة تحت مجهر هيئة مكافحة الفساد، وأنّ لا خطوط حمراء أمام هذه الهيئة، كما أنّ الديوان الملكي يقع ضمن هذه المؤسسات، وأشار الملك إلى أنّه لا مكان للفاسدين في الأردن، وينطلق التأكيد الملكي على مكافحة الفســـاد بأنّ الخطوة الأولى في الإصلاح الشامل تبدأ من مكافحة الفساد، وقد أعطى الملك تعليماته للحكومة ولرئيس الديوان الملكي بتسهيل عمل هيئة مكافحة الفساد.

كما أعطيت مشاركة المرأة في عملية الإصلاح الشامل أهمية كبيرة، حيث التقى الملك عدد من ناشــطات القطاع النســائي، وشــدّد على أهمية إقامة أحزاب قوية تعمل وفق برامج تسهم في معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسية وشؤون المرأة.

ضمن لقاءات الملك من أجل إطلاق حركة إصلاح شاملة، التقى عدداً من الأحزاب السياسية، وأشار إلى ضرورة أن تعمل هذه الأحزاب على تبنّي برامج تهدف إلى تلبية طموحات المواطنين بكافة شــرائحهم، كما أشــار الملك إلى أنّ تطوير برامج الأحزاب، سيزيد من ثقة المواطن بالعمل الحزبي، وبالتالي الإقبال عليه خاصة من فئة الشباب.

وفي ذات الوقت، أكّد الملك على ضـــرورة أن يرافق تطور الأحزاب تأكيد على وحدة ومتانة النســـيج الوطني، أيّ أن لا يتســـبب النشـــاط الحزبي في التأثير على الوحدة الوطنية.

صـــدرت الإرادة الملكية بتعين خالد الكركي رئيســـاً للديوان الملكي، حيث أعاد الملك التأكيد على التواصـل مع المواطن حين شـدّد في رسـالته للكركي على أن تضـل أبواب الديوان الملكي مفتوحة أمام الجميع، وأنّ الديوان الملكي بيت لجميع الأردنيين. وبشـكل موازي للحراك الرسـمي، اسـتمر الحراك الشـعبي، حيث اسـتمرت سـلسـلة المسـيرات الأسبوعية المطالبة بالإسراع بخطوات الإصلاح السياسي والاقتصادي، ودعوة الحكومة إلى تنفيذ وعودها، حيث تقدم المسيرات حزب الحركة الإسلامية وحزب الوحدة الشعبية.

وهناك نقطة تجدر الإشـــارة إليها، وهي أنّ الأمير حســـن بن طلال كان قد ترّأس عدة اجتماعات بهدف التحضـير للاحتفال بالذكرى الستين لدستور عام 1952، وقد شارك في هذه الاجتماعات حوالي ثمانية عشر من أعضاء لجنة الميثاق الوطني، حيث دعت الاجتماعات إلى إعادة النشاط للميثاق الوطني[1].

فيما يتعلق بحركة الإصلاح السياسي التي يشهدها الأردن، فإنّ المركز الوطني لحقوق الإنسـان، وبالتعاون مع النواب، يسـعى إلى البحث و التعريف بالتعديلات التي اقترحها

[1] العرب اليوم، (28-2-2011).

على قانون الانتخاب، وأبرز هذه التعديلات كانت تعديل نظام الصوت الواحد واستبداله بالنظام الانتخابي المختلط، وإلغاء نظام الدوائر الفرعية، وإعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية حتى تصبح أكثر عدالة، وإنشاء هيئة مستقلة ودائمة للإشراف على العملية الانتخابية.

إضـــافة إلى قانون الانتخاب، هنالك قانون الاجتماعات، فمن أبرز التعديلات التي اقترحت عليه كانت إلغاء موافقة الحاكم الإداري واستبدالها بإشعار الحاكم الإداري من جانب القائمين على المسيرة أو الاجتماع، حيث يضعون في هذا الإشعار مكان وزمان وسبب انعقاد الاجتماع[1]، ومع هذا الحراك السياسي الإصلاحي النشط، تمّ إثارة العديد من القضايا والمطالبات، منها المطالبة بالملكية الدستورية، وفي هذا السياق، لا بد من الإشـــارة إلى أنّ أي تغيير في الدســـتور يتطلب أن يكون في الأردن حياة حزبية على درجة عالية من الكفاءة، وأن تكون الأحزاب فاعلة في الحياة والمجتمع، وما تزال الأحزاب في الأردن في طريقها إلى التطور. ومن الملفات الأخرى التي ظهرت، ملف الواجهات العشائرية الذي يتلخص بمطالبة عدد من العشائر بأراض، قالوا إنّ الحكومات السابقة قد وضعت يدها عليها من أجل إقامة مشاريع عليها، وقد قامت عدة اعتصامات نفّذتها هذه العشـــائر، ومن أجل الوصـــول إلى تســـوية، قرّرت الحكومة تفعيل لجنة الواجهات العشائرية، وقد ترأس هذه اللجنة وزير الداخلية، حيث ضمّت أيضاً خبراء من دائرة الأراضـــي وأعضـــاء من مســـتشـــاري العشـــائر، إضـــافة إلى ممثلين عن القوات

[1] جريدة الدستور، (19-2-2011).

المسـلحة، وقد حدّدت اللجنة مدة شـهر واحد لاسـتقبال طلبات ووثائق إثبات ملكية أراضي الواجهات العشائرية[1].

وفي أطار السعي إلى أن تكون مسيرة الإصلاح الشامل هي مسؤولية الجميع، ويجب على الجميع المشاركة فيها، أكّد مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية، على وجوب الإلتزام بشرع الله ومكافحة الفساد، واللجوء إلى الحوار، والسعي إلى تحقيق الإصلاح الشامل. كما وضّح مجلس الإفتاء موقفه من المسيرات التي تنطلق أسبوعياً، حيث أشار المجلس إلى أنّ هنالك ضوابط تحكم هذه المسيرات، كأن لا تؤدي إلى سفك الدماء والاعتداء على الأنفس، وقد جاء موقف المجلس من المسيرات بوضع الضوابط عليها، لأنّ هذه المسيرات تتعدّد أهدافها، والشعارات التي ترفعها، والمطالب التي تطالب بها.

بتاريخ 22 آذار عام 2011، وجّه الملك عبدالله الثاني رسالة إلى رئيس الوزراء معروف البخيث، للتأكيد على ضرورة التسريع في تحقيق نتائج ملموسة في عملية الإصلاح الشامل، وقد أشارت الرسالة إلى العديد من النقاط الهامة، حيث أشار الملك إلى أنّ مسيرة الإصلاح الشامل، وعلى الرغم من تحقيقها لقدر من النجاح، إلّا أنّ هنالك جهات تحاول أن تقف في طريق الإصلاح، وأن تستغل الظروف من أجل تحقيق مصالحها الخاصة من خلال الفساد، وذلك على حساب حقوق المواطنين. كما

[1] الحقيقة الدولية.

أشار الملك إلى أنّ هناك قضايا ذات أهمية كبيرة في مسيرة الإصلاح، تتطلب إجراءات سريعة وملموسة، وهذه القضايا هي مكافحة الفساد، حيث أشار الملك إلى ضرورة أن يتم ملاحقة المفسدين ومعاقبتهم وفق القانون، سواء كان إفسادهم في قضايا صغيرة أو كبيرة، إضافة إلى تأكيد الملك على أن تصدر مكافحة الفساد تقريراً شهرياً بما تم إنجازه، وذلك انطلاقاً من حرص الملك على تحقيق الشفافية وإطلاع الرأي العام الأردني على كل ما يحدث.

ركّز الملك أيضاً على القوانين التي تنظّم وتحقّق الإصلاح السياسي، وهي قانون الانتخاب وقانون البلديات الذي ستجرى وفقه الانتخابات البلدية في العام الحالي (2011)، وكذلك قانون الأحزاب.

وأعاد الملك التأكيد على الحريات وضمانها، كما أشار إلى أهمية المؤسسات التعليمية، وأكّد على عدم التدخل في شؤونها، وعدم التدخل أو التأثير بالآراء الفكرية للطلبة، خاصة السياسية منها. وأشار الملك إلى أنّ هذا الوقت هو وقت الحريات والإصلاح، وأكّد من جديد على أن كرامة المواطنين والشباب من كرامته، وشدّد على وقف أي إجراءات من شأنها التدخل والتأثير في شؤون المؤسسات العلمية والمنابر الفكرية.

كما أنه رأى ضرورة أن تتمتع وسائل التعبير عن الرأي بالحرية، وأشار إلى ضرورة وضع استراتيجية للإعلام يشارك بها القطاعين العام والخاص وكافة الجهات المعنية،

وأن تقوم هذه الاستراتيجية على مبادئ الحرية والمسؤولية، وأن تتم خلال فترة زمنية لا تتجاوز شهرين.

وتطرق الملك إلى ضرورة اتخاذ خطوات سريعة من أجل تحسين الوضع الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وحماية المواطن من تقلبات الأسعار، وأنّ هذه الخطوات يجب أن تتم خلال فترة زمنية محدّدة، وأن تتم بالتعاون بين القطاعين العام والخاص.

كما أكّد على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى، إضافة إلى أنّ تحقيق العدالة يتطلب التوزيع العادل لمكتسبات التنمية، كما نوّه الملك إلى ضرورة الاهتمام بالاستثمار، خاصة الاستثمارات القادمة من الدول العربية، وركّز في توجيهاته على ضرورة إقامة المشاريع التنموية خلال فترة زمنية محدّدة، وذلك حتى يلمس المواطن القيمة المضافة لهذه المشاريع.

وتطّرق الملك إلى الجهاز القضائي باعتباره الضامن الأساسي لتحقيق العدالة والمساواة، وأكّد على ضرورة الاستمرار في تطوير هذا الجهاز.

رأى الملك أنّ الدستور قد كفل الحقوق والمساواة بين جميع الأردنيين، وشدّد على ضرورة إنصاف من لحقه ظلم من الأسر الأردنية بسبب إجراءات خاطئة، مسّت بحقوق المواطنة للأردنيين، مع تأكيد جلالة الملك على حق العودة، حيث وصفه بالحق المقدس.

أعاد الملك رفضه لقبول أيّ عذر في حال تأخرت مسيرة الإصلاح، وأصدر الملك توجيهاته لرئيس الوزراء بعدم سماع أيّ حجج ومبررات يمكن أن يقدّمها أيّ مسؤول قصّر في عمله خاصة في مجالات التعليم والصحة والمسؤوليات الرقابية والإدارية، مؤكداً على ضرورة التطور الإداري وعدم جعل الإجراءات البيروقراطية حجر عثرة في طريق إنجاز معاملات المواطنين، خاصة وأنّ الأردن بلد متقدم تكنولوجياً، وبالتالي يمكن التغلب على مسألة البيروقراطية في ظل التطور التكنولوجي[1].

حدّدت رسالة الملك القضايا الأساسية التي يجب تحقيق التقدم فيها خلال جدول زمني محدّد وبأقصى سرعة، حتى يلمس المواطن نتائج إيجابية للإصلاح الشامل.

فقد كان هناك تحول ملموس في شكل المسيرات المُطالبة بالإصلاح، تمّثل بالاعتصام المفتوح الذي شهده ميدان جمال عبد الناصر يوم (الرابع والعشرين من أذار) حيث شارك به مئات الشباب، وقد حدّد هؤلاء الشباب مطالبهم المتعلقة بالإصلاح حيث طالبوا أن تكون الأمة هي مصدر السلطات، مع تأكيدهم على أنّ الملك هو رأس السلطة ضمن أحكام دستورية محدّدة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما طالبوا أيضاً بأن يكون مجلس الأعيان منتخب بالتساوي بين المحافظات، وكذلك أن يكون هناك مجلس نيابي منتخب وفق الكثافة السكانية، وأن تكون الحكومة نيابية تُشكّلها الأغلبية النيابية ويتم منحها الثقة وإقالتها وإقرار ميزانيتها من قبل مجلسي النواب

[1] رسالة الملك عبدالله إلى رئيس الوزراء، صحيفة الرأي، (23-3-2011).

والأعيان، وكان من المطالب أيضـــاً رفع ســـيطرة وتدخل الأجهزة الأمنية عن الحياة العامة، وأوضـــح شـــباب (24 آذار) أنّ خلافهم ليس مع رجال الأمن الذين يحافظون على أمن المواطن، كما كان هناك مطالبات أيضـــاً بالتخفيف من الأعباء الاقتصـــادية وإصلاح النظام الضريبي، إضافة إلى ذلك، قفد نادى المعتصمون بإلغاء معاهدة وادي عربه[1].

ولكن هذا الاعتصام لم يستمر، حيث قامت قوات الأمن بفضّه في يومه الثاني، وترتب على ما حدث انســـحاب (22) عضـــواً من أعضـــاء لجنة الحوار الوطني، وتأجيل اجتماعات اللجان المنبثقة عنها، حيث أشـــار رئيس اللجنة طاهر المصـــري إلى أنّ اللجنة فقدت رونقها بعد اســـتقالة شـــخصـــيات عديدة تمثل عدّة أحزاب، وقد كان من المقرّر أن تناقش اللجنـة قـانونـا الأحزاب والانتخـابـات، كم تمّ إدراج بنـد التعـديلات الدســـتورية الذي تم إضـــافته، بعد مطالبات وضـــغوط من جانب العديد من القوى السياسية[2].

أكّد الملك عبدالله على أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية والتشـديد على عدم المسـاس بها، كما تابع تأكيده على مواصلة السير في عملية الإصلاح، وصدرت الإرادة الملكية بفض الدورة العادية لمجلس الأمة.

---

[1] صحيفة العرب اليوم، (25-3-2011).

[2] وكالة البوصلة للأنباء، (27-3-2011).

وفي إطار سعي الملك عبدالله إلى مواصلة الإصلاح والحيلولة دون تأثره، إلتقى أعضاء لجنة الحوار الوطني، حيث أكّد على ضـــرورة اســـتمرار الحوار، فغيابه من شـــأنه أن يؤدّي إلى الانتقال إلى الشارع. كما أكّد الملك على أهمية احترام توصيات لجنة الحوار فيما يتعلق بالقوانين الناظمة للعمل الســـياســـي، وكذلك احترام أيّ تعديلات دســـتورية توصـــي بها لجنة الحوار. وفي إشـــارة إلى تأكيد الملك على أهمية الوحدة الوطنية، نوّه إلى ضـرورة وقف كل ما يؤدي إلى الانقسـام، وأشـار إلى دور الإعلام في الحفاظ على الوحدة الوطنية والتوقف عن تحشيد الناس[1].

وبعد اجتماع الملك مع لجنة الحوار الوطني عاد (خمسة عشر) عضواً إلى اللجنة بعد أن قدّموا اسـتقالتهم على خلفية أحداث ميدان جمال عبد الناصـر، وأبرز العائدين كان عبد الهادي الفلاحات رئيس مجلس النقباء، وقد كان الملك عبدالله الثاني، في إطار جهوده لإعادة الحوار كأساس للإصلاح، قد التقى مع أعضاء مجلس النقباء، حيث أكّد على أهمية المجلس في دعم الحوار والإصـــلاح، وأشـــار أيضـــاً إلى أنّ أحداث ميدان جمال عبد الناصـر مرفوضـة، وأنها ليسـت من أخلاق الأردنيين، ويجب عدم إضـاعة الوقت من أجل تحقيق الإصـــلاح. كما أعاد التأكيد على قضـــية الحفاظ على الوحدة الوطنية[2].

[1] الموقع الإلكتروني الخاص بالملك عبدالله الثاني بن الحسين.

[2] صحيفة الرأي، (31-3-2011).

من المواقف الهامة التي لا بد من الإشـــارة إليها هو موقف الأمير حســـن بن طلال، والذي يترّأس منتدى الفكر العربي، والذي أشار إلى أنه لا حاجة للعودة لدستور (52)، وقد أكّد على أهمية العودة إلى الميثاق الوطني، فهو الذي يفسّر الدستور. وأشار الأمير حسـن إلى أنّ الملك حريص على الدسـتور ويطبّقه، وهو يتحدث عن التزام السـلطات به. كما طرح الأمير حسن فكرة قيام مفوضية دائمة للإنتخابات، تقوم بالإشراف عليها، وتكون مستقلة وبعيدة عن الأجهزة الأمنية، وأشار الأمير حسن إلى أنّ سبب اضطراب وتعطل برامج الإصـلاح، هو الجهل بما تحتويه، وأشـار أيضـاً إلى ضـرورة الاسـتماع لجميع الآراء على الســـاحة الأردنية، وضـــرب مثالاً على ذلك من خلال حديثه عمّا حدث في مسـيرات المسـجد الحسـيني، حيث أنّ هناك من انقطعت أرزاقهم بسـبب هذه المسيرات.

وقد وصـف الأمير حسـن ما جرى في ميدان جمال عبد الناصـر بأنه مؤلم ولا يعكس تحركات الشـارع الأردني في الأسـابيع السـابقة، وأضـاف أنّ ثقافة الحوار يجب أن تبدأ من التعليم في المدارس، وأنّ الحوار يجب ألّا يقتصـر على النخب، بل أن يضـم كافة فئات المجتمع[1].

بعد التطورات التي شـــهدها الشـــارع الأردني، قام الملك عبدالله بالعديد من الزيارات الميدانية، حيث زار العديد من العشـــائر الأردنية، إضـــافة إلى زيارته لمخيم الوحدات

[1] مقابلة الأمير حسن مع قناة رؤيا الفضائية.

وغيرها من المناطق، وأكّد باستمرار على ضرورة الإصلاح، وتأتي هذه الزيارات من أجل التأكيد على الوحدة الوطنية. ومن مؤشرات ذلك تأكيد الملك على تصويب أوضاع من لحقهم أضرار نتيجة لتنفيذ بنود فك الارتباط[1].

ومن الخطوات التي قام بها الملك في طريق الإصلاح، والتأكيد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة، زيارته إلى ديوان المظالم، الذي أكّد خلالها على ضرورة أن تقوم الحكومة بتقديم كافة أشكال الدعم له، ليتسنّى للديوان القيام بمسؤوليته[2].

إنّ الملك عبدالله الثاني يحاول دائماً من خلال سياساته وتوجيهاته احتواء جميع الأطراف بمختلف مواقفها، حيث يسعى دائماً للتعامل بعقلانية مع مختلف الظروف والخلافات، وقد ظهر ذلك من خلال زيارته للجنة الحوار الوطني بعد استقالة عدّد من أعضائها، حيث نتج عن زيارته عودة اللجنة لفاعليتها، إضافة إلى زياراته لمختلف المناطق من أجل التأكيد على الوحدة الوطنية وضرورة الإصلاح، ويأتي ذلك من منطلق حرص الملك على عدم تعرض عجلة الإصلاح لإيّ توقف.

وضع الملك عبدالله خلاصة نظرته للأوضاع في المنطقة، وكذلك تصوره للإصلاح في كتاب "فرصتنا الأخيرة للسعي نحو السلام في زمن الخطر" حيث يشير الملك في هذا الكتاب إلى أنّ فرصة السلام مع إسرائيل في تضاؤل، كما يشدّد الملك على أهمية

[1] صحيفة الدستور، (7-4-2011).
[2] صحيفة الرأي، (12-4-2011).

الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويستعرض رؤيته الإصلاحية منذ توليه لسلطاته الدستورية. كما يشير إلى قناعته بأهمية الإصلاح الشامل.

ويقول الملك في كتابه إنّ استقرار منطقة الشرق الأوسط وأمنه، لن يتحقّق دون أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه وعلى دولته المستقلة.

الفصل الثامن

تحديث المنظومة السياسية.. العوامل والفرص

مقدمة

شهد الأردن في الآونة الأخيرة مجموعة من التطورات والمؤشرات التي باتت تشكل تحدياً للاستقرار السياسي، فباتت الحاجة مُلحة للمضي في مرحلة جديدة من مراحل الإصلاح السياسي، وشكّلت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي ركّزت على جوانب عدة تتمثل بمشروعيّ قانونيّ الانتخاب والأحزاب، ونموذج للحكم المحلي يعزّز مشاركة المواطنين في الإدارة المحلية، وتمكين النساء والشباب، وإجراء التعديلات الدستورية اللازمة للمضي بتطبيق مخرجات اللجنة تشريعياً وتنفيذياً، وبالرغم من الأجواء الإيجابية التي خلقها عمل اللجنة، إلّا أنّ الحاجة ماسة لأن يكون هناك عمل على الصعيد الاقتصادي، ليتسنّى للمواطن إعادة بناء الثقة بمؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية.

مرّ الأردن ومنذ عودة الحياة الحزبية والبرلمانية وتعليق الأحكام العرفية عام 1989 بعدة محاولات، مثّلت محطاتٍ مفصلية في طريق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، بدءاً من الميثاق الوطني الأردني، ومروراً بوثيقة "الأردن أولاً " والأجندة الوطنية، وانتهاءاً بلجنة الحوار الوطني التي جاءت استجابة لمطالب الربيع الأردني، وعلى الرغم من

انتظام الحياة البرلمانية والحزبية، وتعدّد القوانين الخاصة بها خلال العقدين الماضيين، إلّا أنها لم تكن لتنال القبول، وتعكس الأثر الإيجابي بمشاركة سياسية فاعلة.

في هذا الفصل، يتم تسليط الضوء على مرحلة جديدة من مراحل وخطوات التحول الديمقراطي، ومحاولة معرفة أبرز جوانب هذه المرحلة المتمثلة بتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وما يميزها عن سواها من خطوات، خاصة وأنّ الأردن يشهد في لآونة الأخيرة تحدّياتٍ عدة، منها داخلية تتمثل بالمؤشرات الاقتصادية الضاغطة وضعف المشاركة السياسية، وأخرى خارجية تتعلق بتهديدات تصفية القضية الفلسطينية، والضغط على الأردن في هذا المجال.

يُشكل تحديث المنظومة السياسية أحد مراحل التحول الديمقراطي، حيث أنّ الشروع في إطلاق أي مرحلة بصورة عامة، توجبه مجموعة من العوامل أو الأسباب التي تسهم في تحفيزه، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

القيادة السياسية: أيّ أن يكون هناك قيادة سياسية راغبة بإحداث التحول الديمقراطي، وتمتلك القدرة على مواجهة القوى المحافظة التي يمكن أن تعترض طريقه للحفاظ على مكتسباتها. وفي هذا الجانب، أشار هنتنجتون إلى أنّ القيادة السياسية هي الراغبة في تعزيز الإصلاح الاجتماعي والحضاري، وتوسيع قاعدة المشاركة في العمل السياسي، كذلك يرى جوان لينز أنّ القيادة السياسية مسؤولة إلى حدٍ كبير عن تحقيق التماسك الديمقراطي وترسيخ الإيمان بالقيم الديمقراطية لدى الأفراد.

تهديد شرعية النظام ومؤسساته: عندما تفقد مؤسسات النظام السياسي شرعيتها، أيّ تقبّل أفراد المجتمع لها، وتكون غير قادرة على تلبية احتياجات ومتطلبات المواطنين، فإنها تصبح مهدّدة، إضافة إلى أنّ ضعف الثقة بالبرلمان وعدم الرضا عنه، يعد شكلاً من أشكال انهيار الشرعية، الأمر الذي يتطلب من النظام السياسي اتخاذ خطوات من شأنها إصلاح عناصر النظام، من أجل مواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية.

العامل الاقتصادي: يعد التراجع والخلل في العامل الاقتصادي من العوامل المحفّزة والداعية لإحداث التغيير السياسي، حيث تؤثر الحالة الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي، فالإخفاق في التنمية الاقتصادية، يجعل الحاجة للتحول الديمقراطية ضرورة مُلحة، وفي هذا الجانب أكدّ هنتنجتون على الترابط بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، وكذلك ضرورة أسبقية التطور الاقتصادي على الديمقراطية من أجل تحقيقها، حيث يعتقد هنتنجتون أن التطور الاقتصادي قد مهّد للموجة الثالثة من الديمقراطية، في حين يرى فوكوياما أنّ الديمقراطية هي عملية سياسية غير مرتبطة بالاقتصاد، مستشهداً بتجربة النمور الآسيوية التي حقّقت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، دون أن تشهد إصلاحات ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة، وبالتالي فإنّ أثر التطور الاقتصادي على عملية التحول الديمقراطي هي مسألة خلافية، إلّا أنّ الاتجاه العام، يشير إلى وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وهامش الديمقراطية.

تزايد قوة المجتمع المدني: ويقصد بالمجتمع المدني المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل بصورة مستقلة عن سلطة الدولة لتحقيق أهداف متعددة منها: رفع مستوى الوعي والتثقيف السياسي، والتأثير في عملية صنع القرار والمشاركة فيه، وفي ظل ثورة المعلومات، أصبحت قدرات المجتمع المدني أكبر وأكثر فاعلية وتأثيراً، وتكمن أهميته في كونه أحد أدوات تعبئة الأفراد وتوعيتهم نحو مجتمع يتمتع بمزيد من الحرية.

إرتفاع مستوى الثقافة السياسية والديمقراطية: وفي هذا المجال، فإنّ تطور مستوى التعليم، واتساع نطاق الصحافة المكتوبة والإعلام المرئي، إضافة إلى التواصل مع العالم الخارجي، الذي أصبح أكثر سهولة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات، يسهم في رفع المستوى الثقافي للمواطن، بحيث يصبح أكثر دراية بحقوقه السياسية[1].

عند إسقاط العوامل السابقة على الحالة الأردنية، نلحظ تطابقاً كبيراً، فالأوراق النقاشية والإرادة الملكية بتشكيل لجنة تحديث المنظومة السياسية تعكسان رغبة القيادة السياسية بالتحديث، إضافة إلى العديد من المعطيات التي تعكس ارتفاع مستوى الوعي بالحقوق

[1] إيمان، أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الثاني، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس 2016، ص(4-10).

والحريات، كما أنّ الظروف الاقتصادية والمعيشية تعكس مدى الحاجة لمخرجات اللجنة وعملها.

أمّا على الصعيد الداخلي، فقد دعت العديد من المؤشرات والتطورات إلى ضرورة اتخاذ خطوة واسعة لتحريك عجلة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ومن هذه التطورات تداعيات أزمة نقابة المعلمين التي أثارت الشكوك حول حالة الحريات العامة في الأردن، وفي هذا السياق، فقد تراجع تصنيف الأردن على مؤشر منظمة فريدوم هاوس في سلم الحريات المدنية والحقوق السياسية، فبعد أن كان مصنفاً ضمن الدول الحرة جزئياً، احتل المرتبة (34) عالمياً وأصبح دولة غيرة حرة. وعلى صعيد حرية الإنترنت، صُنّف الأردن كدولة حرة جزئياً، أمّا بالنسبة لمكافحة الفساد، فقد اعتبر التقرير أنّ الحكومة بذلت بعض الجهود لمكافحته، وأنّ الفساد متفشي في الأردن، أي أنه هناك حاجة للمزيد من العمل في هذا المجال. أمّا بالنسبة لقوانين الإعلام، فقد اعتبرها التقرير مقيّدة وغامضة[1].

وفيما يتعلق بحرية الصحافة، فقد تراجع الأردن مرتبة واحدة، فبعد أن كان في المرتبة (128)، أصبح في عام 2021 في المرتبة (129)، من أصل (180) دولة وفق ما نشره موقع منظمة "مراسلون بلا حدود"، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات النيابية للمجلس

[1] تقرير: تراجع بمؤشر الحقوق السياسية، صحيفة الغد، 2021/3/10.

التاسع عشر، إلّا أنّ ما أفرزته من مؤشرات، عكست ضرورة الحاجة لتدخلٍ عالي المستوى لتحقيق نقلة نوعية في الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

بالعودة إلى الانتخابات النيابية لمجلس النواب التاسع عشر، فقد بلغت نسبة الاقتراع (29.9)% على الرغم من تمديد ساعاته، وفق ما أشار إليه التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية، حيث تعتبر تلك النسبة أدنى نسبة اقتراع تُسجل في الانتخابات النيابية منذ استئناف الحياة البرلمانية عام 1989. أمّا على صعيد مشاركة المرأة في الانتخابات، فقد بلغت نسبة النساء المترشحات (22)%، وعلى الرغم من أنّ النساء يُشكلن (53)% من الناخبين أصحاب الحق في الاقتراع، إلّا أنّ نسبة تصويت النساء من مجموع المقترعين كانت (46)%، وتلك مشاركة ضعيفة. على صعيد النتائج، لم تنجح النساء في حصد مقاعد إضافية عن المقاعد التي خصّصها قانون الانتخاب وهي (15) مقعداً، وتعود نسب تراجع المشاركة، بالإضافة إلى ما فرضته جائحة كورونا من قيود وإجراءات، إلى تراجع ثقة المواطنين بالحكومة والبرلمان، الناجم عن تراجع الظروف المعيشية للمواطنين، وغياب السياسات الفاعلة في ملفات مكافحة الفساد، وتراجع النمو الاقتصادي، والتقاعس في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة التي تضاعفت بسبب الجائحة، حيث وصلت نسبة البطالة في الربع الأول من عام 2021 وفق الأرقام الصادرة عن دائرة الأحصاءات العامة إلى (25)%.

زاد من حدّة مشكلة ارتفاع معدلات البطالة، الإرتفاع في الأسعار الذي تشهده السلع الغذائية والمواد الإنشائية، والذي يعود إلى الارتفاع العالمي في أسعار السلع بسبب جائحة كورونا، فالأردن يستورد أكثر من (90)% من سلعه الغذائية، ومواده الصناعية التي ارتفعت أسعارها بنسبة تتراوح بين (30–40)% عالمياً، أما السلع الغذائية، فقد شهدت العديد من السلع الأساسية ارتفاعاً وصل إلى (14)% 1.

على الصعيد السياسي، فإنّ عدم الاستجابة لمطالبات تعديل قانون الأحزاب، وعدم التزام الحكومة بما جاء في كتاب التكليف السامي من دعوة لمراجعة قوانين العمل العام، أدّى إلى غياب قيادات الأحزاب عن الترشح، وبالتالي، تراجع الحضور الحزبي الوازن فيه، كما تواضعت نتائج الأحزاب، حيث نجحت أربعة أحزاب فقط بالوصول إلى البرلمان وهي: جبهة العمل الإسلامي، الوسط الإسلامي، الجبهة الأردنية الموحدة وحزب الوفاء الوطني2.

[1] أيمن فضيلات، تقرير: الأردن.. ارتفاع أسعار الغذاء وتكاليف الصناعات الإنشائية يزيد من الركود الاقتصادي، الموقع الالكتروني لشبكة الجزيرة.

[2] حسين أبو رمان، قراءة عامة في انتخابات الأردن النيابية 2020، مركز القدس للدراسات السياسية، ص(16،27).

تشكيل وعمل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية

دشّنت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية المئوية الثانية للدولة الأردنية، وهناك ما يميّز هذه المبادرة الملكية، فعلاوةً على أنها جاءت سعياً لخلق حالة وطنية إصلاحيّة، والأردن يعبر مئويته الثانية، فقد اتسمت بأنها حظيت بضمانةٍ ملكية بأن تقوم الحكومة بترجمة توصياتها إلى مشاريع قوانين تُقدّم للبرلمان، فالضمانة الملكية أثّرت إيجابياً من خلال تفويت الفرصة على أيّ تدخل أو ضغط يمكن أن يمارس على اللجنة، ومن شأنه التأثير سلباً في مجريات عملها أو مخرجاتها.

فيما يتعلق بالمهمة الأساسية للّجنة، فهي ضمان حق الأردنيين والأردنيات بممارسة حياة حزبية وبرلمانية تنعكس بشكل إيجابي على حياتهم وتلبي متطلباتهم، في ضوء ما يواجهه مسار تحقيق هذا الهدف من تحدّيات، أبرزها ما يسمّى قوى الشد العكسي، التي تحاول الحفاظ على الوضع القائم لغايات الحفاظ على مكتسباتها ونفوذها، وفي هذا الصّدد، كان التأكيد المستمر على عدم التشكيك بعمل اللجنة أو التقليل من شأنها، خاصة وأنّ ذلك ظهر جليّاً فور الإعلان عنها، ويعزى ذلك إلى حالة الإحباط وغياب الثقة الذي تسببّت به السياسات المتراكمة وتراجع مستويات المعيشة لدى المواطنين[1].

[1] عمر العجارمة، لماذا قد تكون اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية مختلفة؟ صحيفة الدستور، 2021/6/30.

وقد أكدّ استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، أن (68)% لا يثقون بلجنة تحديث المنظومة السياسية، في حين بلغت نسبة من يثقون باللجنة (32)%، وعلى صعيد أولويات الإصلاح، فقد أشار الاستطلاع إلى ضرورة إصلاح قانون لانتخابات، حيث أشار إلى أهمية ذلك ما نسبته (48)%، وعلى صعيد الأحزاب السياسية فإن (20)% فقط رأوا بأن الأحزاب السياسية فاعلة وقوية.

تُظهر المؤشرات السابقة حجم الحاجة لإصلاح قوانين العمل السياسي (قانوني الانتخابات والأحزاب)، وذلك لخلق واقع جديد يعزّز من ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية والعملية الانتخابية، ويعزّز من حضور الشباب والنساء، حيث أشار استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية أنّ فرص انخراط الشباب في العمل الاجتماعي أكثر منها في العمل السياسي.

ركّزت رسالة التكليف الملكية التي وجهت إلى رئيس الوزراء الأسبق سمير الرفاعي على ثلاث محاور: الأول تشريعي يتعلق بالخروج بمشاريع قوانين انتخاب وأحزاب واقتراح تعديلات دستورية، أمّا المحورين الثاني والثالث، فإنهما يركزان على تقديم توصيات من شأنها النهوض بتجربة الإدارة المحلية، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة للشباب والنساء، وتهيئة المناخ التشريعي لتحقيق ذلك.

ضمّت لجنة تحديث المنظومة السياسية، إضافة إلى رئيسها ووزير الشؤون السياسية والبرلمانية، (91) عضواً مثّلوا مختلف الأطياف الفكرية والسياسية، كما ضمّت اللجنة (7) من أعضاء مجلس الأعيان، وبلغ عدد النساء في اللجنة (18) سيدة بنسبة (20)%

من أعضائها، وكان من بين الأعضاء (4) شخصيات نقابية بلغت نسبتهم (4)% من أعضاء اللجنة، و(4) أعضاء من ميدان الصحافة والإعلام، و(17) من خلفيات أكاديمية وبحثية بنسبة (19)% ، كما ضمّت أيضاً برلمانيين سابقين وقيادات حزبية وشباب ناشطين في العمل السياسي والعام1.

توزّع أعضاء اللجنة في ست لجانٍ فرعية على النحو التالي (لجنة الانتخاب، لجنة الأحزاب، لجنة التعديلات الدستورية، لجنة الإدارة المحلية، لجنة تمكين المرأة، لجنة الشباب) مع اختيار ممثل عن كل من لجنتي المرأة والشباب ليكون عضواً في لجنة الانتخاب ولجنة الأحزاب. أمّا المكتب التنفيذي للّجنة فيضم كل من: الرئيس، رؤساء اللجان الست ومقرّريها، وزير الشؤون السياسية والبرلمانية والناطق الإعلامي للّجنة، إضافة إلى صالح ارشيدات وسمير الحباشنة نائبين للرئيس، وتم اختيار ريم أبو حسان من لجنة تمكين المرأة، ولينا العالول من لجنة تمكين الشباب كمساعدتين لرئيس اللجنة.

أخذت اللجان الفرعية على مدار حوالي أربعة أشهر بالعمل واللقاء مع مختلف الفئات والمختصين، كما راجعت المئات من الدراسات والأدبيات التي يمكن الاسترشاد بها للخروج بتوصيات توافقية، تعكس رغبة الشارع من جهة، وتحقّق الهدف المنشود من تشكيل اللجنة من جهة أخرى.

[1] تقرير بعنوان قراءة في تشكيلة لجنة تحديث المنظومة السياسية.. 7 أعيان حاليين و28% أكاديميين ونقابيين وصحفيين و20% نسبة التمثيل النسائي. صحيفة الدستور، 2021/6/10.

مخرجات لجنة تحديث المنظومة السياسية

حرصت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية على بيان المراحل التاريخية التي مرت بها الحياة السياسية والحزبية، موضحةً أنّ عمر الحياة الحزبية والسياسية من عمر الدولة الأردنية، وساعيةً إلى تسليط الضوء على حالة التدرج في الإصلاح السياسي، من خلال ما طُرح من مبادرات شكّلت مفاصل أساسية في التنمية والحديث السياسي، كالميثاق الوطني والأجندة الوطنية ووثيقة الأردن أولاً وغيرها.

عرّفت اللجنة الملكية "التحديث السياسي" في سياقه الأردني، بأنه الانتقال إلى نظام سياسي متطور يبني من خلاله الأردنيون والأردنيات نموذجهم الديمقراطي وبمواصفات أردنية.

هذا ولم تغفل مخرجات لجنة تحديث المنظومة السياسية عن البيئة الاجتماعية الخاصة بهذه المنظومة، حيث أكدّت وثيقة المخرجات على تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، في إشارة إلى أهمية ترسيخ مفهوم المواطنة الفاعلة، وانصهار الجميع في هوية وطنية واحدة وجامعة. فالهوية الوطنية تعد المحدّد الحقيقي للوجود الجغرافي والتاريخي للمجتمعات، إضافة إلى أنها تعمل على توضيح وإظهار السمات التي تتميّز بها الشعوب والمجتمعات عن سواها، من حيث التطور الحضاري والسلوكي، وتعزيز تلك الهوية الوطنية عبر تطوير وتقوية أدوات الثقافة والتنشئة السياسية، لمواجهة الهويات الفرعية. أمّا الهوية الفرعية فإنها تتمّثل في كيفية إدراك مجموعةٍ ما أو شعبٍ ما لذاته وتاريخه، وما يميزه عن الآخرين، وهذا التمييز مستند إلى أبعاد اجتماعية وثقافية، وبالنظر إلى البعد التاريخي

للهوية، فإنّ المجتمعات التي تشهد تراجعاً في مستوى الوعي بأهمية المواطنة، تتمسّك بتاريخها القبلي والعشائري كمصدر لتحقيق المكاسب، وبالتالي يصبح الولاء للهوية الفرعية وليس الوطنية1.

من مبادئ ومرتكزات اللجنة أيضاً، ضمان تعزيز التماسك المجتمعي، وضمان تمثيل المجتمع بكافة فئاته، وكذلك العمل على بناء مؤسسات سياسية قوية، والمقصود بالمؤسسات السياسية هنا الأحزاب السياسية والبرلمان بالدرجة الأولى، وذلك عبر ضمان تقوية واستقلالية السلطات الثلاث، والمؤسسات المنضوية تحتها والمستقلة عنها، والعمل على الإعداد الاجتماعي والثقافي للتحدّيث السياسي، وضمان سيادة القانون، والوصول إلى إعلام حر ومستقل، وضمان انتقال المعلومات بشكل واضح وآمن، وذلك عبر تحقيق استقلالية الإعلام، ومراجعة التشريعات المتصلة به، والعمل على ضمان حريته والانفتاح عليه من جانب المؤسّسات الرسمية، وكذلك العمل على دعم الإعلام الرقمي، وتحقيق تنمية عادلة وفرص متكافئة بين المحافظات والأقاليم، والعمل على خلق منظومة نزاهة وطنية قويّة ومستقلة، وذلك انطلاقاً من مبدأ أنّ الفساد هو أكبر عدو للديمقراطية، وحماية الاستقرار واستدامته، فالاستقرار السياسي هو السمة الأساسية التي تتسّم بها الدولة الأردنية، لذا فإنّ تحقيق النموذج الأردني للديمقراطية يستدعي الحفاظ على هذه السمة2.

[1] رنا شاكر، الهويات الفرعية وأثرها على الواقع السياسي العراقي، المجلة السياسية الدولية، 2018، العدد 1،2، ص565، ص567.

[2] وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

إذاً، لا بد من أخذ المرتكزات أو الشروط العديدة التي وضعتها وثيقة لجنة تحدّيث المنظومة السياسية بنظر الاعتبار، والعمل على تحقيقها عند الشروع في تطبيق النموذج الديمقراطي الأردني، الذي سيفضي إلى تعزيز المشاركة السياسية، والوصول إلى برلمانات حزبية وحكومات برلمانية خلال السنوات القادمة، وكذلك العمل على تعزيز دور الشباب والمرأة ومشاركتهم، وتحقيق حكم محلي متطور.

مشروع قانون الانتخاب وضمانات تمكين المرأة والشباب فيه

كان الهدف الرئيس في هذا الجانب، هو خلق منظومة تشريعية انتخابية عصرية، تضمن النزاهة والعدالة والشفافية للعملية الانتخابية، وتهيّىء لكتل وتيّارات برلمانية وبرامجية، تستنهض الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب.

مرّ الأردن ومنذ عودة الحياة البرلمانية عام 1989 بالعديد من الأنظمة الانتخابية، ولكن النظام الذي شكّل أزمة الثقة بين الشارع ومجلس النواب، وأدّى إلى تراجع نسب المشاركة وضعف المجلس، هو نظام الصوت الواحد الذي طُبّق منذ عام 1993 ولغاية عام 2010، والذي استمر تطبيقه على الرغم من تعرضه للانتقاد من مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات، وعندما توقفت الحياة النيابية في الفترة بين عام 2001 ولغاية عام 2003، عادت أيضاً وفق نظام الصوت الواحد. كما أنّ نظام الصوت الواحد رسّخ العشائرية والمناطقية، حيث أصبح تركيز النائب منصّباً على دائرته الانتخابية، الأمر الذي انعكس على أدائه النيابي، لأنّ البُعد المسيطر على أدائه

هو خدمي لإرضاء الناخبين في دائرته الانتخابية، ما أضعف الأحزاب السياسية، وأثّر على حضورها وأدواتها، فأصبحت الشخصيات الحزبية تترشح بهوية عشائرية وليست حزبية، كما أنّ تحجيم دور النائب وجعله خدمياً أثّر سلباً على دوره وقدرته على ممارسة الوظيفة الأساسية للبرلمان، وهي التشريع والرقابة1.

أمّا في انتخابات عام 2013، فقد تمّ اعتماد نظام مختلط، جمع بين القائمة الوطنية والدائرة المحلية، إلّا أنه لم يُحدث تغيراً جوهرياً، ذلك لأنّ عدد المقاعد الذي خُصّص للقائمة الوطنية كان (27) مقعداً من أصل (150) مقعداً آنذاك، أمّا الدوائر المحلية، فقد اعتمدت نظام الصوت الواحد الذي كان معتمداً طيلة الجولات الانتخابية السابقة.

في عام 2016، اعتُمد نظام القوائم النسبية على مستوى الدوائر المحلية، حيث يختار الناخب عددّاً مساوي لعدد مقاعد الدائرة الانتخابية، شريطة ألّا تكون الخيارات من قوائم متعدّدة، ما يعني حصر الناخب بقائمة واحدة، وقد ألغيت القوائم الوطنية بهذا القانون، واقتصر التمثيل على الدوائر المحلية، حيث تحوّلت المحافظة إلى دائرة انتخابية باستثناء العاصمة والزرقاء وإربد التي قُسّمت إلى دوائر.

لم يكن قانون الانتخاب لسنة 2016 محفزاً وداعماً لقيام برلمان حزبي أو برامجي، ذلك لأنّ عدم اعتماد نسبة حسم واعتماد نظام الباقي الأعلى، أضعف من فرص القوائم بالحصول على أكثر من مقعد داخل مجلس النواب، كما أنّ تقسيم المملكة إلى دوائر

[1] إيمان، فريحات، التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الاردن 1928-2011، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد 5، العدد4، ص101.

محلية، أضعف فرص قيام تحالفات وائتلافات بين القوائم، في ظل ضعف فرص حصولها على أكثر من مقعد.

تظهر حصيلة قوانين الانتخاب تراجعاً في نسب المشاركة في الإقبال على صناديق الاقتراع، وتمنح وزناً وتأثيراً للعشائرية والمناطقية في اعتبارات التصويت لدى الناخب، في ظل الاقتصار على الدوائر المحلية، إضافة إلى حالة عدم الثقة التي خلّفها أداء مجالس النواب السابقة، والتي جاءت نتيجة قوانين انتخاب عزّزت من اتساع الفجوة وحالة عدم الثقة وتراجع الإقبال على المشاركة، ما استدعى التفكير بقانون انتخاب يحاول تجاوز الثغرات السابقة[1].

فيما يتعلق بالنظام الانتخابي المقترح، فقد جمع بين القوائم النسبية الوطنية والدوائر المحلية، وتمّ التوافق على أن يكون عدد مقاعد أعضاء مجلس النواب (138) مقعداً، خصّص منها (41) مقعداً للقوائم الوطنية الحزبية المغلقة، أما بقيّة المقاعد فهي للدوائر المحلية، التي تتنافس داخلها أيضاً قوائم نسبية مفتوحة، ولكن على مستوى الدائرة، هذا وقد تمّ تقسيم المملكة إلى (18) دائرة انتخابية، يخصّص لها (97) مقعداً من بينها (18) مقعداً للنساء، وتوزع المقاعد على المحافظات على النحو التالي، مع التنويه إلى تقسيم إربد إلى دائرتين والعاصمة إلى ثلاث دوائر.

يبين الجدول التالي توزيع المقاعد على المحافظات:

[1] مركز القدس للدراسات السياسية، مذكرة بشأن إصلاح وتعديل قانون الانتخاب لسنة 2016، ص3.

المحافظة	عدد المقاعد
إربد	15
جرش	4
عجلون	4
المفرق	4
العاصمة	20
البلقاء	8
الزرقاء	10
مأدبا	4
الكرك	8
الطفيلة	4
معان	4
العقبة	3
البادية الجنوبية	3

المحافظة	عدد المقاعد
البادية الوسطى	3
البادية الشمالية	3

فيما يتعلق بآلية احتساب القوائم الفائزة على مستوى المملكة (القائمة الوطنية)، فقد تمّ اعتماد نسبة حسم مقدارها (2.5)% من مجموع المقترعين، ونسبة الحسم هي الحد الأدنى من الأصوات التي يشترط القانون الحصول عليها من قبل الحزب، ليكون له حق المشاركة في الحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها في الانتخابات، وتتم عملية الاحتساب وفق نظام أعلى البواقي. ففي الدائرة المحلية، يتم تقسيم عدد الأصوات التي تحصل عليها القائمة على مجموع المقترعين في الدائرة، ومن ثمّ ضربها بعدد المقاعد، ويكون الناتج هو حصة القائمة من عدد المقاعد المخصصة. أمّا على مستوى الدائرة الوطنية، فيتم تقسيم عدد الأصوات التي تحصل عليها القائمة على عدد المقترعين، ثم ضرب الناتج بعدد المقاعد وهو (41) مقعداً، ويتم استبعاد كل قائمة تحصل على نسبة أقل من (2.5) من التنافس على المقاعد، كما أنّه لا بد أن تلتزم القائمة الوطنية باختيار المرشحين، بالشكل الذي يضمن تمثيل نصف الدوائر الانتخابية المحلية على مستوى المملكة.

على صعيد الدوائر المحلية، اقترح مشروع القانون تخفيض عدد الدوائر إلى (18) دائرة انتخابية بواقع دائرة انتخابية لكل محافظة، باستثناء – كما ذكرت سابقاً– العاصمة

عمّان، حيث تقسّم إلى ثلاث دوائر انتخابية، ومحافظة إربد تقسم إلى دائرتين انتخابيتين، ودوائر البادية الثلاث والتي أجاز مشروع القانون لسكانها الترشح خارجها، كما أجاز لمن هم خارج دوائر البادية الترشح فيها.

حُدّدت نسبة الحسم للقوائم على الدائرة المحلية بـ(7)% من مجموع المقترعين على مستوى الدائرة المحلية، ويُشار إلى اعتماد مكان الإقامة عند الشروع بإعداد سجّل الناخبين.

فيما يخص تعزيز حضور المرأة والشباب، فقد اشترط مشروع القانون ترشيح إمرأة واحدة في القائمة الوطنية في إحدى المراتب الثلاث الأولى، وأن تتواجد إمرأة بين كل ثلاث مرشحين عند ترتيب القائمة، وقد خصّص القانون مقعداً نسائياً في كل دائرة انتخابية، ما يعني ارتفاع عدد مقاعد الكوتا النسائية من (15) إلى (18) مقعداً، يُضاف إليها ما يمكن أن تحصل عليه المرأة بالتنافس والقائمة الوطنية.

أمّا على صعيد الشباب، فقد اشترط مشروع القانون أن يكون ضمن كل خمسة مرشحين في القائمة الوطنية شاب أو شابة لا تزيد أعمارهم عن (35) سنة، كما اقترح مشروع القانون تخفيض سن الترشح إلى 25 سنة.

بالنسبة للشركس والشيشان والمسيحيين، فقد خُصص للمسيحيين مقعدان على الأقل في الدائرة الوطنية، ومقعد واحد للشركس وآخر للشيشان. أما في الدوائر المحلية، فقد خُصّص (7) مقاعد على الأقل للمسيحيين ومقعدان على الأقل للشركس والشيشان.

ومن أجل توسيع قاعدة المشاركة وتحفيزها وتحقيق العدالة، فقد ألغى مشروع القانون شرط الاستقالة من الوظيفة العامة، والاكتفاء بإجازة بدون راتب قبل (90) يوماً من موعد

الاقتراع لمن يرغب بالترشح، إضافة إلى تخفيض سن الترشح إلى (25) سنة بدلاً من (30). كما ترك الخيار للنساء والشيشان والشركس باختيار مسار الترشح، إما على الكوتا أو بالتنافس، وتخصيص مواقع محدّدة للدعاية الانتخابية، وذلك تحقيقاً للمساواة في القيام بالدعاية الانتخابية1.

يُحاول مشروع قانون الانتخاب التأسيس للسلوك الانتخابي القائم على البرامجية، وانتخاب القوائم استناداً لبرنامجها وما تطرحه، وذلك عبر تخصيص عدد من المقاعد للأحزاب، إضافة إلى أنّ الأحزاب تمتلك فرصة المنافسة في الدوائر المحلية، بالتالي، يكون أمام الحزب فرصتين لحصد المقاعد في مجلس النواب، كما أنّ مشروع القانون يبدّد مخاوف الراغبين بالترشح وهم على رأس عملهم بالقطاع العام، وذلك عبر اقتصار الأمر على أخذ إجازة بدون راتب وليس الاستقالة، إضافة إلى أنّ تخفيض سن الترشح واشتراط ترشيح نساء وشباب في المراتب الأولى من القوائم الوطنية الحزبية، يعزّز حضور الشباب في البرلمان وفي الأحزاب.

ثانياً: مشروع قانون الأحزاب السياسية وضمانات تمكين المرأة والشباب فيه. تمّ تحديد الهدف الوطني الخاص بتطوير المنظومة الحزبية بالوصول إلى أحزاب برامجية قويّة، ذات توجهات وطنية قادرة على المشاركة الفاعلة، والوصول إلى البرلمان والمشاركة في الحكومة.

[1] وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

شهد تعريف الحزب السياسي الذي نصّ عليه مشروع القانون المقترح تطوراً هاماً، حيث أشار إلى أنّه من أهداف الحزب المشاركة في الحياة السياسية عبر المشاركة في الانتخابات، وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها، وفقاً للمادة (35) من الدستور، حيث أنّ الأهداف والغايات الأساسية لأي حزبٍ سياسي، هو الوصول إلى جمهور المواطنين وإقناعهم بمبادئه وبرنامجه السياسي وكسب تأييدهم، ومن ثم انضمامهم إلى الحزب أو مؤازرته، والتصويت له في الانتخابات. واشترط مشروع القانون ألّا يقل عدد المتقدمين لتأسيس أي حزب عن (300) عضو، وألّا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عند عقد المؤتمر التأسيسي للحزب عن ألف عضو، وللوصول إلى هذا الرقم، فقد منح مشروع القانون الحزب مدة سنة لتوسيع عضويته لتصل إلى ألف عضو، وليتمكن غالبيتهم من المشاركة في المؤتمر الأول للحزب، على أن يكونوا من (6) محافظات، على ألّا يقل عدد الأعضاء من كل محافظة عن (30) عضواً.

نص مشروع قانون الأحزاب السياسية على عدم جواز التعرض لأي مواطن أو مساءلته أو المساس بأيّ من حقوقه الدستورية بسبب انتمائه الحزبي، وكذلك ضمان حق الطلبة في مؤسسات التعليم العالي بممارسة النشاط الحزبي داخلها دون أن يتم التضييق عليهم، حيث سيكون هناك نظام خاص يصدر لتنظيم الأنشطة الحزبية.

وفيما يتعلق بتمكين المرأة والشباب في الأحزاب السياسية، فقد اشترط القانون على الحزب السياسي أن تشّكل فئتي النساء والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (18–35) سنة ما نسبته (20)% على الأقل من عدد المؤسسين، إضافة إلى اشتراطه وجود شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة ضمن هاتين الفئتين.

في ضوء ما تشهده الحالة الحزبية الأردنية من ضعف الديمقراطية داخل هياكلها، فقد اشترط القانون عدم جواز تولّي الأمين العام للأمانة العامة للحزب منصبه لأكثر من دورتين متتاليتين، علماً أنّه يجب ألّا تزيد مدّة الدورة في النظام الأساسي للحزب عن أربع سنوات، وأن يعقد الحزب مؤتمره العام مرة كل أربع سنوات على الأقل، وفي حال عدم عقده في المدة المحدّدة، فإنّ الحزب يفقد حقّه بالاستفادة من المساهمة المالية للحكومة، على أن يُستأنف حقّه فيها بعد تصويب أوضاعه.

فرضت التشريعات الجديدة لقانونيّ الانتخاب والأحزاب المقترحان في الوثيقة واقعاً جديداً على الأحزاب السياسية، وجب عليها التفاعل معه إن أرادت الاستمرار والوصول إلى البرلمان، وبالتالي تفعيل حضورها. ومن أدوات التفاعل مسألة إندماج الأحزاب السياسية، حيث أشارت الوثيقة إلى أنّ الأحزاب التي تنشأ عن عمليات الاندماج، تؤول إليها جميع حقوق الأحزاب المندمجة، بما فيها عدد المقاعد في البرلمان، كما أنّ الحزب الجديد الناشىء يتحمل الإلتزامات المترتبة على الأحزاب المنحلة حُكماً، كما أتبع مشروع قانون الأحزاب إلى الهيئة المستقلة للانتخابات، والتي يتم استحداث "دائرة سجّل الأحزاب" فيها، للتحقق من الاستقلالية والشفافية فيما يخص شؤون الأحزاب[1].

حاول مشروع قانون الأحزاب معالجة مختلف التحدّيات والعقبات التي تواجه عملها، وتمكين الشباب والنساء الحزبيين وتصدّرهم المواقع القيادية فيها، في محاولة لتجديد وتشبيب النخب السياسية الأردنية، خاصة وأنّ الأحزاب تعد إحدى مصادر النخب،

[1] وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

إضافة إلى أنّ القانون يحاكي واقع التجربة الحزبية، وما تعانيه من نقاط ضعفٍ تتعلق ببيئتها الداخلية وبالديمقراطية الممارسة داخل الحزب. فالكثير من الأحزاب السياسية، ومنها أحزاب حديثة النشأة، تعاني من سوء فهم لفكرة المؤتمر العام من حيث الغاية منه ووظائفه، فالمؤتمر العام هو الإطار المرجعي للحزب، وهو المحطة التي يتم فيها إقرار خطط وبرامج واستراتيجيات الحزب، كما يتم انتخاب قيادات الحزب وهيئاته خلال انعقاده.

أمّا على صعيد الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية، فهناك أحزاب لم تعرف تغييراً في قيادتها على الرغم من أنها تأسّست منذ عقود، حيث لم يكن يحدث التغيير إلا بسبب الوفاة أو المرض المزمن أو الانشقاقات داخل صفوف الحزب .

ومن مؤشرات تراجع العمل الديمقراطي الذي تحاول وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية معالجته، أنّ الحياة الحزبية الأردنية، لم تشهد تقديم استقالة أمين عام أيّ حزب سياسي بسبب فشله في الانتخابات، كما تشهده كثير من الأنظمة الديمقراطية المتطورة، لذلك جاء وجوب تغيير الأمين العام بعد ولايتين في الحد الأقصى[1].

تعد مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية شكلية، حيث أنّ ارتفاع نسبة النساء في المشاركة الحزبية تعود إلى مقتضيات ما يشترطه القانون، دون وجود أي دور فاعل لهن، بالتالي فإن غياب مشاركتهن في العمل السياسي والعام، لا يعود لأسباب قانونية، بل لأسباب تتعلق بالثقافة والتقاليد والموروث الاجتماعي والنزعة الذكورية لدى البعض، وما القصور

[1] عريب الرنتاوي وأخرون، تطور الحياة الحزبية في الأردن دراسة تاريخية تحليلية (1921-2016)، مركز القدس للدراسات السياسية، ص(134-135).

في دور وتواجد النساء في الهيئات القيادية للأحزاب إلّا مؤشراً على ذلك، ويعود السبب إلى قلة توجه واهتمام برامج الأحزاب بالمرأة، وغياب الآليات والأدوات لتمكينها ومعالجة قضاياها، حيث تقتصر برامج الأحزاب على شعارات وعبارات عامة من قبيل محاربة الأميّة بين النساء1.

أمّا بالنسبة لمشاركة الشباب في الأحزاب، فقد ركّزت مخرجات اللّجنة على تبديد مخاوفهم من العمل الحزبيّ، فاستحداث لجنة فرعية داخل اللجنة تُعنى بتمكين الشباب والتركيز على عدم ملاحقة الحزبيين منهم أو التضييق عليهم، يُظهر أن المعوق الأبرز هو خوفهم على مستقبلهم، وفق ما أشارت إليه دراسة استطلاعية أجريت على طلبة الجامعات، أما المعوق الثاني، فهو اعتماد الأحزاب على النفوذ العشائري والمناطقي، والمعوق الثالث، هو غياب تأثير الأحزاب في مجريات الأحداث، وخلو برامجها من حلول تعالج مشاكل الشباب وتحاكي اهتماماتهم، إضافة إلى عدم توفر البيئة السياسية والمناخ السياسي المناسب، حيث يرى الشباب بأنّ الحكومة لا تشجعهم على المشاركة2.

[1] دينا، سليمان، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة الحزبية تقتصر على « الكم »، صحيفة الدستور، 2014/3/22.

[2] يوسف خطايبة، معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية، دراسة ميدانية في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد3، ص326.

التعديلات الدستورية المقترحة وضمانات تمكين الشباب والمرأة

قامت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بدراسة أكثر من خمسين مادة من مواد الدستور، حيث قدّمت توصياتها بتعديل (22) مادة دستورية، محاولةً مواءمة الدستور مع مشروعي قانوني الانتخاب والأحزاب، وكذلك تطوير العمل النيابي وآلياته التشريعية والرقابية، وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تغول أي منها على الأخرى، وكذلك النهوض بدور المراة والشباب ومنحهما مزيداً من المكانة والدور في الدستور، فكانت التعديلات على مجموعة من مواد الدستور لتنظيم العمل وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث وتوضيحها بصورة تفصيلية، وتجسيد المساواة بين المواطنين بما لا يتعارض مع قيم المجتمع ودين الدولة.

ومن أبرز التعديلات إضافة فقرتين للمادة السادسة من الدستور، حيث نصّت الفقرة الأولى على: أن تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع، بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف، وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز، أما الفقرة الثانية فقد نصّت على: أن تكفل الدولة، ضمن حدود إمكانياتها، تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنمية قدراتهم، ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم، وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون.

كما شهدت التعديلات الدستورية تعديل سن الترشح لعضوية مجلس النواب ليصبح (25) عاماً، كما تمّ إضافة اختصاص جديد للمادة (67) من الدستور، المتعلقة بإنشاء هيئة مستقلّة تدير الانتخابات النيابية والبلدية وأيّ انتخابات عامة وفقًا لأحكام القانون. يتعلق

هذا الاختصاص بالنظر في طلبات تأسيس الأحزاب السياسية ومتابعة شؤونها وفقًا لأحكام القانون. أمّا الهدف من هذا التعديل هو تحصين الأحزاب السياسية، وذلك بنقل صلاحية الإشراف على تأسيسها ومتابعة شؤونها إلى جهة محايدة ومستقلّة عن الحكومة، بما يعزّز العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والابتعاد عن أيّ تأثيراتٍ قد تحدث.

تحديث منظومة الإدارة المحلية وضمانات تمكين المرأة والشباب

في ضوء تطبيق الأردن لتجربة اللامركزية لأول مرة في عام 2017، واجهت التجربة العديد من التحدّيات، خاصة فيما يتعلق بصلاحيات المجالس وطبيعة العلاقة بين المجالس البلدية ومجالس المحافظات، في ظل اللامركزية ووجود قانونين منفصلين للبلديات.

تركز الخلل في تجربة اللامركزية في تداخل الصلاحيات بين المجالس المنتخبة في المحافظة، إضافة إلى العلاقة التي أتسّمت بأنها مأزومة بين مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية والحكام الإداريين، إضافة إلى ما سبق، فقد غاب الجانب التنموي عن تجربة اللامركزية بسبب عدم توفر الموازنات، واقتصار التمويل الذي تم توفيره على تعبيد الطرق وافتتاح بعض المدارس والمراكز الصحية. كما لوحظ ضعف المجالس في

تقديم خطة استراتيجية توضح الفرص المتاحة التي يمكن استثمارها في المحافظات، بهدف توفير فرص العمل والنهوض بالواقع التنموي والخدمي في المحافظات[1].

وفي ضوء التجربة الأولى للإدارة المحلية، والقائمة على مجالس بلدية ومجالس اللامركزية، جاء إقرار قانون الإدارة المحلية ليكون الإطار التشريعي لنظام الحكم المحلي، إلى إقرار القانون في مجلس النواب ومروره بالقنوات الدستورية، فقد سعت لجنة تحديث المنظومة السياسية، ومن خلال لقاءاتها مع الخبراء والمختصين، واطلاعها على تجارب الدول الأخرى في مجالات الحكم المحلي، إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تطوير نموذج الحكم المحلي في الأردن، وإيلاء المرأة والشباب دوراً متقدماً فيه، لكونه أحد مستويات العمل الديمقراطي والمشاركة السياسية. وقد حدّدت اللجنة الهدف الوطني المتعلق بتطوير منظومة الإدارة المحلية، بالوصول إلى حكم محلي رشيد، قادر على الاضطلاع بمهام التنمية المحلية والخدمات بشكل مستقل وفعّال، بناءً عى برامج يختارها المواطنون عبر انتخابات حرة ونزيهة، مع التأكيد على ضرورة تناغمٍ وتكامل الأدوار بين الهياكل المختلفة والأقاليم من جهة، والإدارة المركزية من جهة أخرى. وفي هذا السياق اقترحت اللجنة أربعة مستويات من الهياكل الإدارية والتنظيمية على النحو التالي:

المجالس المحلية: هي الوحدة الأساسية الأولى والأكثر تماسّاً مع المواطنين، وبالتالي لا بد من منحها مزيداً من الأدوار في تحديد الاحتياجات والخدمات الأساسية، وكذلك

[1] ينال، برماوي، تقييم تجربة اللامركزية، صحيفة الدستور، 2019/7/22.

ضرورة تفاعل المجالس المحلية في البلديات مع بعضها البعض، وإقامة المشاريع المشتركة، فدور وأداء المجالس المحلية يؤثر في مستوى رضا المواطنين.

1- **المجالس البلدية:** تعد المجالس البلدية الجهة المسؤولة عن الجوانب التنموية والخدمية الأساسية، خاصة أنها تتمتّع بصلاحيات أعلى من تلك التي تتمتع بها المجالس المحلية، وبالتالي لا بد من تطوير أدائها وخبرات أعضائها، وضمان استدامة ما تقدمه من خدمات تنموية وإدارية للمواطنين.

2- **مجالس المحافظات:** هي أعلى هيئات الإدارة المحلية في الوضع الحالي، ويتركز دورها في البرامج التنموية بشكل أساسي، مع الإحاطة أيضاً بالأدوار الخدمية والإدارية بصورة عامة، ومن الضروري أن تتكامل الأدوار بين مجالس المحافظات والمجالس البلدية، وأن تشترك مع بعضها في وضع البرامج الخدمية والمشاريع التنموية والاستثمارية، ويقع على عاتق مجالس المحافظات مراقبة وتقييم أداء المجالس البلدية في المحافظة.

3- **مجالس الأقاليم:** هو هيكل يتم تشكيله في المراحل الأخيرة من الحكم المحلي، حيث يكون دورها تنموياً وخدمياً، وتتمتع بالعديد من صلاحيات السلطة التنفيذية المركزية، حيث يتم إعادة توزيع الأدوار بين هذه المجالس والحكومة

المركزية، الأمر الذي يجعل الأقاليم قادرة على إدارة شؤونها التنموية والإدارية، والإشراف على مواردها المحلية بما فيها الضرائب التي يتم الحصول عليها.

ركّزت توصيات اللجنة على أربعة محاور: توصيات على مستوى اللامركزية الإدارية، توصيات على مستوى اللامركزية المالية، توصيات على مستوى لامركزية الخدمات، توصيات بتعديل البيئة التشريعية الناظمة للإدارة المحلية المرجوة، حيث كانت التوصية بتعديل (16) تشريعاً ونظاماً، لتتناسب مع توصيات لجنة الإدارة المحلية1.

تمكين الشباب

يمثّل قطاع الشباب الفئةُ الأكبر في المجتمع وفقًا للإحصاءات التي أعلنها المجلس الأعلى للسكان، إذ وصل عدد الشباب في الفئة العمرية (12–30 سنة) إلى (2.6) مليون في عام 2020، ومن المتوقَّع أن يصل عددهم إلى (2.9) مليون في عام 2030، وبناء على ذلك، يجب أن يكون الشباب جزءاً رئيسياً في خطط التنمية والإصلاح الشامل بمختلف حقوله.

لقد أوضحت وثيقة اللجنة الملكية أنّ هدفها وجود شباب فاعل في الحياة العامة، بحيث يقدّم طرحاً وفكراً ريادياً، يسهم في بناء الدولة القائمة على العدالة وسيادة

[1] وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

القانون وتكافؤ الفرص، كما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال الأفكار والمبادرات التي يقدمها والتي تساعد في خلق اقتصاد ريادي.

اهتمت توصيات اللجنة أيضاً بعامل التنشئة السياسية، حيث عمدت إلى تقديم توصياتها وفق أربع فئات عمرية: الفئة الأولى من عمر (11–15) سنة، الفئة الثانية من عمر (16–18) سنة، الفئة الثالثة من عمر (19–22) سنة، أمّا الفئة الرابعة فهي من عمر (23–35) سنة.

ركّزت التوصيات على تفعيل دور وزارة التربية والتعليم والمدارس وأولياء الأمور، وذلك من خلال تطوير المناهج وتعميم تجارب مجالس الطلبة، والعمل على تعزيز الثقافة الرقمية وكيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تعزيز الانخراط في العمل العام، عبر تشكيل مجالس بلدية لليافعين وإشراكهم في العمل المحلي في مناطقهم، وتعزيز الثقافة السياسية عبر تنظيم زيارات ميدانية لمجلس الأمة على سبيل المثال، وكذلك اتخاذ إجراءات من شأنها التسهيل على الشباب، من أجل الانخراط في النقابات المهنية، كإعفاء غير العاملين منهم من رسوم الانتساب، وتمويل منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بتمكينهم وتثقيفهم، بالإضافة إلى تطوير الخطاب الإعلامي الموجه إلى الشباب لمواجهة الشائعات والأخبار المضلّلة التي قد تؤثر على رغبتهم بالمشاركة.

الشق الآخر من التوصيات كان موجهاً إلى المؤسسات الرسمية والحكومية، خاصة وزارت التخطيط والشباب والشؤون السياسية، حيث كانت الدعوة إلى دعم مشاريع

تمكين الشباب وضمان استدامتها، وتعديل القوانين والأنظمة المتعلقة برعايتهم وتدريبهم في مجالات المشاركة في الحياة السياسية والعامة، إضافة إلى ذلك، فقد تطّرقت الوثيقة إلى الجوانب المتعلقة بالحريات العامة، وتطوير الخطاب الإعلامي، ومنح الشباب المساحة الكافية للتعبير عن الرأي، وتطوير المؤسسات والمنابر الإعلامية. كما تم التطرق إلى أهمية إجراء الدراسات التي تستهدف الشباب لما توفره من معطيات، وكذلك تحقيق التمكين الاقتصادي لهم عبر دعم مشاريعهم، وتعزيز دور مؤسسة التدريب المهني، وتقديم الحوافز للشركات التي تعمل على تشغيلهم.

تمكين المرأة

إنّ الهدف الاستراتيجي الذي سعت إليه اللجنة في مجال تمكين المرأة، هو وجود نساء ممّكنات سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، ضمن منظومة تشريعات وسياسات وممارسات وتوجُّهات ترسّخ العدالة الاجتماعية، وتوفّر فرصًا متساوية للمرأة، وقد ركّزت اللجنة في عملها على معايير عدة هي: المواطنة، المساواة، تكافؤ الفرص، العدالة في التمثيل وسيادة القانون. ولتحقيق هدف تمكين المرأة، جاء التركيز على المحاور التالية:

الآليات المؤسسية والإجرائية والسياسات العامة: لوحظ وجود فجوة بين التوجيهات وآليات التنفيذ والسياسات المتبعة، حيث ظهر على سبيل المثال، أنّ هناك غياب واضح للنساء عن مواقع صنع القرار خلال جائحة كورونا، كما أنّ هناك غياب

للمساواة والعدالة في العديد من القضايا التي تحتاج إلى إعادة نظر وتقييم، وأهمية العمل على متابعة وتقييم تطبيق الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020–2025)، والعمل على إدراج مؤشرات النوع الاجتماعي في الإحصاءات العامة، وإتاحتها وتسهيل الوصول إليها، بصورة تسهم في تعزيز ملاءمة الخطط والسياسات العامة لاحتياجات كلا الجنسين، ورفع الوعي المجتمعي، وخاصة وعي المرأة بحقوقها، وآليات حماية هذه الحقوق من قوانين وإجراءات تُتخَذ لهذه الغاية، وتعميمها على جميع المؤسسات المعنية بإنفاذها والعاملين فيها، وضمان التقيّد بها، والحد من تأثير الخلفيات المجتمعية والممارسات الخاطئة على تمتُّع المرأة بحقوقها المكفولة بموجب التشريعات والسياسات، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات رادعة لأيّ تصرف يمثّل تمييزًا ضد المرأة أو تقييدًا لحقوقها.

الأطر التشريعية: ركّزت توصيات اللجنة في هذا المجال على أهمية وجود ضمانة دستورية لتمكين المرأة وحمايتها من جميع أشكال التمييز، وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة، والإيعاز للحكومة ولديوان التشريع والرأي بالأخذ بمبدأ تأنيث النصوص التشريعية عند إعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات، لما لذلك من أثر في تطوير الثقافة المجتمعية، والحدّ من النظرة النمطية لأدوار كلٍّ من المرأة والرجل، وأن تشكّل نتائج عمل اللجنة الملَكيّة، خاصة تلك المتعلقة بمعالجة النصوص التشريعية التي تحمل تمييزًا صريحًا أو مبطّنًا ضد المرأة، نموذجًا في صياغة التشريعات مستقبلًا ومراجعتها، وتفعيل دور الإعلام في طمس المظاهر والصورة النمطية السلبية تجاه المرأة، ومراعاة النوع الاجتماعي في كافة السياسات والإجراءات

التي يتم اتخاذها، إضافة إلى النهوض بالبيئة الاقتصادية والتمكين الاقتصادي للمرأة وتوفير الحماية الاجتماعية لها، وتعزيز التوعية بحقوقها وقضاياها في المناهج التعليمية والمؤسسات التربوية والتعليمية، علاوة على ذلك، الاهتمام بالتمكين السياسي للمرأة، والذي جرى التأكيد عليه في مشروعي قانوني الانتخاب والأحزاب والتعديلات الدستورية1.

بعد أشهر مضنية من العمل، سعت الخطوة الملكية وما تلاها من خطوات تنفيذية من جانب اللجنة الملكية بلجانها الفرعية، إلى خلق مناخات إيجابية لدى مختلف فئات المجتمع الأردني، وذلك من خلال:

1- اقتراح مشروع قانون انتخاب من شأنه الانتقال، ولو بشكل تدريجي، من الحالة الراهنة المتمثلة بانتخاب برلمان وفق أسّس فردية وتأثير كبير للحكومة، إلى واقع نيابي حزبي بالمعنى الصحيح، بحيث ينتخب المواطن وفق أسّس برامجية، ويقوم بمحاسبة الأحزاب عند تطبيق برامجهم، والانتهاء من الحديث عن ضرورة جاهزية الأحزاب قبل تعديل التشريعات، والانطلاق في مسيرة الإصلاح، حيث باتت هناك أهمية للتجربة، وإن كانت تجربة الأحزاب تلك متواضعة في بداياتها.
2- جاءت مخرجات اللجنة من رحم نقاشات واسعة ومعمقة، شارك فيها الجميع وكان الحرص على أن تكون توافقية، حيث بدأت من جمهور المواطنين، مروراً

[1] وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

باللجان الفرعية، ثم كامل أعضاء اللجنة، إضافة إلى الضمانة الملكية بوصولها إلى مجلس النواب دون أي تدخلات.

3- شكّلت تجربة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية مرحلة مفصلية من مراحل الإصلاح السياسي، فقد حاولت وضع خارطة طريق قائمة على الإصلاح المتدرج الذي سيصل إلى برلمانات حزبية وحكومات برلمانية، كما أنّ اللجنة جهدت في محاولة تغطية كافة الجوانب التي من شأنها تعزيز المشاركة في الحياة العامة والسياسية، مُشيرة في توصياتها إلى أدوار كافة الأطراف المعنية في السلطات الثلاث، وكذلك أدوار جمهور المواطنين.

4- إنّ النجاح في تحقيق ما أوصّت به اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، يستدعي أن يرافقه سياسات وإجراءات حكومية محفزة لآليات التنفيذ، وكذلك العمل بشكل متوازي على معالجة الأزمة الاقتصادية والمعيشية للمواطن، فتحقيق التحول الديمقراطي القائم على المشاركة السياسية الفاعلة، لا يمكن فصله في السياق الأردني عن التطور الاقتصادي، فالأخير هو من يدفع الناس للخروج مطالبين بإصلاحات اقتصادية في ظل ازدياد الأعباء الاقتصادية.

5- من الضـــروري الاقتراب أكثر من الرأي العام، في ظل تعدّد أدوات التأثير فيه وتوفير مناخات من الشـفافية والانفتاح في تقديم المعلومة وتوضـيح الموقف، وعدم جعل الرأي العام، وخصـوصـاً لفئة الشـباب، عُرضـة للشـائعات التي قد تؤدّي إلى مزيد من أزمة الثقة، وبالتالي إعاقة جهود تطبيق مخرجات اللجنة.

الملاحق

الملحق (1): التعديلات الدستورية التي أقّرتها لجنة تحديث المنظومة السياسية

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
	حقوق الأردنيين وواجباتهم	حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم
المادة 6	1. الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. 2. الدفاع عن الوطن وأرضه ووحدة شعبه، والحفاظ على السلم الاجتماعي، واجب مقدس على كل أردني. 3. تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين. 4. الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقّوي أواصرها وقيمها. 5. يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة، ويرعى النشىء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال.	تعديل الفقرة الخامسة لتصبح: 5. يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويعـــــزّز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشىء ويمنع الإساءة والاستغلال. إضافة فقرتين جديدتين بالنصين التاليين: 6. تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع، بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف، وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز. 7. تكفل الدولة، ضمن حدود إمكانياتها، تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافية، وتنمية

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
		قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم، وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون.
المادة 52	لرئيس الوزراء أو للوزير الذي يكون عضوًا في أحد مجلسي الأعيان والنواب، حق التصويت في مجلسه وحق الكلام في كلا المجلسين، أما الوزراء الذين ليسوا من أعضاء أحد المجلسين، فلهم أن يتكلموا فيهما دون أن يكون لهم حق التصويت، وللوزراء أو من ينوب عنهم، حق التقدم على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين، والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يتقاضى في الوقت ذاته مخصّصات العضوية في أي من المجلسين.	لرئيس الوزراء أو للوزير أو من ينوب عنهم حق الكلام في مجلسَي الأعيان والنواب، ولهم حق التقدم على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين.
المادة 53	1. تعقد جلسة الثقة بالوزارة أو بأي وزير منها، إما بناء على طلب رئيس الوزراء، وإما بناء على طلب موقع من عدد لا يقل عن عشرة أعضاء من مجلس النواب. 2. يؤجل الاقتراع على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها عشرة أيام، إذا طلب ذلك الوزير المختص أو هيئة الوزارة، ولا يحل المجلس خلال هذه المدة. 3. يترتب على كل وزارة تؤلف، أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها، إذا كان المجلس منعقدًا، وأن تطلب الثقة على ذلك البيان. 4. إذا كان مجلس النواب غير منعقد، يدعى للإنعقاد لدورة استثنائية، وعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها	تعديل الفقرة الأولى لتصبح: 1. تعقد جلسة الثقة بالوزارة أو بأيّ وزير منها، إما بناء على طلب رئيس الوزراء، وإما بناء على طلب موقع من عدد لا يقل عن (25%) من أعضاء مجلس النواب. إضافة فقرة جديدة للمادة لتصبح الفقرة السادسة منها، مع إعادة ترقيم الفقرات: 6. يتوجب على أي وزارة، أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى أي مجلس نواب جديد، وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر واحد من تاريخ اجتماع هذا المجلس. تعديل الفقرة السابعة لتصبح:

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
	الوزاري، وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر من تاريخ تأليفها. 5. إذا كان مجلس النواب منحلّا ، فعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري، وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر من تاريخ اجتماع المجلس الجديد. 6. لأغراض الفقرات (3) و(4) و(5) من هذه المادة، تحصل الوزارة على الثقة، إذا صوّتت لصالحها الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب.	7. لأغراض الفقرات (3) و(4) و(5) و (6) من هذه المادة، تحصل الوزارة على الثقة، إذا صوّتت لصالحها الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب.
المادة 2/54	إذا قرّر المجلس عدم الثقة بالوزارة بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد أعضائه، وجب عليها أن تستقيل.	إذا قرّر المجلس عدم الثقة بالوزارة بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد أعضائه، وجب عليها أن تستقيل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الوزارة التي تليها.
المادة 56	لمجلس النواب حق إحالة الوزراء إلى النيابة العامة، مع إبداء الأسباب المبررة لذلك، ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب.	لمجلس النواب حق إحالة الوزير العامل إلى النيابة العامة، مع إبداء الأسباب المبررة لذلك، ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب.
المادة 2/59	للمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص الدستور، إذا طلب اليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء، أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأغلبية، ويكون قرارها نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية.	للمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص الدستور، إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء، أو بقرار يتخذه ما لا يقل عن (25%) من أعضاء أي من مجلسي الأعيان أو النواب، ويكون قرارها نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية.

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
المادة 1/60	للجهات التالية، على سبيل الحصر، حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستورية في دستورية القوانين والأنظمة النافذة: أ- مجلس الأعيان. ب- مجلس النواب. ج- مجلس الوزراء.	يقتصر حق الطعن المباشر في دستورية القوانين والأنظمة النافذة لدى المحكمة الدستورية، على كل من: أ- ما لا يقل عن (25%) من أعضاء مجلس الأعيان أو من أعضاء مجلس النواب. ب- مجلس الوزراء.
المادة 64	يُشترط في عضو مجلس الأعيان، زيادة على الشروط المعينة في المادة (75) من هذا الدستور، أن يكون قد أتمّ أربعين سنة شمسية من عمره، وأن يكون من إحدى الطبقات الآتية: رؤساء الوزراء والوزراء الحاليون والسابقون، ومن أشغل سابقًا مناصب السفراء والوزراء المفوضين ورؤساء مجلس النواب ورؤساء وقضاة محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف النظاميــة والشرعيـــــة والضباط المتقاعدون، من رتبة أمير لواء فصاعدًا، والنواب السابقون الذين انتخبوا للنيابة لا أقل من مرتين، ومن ماثل هؤلاء من الشخصيات الحائزين على ثقة الشعب واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن.	يُشترط في عضو مجلس الأعيان، زيادةً على الشروط المعيَّنة في المادة (75) من هذا الدستور، أن يكون قد أتمّ أربعين سنة شمسية من عمره، وأن يكون من إحدى الفئات الآتية: رؤساء الوزراء والوزراء السابقون، والذين أشغلوا مناصب قيادية، ورؤساء مجلس النواب ورؤساء وقضاة محكمة التمييز والمحكمة الإدارية العليا والمحكمة العليا الشرعية والضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعدًا، والنواب السابقون الذين انتخبوا للنيابة لا أقل من مرتين، ومن ماثل هؤلاء من الشخصيات الحائزين على ثقة الشعب واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن.
المادة 2/67	تنشأ بقانون هيئة مستقلة تدير الانتخابات النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقًا لأحكام القانون، ولمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة، بإدارة أي	تنشأ بقانونٍ هيئةٌ مستقلّة يناط بها: أ- إدارة الانتخابات النيابية والبلدية وأيّ انتخابات عامة وفقًا لأحكام القانون، ولمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة بإدارة أيّ

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
	انتخابات أخرى أو الإشراف عليها، بناء على طلب الجهة المخولة قانونًا بإجراء تلك الانتخابات.	انتخابات أخرى أو الإشراف عليها، بناء على طلب الجهة المخوّلة قانونًا بإجراء تلك الانتخابات. ب- النظر في طلبات تأسيس الأحـزاب السياسيـــــة ومتابعة شؤونها وفقًا لأحكام القانون.
المادة 69	1. ينتخب مجلس النواب في بدء الدورة العادية رئيسًا له لمدة سنتين شمسيتين، ويجوز إعادة انتخابه. 2. إذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية، ولم يكن له رئيس، فينتخب المجلس رئيسًا له لمدة تنتهي في أول الدورة العادية.	تعديل الفقرة الأولى لتصبح: 1.ينتخب مجلس النواب في بدء الدورة العادية رئيسًا له لمدة سنة شمسية واحدة، ويجوز إعادة انتخابه. إضافة فقرتين جديدتين بالنصين التاليين: 3. يفقد رئيس مجلس النواب منصبه في أي من الحالات التالية: أ- الاستقالـــة، وتعتـــبر نافـــذة مـــن تاريخ تقديمهـــا إلى الأمانة العامـــة للمجلـــس. ب- الوفاة. ج- بقرار يصدر عن ثلثي أعضاء المجلس. ٤ .إذا شغر منصب رئيس مجلس النواب لأيّ من الأسباب الواردة في الفقرة (3) من هذه المادة أو لأيّ سبب آخر، يتولى نائب الرئيس رئاسة المجلس إلى حين انتخاب رئيس جديد، خلال مدة أسبـــوعين من تاريـــخ شغور

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
		المنصب، لاستكمال المدة المتبقية لرئاسة المجلس.
المادة 70	يُشترط في عضو مجلس النواب زيادة على الشروط المعينة في المادة (75) من هذا الدستور، أن يكون قد أتم ثلاثين سنة شمسية من عمره.	يُشترط في عضو مجلس النواب زيادةً على الشروط المعيَّنة في المادة (75) من هذا الدستور وفي قانون الانتخاب، أن يكون قد أتمّ خمسًا وعشرين سنة شمسية من عمره.
المادة 1/71	يختص القضاء بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب، ولكل ناخب من الدائرة الانتخابية، أن يقدم طعنًا إلى محكمة الاستئناف التابعة لها الدائرة الانتخابية للنائب المطعون بصحة نيابته، من دائرته الانتخابية خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية يبين فيه أسباب طعنه، وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن، وتصدر أحكامها خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تسجيل الطعن لديها.	تختص محكمة التمييز بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب وفقًا لأحكام القانون، على أن يقدم الطعن خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية، وعلى المحكمة الفصل في الطعن خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يومًا من تاريخ تسجيل الطعن لديها ، وتكون قراراتها قطعية.
المادة 72	يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس النواب أن يستقيل بكتاب يقدمه إلى رئيس المجلس، وعلى الرئيس أن يعرض الاستقالة على المجلس ليقرر قبولها أو رفضها.	يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس النواب أن يستقيل بكتاب يقدمه إلى رئيس المجلس، وتعتبر الاستقالة نافذة من تاريخ تقديمها.
المادة2/74	الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها.	تعديل الفقرة الثانية من المادة لتصبح: الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها قبل الأشهر الأربعة الأخيرة التي تسبق انتهاء مدة المجلس، تستقيل خلال أسبوع من

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
		تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها.
المادة 1/75	لا يكون عضوًا في مجلسي الأعيان والنواب: أ- من لم يكن أردنيًّا. ب- من كان محكومًا عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونيًّا. ج- من كان محجورًا عليه ولم يرفع الحجر عنه. د- من كان محكومًا عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه. ه- من كان مجنونًـــا أو معتوهًـــا. و- من كان من أقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص.	لا يكون عضوًا في مجلسي الأعيان والنواب: د- من كان محكومًا عليه بالحبس مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه. ه - من لم يكن كامل الأهلية.
المادة 2/75	يمتنع على كل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أثناء مدة عضويته، التعاقد مع الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو الشركات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة، أو أي مؤسسة رسمية عامة، سواء كان هذا التعاقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، باستثناء ما كان من عقود استئجار الأراضي والأملاك، ومن كان مساهمًا في شركة أعضاؤها أكثر من عشرة أشخاص.	يمتنع على كل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أثناء مدة عضويته، أن يتعاقد مع الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة، أو أي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة، سواء كان هذا التعاقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يؤجرها أو يبيعها شيئًا من أمواله، أو يقايضها عليه، ولا يبرم معها أي عقد كان، وإذا تلّقى هدية نقدية أو عينية، بسبب العضوية أو بمناسبتها،

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
		تؤول ملكيتها إلى الخزانة العامة للدولة وعلى النحو الذي ينظمه القانون.
المادة 3/75	إذا حدثت أي حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة لأي عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أثناء عضويته، أو ظهرت بعد انتخابه، أو خالف أحكام الفقرة (2) من هذه المادة، تسقط عضويته حكمًا، ويصبح محله شاغرًا، على أن يرفع القرار إذا كان صادرًا من مجلس الأعيان إلى جلالة الملك لإقراره.	إذا حدثت أي حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة لأي عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أثناء عضويته، أو ظهرت بعد انتخابه، أو خالف أحكام الفقرة (2) من هذه المادة، تسقط عضويته حكمًا، ويصبح محله شاغرًا.
المادة 76	مع مراعاة أحكام المادة (52) من هذا الدستور، لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأعيان أو النواب وبين الوظائف العامة، ويقصد بالوظائف العامة، كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العامة، ويشمل ذلك دوائر البلديات، وكذلك لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأعيان ومجلس النواب.	1. لا يجوز الجمع بين عضوية كل من: أ- مجلس الأعيان أو مجلس النواب وبين منصب الوزارة. ب- مجلس الأعيان أو مجلس النواب وبين الوظيفة العامة أو ما يماثلها، والتي يتقاضى شاغلها أي مبالغ من الأموال العامة، بما فيها أمانة عمان والبلديات ومجالس المحافظات. ج- مجلس الأعيان ومجلس النواب. 2. يتقاضى أعضاء مجلسي الأعيان والنواب مخصصات العضوية التي يحدّدها القانون، وإذا جرى تعديل المخصصات، لا ينفذ التعديل إلا بدءًا من مجلس الأعيان أو

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
		مجلس النواب التالي للمجلس الـــذي أقر التعديل.
المادة 84	1. لا تعتبر جلسة أي من المجلسين قانونية، إلا إذا حضرتها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس، وتستمـــر الجلســـة قانونية ما دامت هذه الأغلبية حاضرة فيها. 2. تصـــدر قـرارات كل من المجلسين بأكثرية أصـــوات الأعضـــاء الحاضرين، مـــا عدا الرئيس، إلا إذا نصّ هذا الدستور على خلاف ذلك، وإذا تســـاوت الأصوات فيجب على الرئيـــس أن يعطـــي صوت الترجيح. 3. إذا كان التصويت متعلقًا بالدستور أو بالاقتراع على الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء، فيجب أن تعطى الأصوات بالمناداة على الأعضاء بأسمـائهـــم وبصـــوت عال.	إضافة فقرة جديدة لتصبح الفقرة الثالثة من هذه المادة، مع إعادة ترقيم الفقرات: تَصـــدر قرارات كل من المجلسين بموافقة ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين، إذا كان القرار متعلقًا بالقوانين الناظمة للانتخاب والأحزاب السياسية والقضاء والهيئة المستقلة وديوان المحاسبة والنّزاهة ومكافحة الفساد، وتطبّق أحكام هذه الفقرة اعتبارًا من مجلس الأمّة التالي للمجلس الذي يقر إضافتها.
المادة 1/86	لا يوقف أحد أعضاء مجلسي الأعيان والنواب، ولا يحاكم خلال مدة اجتماع المجلس، ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب إليه قرار بالأكثرية المطلقة بوجود سبب كاف لتوقيفه أو لمحاكمته، أو ما لم يقبض عليه في حالة التلبس بجريمة جنائية، وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة يجب إعلام المجلس بذلك فورًا.	لا يوقف أحد أعضاء مجلسي العيان والنواب خلال مدة اجتماع المجلس، ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب إليه قرار بالأكثرية المطلقة بوجود سبب كاف لتوقيفه، أو إذا تم القبض عليه في حالة التلبس بجريمة جنائية، وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة يجب إعلام المجلس بذلك فورًا.

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
المادة 88	إذا شغر محل أحد أعضاء مجلسي الأعيان والنواب بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب، باستثناء من صدر بحقه قرار قضائي بإبطال صحة نيابته، فعلى المجلس المعني إشعار الحكومة أو الهيئة المستقلة للانتخاب إذا كان نائبًا بذلك، خلال ثلاثين يومًا من شغور محل العضو، ويملأ محله بطريق التعيين إذا كان عينًا، أو وفق أحكام قانون الانتخاب إذا كان نائبًا، وذلك في مدى شهرين من تاريخ إشعار المجلس بشغور المحل ،وتدوم عضوية العضو الجديد إلى نهاية مدة المجلس.	إلغاء النص الحالي والاستعاضة عنه بالنص التالي: إذا شغر محل أحد أعضاء مجلسَي الأعيان والنواب بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب، باستثناء مَن صدر بحقه قرار قضائي بإبطال صحة نيابته، يُملأ محله إن كان عينًا بطريق التعيين من الملك، وإذا كان نائبًا يقوم المجلس بإشعار الهيئة المستقلّة خلال ثلاثين يومًا من شغور محل العضو، ويُملأ محلُّه وفق أحكام قانون الانتخاب خلال ستين يومًا من تاريخ الإشعار بشغور المحل، وتدوم عضوية العضو الجديد إلى نهاية مدة المجلس.
المادة 92	إذا رفض أحد المجلسين مشروع أيّ قانون مرتين، وقبله المجلس الآخر معدلًا أو غير معدل، يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان لبحث المواد المختلف فيها، ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين، وعندما يرفض بالصورة المبينة آنفًا، لا يقدم مرة ثانية إلى المجلس في الدورة نفسها.	1. إذا رفض أحد المجلسين مشروع أي قانون مرتين وقبله المجلس الآخر معدلًا أو غير معدل، يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان لبحث المواد المختلف فيها، ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين، وعندما يرفض المشروع بالصورة المبينة آنفًا، لا يقدم مرة ثانية إلى المجلس في الدورة نفسها. 2. لمجلسي الأعيان والنواب، وفقًا للنظام الداخلي لكل منهما، تشكيل لجنة مشتركة لبحث المواد المختلف فيها لمشروع أي قانون،

الرقم	النص الدستوري الحالي	النص الدستوري المقترح
		والتوافق على صيغة نهائية ورفع توصياتها للمجلسين.
المادة 1/112	يقدم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيهما وفق أحكام الدستور، وتسري عليهما نفس الأحكام المتعلقة بالموازنة في هذا الدستور، وتقدم الحكومة الحسابات الختامية في نهاية ستة شهور من انتهاء السنة المالية السابقة.	يقدم مشروع قانون الموازنة العامة متضمنًا موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيه وفق أحكام الدستور، وتقدم الحكومة البيانات المالية الختامية في نهاية ستة أشهر من انتهاء السنة المالية السابقة.
المادة 119	يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها: 1. يقدم ديوان المحاسبة إلى مجلسي الأعيان والنواب تقريرًا عامًا يتضمن المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وآراءه وملاحظاته ، وذلك في بدء كل دورة عادية وكلما طلب أحد المجلسين منه ذلك. 2. ينص القانون على حصانة رئيس ديوان المحاسبة.	إضافة فقرة جديدة لتصبح الفقرة الثانية من المادة، مع إعادة ترقيم الفقرات: ٢ .على مجلسي الأعيان والنواب مناقشة تقرير ديوان المحاسبة خلال الدورة التي يقدم فيها، أو الدورة العادية التي تليها على الأكثر.

الفصل التاسع

قراءة في فرص وتحدّيات مشروع الشام الجديد

مقدمة

مشروع الشام الجديد هو مشروعٌ اقتصاديٌ تحاول دول (الأردن، العراق، مصر) تحقيقه على الأرض ليكون نموذجاً للتكامل الاقتصادي، ليسهم في معالجة التحدّيات الاقتصادية التي تواجها، خاصة الأردن ومصر، غير أنّ هذا المشروع الواعد، يواجه معوقات تُضعف فرص نجاحه بالشكل المراد، ذلك لما له من آثارٍ سياسية قد تتجسّد في المنطقة، لذلك يحاول الفصل تسليط الضوء على مفهوم وأهمية هذا المشروع. فمع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتعاظم تأثيرها في السياسة الدولية، وفي ظل نظامٍ عالمي يتمركز على الاعتماد المتبادل بين الدول، تحاول بعض الدول ضمان أمنها واستقرارها وتحسين اقتصادياتها، وذلك من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي، حتى يصبح الأمن والاستقرار مصلحة مشتركة، وأولوية داخل أراضيها وعلى حدودها، خاصة وأنّ هذه الدول لا تمتلك القدرة العسكرية والنفوذ الإقليمي والدولي لتكون لاعباً محورياً يرسم سياسات المنطقة بما يخدم مصالحها، لذلك، فقد شرعت كل من العراق، مصر والاردن إلى إقامة تكتلٍ اقتصادي فيما بينها، يحقّق ويحفظ مصالحها الاقتصادية في ملفات الطاقة والتبادل التجاري والصناعة، لما لهذه العناصر من دور في إنعاش الاقتصاديات الوطنية.

مفهوم ومقوّمات ومعوقات تحقيق التكامل الاقتصادي

لقد بات تطوير وتوسيع مستوى التعاون بين الدول حاجةٌ مُلّحة، خاصة في المناطق التي تشهد صراعاتٍ سياسية وحروباً بالوكالة، كمنطقة الشرق الأوسط، وذلك على غرار ما شهدته العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، من تنوعٍ في أشكال التعاون والتنسيق بين الدول، وارتفاعٍ في درجة الاعتماد المتبادل بينها، في محاولةٍ إلى تحقيق أهدافها، وخلق حالةٍ من الأمن والاستقرار الدوليين عبر بوابة الاقتصاد.

أخذت أشكال ومستويات التعاون الدولي تتطور مع مرور الوقت، وذلك عبر إنشاء المنظمات الإقليمية والدولية، وتوقيع اتفاقيات التعاون والشراكة الثنائية أو الجماعية، ومن ضمن أشكال ومستويات التعاون التي باتت من السلوكيات المؤثرة في العلاقات الدولية، هو "التكامل"، والذي قد يكون سياسياً أو اقتصادياً بين الدول.

عُرّف اصطلاح "التكامل" من ناحية لغوية في الفكر الغربي، ووفق ما ورد في قاموس أكسفورد، بأنّه تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة مع بعضها البعض وتجميعها. أمّا قاموس لسان العرب، فقد عرّف "التكامل" بأنه التمام، وهو مشتقٌ من الفعل "كمّل" أو "كامل" شيء، بمعنى تمت أجزاءه.

أمّا مفهوم مصطلح "التكامل الدولي"، فإنّه يعني بأنّ تسود حالة التكامل بين الدول، وتعريف التكامل يختلف من علمٍ لآخر، فعلم السياسة يُعرّف التكامل بأنّه العلاقة التي يحدث بموجبها تعديلٌ على سلوك الدول قبل الدخول في حالة التكامل، أمّا التكامل في

علم الاقتصاد، يعني انضمام عدة وحدات إنتاجية إلى بعضها البعض، بُغية التوفير في كُلف الإنتاج، وانضواء صناعات مختلفة تحت إدارة واحدة لتكمل بعضها بعضاً.

أمّا في العلاقات الدولية، يُعرّف التكامل بأنه ظهور كيان فوق قومي، يضم مجموعة من الدول، وتتخذ فيه القرارات، وتُمارس فيه السلطات والصلاحيات، بحيث تكون هذه الصلاحيات والقرارات مُلزمة لجميع الدول الأعضاء، ويتوجب عليها الالتزام بما يتخذه هذا الكيان الجديد، الناتج عن إجماع في إرادة الدول الأعضاء.

عرّف ميتراني التكامل بأنه انتهاج خطوات عملية وتدريجية، تبدأ من القاعدة وتنتهي بالقمة، بحيث يجري التركيز على التعاون في قطاعٍ واحد في المجالات الاجتماعية والاقتصادية كخطوة أولى، ثم يجري التوسع والتعميم على باقي القطاعات.

أمّا كارل دوويتش، فقد عرّف التكامل من جانبه بأنّه الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة في مكانٍ معين شعوراً كافياً بالجماعة، وممثلاً في مؤسساتها، إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بصورةٍ سلمية.

كما عرّف بينتلاند التكامل بأنّه عملية يلجأ إليها عضوان أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية، بهدف تكوين جسم أو كيان دولي جديد.

يمكن القول إنّ هناك اتجاهات لتعريف التكامل الاقتصادي، الأول هو اتجاه عام، يعرّف التكامل بأنّه شكل من أشكال التعاون والتنسيق بين الدول، دون أن يؤثّر هذا التعاون على سيادتها. أمّا الاتجاه الثاني، يُعرّف التكامل بأنّه عملية تطوير العلاقات بين الدول، وصولاً إلى أنماط جديدة مشتركة من التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

بصورةٍ عامة، يمكن اعتبار التكامل أنّه طريق لتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وزيادة درجة الاعتماد المتبادل، ما يستدعي ضرورة تأطير التفاعلات الجديدة، مع ضرورة أن تتم هذه التفاعلات في مناخ جيوسياسي ملائم. يتضمن التكامل أيضاً ضمان حركة رؤوس الأموال والسلع ومختلف عوامل الإنتاج، بحيث تصل حرية حركتها إلى مستوى يُلغي القيود الاقتصادية بين الدول الساعية إلى التكامل. (طويل 2018)

تعتبر اللغة والدين وتشابه القيم والموقع الجغرافي مقوّمات هامة، تسهم جميعها في نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول، إلّا أنّ هناك مقومات رئيسية أخرى، لا بد من توافرها لنجاح تجارب التكامل الاقتصادي. ويمكن تلخيص هذه المقوّمات فيما يلي:

1- توفر وتنوّع الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والرقعة الجغرافية الواسعة.

2-توفر الموارد البشرية المؤهلة وذات االتخصصات المتنوعة، والتي تشكّل القوى العاملة والسوق المستهلك للمنتجات.

3- توفر رؤوس الأموال، وذلك لتتمكن التكتلات أو الدول المشاركة في منظومة التكامل الاقتصادي من تنفيذ المشاريع والاستثمارات الاقتصادية التي جرى التوافق على تنفيذها.

4-الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والذي من شأنه تعزيز أهمية التكامل الاقتصادي والدول المشاركة فيه.

5-توفر التقنية التكنولوجية المتطورة.

فيما يتعلق بالعوامل التي من شأنها إعاقة التكتلات الاقتصادية وعرقلة جهود التكامل الاقتصادي، يمكن إجمالها بثلاثة أنواع هي: عوامل اقتصادية، عوامل سياسية، وأخرى تنظيمية.

بالنسبة للعوامل الاقتصادية، تتمثل في: غياب التنوع في أنماط الإنتاج، ضعف الصناعات التحويلية، التفاوت في أسعار عناصر ومستلزمات الإنتاج، عدم توفر البنية التحتية كشبكات الطرق والمواصلات على اختلاف أشكالها، لغايات النقل البري والبحري والجوي، اختلاف مستوى الدخل، إضافة إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول، ما يعني اختلاف السياسات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، تختلف الدول في سياساتها المتعلقة بالرسوم الجمركية والضرائب، الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً في آليات التكامل الاقتصادي.

وتتمثل الأسباب السياسية في: غياب الاستقرار الإقليمي، الخشية الدائمة من تعرض الدولة لأيّ تهديدات أو أخطار خارجية، تضارب في المصالح االسياسية، والذي قد يظهر مع مرور الوقت. (قاسم 2011).

وبناء على ما سبق، فإنّ التجارب العربية السابقة التي حاولت خلق نماذج للتكامل الاقتصادي قد فشلت في تحقيق أهدافها، وذلك لعدة أسباب، جميعها تؤشر على وجود حالة من عدم الثقة بين الدول، ما يعرقل إمكانية نجاح أي فكرة للتكتل أو التكامل الاقتصادي.

أمّا الأسباب التنظيمية، فإنها تتمثل في: عدم دقّة نصوص الاتفاقيات بين الدول، وعدم توفر البيانات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول الأخرى.

مشروع التكامل الاقتصادي العراقي الأردني المصري، أو ما يُعرف بالشام الجديد

منذ أكثر من ثلاثين عاماً، لم تظهر أيّ كيانات تشكّل بوادراً للعمل العربي المشترك، على غِرار مجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. حيث لا يزال بعض من تلك الكيانات موجوداً دون أن يكون له دور مؤثراً، ومنها ما أصبح غير موجود، بسبب التطورات الإقليمية في المنطقة العربية التي عظّمت من الفرقة العربية، وباعدت من فرص التعاون والتكامل العربي.

تتمثل تلك التطورات في غزو العراق للكويت، وحالة الانقسام في المواقف العربية التي شهدتها، واحتلال العراق عام 2003. ثم جاءت ثورات الربيع العربي التي ولدّت اضطرابات في الإقليم، نتج عنها تحدّيات أمنية واقتصادية وسياسية، حيث لجأت بعض الدول إلى استقطاب غيرها للتنافس على تقاسم النفوذ في المنطقة، ما أدّى إلى تفاقم حالة الانقسام في الصف العربي، وبالتالي انشغال الدول بأزماتها الداخلية التي خلّفتها تلك الثورات.

يعكس ظهور التكتلات العربية بين دولتين أو أكثر، على الرغم من وجود جامعة الدول العربية، حجم التباين في المواقف العربية، كما يشير إلى مدى الضعف في أداء جامعة

الدول العربية، التي لم تتمكن من تقريب وجهات النظر في المواقف العربية المتباينة وتوحيدها على مر السنين، ما يدفع الدول العربية إلى الإسراع في إنشاء كيانات مشتركة، تضم عدد منها تبعاً لمصالحها.

بعد مجمل هذه التطورات، جاء المشروع الذي أطلق عليه "الشام الجديد"، والذي سبق وطرح في دراسة أعدّها البنك الدولي في آذار 2014، شملت آنذاك الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق وتركيا ومصر، ومن ثمّ، أعيد طرح المشروع في زمن رئيس وزراء العراق الأسبق حيدر العبادي، وتمّ عرضه على كل من مصر والأردن بهدف بناء مصالح مشتركة.

بالنسبة لإسرائيل، لم تكن لتضيع هكذا فرصة من أجل تعزيز علاقاتها مع مصر والأردن، وتوسيع قاعدة اتفاقاتها التطبيعية مع الدول العربية، لذلك حاولت الدخول في هذا المشروع، حيث تعمل على تشييد سكة حديد تصل إلى العراق ودول الخليج، وبالمقابل، يتم إنشاء أنبوب نفطي يعبر الأردن إلى إسرائيل، ومن ثمّ يمتد للمتوسط والقارة الأوروبية. (منصور 2020).

ما هو مشروع الشام الجديد؟

في عام 2019، بدأت اللقاءات في ضوء التحولات الجيوسياسية في المنطقة على مستوى القمّة وعلى مستوى وزراء الخارجية، حيث عقدت القمّة الأولى في آذار في بغداد، تبعها

اجتماع آخر خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة من ذات العام، أمّا القمّة الثالثة التي أعيد فيها طرح المشروع، والتي ذُكّر بأنّه مشروع مدينة اقتصادية عراقية مصرية أردنية، حيث جرى فيها الاتفاق على تعزيز مشروع الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية بين الدول الثلاث، وتوفير منفذ لتصدير النفط العراقي عبر الأردن ومصر، من خلال المضي باستكمال خط الغاز العربي، وإنشاء خط نقل النفط الخام من البصرة إلى العقبة، والعمل على شبكات نقل الغاز بين العراق ومصر عبر الأردن، أمّا عن مسمّى " الشام الجديد" ، فقد أطلقه رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي خلال زيارته إلى الولايات المتحدة في شهر آب. (منصور 2021)

يقوم المشروع بشكل أساسي على النفط العراقي والأيدي العاملة المصرية، في حين يكون دور الأردن هو صلة الوصل، حيث سيتم مد أنبوب النفط من البصرة وحتى ميناء العقبة، ومنها إلى مصر. حيث أنّه من المتوقع أن تتّسع دائرة المشروع ليضم دولاً أخرى، في محاولة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة.

وفي هذا السياق، يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول المشروع الثلاث نحو (500) مليار دولار، وقُدّر التبادل التجاري بين الدول الثلاث نحو (2.4) مليار دولار في العام 2020، وقدّرت الكثافة البشرية بـ (150) مليون نسمة.

جدول رقم(1)(موقع الشرق 2021)

حجم الاقتصاد للدول الثلاث خلال عامي 2021/2020 (مليار دولار)

الدولة	2020	2021
العراق	172.12	190.73
مصر	361.85	394.28
الأردن	43.48	44.98

تُظهر المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، تفاوتاً في حجم اقتصادات الدول الثلاث، الأمر الذي قد يؤثر في آليات التعامل بين دول المشروع وفاعليته، في ظل الفجوة في حجم الاقتصادات، إضافة إلى أنّ ما يميّز الأرقام أعلاه، هو ارتفاعها في العام 2021 مقارنة بالعام 2020.

أهم المشاريع الاقتصادية بين الدول الثلاث

1-مشروع الربط الكهربائي: حيث اتفقت الدول الثلاث على تعزيز مشروع الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية بينها، وكذلك ربط شبكات نقل الغاز بين مصر والعراق عبر الأردن، وتطوير التعاون في مشاريع الطاقة المتجددة والطاقة الكهربائية

وتبادل الخبرات، وكذلك تهيئة مناخ استثماري لدعم شركات القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الآنفة الذكر في الدول الثلاث.

2-تجسيد التعاون في قطاعيّ الصناعة والزراعة: وذلك عبر استكمال مشروع شركة إقليمية لتسويق المنتجات الزراعية، وتوقيع بروتوكول لتطوير التعاون في المجال الزراعي. أمّا على الصعيد الصناعي، فقد اقترح الأردن مذكرة تفاهم للتكامل الصناعي بين الدول الثلاث، وقد تمّ توقيعها مع الجانب المصري، ومن المتوقع أن توقّع في الفترة المقبلة مع الجانب العراقي.

3-مشروع النقل: حيث اتفقت جميع الأطراف على السماح بتنقل المسافرين بين الدول الثلاث بتذكرة شاملة وموّحدة، إضافة إلى تسهيل إجراءات منح التأشيرات، والعمل على توأمة الأكاديميات البحرية بين الدول الثلاث.

أمّا فيما يخص الإجراءات التنفيذية للمضي قُدماً في تطبيق آليات التعاون، فقد تمّ الاتفاق على تناوب وزارات خارجية الدول الثلاث على مهام السكرتاريا، أو ما يُعرف بالأمانة العامة للمشروع، بحيث تتولى كل دولة هذه المهمة لمدة سنة، سعياً إلى تطبيق معايير المؤسسية في تنفيذ المشروع الثلاثي العربي. (الشاعر 2021).

الأهداف الاقتصادية المنتظرة من مشروع الشام الجديد

تحاول الدول الثلاث من خلال هذا المشروع، خلق حالة من التكامل الاقتصادي، تسهم في تحقيق الأهداف التالية:

1. خلق سوق استهلاكية ضخمة لمنتجات تلك الدول، حيث يشكّل هذا السوق ما نسبته (33)% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

2. توظيف موارد الدول الثلاث الطبيعية والبشرية، وما تتمتع به من ميزات اقتصادية في خدمة الدول الثلاث، ومن الميزات التنافسية لمصر على سبيل المثال، أنّه من المتوقع أن تصل صادراتها من الغاز إلى (12.5) مليون طن نهاية عام 2022، حيث ستصبح من الدول العشرة الأكثر تصديراً للغاز على مستوى العالم، أمّا العراق، فيعد ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، بمعدّل إنتاج يصل إلى (4) ملايين برميل يومياً في الظروف الطبيعية.

بالنسبة للميزة التنافسية للأردن، فهي تتمثل في حيويته في قطاعات الصحة والتعليم والصناعات الدوائية والكيماوية والتحويلية، إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يشّكل حلقة الوصل الرئيسية للمشاريع المتعلقة بالطاقة.

بصورة عامة، فإنّه من شأن إيجاد حالة من التكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث، خلق واقع اقتصادي جديد في المنطقة، إضافة إلى إنعاش المؤشرات الاقتصادية لتلك الدول، خاصة وأنّه يتوفر في هذا المشروع عناصر الطاقة والقوى البشرية والأهمية الجغرافية،

وكذلك الأسواق الاستهلاكية والمدن الصناعية، ما يعني وجود مجالات واسعة لتطوير القدرات الإنتاجية. (التل 2021).

3. تشجيع دول أخرى للانضمام للمشروع، كسوريا ولبنان، خاصّة أنّ الأخيرتين ستحقّقان مكاسب اقتصادية في مجالات الطاقة الكهربائية، في ظل الدعم الأمريكي الساعي إلى توفيرها إلى لبنان، وذلك عبر مشروع يتم فيه توليدها في الأردن من خلال الغاز المصري، ومن ثمّ نقل هذه الطاقة إلى لبنان عبر سوريا، خاصّة وأنّ هناك جهود أردنية مصرية لزيادة خط الربط بينهما، ليصل إلى (2000) ميجاوات، ما يسهم في توسيع دائرة الربط الكهربائي لتشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين ودول الخليج العربي في خطوةٍ لاحقة، الأمر الذي يمهّد للعمل على تحقيق التكامل بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، وهو ما يعزّز من قطاع الطاقة في العالم العربي.

من جهةٍ أخرى، فإنّ من مصلحة الأطراف المشاركة في مشروع الشام الجديد أن تنعكس منافعه على أطراف عربية أخرى، لأنّ ذلك يعزّز من فرص حضورها في إعادة إعمار سوريا على سبيل المثال، وإنقاذ لبنان من أزمته الاقتصادية، وبالتالي إحداث أثر إيجابي على المستوى الاقتصادي، يؤكد على أهمية مشروع التكامل الاقتصادي في المنطقة، خاصة وأنّ هذا المشروع يحظى بدعمٍ أمريكي، فالولايات المتحدة، وفي محاولات سعيها لاحتواء النفوذ الإيراني في لبنان، أشارت إلى دعمها لتزويد لبنان بالطاقة الكهربائية عبر سوريا، الأمر الذي يعمل أيضاً على إخراج سوريا من عزلتها، والتخفيف من أثر العقوبات عليها. (مركز المستقبل 2021)

الأهداف السياسية لمشروع الشام الجديد

تحاول الأطراف الثلاثة لمشروع الشام الجديد، الأردن والعراق ومصر، تحقيق حالة من التعاون والاعتماد المتبادل سعياً إلى تحقيق أهداف اقتصادية، ولكن، يبدو أنّ هناك أهدافاً سياسية للمشروع، إضافة إلى الأهداف الاقتصادية، حيث أنّ لكل طرف مصالح يسعى إلى تحقيقها على الصعيد السياسي في ظل التطورات الإقليمية، خاصة المتعلقة باتفاقيات السلام العربية مع إسرائيل، والصراع بين قوى الإقليم.

1- دعم القضية الفلسطينية والدور الأردني فيها: ففي البيان الختامي الصادر عن القمة الثلاثية العراقية المصرية الأردنية التي انعقدت في عمّان استكمالاً للقمة التي انعقدت في بغداد، أكدّ الأردن على مركزية القضية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس، ورفض أيّ ضم إسرائيلي لأيّ أراضي فلسطينية، ويأتي ذلك في سياق التأكيد على الدور الأردني والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية ورعايتها، وبناء على الموقف الأردني الواضح والصريح من القضية الفلسطينية، فقد نظر الأردن بكثير من الحذر إلى اتفاقية (أبراهام) التي وقّعت بين إسرائيل وعدّد من الدول العربية المطبّعة، فلم يدنها ولم يرحب بها، وذلك انطلاقاً من أنّ الاتفاقية شكّلت مرحلة جديدة، وأصبحت عاملاً سيؤثر على علاقات الأردن بالأطراف الخليجية التي وقّعت عليها، خاصة وأنّ هذه الأطراف قد تلعب دوراً في طروحات حل القضية الفلسطينية حسب قولها، حيث برّرت أنّ توقيع اتفاقية أبراهام مع إسرائيل، سيساعدهم في لعب دور الوساطة في خدمة القضية الفلسطينية، ويسهم في

حلها، بعد أن كان الأردن الطرف المقبول للوساطة والمشتبك الأول في جميع ملفات القضية.

2- إعادة القدرة للدور الأردني الاستراتيجي في القضية الفلسطينية من خلال هذا التحالف مع العراق ومصر، وذلك في محاولة لخلق واقع إقليمي صديق للدبلوماسية الأردنية ودورها، إلّا أنّ ذلك قد لا يتحقق، لأنّه لا يبدو أنّ القضية الفلسطينية على رأس سلم الأولويات الخارجية للجانبين العراقي والمصري، فمصر ترى في مسألة سد النهضة هاجساً مؤرقاً، إضافة إلى أنّ المصالح الاقتصادية التي ترغب مصر في جنيها من هذا المشروع، تحظى بالأولوية بالنسبة إليها. أمّا الجانب العراقي، فيحاول ما أمكن معالجة مشكلاته الداخلية، وتخفيف الأثر والنفوذ الإيراني، فالعراق الذي لعب دوراً بارزاً كدولة عربية قوية في الصراع العربي الإسرائيلي، بات بعد عام 2003 ساحة للنفوذ الإيراني الأمريكي. (أبو رمان 2020).

3- بالنسبة إلى مصر، فهي تسعى إلى إيجاد موطىء قدم في حال المواجهة مع كل من القوتين الإقليميتين إيران وتركيا، حيث تسعيان إلى توسيع نفوذهما في المنطقة عبر توسيع دائرة تحالفاتهما، ما قد يؤثّر على المصالح المصرية، خاصة وأنّ الموقف المصري يكمن في دعم الدول الخليجية والمشاركة في عاصفة الحزم، وإن كانت تلك المشاركة محدودة نسبياً.

4- الجانب العراقي، يحاول بدوره البحث عن تحالفات سياسية جديدة قريبة من الولايات المتحدة عبر هذا المشروع، وذلك في محاولة لطمس الانطباع السائد الذي يُفيد بارتباط العراق سياسياً مع طهران، خاصة وأنّ نتائج الانتخابات الأخيرة والتظاهرات التي شهدها العراق، ترفض الوضع القائم للمشهد العراقي الذي تغلفه الطائفية والمحاصصّة، هذا بالإضافة إلى التأثير الخارجي على القوى السياسية داخل العراق. (المحاريق 2020)

5- هناك هدفٌ أمني يتمثل في مكافحة الإرهاب، حيث أنّ هناك توافق بين الدول الثلاث في كيفية التعاطي مع هذا الملف، خاصّة وأنّ العراق كان أكبر المتضررين من الإرهاب، حيث تنامت داعش على أراضيه، والجانب المصري يواجه أيضاً التنظيمات المتطرفة في سيناء، أمّا الأردن، فيتهدّده خطر الإرهاب القادم عبر حدوده مع سورية والعراق وجنوباً مع سيناء، ما يزيد من أهمية وضرورة التنسيق والتعاون الأمني والعسكري بين الأطراف الثلاثة لضمان أمنهم واستقرارهم، الأمر الذي ينعكس على حجم ونوعية التعاون الاقتصادي فيما بينها. (الرنتاوي2021)

إنّ ارتباط الجانب الأمني والجانب السياسي، يؤدّي إلى البحث عن خلق حالة من الاعتماد المتبادل اقتصادياً من خلال مشروع الشام الجديد، الأمر الذي يجعل القوة العسكرية في مرتبة متأخرة عن الاقتصاد، على سلم وسائل تحقيق الأمن بالنسبة للدول الثلاث.

التحدّيات التي تواجه مشروع الشام الجديد

1- تحدّيات تتعلق بحالة الاستقطاب التي تشهدها المنطقة بين القوى الإقليمية.

وفق ما كشفت عنه قمة بغداد الثلاثية، فإنّ الدول الثلاث تتوافق على قضايا سياسية أساسية، مثل قضية سدّ النهضة والنزاع في ليبيا والقضية الفلسطينية، كما أنّ المواقف تتوحد تجاه سياسات قوى إقليمية في المنطقة، كإيران وبعض الدول الخليجية وتركيا، الأمر الذي قد يقف عائقاً أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية. فالمشروع الثلاثي الذي يحاول كل طرف فيه كسب تأييد ودعم الأطراف الأخرى تجاه قضاياه الأمنية والسياسية، قد يواجه أطرافاً لا قِبل له لمواجهتها، كالدول الإقليمية المذكورة سابقاً، فهذه الدول لا تزال مؤثرة في دول التحالف الثلاثي، فإيران لا تزال تمتلك أوراقاً مؤثرة في المشهد العراقي، ولا يزال تحقيق رغبة العراق، بقيادة الكاظمي، بتعزيز علاقاته العربية والابتعاد عن إيران مبكراً في ظل التمدّد الإيراني فيه منذ الاحتلال الأمريكي له عام 2003، أمّا الأردن ومصر اللتان تعتمدان على الدعم الخليجي، فقد لا تستطيعان مواجهة نفوذ دول الخليج، خوفاً من وقف الدعم الخليجي لهما.

2- مدى قدرة العراق داخلياً على الوفاء بتعهداته تجاه دول المشروع، ذلك لأنّ الكتل السياسية العراقية منقسمة بين مؤيدٍ للتحالف مع إيران، وداعمٍ لعودة العراق إلى حاضنته العربية، فتلك الداعمة للتحالف مع إيران، قد تعرقل الاتفاقيات التي يعتزم العراق توقيعها مع كل من مصر والأردن، أو تعرقل تنفيذ أيّ اتفاقيات وقعت، حيث أنّ موافقة جميع الكتل السياسية تعتبر من مقتضيات تنفيذ الاتفاق، وإدراك رئيس

الوزراء العراقي لهذا التحدّي، واضح من خلال تأكيده المستمر على الابتعاد عن سياسة المحاور.

3- اختلاف الظروف والمؤشرات الخاصة باقتصادات الدول الثلاث، حيث تواجه دول المشروع الثلاث ضغوطاً اقتصادية، كما أنّ تلك الضغوط، قد تؤثر سلباً على حظوظ تطبيق مشروع التكامل الاقتصادي المعروف بـ"الشام الجديد".

في الاقتصاد المصري، نسبة من هم تحت خط الفقر من المصرين تبلغ حوالي (30)%، وما قد يؤدّي إلى ارتفاع هذه النسبة، هو زيادة التضخم على المستوى العالمي، الأمر الذي قد يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويُضعف من الآثار الإيجابية لأيّ ارتفاع في معدلات النمو، في ظل تراجع القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار الذي تسبب به التضخم. (شبكة DW 2021).

أمّا الأردن، فهو يعاني من عجز في ميزانه التجاري يمتد منذ العام 2017، وكذلك ارتفاع في معدلات البطالة التي وصلت إلى (24)%، إضافة إلى أنّ نسبة الإنفاق الرأسمالي، أيّ الإنفاق على المشاريع، شهدت انخفاضاً بلغ (3)%، وهو ما يعني عدم قدرة الاقتصاد على توفير الإيرادات المالية خلال السنوات المقبلة، وبالتالي عدم توفر المرونة اللازمة للحكومة، للتعامل مع المتغيّرات التي قد تطرأ.

يكمن الخطر الذي يهدّد دول الشام الجديد، وخاصة مصر والأردن، بالدين الخارجي الذي يزداد مع استمرار التضخم على المستوى العالمي، وهو ما قد يؤثر في قرارات

الدول خاصة على الصعيد الإقليمي، فنسبة الدين العام في الأردن على سبيل المثال، ارتفعت لتصل إلى (106.5)%. (منتدى الاستراتيجيات2021)

كما شهدت مؤشرات الاقتصاد العراقي تحسناً، وذلك بعد ارتفاع العائدات النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، التي شكّلت (99)% من صادرات العراق خلال السنوات العشر الفائتة، و(85)% من موازنة الحكومة، و(42)% من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفض الدين العام الخارجي والذي قدّر بحوالي (20) مليار دولار، على الرغم من الاعتماد الكبير على النفط، وهو ما يراه كثيرون إحدى سلبيات الاقتصاد العراقي، إلّا أنه، وفي إطار الحديث عن مشروع الشام الجديد، يعتبر نقطة جوهرية عند تناول اقتصادات دول المشروع الثلاث، حيث يظهر اختلاف بينها، مما يعد عثرة في تحقيق مشروع التكامل الاقتصادي بشكلٍ كامل. (موقع الحرة 2021)

كما يزداد التخوف لدى الجانب الإيراني من تأثّر مصالحه بدرجة كبيرة في حال المُضي قُدماً في هذا المشروع، حيث أنّ حصّة إيران من إعادة الإعمار في العراق، ستتأثر في حال دخول الأردن ومصر على هذا المسار، خاصة وأنّ ايران انفردت لسنوات عديدة في تصدير مواد البناء إلى العراق، وتطمح إلى الانفراد في مشاريع إعادة الإعمار.

أمّا بالنسبة لاستيراد العراق للغاز والطاقة الكهربائية من إيران، قد يتأثر سلباً عند إبرام أيّ اتفاق مع مصر في هذا المجال، حيث سيؤدي ذلك إلى أن تزاحم الأخيرة إيران في توريدها للغاز والطاقة.

أمّا تصريحات الأردن عن تدخلات إيرانية للضغط على العراق لعدم فتح حدوده مع الأردن في مناسبات كثيرة، بشكلٍ يُعيد العلاقات إلى طبيعتها، فذلك يعكس حجم الخشية من اتفاق قد يسحب البساط من تحت أقدام ايران. (ديلواني 2021)

4- صعوبة توفّر الموارد المالية لتنفيذ المشاريع المشتركة، حيث تعاني الدول الثلاث من أزماتٍ مالية واقتصادية، ما يعني عدم توفر الملاءة المالية ولا السيولة، وبالتالي التأخر في الشروع بالاستثمارات ومد خطوط لنقل مصادر الطاقة، خاصّة وأنّ تنفيذ أيّ مشروعات تتعلق بالنفط يتطلب الإلتزام بجداول زمنية محدّدة، لتجنب التقلبات التي تشهدها أسعار النفط، والتي بالتالي ستؤثر على الجدوى الاقتصادية للمشروع، وما يُنتظر أن يحقّقه. (عز العرب 2021)

الخلاصة

يمكن أن يُكتب للمشروع الثلاثي العربي النجاح، في حال بقيّ مقتصراً على الجانب الاقتصادي، دون أن يكون لهذا الجانب أيّ انعكاسات سياسية على مواقف الدول المعنية، بمعنى التركيز على الأثر الذي يمكن أن يحدثه على المؤشرات الاقتصادية والأحوال المعيشية لمواطني الدول الثلاث.

أمّا في حال أخذ المشروع آفاقاً سياسية واستراتيجية، من شأنها خلق تغيير في موازين القوى الإقليمية والعربية، فستواجه دول المشروع الثلاث تحدّيات عدة في ظل ضعف قدراتها الاقتصادية، إضافة إلى الفشل الذريع الذي شهدته التجارب السابقة للتكتلات العربية، نتيجة عدم التوافق والانسجام في المواقف من أي أحداث وتطورات سياسية، وخير مثال على هذا الفشل، هو مجلس التعاون العربي الذي تم تشكيله عام 1989، بعد تشكيل مجلس التعاون الخليجي، والذي ضمّ دول الشام الجديد (الأردن ومصر والعراق) بالإضافة إلى اليمن الشمالي، حيث حصل هناك انقسام، وانسحبت منه الأردن ومصر بسبب احتلال العراق للكويت، الأمر الذي عكس ضعف ذلك الإطار.

يبدو أنّ التحدّيات التي قد تقف عائقاً أمام نجاح مشروع الشام الجديد، تفوق عوامل نجاحه، بل قد يكون تأثيرها أكبر أيضاً، فعلى الرغم من وجود مقوّمات وموجبات التكامل بين الدول الثلاث، إلّا أنّ هذه المقومات ليست مكتملة، فغياب الموارد المالية، ووجود لاعبين إقليميين يشكلان قوة إقليمية قادرة على التأثير في المساحة الجغرافية التي سيمر بها المشروع، علاوة على التضارب في المصالح الذي قد ينجم، سيجعل القوى الإقليمية

(إيران، تركيا)، وبدرجة أقل دول الخليج، تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون تطوّر هذا المشروع، والإبقاء عليه ضمن أضيق الحدود.

وفيما يتعلق بإمكانية زيادة عدد الدول المشاركة في المشروع، فإنّ فرص ذلك تبدو ضعيفة، خاصة في ظل العقوبات الأمريكية على سوريا، فبالرغم من الترحيب الأمريكي بتصدير الغاز المصري إلى لبنان عبر سوريا، إلّا أنّ العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على الأخيرة، تجعل وصول هذا الغاز مشروطاً، وهذا يعيدنا إلى أهمية أثر القوى الدولية في المنطقة، وتأثيرها في السياسات العربية.

من جهةٍ أخرى، فإنّ اختلاف الأنظمة السياسية، واختلاف آليات صنع السياسات والقرارات في الدول الثلاث، سيعرقل سير عمل المشروع، ويظهر ذلك بشكلٍ واضح في العراق، اللاعب الأساسي في المشروع، حيث أنّ فوز حلفاء إيران في الانتخابات التشريعية القادمة، قد يجمد المشروع، ويعود بالعراق إلى الاقتراب من السياسة الإيرانية، والتي سبق ذكر مخاوفها من أي تكتلات تضم العراق.

إنّ نجاح المشروع بتحقيق الأثر السياسي والاقتصادي الذي تسعى إليه الدول الثلاث، يتطلب معالجة مسألة شح الموارد المالية، ومزيداً من المؤسسية في تبادل الأدوار بين الدول الثلاث، وذلك لتنفيذ الخطوات الإجرائية بفعّالية، فعملية تدوير سكرتاريا المشروع بين الدول الثلاث، تحتاج إلى مزيد من الخطوات المؤسسية لغايات التقييم والمتابعة، إضافة إلى حشد الدعم الدولي من مختلف الأطراف سياسياً واقتصادياً، لضمان عدم عرقلة المشروع ونجاحه.

بصورة عامة، فإنّ ما تشهده خطوات المشروع الأولى من تأخيرٍ في تنفيذها، يؤكّد على أنّ فرص نجاح مشروع الشام الجديد في تحقيق كافة أهدافه الاقتصادية، بما ستنتجه من معطيات سياسية جديدة في الإقليم، تبدو ضعيفة، فالمشروع قد لا يتعدّى توقيع اتفاقيات تبادلٍ تجاري، وشراكاتٍ محدودة في مجال الطاقة، قد يستغرق تنفيذها سنوات.

المراجع

كتب باللغة العربية

*خالد الحسن (1985: 70). الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك (عمان 1985/2/11م) في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك، دار الجليل للنشر.

*عبدالسلام العبادي، (1995: 23،28،35،36)، الرعاية الأردنية الهاشمية للقدس والمقدسات الإسلامية فيها، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

*محمد أبو سعدة (2018)، صفقة القرن قراءة في الأبعاد والمسارات، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ص9.

*حازم محمد زعرب (2011 : 127). مؤتمر مدريد للسلام وأبعاده الإقليمية والدولية، جامعة الأزهر.

*حسن البراري، الأردن وإسرائيل علاقة مضطربة في إقليم ملتهب، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب عمان، 2019، ص14-144.

*حسن البراري، إتفاق أبراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2020، ص11-12.

* إيمان، أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الثاني، المعهد المصري للدراسات السياسية.

* الاستراتيجية، مارس 2016، ص4-10.

رسائل علمية

*خليل عطا محمد سرداح (2012: 124)، الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة جامعية، جامعة الأزهر–غزة.

*ياسين عبدالقادر أبو عمر، (2010: 51). قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقة الأردنية الفلسطينية، رسالة جامعية، جامعة بيرزيت.

*إبراهيم عبد القادر محمد (2013 :123, 126)، التحدّيات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة من 1999–2013، رسالة جامعية، جامعة الشرق الأوسط.

*أماني عبدالله اسمر، (2010 ,2011 : 22،27)، العلاقات الفلسطينية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأثرها على عملية السلام، رسالة جامعية، جامعة بيرزيت.

بحوث ودراسات ودوريات علمية وأكاديمية وأوراق عمل

*وديع شرايحة، (1968: 177, 179)، التنمية الاقتصادية في الأردن، معهد البحوث والدراسات العربية.

*ناصر العارضة، (2000 :48)، التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية، واقعها وآفاقها المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

*(مركز التجارة الفلسطيني، 2014 :26–27)، التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، دراسة تقيمية وورقة موقف.

*(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009: 6، 8). خطاب أوباما إلى العالم الإسلامي/ قراءات وردود أفعال، العدد 148.

*أحمد الرواشدة (2010)، الحاكمية والتجربة الأردنية في إدارة شؤون المخيمات، ورقة عمل قُدّمت في مؤتمر "من الإغاثة إلى التنمية الإنسانية/ الأونروا واللاجئين الفلسطينيين بعد 60 عام"، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت.

*محسن صالح (2012: 78, 80). القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

* عريب الرنتاوي وآخرون، تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تاريخية تحليلية (1921–2016)، مركز القدس لدراسات السياسية، ص(134–135).

*جلال الحسيني (1999 : 24, 25). اللاجئون الفلسطينيون، دائرة شؤون اللاجئين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

*(محمد خضر قرّش، 2012). دور التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وفلسطين، ورقة عمل قُدمت في ورشة عمل بعنوان "مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006– 2008، مركز دراسات الشرق الأوسط.

* استطلاع للرأي العام حول: السياسة الأردنية الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

* تقديرات المستقبل، (2021 سبتمر)، الانعكاسات الإقليمية لاستيراد لبنان الغاز والكهرباء عبر سوريا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1330.

* عز العرب، محمد، (ديسمبر 2021)، مشروع الشام الجديد/ الدلالات والفرص والتحدّيات، ورقة عمل قُدّمت في مؤتمر بعنوان: الأردن في بيئة إقليمية ودولية متغيرة (4). عمان، الأردن.

*جميل هلال، الفلسطينيون على مفترق طرق.. وقائع مائدة مستديرة، مركز القدس للدراسات السياسية، 2018، ص115.

*عزيز كايد، فرص اندلاع انتفاضة في الضفة الغربية، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2022، ص(6-7).

*مصطفى الهرش (2014: 6.7). مخيم اليرموك معاناة ودمار وأزمة مستعصية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

*أنطوان شلحت، الأردن وإسرائيل: من علاقات باردة إلى متوترة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2019/12/22.

*ملف ندوة قرار نقل السفارة الأمريكية ووضع القدس القانوني والسياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص8.

*رامز الشيشي، أثر اتفاقات أبراهام على النظام الإقليمي العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية،2021.

* حسين أبو رمان، قراءة عامة في انتخابات الأردن النيابية 2020، مركز القدس للدراسات السياسية، ص27، ص16.

صحف

* جواد الحمد (صحيفة السبيل 12 نيسان 2014)، التاريخ الوطني بين الأردن وفلسطين وآفاق المستقبل. http://assabeel.net/essays/item/36171

* (صحيفة الغد 2016/2/11 : 13)، بحث برنامج التعاون الثقافي بين الأردن وفلسطين، العدد4135.

* (صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، 2015). جولة دراسية تعليمية في الأردن, كلية فلسطين الأهلية الجامعية.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/11/07/808859.html

* (صحيفة الغد 2014/9/24)، العدد 3645 ، ص8.

* (صحيفة الغد 2015/12/30)، العدد 4092، ص9.

* تل، رعد، (26 يوليو2021) مشروع "الشام الجديد".. المنفعة بالتكامل الاقتصادي، صحيفة الغد.

* (جميل النمري، صحيفة الغد 2018/9/16) الأردن وصفقة القرن.

https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%88%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-2

* صحيفة القدس 2018/6/24، "في حوار شامل مع رئيس تحرير "القدس" وليد أبو الزلف.. " كوشنر: مستعدٌّ للعمل مع الرئيس عباس وأؤمن أنّه ملتزم بالسلام

/http://www.alquds.com/articles/1529795861841079700

* عمر العجارمة، لماذا قد تكون اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السـياسـية مختلفة، صحيفة الدستور، 30\6\2021.

* تقرير بعنوان قراءة في تشكيلة لجنة تحديث المنظومة السـياسـية.. 7 أعيان حاليين و28% أكاديميين ونقابيين وصحفيين و20% نسبة التمثيل النسائي، صحيفة الدستور، 2021/6/0.

* دينا، سـليما، مشـاركة المرأة الأردنية في الحياة الحزبية تقتصـــــر على « الكم »، صحيفة الدستور، 2014/3/22.

*محاريق، سامح، (27 أغسطس 2020) مشروع الشام الجديد: إنقلاب استراتيجي أم حلم معاد؟، صحيفة القدس العربي

* ينال، برماوي، تقييم تجربة اللامركزية، صحيفة الدستور، 2019/7/22.

*أمين المشاقبة، «مضـامين صـفقة القرن وانعكاسـاتها على الأردن»، صـحيفة الدستور 2020/2/26.

* منصـــور، عالية، (2 أيلول 2021) الشـــام الجديد، مشـــروع تكامل أم باب جديد للهيمنة، صحيفة المجلة.

*محمد المومني، تحسن العلاقات الأردنية الإسرائيلية، صحيفة الغد، 2021/7/11.

*أبو الغيط: اسـتقرار المنطقة يتطلب اسـتعادة فرص مسـار سـياسـي يسـمح بتسـوية القضية الفلسطينية، موقع صحيفة القدس.

*(مروان المعشر، صحيفة الغد 2017/2/22). لا نحتاج ترامب لإعلان موت حل الدولتين.

*نبيل غيشان (صحيفة الحياة 25 /2001/6 : 2)، نهاية شهر العسل بين عمان والحركة الإسلامية، الأردن و"حماس" وعلاقات المصالحة المعقدة، العدد491.
*هبه العيساوي، (صحيفة الغد 2014/9/17)، 1.63 مليار دينار تسهيلات البنوك الأردنية في فلسطين.

مجلات

* (مجلة مجتمع الأعمال، 2014: 20، 21)، جمعية رجال الأعمال الأردنيين.
* محمد منصور أبو ركبة (2011). إتفاق عمان11 شباط 1985، التحرك الأردني الفلسطيني المشترك، مجلة التاريخية الفلسطينية، مركز التاريخ والتوثيق الفلسطيني، غزة، فلسطين، العدد (2): (ص245، 26-262، 274).
* (مجلة السجل، 2008 :14)، حكومة عموم فلسطين، العدد 26.
* (مجلة العودة، 2013 العدد 72).
*جميل الخالدي (2003، الأعداد 11-12)، الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني.
* رنا شاكر، الهويات الفرعية وأثرها على الواقع السياسي العراقي، المجلة السياسية الدولية، 2018، العدد 2،1، ص565، ص567.
* خالد عايد (1995: 89)، العلاقة الأردنية الفلسطينية ماضياً حاضراً ومستقبلاً، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 24.

* (مجلة الدراسات الفلسطينية 2002 :153). رسالة الملك عبدالله الثاني إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش يحدّد فيها تصوراته لحل الصراع العربي الإسرائيلي عمان 2001/9/8, العدد49.

* محمود معياري، تحولات في التأييد الحزبي والاتجاهات نحو حل القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية شتاء 2021، ص125-127.

* إيمان، فريحات، التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن 1928-2011، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد 5، العدد 4، ص101.

* شاهر، شاهر اسماعيل، (4 يناير 2021) الشام الجديد وأثره على النفوذ الإيراني في المنطقة، مجلة مدارات إيرانية، العدد 14 ص (64-66).

* قاسم، أحمد، (1 ديسمبر 2011)، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه، مجلة آراء، العدد87.

* طويل، نسيمة، (أكتوبر 2018)، التكامل الدولي/ دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 3، ص(94-98).

وكالات أنباء

*(وكالة الأنباء الأردنية بترا 2013/1/6). إتفاق أردني فلسطيني لتعزيز التعاون في مجال الطب الشرعي.

*(وكالة الأنباء الأردنية بترا 2015/12/28). إتفاقية تعاون بين وزارتي العمل الأردنية والفلسطينية.

*(وكالة الأنباء الأردنية بترا 2015/11/7). إطلاق مشروع لتعزيز العلاقات التجارية الأردنية الفلسطينية.

*وكالة الأنباء الأردنية بترا (18-12-2012)، السياسة الأردنية أولت قضية اللاجئين أهمية كبرى.

*(وكالة الأنباء الأردنية بترا ،2014/12/17). لجنة فلسطين النيابية تزور المجلس الوطني الفلسطيني.

*(مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية 1995 :8). العلاقات الأردنية الفلسطينية "البعد الداخلي".

*(صحيفة الغد، 2014/3/4 : 5). دراسة الكنفدرالية بين الأردن وفلسطين مرفوضة شعبياً حتى قيام الدولتين، العدد 3445.

*بعد تصاعده في 2021 .. الاستيطان، حقائق وأرقام، صحيفة الغد، العدد 6231، 24 كانون الأول 2021، ص14.

وثائق ومذكرات

*الميثاق الوطني الأردني (1991).

*قانون الجنسية الأردنية رقم 6 لسنة 1954.

* وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

*(ممثل المملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة، (4/8/ 2003) مذكرة شفوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

* مركز القدس للدراسات السياسية، مذكرة بشأن إصلاح وتعديل قانون الانتخاب لسنة 2016، ص3.

تقارير

*(المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان 2015)، الواقع الإنساني للّاجئين الفلسطينيين في لبنان/التقرير السنوي لعام 2014، ص(23،24).

* تقرير بعنوان: من هو نفتالي بينيت تلميذ نتنياهو الذي أطاح به، شبكة الجزيرة.

* تقرير: تراجع بمؤشر الحقوق السياسية، صحيفة الغد، 2021/3/10.

*تقرير بعنوان: الأردن مجبر على إعادة النظر في سياساته مع انحسار تأثيره في المشهد الفلسطيني، صحيفة العرب اللندنية، 2021/6/11.

*تقرير بعنوان: "حياة الفلسطينيين مهمة": عودة الروح للقضية الفلسطينية.

*تقرير بعنوان: وينسلاند يدعو إلى استعادة الأمل في حل سلمي ومستدام للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي عبر التفاوض، الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة، 2021/10/19.

* أيمن فضيلات، تقرير: الأردن.. إرتفاع أسعار الغذاء وتكاليف الصناعات الإنشائية يزيد من الركود الاقتصادي.الموقع الإلكتروني لشبكة الجزيرة.

*تقرير: الاقتصاد الأردني في عام 2020، (2021 حزيران)، منتدى الاستراتيجيات الأردني.

*تقرير: تعاف تدريجي و"اعتماد مفرط"، الاقتصاد العراقي إلى مفترق حاسم، (14نوفمبر 2021) موقع الحرة.

https://www.alhurra.com/iraq/2021/11/14/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%81%D8%B1%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%B1%D9%82-%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D9%85

*أيمن فضيلات، تقرير بعنوان: في ظل هرولة عربية للتطبيع.. هذا ما جناه الأردن بعد 26 عاماً من السلام مع إسرائيل، شبكة الجزيرة.

تقرير: تحليل: تحدّيات الاقتصاد المصري والنمو المستدام في عام 2022، (17 يناير 2022)، موقع شبكة DW.

https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2022/a-60442860

مواقع على شبكة الإنترنت

*(أحمد نوفل، 2007). العلاقة الأردنية الفلسطينية بين الواقع والمستقبل، الموقع الإلكتروني لشبكة الجزيرة http://www.aljazeera.net/portal

*الإعمارات الهاشمية (ص22)، اللجنة الملكية لشؤون القدس.

http://www.rcja.org.jo/page

منصور، نضال، (3 سبتمبر 2020) "الشام الجديد".. تحالف شريانه أنبوب نفط، موقع الحرة. https://www.alhurra.com/different-angle/2020/09/03/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%87-%D8%A3%D9%86%D8%A8%D9%88%D8%A8-%D9%86%D9%81%D8%B7

*(نص قرارات مؤتمر أريحا)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7.pdf

*نص بروتوكول التعاون الصحي بين المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية، الموقع في وزارة الصحة الأردنية.

http://apps.moh.gov.jo/MOH/arabic/prodetails.php?proid=107

*عبد الحميد صبرة، حمزة أبو شنب، نظرة الأحزاب الإسرائيلية إلى القضية الفلسطينية (1-2)، موقع العربي الجديد، 2019/4/8.

*مقابلة جلالة الملك عبدالله الثاني مع مجلة دير شـــبيغل الألمانية، الموقع الإلكتروني للملك عبدالله الثاني بن الحسين، 2020/5/15.

*أنور الزيادات، تقرير هل يســتمر توتر العلاقات الأردنية الإســرائيلية في عهد بينت؟ موقع العربي الجديد، 2021/7/19.

*محمد زريعي، لماذا تراجعت القضــية الفلسـطينية سـياسـيًا وإعلاميًا؟ شـبكة الجزيرة، 2017/6/28.

* أبو رمان، محمد، (29 أغسطس2020) هل هناك مشروع لشام جديد؟ موقع الخليج الجديد.

https://thenewkhalij.news/article/203013/%D9%87%D9%84-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%83-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%84%D9%80%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

* تقرير بعنوان: إنفوغراف، "الشام الجديد"، تحالف بين 3 اقتصادات بقيمة 577 مليار دولار،(29 يونيو2021) موقع الشرق للأعمال.

https://www.asharqbusiness.com/article/19256

*ديلواني، طارق، (21 أيلول2021) مشروع "الشام الجديد" يهدّد نفوذ إيران، موقع إندبندنت عربية.

https://www.independentarabia.com/node/260896/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

* رنتاوي، عريب، (4 يونيو 2021) اللقاء الثلاثي: أربع سلال وثلاثة عوائق، موقع الحرة. https://www.alhurra.com/different-angle/2021/07/04/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%82

* عربي، قطب، (15 يوليو 2021) "تحالف الشام" مع من وضد من؟ الموقع الإلكتروني لشبكة الجزيرة.

https://mubasher.aljazeera.net/opinions/2021/7/15/%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%B6%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%9F

* عاطف، عبد الرحمن، (21 ديسمبر 2020) ماذا يعني مشروع الشام الجديد؟ الموقع الإلكتروني لمركز الإنذار المبكر.

https://ewcenter.com/2020/12/21/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85-/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%9F